



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القيوين
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا - فرع اللغة

السَّفَرُ الثَّانِي
مِنْ

الحمد لله الذي جعل في قلوبنا
 لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله

لجَمَاعَاتِ الدِّينِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ مَالِكٍ الطَّائِفِيِّ الْحِمْيَرِيِّ (٦٧٢هـ)

مع تكملة ابنه بدر الدين أبي عبد الله محمد بن محمد ت (٦٨٦ هـ)

1. 777A



تحقيق ودراسة
التسمية
مقدم من الطالب

عَلَّمَ الرَّبُّ مُحَمَّدًا عَلَى حُبِّهِ

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في علوم اللغة العربية وآدابها

بإشراق سعادة الدكتور

محمد و محمد الطاهر

۱۴۰۷ - ۱۴۰۶ هـ

المجلد الثاني

باب الإضافة

(ص) "المضاف هو الاسم المفعول كجزء لما يليه ، خافضاً

له بمعنى (في) إن حَسَنَ تقدُّرها وحدها ، ومعنى

(مِنْ) إن حَسَنَ تقدُّرها مع صحَّة الإخبار عن

الأول بالتَّاني ، ومعنى اللام تَحْقِيقاً أو تَقْدِيراً فيما

سوى ذُنُوبِكَ . ويُزال ما في المضاف / من تنوين

أونون تشبيهُه . وقد تُزال ^(١) منه تاء التَّانيث ،

إِنْ أَمِنَ اللَّيْلُ .

(ش) الاسم المفعول كجزء لما يليه يُعَمِّ الموصول والمركَّب تركيب مَزَج والموصوف

بصفة لازمة ، ويُخرج الثلاثة تَقْيِيدُ المفعول بكونه خافضاً ، فيختص المضاف

بالحدِّ .

وقلتُ : " كَجُزءٍ لما يليه " ، ولم أقل : كَجُزءٍ اسمٍ ، لأنَّ ثانِي

جُزْأِي الإضافة ^(٢) قد يكون جملةً وحرفاً مصدرِيّاً ، و " ما يلي " يُعَمِّ الاسم

وإِسْأَهما ، فكان بالذِّكْرُ أَوَّلِي .

ثُمَّ بَيَّنْتُ أَنَّ الإضافة على ثلاثة أقسام : إضافةً بمعنى (في) ،

وإضافةً بمعنى (مِنْ) ، وإضافةً بمعنى اللام . وقد أَغْفَلَ أَكْثَرُ التَّحْوِيَّينَ

التي بمعنى (في) ^(٣) ، وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح

كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَصَّامٌ ﴾ ^(٤) وكقوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلَوْنَ

مِنْ نِسَائِهِمْ تَرْبُوعٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ﴾ ^(٥) وقوله تعالى : ﴿ يَا صَاحِبِي السَّجْنِ ﴾ ^(٦)

وقوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ ^(٧) ، ومنه قول النَّبِيِّ -

(١) في الأصل و (ع) : (يزال) ، وهو تصحيف ، والتصويب من التسهيل .

(٢) في الأصل : (المضاف) ، وهو تحريف .

(٣) ذهب إلى ما ذهب إليه المصنف الجرجاني وابن الحاجب انظر

الرضي على الكافية : ٢٧٣/١ ، والهمع : ٤٧/٢ .

(٤) البقرة : ٢٠٤ . (٥) البقرة : ٢٢٦ .

(٦) يوسف : ٣٩ . (٧) سبأ : ٣٣ .

صلى الله عليه وسلم (١) : " فلا يجدون أعلم من عالم المدينة " ، وقول

العرب : " شهيد الدار ، وقتيل كربلاء " ، ومنه قول الشاعر (٢) :

لهم سلفاً شمس طوال رماحهم يسبرون لا ميل الركوب ولا عزلاً

ومثله (٣) :

مهادي النهار لجاراتهم وبالليل هن عليهم حرم

ومثله (٤) :

وأيث تبطنت قر يانسه بأجر دى ميعه منهم سر

مسح الفضاء كسيد الإبا جم الجراء شديد الحضر

ومثله (٥) :

(١) أخرجه الترمذي في باب " ما جاء في عالم المدينة " من كتاب

" العلم " : ٤٧/٥ .

(٢) هو تميم العجلاني . والبيت في ديوانه : ٢٠٤ ، وشرح عمدة

الحافظ : ٤٨٤ ، والتذيل والتكميل : ١٣٠/٤ .

(٣) نسب البيت إلى الأفش ، وليس في طبعة ديوانه التي بين يدي

وهو في شرح الكافية الشافية : ٩٠٧/٢ ، وشرح عمدة الحافظ

: ٤٨٤ ، والتذيل والتكميل : ١٣٠/٤ ، واللسان : (حرم) .

مهادي : جمع مهدي ، ولعله هنا من الهداية في الطرقات .

(٤) نسبهما المصنف في شرح الكافية الشافية : ٩٠٧/٢ إلى عمر بن

أبي ربيعة ، وليس في طبعة ديوانه التي بين يدي . وهما في

التذيل والتكميل : ١٣٠/٤ .

قریان الفيث : مسيلاته من التلاع . تبطنت القریان : سرت في

بطنه . الأجر : القصير الشجر ، الميعه : أول الشباب .

المسح : الجواد . كسيد الإبا : لا يأبى ولا يمتنع . الحضر : العدو .

البيت لعمر بن أبي ربيعة . وهو في ديوانه : ٩٧ ، وشرح الكافية

(٥)

الشافية : ٩٠٨/٢ ، ميسان الضحى : لا تقوم لحاجتها حتى يرتفع

الضحى ، والعراد : أنها منعمة عندها من يخدمها .

بخترية : تتبختر في مشيتها . ثقال : ثقيلة الأرداف . تفتقر : تضعف .

مِنَ الْحَوَرِ مَيْسَانُ الضُّحَى بِخَيْرِيَّةٍ^(١) فَقَالَ مَنِ تَنْهَضُ إِلَى الشَّيْءِ تَفْتَرِ

ومثله : (٢)

طِفْلَةٌ بَارِدَةُ الصَّيْفِ إِذَا مَعْمَعَانُ الْقَيْظِ أَضْحَى يَتَقَيَّدُ
سُخْنَةُ الْمَشْتَى لِحَافٍ لِلْفَتَى^(٣) تَحْتَ لَيْلٍ حِينَ يَغْشَاهُ الصَّرَدُ

ومثله : (٤)

تُسَائِلُ عَنْ قَرْمٍ هِجَانٍ سَمِيدٍ لَدَى الْبَاسِ مِغْوَارِ الصَّبَاحِ جَسَرِ

ومثله : (٥)

وَمَا كُنَّا عَشِيَّةَ ذِي طُلَيْحٍ لِنَاثَمِ الرَّوْعِ إِذْ أُرْسَتْ أَرْزَامُ

-
- (١) في الأصل : (بختريّة) ، وهو تصحيف ، والتصويب من (ع) .
 (٢) البيتان لعمر بن أبي ربيعة . وهما في ديوانه : ٣١٣ وما بعدها ،
 وشرح عمدة الحافظ : ٤٨٤ ، والتذييل والتكميل : ١٣١/٤ .
 الطفلة : الناعمة اللينة . معمعان القَيْظِ : شدته . الصرد :
 البرد .
 (٣) في الأصل : (المس) ، وهو تحريف ، والتصويب من (ع) .
 (٤) البيت لحسان بن ثابت . وهو في ديوانه : ١٣٣/١ ، وشرح
 الكافية الشافية : ٩٠٨/٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٤٨٣ ،
 والتذييل والتكميل : ١٣١/٤ ، والعيني : ٣٥٨/٣ .
 القرم : السيد العظيم . الهجان : الكريم الحسب . السميدع :
 الشجاع الموطأ الاكناف . والمراد بهذا الوصف حمزة عم النبي
 صلى الله عليه وسلم .
 (٥) نسبه المصنف في شرح عمدة الحافظ : ٤٨٣ إلى عمرو بن
 قَعِيْط ، وهو في التذييل والتكميل : ١٣١/٤ .

فلا يخفى أنَّ معنى (في) في هذه الشواهد كلها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره ، وأنَّ اعتبار معنى غيره متنع أو متوصل إليه بتكلف لا مزيد عليه ، فصحَّ ما أردناه ، والحمد لله .

وأما الإضافة بمعنى (مِن) فمضبوطة بكون المضاف بعضي المضاف إليه مع صحَّة إطلاق اسمه عليه والإخبار به عنه ك (ثوب خَزْرٍ ، وخاتم فضَّةٍ) ، فالثوبُ بعضُ الخَزْرِ ويصحَّ إطلاقُ اسمه عليه والإخبار به عنه ، وكذلك الخاتم بالنسبة إلى الفضة . ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدرات .

فأما نحو : (يد زيدٍ) فالإضافة فيه بمعنى اللام لا بمعنى (مِن) لا متناع الإخبار فيها بالثاني عن الأول ، وإنَّ كان الأول بعضاً للثاني . وكذا الإضافة في نحو : (يوم الخميس) ، هي أيضاً بمعنى اللام ، لا بمعنى (مِن) لكون الأول ليس بعضاً للثاني ، وإنَّ كان الإخبار فيها بالثاني عن الأول غير متنع ، هذا معنى قول ابن السَّراج ^(١) رحمه الله ، وهو الصحيح لا قول ابن كيسان والسَّيرافي ^(٢) ، فإنَّهما جعلاهما إضافة كلِّ بعضي بمعنى (مِن) على الإطلاق .

وإنَّ قد انضبطت مواضع الإضافة التي بمعنى (في) ، ومواضع الإضافة التي بمعنى (مِن) ، فليُعلم أنَّ كلَّ إضافة سيواهما فهي بمعنى اللام ، وإنَّ لم يحسن تقدُّم لفظها ، نحو : (زيدٌ عند عمرو ، وعمرو مع خالدٍ) ، فلا يخفى أنَّ لفظ اللام لا يحسن تقدُّمه هنا ، ومع ذلك يحكم بأنَّ معناها مُراكَ ، كما حكم بأنَّ معنى (مِن) في التَّمييز مُراكَ ، وإنَّ لم

(١) الأصول : ٣٠٣/٢ .

(٢) التذيل والتكميل : ١٣١/٤ ، والمساعد : ٣٣٠/٣ ، والجمع :

٥٤٦/٢

(٣) في الأصل : (عند) ، وهو تحريف .

يَحْسُنُ تَقْدِيرُ لَفْظِهَا ، وَأَنَّ مَعْنَى (فِي) فِي الظَّرْفِ مُرَائٍ ، وَإِنْ لَمْ يَحْسُنْ تَقْدِيرُ لَفْظِهَا .

وقد يَحْسُنُ تَقْدِيرُ (مِنْ) وَتَقْدِيرُ اللَّامِ مَعًا ، وَيَجْعَلُ الْحُكْمَ لِلَّامِ ؛ لَا تُنْهَى الْأَصْلُ ، وَلِذَلِكَ اخْتَصَّتْ بِجَوَازِ إِقْحَامِهَا بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي نَحْوِ [قَوْلِ الشَّاعِرِ] : (١)

يَا بُؤْسَ مَنْ لِلْحَرْبِ التَّيِّبِ وَضَعْتَ أَرْهَاطَ فَاسْتَرَاخُوا
أَرَادَ : يَا بُؤْسَ مَنْ الْحَرْبِ .

ودخل في قولي : " وَيُزَالُ مَا فِي الْمُضَافِ مِنْ تَنْوِينِ " الْمَنْوُنُ لَفْظًا كَ (غَلَامٍ) ، وَالْمَنْوُنُ تَقْدِيرًا كَ (أُسَاوِرَ) ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : (أُسَاوِرُ فِضَّةً) بِالنَّصْبِ فَالتَّنْوِينُ مَقْدَرُ الثَّبُوتِ ، وَإِذَا قُلْتَ : (أُسَاوِرُ فِضَّةً) بِالْجَرِّ فَالْإِنْ الَّذِي كَانَ ثَبُوتُهُ مَقْدَرًا صَارَ حَذْفُهُ مَقْدَرًا (٢) ، وَلِذَلِكَ لَا يَنْوَنُ فِي الْاضْطِرَارِ ، بِخِلَافِ الَّذِي تَنْوِينُهُ مَقْدَرُ الثَّبُوتِ فَإِنَّهُ يَنْوَنُ فِي الْاضْطِرَارِ .

ودخل في قولي : " أَوْ نُونٍ تُشَبِّهُهُ " (٣) نُونَا الْمَثْنَى وَالْمَجْمُوعِ كَ (صَاحِبَيْنِ ، وَمُكْرِمَيْنِ) ، وَنُونُ الْجَارِيَيْنِ مَجْرَاهُمَا فِي الْإِعْرَابِ

(١) تَكْلَمَةٌ مِنْ (ع) . نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ . وَهُوَ فِي الْأَغَانِي : ٤٦/٥ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٢٥٣/٤ ، وَالْأُصُولُ : ٣٨٩/١ ، ٤٠٦ ، وَالْجَمَلُ : ١٧٣ ، وَالتَّمَامُ : ١٢ ، وَالْمَحْتَسِبُ : ٩٣/٢ ، وَالْخِصَائِصُ : ١٠٦/٣ ، وَأُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٢٧٥/١ ، ٨٣/٢ ، وَشَرْحُ دِيوَانِ الْحَمَاسَةِ : ٥٠٠/٢ ، وَابْنُ يَعِيشَ : ١٠/٢ ، ١٠٥ ، ٣٦/٤ ، ٧٢/٥ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٩٠٣/٢ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٣٢/٤ ، وَالْمَغْنِي : ٢٨٦ ، وَشَرْحُ أَبِي يَتَةِ : ٣١١/٤ ، وَالْجَنَى الدَّانِي : ١٠٧ .

(٢) " صَارَ حَذْفُهُ مَقْدَرًا " : مَكْرَرَةٌ فِي الْأَصْلِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ وَ (ع) : (تَشْبِيهِ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا سَلَفَ فِي الْمَتْنِ .

ك (اثنَينِ ، وعشرينَ) ، فَإِنَّ نَوْنَيْهِمَا تُحذفان للإضافة لجريانهما (١)

مَجْرَى المثنى والمجموع على حَدِّهِ ، فيقال : (اقْبِضْ اِثْنَيْكَ وَعِشْرِيكَ) ، كما

يُقال : اذْكُرْ صَاحِبَيْكَ وَمُكْرِمَيْكَ ، ولا خلاف في إضافتهما / إلى غير مميّزهما . ١٧٤/أ

وإنما تُمنع إضافتهما إلى مميّزهما (٢) إِلَّا في الاضطرار كقول الراجز : (٣)

كَأَنَّ خُصِيَّيْهِ مِنَ التَّدَلُّلِ

ظَرَفُ عَجُوزٍ فِيهِ شَتَا حَنْظَلٍ

أو في ندور كرواية الكسائي أَنَّ بعضَ العرب يقول : " عشرو درهم " (٤) .

وقد يُحذف من المضاف تاءُ التانيث ، إن لم يوقع حذفها في

التباس مذكّر بمؤنّث كحذف تاء (ابنة) ، أو مفرد بجمع كحذف تاء

(ثمرة) ، ومن شواهد ذلك قراءةُ بعض القراء : " وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ

لَا عَزَمُوا لَهُ عَدَهُ " (٥) ، ومنها قول الشاعر (٦) :

إِنَّكَ أَنْتَ الْحَزِينُ فِي أَثَرِ الْـ قَوْمِ فَإِنَّ تَنْوِينَهُمْ تَقْرِيمٌ

(١) في الأصل : (لجريانهما) ، وهو تحريف .

(٢) في (ع) : (تمتنع) . وفي الأصل : (إضافتهما ... مميّزها)

، وهما تحريف ،

(٣) تقدما ص ١١٦ .

(٤) تقدم ص

(٥) التوبة : ٤٦ . وهي قراءة محمد بن عبد الملك بن مروان وابنه

معاوية . المحتسب : ٢٩٢/١ والبحر المحيط : ٤٨/٥ .

وانظر معاني القرآن للفراء : ٢٥٤/٢ ، ٣١٩ .

(٦) هو التابغة الجعدي . والبيت في ديوانه : ١٤٩ ، ومجالس

العلماء : ١٢ ، والتذيل والتكميل : ١٣٤/٤ ، واللسان :

(نوى) .

(١)
ومثله :

إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُّوا الْبَيْنَ وَانْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأُمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

(٢)
ومثله :

وَنَارٍ قُبِيلَ الصُّبْحِ بَادَرَتْ قَدَحَهَا حَيَا النَّارِ قَدْ أَوْقَدَتْهَا لِلْمُسَافِرِ

(٣)
ومثله :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَنْظُرُ خَالِدٌ عِيَادِي عَلَى الْهَجْرَانِ أَمْ هُوَ آفِسُ

(٤)
ومثله :

وَأَحْلَى مِنَ التُّعْرِ الْجَنِيِّ وَفِيهِمْ بِسَالَةً نَفْسٍ إِنْ أُريدَ بِسَالَتُهَا

ومثله قول رُوَيْبَةَ (٥) :

هَاتَكُنْتُهُ حَتَّى أَنْجَلْتَ أَكْرَؤُهُ (٦)

وَأَنْحَسَرْتُ عَنْ مَعْرِفِي نَكْرَؤُهُ (٧)

(١) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ أَبِي لَهَبٍ . وَهُوَ فِي

الْخَصَائِصِ : ١٧١/٣ ، وَالْمَخَصَصِ : ١٨٨/١٤ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ

الشَّافِيَةِ : ٩٠١/٢ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٣٤/٤ ، وَالْعَيْنِي :

٥٧٣/٤ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ شَرْحِ الشَّافِيَةِ : ٥٦٤

(٢) الْبَيْتُ لِكَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ . وَهُوَ فِي دِيوانِهِ : ١٨٥ ، وَالْحَيَوَانُ :

٤٨٩/٤ ، وَالْمَعَانِي الْكَبِيرُ : ٤٣١/١ ، وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ :

٤٨٦ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٩٠١/٢ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ :

١٣٤/٤ ، وَاللِّسَانُ : (حيا) .

(٣) الْبَيْتُ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ١٣٤/٤ .

(٤) الْبَيْتُ لِلْحَطِيطَةِ . وَهُوَ فِي دِيوانِهِ : ٥٤ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٤/

١٣٥ ، وَاللِّسَانُ : (يسلم) .

الْبَسَالَةُ : الشَّجَاعَةُ .

(٥) الْبَيْتَانِ فِي دِيوانِهِ : ٤ . وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٣٠/٤ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : (أَكْدَاوُهُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٧) فِي الْأَصْلِ : (وَانْحَسَرَتْ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

فَسَهِّلْ حَذْفَ التَّاءِ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ أَنَّ حَذْفَهَا لَا يُوَقَّعُ فِي
التَّبَاسِ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ فِي الْعِدَّةِ : عِدٌّ ، وَلَا فِي النَّيَّةِ : نِيٌّ ، وَلَا فِي الْعِدَّةِ :
عِدٌّ ، وَلَا فِي الْحَيَاةِ : حَيًّا ، وَلَا فِي الْعِيَادَةِ : عِيَادٌ ، وَلَا فِي الْبَسَالَةِ : بَسَالٌ ،
وَلَا فِي الْمَعْرِفَةِ : مَعْرِفٌ .

وَجَعَلَ الْفَرَاءَ (١) مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ : * وَإِقَامَ الصَّلَاةِ * (٢) * وَهُمْ
مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * (٣) بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُقَالُ دُونَ إِضَافَةِ فِي الْإِقَامَةِ
: إِقَامٌ ، وَلَا فِي الْغَلَبَةِ : غَلَبٌ .

(ص) " وَيَتَخَصَّصُ بِالثَّانِي إِنْ كَانَ نَكْرَةً ، وَيَتَعَرَّفُ بِهِ
إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً ، مَا لَمْ يُوَجِبْ تَأْوِيلُهُ بِنَكْرَةٍ وَقَوْعُهُ
مَوْقِعَ مَا لَا يَكُونُ مَعَهُ مَعْرِفَةٌ ، أَوْ عَدَمُ قَبُولِهِ
تَعْرِيفًا لَشِدَّةِ إِبْهَامِهِ كـ (غَيْرٌ ، وَيُثَلِّ ، وَحَسَبٌ) ، أَوْ
تَكْنٌ إِضَافَتُهُ غَيْرَ مُحَضَّةٍ ، وَلَا شَبِيهَةً بِمُحَضَّةٍ لَكُونِهِ
صِفَةً مَجْرُورًا مَرْفُوعًا بِهَا فِي الْمَعْنَى أَوْ مَنْصُوبًا (٤) .
وَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْمَصْدَرِ الْمُضَافُ إِلَى مَرْفُوعِهِ
أَوْ مَنْصُوبِهِ ، خِلَافًا لِابْنِ بَرَّهَانَ ، وَلَا (أَفْعَلٌ)
التَّفْضِيلِ ، وَلَا الْاسْمُ الْمُضَافُ إِلَى الصِّفَةِ ، خِلَافًا
لِلْفَارِسِيِّ . بَلْ إِضَافَةُ الْمَصْدَرِ وَ (أَفْعَلٌ)
التَّفْضِيلِ مُحَضَّةٌ ، وَإِضَافَةُ الْاسْمِ إِلَى الصِّفَةِ شَبِيهَةٌ
بِمُحَضَّةٍ لَا مُحَضَّةٌ . وَكَذَا إِضَافَةُ الْمُسَمَّى إِلَى
الْإِسْمِ ، وَالصِّفَةُ إِلَى الْمَوْصُوفِ ، وَالْمَوْصُوفُ إِلَى

-
- (١) معاني القرآن : ٢٥٤/٢ ، ٣١٩٠ .
(٢) الأنبياء : ٧٣ ، النور : ٣٦ . وَضَبُّهَا فِي النُّورِ : (وَإِقَامِ) .
(٣) الروم : ٣ .
(٤) فِي الْأَصْلِ : (مَنْصُوبَةٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ :

القائم مقام الوصف ، والمؤكد إلى المؤكد ،
والملغى ^(١) إلى المعتبر ، والمعتبر إلى
الملغى ^(١) .

(ش) كلُّ جُزْءٍ مِنْ جُزْأَيِ الإِضَافَةِ مؤثَّرٌ فِي الآخر ، فالأَوَّلُ مؤثَّرٌ فِي الثاني الجَرِّ
بأحد المعاني الثلاثة ^(٢) ، والثاني مؤثَّرٌ فِي الأول نَزْعَ دليلِ الانفصال
مع التَّخْصِصِ إِنَّ كانَ الثاني نكرةً ، ومع التَّعْرِيفِ إِنَّ كانَ معرفةً ، هذا إن لم
يكن المضافُ إلى المعرفة واقعاً موقعاً ما لا يكون معرفة ، فيجب تقدير
انفصاله ، ليكون في المعنى نكرة كقول الشاعر : ^(٣)

أَبَا المَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنِّي مُلاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي
وكقول العرب : " رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ " ، و " كَمْ نَاقَةٍ وَفَصِيلِهَا " ، و " فَعَلَ
ذَلِكَ جُهْدَهُ وَطَاقَتَهُ " ^(٥) ، وقد تقدَّم بيانُ كَيْفِيَّةِ التَّأْوِيلِ فِي هذه الأمثلةِ
وأمثالِها ^(٦) ، فنصورها صور المعارف ، وتقديرُ تنكيرها واجبٌ
لوقوع كلِّ واحدٍ منها موقعاً ما لا يكون معرفة .

-
- (١) فِي الْأَصْلِ رُسِمَتْ : (المَلغى) .
(٢) انظر ما سلف ص : ٥٢٧ وما بعدها .
(٣) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى أَبِي حَمَةَ النُّمَيْرِيِّ وَالْأَعَشَى وَعَنْتَرَةَ . وليس في طبعتي ديواني الأعشى وعنترة اللتين بين يدي . وهوفي معاني القرآن للأخفش : ٢٣٥/١ ، والمقتضب : ٣٧٥/٤ ، والكامل : ١٤٢/٢ ، ٣١٨/٣ ، والأصول : ٣٩٠/١ ، والإيضاح : ٢٤٥ ، والخصائص : ٣٤٥/١ ، والتهبيرة : ٣٩١/١ ، وأمالى ابن السجري : ٣٦٢/١ ، وابن يعيش : ١٠٥/٢ ، والمقرب : ١٩٢/١ وشرح الكافية الشافية : ٥٢٨/١ ، والهمع : ١٤٥/١ ، واللسان : (أبى) .
(٤) فِي الْأَصْلِ : (أَبَا المَوْتِ) ، وهو تحريف ،
(٥) انظر ما سلف ص : ٢٣٥ ، ٣١١ ، و ص : ٤٦٤ ، ٥٣٥ ، و ص : ٥٣٥ .
(٦) نفس الحاشية السابقة .

وكذا يُحكم بتذكير ما أُضيف إلى معرفة ، وهو غير قابل للتعريف

للزوم إيهامه ك (غير ، ومثل ، وحسب) ، فإنه لا فرق بين قولك :

(رأيت رجلاً غيره) وقولك : (رأيت [و] ^(١) رجلاً آخر) ، وكذا

لا فرق بين قولك : (رأيت رجلاً مثله) وبين قولك : (رأيت رجلاً آخر) ،

لأن ^(٢) كل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمثالة إذا كان

الجنس واحداً ، وكذا لا فرق بين قولك : (رأيت رجلاً حسبك من رجل)

وبين قولك : (رأيت رجلاً كافياً فيما يُراد من الرجال) ، فلا يزول بإضافة

هذه وأمثلة إلى المعارف من الإيهام إلا ما لا يعتد بزواله .

وقد يُعنى ب (غير ، ومثل) مغايرة خاصة ومثالة خاصة ، فيحكم

بتعريفهما ^(٣) ، وأكثر ما يكون ذلك في (غير) إذا وقع بين ضديين

كقوله ^(٤) :

فَلَيْكُنِ الْمَغْلُوبُ غَيْرَ الْغَالِبِ

وَلَيْكُنِ الْمَسْلُوبُ غَيْرَ السَّالِبِ

وأجاز بعض العلماء ، منهم السيرافي ^(٥) أن يحمل على هذا قوله تعالى :

﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ ^(٦)

لوقوع (غير) فيه بين متضادين . وليس ذلك بلازم لقوله تعالى ﴿ نَعْمَلْ

صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ ^(٧) ف (غير الذي) مضاف إلى معرفة ،

(١) تكملة من (ع) .

(٢) في الأصل : (لكن) ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل : (بتعريفها) ، وهو تحريف .

(٤) نسبهما المصنف في شرح الكافية الشافية : ٩١٦/٢ مع آخرين

إلى أبي طالب . والصواب أنهما لطالب بن أبي طالب . وهما في

السيرة : ٤٥١/٢ ، وإتحاف الوري : ٤٠٨/١ ، وشرح الكافية

الشافية : ٩١٦/٢ ، ١٥٦٣/٣ والتذييل والتكميل : ١٣٨/٤ .

(٥) الرضي على الكافية : ٢٧٥/١ ، والهمع : ٤٧/٢ .

(٦) الفاتحة : الأخيرة . وراجع البحر المحيط : ٢٨/١ .

(٧) فاطر : ٣٧ .

وقد نُعت به نكرة مع وقوعه بين ضدين . فيجوز كون (غير المغضوب)

بدلاً لا نعتاً ، ويجوز كونه نعتاً مع الحكم بتنكيره ؛ لأنَّ / * الَّذِينَ أُنْعِمْتَ

عَلَيْهِمْ * لم يقصد به تعيين ، فهو في معنى نكرة ، فيجوز نعته بنكرة ،

ولأنَّ كان لفظه لفظ معرفة ، كما جاز أن يُنعت اللَّيْلُ ب (نسلخ) في قوله

تعالى : * وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ * (١) ، لأنَّ اللَّيْلُ وإنَّ كان

في صورة معرفة فهو في المعنى نكرة ، وإنَّ (٢) لم يقصد به ليلٌ معيَّنٌ ،

فلذلك نُعت بجملة ، والجمْلُ لا يُنعت بها إلاَّ النكرات . وإلى هذا

الوجه الآخر أشار الفراء والزجاج (٣) ، ووجهه أبو علي الشَّكَّوِين (٤) . وزعم

المبرد (٥) أنَّ (غير) لا تتعرف أبداً .

ومن نعت ذي الألف واللام الجنسية بالجملة قولُ الأعشى (٦) :

وَتَبَرُّدُ بَرْدٍ رِدَاءِ الْعَسْرِ (٧)
مِنْ رَقَرَقَتَ فِي الصَّيْفِ فِيهِ الْعَبِيرَا

لأنَّ رداء العروس بمنزلة رداء عروسٍ .

وكذا يُحكم بتنكير ما يُضاف إلى معرفة إضافة غير محضة ولا شبيهة

بمحضة ، وذلك أنَّ يكون المضاف صفةً مجرورها مرفوع بها في المعنى ،

(١) يس : ٣٧ .

(٢) في الأصل : (إذا) ، وهو تحريف .

(٣) معاني القرآن للفراء : ٧/١ ، وإعراب القرآن ومعانيه للزجاج ٩/١ .

(٤) التذييل والتكميل : ١٣٧/٤ .

(٥) المقتضب : ٢٨٨/٤ . وانظر : ٤٢٣/٤ .

(٦) البيت في ديوانه : ٩٥ ، والإنصاف : ٢٨٩/٢ ، وأساس

البلاغة واللسان : (رقق) .

(٧) في الأصل : (راد) ، وهو تحريف .

نحو : (رأيت رجلاً حسنَ الخلقِ محمودَ الخلقِ) ، أو منصوباً نصباً حقيقياً ،
نحو : (رأيت رجلاً مُكرِّمَ زيدٍ) . فالإضافة في هذه الأمثلة وأشباهها
غيرُ محضة ولا شبيهةٌ بمحضة ، لأنَّ المضافَ فيها صفةٌ أُضيفت في الأوَّل
والثاني إلى ما هو مرفوعٌ بها في المعنى ، فإنَّ الأصل : رأيت رجلاً حسنًا
خلقه محموداً خلقه ، وأُضيفت في الثاني إلى ما هو منصوبٌ بها في المعنى
نصباً حقيقياً ، فإنَّ الأصل : رأيت رجلاً مُكرِّماً زيدا ، أي : يُكرِّمُ زيدا
فالنَّسبةُ الانفصالُ ، فإنَّ الموضعَ موضعُ فعل .

وخرجَ بذكر الصِّفةِ إضافةً المصدرِ وإضافةً المميِّزِ ، وخرجَ بنسبةِ
الرفعِ والنَّصبِ إلى مجرورها نحو : (١)

..... سَحَقَ عَمَامَةً

(٢)
و :

..... كِرَامِ النَّاسِ

فإنَّ إضافتهما محضةٌ ؛ لا تُنهما لم يقعا موقعَ فعلٍ ، ولا المجرور بهما مرفوعٌ
المحل ولا منصوبٌ .

ثمَّ نَبَّهْتُ على أنَّ الصَّحِيحَ كَوْنُ إضافةِ المصدرِ محضةً . وزعم ابن
بَرّهان (٣) أنَّ إضافته غيرُ محضةٍ ؛ لأنَّ المجرورَ به مرفوعُ المحل أو منصوبٌ
ك (قيام زيدٍ ، وأكل الطعام) ، فالأوَّل [ك] (٤) (حسن الخلق)

(١) جزء من بيت منسوب إلى مُزَوَّد بن ضِرار . وهو في إصلاح المنطق :

٣٠٠ ، وزاد المسيرة : ١٣٠ / ٥ ، واللسان : (زيف) ، (سحق) ،

(مأي) ، (قسا) . تمامه :

" وما زودوني غيرَ وخمسٍ مني منها قسيٌّ وزائفٌ

السحق : الثوب الخلق البالي . القسي : الدرهم الردي .

الزائف : الدرهم المغشوش .

(٢) تقدم ص : ٢٧٠ .

(٣) لم أقف على ذلك في شرحه للمع المطبوع . وهو رأي ابن الطراوة

أيضاً . انظر التذييل والتكميل ١٤٠ / ٤ ، والمساعد ٣٣٢ / ٢ ،

والجمع : ٤٨ / ٢ .

(٤) تكلمة من (ع) .



والثاني ك (ضارب العبد) .

قلت : والذي ذهب إليه ابنُ برّهانٍ ضعيفٌ من ^(١) أربعة أوجه :

أحدها : أنَّ المصدر المضاف أكثر استعمالاً من غير المضاف ،

فلو جعلت إضافته في نية الانفصال لزم جعل ما هو أقل استعمالاً [أصلاً

لما هو أكثر استعمالاً] ^(٢) ، وهو خلاف المعتاد .

الثاني : أنَّ إضافة الصفة إلى مرفوعها ومنصوبها منوية الانفصال

بالضمير المستتر فيها ، فجاز أن يُنوى انفصالها باعتبار آخر ، والمصدر بخلاف

ذلك ، فتقدير انفصاله ما هو مضاف إليه لا مُحَوَّج إليه ، ولا دليل عليه .

الثالث : أنَّ الصفة المضافة إلى مرفوعها أو منصوبها واقعة موقع

الفعل المفرد ، والمصدر المضاف ^(٣) واقع موقع حرف مصدرٍ موصولٍ بالفعل ،

والموصول المشار إليه محكومٌ بتعريفه ، فليكن الواقع موقعه كذلك .

الرابع : أنَّ المصدر المضاف إلى معرفة معرفة ، ولذلك لا يُنعت

إلا بمعرفة ، فلو كانت إضافته غير محضة لحكم بتنكيره ، ونُعت بنكرة ، ولجاز

دخول (رَبِّ) عليه ، وأن يُجمع فيه بين الألف واللام والإضافة ، كما فُعل

في الصفة المضافة إلى المعرفة ، نحو ^(٤) :

يَا رَبِّ غَاطِنَا

و (رَأَيْتُ الْحَسَنَ الْوَجْهَ) .

ونُبِّهْتُ أَيْضاً عَلَى أَنَّ الصَّحِيحَ فِي [إِضَافَةٍ] ^(٥) (أَفْعَلِ) التَّفْضِيلِ

(١) في الأصل : (في) ، وهو تحريف ،

(٢) تكملة من (ع) .

(٣) في الأصل : (والمضاف) بإقحام الواو ،

(٤) تقدّم البيت ص : ٤٥٦ .

(٥) تكملة من (ع) .

كونها محضة، نصَّ على ذلك سيبويه (١) رحمه الله . وبدلَّ على أنَّ ذلك هو الصحيح أنَّ الحامل على اعتقاد عدم التَّمَحُّضِ في إضافة الصِّفة إلى مرفوعها ومنصوبها وقوْعُ الأوَّل فيها موقعَ الفعل ، وقوْعُ الثاني موقعَ مرفوع ذلك الفعل ومنصوبه ، و (أَفْعَلُ) المضافُ بخلاف ذلك ، فلم يجز اعتقاد كون إضافته غير محضة . وأيضاً فإنَّ المضاف إليه (أَفْعَلُ) التَّفْضِيل لا يليه (٢) مع بقاء المعنى المُفَارِ بِالإضافة إلَّا بالإضافة ، فكان ك (غلام زيد) ، ولا خلاف في تَمَحُّضِ [إضافة] (٣) (غلام زيد) ، فكذا إضافة (أَفْضَلُ القومِ) وشبيهه ؛ ولأنَّ (أَفْعَلُ) التَّفْضِيل إذا أُضيف إلى معرفة لا يُنعت إلَّا بمعرفة ، ولا يُنعت به إلَّا معرفة ، ولا تدخل عليه (رَبِّ) ، ولا يُجمع فيه بين الإضافة والالف واللام ، ولا يُنصب على الحال إلَّا في نادر من القول ، ولو كانت إضافته غير محضة لكان نكرةً ، ولم يمتنع وقوعه نعتاً لنكرة ، ولا منعوتاً بها ، ولا مجروراً ب (رَبِّ) ، ولا مجموعاً فيه بين الف واللام والإضافة ، ولا منصوباً على الحال دونَ اسْتِنْدَارٍ .

واحترزتُ بقولي : " دونَ اسْتِنْدَارٍ " من قول المرأة الصَّحابيَّة لرسول الله - صَلَّى الله عليه وسلَّم - (٤) : " وما لنا أَكْثَرُ أَهْلِ النَّارِ ؟ ! " وهو معرفة مأوَّل بنكرة كغيره من المعارف (٥) الواقعة أحوالاً وقسود

(١) سيبويه : ١٠٥/١ . وخالفه الكوفيون وابن السَّراج والفارسيُّ وابنُ برَّهان . انظر الأصول : ٦/٢ وما بعدها ، والإيضاح : ٢٦٩ ، وما بعدها ، وشرح اللمع : ١٩٨/١ . والتذييل والتكميل : ١٤٩/٤ والمساعد : ٣٣٢/٢ ، والهمع : ٤٨/٢ . وانظر شرح الجمل : ٧١/٢ وما بعدها .

(٢) فاعل (يليه) ضمير مستتر يعود إلى قوله : (المضاف إليه) .

(٣) تكملة من (ع) .

(٤) تقدم ص : ٩ .

(٥) في الأصل : (بمعرفة كغير من النكرات) ، وهو وهم ، (انظر)

أ/١٧٥

تقدّم / الكلام عليها (١).

وَبَيَّهَتْ أَيْضاً عَلَى أَنَّ إِضَافَةَ الْاسْمِ إِلَى مَا هُوَ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ
لَهُ كـ (مسجد الجامع) واسِطَةً بَيْنَ الْمُحَضَّةِ وَغَيْرِ الْمُحَضَّةِ عَلَى أَصَحِّ
الْقَوْلَيْنِ (٢) ؛ لَا تُنْهَى إِضَافَةُ يَتَّصِلُ (٣) مَا هِيَ فِيهِ بِمَا يَلِيهِ ، إِنَّمَا بِهَا ، نَحْوُ
﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾ (٤) [وَأَمَّا بِجَعْلِهَا مَنَعُوتًا وَنَعُوتًا ، نَحْوُ : ﴿ وَلَدَارُ
الْآخِرَةِ ﴾ (٥)] (٦) وَكَلَّا الْإِسْتِعْمَالَ صَحِيحٌ فَصَحِيحٌ . فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ
لنوعه اعتباران : اتّصالٌ مِنْ وَجْهِه ، وَانْفصالٌ مِنْ وَجْهِه .

فَالِاتِّصَالُ مِنْ قَبْلِ أَنْ لَا يُؤَلَّ غَيْرُ مَفْصُولٍ بِضَمِيرٍ مُنَوًى ، كَمَا هُوَ
فِي إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى مَرْفُوعِهَا أَوْ مَنْصُوبِهَا ؛ وَلَا نَّ مَوْقِعَهُ لَا يَصْلُحُ لِلْفِعْلِ ،
فَيَقْدَرُ تَنْكِيرُهُ ؛ وَلَا نَّ الَّذِي حَكَمَ بِعَدَمِ تَمَحُّصِ (٧) إِضَافَتِهِ جَعَلَ سَبَبَ ذَلِكَ
أَنَّ الْأَصْلَ إِضَافَةُ الْأَوَّلِ إِلَى مُوصُوفِ الثَّانِي ، فَحُذِفَ الْمَوْصُوفُ ، وَأُقِيمَتِ صِفَتُهُ

(١) فِي الْأَصْلِ : (عَلَيْهَا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ،

وَانظُرْنَا سَلَفَ ص : ٨ .

(٢) الْقَوْلَانِ الْمَعْرُوفَانِ هُمَا : كَوْنُهَا إِضَافَةً مُحَضَّةً ، أَوْ غَيْرَ مُحَضَّةً

وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِرَأْيٍ ثَالِثٍ غَيْرِهِ . فَعَلَى هَذَا تَكُونُ عِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ

غَيْرَ مُؤَيَّدَةٍ . وَانظُرِ الْأُصُولَ : ٨ / ٢ وَمَابَعْدَهَا ، وَإِلَّا يَضَاح :

٢٧١ وَمَابَعْدَهَا ، وَشَرَحَ الْجَمْلَ : ٧١ / ٢ ، وَالتَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ

: ١٤٣ / ٤ وَمَابَعْدَهَا ، وَالْهَمْعَ : ٤٩ / ٢ .

(٣) " يَتَّصِلُ " فِي الْأَصْلِ غَيْرُ وَاضِحَةٍ . وَأُثْبِتَ مَا فِي (ع) . وَمَا

فِيهَا مُوَافِقٌ لِمَا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ .

(٤) يُوسُفُ : ١٠٩ ، النِّحْلُ : ٣٠ .

(٥) الْأَنْعَامُ : ٣٢ .

(٦) تَكْمِلَةٌ مِنْ (ع) .

(٧) فِي الْأَصْلِ رُسِمَتْ أَوَّلًا : (تَمَحُّصُهُ) ثُمَّ صُوِّبَتْ .

مُقامه . وهذا إذا سُلِّمَ لا يمتنع به تحضي الإضافة ، لأنَّ الحُكْمَ لا يتغيَّر
بحذف الموصوف وإقامة الصِّفة مُقامه ، وقبل حذف الموصوف كان تحضيُّ
الإضافة ثابتاً ، فلا يزول بعد الحذف ، كما لا يزول غيره من أحكام
المحذوف الذي أُقيمَ غيره مُقامه .

وأما الانفصال في هذا النوع فمُعْتَبَرٌ من قِبَلِ أَنَّ المعنى يصحُّ
به دونَ تكلف ما يُخرج به عن الظاهر ، ألا ترى أنَّ نحوَ : (الجانبُ
الغربيُّ ، والصلاةُ الأولى ، والمسجدُ الجامعُ ، والدارُ الآخرةُ ، والحبسةُ
الحقَّاءُ) مكتفٍ بلفظه في صحَّة معناه ، وأنَّ نحوَ : (جانبُ الغربيِّ ،
وصلاةُ الأولى ، ودارُ الآخرةِ ، ومسجدُ الجامعِ ، وحبَّةُ الحقَّاءِ) غيرُ
مكتفٍ بلفظه في صحَّة معناه ، بل يُحتاج فيه إلى تكلفٍ تقديرٍ بأنَّ يُقالَ :
جانبُ المكانِ الغربيِّ ، وصلاةُ الساعةِ الأولى ، ودارُ الحياةِ الآخرةِ ،
ومسجدُ الوقتِ الجامعِ ، وحبَّةُ البقلةِ الحقَّاءِ ، مع أنَّ بعضَ هذا النوع لا يحسنُ
فيه تقديرُ موصوف ، نحوُ : ﴿ دِينَ الْقِيَمَةِ ﴾ (١) ، فإنَّ أصله : الدِّينُ
الْقِيَمَةُ ، والتاءُ للمبالغة ، فإذا قُدِّرَ محذوفٌ لزم أنَّ يُقالَ : دِينَ الْمِلَّةِ
أوالشَّريعةِ ، والمِلَّةُ هي الدِّينُ ، وكذا الشَّريعةُ ، فيلزم تقديرُ ما لا يغني
تقديره ، لأنَّ المهرُوبَ منه كان إضافةً الشيء إلى نفسه ، وهو لا زَمَ بتقدير
المِلَّةِ أو الشَّريعةِ . وأيضاً جَعَلَ الأوَّل من هذا النوع منعوً والثاني نعتاً
مُطَرِّقاً كقولهم للحِنْطَةُ : (الحَبَّةُ السَّمْرَاءُ) ، وللشُّونِيزِ (٢) : (الحَبَّةُ
السَّوْدَاءُ) ، ولليُّطَمِ : (الحَبَّةُ الْخَضْرَاءُ) ، والإضافةُ غيرُ مُطَرِّدةٍ ، لأنَّها
مقصورةٌ على السَّماعِ . واعتبارُ المطرِّدِ أوَّل من اعتبارِ غيرِ المطرِّدِ ، ولذلك
يجوزُ الإتيانُ فيما جازت فيه الإضافة ، ولا تجوزُ الإضافةُ فيما لم تضفْ العربُ

(١) البَيِّنَةُ : ٥٥ .

(٢) في الأصل : (للشُّونِيزِ) ، وهو تصحيف ، وانظر التاج : (شنز) .

ك (الحبة السمرء ^(١) ، والحبة السوداء ، والحبة الخضراء) .

والحاصل أَنَّ إضافة هذا النوع منووية الانفصال [لعدم] ^(٢)

أصالتها بالأطراف والإغناء عن ترك الظاهر ، ومع ذلك لا يُحكم بتكثير مضافها لشبهه بما لا يُنوي انفصاله من كونه غير واقع موقع فعل ، وكون تاليه غير مرفوع المحل ولا منصوبه .

ثم نبهت على المضافات الجارية مجرى هذا النوع في اعتبار

الاتصال والانفصال . فمنها إضافة المسمى إلى الاسم ك (شهر رمضان ،

ويوم الخميس ، و * ذات اليمين * ^(٣) ، وذي صباح ^(٤)) وقوله :

إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظُلاًَّ وَالْيُسْبُ
ومثله ^(٥) :

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لَا مَرٍّ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسْوَدُ

ومثله ^(٦) :

- (١) في الأصل : (الحمراء) ، وهو وهم .
 - (٢) تكملة يقتضيها السياق .
 - (٣) الكهف : ١٢ ، ١٨٠ .
 - (٤) هو الكُمَيْت . والبيت في الهاشميات : ٥١ ، والخصائص : ٢٧/٣ ، وابن يعيش : ١٢/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٠٦ ، والتذيل والتكميل : ١٤٧/٤ ، والخزانة : ٣٠٧/٤ ، واللسان : (ذو وذوات) ، (ظمأ) .
 - (٥) نُسِبَ البيت إلى أَنَسِ بْنِ مُدْرِكَةَ وَأَنَسِ بْنِ نَهْيَكٍ . وهو في سيبويه : ١١٦/١ ، والمقتضب : ٣٤٥/٤ ، والخصائص : ٣٢/٣ ، وأما ابن الشجري : ١٨٦/١ ، وابن يعيش : ١٢/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٦٨١/٢ ، والتذيل والتكميل : ١٤٧/٤ ، والهمع : ١٩٧/١ ، والخزانة : ٨٧/٣ ، واللسان : (صبح) .
 - (٦) البيت بدون نسبة في التذيل والتكميل : ١٤٧/٤ .
- المیعة : أول جري الفرس وأنشطه . السايح : الفرس الذي يسبح بيديه في سيره . الأُبهران : عرقان في الظهر ، واحدهما أُبهر .

وَعَلَى كُلِّ ذِي سَمِيَةٍ سَابِيحٍ يَقَطُّعُ ذَوَابْهَرِيَّوِ الْحِزَامِ
ومن إضافة المسمى إلى الاسم قولهم : " سَعِيدٌ كُرْزٍ " فَإِنَّ سَعِيداً عَلَمٌ ،
وَكُرْزاً لَقَبٌ ، وَالشَّخْصُ الْمَدْلُولُ عَلَيْهِ بِهِمَا وَاحِدٌ ، لَكِنَّ الْإِسْمَ قَبْلَ اللَّقَبِ
فِي الْوَضْعِ (١) ، فَقُدِّمَ عَلَيْهِ فِي اللَّفْظِ ، وَقُصِدَ بِالْمُقَدَّمِ الْمُسَمَّى ، لِتَعَرُّضِهِ
إِلَى مَا [لَا] (٢) يَلِيْقُ بِمَجَرَّدِ اللَّفْظِ مِنْ نِدَاءٍ وَإِسْنَادٍ ، فَلَزِمَ أَنْ يُقْصَدَ
بِالْثَّانِي مَجَرَّدُ اللَّفْظِ لِيُثْبِتَ بِذَلِكَ مُغَايِرَةً (٣) مَا حَتَّى كَانَ قَائِلٌ : (جَاءَ
سَعِيدٌ كُرْزٍ) قَدْ قَالَ : جَاءَ سَمِيٌّ كُرْزٍ ، وَكَذَا قَائِلٌ : (صَمْتُ شَهْرِ رَمَضَانَ ،
وَاعْتَكَفْتُ يَوْمَ الْخَمِيْسِ) ، كَأَنَّهُ قَالَ : صَمْتُ سَمِيٍّ رَمَضَانَ ، وَاعْتَكَفْتُ
سَمِيٍّ الْخَمِيْسِ . وَكَذَا الْعَمَلُ فِي أَشْبَاهِهَا .

وَمِنْهَا إِضَافَةُ الصِّفَةِ إِلَى الْإِسْمِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٤) :

إِنَّا مُحَيَّوْكَ يَا سَلَمَى فَحَيِّينَا وَإِنْ سَقَيْتَ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا
وَالْأَصْلُ : وَإِنْ سَقَيْتَ النَّاسَ الْكِرَامَ ، ثُمَّ قُدِّمَ الصِّفَةُ وَجَعَلَهَا نَوْعًا مضافًا إِلَى
الْجِنْسِ .

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قَوْلُهُمْ : " لَهُ سَحْقٌ عَمَامَةٌ ، وَجَرْدٌ قَطِيفَةٌ ،
وَسَمَلٌ سِرْبَالٌ " (٥) ، وَالْأَصْلُ : عَمَامَةٌ سَحْقٌ ، وَقَطِيفَةٌ جَرْدٌ ، وَسِرْبَالٌ سَمَلٌ ،
ثُمَّ فُعِلَ بِهِمَا مَا فُعِلَ بـ " كِرَامِ النَّاسِ " .

وَمِنْهَا إِضَافَةُ الْمَوْصُوفِ إِلَى مضاف إِلَيْهِ الْوَصْفُ (٦) كَقَوْلِ

- (١) فِي الْأَصْلِ : (الْمَوْضِعُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٢) تَكْمِلَةٌ مِنْ (ع) .
(٣) " مُغَايِرَةٌ " : فِي الْأَصْلِ غَيْرُ وَاضِحَةٍ .
(٤) تَقْدِيمُ ص : ٢٢٠ ، وَص : ٥٣٨ .
(٥) السَّحْقُ وَالْجَرْدُ وَالسَّمَلُ : الْخَلْقُ الْبَالِي . الْقَطِيفَةُ : كِسَاءٌ لَهُ
خَمَلٌ . السِّرْبَالُ : الْقَمِيصُ .
(٦) فِي الْأَصْلِ : (الْمَوْصُوفُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

الشاعر (١) :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَارِ رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَيْخَى مَاضِي الشُّفَرَتَيْنِ يَمَانِ

/ أي : علا زيدٌ صاحبنا رأسَ زيدٍ صاحبكم ، فحذف الصفتين المضافتين ١٧٥/ب إلى ضميري المتكلم والمخاطب ، وجعل الموصوفَ خلقاً عن الصفة في الإضافة .
ومثله (٢) :

فَإِنَّ قُرَيْشَ الْحَقِّ لَن تَتَّبَعَ الْهَوَى وَلَنْ يَقْبَلُوا فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَا تَمِ

أراد : فإن قريشاً أصحاب الحق ، ثم فعل كفعَل الاُول . ومثله (٣) :

لَعَمْرِي لَوْ كَانَتْ بَجِيلَةٍ زَانَهَا جَرِيرٌ لَقَدْ أَخَذَى كُلِّبًا جَرِيرُهَا

ومثله قول الأسد الطائي (٤) :

قَتَلْتُ مُجَاشِعًا وَأَسْرْتُ عَمْرًا وَعَنْتَرَةَ الْفَوَارِسِ قَدْ قَتَلْتُ

ومثله قول الحطيئة (٥) :

إِلَيْكَ سَعِيدَ الْخَيْرِ جِئْتُ مَهَامِيهَا يُقَالُنِي آلٌ بِهَا وَتُنْصَوْفُ (٦)

(١) نُسِبَ البيت إلى رجل من طيء . وهو في الوحشيات : ٨٣ ، والكامل :

١٥٧/٣ ، وابن يعيش : ٤٤/١ ، والتذيل والتكميل : ١٤٩/٤ ،

والمغني : ٧٥ ، وشرح أبيات : ٣٠٨/١ ، والخزانة : ٢٢٤/٢ ،

٢٠٧/٤ ، ٢٤٧/٧ ، واللسان : (زيد) .

الشفرة : حد السيف .

(٢) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحفاظ : ٥٠٨ ، والتذيل والتكميل

: ١٤٩/٤ ، والمساعد : ٣٣٤/٢ .

(٣) البيت لغسان بن دُهَيْل . وهو في النقائص : ٦/١ ، والتذيل

والتكميل : ١٤٩/٤ .

(٤) هو جبار بن عمرو بن عُمَيْر . والبيت في الموءتلف : ٩٩ ، والتذيل

والتكميل : ١٤٩/٤ ، والخزانة : ١٢٩/١ .

(٥) البيت في ديوانه : ٢٥٦ ، والتذيل والتكميل : ١٤٩/٤ .

جبت : خرقت ، المهامه : جمع مَهْمَه ، وهي المستوي من الأرض

القفرة . التنوف : جمع تَنَوَفَة ، وهي الفلاة .

(٦) في الأصل : (نيوف) ، وهو تصحيف ، وفي (ع) غير منقوطة ،

والتصويب من المصدرين السابقين .

ومثله قول رُوَيْبَةَ (١) :

يا قاسِمَ الْخَيْرَاتِ وَأَبْنَ الْأَخْيَرِ
ما سَأَسْنَا مِثْلَكَ مِنْ مُوْءٍ مَسْرٍ

ومثله (٢) :

يا زَيْدُ زَيْدِ الْعَمَلَاتِ الذُّبَلِ

وكذا قولهم في (زيد) الذي سَمَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٣) زَيْدَ

الْخَيْرِ : زَيْدُ الْخَيْلِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ صَاحِبَ خَيْلٍ كَرِيمَةٍ .

وعلى هذه الأُمثلة وشبهها نَبَّهْتُ بِقَوْلِي : " وَالْمَوْصُوفُ إِلَى

الْقَائِمِ مَقَامَ الْوَصْفِ " .

ثُمَّ أَشَرْتُ إِلَى إِضَافَةِ الْمَوْءِ كَدِّ إِلَى الْمَوْءِ كَدِّ ، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ ذَلِكَ

فِي أَسْمَاءِ الزَّمَانِ الْمُبْهَمَةِ كَ (حَيْنُثِي ، وَهَوْمُنْثِي) . وَقَدْ يَكُونُ فِي غَيْرِ أَسْمَاءِ

(١) البيتان في ديوانه : ٦٢ ، والتذييل والتكميل : ١٥٠ / ٤ .

قاسم : المراد به قاسم بن محمد الثَّقَفِيُّ .

(٢) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى سَلَمَى الْهَذَلِيِّ وَشَمَاءَ الْهَذَلِيِّ وَجَنْدَلِ بْنِ الْعَتْنِ

وعبدالله بن رواحة وعمر بن لَجَأَ وبعض ولد جرير . وهو فني

ديوان عبدالله بن رواحة : ٩٩ ، وسيبويه : : ٣١٥ / ١ ،

والمقتضب : ٢٣٠ / ٤ ، والكامل : ٢١٧ / ٣ ، والتبصرة : ٣٤٣ / ١

وابن يميث : ١٠ / ٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٣٢٠ / ٣ ،

والمساعد : ٥١٩ / ٢ ، والمغني : ٥٠٩ ، وشرح أبيات : ١٠ / ٧

والهمع : ١٢٢ / ٢ ، والخزانة : ٣٠٣ / ٢ ، واللسان : (عمل) .

زيد : هو زيد بن الأرقم . الْعَمَلَاتِ : جمع يَعْمَلَة ، وهي الناقة

السريعة اسْتَقَّ اسْمُهَا مِنَ الْعَمَلِ . الذُّبَلِ : الضامرات .

(٣) الشعر والشعراء : ٢٨٦ / ١ ، والإصابة : ٥٧٢ / ١ ، وشار القلوب :

١٠١ ، وكنز العمال : ٤٠٤ / ٣ .

(١) الزمان كقول الشاعر :

فَقُلْتُ : أَنْجُوا عَنْهَا نَجَا الْجِلْدِ إِنَّهُ سَتَرْضِيكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِيكُهُ

أراد : كَشَطًا (٢) عنها الجِلْدَ ، لأنَّ النَّجَا هو الجِلْدُ ، فأضافَ المَوْءُ كَدَّ

[إلى المَوْءِ كَدَّ] (٣) ، كما أُضيفَ الموصوفُ إلى الوصفِ في (مسجد الجامع) (٤)

وشبهه . ومن إضافة المَوْءِ كَدَّ إلى المَوْءِ كَدَّ في غير الزَّمان قولُ الشاعر : (٥)

لَمْ يَبْقَ مِنْ زَعْبٍ طَارَ الشَّتَاءُ بِهِ (٦) عَلَى قَرَا ظَهْرِهِ إِلَّا شَمَالِيْلُ (٧)

فأضافَ القَرَا إلى الظَّهْرِ ، وهما بمعنى واحدٍ ، كما فُعِلَ في "نَجَا الْجِلْدَ" .

ومثله [قول الآخر] (٨) :

كَخَشَرِمٍ دَبَّرَ لَهُ أَرْزَمَ لَلَّ أَوِ الْجَمْرِ حُشَّ يَصْلُبِ جِرْزَالِ

فأضافَ الخَشَرَمَ إلى الدَّبَرِ ، وكلاهما اسم للنَّحْلِ .

(١) نُسِبَ البيت إلى أبي الجَرَّاحِ وأبي الفَرَسِ الكِلَابِيِّ . وهو في التذييل

والتكميل : ١٥٠/٤ ، والمساعد : ٣٣٤/٢ ، والخزانة : ٣٥٨/٤ .

(٢) في (ع) : (أَكْشَطَا) .

(٣) تكملة من (ع) .

(٤) في الأصل : (المسجد) بإقحام الألف واللام ، والتصويب من (ع) .

(٥) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٢٧٥/٢ ، والتذييل والتكميل

: ١٥٠/٤ .

الشماليل : جمع شُمْلُول ، وهو البقية .

(٦) في الأصل : (الشناء) وفي (ع) : (الشا) ، وهما تصحيف ،

وتحريف ، والتصويب من المصدرين السالفين .

(٧) في الأصل : (سماليل) ، وهو تصحيف ،

(٨) تكملة من (ع) .

والبيت بدون نسبة في منهج السالك : ٢٧٥/٢ ، والتذييل والتكميل

: ١٥٠/٤ .

الأُزْل : الصوت . حُشَّ : من حَشَّ النار ، جمع إليها ما تفرَّق من

الحطب .

الجزال : جمع جزل ، وهو الحطب اليابس .

ونذكر الفارسي في التذكرة (١) أن قولهم : " لقيته يوم يوم ، وليلة ليلة " أضيف فيه الشيء إلى مثله لفظاً ومعنى .

ومن إضافة الطغى إلى المعتبر قول الشاعر : (٢)

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر
ومثله (٣) :

يا عجباً لعنان الأزد إن هلكوا وقد رأوا عيراً في سالف الأسم
ومثله (٤) :

قالت : أتضمنني ، فقلت لقيتها : شلت بنات يدي إذا لم أفعل
ومثله (٦) :

ألا لبت أيام الصفاء جديداً ودهرًا تولي يابثين يعود (٧)

(١) حكاه أبو حيان فيما حكى من كلام المصنف . التذييل والتكميل : ١٥٠/٤

(٢) هو كريد . والبيت في ديوانه : ٢١٤ ، ومعاني الفراء : ١/٤٤٨ ، وأمالى الزجاجي : ٦٣ ، والخصائص : ٢٩/٣ ، والمنصف : ١٣٥/٣ ، وضرائر الشعر : ٨٢ ، وابن يعيش : ١٤/٣ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٥٠٧ ، والتذييل والتكميل : ١٥٠/٤ ، والهمع : ٤٩/٢ ، ١٥٨ ، والخزانة : ٣٣٧/٤ ، والعقد الفريد : ٣٣٧/٤

(٣) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحفاظ : ٥٠٧ ، والتذييل والتكميل : ١٥٠/٤

(٤) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٥٠/٤

(٥) في الأصل : (أتضمنني) ، وهو تصحيف ، وهو في ديوانه : ٢١٤ ، ومعاني الفراء : ١/٤٤٨ ، وأمالى الزجاجي : ٦٣ ، والخصائص : ٢٩/٣ ، والمنصف : ١٣٥/٣ ، وضرائر الشعر : ٨٢ ، وابن يعيش : ١٤/٣ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٥٠٧ ، والتذييل والتكميل : ١٥٠/٤ ، والهمع : ٤٩/٢ ، ١٥٨ ، والخزانة : ٣٣٧/٤ ، والعقد الفريد : ٣٣٧/٤

(٦) البيت لجميل بن معمر . وهو في ديوانه : ٦١ ، ومجالس شعلب :

٢/٥٢٩ ، ٥٣٠ ، وأمالى القالي : ١/٢٧٢ ، ٢/٢٩٩ ، والتمام :

١١٦ ، والمخصص : ١٧/٢٦ ، وضرائر الشعر : ١٧٩ ، وشرح عمدة

الحافظ : ٥٠٥ ، والتذييل والتكميل : ١٥٠/٤ ، والحماسة

البصرية : ٢/١٠٥ ، والاعاني : ٢/٣٩٣ ، ٨/١٠٣

(٧) " بئين " : في الأصل بدون نقط .

ومثله: (١)

وَتَيْهِ حَبَطْنَا غَوْلَهَا فَارْتَمَى بِنَا
أبو البُعدِ مِنْ أَرْجَائِهِ الْمُتَطَاوِحِ (٢)
أراد : فارتدى بنا البُعدُ .

ومثله قولُ أُمَيَّةَ (٣) في ناقةٍ صالحٍ عليه السلام :

فَأَتَاهَا أَحْبَبُّ كَأَخِي السَّهْرِ
مِ بَزَجٍ فَقَالَ : كُونِي مَقِيرًا
أراد : كالسَّهْمِ ، فَأَلْفَى الْأَخَ .

ومن إغناء المضاف والاعتداد بالمضاف إليه ما حكي من قول العرب :
" هذا حَيٌّ زَيْدٍ ، وَأَنْتِ كَ وَحَيٌّ فَلَانٍ قَائِمٌ ، وَحَيٌّ فَلَانَةٌ شَاهِدٌ " (٤) ، وسمع
الأخفش أعرابياً يقول : " قَالَهُنَّ حَيٌّ رَبَاحٍ " (٥) يعني أبياتاً ، ومثله
قول الشاعر (٦) :

يَا قُرَّانَ أَبَاكَ حَيٌّ خُوَيْلِدٍ
قَدْ كُنْتُ خَائِفَهُ عَلَى الْإِحْمَاقِ

(١) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحافظ : ٥٠٧ ، والتذييل

والتكميل : ١٥٠/٤ .

التيه : المفازة ، يتاه بها . المتطاح : المترامي .

(٢) في الأصل : (العبد) ، وهوتحريف .

(٣) البيت في ديوانه : ٢١٥ ، والمقرب : ٢٠٢/٢ ، والبحر المحيط

: ٣٣٠/٤ ، والتذييل والتكميل : ١٥٠/٤ ، والعيني : ٣٧٧/٤ .

الزَّجُّ : نصل السهم .

(٤) المفصل : ٩٥ ، وابن يعيش عليه : ١٥/٣ .

(٥) المفصل : ٩٥ .

(٦) هو جبار بن سَلَمَى . والبيت في نوادر أبي زيد : ٤٥١ ، وشرح

ديوان الحماسة : ٤٥٣/١ ، والخصائص : ٢٨/٣ ، وابن يعيش :

١٣/٣ ، ١٥ ، والمقرب : ٢١٣/١ ، والتذييل والتكميل : ١٥١/٤

، والخزانة : ٣٣٤/٤ .

الإحماق : ولادة الأحمق . قُرَّ : مرخم قُرَّة .

والمعنى : هذا زيد ، وإن أباك خويلداً (١) ، وقالهن رباح .

ومن هذا القبيل قول الشاعر : (٢)

وَحَيَّ بَنِي كِلَابٍ قَدْ شَجَرْنَا بِأَرْمَاحٍ كَأَشْطَانِ الْقَلْبِيبِ
قال الفارسي (٣) : من الغاء المضاف : * كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ * (٤)

أي : كمن هو في الظلمات ، و * مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ * (٥) أي : الجنة التي وُعدَ المتقون فيها أنهاراً .

ومن إضافة المُعْتَبَرِ إلى ما لا يُعْتَبَرُ ولا يُعْتَدُّ به إلا كالأَعْدَادِ بالحرف الزائد للتوكيد قول ابن أبي ربيعة (٦) - رحمه الله تعالى :-

حَمَلْتُهَا حَبًّا لَوْ أَمْسَى مِثْلُهُ
يَتَّبِعُ أَوْ بِحِرَاءٍ لَتَضَعُضَعَا
ومثله قول الحطيمية : (٨)

- (١) في الأصل : (خويلد) ، وهو وهم ، وهو :
(٢) هو يشر بن أبي خازم . والبيت في ديوانه : ٢٣ ، والحماسة الشجرية : ١٤ / ١ ، والتذييل والتكميل : ١٥١ / ٤ .
(٣) المساعد : ٣٣٥ / ٢ .
(٤) الأنعام : ١٢٢ .
(٥) محمد : ١٥ .
(٦) البيت في ديوانه : ٤٧١ برواية :
" ... مثله // يوماً على جبلٍ إذا لتَقْضَقْضَا " وعليها يفوت الاستشهاد . وهو برواية الشرح في التذييل والتكميل : ١٥١ / ٤ .
شبير : جبل في مكة ، وهي أربعة أشربة منها شبير حراء .
تَقْضَقْضُ : هوى ليقع .
(٧) في الأصل : (بلشير) ، وهو تحريف ، وفي (ع) : (تبير) ، وهو تصحيف ، والتصويب من هامش الأصل .
(٨) البيت في ديوانه : ٦٨ ، ومجالس العلماء : ١٩٤ ، والتذييل والتكميل : ١٥١ / ٤ ، والمساعد : ٣٣٦ / ٢ ، واللسان : (عوى) .
عوا : اسم نجم .

فَلَوْ بَلَغَتْ عَوَا السَّمَاءِ قَبِيلَةً كَزَادَتْ عَلَيْهَا نَهْشَلٌ وَتَعَلَّتْ
وله أيضاً (١) :

لَعَمْرُ الرَّاقِصَاتِ بِكُلِّ فَسَّحٍ مِنَ الرُّكْبَانِ مَوْعِدُهَا مِنْهَا هَا
لَقَدْ شَدَّتْ حَبَائِلُ آلٍ لَا يُي (٢)
ومثله قول الفرزدق (٣) :

وَنَثَقْتُ إِذَا لَاقَتْ بِلَالًا مَطِيتَنِي لَهَا بِالْغِنَى إِنْ لَمْ تُصِيبْهَا شَعُوبُهَا
ومثله قول بعض الطائيين (٤) :

أَقَامَ بِبَغْدَادِ الْعِرَاقِ وَشَوْقُهُ لَا أَهْلَ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مِثْرُ
ومثله قول أديبة السلمي - وكان سارن العزى (٥) :

أُعْزَايَ شُدِّي شَدَّةً لَا تُكَذِّبِي عَلَى خَالِدٍ أَلْقَى الْخِمَارَ وَشَمَّرِي
فَإِنَّكَ إِلَّا تَقْتُلِي الْيَوْمَ خَالِدًا تَبِوْنِي بِذُلِّ عَاجِلٍ وَتَحَسَّرِي

/ ومن هذا القبيل : (مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهِهِ ، وَحَسَنٍ وَجْهُهُ) ، (وَأُضْرِبُ ١/١٧٦
أَيُّهُمْ أَسَاءَ) ، لِأَنَّ (أَيْ) الموصولة معرفةً بصِلَتِهَا كغيرها من الأسماء
الموصولة ، فلو كان ما يُضَافُ إِلَيْهِ مُعْتَدًّا بِهِ لَزِمَ مَعْرِفَتَيْنِ (٦) عَلَى مَعْرِفٍ وَاحِدٍ ،
وهو ممنوعٌ ، وما أَفْضَى إِلَى الْمَنْعِ مَنُوعٌ .

(١) البيتان في ديوانه : ١١٧ ، ومختارات ابن الشجري : ١٩/٣ ،

والتذييل والتكميل : ١٥١/٤ .

(٢) في الأصل : (لا مي) ، وهو تحريف ،

(٣) البيت في ديوانه : ٦٨/١ ، والتذييل والتكميل : ١٥١/٤ .

(٤) البيت في التذييل والتكميل : ١٥١/٤ ، والمساعد : ٣٣٦/٢ ،

والعيني : ٣٧٨/٣ ، والهمع : ٤٩/٢ .

(٥) البيتان في السيرة : ٤٣٧/٢ ، وإتحاف الوري : ٥٢٠/١ ،

والتذييل والتكميل : ١٥١/٤ .

(٦) " معرفتين " : في الأصل بدون نقط .

(ص) " فصل : لا يُقَدَّم على المضاف معمولٌ مضاف إليه إلا على

(غير) مراداً به نفي، خلافاً للكسائي في جواز (أنت

أخانا أول ضارب).

ويؤنث المضاف لتأنيث المضاف إليه إن صح الاستغناء

به، وكان المضاف بعضه أو كبعضه. وقد يرد مثل

ذلك في التذكير.

ويضاف الشيء بأدنى ملابسة.

(ش) المضاف إليه كصلة للمضاف، فلا يتقدَّم على المضاف معمولٌ المضاف إليه

، كما لا يتقدَّم على الموصول معمول الصلة، فلا يُقال في (أنت أول قاصد

خيراً) : أنت خيراً^(١) أول قاصد، ولا في (أنا مثل مُكْرِمٍ عمراً) : [أنا]

عمراً مثل مُكْرِمٍ.

فإن كان المضاف (غيراً) مراداً به^(٢) النفي جاز أن يتقدَّم عليه^(٤)

معمول ما أُضيف^(٥) إليه، كما يتقدَّم معمول المنفي ب (لم، ولن، ولا) ومن

شواهد ذلك قول الشاعر :

فَتَى هُوَ حَقًّا غَيْرُ مُلَغٍ تَوَلَّاهُ وَلَا تَتَّخِذُ يَوْمًا سِوَاهُ خَلِيلًا

ومثله : (٧)

-
- (١) في الأصل : (خيراً أنت ...) ، وهو وهم .
 (٢) تكملة من (ع) .
 (٣) في (ع) : (بها) .
 (٤) في (ع) : (عليها) .
 (٥) في (ع) : (أُضيفت) .
 (٦) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٥١ / ٤ ، والمغني : ٨٨٥ ،
 وشرح أبياته : ٤٢ / ٨ ، والهمع : ٤٩ / ٢ .
 (٧) البيت لأبي زيد الطائي . وهو في ديوانه : ٧٨ ، وسيبويه : ٢٨١ / ١ ،
 والإنصاف : ٤٠٤ / ١ ، وابن يعيش : ٦٥ / ٨ ، وشرح الكافية الشافية :
 ٩٩٦ / ٢ ، والتذييل والتكميل : ١٥١ / ٤ ، والمغني : ٨٨٥ ، وشرح
 أبياته : ٤٢ / ٨ ، والهمع : ٣٩ / ١ ، ٤٩ / ٢ .

إِنَّ أَمْرًا خَصَّنِي يَوْمًا مَوَدَّتَهُ ^(١) عَلَى الثَّنَاءِ لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ
والأصل : غَيْرُ مُلَغٍ حَقًّا ، وَغَيْرُ مَكْفُورٍ عِنْدِي . وَجَازُ التَّعْدِيمِ : لِأَنَّ النَّفْيَ
مَرَادًا ، كَأَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ قَالَ : هُوَ حَقًّا لَا يُلْغِي ، وَكَأَنَّ الثَّانِي قَالَ : عَلَى الثَّنَاءِ
لَا يُكْفَرُ عِنْدِي . فَلَوْلَمْ يُرَدِّ بـ (غَيْرِ) النَّفْيُ لَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُ مَعْمُولٍ
مَا أُضِيفَ ^(٢) إِلَيْهِ كَقَوْلِكَ : (أَكْرَمِ الْقَوْمَ غَيْرَ شَاتِمٍ زِيدًا) ، فَلَوْ قَالَ :
أَكْرَمِ الْقَوْمَ زِيدًا غَيْرَ شَاتِمٍ ، لَمْ يَجْزِ ؛ لِأَنَّ النَّفْيَ غَيْرُ مَرَادٍ .
وَحَكَى ثَعْلَبٌ أَنَّ الْكِسَائِيَّ أَجَازَ أَنْ يُقَالَ : (أَنْتَ أَخَانَا أَوَّلُ
ضَارِبٍ) ^(٣) ، بِمَعْنَى : أَنْتَ أَوَّلُ ضَارِبٍ أَخَانَا . وَغَيْرُ الْكِسَائِيَّ يَمْنَعُ ذَلِكَ ،
وَهُوَ الصَّحِيحُ .

وَيَكْتَسِبُ الْمَذْكُورُ الْمُضَافُ إِلَى مَوْئِدٍ ثَانِيًا بِشَرَطِ صَحَّةِ الِاسْتِغْنَاءِ
بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَكَوْنِ الْأَوَّلِ بَعْضًا أَوْ كِبَعْضًا .
وَكَذَلِكَ يَكْتَسِبُ الْمَوْئِدُ الْمُضَافُ إِلَى مَذْكُورٍ تَذْكِيرًا بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ .
فَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٤) :
إِذَا بَعْضُ السَّنِينَ تَعَرَّمْتَنَا ^(٥) كَفَى الْإِيْتَامَ فَقَدْ أَبِي الْيَتِيمِ

-
- (١) فِي (ع) : (عَدًّا) ، وَهِيَ رَوَايَةٌ .
(٢) فِي (ع) : (أُضِيفَتْ) .
(٣) الْمَسَاعِدُ : ٣٣٨/٢ ، وَالْمَعْمُورُ : ٤٩/٢ .
(٤) هُوَ جَرِيرٌ . وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٥٠٧ ، وَسَيَبَوِيهِ : ٣٢٠/١ ، ٣٢٠/٢ ،
وَالْكَامِلُ : ١٣٩/٢ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ١٩٨/٤ ، وَالْمَذْكُورُ وَالْمَوْئِدُ :
٥٩٥ ، وَالْفَائِقُ : ٣٤/٤ ، وَابْنُ يَمِينٍ : ٩٦/٥ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ
: ٢٨٤/٥ ، ٧/٢ ، وَالتَّزْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٥٤/٤ ، وَالْخَزَانَةُ :
٢٢٠/٤ .
تَعَرَّمْتَنَا ، وَتَعَرَّقْتَنَا : أَصْلُ مَعْنَاهُمَا نَزَعْتَ مَا عَلَيْنَا مِنَ اللَّحْمِ . وَالْعَرَادُ
هُنَا : أَزْهَبْتَ أَمْوَالَنَا .
(٥) فِي (ع) : (تَعَرَّقْتَنَا) ، وَهِيَ تَصْحِيفُ (تَعَرَّقْتَنَا) الرُّوَايَةُ
الْأُخْرَى لِلْبَيْتِ .

(١) ومثله :

مَشَيْنَ كَمَا أَهْتَرَتْ رِيَّاحٌ تَسْفَهَتْ
أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِيمِ

(٢) ومثله :

لَمَّا أَتَى خَبِرَ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ
سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ

(٣) ومثله :

أَبَا قُرُولا تَبْعُدُ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ
سَتَدْعُوهُ دَاعِي مَوْتَةٍ فَيُجِيبُ

(٤) ومثله :

مَوَّيَّةُ دَاعِي الْمَنِيَّةِ بِالسُّورَى
فَمِنْهُمْ مَقْدَمٌ وَمِنْهُمْ مَوْءَاخِرُ

- (١) البيت لذي الرُّمَّة . وهو في ديوانه : ٧٥٤/٢ ، وسيبويه : ٢٥/١ ، ٣٣ ، والمقتضب : ١٩٧/٤ ، والكامل : ١٤١/٢ ، والمذكَّر والمؤنَّث : ٥٩٦ ، والخصائص : ٤١٧/٢ ، والمحتسب : ٢٣٢/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٩٢٠/٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٨٣٨ ، والتذيل والتكميل : ١٥٤/٤ ، واللسان : (قبل) ، (صدر) .
- (٢) البيت لجبر . وهو في ديوانه : ٢٧٠ ، والنقاضي : ٩٦٩/٢ ، وسيبويه : ٢٥/١ ، ومجاز القرآن : ١٩٧/١ ، والمقتضب : ١٩٧/٤ ، والمذكَّر والمؤنَّث : ٥٩٥ ، والخصائص : ٤١٨/٢ ، والبحر المحيط : ٢٦٦/١ ، ٢١٨/٦ ، ٣٦/٨ ، والخزانة : ٢١٨/٤ ، واللسان : (سور) .
- (٣) البيت بدون نسبة في المذكَّر والمؤنَّث : ٥٩٤ ، والتذيل والتكميل : ١٥٤/٤ . وهو برواية : (سيدعوه) في التبصرة : ٣٧٣/١ ، وأمالى ابن الشجري : ١٢٩/١ ، والإيضاح : ٣٤٨/١ ، وابن يعيش : ٢٠/٢ ، وضرائر الشعر : ١٣٩ ، وشرح عمدة الحافظ : ٣١٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٣٦١/٣ ، والخزانة : ٢٣٦/٢ .
- وعليها بنوت الاستشهاد . وسيأتي البيت ص : ٨٥٣ .
- (٤) البيت بدون نسبة في التذيل والتكميل : ١٥٤/٤ .
- مَوَّيَّةُ : من أَيْهَتْ به تَأْيِيهاً ، إذا دَعَوته ونادَيْته .

(١) ومثله :

قَدَصَحَ السَّيْرُ عَنْ كُتْمَانَ وَأَبْتَذِلَتْ

وَقَعُ الْمَحَاجِنِ بِالْمَهْرِ يَّةِ الذُّقْنِ (٢)

ومنه قراءة أبي العالية : " لَا تَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا " (٣)

ومِنَ الثَّانِي قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : * فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ * (٤)

وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ : * إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ * (٥) ومنه قَوْلُ

الشَّاعِرِ (٦) :

إِسَاءَةٌ مَنْ يَبْغِي عَلَى النَّاسِ مَوْعٍ بِحَوْبَاءِ الْهَلَكَةِ مِنْ حَيْثُ لَا يَدْرِي

(١) البيت لَتَمِيمِ بْنِ مُقْبِلٍ . وهو في ديوانه : ٣٠٣ ، ومعاني القرآن للفراء

: ١٨٧/١ ، ٣٧/٢٠ ، والمذكر والمؤنث : ٥٩٤ ، والخصائص :

٤١٨/٢ ، والمحتسب : ٢٣٧/١ ، ومعجم ما استعجم : ١١٤/٤ ،

واللسان : (كتم) ، (حجن) ، (ذقن) .

كُتْمَان : جبل في بلاد بني عُقَيْل . وقيل المراد بها هنا ناقه

(اللسان : كتم) . المحاجن : جمع محجن ، وهو القضييب

يكون في رأسه شُعْبَتَان ، فتقطع إحداهما ، وتبقى الأخرى يرتفق

بها الرجل . المهرية : نوق كريمة منسوبة إلى مَهْرَة .

الذقن : جمع ذقون ، وهي الناقة التي تميل بذقنها إلى الأرض ،

تستعين بذلك على السير .

(٢) في الأصل : (الدفن) ، وفي (ع) : (الدقن) ، وكلاهما

تصحيفاً ، والتصويب من المصادر السالفة .

(٣) الأُتْعَام : ١٥٨ . و (تنفع) : في الأصل غير منقوطة ، وفي

(ع) : (ينفع) ، وهو تصحيف يُقَوِّتُ الاستشهاد . وهي

قراءة ابن عمر وابن سيرين أيضاً . البحر المحيط : ٢٥٩/٤ ،

وانظر إعراب القرآن للنحاس : ٥٩٤/١ ، والمحتسب : ٢٣٦/١

وما بعدها .

(٤) الشعراء : ٤ .

(٥) الأعراف : ٥٦ . وانظر إعراب القرآن للنحاس : ٦١٨/١ .

(٦) البيت يدون نسبة في منهج السالك : ٢٧٤/٢ ، وشفاء العليل : ٧٧٨/٢ .

الحوياً : النفس . الهلكة : من قولهم : الْهَلَكَةُ الْهَلَكَةُ ، وهو توكيد للهلكة .

(١) ومنه :

بَهْجَةُ الْحُسْنِ فَاتِنٌ فَاغْضِي الطَّرْفَ فَاتُكْفَى صَيْدَ الطَّبَاءِ الْأَسُودَا

(٢) ومثله :

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوَى وَعَقْلٌ عَاصِي الْهَوَى يَزِيدُ دُنُوبَهَا

(٣) ومثله :

رُوءِيَةُ الْفِكْرِ مَا يَوْمُلُ لَهُ الْأُمُّ رُؤُوعَيْنِ عَلَى أَجْتِنَابِ التَّوَانِسِي
فَأُنْتُ فِي النَّوعِ الْأَوَّلِ الْمُضَافُ وَهُوَ مَذْكُورٌ لِتَأْنِيثِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ . وَذُكِّرَ فِي النَّوعِ
الثَّانِي الْمُضَافُ وَهُوَ مَوْءُتٌ لِتَذْكِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لَصَحَّةِ الْاسْتِغْنَاءِ فِيهِمَا عَنْ
الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَعَ كَوْنِ الْمُضَافِ بَعْضَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ كِبَعْضَهُ . وَاحْتَرَزْتُ بِهِذَا
مِنَ الْمُضَافَاتِ الصَّالِحَةِ لِلحذف ، وَلَيْسَتْ بَعْضُ مَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ وَلَا كِبَعْضُهُ
كَ (يَوْمِ الْخَمِيسِ ، وَذِي صَبَاحٍ) . فَلَوْلَمْ يَصْلُحِ الْاسْتِغْنَاءُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ
لَمْ يَوْمُتْ مَذْكُورٌ ، وَلَمْ يُذَكَّرْ مَوْءُتٌ ، نَحْوُ : (حُسْنُ غَلَامٍ هِنْدِيٍّ ، وَكُرْمَتِ
أُمِّ زَيْدٍ) .

وَيُضَافُ الشَّيْءُ إِلَى الشَّيْءِ بِأَدْنَى مُلَابَسَةٍ بَيْنَهُمَا كَقَوْلِ صَاحِبِ
الْخَشْبَةِ لِحَامِلَيْهَا : (خُذَا طَرَفَيْكُمَا) ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ : (٤)

إِذَا كَوَّكَبُ الْخَرَقَاءِ لَاحَ بِسُخْرَةٍ سَهِيلٍ أَضَاعَتْ غَزَلَهَا فِي الْقَرَائِبِ (٥)

-
- (١) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٥٥/٤ .
- (٢) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى أَحَدِ الْمَوْلَدِينَ . وَهُوَ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ١٥٥/٤ ،
وَالْمَغْنِيِّ : ٦٦٥ ، وَشَرْحُ أَبْيَاتِهِ : ١٠١/٧ ، وَالْعَيْنِي : ٣٩٦/٣ ،
وَالْخَزَانَةِ : ٢٢٧/٤ .
- (٣) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٩٢١/٢ ، وَالْمُسَاعِدِ :
٣٣٩/٢ ، وَالْعَيْنِي : ٣٦٩/٤ ، وَالْهَمْعُ : ٤٩/٢ .
- (٤) البيت بدون نسبة في المحتسب : ٢٢٨/٢ ، وَالْمَقْرَبِ : ٢١٣/١ .
- (٥) وَابْنُ يَعْيشَ : ٨/٣ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٥٥/٤ ، وَالْخَزَانَةُ : ١١٢/٣ .
- (٦) فِي الْأَصْلِ تَقْرَأُ بِالْقَرَائِبِ ، وَبِالْغَرَائِبِ (نَظْرًا لَخَطِهَا الْمَغْرِبِيِّ ، وَأُثْبِتَ
مَا يُوَافِقُ (ع) . وَالْغَرَائِبُ : رَوَايَةٌ أُخْرَى فِي الْبَيْتِ وَرَدَتْ فِي بَعْضِ
الْمَصَادِرِ السَّابِقَةِ .

وكقول الآخر (١) :

إِذَا قَالَ : قَدْنِي ، قَالَ : يَا لَلَّهِ حَلْفَةً
لَتُغْنِيَنَّ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا^(٢)

(ص) " فصل : لا زمت الإضافة لفظاً ومعنى أسماء منها مأمراً

في الظروف والمصادر والقسم .

ومنها (حُمَادِي ، وَقْصَارِي) ، و (وَحَدَّ) لا زِمَ النَّصْبَ

والإفراغ والتذكير وإيلاء ضمير ، وقد يُجَرَّر (عَلَى)

وبإضافة (نَسِجَ ، وَجَحَشَ ، / وَغَشِيرَ) . رُبَّمَا تُنْثَنِي

مضافاً إلى ضمير مثنى .

ومنها (كَلَّا ، وَكَلْنَا) ، ولا يُضَافَانِ إِلَّا إِلَى مَعْرِفَةٍ

مثناة لفظاً ومعنى ، أو معنى دون لفظ . وقد

يُفَرَّقُ بِالْعَطْفِ^(٣) اضطراراً .

ومنها (ذُو) وفروعه ، ولا يُضَفَّنَ إِلَّا إِلَى اسْمِ جَنْسٍ

ظاهر . وكذا (أُولُو ، وَأُولَات)^(٤) . وقد يُضَافُ

(ذُو) إِلَى عِلْمٍ وَجَوَابٍ إِنْ قُرْنَا وَضَعًا ، وَإِلَّا فَجَوَازًا

، وكلاهما مسموع . والغالبُ فِي ذِي الْجَاوِزِ

الإلغاء . وَرُبَّمَا أُضِيفَ جَمْعُهُ إِلَى ضَمِيرٍ غَائِبٍ أَوْ

مخاطَبٍ .

(١) هو حُرَيْثُ بْنُ عَنَابٍ . والبيت في معاني القرآن للأخفش : ٣٣٤/٢ ،

ومجالس شعلب : ٥٣٨/٢ ، والمقرب : ٧٧/٢ ، وابن يعيش :

٨/٣ ، والتذييل والتكميل : ١٥٥/٤ ، والمغني : ٢٧٨ ، ٥٣٤ ،

وشرح أبياته : ٢٧٦/٤ ، والهمع : ٤١/٢ ، والخزانة : ٤٣٤/١١ .

قدني : يكفيني .

(٢) في (ع) : لتغني ، وكلتاها رواية .

(٣) في الأصل : (بالعهد) ، وهو تحريف .

(٤) في الأصل و (ع) رسمت : (آلات) . وفي (ع) رسمت (أولو) :

(ألو) .

(ش) قد يقضي الاستعمال لزوم الإضافة لفظاً ما يُفهم معناه بمجرد لفظه (١)

ك (حُمَادَى الشَّيْءِ) فَإِنَّهُ بِمَعْنَى : غَايَةٌ ، فَلَوْ اسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالُ (غَايَةٍ)

لَصَلَحَ لَذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، لَكِنَّ اسْتِعْمَالَ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ .

وَالْأَكْثَرُ لَزُومُ الْإِضَافَةِ مَا لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهُ إِلَّا بِهَا ، فَإِذَا كَانَ

مَعْنَى الْأِسْمِ لَا يُفْهَمُ بِمَجْرَدِ لَفْظِهِ اسْتَحَقَّ مُتَمَّاً (٢) بِصِلَةٍ أَوْ صِفَةٍ لَا زِمَةَ

أَوْ إِضَافَةٍ . فَالْمُتَمُّ بِصِلَةٍ نَحْوُ : (هَذَا الَّذِي عِنْدِي) ، وَالْمُتَمُّ بِصِفَةٍ لَا زِمَةَ

نَحْوُ قَوْلِهِ (٣) :

لَمَّا نَافِعٌ يَسْعَى اللَّبِيبُ فَلَا تَكُنْ لَشَيْءٍ بَعِيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرُ سَاعِيَا

وَالْمُتَمُّ بِالْإِضَافَةِ ك (عِنْدَ ، وَلَدَى) .

وَإِذَا تَمَّ (٤) الْمُتَمُّ بِالْإِضَافَةِ مُتَمَّاً [مَا] (٥) اسْتُعْمِلَ (٦)

مَلَزَمًا لَهَا لَفْظًا وَمَعْنَى ك (كِلَا) . وَمِنْهُ مَا يُسْتَعْمَلُ غَيْرَ مَلَزَمٍ لَهَا فِي

الْلَفْظِ ك (كُلُّ) .

فَمِنْ الْمَلَاذِمَةِ لِلْإِضَافَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى مَا ذُكِرَ فِي الظُّرُوفِ ك (عِنْدَ

، وَلَدَى) ، وَفِي الْمَصَادِرِ ك (سُبْحَانَ) ، وَ (بَلَه) ، الْمُعْرَبِ ، وَفِي

الْإِسْتِثْنَاءِ ك (سِوَى وَبَيْنَ) ، وَفِي الْقَسَمِ ك (عَمْرُكَ اللَّهُ) ، [وَقَعْدَكَ اللَّهُ] (٧) .

وَمِنْهَا (حُمَادَى الشَّيْءِ ، وَقُصَارَاهُ) بِمَعْنَى : غَايَتُهُ ، وَقَدْ يُقَالُ :

(قُصَارُهُ) وَ (قَصْرُهُ) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٨) :

قَصْرُ الْحَدِيدِ إِلَى يَلَسَى وَالْعَيْشُ فِي الدُّنْيَا أَنْقِطَاعُهُ

(١) فِي الْأَصْلِ : (بِمَجْرَدِ الْإِضَافَةِ) ، وَهُوَ وَهُم .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (مَتَمًّا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) الْبَيْتُ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ١٥٦/٤ ، وَالْمَغْنَى : ٣٩١ ،

وَشَرْحُ أُبَيَّاتِهِ : ٢١٢/٥ .

(٤) فِي الْأَصْلِ وَ (ع) : (تَمَّ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٥) تَكْمَلَةٌ مِنْ (ع) .

(٦) فَاعِلٌ (اسْتَعْمَلَ) يَعُودُ إِلَى قَوْلِهِ : (مَتَمًّا) .

(٧) تَكْمَلَةٌ مِنْ (ع) .

(٨) الْبَيْتُ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ١٥٦/٤ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٣٤١/٢ ،

وَتَعْلِيقُ الْفَرَائِدِ : ق ٢/١ ج ٢٤٢/١ ، وَالْهَمْعُ : ٥٠/٢ .

ومِن الملازمة للإضافة لفظاً ومعنى (وَحَد) ، ولا يُضاف (١) إلا إلى ضمير ، ولا يكون إلا منصوباً على الحال . وهو في الأصل مصدرٌ فلذلك لم يُؤثَّث ، ولم يُشَنَّ ، ولم يُجَمَّع ، فيقال : (جَعْتَ وَحَدَكَ ، وَجَعْتُ وَحَدَكَ ، وَجَعْتُمَا وَحَدَكُمَا ، وَجَعْتُمْ وَحَدَكُمْ ، وَجَعْتَنَ وَحَدَكُنَّ ، وَجَعْنَا وَحَدَنَا) ، قال الشاعر (٢) :

أَعَاذِلْ هَلْ تَأْتِي الْقَبَائِلُ حَظَّهَا مِنْ الْمَوْتِ أَمْ أَخْلِي لَنَا الْمَوْتَ وَحَدَنَا
وقد يُجَرُّ بـ (على) وإضافة (نَسِج) في المدح ، وفي الذم بإضافة (جَحِيش ، وَغَيْرِ) ، فيقال : (هُوَ نَسِجٌ وَحْدِهِ) إذا قُصِدَ قِلَّةُ نظيره في الخير ، و : (هذا) (٣) جَحِيشٌ وَحْدِهِ ، وَغَيْرُ وَحْدِهِ (إذا قُصِدَ قِلَّةُ نظيره في الشر .

وحكى ابن سَيِّدَه (٤) أَنَّهُ يُقال : (جَلَسَ عَلَى وَحْدِهِ ، وَجَلَسَا عَلَى وَحْدِهِمَا ، وَعَلَى وَحْدَيْهِمَا ، وَقَلْنَا ذَلِكَ وَحَدَيْنَا) .

ومِن الملازمة للإضافة لفظاً ومعنى (كَلَا ، وَكَلْنَا) ، وقد ذُكِرَا في باب الإعراب (٥) ، وسُيَذَكَّرُ أَنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي بَابِ التَّوَكُّيدِ ، وَلَا يُضَافَانِ إِلَّا إِلَى مَعْرِفَةٍ مَثَلَةِ لَفْظٍ وَمَعْنَى ، نَحْوُ : (مَرَرْتُ بِكِلَا الرَّجُلَيْنِ) ، أَوْ مَعْنَى دُونَ لَفْظٍ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٦) :

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللَّشْرِ مَدًى
وَكَلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ

-
- (١) في الأصل : (تضاف) ، وهو تصحيف .
(٢) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٥٧/٤ ، ومنهج السالك : ٢٧٨/٢ ، والهمع : ٥٥٠/٢ .
(٣) كذا في الأصل . وفي (ع) : (هو) ، وهو الاوفق .
(٤) المحكم : ٣٧٧/٣ (وحد) .
(٥) انظر ما سلف ج ١/ص ١١٠ ب ، وما سيأتي ص : ٦٣٢ وما بعدها .
(٦) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ . وَالْبَيْتُ فِي ذِيَوَانِهِ : (٤١) ، وَالْمَسِيرَةُ : ١٣٦/٢ ، وَابْنُ بَعِيشٍ : ٣/٢ ، وَالْمَقْرَبُ : ٢١١/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٩٣٠/٢ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيْطُ : ٢٠٩/١ ، ٢٥١ ، وَالتَّذْيِيلُ : ١٥٦/٤ ، وَالْمَغْنِي : ٢٦٨ ، وَشَرْحُ أَبْيَاتِهِ : ٢٥١/٤ ، وَالْهَمْعُ : ٥٥٠/٢ .

فأضاف (كلا) إلى (ذلك) ، وهو مفرد في اللفظ ، لأنَّ المراد به اثنان ، وهو شبهة بقوله تعالى : ﴿ عَوَّانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ (١) . ولا يُضافان إلى نكرة فلا يُقال : مررتُ بكلا رجلين ، ولا : كلتا (٢) امرأتين ، ولا يُضافان أيضاً إلى مُفترقين فلا يُقال (٣) : مررتُ بكلا زيدٍ وعمرو ، ورُبما جاء مثلُ هذا في الشعر كقول الفرزدق (٤) :

كَلَا السَّيْفِ وَالسَّاقِ الَّذِي ضُرِبَتْ بِهِ
عَلَى دَهَشِ الْقَاهِ بِأَثْنَيْنِ صَاحِبُهُ

ومثله : (٥)

كَلَا الضَّيْفَنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيْفِ قَائِلِ
لَدَيَّ الْمُنَى وَالْأَمْنُ فِي الْيُسْرِ وَالْعُسْرِ

ومثله : (٦)

كَلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي مُضَدًّا وَسَاعِدًا عِنْدَ الْعِلْمَاتِ

(١) البقرة : ٦٨ . وفي (ع) زاد : ﴿ فافعلوا ما توءمرون ﴾ .

(٢) في (ع) (بكلتا) .

(٣) في الأصل : (تقول) ، وأثبت ما في (ع) لموافقة ما قبله .

(٤) البيت في ديوانه : ٧١/١ ، والمقرب : ٢١١/١ ، وابن يعيش :

٣/٣ ، والتذيل والتكميل : ١٦٠/٤ .

(٥) البيت بدون نسبة في التذيل والتكميل : ١٦٠/٤ ، ومنهج

السالك : ٢٩٠/٢ ، والعيني : ٤٢١/٣ .

الضيفن : الذي يتبع الضيف . المشنوء : المبعوض .

(٦) هو أبو الشعر الهلالي . والبيت في شرح الكافية الشافية : ٩٣١/٢ ،

ومنهج السالك : ٢٩٠/٢ ، والتذيل والتكميل : ١٦٠/٤ ، والمغني :

٢٦٩ ، وشرح أبياته : ٢٥٧/٤ ، والهمع : ٥٠/٢ .

ومِن الملازمة للإضافة لفظاً ومعنى (ذو) وموئنته ومثناهما
وجمعهما ومرادف جمعهما ، ولا يُضَفَنَّ إِلَّا إلى اسم جنس ظاهر ، نحو :
(هذا رجل ذو فضلٍ ، وهذه امرأة ذاتُ حَسَبٍ ، وهذان ذوا فضلٍ ،
وهاتان ذواتا حَسَبٍ ، وهم ذوو فضلٍ ، وهنَّ ذواتُ حَسَبٍ ، وأولو فضلٍ ، وأولات
حَسَبٍ) .

وقولي : " وقد يُضاف (ذو) إلى عَلَمٍ وُجُوباً إِنْ قُرِنا وَضْعاً " .
نَبَّهْتُ به على نحو : (ذي يَزَن ، وذي رُعَيْن ، وذي الكلاع ، وذي سَلَم)
من الأعلام التي أُولِيها (ذو) .

ثم قلتُ : " وإِلَّا فَجَوَازاً " فَنَبَّهْتُ به على نحو قولهم في تَبُوكِ
وَقَطْرِي وعَمرو : (ذو تَبُوكِ ، وذو قَطْرِي ، وذو عَمرو) ، ومنه قول جرير :
(١)

تَمَنَّى شَبِيباً مُنِيَةً سَفَلْتُ بِهِ ذُو قَطْرِي لَقَّةً مِنْكَ وَابِلٌ

وكلا النوعين مقصور على السَّماع ، والأكثر في النوع الثاني أَنْ يكون (ذو)

فيه بمعنى الذي في قولهم : " لَقِيْتُهُ ذَا صَبَاحٍ " أعني كونه غير مُعْتَدٍّ بِهِ

إِلَّا بجعله من إضافة المُسَمَّى إلى الاسم ، وأما أَنْ يكون مضافاً إلى عَلَمٍ ١٧٧/أ

وَيُعْتَدُّ بِهِ كالأعداد [به] (٢) في نحو : (هو ذو مالٍ) فقليل ،

ومنه : " أَنَا ذُو بَكَّةَ " (٣) وَجِدَ مَكْتُوباً فِي حَجَرٍ مِنْ أَحْجَارِ الْكَعْبَةِ قَبْلَ

الإسلام .

وقد يُضاف (ذو) إلى ضمير غائب ومخاطب . فمِنْ إضافته

إلى ضمير الغائب قولُ (٤) عَمْرٍ - رضي الله عنه - : " اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ

(١) البيت في ديوانه : ٣٥٦ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٠٦ ، والتذييل

والتكميل : ١٦٠/٤ .

(٢) تكملة من (ع) .

(٣) السيرة : ١٩٦/١ ، وإتحاف الوري : ١٥٤/١ وما بعدها .

(٤) في الأصل : (كقول) بإقحام الكاف ،

وذويه^(١)، ومنه قول الشاعر^(٢):

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرَهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أَرْوَمَتِهَا ذَوْوَهَا

ومنه ما أنشد الأَصَمِيُّ من قول الآخر^(٣):

إِنَّمَا يَصْطَنِعُ الْمَعْنَى^(٤) رَوَّافًا فِي النَّاسِ ذَوْوَهُ

ومِنَ إِضافته إلى ضمير مُخاطَب قول الأَخْصَصِ^(٥):

وإِنَّا لَنَرْجُو عَاجِلًا مِنْكَ مِثْلَمَا رَجَوْنَا قَدِيمًا مِنْ ذَوِيكَ الْفَاضِلِ

(١) لم أقف عليه فيما بين يدي من المصادر.

(٢) هو كعب بن زهير . والبيت في ديوانه : ٢١٢ ، والمقرب :

٢١١/١ ، وضرائر الشعر : ٢٩٣ ، وابن يعيش : ٥٣/١ ،

٣٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٩٢٧/٢ ، والتذييل والتكميل :

١٦١/٤ ، والمهمع : ٥٠/٢ ، واللسان : (ذو) .

أَبَارَ : أَهْلَكَ .

(٣) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى أَعرابي من بني تميم . وهو في ضرائر الشعر :

٢٩٣ ، وابن يعيش : ٥٣/١ ، ٣٨/٣ ، وشرح الكافية

الشافية : ٩٢٨/٢ ، والتذييل والتكميل : ١٦١/٤ ، والمزهر :

١٥٧/١ ، واللسان : (ذو) .

(٤) فِي الْأَصْلِ وَ (ع) : (يَصْنَعُ) ، وهو تحريف ، يختل به الوزن ،

والتصويب من المصادر السالفة .

(٥) البيت في ديوانه : ١٧٩ ، وضرائر الشعر : ٢٩٣ ، والبحر

المحيط : ٢٨١ ، ٣٣٧ ، والتذييل والتكميل : ١٦١/٤ .

(ص) " ولا زَمَّهَا مَعْنَى لَا لَفْظًا أَسْمَاءُ ك (قَبْل ، وَبَعْد)
وك (آل) بِمَعْنَى : أَهْل ، وَلَا يُضَافُ غَالِبًا إِلَّا إِلَى
عَلِمَ مَنْ يَعْقِل ، وك (كَلَّ) غَيْرَ وَاقِعٍ تَوْكِيدًا أَوْ نَعْتًا ،
وهو عند التَّجَرُّدِ مَنْوِيٌّ إِلَّا ضَافَةً ، فَلَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ (أَل)
، وَشَدَّ تَنْكِيرُهُ وَانْتِصَابُهُ حَالًا .

وَيَتَعَيَّنُ اعْتِبَارُ الْمَعْنَى فِيهَا لَهُ مِنْ ضَمِيرٍ وَغَيْرِهِ
إِنْ أُضِيفَ إِلَى نَكْرَةٍ ، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ فَوَجْهَانِ .
وَإِفْرَادُ مَا ل (كَلَّا ، وَكَلَّتَا) أَجُودُ مِنْ تَثْنِيتهُ ، وَيَتَعَيَّنُ
فِي نَحْوِ : (كَلَانَا كَفَيْلُ صَاحِبِهِ) .

(ش) (قَبْل ، وَبَعْد) اسْمَانِ مُتَقَابِلَانِ ، يَلْزُمُهُمَا الظَّرْفِيَّةُ مَا لَمْ يَنْجَرَّ بِ (مِنْ)
، وَتَلْزُمُهُمَا الْإِضَافَةُ مَعْنَى وَلَفْظًا فِي أَكْثَرِ الْأَسْتِعْمَالِ ، وَيُقْطَعَانِ عَنِ
الْإِضَافَةِ لَفْظًا ، وَيُنَوَى مَعْنَاهَا ، إِذَا عَلِمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ، وَلَمْ يُقْصَدِ إِبْهَامٌ
كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ * (١) أَيْ : لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ
قَبْلِ الْحَوَادِثِ وَمِنْ بَعْدِهَا .

وَقَدْ يُقْطَعَانِ عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، فَيُنْكَرَانِ ، وَذَلِكَ لِقَصْدِ
الْإِبْهَامِ ، أَوْ (٢) لِعَدَمِ دَلِيلٍ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَيَسْتَوْجِبَانِ الْبِنَاءَ عَلَى
الضَّمِّ إِذَا قُطِعَا لَفْظًا لَا مَعْنَى ، وَذَلِكَ أَنَّ لِهَما مَنَاسِبَةً لِلْحَرْفِ مَعْنَوِيَّةً
وَلَفْظِيَّةً .

أَمَّا الْمَعْنَوِيَّةُ فَمِنْ قَبْلِ أَنْتَهُمَا لَا يُفْهَمُ تَمَامُ مَا يُرَادُ بِهِمَا إِلَّا بِمَا
يَصْحُبُهُمَا .

وَأَمَّا اللَّفْظِيَّةُ فَمِنْ قَبْلِ جُمُودِهِمَا وَكُونِهِمَا لَا يُشْتَبَّاهُ ، وَلَا يُجْمَعَانِ
، وَلَا يُنْعَتَانِ ، وَلَا يُخْبَرُ عَنْهُمَا ، وَلَا يُنْسَبُ إِلَيْهِمَا ، وَلَا يُضَافُ .

(١) الروم : ٥٤

(٢) فِي الْأَصْلِ : (وَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

وَمُقْتَضَى هَاتَيْنِ الْمُنَاسِبَتَيْنِ أَنْ يُبْنَى عَلَى الْإِطْلَاقِ ، لَكِنَّهُمَا أَشْبَهَا
الْأَسْمَاءَ الْمُتَمَكِّنَةَ بِقَبُولِ التَّصْغِيرِ وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ، فَاسْتَحَقَّا إِعْرَابًا فِي حَالٍ ،
وَبِنَاءً فِي حَالٍ .

وَالْأُحْوَالُ ثَلَاثٌ :

[حَالُ التَّصْرِيحِ بِالْإِضَافَةِ .

و] (١) حَالُ التَّصْرِيحِ بِتَرْكِ الْإِضَافَةِ عِنْدَ قَصْدِ التَّنْكِيرِ .

وَحَالُ تَرْكِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا وَإِرَادَتِهَا مَعْنَى . فَكَانَ الْبِنَاءُ مَعَ هَذِهِ
الْحَالِ أَلْيَقَ ، لَا نَسَبًا (٢) عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ ، وَبِنَاءُ الْأِسْمِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ ،
فَجُمِعَ بَيْنَهُمَا التَّنَاسُبُ ، وَتَعَيَّنَ كَوْنُ الْإِعْرَابِ مَعَ الْحَالَتَيْنِ الْاُخْرَيَيْنِ ،
لَا نَسَبًا عَلَى وَفْقِ الْأَصْلِ ، وَإِعْرَابِ الْأِسْمِ عَلَى وَفْقِ الْأَصْلِ .

وَكَانَ بِنَاؤُهُمَا عَلَى حَرَكَةٍ ، لِأَنَّ لِهَيْمَا أَصْلًا فِي التَّمَكُّنِ ،
وَلَوْلَا لَمْ يَفَارِقَهُمَا الْبِنَاءُ (٣) ، وَكَانَتِ الْحَرَكَةُ ضَمَّةً ، لِثَلَا يَلْتَمِصُ الْإِعْرَابُ
بِالْبِنَاءِ ، وَذَلِكَ أَنََّّهُمَا إِذَا كَانَا مُعْرَبَيْنِ فَلَا تَدْخُلُهُمَا ضَمَّةٌ ، وَإِنَّمَا
تَدْخُلُهُمَا فَتْحَةٌ أَوْ كَسْرَةٌ ، نَحْوُ (٤) : (جِئْتُ قَبْلَكَ ، وَمِنْ قَبْلِكَ) .

وَمِنْ الْمُلَازِمَةِ لِلْإِضَافَةِ مَعْنَى لَا لَفْظًا (آل) ، بِمَعْنَى : أَهْلٌ .
وَأَصْلُهُ (أَهْلٌ) فَأُبْدِلَتْ هَاوُءٌ هَمْزَةً ، وَأُبْدِلَتْ الْهَمْزَةُ أَلْفًا بَدَلًا لَا زِمًا
لِسُكُونِهَا بَعْدَ هَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ . وَبَدَلَّ عَلَى أَنَّ أَصْلَهَا (أَهْلٌ)
قَوْلُ الْعَرَبِ فِي تَصْغِيرِهِ : أَهْلِيلٌ ، وَقَالُوا أَيْضًا : أُؤَيْلٌ ، فَاعْتَبَرُوا فِيهِ اللَّفْظُ
مُتَنَاسِبِينَ الْأَصْلَ . وَنُقِلَ اسْتِعْمَالُهُ غَيْرَ مُضَافٍ لَفْظًا ، وَمُضَافًا إِلَى ضَمِيرٍ ،
وَمُضَافًا إِلَى اسْمٍ جَنَّسٍ ، وَمُضَافًا إِلَى عِلْمٍ مَا لَا يَعْقِلُ .

(١) تَكْمِلَةٌ مِنْ (٤) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (لَا نَسَبًا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (الْبَاءُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (كَنَحْوُ) بِإِقْحَامِ الْكَافِ .

فَمِنْ تَرَكَ إِضَافَتَهُ لَفْظًا قَوْلُ الشَّاعِرِ : (١)

نَحْنُ آلُ اللَّهِ فِي بِلَدِنَا لَمْ نَزَلْ إِلَّا عَلَى عَهْدِ إِرَمَ

وَمِنْ اسْتِعْمَالِهِ مِثْلَ قَوْلِ الشَّاعِرِ : (٢)

أَنَا الْفَارِسُ الْحَامِي حَقِيقَةُ الْيَدِي وَآلِي كَمَا تَحْمِي حَقِيقَةُ الْكَا

وَمِنْ اسْتِعْمَالِهِ مِثْلَ قَوْلِ الشَّاعِرِ : (٣)

لَا يَغْلِبَنَّ صَلَيبُهُمْ وَمِحَالُهُمْ قَدَوًا مِحَالُكَ

وَأَنْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلَيبِ مَبِ وَعَايِدِيهِ الْيَوْمَ آتُكَ

وَمِنْ إِضَافَتِهِ إِلَى عِلْمٍ مَا لَا يَمِثِلُ قَوْلُ الشَّاعِرِ : (٤)

مِنْ الْجُرْدِ مِنْ آلِ الْوَجِيهِ وَلَا حِقِّ تُذَكِّرُنَا أُوتَارُنَا حِينَ تَصْهَلُ

(١) البيت بدون نسبة في إتحاف الوري : ٣٣/١ برواية " . . .

عهد إبرهم " ، وشرح الكافية الشافية : ٩٥٥/٢ محرفاً فيه موضع الاستشهاد ، والبحر المحيط : ١٨٨/١ ، والتذيل والتكميل

: ١٦٣/٤ ، والمساعد : ٣٤٧/٢ ، والجمع : ٥٥٠/٢ .

(٢) هو خفاف بن ندبة السلمي . والبيت في ديوانه : ٦٧ برواية :

" . . . الحامي الحقيقة والذي به أدرك الأبطال قدما كذا إلكا "

وعليها يفوت الاستشهاد . وهو برواية الشرح في شرح الكافية

الشافية : ٩٥٤/٢ ، والبحر المحيط : ١٨٨/١ ، والتذيل

والتكميل : ١٦٣/٤ ، والمساعد : ٣٤٧/٢ ، والخزانة : ٥٤٤٠/٥ .

(٣) البيتان في أمالي القاضي : ٢٦٨/٢ ، والتذيل والتكميل : ١٦٣/٤ ،

والمساعد : ٣٤٧/٢ ، وإتحاف الوري : ٣١/١ .

والبيت الشاهد في البحر المحيط : ١٨٨/١ ، وتعليق الفرائد :

ق ٢ / ج ١ / ٢٥٣ ، والجمع : ٥٥٠/٢ .

(٤) هو الكميّ بن زيد الأسدي . والبيت في الهاشميات : ١٧٢ ، وأنساب

الخيال : ٣٤ مع نسبته إلى الكميّ بن معروف ، والتذيل والتكميل :

: ١٦٣/٤ ، والمساعد : ٣٤٨/٢ .

الجرد : جمع أجرد ، وهو الفرس القصير الشعر . آل الوجيه ولا حق :

نسبان من أنساب الخيل . وانظر للتفصيل أنساب الخيل .

ومِن الملازمة للإضافة معنًى لا لفظاً (كُلُّ) غير الواقع توكيداً
ولا نعتاً، فإنَّ وقع توكيداً أو نعتاً كان مثل (كِلَا) ^(١) في ملازمة
الإضافة لفظاً ^(٢) ومعنًى. فالتوكيد كقولك : (مررتُ بهم كلِّهم) ،
والنَّعتُ نحوُ : (زيدُ الرَّجلُ كلُّ الرَّجلِ) أي : الكامل ^(٣) الرَّجوليَّة ،
فلا يجوز إفراد (كُلُّ) في هذين الموضعين . وقد أجاز الفراءُ والزَّمَخْشَرِيُّ ^(٤)
إِفرادَ / في التَّوكيد ، وحمل على ذلك قراءةَ بعضِ القراءِ : " إِنَّا كُلًّا فِيهَا " ١٧٧/ب
إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعَبَارِ " ^(٥) . ولا خلاف في منع إفراد المنعوتِ به .
والصَّحِيحُ عندي مَنعُ إفراد الموءَكَّد به ، لأنَّ أَلْفَاظَ التَّوكِيدِ
على ضربين : مضاف ، ومفرد . فالمفرد كـ (أجمع ، وجمعا) ، ولا يجوز
أنَّ تُضاف بإجماع . والمضافُ غيرُ (كُلُّ) كـ (النَّفْسُ ، والعَيْنُ ، وكِلَا) لا يجوز
إِفرادُهُ ^(٦) بإجماع ، فإجازَةُ إفراد (كُلُّ) تستلزم مخالفةَ النظائرِ في
الضربين ، فوجب اجتنابُها .
وأما النَّصْبُ في " إِنَّا كُلًّا فِيهَا " فَيُخَرَّجُ على أنَّ (كُلًّا) حالٌ ،
والعامل (فيها) ، كما عَمِلَ (فيهم) مِن قول النَّابِغَةِ : ^(٧)
رَهْطُ ابْنِ كَوْزٍ مُحَقِّقِي أَدْرَاعِهِمْ

-
- (١) في الأصل رُسِمَتْ أَوَّلًا : (كُل) ثم صُوِّتَتْ .
(٢) في الأصل رُسِمَتْ أَوَّلًا : (لفظي) ثم صُوِّتَتْ .
(٣) في الأصل : (للكامل) ، وهو تحريف .
(٤) معاني القرآن : ١٠/٣ ، والكشاف : ٣٧٤/٣ . وانظر إعراب
القرآن للنحاس : ١٤/٣ ، وما سيأتي ص
(٥) ظافر : ٤٨ . وهي قراءة ابن السميع وعيسى بن عُمَران .
البحر المحيط : ٤٦٩/٧ . وانظر الكشاف : ٣٧٤/٣ .
(٦) الضمير في قوله : (إفراده) يعود إلى قوله : (المضاف) .
(٧) تقدّم ص : ٤١ ، وسيأتي ص : ٦٤١ .
عجزه : "فيهم رَهْطُ ربيعةَ بنِ حُذَارٍ" .

(١) في (محقبي) ، وقد بسطت القول على هذه المسألة في باب الحال .
وأما (كل) غير الواقع توكيداً ولا نعتاً فإنه لا زَم الإضافة
معنى لا لفظاً ، لكنه لا يُجَرَّد من الإضافة لفظاً إلا وهو مضاف معنى ، فلذلك
لا تدخل عليه (أل) . وقد أدخلها عليه أبو القاسم الزجاجي في جملة (٢) ،
ثم اعتذر عن ذلك .

(٣) وشدّ تنكيره وانتصابه حالاً فيما حكاه أبو الحسن الأَخفش .
فعلى هذا لا يمتنع أن يدخل عليه (أل) .

وان (٤) أضيف (كل) إلى ثكرة تعين اعتبار المعنى فيما له
من ضمير وإخبار وغير ذلك ، فتقول : (كلُّ رجلين) (٥) أتيك فأكرمهما ،
وكلُّ رجالٍ أتوك فأكرمهم ، وكلُّ امرأةٍ أتتك فأكرمها) ، ومنه قوله تعالى :
* كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ * (٦) .

فإذا أضيف إلى معرفة لفظاً أو نيةً جاز اعتبار المعنى واعتبار
اللفظ ، فمن اعتبار المعنى قوله تعالى : * وَكُلُّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ * (٧) ، ومن
اعتبار اللفظ قوله تعالى : * وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا * (٨) .

ولفرد ما د (كلا ، وكلنا) أجود من تثنيته ، وكذلك جاء
القرآن بالإفراد ، قال الله تعالى : * كَلْنَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أَكْلَهَا * (٩) ، فقال :

-
- (١) انظر ما سلف ص ٤١ .
(٢) وذلك في قوله : " ويبدل البعض من الكل " الجمل : ٢٣ .
ثم قال ص ٢٤ وما بعدها : " وإنّا قلنا : البعض والكل
مجازاً على استعمال الجماعة له مسامحةً ، وهو في الحقيقة غير جائز ...
(٣) التذيل والتكميل : ١٦٣/٤ ، والهمع : ٥١/٢ .
(٤) في (ع) : (ولذا) .
(٥) في الأصل رُسِمَتْ أُولَا (رجل) ثم صُوِّبَتْ .
(٦) آل عمران : ١٨٥ ، والأنبياء : ٣٥ ، والعنكبوت : ٥٧ .
(٧) النمل : ٨٧ .
(٨) مريم : ٩٥ . وفي الأصل : (وكل ...) ، وهو وهم .
(٩) الكهف : ٣٣ .

آتَتْ ، ولم يقل : آتتا . وقد اجتمع الوجهان في قول الشاعر (١) :

كَلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرَى بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكَلَا أَنْفَهُمَا رَابِي
وَيَتَعَيَّنُ إِفْرَادُ الْخَبَرِ فِي نَحْوِ : (كَلَانَا كَفِيلٌ صَاحِبِهِ) (٢) لِإِضَافَتِهِ إِلَى
(صَاحِبِهِ) ؛ إِنْ لَوْثُنِيَ الْخَبَرُ فَقِيلَ : كَلَانَا كَفِيلًا صَاحِبِهِ ، لَزِمَ الْجَمْعُ
بَيْنَ تَثْنِيَةِ وَإِفْرَادٍ فِي خَبَرٍ وَاحِدٍ (٣) . وَفِي الْإِفْرَادِ السَّلَامَةُ مِنْ ذَلِكَ ، فَكَانَ
مَتَعَيِّنًا ؛ وَلَا نَافِيَةَ (كَفِيلٌ) إِلَى (صَاحِبٍ) ، وَهُوَ مُضَافٌ (٤) إِلَى ضَمِيرِ
(كَلَا) بِمُفْزَلَةٍ تَثْنِيَّةٍ ، فَلَوْثُنِيَ لَكَانَ بِمُفْزَلَةٍ تَثْنِيَّةٍ مَرَّتَيْنِ ، فَلَمْ يَجْزِ
لِذَلِكَ .

(ص) "فصل : ما أُفْرِدَ لَفْظًا مِنَ اللَّازِمِ الْإِضَافَةِ مَعْنًى ،

إِنْ نُويَ تَنْكِيرُهُ ، أَوْ لَفْظُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، أَوْ عَوْضَ مَنْسَخِهِ

تَنْوِينٌ ، أَوْ عُطِفَ عَلَى الْمُضَافِ اسْمٌ عَامِلٌ فِي مِثْلِ الْمَحذُوفِ ،

لَمْ يُغَيَّرِ الْحُكْمُ . وَكَذَا لَوْ عَكَسَ هَذَا الْآخِرُ ، وَإِنْ لَمْ يُنَوَّ

التَّنْكِيرُ وَلَا لَفْظُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَلَمْ يَثْبُتِ التَّنْوِينُ وَلَا

الْعُطْفُ ، بُنِيَ الْمُضَافُ عَلَى الضَّمِّ إِنْ لَمْ يُشَافِهِ مَا [لَا]

تَلَزُمُهُ (٥) الْإِضَافَةُ مَعْنًى . "

(١) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى الْفَرَزْدَقِ . وَلَيْسَ فِي طَبْعَةِ دِيَوَانِهِ الَّتِي بَيَّنَّ

يَدِيَّ . وَهُوَ فِي نَوَادِرِ أَبِي زَيْدٍ : ٤٥٣ ، وَالْخَصَائِصُ : ٤٢١/٢ ،

٣١٤/٣ ، وَالْمُرْتَجَلُ : ٧٠ ، وَالْإِنْصَافُ : ٤٤٧/٢ ، وَابْنُ يَعْشَرَ :

٥٤/١ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٣٤٩/٢ ، ٣٩٤ ، وَالْمَغْنِي : ٢٢٤ ،

وَشَرَحَ أَبْيَاتَهُ : ٢٦٠/٤ ، وَالْمَجْمَعُ : ٤١/١ . الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ .

(كَلَاهُمَا) يَعُودُ إِلَى مُضَيِّدَةِ بِنْتِ جَرِيرٍ وَزَوْجِهَا الْأَبْلَقِ الْمَذْكُورَيْنِ

فِي بَيْتٍ سَابِقٍ . كَلَا أَنْفَهُمَا رَابِي : أَيِ أَخَذَهُمَا الرَّبُّ مِنَ الْمَاحِكَةِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (بِصَاحِبِهِ) ، بِإِقْحَامِ الْبَاءِ ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى

(٣) فِي الْأَصْلِ : (وَاحِدَةٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى

(٤) فِي الْأَصْلِ : (يَضَافُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى

(٥) التَّكْمِلَةُ مِنْ (ع) . وَفِي الْأَصْلِ : (يَلْزَمُهُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ،

(ش) اللازم الإضافة (١) معنى يعنى ما اجتمع فيه جمود اللفظ ، والافتقار إلى غيره في بيان معناه ك (قبل ، وبعد ، وغير ، وحسب ، وأول ، وأمام ، وخلف) وأخواتها (٢) وما وجد فيه الافتقار دون الجمود كأسماء العسد وك (أهل ، وصاحب ، وجزء ، وجملة ، وجهة ، وجانب ، ومثل ، وضد ، ونقيض) ونحوها مما يصغر ، ويثنى ، ويجمع ويشتق منه ، فأشبهه بقبوله لهذه الأحوال الأسماء التامة الدلالة ، فساواها في الإعراب مضافة وغير مضافة ، بخلاف القسم الأول ، فإنه أشبه الحرف لفظاً لعدم قبوله الأحوال المذكورة ، ومعنى لافتقارها إلى غيرها في بيان معناه ، فكان مقتضى هذا أن تبنى أبداً ، إلا أنها (٣) أشبهت الأسماء التامة الدلالة . بأن أضيفت إضافة صريحة وإضافة في حكم الصريحة ، وبأن جردت تجريداً صريحاً قصداً للتذكير ، فوافقتها في الإعراب . فإذا قطعت عن الإضافة ، وتوحي معنى الثاني دون لفظه أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها ، فانضم ذلك إلى الشبهين المذكورين فبينت .

والمراد بكون الإضافة صريحة أن تكون في اللفظ والمعنى ، نحو :
 * وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا يُوْحَىٰ إِلَيْهِمْ * (٤)
 والمراد بكونها في حكم الصريحة أن يحذف المضاف إليه ، ويبقى المضاف بحاله التي كان عليها قبل الحذف كقول الراجز : (٥)

-
- (١) في الأصل : (للإضافة) ، وهو تحريف ،
 (٢) في الأصل و (ع) : (وأخواتها) ، وهو تحريف .
 (٣) في الأصل : (إلا أنها) ، وهو تحريف .
 (٤) يوسف : ١٠٩ ، النحل : ٤٣ .
 (٥) البيتان بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٦٧/٤ ، والمساعد : ٣٥٢/٢ ، وتعليق الفرائد : ق ٢ / ج ١ / ٢٦٢ .

قَبْلَ وَبَعْدَ كُلِّ قَوْلٍ يُغْتَنَمُ

حَمْدُ إِلَّا لَهُ الْبَرُّ وَهَبِ النِّعَمَ

أراد : قبل كل قولٍ ، فحذف المضاف إليه ، وترك المضاف على حاله

قبل الحذف ، أعني النَّصَبَ وترك التَّنوين .

والمراد بالتجريد / الصريح أن يُقطع عن الإضافة لفظاً ومعنى ١٧٨/أ

كقول الشاعر (١) :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغِصُّ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ

ولمّا عني بقولي : " إِنْ تُؤَيِّ تَنْكِيرُهُ " . ولو كان في موضع جرٍّ لكسّر

كقراءة بعض القراء : " لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ " (٢) أي : أولاً وآخرًا ،

وجعل بعض العلماء (٣) (قبلاً) معرفةً ، والتَّوْنينَ عوضاً عن المضاف

إليه فيبقى الإعراب مع العوض ، كما كان مع العوض منه .

ثم قلتُ : " أو لفظُ المضاف إليه " ، فأشرتُ بذلك إلى أنه إذا

حُذِفَ المضافُ إليه لظهور معناه ، وتوَيَّ لفظُهُ لِقُوَّةِ الدَّلالةِ عليه ،

تُرِكَ المضافُ بإعرابه وهيئته التي يستحقُّها مع بقاء المضاف إليه كقول

الشاعر (٤) :

أَمَامَ وَخَلْفَ الْمَرْءِ مِنْ لُطْفِ رَبِّهِ كَوَالِي تَزَوِي عَنْهُ مَا هُوَ يَحْذَرُ

(١) نُسِبَ البيتُ إلى النَّابِغَةِ وَيزيدُ الصَّعِقِ وعبدالله بن يَعْرُبَ . وهو

في ديوان النابغة : ٢١١ ، ومعاني القرآن للفراء : ٣٢١/٢ ،

وشرح الكافية الشافعية : ٩٦٥/٢ ، والتذيل والتكميل : ١٦٢/٤ ،

١٦٧ ، ١٧٠ ، والجمع : ٢١٠/١ ، والخزانة : ٤٢٦/١ .

وهو برواية " . . . بالماء الفرات " في ابن يعيش : ٨٨/٤ ،

والعيني : ٣٥٤/٣ ، والجمع : ٥٥٠/٢ .

(٢) الروم : ٥٤ . وهي قراءة أبو السَّكَّالِ والجحدري وعمون العقيلي .

البحر المحيط : ١٦٢/٧ . وراجع معاني القرآن للفراء : ٣١٩/٢ ،

ومابعدهما ، وإعراب القرآن للنحاس : ٥٧٨/٢ ومابعدهما .

(٣) لم أقف على مصدر حدَّدهم .

(٤) البيت بدون نسبة في التذيل والتكميل : ١٦٧/٤ ، والمساعد :

٣٥٢/٢ ، والجمع : ٢١٠/١ .

فأبقى (أمام) منصوباً غير منون كما لو نطق بما هو مضاف إليه من لفظ
(المرء) المحذوف . ويقاء المضاف مع الحذف على هيئته أكثر ما يكون
إذا عطف على المضاف عامل فيما يُماثل المحذوف لفظاً ومعنى ، وقد
يكون بخلاف ذلك كقول سويد بن كراع: (١)

أَكَلَيْتُهَا حَتَّى أَعْرَسَ بَعْدَهَا يَكُونُ سَحِيرًا أَوْ يُعَيِّدُ فَأَهْجَعَا
أَرَادَ : أَوْ (٤) يُعَيِّدُهُ . وَمِثْلُهُ (٥) :

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةً فَمَا عَطَفَتْ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ
كَذَا رَوَاهُ الشُّقَاتُ (٦) بِكسر اللام . ومن هذا قراءة ابن (٧) مُحْيِصِينَ :
"فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ" (٨) بِالضَّمِّ دون تنوين ، تقديره : فلا خوفٌ شيء . ومثله
قول بعض العرب : "سلامٌ عليكم" (٩) بلا تنوين ، يريدون : سلامُ الله .

(١) البيت في الشعر والشعراء : ٦٣٥ / ٢ ، والبيان والتبيين : ١٢ / ٢ ،
ومعاني القرآن للقرآء : ٣٢٠ / ٢ ، والتذليل والتكميل : ١٦٨ / ٤ ،
والمساعد : ٣٥٣ / ٢ .

أَكَلَى : أَرَاقَبَ . التعرّيس : المبيت ليلاً .
(٢) "حتى" : مكررة في الأصل .

(٣) في الأصل : (بعيداً) ، وهو تحريف يُفَوِّت الاستشهاد ،

(٤) في الأصل : (وَ) ، وهو تحريف . وقوله : "أَرَادَ : أَوْ يعيد" :
ساقط من (ع) .

(٥) البيت بدون نسبة في ضرائر الشعر : ١٢٧ ، وشرح الكافية الشافية :
٩٦٣ / ٢ ، ٩٧٧ ، والتذليل والتكميل : ١٦٦ / ٤ ، وتعليق الفرائد
: ق ٢ / ج ١ / ٢٦١ ، والعيني : ٤٣٤ / ٣ ، والهمع : ٢١٠ / ١ .

(٦) في الأصل : (الثقة) ، وهو وهم ،

(٧) في الأصل : (أبي) ، وهو تحريف ،

(٨) البقرة : ٣٨ ، المائدة : ٦٩ ، الأنعام : ٤٨ ، الأعراف : ٣٥ ،

الاحقاف : ١٣ . وللقرآء انظر البحر المحيط : ١٦٩ / ١ .

(٩) حكاه الأخفش . البحر المحيط : ١٦٩ / ١ .

وحكى أبو علي^(١) : (أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ) بالفتح على منع الصرف ،
وبالضم على نية الإضافة دون قصد إلى لفظ المضاف إليه ، وبالجر على
قصد [لفظ]^(٢) المضاف إليه .

وحكى^(٣) الكسائي أن بعض العرب قال : "أَفَوْقَ تَنَامُ أَمْ أَسْفَلَ"^(٤)
بالنصب على تقدير : أَفَوْقَ هَذَا تَنَامُ أَمْ أَسْفَلَ [منه]^(٥) . ومثله على
أحد الوجهين قول الشاعر^(٦) :

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ : سُبْحَانَ مَنْ عُلْقَسَ الْفَاخِرِ
أراد : سُبْحَانَ اللَّهِ ، فحذف المضاف إليه ، وأبقى المضاف على الهيئة التي
يستحقها قبل الحذف . ومثله قول الراجز^(٧) :

سُبْحَانَ مَنْ فَعَلَكَ يَا قَطَامَ
بِالرَّكْبِ تَحْتَ غَسَقِ الظَّلَامِ

والاستعمال المذكور^(٨) في الأسماء الناقصة الدلالة قليل ، وهو في
الأسماء التامة الدلالة كثير . فمن شواهد في النثر قول بعض العرب :
"قَطَعَ اللَّهُ الْغَدَاةَ يَدَ وَرَجُلٍ مَنْ قَالَهَا"^(٩) . ومن شواهد في النظم

(١) الهمع : ٢١٠/١ ، وانظر الخصائص : ٣٦٣/٢ .

(٢) تكملة من (ع) .

(٣) في (ع) : (وروى) .

(٤) الخصائص : ٣٦٥/٢ ، والهمع : ٢١٠/١ .

(٥) تكملة من (ع) .

(٦) هو الأحمسي . والبيت في ديوانه : ١٤٣ ، وسيبويه : ١٦٣/١ ،

ومعاني القرآن للأخفش : ٥٧/١ ، ومجالس شعلب : ٢١٦/١ ،

والخصائص : ١٩٧/٢ ، ٤٣٥ ، وأما ابن الشجري : ٣٤٧/١ ،

٢٥٠/٢ ، وابن يعيش : ٣٧/١ ، ١٢٠ ، وشرح الكافية الشافية

: ٩٥٩/٢ ، والبحر المحيط : ١٣٨/١ ، ٣٦٣ ، ٤/٦ ،

والتذيل والتكميل : ١٦٨/٤ ، والهمع : ١٩٠/١ ، والخزانة : ٣٩٧/٣ .

(٧) البيتان بدون نسبة في التذيل والتكميل : ١٦٨/٤ .

(٨) في الأصل و (ع) : (الكثير) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه

ناظر الجيش من كلام المصنف (١/٨٣/٤) .

(٩) معاني القرآن للفراء : ٣٢٢/٢ ، والخصائص : ٤٠٧/٢ .

(١) قول الأشي :

إِلَّا بُدَاهَةً أَوْ عُلَا لَمَّا سَابِحٍ نَهْدِ الْجَزَارَةِ

ومنها قول الآخر :

سَقَى الْأَرْضِينَ الْغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَهَا

فَنَيْطَتْ عَنِ الْآ مَالٍ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ

(٢) ومنها قوله :

بَنُو وَنَاتُنَا كِرَامٌ فَمَنْ نَوَى مُصَاهَرَةً فَلَيْنَا إِنْ لَمْ يَكُنْ كُفُؤًا

(٣) ومنها :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَكْفَكُفُهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةٍ إِلَّا سَدِيدَ

(١) البيت في ديوانه : ١٥٩ ، وسيبويه : ٩١/١ ، ٢٩٥ ، ومعاني

القرآن للفراء : ٣٢١/٢ ، والمقتضب : ٢٢٨/٤ ، والخصائص :

٤٠٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٩٧٦/٢ ، والتذيل والتكميل

: ١٦٨/٤ ، والخزانة : ١٧٢/١ ، واللائح (جزر) .

البداهة : أول جري الفرس ، العلالة : بقية جريه . السابح :

السريع . الجزارة : البدان والرجلان والعنق . والذي في

المصادر عدا الخصائص والتذيل : " . . . علالة أوبدهة . . . " .

(٢) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٣٠١/٢ ، والتذيل

والتكميل : ١٦٨/٤ .

(٣) البيت بدون نسبة في التذيل والتكميل : ١٦٨/٤ ، وتعليق

الفرائد : ق ٢ / ج ١ / ٢٦٤ .

(٤) نُسِبَ البيت إلى الفرزدق ، وليس في طبعة ديوانه التي بين يدي .

وهو في سيبويه : ٩٢/١ ، ومعاني القرآن للفراء : ٣٢٢/٢ ،

والمقتضب : ٢٢٩/٤ ، وسر صناعة الإعراب : ٢٩٧/١ ، والخصائص

: ٤٠٧/٢ ، وضرائر الشعر : ١٩٤ ، وابن يعين : ٢١/٣ ، وشرح

الكافية الشافية : ٣٢٨/١ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٠٢ ، والبحر

المحيط : ٦٤/٨ ، والتذيل والتكميل : ١٦٨/٤ ، والمغني :

٤٩٨ ، ٨٠٩ ، وشرح أبياته : ١٧٧/٦ ، والخزانة : ٣١٩/٢ ،

ومنها قول الآخر (١) :

نَعِيمٌ وَبُوءٌ مِنَ الْعَيْشِ لِلْمَرْءِ مِنْهُمَا نَصِيبٌ وَلَا يَسْطُرُ يَدُومٌ وَلَا قَبْضٌ
وَلَقَلَّتْهُ فِي النَّاقِصِ الدَّلَالَةِ جَعَلَتْهُ فِرْعَانًا ، وَجَعَلَتْ الْآخِرَ أَصْلًا . وكل هذه
الأمثلة قد عطف فيها على المضاف مضافًا إلى مثل المحذوف ، وتقدير الأول
: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها ، وتقدير الثاني : إلا بُدَاهَةً
سابع أو عِلالة سابع . وتقدير الثالث : سهّلها وحزّنها ، وتقدير الرابع :
بنونا وبناتنا ، وتقدير الخامس : بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد ،
وتقدير السادس : نعيم العيش وبوء من العيش .

وأحقّ هذه الأمثلة بالأطراف الثالث والرابع (٢) ، لأنّ المحذوف
فيها مدلول عليه بما قبله وبما بعده .

وعبرْتُ عن المحذوف بـ " عامل " لا بـ " مضاف " ؛ ليدخل فيه ما المعطوف
فيه غير مضاف ، نحو : " إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَفْتَنُ فِي قَبْرِهِ مِثْلَ أَوْ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ
الدَّجَالِ " (٣) . أراد : مثل فتنة (٤) الدَّجَالِ .

===== واللسان : (بعد) .

العارض : السحاب . ذراعي الأسد : أربعة كواكب من كل كوكبين
منها ذراع . جبهة الأسد : كواكب كأنها مصطفة . وهم يعتقدون
أنّ السحاب الذي ينشأ بنوء من منازل الأسد يكون مطره غزيرًا .
(١) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٣٠٢/٢ ، والتذييل
والتكميل : ١٦٨/٤ .

(٢) كذا في الأصل و (ع) وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف
(٨٣/٤ ب) ، وصوابها (الثالث والخامس) .

(٣) الحديث أخرجه البخاري في باب " من لم يتوضأ إلا من الغشي
المُثْقَل " من كتاب " الوضوء " : ٥٦/١ ، وفي باب " صلاة النساء
مع الرجال في الكسوف " من كتاب " الكسوف " : ٤٧/٢ ، وفي
باب " الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم " من كتاب
" الاعتصام " : ١١٦/٩ ، وانظر شواهد التوضيح : ١٠٢ .

(٤) في الأصل : (فتنة) ، وهو تصحيف ،

ومثله قول الراجز : (١)

يُمَثِّلُ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَلِيٍّ الدَّيْمِ
عَلَّقْتُ آمَالِي فَعَمَّتِ النَّعَمُ (٢)

أراد : بمثلِ وَلِيٍّ الدَّيْمِ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَلِيٍّ الدَّيْمِ .

ونبّهت بقولي : " وكذا لو عكس هذا الآخر " على أنه قد يُحذف

المضاف إليه بعد العاطف متروكاً ما قبله على ما كان عليه قبل الحذف ،

كما نُفِعِلَ به قبل العاطف (٣) في نحو : " قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجُلٍ مَنْ قَالَهَا (٤) ،

لكن هذا فيه استدلالٌ بالآخر على [ماحذف من] (٥) الأول ، وفي عكسه

استدلالٌ بالأول على ماحذف من الآخر . ومن شواهد قول أبي بَرَزَةَ

الاسلمي (٦) - رضي الله عنه - : " غزوتُ مع رسولِ الله صلى الله عليه

وسلم سبع غزواتٍ أو ثمانِي " / هكذا ضبطه الحُفَاطُ في صحيح البخاري ١٢٨/ب

بفتح الياء دون تنوينٍ ، والأصل : أو ثمانِي غزواتٍ ، فحذف المضاف إليه ،

وبقي المضاف على هيئته التي كان عليها قبل الحذف . ومثله قول الشاعر (٧) :

خَمْسُ دَوْدٍ أَوْ سِتُّ عَوَّضَتْ مِنْهَا مِائَةٌ غَيْرَ أَبْكَرٍ وَإِنْ فَالِ

(١) البيتان بدون نسبة في منهج السالك : ٣٠٢/٢ ، والعيني :

٤٥١/٣ ، وتعليق الفرائد : ق ٢/١ ج ٢٦٤ .

(٢) " علقت آمالي " : غير واضحة في الأصل .

(٣) في الأصل : (العطف) ، وهو تحريف ،

(٤) تقدم ص ٥٧٤ .

(٥) تكملة من (ع) .

(٦) أخرجه البخاري في باب " إذا انفلتت الدابة في الصلاة " من كتاب

" الجمعة " : ٨٠/٢ .

(٧) البيت بدون نسبة في شواهد التوضيح : ٤٨ ، والتذييل والتكميل :

١٦٩/٤ ، ومنهج السالك : ٣٠٢/٢ ، وتعليق الفرائد : ق ٢/١ ج ١

٢٦٥ .

الذود من الإبل : ما بين الثلاث إلى العشر . البكر : الفتي .

الإفال : جمع أفيل ، وهو الفصيل .

ويختص بعض الناقص الدلالة بتعويض التنوين مما كان مضافاً إليه فيبقى المضاف مع العوض على الحال التي كان عليها مع العوض منه من إعراب أو بناء .

فالباقى على الإعراب ك (كل ، وأي) في قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ أَتَمِّ دَاخِرِينَ ﴾ ^(١) و ﴿ أَيَّامًا تَذُقُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ ^(٢)

والباقى على البناء نحو : (يومئذٍ ، وحينئذٍ) ، والأصل : يوم إن كان أو يكون ، وحين إن كان أو يكون ، فحذفت الجملة للعلم بها ، وعوض منها التنوين ، فيبقى بناء (إن) مع العوض كما كان مع الجملة ، والتقى ساكنان الذال والتنوين ، فكسرت الذال لاتقاء ^(٣) الساكنين . وزعم الأَخفش ^(٤) أن كسرة الذال كسرة إعراب ، نظراً ^(٥) إلى أن البناء كان من أجل الإضافة إلى الجملة ، فلما حذفت عاد الإعراب إلى (إن) ، لأنه الأصل . ويبطل ما ذهب إليه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن من العرب من يفتح الذال فيقول : (يومئذاً) ، ولو كانت الكسرة إعرابية لم تُغن عنها الفتحة .

الثاني : أن المضاف إلى (إن) قد يفتح في موضع الجر والرفع ، ففتح في موضع الجر كقراءة نافع ^(٧) : ﴿ وَمِنْ خِزْيٍ يَوْمَئِذٍ ﴾ و ﴿ مِنْ فَرْعٍ يَوْمَئِذٍ ﴾ و ﴿ مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ ﴾ بالفتحة ،

- (١) النمل : ٨٢ . (٢) الإسراء : ١١٠ .
- (٣) في الأصل : (للاتقاء) بإقحام إحدى اللامين ، وفي (ع) : (لاتقاء) .
- (٤) معاني القرآن : ٢/٢٧١ ، ٣٥٤ .
- (٥) في الأصل : (نظر) ، وهو تحريف ،
- (٦) هذه اللغة نسبت إلى هذيل . اللسان : (أذن) .
- (٧) هود : ٦٦ . النمل : ٨٩ . المعارج : ١١ . وللقرأة انظر السبعة : ٣٣٦ ، ٤٨٧ ، والكشف : ١/٥٣٢ وما بعدها ٢/١٦٩ وما بعدها ، وحجة القراءة : ٣٤٤ ، ٥٤٠ ، ٧٢٣ .

وقول الشاعر (١) :

رَدَدْنَا لِسَعْنَاءَ الرَّسُولِ وَلَا أَرَى كَيَوْمَئِذٍ شَيْئًا تَرَدُّ رَسَائِلُهُ

وفتحه في موضع الرفع كقول العرب من رواية الفراء : " مضى يومئذ بما فيه (٢) "

فلو كانت كسرة (إِنْ) إعرابية لم يَبْنِ ما أُضيف إليه ، لأن سبب بنائه

إِنَّمَا كان للإضافة إلى ما ليس معرباً فيطَّل ما أفضى إلى القول بإعراب (إِنْ) .

الثالث : أن العرب تقول : " كان ذلك إِنْ " (٤) بالكسرة دون

إضافة إلى (إِنْ) كقول الشاعر (٥) :

نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَا بِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِمَا فِيهِ وَأَنْتَ إِنْ صَحِيحُ

فلو كانت الكسرة إعرابية في (يومئذ) لم تثبت عند عدم ما اقتضاها ، وهو

الإضافة .

وقد أورد الأَخْفَشُ هذا البيت في كتاب المعاني ، وزعم أنه مسـ

حذف فيه المضاف وترك عمله ، ولو جاز هذا لكان في مثل : * وَسَأَلَ الْقَرْيَةَ (٧)

أَجْوَزَ ، لأن المضاف فيه - أعني (أهل) - مراد اللفظ والمعنى

(١) هو جرير . والبيت في ديوانه : ٤٧٩ ، ومعاني القرآن للفراء :

٣٢٦/١ ، والإنصاف : ٢٨٩/١ ، والتذيل والتكميل : ١٦٧/٤ ،

١٧٦ .

(٢) في الأصل : (ليومئذ) بلام واضحة ، وهو تحريف ،

(٣) معاني القرآن : ٣٢٦/١ .

(٤) اللسان : (إِنْ وَإِذَا وَإِذَنْ) ، (أُنْذِرْ) .

(٥) هو أبو ذؤيب الهذلي . والبيت في شرح أشعار الهذليين : ١٧١/١ ،

ومعاني القرآن للأخفش : ٢٧١/٢ ، والخصائص : ٣٧٦/٢ ، وابن

يعيش : ٢٩/٣ ، ٣١/٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٩٤٠/٢ ،

والتذيل والتكميل : ١٦٧/٤ ، والمغني : ١١٩ ، وشرح أبياته :

١٩٨/٢ ، والخزانة : ٥٣٩/٦ ، ٤٤٩/٨ ، واللسان : (إِنْ وَإِذَا

وَإِذَنْ) ، (أُنْذِرْ) .

(٦) كذا في الأصل و (ع) والتذيل . والرواية المشهورة : (بعاقبة) .

وانظر شرح أبيات المغني : ٢٠٣/٢ .

(٧) يوسف : ٨٢ .

ومع ذلك لم يجر فيه الجربا لجماع حين حذف المضاف ، فعَدَمَ الجواز
في (حينئذ) لكون المضاف فيه مستغنى عنه من جهة المعنى أحق وأولى .
ولهذا يرد قول الأَخفش (١) : أصل (٢) :

..... لَا تَأْوَانِ

: لَا تَأْوَانِ أَوَانٍ . وَإِنَّمَا الْأَصْلُ : وَلَا تَأْوَانَ ذَلِكَ ، فَحُذِفَ (ذَلِكَ) ،
وَنُويِتِ الإِضَافَةُ وَبُنِيَ عَلَى الْكُسْرِ (٣) وَنُوتَ لِلضَّرُورَةِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ :
وَلَا تَأْوَانِ أَوَانٍ ، فَحُذِفَتِ (مِنْ) ، وَبَقِيَ عَلَيْهَا قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ : " وَلَا تَأْوَانِ
مَنَاصِي " (٤) بِكُسْرِ النُّونِ .

وقولي : " وَإِنْ لَمْ يُنَوِّ التَّنْكِيرُ " إِلَى " بُنِيَ الْمَضَافُ عَلَى الضَّمِّ " .
أَشْرْتُ بِهِ إِلَى سَبَبِ بِنَاءِ مَا يُقْطَعُ عَنِ الإِضَافَةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ (٥) مُسْتَقْصًى .
وَنَبَّهْتُ بِقَوْلِي : " إِنْ لَمْ يُشَايِهِ مَا لَا تَلْزِمُهُ الإِضَافَةُ مَعْنًى " عَلَى
أَنَّ بَعْضَ مَا تَلْزِمُهُ الإِضَافَةُ مَعْنًى يُشَايِهِ الْأَسْمَاءُ التَّامَّةُ الدَّلَالَةُ بِقَبُولِ التَّصْغِيرِ

(١) معاني القرآن : ٤٥٣/٢ وما بعدها .

(٢) جزء بيت منسوب إلى أبي زَيْد الطَّائِي تمامه :

طَلَبُوا صَلَحَنَا وَلَا تَأْوَانِ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

وهو في ديوانه : ٣٠ ، ومعاني القرآن للأَخفش : ٤٥٣/٢ ، ومعاني

القرآن للفراء : ٣٩٨/٢ ، والأصول : ١٤٣/٢ ، والخصائص :

٣٧٧/٢ ، والإِنصاف : ١٠٩/١ ، وابن يعيش : ٣٢/٩ ،

والمغني : ٣٣٦ ، ٨٩٢ ، وشرح أبياته : ٢٩/٥ ، والخزانة :

١٨٣/٤ .

(٣) انظر المغني : ٨٩٢ .

(٤) ص : ٣ . وهي قراءة عيسى بن عمر المختصر : ١٣٩ ، البحر

المحيط : ٣٨٤/٧ ، ومن العجيب أَنَّ أبا حيان أَغْفَلَ قَوْلَ

المصنف : " وَلِهَذَا يَرُدُّ قَوْلُ الْأَخْفَشِ ... بِكُسْرِ النُّونِ " فِي التَّذْيِيلِ

والتكميل ، ثُمَّ ذَهَبَ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ إِلَى أَنَّ تَخْرِيجَ الْبَيْتِ

وَالْقِرَاءَةُ الشَّاذَّةُ عَلَى مَعْنَى (مِنْ) مَحْذُوفَةٌ مِمَّا ظَهَرَ لَهُ . وَمَعْلُومٌ

أَنَّ أبا حيان صَنَّفَ التَّذْيِيلَ قَبْلَ الْبَحْرِ الْمَحِيطِ .

(٥) انظر ما سلف ص : ٥٦٣ - ٥٦٤ .

والتثنية والجمع والاشتقاق وكثرة (١) استعماله غير مضاف ك (ثلث ، ورُبَّع ، ومَثَل ، وشُبَّه) ، فلا يتأثر بالقطع عن الإضافة نويت أو لم تُنَوِّ .

(ص) " فصل : تُضاف أسماءُ الزَّمانِ المبهمةُ غيرُ المحددة

إلى الجُمْلِ فتُبْنَى (٢) وَجوباً إنْ لَزِمَتْ الإضافةُ ،

وجوازاً راجحاً إنْ لم تَلْزَمْ ، وَصُدِّرَتِ الجُمْلَةُ بفعل

مبنيٍّ . فإنْ صُدِّرَتِ باسمِ أو فعلٍ معربٍ جاز الإعراب

باتِّفاقٍ ، والبناءُ خِلافاً للبصريين . وإنْ صُدِّرَتِ بـ (لا)

التَّبرُّقَةِ بقي اسمُها على ما كان ، وقد يُجَرُّ ويُرفَع .

وإنْ كانتِ المحمولةُ على (ليس) أو (ما) أُخِيتِها

لم يختلف حكمُها .

ولا يُضاف اسمُ زمانٍ إلى جملة اسمية غير ماضية

المعنى إلَّا قليلاً . وقد تُضاف (آية) بمعنى

علامة إلى الفعل المتصرّف مجرّداً أو مقروناً بـ (ما)

المصدرية أو النافية ، ويُشاركها في الإضافة إلى

المتصرّف المثبت (لَدُنْ ، وَرَيْثَ) ، وقد يفصل

(لَدُنْ ، والحين) بـ (أَنْ) ، و (رَيْثَ) بـ (ما) .

وقالوا : أَذْهَبَ بِذِي تَسْلَمَ ، أي : بِذِي سَلامَتِكَ ،

ولا بِذِي تَسْلَمَ ما كان كذا . ويختلف فاعلاً (أَذْهَبَ ،

وَتَسْلَمَ) بحسب المخاطب .

وهوذا الضمير من الجملة إلى اسم الزَّمانِ المضاف

إليها نادراً . ويجوز في رأي الأَكْثَرِ بناءُ ما أُضيف

إلى مبنيٍّ من اسمٍ ناقصٍ / الدَّلالة ما لم يُشْبِهْ تامٌّ

الدَّلالة . "

(١) في الأصل : (وكره) ، وهو تحريف ،

(٢) في الأصل : (فيبني) ، وهو تصحيف ،

(ش) أسماء الزمان العبيمة تعم ما لم (١) يختص بوجه ما (ك) حين ، ومدة ،
 ووقت ، وزمان) وما يختص بوجه دون وجه (ك) نهار ، صباح ، ومساء ،
 وغداة ، وعشية) ، فأخرجت بغير المحدودة ما يدل على عدد دلالة
 صريحة (ك) يومين (٢) ، وأسبوع ، وشهر) . واحترزت بصريحة من دلالة
 النهار على اثنتي عشرة ساعة ، فإن ذلك لا يستحضر بذكر النهار
 كاستحضر عدد أيام (٣) الأسبوع بذكر أسبوع وكاستحضر عدد أيام
 الشهر بذكر شهر ، فلا يضاف إلى الجمل من أسماء الزمان إلا العاري من
 دلالة صريحة على عدد ، فيضاف إليها : زمن وأزمان ، ويوم وأيام ،
 وليلة وليال ، وغداة ، وعشية ، وعصر ، وأشباهها . ومن شواهد ذلك : (٤)
 زمن العاذلي على الحب معدو ل عصيت الهوى فكنت مطيعا
 ومنها : (٥)

أزمان قومي والجماعة كالذي لزِم الرحالة أن تَميل مميلا
 ومنها : (٦)

كأنني غداة الهين يوم ترحلوا (٧)
 لدى سمرات الحي ناقف حنظل

-
- (١) في (ع) : (ما لا) .
 (٢) في الأصل : (يومئذ) ، وهو تحريف .
 (٣) في الأصل : (الأيام) ، وهو وهم ،
 (٤) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٧٢/٤ .
 (٥) البيت للرّاعي النُّميري . وهو في ديوانه : ٢٣٤ ، وسيبويه : ١٥٤/١ ،
 وجمهرة أشعار العرب : ٩٤٦/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٦٩١/٢ ،
 وشرح عمدة الحافظ : ٤٠٥ ، والتذييل والتكميل : ١٧٢/٤ ، والهمع
 : ١٢٢/١ ، والخزانة : ١٤٥/٣ ،
 (٦) البيت لامرئ القيس . وهو في ديوانه : ٩ ، وشرح القصائد السبع :
 ٣٢ ، والعرص : ١٥٨ ، والتذييل والتكميل : ١٧٢/٤ .
 (٧) في (ع) : (تحملوا) ، وكلتاها رواية .

(١) ومنها :

أَيَّامٌ لَوْ تَحْتَلَّ وَسْطَ مَفَارِزٍ فَاضَتْ مَعَاطِشُهَا بِشَرْبٍ سَائِحٍ

(٢) ومنها :

فِي لَيَالٍ مِنْهُنَّ لَيْلَةٌ بَاتَتْ نَاقَتِي وَلَهَى تَجَرُّ الزَّامَا

(٣) ومنها :

غَدَاةٌ أَهْلَتْ لِابْنٍ أَصْرَمَ طَعْنَةً حَصِينٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرِ

(٤) ومنها :

عَشِيَّةَ سَعْدَى لَوْ تَرَأَتْ لِوَاهِبٍ يَدَوْمَةً تَجَرُّ حَوْلَهُ وَحَجِيحٌ

قَلْبِي دَيْنُهُ وَاهْتِاجٌ لِلشَّوْقِ إِنَّهَا عَلَى الشَّوْقِ إِخْوَانُ الْعِزَاءِ هَيَّوْجٌ

(٥) ومنها :

طَحَا يَكْ قَلْبِي فِي الْحِسَانِ طَرُوبٌ بُعِيدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ

وَلَا يُضَافُ إِلَيْهَا يَوْمَانِ ، وَلَا لَيْلَتَانِ ، وَلَا أُسْبُوعٌ ، وَلَا شَهْرٌ ، لِأَنَّ أَصْلَ الْمُضَافَاتِ

إِلَى الْجُمْلِ (إِنْ ، وَإِذَا) فَأَجْرِي مَجْرَاهُمَا مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ مَا سَوَاهُمَا (٦)

فِي الْإِبْهَامِ أَوْ قَارِنَهُمَا (٧) ، لَا مَا بَيْنَهُمَا مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ كَ (يَوْمَيْنِ) ،

(١) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٢٨٧/٢ ، والتذييل والتكميل

: ١٧٢/٤ .

الشرب : الماء .

(٢) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٧٢/٤ .

(٣) البيت للفرزدق . وهو في ديوانه : ٢٥٤/١ ، ومجالس العلماء :

٢١ ، ٢٢ ، والسمط : ٣٦٧/١ ، والتذييل والتكميل : ١٧٢/٤ .

والبيت من أبيات لها قصة انظرها في السمط مع وجهي تأويل البيت .

(٤) تقدما ص وانظر التذييل والتكميل : ١٧٢/٤ .

(٥) البيت لعلقة الفحل . وهو في ديوانه : ٣٣ ، والمفضليات : ٣٩١ ،

وأما لي ابن الشجري : ٦٧/٢ ، والتذييل والتكميل : ١٧٢/٤ .

(٦) في الأصل : (سواهما) ، وهو تحريف .

(٧) في الأصل : (قارنهما) ، وهو تصحيف .

ولا ما ليس اسم زمان ك (آية) .

و أجاز ابن كيسان^(١) إضافة (يومين) إلى الجملة . والصحيح
منع ذلك لعدم السماع ولمخالفته (إن ، وإذا) بالدلالة على العدد
صريحاً .

ونبّهت بقولي : " وجوباً " على إضافة (إن ، وإذا) مع أن الكلام
على ذلك قد تقدّم في باب الظروف^(٢) .

ثم قلت : " وجوازا راجحاً إن لم تلزم ، وصدّرت الجملة بفعّل
ميني " فنبّهت على جواز الإعراب ، وترجيح البناء في نحو قوله :
على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت : ألما أصح والشيب وازع
وفي نحو قول الآخر^(٤) :

لَا جُتَذِبْنَ عَنْهُنَّ قُلُوبِي تَحَلُّماً عَلَى حِينٍ يَسْتَصْبِيحُ كُلُّ حَلِيمٍ
فإن كانت الجملة اسمية أو فعلية مصدرية بمضارع معرب جاز الإعراب باتفاق ،
[و]^(٥) البناء عند الكوفيين [دون البصريين]^(٦) . والصحيح في هذه المسألة

(١) التذييل والتكميل : ١٧١/٤ ، والمساعد : ٣٥٤/٢ ، وانظر
الأصول : ١٢/٢ .

(٢) انظر ما سلف ج ١ ص ١٠٠/٢ - ب .

(٣) هو النابغة الذبياني . والبيت في ديوانه : ٣٢ ، وسيبويه : ٣٦٩/١ ،

والمنصف : ٥٨/١ ، وأما لي ابن الشجري : ٤٦/١ ، ١٣٢/٢ ، ٢٦٤ ،

وابن يعش : ١٦/٣ ، ٨١ ، ٩١/٤ ، والإنصاف : ٢٩٢/١ ، وشرح

الكافية الشافية : ١٤٨٠/٣ ، والبحر المحيط : ٤٧/١ ، والتذييل

والتكميل : ١٧١/٤ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، والمغني : ٦٧٢ ، وشرح أبياته

: ١٢٣/٧ ، والخزانة : ٥٥٠/٦ ، واللسان : (بهر) .

(٤) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٢٨٨/٢ ، والتذييل والتكميل :

١٧٤/٤ ، والمغني : ٦٧٢ ، وشرح أبياته : ١٢٥/٧ ، والهمع :

٢١٨/١ .

(٥) تكملة من (ع) .

(٦) الأصول : ١١/٢ ، والمغني : ٦٧٢ ، والهمع : ٢١٨/١ .

قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ ^(١) لَصَحَّةُ الدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ نَقْلًا وَعَقْلًا .

فَمِنْ الدَّلَائِلِ النَّقْلِيَّةِ قِرَاءَةُ نَافِعٍ : * هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّارِقِينَ
صِدْقُهُمْ * ^(٢) بِنَصْبِ الْيَوْمِ مَعَ أَنَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ هُوَ الْيَوْمُ لَا تَفَاقُ السَّتَّةُ عَلَى
الرَّوْفِ ، فَلَوْ جُعِلَتِ الْفَتْحَةُ فَتْحَةً إِعْرَابٍ لَأَمْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ الْيَوْمُ
لَا سَتِلْزَامَ ذَلِكَ اتِّحَادِ الظَّرْفِ وَالْمَظْرُوفِ ، وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ
مُبَايِنًا لِلتَّقْدِيرِ فِي الْقِرَاءَةِ الْآخَرَى مَعَ كَوْنِ الْوَقْتِ وَاحِدًا ، وَالْمَعْنَى وَاحِدًا ؛
لَا أَنَّ ^(٣) الْمُرَادَ حِكَايَةَ الْمَقُولِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِمَا ^(٤)

يَقْتَضِي اتِّحَادَ الْمَعْنَى دُونَ تَعَدُّدِهِ . وَكَفَتْحَةٍ * يَوْمٌ يَنْفَعُ * فَتْحَةٍ
* يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ * ^(٥) فِي قِرَاءَةِ غَيْرِ ابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو ، وَمُسَمًى
* يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ * فِي قِرَاءَتَيْهِمَا هُوَ يَوْمُ الدِّينِ ، فَلَا يَكُونُ غَيْرُهُ فِي قِرَاءَةِ
غَيْرِهِمَا ، فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ كَوْنُ الْفَتْحَةِ بِنَائِيَّةً ^(٦) ، وَكَوْنُ مَا هِيَ فِيهِ مَرْفُوعَ
الْمَحَلِّ ، وَلَا يُقَدَّرُ (أَعْنِي) ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ (أَعْنِي) لَا يَصْلَحُ إِلَّا بَعْدَ
مَا لَا يَدُلُّ عَلَى الْمُسَمًى دَلَالَةً تَعْيِينِيَّةً ، وَ (يَوْمُ الدِّينِ) دَالٌّ عَلَى مُسَمَّاهُ
دَلَالَةً تَعْيِينِيَّةً ، فَتَقْدِيرُ (أَعْنِي) بَعْدَهُ غَيْرُ صَالِحٍ .

وَمِنْ شَوَاهِدِ الْبِنَاءِ قَبْلَ فِعْلِ مَعْرَبٍ قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٧) :

- (١) تَكْمَلَةٌ مِنْ (ع) .
(٢) الْمَائِدَةُ : ١١٩ . وَلِلْقِرَاءَةِ انْظُرِ السَّبْعَةَ : ٢٥٠ ، وَالْكَشْفُ :
٤٢٣/١ وَمَابَعْدَهَا ، وَحِجَّةُ الْقِرَاءَاتِ : ٢٤٢ .
(٣) فِي الْأَصْلِ : (لَا أَنْ) ، وَهُوَ وَهْمٌ .
(٤) فِي الْأَصْلِ : (مَا) ، وَفِي (ع) : (بَمَا) ، وَكِلَاهُمَا تَحْرِيفٌ .
(٥) الْأَنْفَاطَارُ : الْأَخِيرَةُ . وَلِلْقِرَاءَةِ انْظُرِ السَّبْعَةَ : ٦٧٤ ، وَالْكَشْفُ :
٣٦٤/٢ وَمَابَعْدَهَا ، وَحِجَّةُ الْقِرَاءَاتِ : ٧٥٣ وَمَابَعْدَهَا .
(٦) فِي الْأَصْلِ : (بِنَائِيَّةٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٧) هُوَ أَبُو صَخْرٍ الْهَذَلِيُّ . وَالْبَيْتُ فِي شَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ :
٩٥٧/٢ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٢٥/٤ ، وَالْمَغْنِي : ٦٧٢ ،
وَشَرْحُ أُبَيَّاتِهِ : ١٢٥/٧ .

إِذَا قُلْتُ هَذَا حِينَ أَسْلُو يَهْجُونِي

نَسِيمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ الْفَجْرُ

ومن شواهد البناء قبل الجملة الاسمية قول أسد بن عناق الفزاري (١) :

دَعَانِي فَاسَانِي وَلَوْضَنْ لَمْ أُلَمْ عَلَى حِينَ لَا يَدُورُ بَرْجِي وَلَا حَضْرُ

ومثله (٤) :

عَلَى حِينَ خِلَانِي مِنَ الْقَوْمِ جِلَّةٌ كَهَوْلٌ وَوَلَّى رَبِّي وَشَبَابِي

ومثله (٥) :

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمِي عَلَى حِينَ التَّرَاجُعِ غَيْرُ دَانِي

ومثله (٦) :

أَلَمْ تَعَلَّمِي يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أَنْنَسِي كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الْكَرَامِ قَلِيلٌ

وَأَنْتِي لَا أَخْزِي إِذَا قِيلَ : مُمْلِقٌ سَخِيٌّ وَأَخْزَى أَنْ يُقَالَ : بَخِيلٌ

(١) البيت في أمالي القالي : ٢٣٧/١ ، والتذييل والتكميل : ١٧٥/٤ ،

والهمع : ٢١٨/١ .

(٢) في الأصل : (ظن) ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل : (يلام) ، وهو وهم .

(٤) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٧٥/٤ .

الجملة : جمع جليل ، وهو المسن . الرقيق من كل شيء أوله ، ومنه ريق الشباب .

(٥) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٧٥/٤ ، والعيني :

٤١١/٣ ، وتعليق الفرائد : ٢٦٩/١ ج ٢ ، والهمع : ٢١٨/١ .

(٦) نُسِبَ الْبَيْتَانِ إِلَى رِزْبَالِ بْنِ جَهْمِ الْمَذْحِجِيِّ وَبَشَّرَ بِهِ هَذَا فِي الْفَزَارِيِّ .

وهما في أمالي القالي : ٣٩/١ ، والحماسة البصرية : ٥٤/٢ ، والتذييل

والتكميل : ١٧٥/٤ ، والمغني : ٦٧٣ ، وشرح أبياته : ١٢٧/٧ ،

والعيني : ٢١٨/١ . والبيت الشاهد في الهمع : ٢١٨/١ .

(٧) في الأصل : (. . . قليل ومثله وإنني لا أخزي . .) بإقحام (ومثله)

بين البيتين ، وتحريف (لا أخزي) .

ومثله (١) :

أَعْلَى حِينَ مَارِجِ الْحَرْبِ خَابِ صُلَّتْ بَغِيًّا وَكُنْتُ قَبْلُ ذَلِيلًا

هكذا نُقِلَتْ هذه الأبيات الأربعة بالفتح بناءً مع أنَّ الإضافة فيها / إلى ١٢٩ ب
جُمِلَ مصدرَ بمعربٍ إعراباً أصلياً ، فلأنَّ يثبت بناءً ما أُضيف إلى جملة
مصدرَ بمعربٍ أصله البناءُ أَحَقُّ وأولى ، وهذه دلالةٌ عقليةٌ تقتضي بناءً
[المضاف إلى] (٢) الجملة المصدرَ بفعلٍ معربٍ ، وأقوى منها أن يُقال :
سببُ بناءِ المضافِ إلى جملة مصدرَ بفعلٍ مبنيٍّ إمَّا قصدُ المُشاكَلَةِ ، وإمَّا غيرُ
ذلك . فلا يجوز أن يكون قصدُ المُشاكَلَةِ لا مَرِين :

أحدهما : أنَّ البناءَ قد ثبت مع تصدير الجملة المضاف إليها
باسم معربٍ ولا مُشاكَلَةٍ ، فامتنع أن يكون البناءُ لقصدِها .

الثاني : أنَّ بناءَ (٣) المضافِ إلى جملة مصدرَ بفعلٍ مبنيٍّ
لو كان سببُهُ قصدُ المُشاكَلَةِ لكان بناءً ما أُضيفَ إلى اسمٍ مبنيٍّ أَوَّلَى ؛
لأنَّ إضافةَ ما أُضيفَ إلى اسمٍ مفردٍ إضافةٌ في اللَّفْظِ والمعنى ، وإضافةُ
ما أُضيفَ إلى جملةٍ إضافةٌ إليها في اللَّفْظِ وإلى المصدرِ في التَّقْدِيرِ ،
وتأثيرُ ما يُخَالِفُ لفظَهُ معناه أضعفُ من تأثيرِ ما لا تَخَالِفُ فيه ، أعني إضافةُ
اسمِ الزَّمانِ إلى مفردٍ من الأسماءِ مبنيٍّ (٤) ، ولا خِلافٌ في انتفاءِ سَبَبِيَّةِ (٥)
الأقْوَى فانتفاءِ سَبَبِيَّةِ (٥) الأَضْعَفِ أَوَّلَى ، فثبت بهذا كونُ بناءِ المضافِ
إلى الجملةِ مُسَبِّباً عن أمرٍ آخرٍ وهو شبهُ المضافِ إليها بحرفِ الشَّرْطِ في جعلِ

(١) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٢٥ / ٤ .

مارج الحرب : ناراها .

(٢) تكملة من (ع) .

(٣) في الأصل : (يقال) ، وهو وهم ،

(٤) في الأصل : (معنى) ، وهو تحريف .

(٥) في الأصل : (سببه) ، وهو تحريف .

الجملة التي تليه مفتقرة إليه وإلى غيره ، فإنَّ (قمتُ) من قولك : (حينَ قمتَ قمتُ ، وإنَّ قمتَ قمتُ) كان كلاماً تاماً قبل دخول (حين ، وإن) عليه ، ويدخولهما عليه حدث له افتقارٌ إليهما وإلى ما بعدهما ، فشبهه (حين) وأمثاله بـ (إن) وجعل ذلك سبباً للبناء المشار إليه على وجه لا يُخالِف القاعدة العامة ، وهي ترتيب بناء الأسماء على مناسبة ^(١) الحرف بوجه .

وقد يُضاف اسمُ الزمان إلى جملة مصدرية بـ (لا) التبرئة ، فيبقى اسمها على ما كان عليه من بناء أو نصب ، وقد يُجر ، وقد يُرفع ، فين ذلك ما حكى أبو الحسن ^(٢) من قول بعض العرب : " جئتُك يومَ لا حرَّ ولا برد ، ويومَ لا حرَّ ولا برد ، ويومَ لا حرَّ ولا برد " ، وأنشد ^(٣) :

تَرَكْتَنِي حِينَ لَا مَالَ أَعِيشُ بِهِ وَحِينَ جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلْبَا
وقد تكون (لا) المصدرية ^(٤) العاملة عمل (ليس) ، فيتعين بقاء عملها ، وكذا حُكم (ما) أختها ، ومن شواهد ذلك قول سَواب بن قارب ^(٥) :
وَكُنَّ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذَوْ قَرَابَةٍ سِوَاكَ يَمُغْنِ عَنْ سَوابِ بْنِ قَارِبِ ^(٦)
ومنها قول الآخر ^(٧) :

- (١) في الأصل : (مناسبة) ، وهو تحريف ،
(٢) التذييل والتكميل : ١٧٧/٤ ، والمساعد : ٣٥٦/٢ .
(٣) نُسِبَ البيت إلى عامر بن الطفيل وهو في سيبويه : ٣٥٧/١ ، وأما لي
ابن الشجري : ٢٣٩/١ ، والتذييل والتكميل : ١٧٧/٤ ، والمهمع :
٢١٨/١ ، والخزانة : ٣٩/٤ .
(٤) في الأصل : (المصدرية) ، وهو تحريف ،
(٥) البيت في الحماسة البصرية : ١١٧/١ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢١٥ ،
والتذييل والتكميل : ١٧٧/٤ ، والمغني : ٤٥٨ ، ٧٥٩ ، وشرح
أبياته : ٢٧١/٦ وانظر فهرسه ، والجنى الداني : ٥٤ ، والمهمع
: ١٢٢/١ .
(٦) في (ع) : (بمغن فتيلاً) ، وكلتاها رواية .
(٧) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٧٧/٤ ، والمساعد : ٣٥٦/٢ ،
والمهمع : ٢١٨/١ .

تَبَدَّتْ لِقَلْبِي فَأَتَصَرَّفْتُ بِوَدِّهَا عَلَى حِينٍ مَاهَذَا يَحِينُ تَصَابِي
وَإِذَا أُضِيفَ اسْمُ زَمَانٍ إِلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ امْتَنَعَ عِنْدَ سَيَبُويهِ ^(١) أَنْ تَكُونَ
مُسْتَقْبَلَةً الْمَعْنَى ، وَالَّذِي حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ فِيْمَا يُضَافُ إِلَى الْجُمْلِ
مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ (إِذْ) فِي الْمَاضِي وَ (إِذَا) فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَغَيْرُهُمَا
تَبَعُ لِهَمَا ، فَلِلْجَارِيِّ مَجْرَى (إِذْ) أَنْ يُضَافَ إِلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ وَإِلَى جُمْلَةٍ
فَعْلِيَّةٍ لَصَحَّةٍ إِضَافَةٍ (إِذْ) إِلَيْهِمَا ، وَلَيْسَ لِمَا أُجْرَى مُجْرَى (إِذَا) فِي
قَصْدِ الْاِسْتِقْبَالِ أَنْ يُضَافَ [إِلَّا] ^(٢) إِلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ ، فَيُقَالُ : (آتَيْكَ
حِينَ يَذْهَبُ زَيْدٌ ، وَحِينَ زَيْدٌ يَذْهَبُ) ، كَمَا يُقَالُ : (آتَيْكَ إِذَا يَذْهَبُ
زَيْدٌ ، وَإِذَا زَيْدٌ يَذْهَبُ) ، وَلَا يُقَالُ : آتَيْكَ حِينَ زَيْدٌ ذَاهِبٌ ، كَمَا
لَا يُقَالُ : آتَيْكَ إِذَا زَيْدٌ ذَاهِبٌ . هَذَا مُقْتَضَى مَذْهَبِ سَيَبُويهِ رَحِمَهُ اللَّهُ ،
أَعْنِي مَنَعَ جَوَازِ دُخُولِ (إِذَا) عَلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ ، [وَمَنَعَ جَوَازِ دُخُولِ] ^(٣)
مَا جَرَى مَجْرَاهَا عَلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ] ^(٤) . وَالصَّحِيحُ جَوَازُ الْأَمْرَيْنِ لَكِنْ عَلَى
قَلَّةٍ ، وَقَدْ أَشْرْتُ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ فِي بَابِ الظُّرُوفِ ^(٥) ، وَذَكَرْتُ دَلَالَةَ صَحْتِهِ
نَثْرًا وَنَظْمًا ، فَأَغْنِي ^(٦) ذَلِكَ عَنْ قَوْلِ شَانٍ .
وَقَيَّدْتُ الْفِعْلَ الَّذِي يُضَافُ إِلَيْهِ (آيَةٌ) بِكَوْنِهِ مُتَصَرِّفًا ، لِيُعْلَمَ
أَنَّهَا لَا تُضَافُ إِلَى غَيْرِ مُتَصَرِّفٍ كَ (عَسَى ، وَلَيْسَ) ، وَمِنْ إِضَافَتِهَا إِلَى
الْفِعْلِ الْمَجْرَدِ قَوْلُ الشَّاعِرِ : ^(٧)

- (١) سَيَبُويهِ : ١/٤٦١ . (٢) تَكْمَلَةٌ مِنْ (ع) .
(٣) تَكْمَلَةٌ مِمَّا حَكَاهُ نَاضِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (٤/٨٩/أ) .
(٤) تَكْمَلَةٌ مِنْ (ع) . وَفِي الْأَصْلِ : (.. دُخُولِ (إِذَا) عَلَى جُمْلَةٍ
اسْمِيَّةٍ وَشَبِيهَهَا فِي إِعْرَابِ صَدْرِهَا وَالصَّحِيحُ (.. بِإِقْحَامِ :)
(وَشَبِيهَهَا فِي إِعْرَابِ صَدْرِهَا) وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ع) وَمِمَّا حَكَاهُ
نَاضِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ .
(٥) انْظُرْ مَا سَلَفَ ج ١ ص ١٠٠/ب وَارْجِعِ الْأَصُولَ : ١٢/٢ .
(٦) فِي الْأَصْلِ : (وَأَغْنِي) ، وَأُثْبِتُ مَا فِي (ع) ؛ لِأَنَّهُ الْأَوْفَقُ .
(٧) الْبَيْتُ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ١٧٨/٤ ، وَالْمَجْمَعُ : ١/٢٠١ .

أَلِكْنِي إِلَى سَلَمَى بَايَةٍ أَوْ مَاتَ بِكَفٍّ خَضِيبٍ تَحْتَ كُفَّةٍ مِذْرَعٍ

وإلى مقرون ب (ما) المصدرية كقول الشاعر (١) :

أَلَا مَنْ مِيلَغَ عَنِّي تَمِيمًا بَايَةٍ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا

وإلى مقرون ب (ما) النافية كقول الشاعر (٢) :

أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً بَايَةٍ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عُزْلًا

وفي هذا البيت دلالة على أنه لا حاجة إلى تقدير حرف مصدرية بين (آية)

والفعل المجرد كما زعم ابن جني (٣) في قول الشاعر (٤) :

بَايَةٍ تُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُعْثًا كَأَنَّ عَلَى سَنَايِكهَا مُدَامَا

فزعم أنه أراد : بَايَةٍ مَا تُقَدِّمُونَ ، وهو خلاف قول سيبويه .

== أَلِكْنِي : كن رسولي وتحمل رسالتي إليه . كُفَّةُ الثوب : حاشيته .

الْمِذْرَعُ : ضرب من الثياب .

(١) هو يزيد بن عمر بن الصَّعِق . والبيت في سيبويه : ١ / ٤٦٠ ، والكامل

: ١ / ١٧١ ، والاشتقاق : ٢٦٧ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٩٤٧ ،

والتذيل والتكميل : ٤ / ١٧٨ ، والمغني : ٥٤٩ ، ٨٣٦ ، وشرح

أبياته : ٦ / ٢٨٥ ، وانظر فهرسه ، والهمع : ٢ / ٥١ ، والخزانة :

٥١٨ / ٦

(٢) تقدّم تخريجه مع بيت بعده ص : ٣٣٠ . وهو أيضاً في :

الخصائص : ٣ / ٢٧٤ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ١٧٨ ، والمغني :

٥٤٩ ، وشرح أبياته : ٦ / ٢٨١ ، والهمع : ٢ / ٥١ ، واللسان :

(أَلِكْ) .

(٣) المغني : ٥٤٩ .

(٤) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى الْأَعَشَى . وليعن في طبعة ديوانه التي بيّسن

يدي . وهو في سيبويه : ١ / ٤٦٠ ، وابن يعيش : ٣ / ١٨ ، وشرح

الكافية الشافية : ٢ / ٩٤٧ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ١٧٨ ، والمغني

: ٥٤٩ ، ٨٣٦ ، وشرح أبياته : ٦ / ٢٧٧ ، وانظر فهرسه ، والهمع :

٥١ / ٢ ، والخزانة : ٦ / ٥١٢

وكذا زعم ابنُ جنيٍّ أنَّ (ما) في قول الآخر : (١)

بآيةٍ ما يُحبِّونَ الطَّعامَ

مصدريةً ، وجعلها سيبويه زائدةً ، ذكر ذلك في باب ما يُضاف إلى الأفعال من الأسماء (٢) .

ووجه الاستدلال بقول القائل : (٣)

بآيةٍ ما / كانوا ضعافاً ولا عُزلاً ١٨٠/أ

أنَّ (آية) فيه مضافةٌ إلى فعلٍ منفيٍّ بـ (ما) ، وتقديرُ (ما) المصدرية قبلَ (ما) النافية متنعٍ ، فصحت إضافة (آية) إلى فعلٍ مُستغنٍ عن (ما) المصدرية .

ويشارك (آية) في الإضافة إلى فعلٍ متصرفٍ مُثبتٍ (لَدُنْ ، وَرَيْتَ) ، وهما أحقُّ بذلك من (آية) .

أما (لَدُنْ) فلا تُنْهَى تدلُّ على مَبْدَأٍ الغاية زماناً أو مكاناً ، فإذا دلت على المَبْدَأِ الزمانيِّ فمَجراها مَجْرَى أَسْمَاءِ المَبْهَمَةِ لِيَمْسَ بِيَدِهِ ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ : (٤)

لَزِمْنَا لَدُنْ سَالَمْتُمُونَا وَفَاقَكُمُ فَلَا يَكُ وَنُكُمُ لِلْخِلَافِ جُنُوحُ

وقد تتوسط (أنْ) بينها وبين الفعل زائدةٌ أو مصدريةٌ كقول الشاعر : (٥)

وَلَيْتَ فَلَمْ تَقْطَعْ لَدُنْ أَنْ وَلَيْتَنَا قَرَابَةً ذِي قُرْبَى وَلَا حَقَّ سُلَيْمٍ

(١) تقدم قريباً . وانظر المغني ٥٥٤٩ .

(٢) سيبويه : ٤٦٠/١ .

(٣) تقدم قريباً .

(٤) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٧٩/٤ ، والمساعد

: ٣٥٨/٢ ، والمغني : ٥٥٠ ، وشرح أبياته : ٢٨٦/٦ .

(٥) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٧٩/٤ ، والبحر

المحيط : ٣٧٢/٢ ، والمساعد : ٣٥٩/٢ ، والهمع : ٢١٥/١ .

وَأَمَّا (رَيْثُ) فهو مصدر : رَاثَ رَيْثُ ، إِذَا أَبْطَأَ ، فَعَمِلَ فِي
الإضافة إلى الجُمْل مُعَامَلَةً أَسَاءَ الزَّمَانِ ، [كَمَا عَمِلَتِ الْمَصَادِرُ مُعَامَلَةً
أَسَاءَ الزَّمَانِ] ^(١) فِي التَّوْقِيتِ ، وَمِنْ إِضَافَةِ (رَيْثُ) إِلَى الْجُمْلَةِ قَوْلُ
الشَّاعِرِ : ^(٢)

خَلِيلِي رِفْقًا رَيْثَ أَقْضَى لُبَانَةً مِنَ الْعَرَصَاتِ الْمَذْكُورَاتِ قُهُودًا
وَقَدْ تَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ (مَا) زَائِدَةٌ أَوْ مَصْدَرِيَّةٌ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ : ^(٣)

بُحَيَّاهُ حِينَ يُلْقَى بِنَالِ السُّؤُولِ رَاجِعُهُ رَيْثًا يَتَسَنَّسُ
وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فِي إِضَافَةِ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْجُمْلِ شَذُوذٌ لِتَسَاوِيهَا فِي اسْتِبْدَادِهَا
بِالإضافة إلى الجُمْلِ دُونَ النَّظَائِرِ كَاسْتِبْدَادِ (آيَةٍ) دُونَ (عَلَامَةٍ ، وَسِمَةٍ)
، وَكَاسْتِبْدَادِ (لَدُنْ) دُونَ (لَدَى ، وَعِنْدَ) ، وَكَاسْتِبْدَادِ (رَيْثُ) دُونَ
(بُطْءٍ ، وَلُئِيثٍ) .

وَقَدْ تَتَوَسَّطُ (أَنْ) بَيْنَ (حِينَ) وَالْجُمْلَةِ كَقَوْلِ أَوْسٍ بْنِ حَجَرٍ : ^(٤)
وَجَاءَتْ عَلَى وَحْشِيَّهَا أُمُّ جَابِرٍ عَلَى حِينٍ أَنْ نَالُوا الرَّبِيعَ وَأَمْرَعُوا
وَأَشْدُّ مِنْ إِضَافَةِ الثَّلَاثَةِ إِضَافَةٌ (ذِي) بِمَعْنَى : صَاحِبٌ إِلَى مُضَارِعِ (سَلِيمٍ)
مُسْنَدًا إِلَى الْمُخَاطَبِ بَعْدَ (أَذْهَبَ) فِي قَوْلِهِمْ : "أَذْهَبَ بِذِي تَسْلَمٌ" وَفِي
التَّأْنِيثِ : "أَذْهَبِي بِذِي تَسْلَمِينَ" ^(٦) وَ"أَذْهَبَنَ بِذِي قَسْلَمَنَ" ^(٧) .

(١) تَكْمَلَةٌ مِنْ (ع) .

(٢) الْبَيْتُ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ١٧٩/٤ ، وَالْمُسَاعَدُ :
٣٥٩/٢ ، وَالْمَغْنِي : ٥٥١ ، وَشَرَحَ أَبْيَاتَهُ : ٢٨٢/٦ ، وَالْمُهَمَّجُ :
٢١٣/١ .

اللُّبَانَةُ : الْحَاجَةُ . الْعَرَصَاتُ : جَمْعُ عَرَصَةٍ ، وَهُوَ الْمَكَانُ الْمُتَسَّعُ
أَمَامَ الدَّارِ .

(٣) الْبَيْتُ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ١٧٩/٤ ، وَالْمُهَمَّجُ : ٢١٣/١ ،
وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ : ٧٩٧/٢ .

السُّؤُولُ : الْإِثْمَانَةُ . تَسَنَّسَ : تَسَهَّلَ فِي أُمُورِهِ .
(٤) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٦٠ ، وَالْمَرْصُوعُ : ١٢٢ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٧٩/٤ ،
وَتَعْلِيْقُ الْفَرَائِدِ : ق ٢/ج ١/٢٧٧ .

(٥) سَيْبُوه : ٤٦١/١ ، وَالْأَصُولُ : ١٥/٢ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : (تَسْلَمِي) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٧) اللِّسَانُ : (ذَوُودَاتٍ) .

وقالوا أيضاً في القَسَمِ : لا يذِي تَسْلَمُ ما كان كذا " (١) حكاه ابن السكيت رحمه الله .

وقد اتفقت هنا الإضافة إلى الفعل لفظاً وإلى المصدر تقديراً .
[على] (٢) أَنَّ كُلَّ مضاف إلى جملة مُقَدَّر الإضافة إلى مصدر (٣) من معناها ، ومن أجل ذلك لا يعود منها ضمير إلى المضاف إليها ، كما لا يعود إلى المصدر ، فَإِنْ سَمِعَ ذلك عَدَّ نَادِراً كقول الأعشى (٤) :

وَتَبَرُّدُ بَرْدٍ رِداءِ العَرُوسِ رَقَرَقَتْ في الصَّيفِ فيه العَبِيرَا
وَتَسْحُنُ لَيْلَةً لَا يَسْتَطِيعُ نُبَاحاً بِهَا الكَلْبُ إِلَّا هَرِيرَا
ومنه (٦) :

مَضَتْ سَنَةٌ لَعَامٌ وَلِدَتْ فِيهِ (٧) وَعَشْرٌ بَعْدَ ذَاكَ وَحِجَّتَانِ
وهذا مما خفي على أكثر النحويين ، ولذلك قال ابن السراج (٨) : فَإِنْ قُلْتَ :

-
- (١) التذييل والتكميل : ١٨٠ / ٤ ، والمساعد : ٣٦٠ / ٢ .
(٢) تكملة من (ع) .
(٣) في الأصل : (المصدر) ، وهو تحريف ،
(٤) تقدم الأول : ص : ٥٣٧ . والثاني - وفيه موضع الاستشهاد - في ديوانه : ٩٥ ، والمغني : ٧٧٢ ، وشرح أبياته : ٢٤٩ / ٧ ،
والهبع : ٣١٩ / ١ .
(٥) في الأصل : (نباحها) ، وهو تحريف .
(٦) تُسَبِّبُ الهَيْتَ إِلَى النَّايِغَةِ الجَعْدِي والنَّمِرِينَ تَوَلَّبَ . وليس في طبعة ديوان النمر التي بين يدي وهو في ديوان الجعدي : ١٦١ ،
والمعمرون والوصايا : ٨١ ، والمقرب : ٢١٦ / ١ ، والتذييل والتكميل :
١٨١ / ٤ ، والمغني : ٧٧٢ ، وشرح أبياته : ٢٥٣ / ٧ ، والهبع :
٣١٩ / ١ .
(٧) كذا في الأصل و (ع) والتذييل والتكميل . قال البغدادى :
وصوابه : مضت مائة . . وأكثر ما يكتب مائة بصورة مئة بلا ألف ،
فَحَرَّفَ بِسَنَةٍ .
(٨) لم أستطع الوقوف على هذا النقل نصاً في الأصول ، وهو في التذييل
والتكميل : ١٨١ / ٤ . وانظر الأصول : ١٩٥ / ١ .

(أعجبني يوم قمت فيه) امتنعت الإضافة ، لأن الجملة حينئذٍ صفة ، ولا يُضاف موصوفٌ إلى صفة .

ونتهت بقولي : " ويجوز في رأيي ألا أكثر بناءً ما أضيف إلى مبنّي من اسم ناقص الدلالة " على جواز بناء (غير ، ودون ، وبين) وشبهها من الأسماء التي لا تتم دلالتها على ما يُراد بها إلا بما تُضاف إليه مع مناسبتها الحروف بعدم قبولها للنعت ، والتعريف بالألف واللام ، والتثنية والجمع ، وبعدم اشتقاقها ، والاشتقاق منها ، فإن ما فيها من مناسبة الحروف صالح لجعله سبباً بناءً على الإطلاق ، لكنه ألغى في الإضافة إلى معرب ، واعتبر في الإضافة إلى مبنّي قصداً للمشاكلة . وبعضها أحقُّ بالبناء من بعض لكونه أزيد منها مناسبة ^(١) ، كما ترى في (غير) من وقوعه موقع (إلا) وموقع (لا) ، نحو : (قاموا غير زيد ، وزيد غير بخیل ولا جبان) . وحكى الفراء ^(٢) أن بعض بني أسدٍ [وقضاء] ^(٣) يبنون (غيراً) على الفتح إذا وقعت موقع (إلا) ثم الكلام قبلها أم ^(٤) لم يتم ، نحو : (ما قام أحدٌ غيرك ، وما قام غيرك) ، وأنشد عن الكسائي ^(٥) :

(١) في الأصل : (نسبة) ، وهو تحريف

(٢) معاني القرآن : ٣٨٢/١ وما بعدها .

(٣) تكملة من (ع) .

(٤) كذا في الأصل . وهو الصواب . وفي (ع) : (أو) وهي موافقة

لما يستعمله المصنف في مثل هذا التركيب . انظر قسم الدراسة ص : ٧٥ .

(٥) البيت لأبي قيس بن الأسلت . وهو في ديوانه : ٥٨ ، ومعاني

القرآن للفراء : ٣٨٣/١ ، وأما لي ابن الشجري : ٢٦٤/٢ ، ٤٦/١ ،

والإنصاف : ٢٨٧/١ ، وابن يعيش : ٨٠/٣ ، ١٣٥/٨ ، وشرح

الكافية الشافية : ٩٢٢/٢ ، والتذيل والتكميل : ١٨٣/٤ ، ١٨٥ ،

(١) لَمْ يَنْعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي سَحَوٍ ذَاتِ أَوْقَالٍ
وَمِنْ شَوَاهِدِ [بناء] (٢) (دون) قوله تعالى: ﴿وَلَنَا مِنَ الصَّالِحِينَ
وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ (٣) بفتح نونه، وهو في موضع رفع بالابتداء. ومن بناء
(بين) قوله تعالى: ﴿وَجِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ (٤) بفتح النون
وهو في موضع رفع لقيامه مقام الفاعل. ومنه قول الشاعر (٥):
وَلَمْ يَتْرِكِ اللَّيْلُ الْمُخَالَفَ بَيْنَهَا أَحَا لَا خِ يَرْجَى وَمَأْثُورَةَ الْهِنْدِ
هكذا ضبطه مَنْ يُوَثِّقُ بِضَبِّهِ بفتح النون.

وَأَجْرَى قَوْمٌ مِنْهُمْ الزَّمْخَشَرِيَّ وَابْنَ عُصْفُورٍ (٦) (مِثْلًا) مُجْرَى
(غير) في جواز البناء عند الإضافة إلى مبنًى، واشتهدوا بقراءة الحرميين
وَالصَّرِيحِينَ (٧) وَحَفْصٍ: إِنَّهُ لَحَقَّ [مِثْل] (٨) مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ (٩) بفتح اللام،

والمغني: ٢١١، ٦٧١، وشرح أبياته: ٣٩٥/٣، وانظر فهارسه،

والهمع: ٢١٩/١، والخزانة: ٤٠٦/٣.

وهو برواية: (غير) في سيبويه: ٣٦٩/١، واللسان: (وقل)
، وعليها يفوت الاستشهاد.

السحوق: الطويلة. الأوقال: جمع وقل، وهو شر الدوم اليابس.
(١) في (ع): (في غصون)، وكتاها رواية. إلا أن رواية الأصل
موافقة لرواية الفراء.

(٢) تكملة من (ع).

(٣) الجن: ١١.

(٤) سبأ: الأخيرة.

(٥) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل: ١٨٥/٤، ١٨٧، وسيأتي
ص: ٥٩٧. مأثورة الهند: السيف الذي في منته أثر المصنوع
في الهند.

(٦) الكشف: ٢٩/٤، ٢٣١/٢، وشرح الجمل: ٥٩٤/١.

(٧) الحرميين: ابن كثير ونافع. الصريحان: أبو عمرو بن العلاء
وابن عامر.

(٨) تكملة من (ع).

(٩) الذاريات: ٢٣. وللقراءة انظر السبعة: ٦٠٩، والكشف: ٢٨٧/٢
ومابعدهما، وحجة القراءات: ٦٧٩.

على أنه نعتٌ خبر (إنَّ) ، وقراءة بعض السلف "أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلَ مَا

أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ" (١) / ويقول الشاعر (٢) :

.....
إِنْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِنْ مَا مِثْلَهُمْ يَشْرُ

على أَنْ (مثلهم) مبتدأ .

ولا ينبغي لـ (مثل) أَنْ يجري مجرى (غير) ، لأنه وإن وافقه

في أَنْ دلالة على معناه لا تتم إلا بما يُضاف إليه فقد خالفه بمشابهة التام

الدلالة في قبول التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق منه . وكل ما استشهدوا

به على البناء مُخَرَّج على الإعراب أحسن تخريج ، فيجعل (حق) اسم فاعل

من (حَقَّ يَحِقُّ) ، ثم قُصِرَ كما فُعِلَ بـ (بارَّ ، وسارَّ) حين قيل فيهما ،

(برَّ ، وسرَّ) ، وبقي فيه الضمير الذي كان فيه قبل القصر ، وجُعِلَ (مثل ما)

حالاً منه .

وأما قراءة مَنْ قرأ "أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلَ مَا أَصَابَ" بالنصب ، فوجهه

أنه منصوب على المصدرية . وفاعل (يصيبكم) ضمير عائذ على (الله)

من ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾ (٣) كأنَّه قيل : لا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ

اللَّهُ مِثْلَ إصَابَةِ قَوْمِ نُوحٍ (٤) .

(١) هود : ٨٩ . وهي قراءة مجاهد والجحدري وابن أبي إسحاق ،

ورويت عن نافع . البحر المحيط : ٢٥٥ / ٥ . وانظر الكشاف : ٢ / ٢٣١ .

(٢) في الأصل : (كقول) ، وهو تحريف

هو الفرزدق . البيت في ديوانه : ١٨٥ / ١ ، وسيبويه : ٢٩ / ١ ،

والمقتضب : ١٩١ / ٤ ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٣٩٥ ، ٤٣٣ ،

والتذيل والتكميل : ١٨٦ / ٤ برواية : " . . . ما مثلهم أحد " ، والمغني :

١١٤ ، ٤٧٥ ، ٦٧١ ، ٧٨٣ ، وشرح أبياته : ١٥٨ / ٢ وانظر فهرسه

والهبع : ١٢٤ / ١ ، ٢١٩ ، ٢٤٩ ، والخزانة : ١٣٣ / ٤ .

صدره : " فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ " .

(٣) هود : ٨٨ . والذي بين ما ذكر من الآيتين ٨٨ - ٨٩ - هو :

* . . . عليه توكلت وإليه أنيب * . . . وما قوم لا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي . . . *

(٤) ذكر المصنف توجيه الآيتين ، ولم يتعرض لتوجيه بيت الفرزدق . . .

ما مثلهم بشر " وانظر لذلك شرح الجمل : ٥٩٣ / ١ وما بعدها .

وإنما يُحتاج إلى هذا إذا سُلِّمَ بناء (غير) وما بعده فـ في
المواضع المذكورة ، وهو - وإن كان أشهر من بناء (مثل) - ضعيف عندي ؛
لأنَّ الإضافة فيها قياسيّةٌ ، فلا ينبغي أن تكون ^(١) سبب بناءٍ ، لأنَّها من
خصائص الأسماء ، فحقُّها أن تكفَّ سبب البناء ، وتغلبه ، لأنَّها تقتضي
الرُّجوعَ إلى الأصل ، والسببُ الكائنُ معها يقتضي الخروجَ عن الأصل ،
وما يدعو إلى مراجعة الأصل راجِحٌ على ما يدعو إلى مفارقتها ، ولذلك رُجِّحَ
شَبَّه (أي) ب (كلٌّ ، وبعض) على شَبَّهها بحر في الشرط والاستفهام
في المعنى ، وبالحرف المصدر في لزوم الافتقار ، فإذا ثبت هذا وجب
توجيه ما أُوهم بناء (غير) وشبهه للإضافة إلى مبني بما لا يخالف الأصول ،
ولا يُعسرُ القبول . فبُخِّرَج قولُ بني أسدٍ وقُضاعةٌ : " ما جاء غَيْرَكَ " بفتح
الراء على أن يكون العراء : ما جاء غَيْرَكَ ، فُنَصِبَ (غيرك) على أنه
حالٌ أو مُنْصَبٍ على الاستثناء ، وسُوِّغَ حذفُ (جاء) وهو فاعل ، لأنَّه
بعد نفيٍ ، [و] ^(٢) العمومُ فيه مقصودٌ ، وحذفُ مثل هذا بعد النفي والنهي
كثيرٌ . فمِنْ وقوعه بعد النفي قوله - صَلَّى الله عليه وسلم - : " لا يَزْنِي
الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وهو مُؤْمِنٌ ، ولا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُها وهو مُؤْمِنٌ " ^(٣)
أي : ولا يشرب الشارب ، ومثله قولُ الرَّاجِزِ : ^(٤)

ما سارَ في سُبُلِ المعالي سَيْرُهُ

ولا كَفَى في النَّائِبَاتِ غَيْرُهُ

أراد : ما سار سائر سَيْرُهُ ، ولا كَفَى كافٍ غَيْرُهُ ، ومثله قولُ الشَّاعِرِ ^(٥) :

(١) في الأصل : (يكون) ، وهو تصحيف ، وفي (ع) غير منقوطة .

(٢) تكلمة من (ع) .

(٣) تقدّم ص : ٦٤ .

(٤) البيتان بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٨٧/٤ .

(٥) هو سَوَّارِبن مُضَرَّب . والبيت في الكامل : ١٠٢/٢ ، والحماسة

الشجرية : ٢٠٨/١ ، والخصائص : ٤٣٣/٢ ، والمحتسب : ١٩٢/٢ .

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالِكَ رَاضِيًا

أراد : فَإِنْ كَانَ لَا يَرْضِيكَ مُرْضِيًا .

وَمِنْ وَقْعِهِ بَعْدَ النَّهْيِ قِرَاءَةُ هِشَامٍ : "وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا" (١) أَي : وَلَا يَحْسِبَنَّ حَاسِبًا . وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُ الشَّاعِرِ : (٢)

لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ (٣)

كَأَنَّهُ قَالَ : لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبَ مِنْهَا مَانِعٌ غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ ، فَالْتَّصَبَ عَلَى الْحَالِيَّةِ أَوْ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مِمَّا الصَّالِحُونَ وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ (٤) فَعَلَّاسٍ تَقْدِيرٌ : وَمِمَّا صَنَفَ دُونَ ذَلِكَ ، فَحُذِفَ الْمَوْصُوفُ ، وَقَامَتْ صِفَتُهُ مَقَامَهُ ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ : (٥)

لَكُمْ مَسْجِدُ اللَّهِ الْمَزُورِ وَالْحَصَصِي
(٦)
لَكُمْ قَبْضُهُ مِنْ بَيْنِ أَشْرَى وَأَقْتَرَا

- =====
- وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ : ١٨٥/١ ، وَابْنُ يَعْيشَ : ٨٠/١ ، وَشَرْحُ
الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٦٠٠/٢ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٨٧/٤ ،
وَالْعَيْنِيُّ : ٤٥١/٢ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ : ٤٢٩/٢ .
(١) آلُ عِمْرَانَ : ١٦٩ . وَهِيَ قِرَاءَةُ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ أَيْضًا . الْبَحْرُ
الْمَحِيطُ : ١١٢/٣ .
(٢) تَقْدِيمُ ص : ٥٩٣ .
(٣) فِي الْأَصْلِ : (النُّطْقُ) ، وَهُوَ وَهْمٌ ،
(٤) الْجِنُّ : ١١ .
(٥) تَقْدِيمُ الْبَيْتِ ص : ١٩٢ .
(٦) فِي الْأَصْلِ : (قَبْضُهُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، انْظُرْ مَا سَلَفَ ص : ١٩٢ .

أَي : مِنْ بَيْنِ مَنْ أَثَرَى وَمَنْ أَقْتَر ، فحذف (مَنْ) وهي نكرة موصوفة ، وأبقى صفتها . ومثل هذا يوجه قوله تعالى : ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ (١) كأنه قيل : وحيل حول بينهم وبين ما يشتهون ، فحذف (حول) مصدر (حيل) ، وأقيمت صفة مقامه ، ومثله قول الشاعر (٢) :

وَلَمْ يَتْرِكِ النَّبْلُ الْمُخَالَفَ بَيْنَهَا أَخْلَاخٍ يُرْجَى وَمَأْثُورَةَ الْمِهْنِ
أراد : المخالف خلاف بينها ، فحذف الموصوف ، وهو مفعول (٣) ما لم يسم فاعله ، وأقام صفة مقامه .

(ص) " فصل : يجوز حذف المضاف للعلم به ملتفتاً إليه

ومطرَحاً ، ويُعرب بإعرابه المضاف إليه قياساً إن امتنع استبدادُه به ، وإلا فسماً .

وقد يخلط في التذكير إن كان المضاف (مثلاً) .
وقد يُحذف مضاف ومضاف إليه ، ويُقام ما أُضيف إليه الثاني ، أو ما أُضيف إليه صفة الثاني محذوفة مقام ما حُذف .

وقد يُقام مقام مضاف محذوف مضاف إلى محذوف قائم مقامه رابع . وقد يُستغنى بمضاف الى مضاف الى مضاف الى رابع عن الثاني والثالث .

ويجوز الجر بالمضاف محذوفاً إثر عاطف متصل أو منفصل ب (لا) مسبق بمضاف مثل المحذوف لفظاً ومعنى . وربما جر المضاف المحذوف دون عطف ، ومع عاطف مفعول بغير (لا) .

(١) سبأ : ٥٤ .

(٢) تقدم ص : ٥٩٣ .

(٣) كذا في الأصل و (ع) والتذييل والتكميل : ١٨٧/٤ . وحقه : (معمول) .

(ش) إذا كان المضاف لا يُجهل معناه بحذف لفظه جاز أن يُحذف ويُجعل

المضاف إليه معرباً بإعرابه وناعياً / عنه فيما جيء بالإعراب لاجله ، (١٨١/أ)

وإن قُدِّر لفظ المحذوف والتفت إليه رتباً على وفقه ما بعد القائم مقامه

كقوله تعالى : ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ ﴾ ^(١) فَإِنَّ الْأَصْلَ :

أَوْ كَذِي ظُلُمَاتٍ ، فُحِذِفَ (ذُو) ، وَأُقِمَتِ الظُّلُمَاتُ مُقَامَهُ [لَفْظاً] ^(٢) ،

والتفت إليه معنى فذكر الضمير ، ولولا الالتفات إلى المعنى لَأَنْتَ كَمَا أَنْتَ

في قوله تعالى : ﴿ وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ ^(٣) وَلَوِ التُّفِتَ هُنَا

لَقِيلَ : الَّذِينَ كُنَّا فِيهِمْ . وَمِنْ الْأَلْتِفَاتِ إِلَى الْمَحذُوفِ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ :

” فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَنْ لَمْ يَغْنِ يَافَا مَسٍ ” ^(٤) بِالْيَاءِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ :

فَجَعَلْنَا زَرْعَهَا حَصِيداً . وَمِنْ الْأَلْتِفَاتِ إِلَى الْمَحذُوفِ قَوْلُهُمْ : ” قَرَأْتُ هُوداً ”

بِالتَّوْنِينِ ، يَرِيدُونَ : سُورَةَ هُودٍ ، وَلَوْ جُعِلَ الْمَضَافُ مُطَّرَحاً لَفْظاً وَنَيْسَةً

لَقِيلَ : قَرَأْتُ هُودَ ^(٥) ، بِلَا تَنْوِينٍ ، لِأَنَّهُ عَلَى هَذَا الْقَصْدِ اسْمٌ لِلْسُّورَةِ ،

فَلَا يَنْصَرِفُ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ . وَمِنْ الْأَلْتِفَاتِ إِلَى الْمَحذُوفِ قَوْلُهُ ^(٦) :

يَسْقُونَ مِنْ وَرْدِ الْبَرِيحِ عَلَيْهِمْ بَرْدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

أَيَ : مَاءٌ بَرْدَى ، فَحِذِفَ مُلْتَفِئاً إِلَى الْمَاءِ ، فَذَكَرَ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَقَالَ : تُصَفِّقُ ؛

لِأَنَّ (بَرْدَى) اسْمٌ مَوْثَقٌ .

(١) النور : ٤٠ . (٢) تكملة من (ع) .

(٣) يوسف : ٨٢ .

(٤) يونس : ٢٤ . وهي قِرَاءَةُ قَتَادَةَ وَأَبِي الرَّجَاءِ أَيْضاً . المختصر : ٥٦

ومابعدھا . وفيه : (تغن) ، وهو تصحيف ، والبحر المحيط :

١٤٤/٥ .

(٥) في الأصل : (هوداً) ، وهو وهم .

(٦) هو حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ . والبيت في ديوانه : ٧٤/١ ، وابن يعيش :

٢٥/٣ ، ١٣٣/٦ ، وشرح الكافية الشافية : ٩٦٨/٢ ، والبحر

المحيط : ٤١٤/٨ ، ٤٣٨ ، والتذيل والتكميل : ١٨٨/٤ ،

والهمع : ٥١/٢ ، والخزانة : ٣٨١/٤ .

الضمير في (يسقون) يعود إلى (أولاد جفنة) في بيت سابق .

البريخ : موضع بأرض دمشق . يصفق : يتحول من إناء إلى إناء

ليصفي . الرحيق : الخمر .

ثمَّ إِنَّ الْقَائِمَ مَقَامَ الْمُضَافِ فِي الْأَعْرَابِ إِنْ امْتَنَعَ اسْتِبْدَادُهُ بِهِ فَهُوَ
 قِيَاسِيٌّ وَإِنْ صَحَّ اسْتِبْدَادُهُ بِهِ فَهُوَ سَمَاعِيٌّ . والمراد بالاستبداد به أَنْ يَكُونَ
 الْمُضَافُ إِلَيْهِ صَاحِبًا لِلْفَاعِلِيَّةِ إِنْ كَانَ الْمُضَافُ فَاعِلًا ، وَلِغَيْرِ فَاعِلِيَّةٍ إِنْ كَانَ
 غَيْرَ فَاعِلٍ ، فَالْحَذْفُ فِي : * وَأَسْأَلَ الْقَرْيَةَ * (١) قِيَاسِيٌّ لِعَدَمِ اسْتِبْدَادِ
 الْقَرْيَةِ بِوُقُوعِ السُّؤَالِ عَلَيْهَا حَقِيقَةً ، وَكَذَا : * وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ * (٢)
 [أَي : حُبَّ الْعِجْلِ] (٣) هُوَ أَيْضًا قِيَاسِيٌّ لِعَدَمِ صِلَاحِيَّةِ الْعِجْلِ لِأَنْ يَكُونَ
 مُشْرَبًا فِي قُلُوبِهِمْ . وَكَذَا : * لَا تَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ * (٤)
 أَي : ضِعْفَ عَذَابِ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ عَذَابِ الْمَمَاتِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْأَعْمَشِيِّ (٥) :
 فَارَقْنَا قَبْلَ أَنْ نُفَارِقَهُ لَمَّا قَضَى مِنْ جَمَاعِنَا وَطَرَا
 أَي : قَبْلَ إِرَادَةِ أَنْ يُفَارِقَهُ . لَا بُدَّ مِنْ هَذَا التَّقْدِيرِ ؛ لِأَنَّ الْفِرَاقَ (٦)
 لَا يَكُونُ مِنْ أَحَدِ الْمُفْتَرِقَيْنِ (٧) قَبْلَ الْآخَرِ .
 وَأَجَازِبْنِ جَنِّيَّ (٨) : (جَلَسْتُ زَيْدًا) عَلَى تَقْدِيرِ : جَلَسْتُ
 جُلُوسَ زَيْدٍ . وَلَا أَرَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَا يَتَعَيَّنُ لِحَتْمَالِ أَنْ يُرَادَ :
 (جَلَسْتُ إِلَى زَيْدٍ) فَحُذِفَتْ (إِلَى) ، وَانْتَصَبَ مَا كَانَ مَجْرُورًا بِهَا ، بِخِلَافِ
 الْأُمُثْلَةِ الَّتِي مَرَّتْ ، فَتَوَعُّهَا قَدْ أَمِنَ فِيهِ اللَّبْسُ ، وَجُعِلَ قِيَاسًا ، بِخِلَافِ مَا يَوْجَدُ

-
- (١) يوسف : ٨٢ . (٢) البقرة : ٩٣ .
 (٣) تكملة من (ع) . (٤) الإسراء : ٧٥ .
 (٥) كذا في الأصل و (ع) والتذييل ، وليس البيت في ديوانه . والبيت
 للرَّبِيعِ بْنِ صَبْعٍ الْفَزَارِيِّ . وهو في نوادر أبي زيد : ٤٤٦ ،
 والمعمرن والوصايا : ٩ ، والمحتسب : ١٦٧/١ ، والتذييل
 والتكميل : ١٨٨/٤ ، والمغني : ٩٠٤ ، وشرح أبياته : ٩٠/٨ .
 الوطر : الحاجة .
 (٦) في الأصل : (الفرار) ، وهو تحريف .
 (٧) في الأصل : (المترقين) ، وهو تحريف .
 (٨) لم أستطع الوقوف على ذلك في كتبه المطبوعة التي بين
 يدي .

فيه الجُرْآنُ صالحين لعمل العامل حقيقةً، نحو: (ضربتُ ظلامَ زيدٍ)
فإنَّه لو قيل: (ضربتُ زيداً) لم يُفهم المراد؛ لأنَّ (زيداً) يصحَّ
استبداده بمفعوليَّة (ضرب)، فيُمنع الحذف من هذا النوع ما لم توجد
فيه قرينةٌ تدلُّ على المراد كقولك^(١): (مررتُ بالقريةِ فأكرمتني) فإنَّه
جائزٌ، وإنَّ كان أهلُ القريةِ والقريةُ صالحين لتعدية المرور إليهما حقيقةً،
لكنَّ ذِكْرَ الإكرامِ يبيِّن أنَّ المرادَ الأهلُ، فجاز الحذفُ. وكذلك لو فهم^(٢)
المرادُ بغير قرينةٍ لفظيةٍ لم يمتنع الحذفُ أيضاً، ومنه قولُ عمر بنِ أبي ربيعة-
رحمه الله :-

لا تلمني عتيقُ حَسبي الَّذي بي - يا عتيقُ - ما قد كفاني
أراد ب (عتيق) : ابن أبي عتيق، كذا قال من عني بشعر ابن أبي
ربيعة. ومن هذا النوع قولُ الشاعر:^(٤)

فَمَنْ كَانَ يَرْجُو الصُّلْحَ فِيهِ فَإِنَّهُ كَأَحْمَرِ عَابٍ أَوْ كَلَيْبٍ لِيَوَائِلِ
أراد : كأحمرِ أمثالِ عابٍ، لأنَّ المرادَ عاقرُ الناقةِ، وهو من شَمَوَ لا مِنَّ^(٥)
عابٍ، فحذف المضافَ، وأقام المضافَ إليه مقامه مع صلاحيته للاستبداد بعمل
العامل. ومثله^(٦):

وَمَا زَيْناً تَحْيَرَهُ سُلَيْمٌ يَكادُ شُعَاعُهُ يُعْشِي الْعُيُونَا

-
- (١) في الأصل : (كقولك)، وهو تحريف .
(٢) في الأصل : (المعنى)، وأُثبت ما في (ع)، لمناسبته ما قبله .
(٣) البيت في ديوانه : ٢٨٣، والأغاني : ٩٥ / ١، ٩٨، ١٢٩،
والتذييل والتكميل : ١٨٩ / ٤ .
(٤) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٨٩ / ٤ .
(٥) في الأصل : (لأن من)، وهو تحريف ،
(٦) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٨٩ / ٤، والمساعد :
٣٦٤ / ٢، المازي : الدُّرْعُ اللَّيْنَةُ السَّهْلَةُ .

أراد : تَخَيَّرَهُ أَبُو سُلَيْمَانَ ، فَرَحَّمَ (سليمان) مضطراً ، [وحذف المضاف ،
وأقام المضاف إليه مقامه مع صلاحيته] ^(١) للاستبداد بفاعلية (تخيَّر) .
ومن مُستحسن هذا النوع قولُ الشاعر ^(٢) :

فَدَقْتُ وَجَلَّتْ وَأَسْبَكْتُ وَأُكِلْتُ فَلَوْ جَنَّ إِنْسَانٌ مِنَ الْحُسْنِ جُنَّتْ

أراد : فدقَّ خصرُها ، وجلَّتْ عَجيرُتها ، وأسبكتْ قامُتها ، وأكملتْ محاسنُها ،
فحذف مع صلاحية المضاف إليه لفاعلية كلِّ واحدٍ مِنْ هذه الأفعال ؛ لأنَّ عطفَ
بعضها على بعضٍ يبيِّنُ المعنى ، فحسِّن الحذف .

ونبّهتُ بقولي : " ونائباً عنه فيما جيء بالإعراب لا جله " ^(٣) على

وقوع المضاف إليه خلفاً عن المضاف فيما كان له مِنْ فاعلية ، نحو (بنو فلانٍ
يَطْوُونَ هُمُ الطَّرِيقُ) ، ومِنْ مفعولية ، نحو : * وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ * ^(٤) وَمِنْ
ظرفية ، نحو : (أَتَيْتَكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ) ، ومِنْ مصدرية كقول الأعشى ^(٥) :

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا

[أراد : اغتماض ليلة] ^(٦) فحذف المصدر ، وجعل (ليلة) قائماً مقامه فسي

المصدرية ، كما قام المصدر مقامَ الظرف في (طلوع / الشمس) وشبهه .
ب/ ١٨١ وجعل ابنُ جني ^(٧) مِنْ هذا روايةً بعضُ رواة أبي عمرو عنه : " وَنَزَلَ الْمَلَائِكَةُ
تَنْزِيلاً " ^(٨) بضم النون وتخفيف الزاي على تقدير : وَنَزَلَ نَزُولُ الْمَلَائِكَةِ .

(١) تكلمة من (ع) .

(٢) هو الشَّنْفَرَى . والبيت في المفضليات : ١٠٩ ، والاغاني : ١٨٧/٢١ ،

وشرح عمدة الحافظ : ٤٩٩ ، والتذيل والتكميل : ١٨٩/٤ .

اسبكت : طالت وامتدت .

(٣) انظر أول شرح هذه الفقرة ص : ٥٩٨ .

(٤) يوسف : ٨٢ .

(٥) البيت في ديوانه : ١٣٥ ، والتذيل والتكميل : ١٨٩/٤ ، والأشباه

والنظائر : ١٤١/٤ . وعجزه : " وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّداً " .

(٦) تكلمة من (ع) . (٧) المحتسب : ١٢١/٢ .

(٨) الفرقان : ٢٥ . وهي رواية الخفاف عن أبي عمرو البحر المحيط :

وفيه عندي نَظَرٌ (١).

وإن كان المضاف [المحذوف] (٢) (مثلاً) جاز الحكم على
المضاف إليه بالتكثير ، فتنعت (٣) به نكرة ، نحو : (مررتُ برجلٍ زهيرٍ
شِعْراً) ، ويُجعل حالاً للمعرفة ، نحو : (هذا زيدٌ زهيراً (٤) شِعْراً) ؛
لأنَّ الأصل : مررتُ برجلٍ مثلِ زهيرٍ ، وهذا زيدٌ مثلُ زهيرٍ ، فحذف
لفظُ (مثل) ، ونُوي معناه ، فجرى مجراه ما نُوي فيه معناه ، وإن كان
لفظه لفظُ المعرفة . ومن هذا النوع قولهم : " تفرَّقوا أيادي سبأ " (٥) ،
فجعلوه حالاً وهو في اللفظ معرّفة ، لأنَّهم أرادوا : مثلُ أيادي ، فحذف
(مثل) ، وأقيم ما كان مضافاً إليه مقامه في التكثير والإعراب . وروى الثقاتُ
ياءَ (أيادي) بالسكون مع أنَّ الموضعَ موضعُ نصبٍ ، لكنَّ خُفَّاً للتركيب ،
فالزم السكون ، كما أُلزم السكون ياءُ (مَعْدِي كَرَبٍ) .

وقد يحملهم العلمُ بالمحذوف على حذف مضافٍ (٦) ومضافٍ إليه
هو مضافٌ إلى ثالث ، يُستغنى به عن الأول والثاني ، فمن ذلك قولـه
تعالى : ﴿ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾ (٧) أي : كَدُورَانِ
كَدُورَانِ عَيْنِ الَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ .

-
- (١) لعل ذلك النظر هو أنَّ الفعل يدلُّ على مصدره ، فلا وليَّ إلا يرفعَه
على أنه فاعل أو نائب عن الفاعل .
- (٢) تكلمة من (ع) .
- (٣) في الأصل : (فينعت) ، وأثبت ما في (ع) ، لأنَّه لا وفق .
- (٤) في الأصل : (زهير) ، وهو وهم .
- (٥) تقدم ص
- (٦) في الأصل : (المضاف) بإقحام (ال) ،
- (٧) الأحراب : ١٩٠ .

وقد تكون أربعة أسماء، مضاف أولها إلى موصوف بثالث مضاف إلى

رابع، فتُحذف الثلاثة ويكتفى بالرابع كقول الشاعر: (١)

طَلِيقُ اللَّهِ لَمْ يَمُنْ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ (٢) ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ
أَوِ الْحَاجُّ عَيْنِي بِنْتِ مَاءٍ تَقَلَّبَ طَرْفُهَا حَدَرَ الصُّقُورِ

أراد: أو الحاجُّ صاحبُ عينٍ مثلِ عَيْنِي بِنْتِ مَاءٍ، فحذف الأول والثاني والثالث الموصوف به الثاني، وأقام مقام الثالث الرابع.

وقد تكون أربعة أسماء، مضاف أولها إلى ثانيها، وثانيها إلى ثالثها،

وثالثها إلى رابعها، فتُحذف الأول والثالث، ويبقى الثاني والرابع

قائمين مقامهما في ما كان لهما من الإعراب كقول الشاعر: (٣)

أَبَيْتُنَّ إِلَّا أَصْطِيَادَ الْقُلُوبِ بِأَعْيُنٍ وَجَرَةً حِينًا فَحِينًا
أراد: يمثل أعينَ طباءٍ (٤) وَجَرَةً، فحذف الأول والثالث وأقام مقامهما

الثاني والرابع. ومثله قول أبي ذؤيب: (٥)

فَأَنَّكَ مِنْهَا وَالتَّعَذُّرُ بَعْدَ مَا لَجِجْتَ وَشَطَّتْ مِنْ فُطَيْمَةٍ دَارُهَا

(١) هو إمام بن أقرم. والبيتان في سيبويه: ٢٥٤/١، والبيان

والتيبين: ٣٨٦/١، والحماسة البصرية: ٢٩٨/٢، وتهذيب

ابن عساكر: ١٠٣/٣ - ١٠٤، والتذييل والتكميل: ١٩٠/٤،

والثاني في أمالي ابن الشجري: ٣٤٤/١، والمساعد: ٣٦٥/٢.

(٢) تكملة من المصادر السابقة.

(٣) البيت بسكون نسبة في التذييل والتكميل: ١٩٠/٤، والمساعد:

٣٦٥/٢

(٤) "طباء": في الأصل غير واضحة.

(٥) في الأصل: (مقامها)، وهو تحريف.

(٦) في الأصل: (ابن أبي) بإقحام لفظ (ابن).

والبيتان في شرح أشعار الهذليين: ٧٦/١، وشرح الكافية الشافية

: ٩٧٣/٢، والتذييل والتكميل: ١٩٠/٤.

اللجاجة: الخصومة. شطت: بَعُدَتْ. تسبّع سوء رهسا:

تغسل إناءها من سوء ركلها سبع مرات. برجل: يمشط.

كَمَثَلِ الَّتِي قَامَتْ تُسَبِّحُ سُوءَ رَها ^(١) وَقَالَتْ : حَرَامٌ أَنْ يُرَجَّلَ جَارُهَا
أَرَادَ : قَامَتْ تُسَبِّحُ ذَا سُوءٍ ^(٢) كَلَيْهَا ، ففعل مثل ما فعل قائل البيت
الْأَوَّل . وإلى هذا النَّوعِ أَشْرْتُ بِقَوْلِي : " وَقَدْ يُقَامُ مَقَامُ مضافٍ مَحْذُوفٍ
مضافٍ إِلَى مَحْذُوفٍ قَائِمٍ مَقَامَهُ رَابِعٌ . "

ثُمَّ أَشْرْتُ إِلَى أَنَّ أَصْلَ * مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ * ^(٣) : مِنْ أَثَرِ حَافِرِ
فَرَسِ الرَّسُولِ بِقَوْلِي : " وَقَدْ يُسْتَغْنَى بِمُضَافٍ إِلَى مضافٍ إِلَى [مُضَافٍ إِلَى] ^(٤)
رَابِعٌ عَنِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ . "

ثُمَّ أَشْرْتُ إِلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَإِبْقَاءِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَجْرُورًا ، وَأَنَّهُ مَقْيُوسٌ
وغيرُ مَقْيُوسٍ .

فَأَمَّا الْمَقْيُوسُ فَمَا حُذِفَ مِنْهُ مُضَافٌ مَذْكُورٌ قَبْلَهُ مِثْلُهُ لَفْظًا وَمَعْنَى بِشَرِطِ
كَوْنِ الْمَحْذُوفِ بَعْدَ عَاطِفٍ مُفَصَّلٍ بِ (لَا) أَوْ غَيْرِ مُفَصَّلٍ [بِ (لَا)] ^(٥) كَقَوْلِهِمْ
: " مَا كُلُّ سُودَاءَ تَمْرَةٍ وَلَا بِيضَاءَ شَحْمَةٍ " ^(٦) وَ (مَا مِثْلُ أَبِيكَ وَأَخِيكَ يَقُولَانِ
ذَلِكَ) وَكَقَوْلِهِ : ^(٧)

أَكَلَّ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أُمْرًا ^(٨) وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

-
- (١) فِي الْأَصْلِ وَ (ع) : (تَشْيِيعُ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ شَرْحِ الْكَافِيَةِ
الشَّافِيَةِ . وَفِي الْأَصْلِ : (صَوْرَهَا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ،
(٢) فِي الْأَصْلِ وَ (ع) : (تَشْيِيعُ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ، وَفِي الْأَصْلِ (ذَاصُورُ) ،
وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَفِي (ع) : (وَأَسْوَدُ) وَهَذَا مِنْ أَوْهَامِهَا الْكَثِيرَةِ .
(٣) طه : ٩٦ . (٤) تَكْمَلَةٌ مِنْ (ع) وَمِمَّا سَبَقَ فِي الْمَتْنِ .
(٥) تَكْمَلَةٌ مِنْ (ع) . (٦) تَقْدِمُ ص ٤٨٢ .
(٧) هُوَ أَبُو دُوَادٍ الْإِيَادِيّ ، وَنَسَبُهُ الْمَبْرَدُ فِي الْكَامِلِ إِلَى عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ .
وَهُوَ فِي دِيوَانِ الْإِيَادِيّ : ٣٥٣ وَدِيوَانِ عَدِي : ١٩٩ ، وَسَيَبَوِيهِ :
٣٣/١ ، وَالْكَامِلُ : ٢٨٧/١ ، ٩٩/٣ ، وَالتَّمَامُ : ٧٨ ، وَأَمَالِي ابْنِ
الشَّجَرِيِّ : ٢٩٦/١ ، وَالْإِنْصَافُ : ٧٤٣/٢ ، وَابْنُ يَعْيشَ : ٢٦/٣ ،
٢٧ ، ٢٩ ، ٧٩ ، ١٤٢/٥ ، ٥٢/٨ ، ١٠٥/٩ ، وَشَرْحُ عَمْدَةِ
الْحَافِظِ : ٥٠٠ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ : ٢٣٩/٣ ، ١٥٥/٤ ، ١٧٩/٥ ،
وَالْتَذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٩١/٤ ، ١٩٣ ، وَالمَغْنِي : ٣٨٢ ، وَشَرْحُ أَبْيَاتِ
: ١٩٠/٥ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤١٧/٤ .
(٨) فِي الْأَصْلِ : (يَحْسِبِينَ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ،

(١) وكقوله :

لَمْ أَرِ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتْرُكُهُ الْفَتْحُ وَلَا الشَّرَّ يَأْتِيهِ الْفَتْحُ وَهُوَ طَائِعُ

(٢) وكقوله :

لَوْ أَنَّ طَبِيبَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ دَاوِيَا لَلَّذِي بَيْنَ مِنْ عَفْرَاءَ مَا شَفَيْانِي

(٣) وكقوله :

لَوْ أَنَّ عَصَمَ عَمَاتَيْنِ وَيَذْبُلُ (٤) سَمِعَا حَدِيثَكَ أَنْزَلَا الْوَعَالَا

(٥) وكقوله :

(١) نسبه المصنف في شرح عمدة الحافظ إلى بَشْرِ الْقَشْمِيرِيِّ، ونُسِبَ في
الوَحْشِيَّاتِ إِلَى الْكُمَيْتِ بْنِ مَعْرُوفٍ.

وهو في الوحشيات : ١٧، والمؤء تلف والمختلف : ٦١، وشرح
عمدة الحافظ : ٥٠١، والتذيل والتكميل : ١٩١/٤، والهمع
: ٥٢/٢ . وكذا رواية الأصل و (ع) والتذيل (لم) على أنه
مخروم التفعيلة الأولى (عولن) ، ورواية المصادر (ولم)
بتفعيلة سليمة (فعولن) .

(٢) نسبه في الدرر إلى عُرْوَةَ بْنِ حِزَامٍ . والبيت في التذيل والتكميل :
١٩١/٤، والمساعد : ٣٦٦/٢، والهمع : ٥٢/٢، والدرر :
٦٥/٢

(٣) هو جَرِيرٌ . والبيت في ديوانه : ٤٥٠، ومجالس العلماء : ٢٧٨،
وسر صناعة الإعراب : ٤٦٢/٢، والتذيل والتكميل : ١٩١/٤،
والمساعد : ٣٦٧/٢، والأشباه والنظائر : ٢٩/٣، ومعجم ما
استعجم : ٩٦٦/٣ .
العصم : الوعول سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِبَيَاضِ أَيْدِيهَا . عماية ويذبل :
جبلان بالعالية .

(٤) في الأصل : (يذبل) ، وهو تصحيف ، والتصويب من (ع) .

(٥) هو الْقُطَامِيُّ . والبيت في ديوانه : ٣٢، والصاحبي : ٣٥٤،
والتذيل والتكميل : ١٩١/٤، والبحر المحيط : ٣٠٨/٦،
وانظر البحر : ٤٨٧/٧ .

أَلَمْ يَحْزُنْكَ أَنَّ جِبَالَ قَيْسٍ ^(١) وَتَغْلِبَ قَدْ تَبَايَنَّا انْقِطَاعًا
والأصل : ما كلُّ سوداء ولا كلُّ بيضاء ، ولا مثلُ أبيك ومثلُ أخيك يقولان ،
وكلُّ أمرئٍ تحسبُينَ أمرأً وكلَّ نارٍ ، ولم أرَ مثلَ الخير ولا مثلَ الشرِّ ، ولو
أَنَّ طبيبَ الإنسِ وطبيبَ الجنِّ ، ولو أَنَّ عَصَمَ عَمَاتَيْنِ وَعَصَمَ يَذُبِلِ ، وَأَنَّ
جِبَالَ قَيْسٍ وَجِبَالَ ^(٢) تَغْلِبَ .

وظنَّ بعضهم ^(٣) أَنَّ الحذفَ في هذا النوعِ مشروطٌ بتقديمِ
نفيٍّ أو استفهامٍ . وليس ذلك شرطاً ، بل يجوز مع عدمهما كقول الشاعر : ^(٤)

لَغَيْرِ مُغْتَبِطٍ مُغَرٍّ يَطْوَعُ هَوَى

وَنَادِمٍ مَوْلَعٍ بِالْحَزَمِ وَالرَّشَمِ

ومثله ^(٥) :

كُلُّ مُثَرٍّ فِي رَهْطِهِ ظَاهِرُ الْعِزِّ وَذِي غُرْبَةٍ وَفَقْرٍ مَهِيْنُ
وَأَمَّا غَيْرُ الْمَقِيسِ فَمَا خَالَفَ الْمَقِيسَ بِخُلُوهٍ مَّا قِيدَتْهُ بِهِ كَقِرَاءَةِ ابْنِ جَمَّازٍ ^(٦)
" تَسْرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ " ^(٧) بِالْجَرِّ عَلَى تَقْدِيرِ :
وَاللَّهُ يُرِيدُ عَرَضَ الْآخِرَةِ . وكقول بعض العرب : " رَأَيْتُ التَّيْمِيَّ تَيْمَ فُلَانٍ " ^(٨)

(١) في الأصل : (جبال) ، وهو تصحيف .

(٢) في الأصل : (جبال ... وجبال) ، وكلتاها تصحيف .

(٣) التذييل والتكميل : ١٢١/٤ .

(٤) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٣٠٠/٢ ، والتذييل

والتكميل : ١٩١/٤ .

(٥) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٩١/٤ .

(٦) في الأصل : (حماد) ، وهو تحريف .

(٧) الأنفال : ٦٧ . وللقراءة انظر المحتسب : ٢٨١/١ ، والبحر

المحيط : ٥١٨/٤ .

(٨) التذييل والتكميل : ١٩٢/٤ وما بعدها . وهذه المسألة أجازها

الكوفيون ومنعها البصريون . البحر المحيط : ١٩٠/١ ، ٢٤٥/٣ .

على تقدير : أَحَدَ تِهِمُ فُلَانٍ ، حكاه الفارسي . وكقول الشاعر :^(١)

رَحِمَ اللَّهُ أَكْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ

على تقدير : أَكْظَمَ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ . وكقول الرّاجز :^(٢)

أَلَّا كِلُ الْمَالِ الْيَتِيمِ بَطَرَا

يَأْكُلُ نَارًا وَسَيَصْلَى سَقَرَا

على تقدير : أَلَّا كِلُ الْمَالِ مَالِ الْيَتِيمِ . ومثله :^(٣)

أَلْمَالُ ذِي كَرَمٍ تُنَمَى مَحَامِدُهُ مَا دَامَ يَهْدُهُ / فِي السَّرِّ وَالْعَلَنِ ١٨٢/أ

على تقدير : الْمَالُ [مَالٌ]^(٤) ذِي كَرَمٍ ، فحذف البدل ونوى لفظه فبقِيَ

عمله ، وعلى هذا يُوجَّهُ على الأجود ما في حديث الدَّجَالِ^(٥) من قول

بعض الصحابة - رضي الله عنهم - : " قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لُبُّهُ فِي الْأَرْضِ ،

قال : أَرْبَعِينَ يَوْمًا " أي : لَبُّهُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا . ومثله : " خَيْرُ الْخَيْلِ الْأَنْهَمُ

الْأَرْثَمُ الْمَحْجَلُ ثَلَاثٌ " ^(٦) أي : الْمَحْجَلُ مُحْجَلٌ ثَلَاثٍ ، فحذف البدل ،

وأبقى عمله ، كما فُعل في البيتين المتقدمين ، وقد يكون على حذف (في)

(١) هو عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ . والبيت في ديوانه : ٢٠ ، وضرائر

الشعر : ١٦٥ ، والبحر المحيط : ١٩٠ / ١ ، ٢٤٥ / ٣ ، والتذيل

والتكميل : ١٩٢ / ٤ ، والهمع : ١٢٧ / ٢ ، والخزانة : ٤١٤ / ٤ .

والبيت برواية (طلحة) في الإنصاف : ٤١ / ١ ، وابن يعيش :

٤٧ / ١ ، ومعجم البلدان : (سجستان) ، واللسان : (طلج) ،

وعليها يفوت الاستشهاد .

(٢) في الأصل : (الآخر) ، وهو تحريف .

والبيتان بدون نسبة في التذيل والتكميل : ١٩٢ / ٤ ، ومنهج السالك

: ٣٠٠ / ٢ . والبيت الشاهد في الهمع : ٥٢ / ٢ .

(٣) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٣٠١ / ٢ ، والتذيل والتكميل

: ١٩٢ / ٤ .

(٤) تكلمة من (ع) .

(٥) في الأصل : (الرجال) ، وهو تحريف .

(٦) الحديث بهذا اللفظ أخرجه الترمذي في باب " ما جاء في فتنة

قَبْلَ (ثلاث) ، والاشْوَلُ أَجَوَدُ لَتَقْدُمَ مِثْلَ المَحْذُوفِ . وفي صحيح البخاري: ^(١)
 " فَلَمَّا قَدِمَ جَاءَ بِالْأَلْفِ دِينَارٍ " [أَي : بِالْأَلْفِ دِينَارٍ] ^(٢) ، فَحَذَفَ
 الْبَدَلَ ، وَأَبْقَى عَمَلَهُ . وَهَذَا فِي الْبَدَلِ نَظِيرُ مَا جَاءَ فِي الْعَطْفِ مِنْ : ^(٣)
 وَنَارٌ تَوَقَّدُ
 وَأَمْثَالِهِ .

وهذا يُوجَّهُ مَا رَوَاهُ الْكُوفِيُّونَ مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ : " الْخَمْسَةُ
 الْأُثُوبِ " ^(٤) أَي : الْخَمْسَةُ خَمْسَةُ الْأُثُوبِ ، فَحَذَفُوا الْبَدَلَ ، وَأَبْقَوْا عَمَلَهُ .
 وَعَلَى هَذِهِ الشَّوَاهِدِ وَأَمْثَالِهَا نَبَّهْتُ بِقَوْلِي : " وَرُبَّمَا جَرَّ الْمُضَافُ الْمَحْذُوفُ
 دُونَ عَطْفٍ وَمَعَ عَاطِفٍ مُفْصُولٍ بِغَيْرِ (لَا) " .

(ص) "فصل : يجوز في الشَّعْرِ فَصْلُ الْمُضَافِ بِالظَّرْفِ
 وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ بِقُوَّةٍ إِنْ تَعَلَّقَا بِهِ ، وَإِلَّا فَيُضْعَفُ .
 وَمِثْلُهُ فِي الضَّعْفِ الْفَصْلُ بِمَفْعُولٍ [بِهِ] ^(٥) مُتَعَلِّقٌ
 بِغَيْرِ الْمُضَافِ ، وَفَاعِلٌ مُطْلَقًا ، وَبِنِدَاءٍ ، وَنَعْتٍ ،
 وَبِفِعْلِ مُلغًى .

====
 الدِّجَالُ " مِنْ كِتَابِ الْفِتَنِ : ٥١١/٤ .
 وَأَخْرَجَهُ بِلَفْظٍ : (أَرْبَعُونَ يَوْمًا) أَبُو دَاوُدَ فِي بَابِ " خُرُوجِ
 الدِّجَالِ " مِنْ كِتَابِ " الْمَلَا حِم " : ١١٧/٤ ، وَابْنُ مَاجَهَ فِي
 بَابِ " فِتْنَةِ الدِّجَالِ " مِنْ كِتَابِ " الْفِتَنِ " : ١٣٥٦/٢ ، وَعَلَى
 هَذَا اللَّفْظِ يَفُوتُ الْاسْتِشْهَادُ .

(٧) تقدم ص ٤٨١ . وفي الأصل : (ثلاث) ، وهو تحريف .

- (١) لم أستطع الوقوف عليه في صحيح البخاري رغم البحث والتنقيب . ولم
 أقف عليه في غيره مما بين يدي من كتب الحديث .
 (٢) تكلمة من (ع) .
 (٣) تقدم ص : ٦٠٤ .
 (٤) تقدم ص : ٩٠٤ .
 (٥) تكلمة من (ع) .

وإن كان المضاف مصدرًا جاز أن يُضاف نظمًا ونثرًا
إلى فاعله مفصولًا بمفعوله ، ورُبَّما فُصلَ فـي
اختيار اسم الفاعل المضاف إلى المفعول بمفعولٍ
آخر أو جارٍ ومجرورٍ .

(هـ) من أمثلة فصل المضاف بالظرف قول الشاعر : (١)

فَرَشَنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمَدَحَتِي كَنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةً يَعْسِيلِ

ومن أمثلة فصله بالجار والمجرور قول الآخر : (٢)

لَا نَتَّ مُعْتَادُ فِي الْهَيْجَا مُصَابِرَةً يَضَلُّ بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانَا

فتقدير الأول : كَنَاحَتِ صَخْرَةً يَوْمًا ، وتقدير الثاني : لَا نَتَّ مُعْتَادُ مُصَابِرَةً

فِي الْهَيْجَا . فهذا النوع من أحسن الفصل ؛ لأنه فصل بمفعول (٣) المضاف ،

فكان فيه قوَّةٌ ، وهو جدير بأن يجوز في الاختيار ، ولا يختصُّ بالاضطرار .

وبذلك أقول لوروده في حديث أبي الدرداء - رضي الله عنه - :

" أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ (٤) : هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا (٥) لِي صَاحِبِي "

(١) البيت بدون نسبة في معاني القرآن للفراء : ٨٠ / ٢ ، ورسالة الصاهل
والشاحج : ٤٧٣ ، وضرائر الشعر : ١٩٣ ، وشرح عمدة الحافظ :
٣٢٨ ، والتذيل والتكميل : ١٩٤ / ٤ ، والجمع : ٥٢ / ٢ ، واللسان :
(عسل) .

راشه : نفعه وأصلح حاله . العسيل : مكنسة العطار ، وهو
شعر يكتسب به الطيب .

(٢) البيت بدون نسبة في منهج السالك : ٣٠٤ / ٢ ، والتذيل والتكميل
: ١٩٤ / ٤ ، والمساعد : ٣٦٨ / ٢ ، والعيني : ٤٨٥ / ٣ .

(٣) في الأصل : (معمول) ، وهو تحريف .

(٤) أخرجه البخاري في باب " حدثنا الحميري " من أبواب " فضائل

الصحابة " : ٦ / ٥ ، وفي باب " تفسير سورة الأعراف " من كتاب

" التفسير " : ٧٥ / ٦ ، وانظر شواهد التوضيح : ١٦٣ .

(٥) في الأصل و (ع) : (تاركوا) ، بآلف التفريق ، وهو وهم . وحيث تكررت

هذه اللفظة فيما نستقدم فإن رسمها في النسختين كما ذكرت .

أراد : هل أنتم تاركو صاحبي لي ، ففصل بالجار والمجرور ؛ لا لله متعلق بالمضاف ، وهو أفصح الناس ، فدل ذلك على ضعف قول مَنْ خَصَّهُ بالضرورة (١) . وفي كلام بعض مَنْ يوثق بعربيته : " ترك يوماً نفسك وهواها سعي فسي رداها " (٢) . ففصل في الاختيار بالطرف ، فعلم أن مثله لا حَجَرَ على المتكلم به ناظماً وناثراً . وإنما يُحَجَرُ على مَنْ فصل بما لا يتعلق بالمضاف كقول الشاعر (٣) :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ
فَفَصَلَ بَيْنَ (كَفَّ) وَ (يَهُودِي) ب (يَوْمًا) ، وهو متعلق ب (خُطَّ) ، فمثل هذا ضعيفٌ حقيقياً بالآل يجوز إلا في ضرورة لما فيه مِنَ الفصل بَأَجْنَبِيٍّ .

ومثله في الضعف والاختصاص بالضرورة الفصل بمفعول به متعلق بغير المضاف كقول جرير (٤) :

- (١) انظر المسألة في الإنصاف : ٤٢٧/٢ ، وابن يعيش : ١٩/٣ وما بعدها ، والرضي على الكافية : ٢٩٣/١ ، والتذيل والتكميل : ١٩٤/٤ وما بعدها .
- (٢) التذيل والتكميل : ١٩٤/٤ ، ١٩٥ ، والمساعد : ٣٦٨/٢ ، والهمع : ٥٥٢/٢ .
- (٣) هو أبو حَيَّةَ التُّمَيْرِي . والبيت في سيبويه : ٩١/١ ، والمقتضب : ٣٧٧/٤ ، والأصول : ٢٢٧/٢ ، ٤٦٧/٣ ، وأما لي ابن الشجري : ٢٥٠/٢ ، والإنصاف : ٤٣٢/٢ ، وابن يعيش : ١٠٣/١ ، وضرائر الشعر : ١٩٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٤٩٥ ، وشرح الكافية الشافية : ٩٧٩/٢ ، والبحر المحيط : ٣٣٢/١ ، ٢٢٩/٤ ، والتذيل والتكميل : ١٩٤/٤ ، والهمع : ٥٢/٢ ، والخزانة : ٤١٩/٤ ، واللسان : (عجم) .
- (٤) البيت في ديوانه : ٣٨٦ ، وشرح الكافية الشافية : ٩٨٩/٢ ، والتذيل والتكميل : ١٩٤/٤ ، والعيني : ٣٧٤/٣ ، والهمع : ٥٥٢/٢ . وفي الديوان صُبط " ... ندى المسواك ريقها ... " وعليه يفوت الاستشهاد . الامتياح : استخرج الريق بالسواك . الرصف : الصافي .

(١) يَسْقِي أَمْتِيحًا نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتَهَا

كَمَا تَضْمَنُ مَاءَ الْمُنَزَةِ الرَّصَصُفُ

أراد : يسقي (١) ندى ريقتها المسواك .

ومثله في الضعف الفصل بالفاعل مطلقاً ، أي سواه في ذلك

ما تعلق بالمضاف ، وما تعلق بغير المضاف . فالتعلق به كقول الشاعر : (٢)

تَرَى أَسْهَمًا لِلْعَوْتِ تُصْمِي وَلَا تُنْمِي (٣) وَلَا تَرْعَوِي عَنْ نَقْضِ أَهْوَاؤِ نَا الْعَزْمِ

أراد : ولا ترعوي عن أن تنقض أهواؤنا (٤) العزم ، ففصل بـ (أهوائنا)

وهو فاعل (النقص) بينه وبين المفعول المضاف إليه وهو (العزم) .

والتعلق بغيره كقول الشاعر : (٥)

أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِنَّ نَجْلَاهُ فَيَسْعَمَ مَا نَجَّلَا

أراد : أنجب والداه به أيام إن نجلاه ، ففصل بين (أيام) و (إن) بفاعل

(أنجب) ، ولا عمل لـ (أيام) فيه ، كما كان للنقض في الأهواء .

وبين الفصل بفاعل مرتفع بالمضاف قول الواجز : (٦)

(١) في الأصل : (تسقي) ، وهو تصحيف .

(٢) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٩٥ / ٤ ، والعيني :

٤٨٨ / ٣ .

تصمي : من أصميت الصيد ، إذا رميته فقتلته بحيث تراه . تنمي :

من أنميت الصيد ، إذا رميته فغاب عنك ثم مات .

(٣) في الأصل : (اسمها . . . ولا تنهي) ، وكلاهما تحريف ، والتصويب

من (٤) .

(٤) في الأصل و (٤) : (ينقض أهواؤنا) ، وهو وهم .

(٥) هو الأعشى . والبيت في ديوانه : ٢٣٥ برواية : " أنجب أيام

والديه به " وعليها يفوت الاستشهاد .

وهو برواية الشرح في المحتسب : ١٥٢ / ١ ، وشرح الكافية

الشافية : ٩٩١ / ٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٤٩٤ ، والتذييل

والتكميل : ١٩٥ / ٤ ، والعيني : ٤٧٧ / ٣ .

(٦) البيتان بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٩٩٣ / ٢ ، وشرح

مَا إِنِّ عَرَفْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِئْبٍ
وَلَا جَهْلُنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبٍّ

وَزَعَمَ السِّيرَافِيُّ أَنَّ قَوْلَ الشَّاعِرِ : (١)

تَعَرُّ عَلَى مَا تَسْتَعِرُّ وَقَدْ شَفَتْ (٢)
غَلَاثِلَ عَبْدِ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدْرَهَا

قد فصل فيه (عبد القيس) وهو فاعل (شفت) بين (غلاثل) و (صدرها) وهما مضاف ومضاف إليه . والذي قاله غير متعين لإمكان جعل (غلاثل) غير مضاف ، وجعله ساقط التثوين لمنعه الصرف ، وانجرار (صدرها) على أنه بدل من الضمير في قوله : (منها) . وهذا التوجيه راجح على ما ذهب إليه السيرافي لكثرة نظائره وعدم أمر لا يستباح (٤) إلا في الضرورة وعلى سبيل النذر .

١٨٢/ب

/ ومثله في الضعف والنذر الفصل بالنداء كقول الشاعر : (٥)

وَفَاقُ - كَعْبُ - بَجَيْرٍ مُنْقَذُكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرَا
أَرَأَى : وَفَاقُ بَجَيْرٍ يَا كَعْبُ ، وَالْعَرَادُ بَجَيْرٍ وَكَعْبُ ابْنَا زُهَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْ

=====
عدة الحافظ : ٤٩٣ ، والتذييل والتكميل : ١٩٥ / ٤ ، والعيني :

٤٨٣ / ٣ ، والهمع : ٥٥٣ / ٢

(١) سقط هذا الموضع من نسخة شرح السيرافي التي بين يدي .

والبيت بدون نسبة في الإنصاف : ٤٢٨ / ٢ ، وشرح الكافية

الشافعية : ٩٩١ / ٢ ، والتذييل والتكميل : ١٩٥ / ٤ ، والخزانة :

٤١٣ / ٤

(٢) في الأصل : (تستمد) ، وهو تحريف ،

(٣) في الأصل : (وهو) ، وهو تحريف .

(٤) " لا يستباح " : في الأصل غير واضحة .

(٥) هو بَجَيْرُ بْنُ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ . والبيت في التذييل والتكميل :

١٩٥ / ٤ ، ومنهجهج السالك : ٣٠٥ / ٢ ، والعيني : ٤٨٩ / ٣ ،

والهمع : ٥٥٣ / ٢

(١) بَجَيْرٍ وَرَحِمَ كَعْبًا . وكقول الراجز :

كَأَنَّ بَرْدُونَ - أَبَا عَصَامٍ -

زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ

أراد : كأن بردون زيدا . ومثله قول الفرزدق (٢) :

إِذَا مَا - أَبَا حَفْصٍ - أَتَتْكَ رَأَيْتَهَا عَلَى شُعْرَاءِ النَّاسِ يَعْلُو قَصِيدُهَا

أراد : إذا ما أتتك يا أبا حفص .

ومثله في الضعف الفصل بالنتع كقول الشاعر يخاطب معاوية

(٣) - رحمه الله - :

تَجَوَّتَ وَقَدْ بَلَ الرَّادِيُّ سَيْفُهُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخٍ الْبَاطِحِ طَالِبِ

أراد : من [ابن] (٤) أبي طالب شيخ الباطح . ومثله قول الفرزدق (٥) :

وَلَيْتَنِي حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لَا أَحْلِفَنَّ بِيَمِينٍ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ

أراد : بيمين مقسم أصدق من يمينك ، ففصل بين (أصدق) وهو نعت

(يمين) وبين (مقسم) ، كما فصل بين (أبي) و (طالب) ب (شيخ

الباطح) .

(١) البيتان بدون نسبة في شرح عمدة الحافظ : ٤٩٥ ، والتذييل

والتكميل : ١٩٥/٤ ، والعيني : ٤٨/٣ ، والهمع : ٥٣/٢ .

(٢) البيت في ديوانه : ١٦٨/١ ، وشرح عمدة الحافظ : ٤٩٦ ،

والتذييل والتكميل : ١٩٥/٤ .

(٣) في (ع) : (رضي الله عنه) .

والبيت في شرح الكافية الشافية : ٩٩٠/٢ ، وشرح عمدة الحافظ

: ٤٩٦ ، والتذييل والتكميل : ١٩٥/٤ ، والعيني : ٤٧٨/٣ ،

والهمع : ٥٢/٢ .

(٤) تكلمة يقتضيهما السياق .

(٥) البيت في ديوانه : ٢٢٦/٢ ، والتذييل والتكميل : ١٩٥/٤ ،

ومنهج السالك : ٣٠٥/٢ ، والعيني : ٤٨٤/٣ .

ومثله قول سويد بن الصامت يُخاطب قومه : (١)

أدين وما دني عليكم بمغترم (٢)
ولكن على الشم [الجلاد] القراح
على كل خمّار كأن عماره
طلين يقار أو يحماة مائـح
لها خائل أوعى يؤيه كلما (٣)
تناول كفاه اليسار الجوانـح
أراد : أوعى الجوانح ، ففصل بنعت [و] (٤) هو جملة ، لا تُنْهَى في حكم
نعت مفرد .

ومثال الفصل بفعل مُلغى ما أنشد ابن السكيت من قول الشاعر : (٥)

(١) الأبيات في التذييل والتكميل : ١٩٥ / ٤ ، والأوليان في السمت :
٣٦١ / ١ ، والاقتضاب : ٣٧٥ . والثالث في شرح عمدة الحافظ :
٥٤٩٧

الشم : الطول . الجلاد : الصوابر على الحر والبرد والعطش .
القراح : العراد القراويج ، جمع قراوح ، وهي النخلة الملساء
الجرداء الطويلة ، اضطر فحذف ياء قراويج . المائح : الذي
ينزل إلى قرار البئر إذا قل ماؤها فيملّ الدلو بيده . الخوار :
الغزير الحمل . الخائل : القيم . الجوانح : الأضلاع ممّا
يلي الصدر . أوعى الجوانح : مجبرها بعد كسر . يؤيه :
يُصوّت . اليسار : الغنى .

(٢) تكملة من (ع) .

(٣) في الأصل : (حائل ... بومة) ، وكلاهما تصحيف .

(٤) تكملة من (ع) .

(٥) البيتان بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٩٥ / ٤ .

والبيت الشاهد في العيني : ٤٩٠ / ٣ ، والهمع : ٥٣ / ٢ ،

والمساعد : ٣٧٢ / ٢ .

المهاري : جمع مَهْرِيّة ، وهي الإبل المنسوبة إلى مَهْرَة . الدبران :
من منازل القمر ، وهو مشتمل على خمسة كواكب من الثور ، سمي بذلك
لأنّه يتبع الثريا . عسف : قطع . الكفار : لعله جمع (كفسر)
، وهو القرية ، سريانية .

أَلَا يَا صَاحِبِيَّ قِفَا الْمَهَارَى نُسَائِلُ حَيِّ بُنْتَنَ أَيْنَ سَارَا ^(١)

بِأَيِّ - تُرَاهُمْ - الْأَرْضِينَ حَلَّوْا ^(٢) أَلَلَّ الدَّيْرَانِ أَمْ عَسَفُوا الْكِفَارَا

أراد : بِأَيِّ الْأَرْضِينَ تُرَاهُمْ حَلَّوْا ، نفصل ب (تراهم) ، وهو فعل مُلغى ،
بين (أَيِّ) ^(٣) و (الْأَرْضِينَ) ، وهما مضاف ومضاف إليه ، وهذا من ^(٤)
الغربة مثل الفصل بنعت هو جملة ، وقد تقدّم ذكره .

وتقدّم أيضاً أنَّ الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعاً جديراً
بأن يكون جائزاً في الاختيار ، ولا يختص بالاضطرار ، واستدلّت على ذلك
بقوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُولِي صَاحِبِي " ^(٥) ، ويقول
بعض العرب : " تَرَكْ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَعْيِي فِي رَدَاهَا " ^(٦) ، وأقوى
الادلة على ذلك قراءة ابن عامر - رضي الله عنه - : " وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ " ^(٧) ، لأنها ثابتة بالتواتر ، ومعزوة
إلى موثق بعريته قبل التعلّم ، فإنه من كبار التابعين ومن الذين يُقتدى
بهم في الفصاحة كما يُقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يُعلّم منهم
مجاورة للعجم يحدث بها اللحن ، ويكفيه شاهداً على ما وصفته به أن أحد
شيوخه الذين عول عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان رضي الله عنه .

- (١) في الأصل : (عن بنينة) ، وهو تحريف ،
- (٢) في الأصل : (الديران) بإسقاط الهمزة وتصحيف الـ **ب** إلى **د** ، وفي (ع) : (الديران) بإسقاط الهمزة .
- (٣) في الأصل : (أبي) ، وهو تحريف ،
- (٤) في (ع) : (وهذا في . . .) .
- (٥) تقدم ص : ٦٠٩ .
- (٦) تقدم ص : ٦١٠ .
- (٧) الأنعام : ١٣٧ ، وللقرأة انظر السبعة : ٢٧٠ ، والكشف : ٤٥٣/١ وما بعدها ، وحجة القراءات : ٢٧٣ .

وتوجيه^(١) ما قرأ به في قياس النحوي^(٢) قوي ، وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل بفضلة بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل ، فحسن ذلك ثلاثة أمور :

أحدها : كون الفاصل فضلة فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به .

الثاني : كونه غير أجنبٍ لتعلقه بالمضاف .

الثالث : كونه مقدّر التأخير من أجل [أن] ^(٣) المضاف إليه

مقدّر التقدّم بمقتضى الفاعلية المعنوية . فلولم تستعمل العرب الفصل

المشار إليه لاقتضى القياس استعماله ، لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنب

كثيراً ، فاستحق الفصل بغير أجنبٍ أن يكون له مزية فيحكم ^(٤) بجواره

[مطلقاً] ^(٥) . وأيضاً فقد قيل في قول ^(٦) النبي - صلى الله عليه وسلم -

: " هل أنتم تاركو لي صاحبي " ^(٧) بالجار والمجرور ، والمضاف فيسه

اسم فاعل ، مع أنه مفصول بما فيه من الضمير المعنوي ، ففصل المصدر لخلوه ^(٨)

من الضمير [أسهل و] ^(٩) أحق بالجواز ، ولذلك قلت نظائر " هل أنتم

تاركو لي صاحبي " ، وكثرت نظائر * قتل أولادهم شركائهم * فمنها

(١) في الأصل : (تجويز) ، وهو تحريف .

(٢) في الأصل : (التحرير) ، وهو تحريف .

(٣) تكملة من (ع) .

(٤) في الأصل : (فحكم) ، وهو تحريف .

(٥) تكملة من (ع) .

(٦) في الأصل : (بقول) ، وهو تحريف .

(٧) تقدّم ص : ٦٠٩ .

(٨) في الأصل : (بخلوه) ، وهو تحريف .

(٩) تكملة من (ع) .

قَوْلُ الطَّرَّاحِ : (١)

يَطْفَنَ بِحُوزِيَّ الْمَرَاعِ لَمْ يَرَعْ بِوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقِسِيِّ الْكِنَائِينَ

ومنها : (٢)

(٣)
عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إِلَى السَّلَامِ رَأْفَةً فَسُقْنَاهُمْ سَوْقَ الْبَغَاتِ الْأَجَادِلِ
وَمَنْ يُلْغِ أَعْقَابَ الْأُمُورِ فَإِنَّهُ جَدِيرٌ بِهَيْلِكِ آجِلٍ أَوْ مُعَاجِلِ

ومنها : (٤)

يَفْرُكَنَّ حَبَّ السَّنْبِلِ الْكُنَافِجِ

فِي الْقَاعِ فَرَكَ الْقُطْنِ الْمَحَالِجِ

وَأَنشَدَ أَبُو عَمِيْدَةَ (٥)

(٦)

وَحَلَقَ الْمَازِيَّ وَالْقَوَانِيْسَ

فَدَاسَهُمْ دَوَسَ الْحَصَادِ الدَّائِسِ

(١) البيت في ديوانه : ٤٨٦ ، والمعاني الكبير : ٢ / ٧٢٠ ، والخصائص

: ٢ / ٤٠٦ ، والإيضاح : ٢ / ٤٢٩ ، وضرائر الشعر : ١٩٧ ، وشرح

الكافية الشافية : ٢ / ٩٨٥ ، وشرح عمدة الحافظ : ٤٩٢ ، والتذيل

والتكميل : ٤ / ١٩٦ ، والبحر المحيط : ٤ / ٢٣٠ ، واللسان : (حوز) .

الضمير في (يطفن) يعود إلى بقر الوحش التي يصفها الشاعر .

الحوزي : فحلها .

(٢) نسبهما المصنف في شرح عمدة الحافظ : ٤٩١ إلى بعض الطائيين .

وهما في شرح الكافية الشافية : ٢ / ٩٨٧ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ١٩٦ ،

والعيني : ٣ / ٤٦٥ .

(٣) في الأصل : (غنوا) ، وهو تصحيف ،

(٤) نُسِبَ الْبَيْتَانِ إِلَى جَنْدَلِ بْنِ الْمُثَنَّى الطُّهَوِيِّ وَأَبِي جَنْدَلِ الطُّهَوِيِّ .

وهما في ضرائر الشعر : ١٩٧ ، وشرح عمدة الحافظ : ٤٩٢ ، وشرح

الكافية الشافية : ٢ / ٩٨٦ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ١٩٦ ، والعيني :

٣ / ٤٥٧ ، وهما في اللسان : (حنيج) ، (حنيج) برواية : .

... فَرَكَ الْقُطْنِ بِالْمَحَالِجِ " وعليها يفوت الاستشهاد .

(٥) نُسِبَ الْبَيْتَانِ إِلَى عَمْرِو بْنِ كَلْثُومٍ . وهما في ضرائر الشعر : ١٩٧ ، وشرح

الكافية الشافية : ٢ / ٩٨٦ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ١٩٦ ، والعيني :

٣ / ٣٦١ . الْمَازِيَّ : الدَّارُ الْعَلْيَا .

(٦) فِي الْأَصْلِ : (وَخَلَقَ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

وَأُنْشِدْ إِلَّا خَفَّشَ (١)

فَزَجَّجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ

وَأُنْشِدْ شَعْلَبَ بَجَرٍّ (مطر) من قول الشاعر: (٢)

لَيْنٌ كَانَ النَّكَّاحُ أَحْلَى شَيْءٍ فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ

وَمِمَّا يَوْمَ يَدُ * هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي * (٣) قِرَاءَةُ بَعْضِ السَّلَفِ - رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُ - : * فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلِّفًا وَعْدَهُ رُسُلِهِ * (٤) - ففصل فيها اسم

أ/١٨٣

الفاعل / المضاف إلى مفعول بنفعول آخر .

(ص) "فصل : الأَصْحَحُّ بقاءُ إعرابِ المعربِ إذا أُضِيفَ

إلى ما * المتكلم ظاهرًا في المثنى مطلقًا وفي

(١)

نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى بَعْضِ الْمَدَنِيِّينَ الْمَوْلَدِينَ . وَهُوَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ

لِلْفَرَا : ٣٥٨/١ ، ٨١/٢ ، وَمَجَالِسُ شَعْلَبَ : ١٢٥/١ ، وَالْخَصَائِصُ

: ٤٠٦/٢ ، وَالْإِنْصَافُ : ٤٢٧/٢ ، وَابْنُ يَمِيشَ : ٢٢٠/٣ ، ١٩/٣

وشرح الكافية الشافية : ٩٨٥/٢ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ : ٢٢٩/٤ ،

والتذيل والتكميل : ١٩٦/٤ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤١٥/٤ .

وَرَأَى الْفَرَا (٨٢/٢) أَنَّ صَوَابَهُ : " زَجَّ الْقُلُوصِ أَبُو مَزَادَةَ "

وَعَلَى مَا رَأَاهُ يَفُوتُ الْإِسْتِشْهَادَ .

وَانْظُرِ الْكِتَابَ تَحْقِيقَ هَارُونَ : ١٧٦/١ الْحَاشِيَةُ .

(٢) تقدم ص : ٣٢٢ .

(٣) تقدم ص : ٦٠٩ .

(٤) إبراهيم : ٤٧ والقراءة بدون نسبة في معاني القرآن للفرا : ٨١/٢ ،

وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ : ٥ / ٤٣٩ .

المجموع على حذّه غير مرفوع ، وفيما سواهما مجروران ،
ومقدّراً فيما سوى ذلك . وَيُكْسَرُ مَتْلُوهاً إِنْ لَمْ يَكُنْ
حرفاً لين يلي حركةً .

وُتَفْتَحُ الياءُ أَوْ تُسَكَّنُ . وَإِنْ نُودِيَ المضافُ إليها
إضافةً تخصّيصٍ جازاً أيضاً حذُفُها ، وقلْبُها ألفاً ،
والاستغناءُ عنها بالفتحة . وَرُبَّمَا وَدَّتِ الثلاثةُ
دُونَ نداءٍ . وَقَدْ يُضَمُّ فِيهِ ما قَبْلَ الياءِ المحذوفةِ ،
وَتُنَوَى الإضافةُ . وَتُفْتَحُ فِي الحالينِ بَعْدَ حرفِ
اللينِ التالي حركةً ، وَيُدْغَمُ فِيها إِنْ كانَ ياءً
أَوْ وَاوًا ، وَإِنْ كانَ أَلِفًا لغيرِ تثنيةٍ جازٍ في لغةٍ
هَذِيلِ القَلْبِ وَالْإِدْغَامِ . وَرُبَّمَا كُسِرَتْ مَدْغَمًا فِيها ،
أَوْ بَعْدَ أَلْفٍ .

ويجوز في (أبي ، وأخي) : (أبي ، وأخي) ،
وفاً لا بي^(١) العباس .

وحذفُ ميمٍ (الفم) مضافاً أَكْثَرُ مِنْ ثبوتِهِ ،
و (فَيَّ) [مع]^(٢) حذفِ الميمِ واجبٌ .

(ش) مِنَ المضافِ إِلَى يا المتكلم ما كان مَبْنًى قَبْلَ الإضافةِ ك (لَدُنْ ، وَأَحَدَ
عَشَرَ) ، وما كان مَعْرَباً قَبْلَها ، وهو الكثير . فما كان مَبْنًى لا يزال مَبْنًى ،
وما كان مَعْرَباً يَعْزُلهُ تَقْدِيرُ الإعرابِ بَعْدَ أَنْ كانَ ظاهراً ، ما لم يكن
مُثَنًى ، فيُظْهِرُ إعرابَهُ في الأحوالِ الثلاثةِ ، وكذا المجموعُ على حَدِّ التثنيةِ
في حالِ الجَرِّ والنَّصْبِ ، وأما في حالِ الرَّفْعِ فَيُقَدَّرُ إعرابُهُ^(٣) كقولِ الشَّاعرِ :^(٤)

(١) في الأصل : (لا بن) ، وهو وهم .

(٢) تكلمة من (ع) .

(٣) انظر التذييل والتكميل : ١٩٨/٤ ، والمساعد : ٣٢٤/٢ ، والرضي
على الكافية : ٢٩٤/١ .

(٤) هو أبو ذؤيب . والبيت في شرح أشعار الهذليين : ٦/١ ،

أَوْدَى بَنِي وَأَوْدَعُونِي حَسْرَةً عِنْدَ الرُّقَادِ وَغَيْرَ لَا تُقْلِعُ
وزعم الجرجاني ووافقه ابنُ الخشاب والمطرزي (١)، وهو الظاهر من قول
الزمخشري (٢) أن المضاف إلى يا المتكلم ميني. وفي كلام ابن السراج (٣)
احتمالٌ وسأبين مراده إن شاء الله.

والصحيح أن المكسور الآخر للإضافة إلى اليا معرب تقديرًا في
الرفع والنصب، لأن حرف الإعراب منه في الحالين قد شغل بالكسرة
المجلوبة توطئة للياء، فتعذر اللفظ بغيرها، فحكم بالتقدير، كما
فعل في المقصور.

وأما حال الجر فالإعراب ظاهر للاستغناء عن التقدير. هذا عندي
هو الصحيح، ومن قدر كسرة أخرى فقد ارتكب تكلفًا، لا مزيد عليه ولا حاجة
إليه.

ولم أوافق الجرجاني في بناء المضاف إلى اليا، وإن كان في تقدير
إعرابه تكلف يخالف الظاهر، لأن لبناء الأسماء أسبابًا، كلها منتفية منه،
فيلزم من الحكم ببنائه مخالفة النظار، فلذلك أتبعته ردًا، ولم أر من
خلافه بدًا.

فإن زعم أن سبب بناء إضافته إلى غير متمكن رد ذلك بثلاثة
أمر :

أحدها : استلزامه بناء المضاف إلى سائر المضمرات، بل إلى
سائر الأسماء التي لا تمكن لها، وذلك باطل، وما استلزم باطلًا فهو باطل.

=== والمفضليات : ٤٢١، والبحر المحيط : ٤٤٧/٥، والتذيل والتكميل

: ١٩٨/٤، والعيني : ٤٩٨/٣.

(١) الجمل للجرجاني : ١١، والعرتجل : ١٠٧، والتذيل والتكميل :

١٩٧/٤.

(٢) المفصل : ١٠٧.

(٣) الأصول : ٣٦٥/٢، ولم يبين المصنف مراده في هذا الباب، ولا
في غيره مما وصلنا من شرحه.

الثاني : أنَّ ذلك يستلزم بناء المثنى المضاف (١) إلى يا المتكلم ،
وإناءه باطل ، وما يستلزم باطلا فهو باطل .

الثالث : أنَّ المضاف إلى غير متمكن لا يُبنى لمجرد الإضافة ،
بل للإضافة مع كونه قبلها مناسباً للحرف في الإبهام والجُمود ك (غير) (٢) ،
والمضاف إلى يا المتكلم لا يُشترط ذلك في كسر آخره ، فدل ذلك على أنه
غير مستحق للبناء .

وقد يُنتصر للجرجاني بأن يُقال : لا أُسَلِّم انحصار ما يوجب بناء
الأسماء في مناسبة الحرف ، [بل] (٣) يُضاف إليها كون آخر الكلمة
لا يتأثر فيه تأثر بعامل في تصغير وتكبير وتكسير وتأنيث وتذكير ، فيلزم (٤)
من ذلك بناء المضاف المذكور وثبوت الفرق بينه وبين المقصور ، فإن إعرابه
يظهر في تصغيره ك (فُتِّي) ، وفي تكبيره ك (فُتِيَّة) ، وفي تأنيثه
ك (فتاة) ، والمضاف إلى يا المتكلم لا يظهر له إعراب في الأحوال
الخمس ، فمن ادَّعى فيه إعراباً مقدَّراً فقد ادَّعى ما لا دليل عليه ،
بخلاف المقصور فإنَّ ظهور إعرابه في الأحوال الثلاثة يدل على صحته
تقديره في غيرها .

وقد يُنتصر له أيضاً بأن يُقال : لا أُسَلِّم خلو المضاف إلى يا
المتكلم من مناسبة الحرف ، لأنه شبيه ب (الذي) في أنَّ آخره يا كياء
(الذي) في كونها بعد كسرة لازمة ، وصالحة للحذف ، وغير حرف إعراب ،
وفي أنه يتغير في التثنية تغيراً متيقناً وفي الجمع تغيراً مُحْتَمَلاً (٥) ،

(١) في الأصل : (. . . والمضاف) ، بإقحام الواو .

(٢) انظر ما سلف ص : ٥٩٢ .

(٣) تكلمة من (ع) .

(٤) في الأصل : (فلزم) ، وأثبت ما في (ع) ، لأنه لا وفق .

(٥) انظر ما سلف ج ١ ص : ٣٢ / ب .

و (الذي) مناسبٌ للحرف ، ومناسبٌ المناسبِ مناسبٌ ، فاستحقاقُ بناءِ
المضافِ إلى الياءِ بمناسبةِ (الذي) شبهٌ باستحقاقِ بناءِ (رقاشِ) بمناسبةِ
(نزالِ) .^(١)

وهذا التَّوَجُّيُّ والذي قبله مِنْ المعاني التي انفردتْ بالعشور
عليها دونَ سبقي إليها .

وقولي : " وَيَكْسَرُ مَتْلُوهَا " أي : متلّو الياءِ كقولك في (قلم)

: (قَلَمِي) ، وتجري هذه الكسرةُ / مَجْرَى كسرةِ الإعرابِ في أَنَّهَا تَظْهَرُ ١٨٣/ب
في الحرفِ الصَّحِيحِ كظهورِها في ميمِ (قلم) وفي حرفِ العلةِ الجاري
مَجْرَى الصَّحِيحِ ك (ظَبْيِي ، وَصَيِّي ، وَدَلْوِي ، وَفَلْوِي)^(٢) ، وَتَقْدَرُ
في الحرفِ المعتل الذي لا يجري مَجْرَى الصَّحِيحِ . ويتبعُها ما قبلُها
كما يتبع ما قبل كسرةِ الإعرابِ ، فيقال : (هذا أُبْنِي) بكسر النون ، كما
تقول في الجرِّ : (مررتُ بأُبْنِم) . ومن أتبع في (الَم) فقال : (نظرتُ
إلى نِمِ)^(٣) قال هنا : (نَظَرَ إِلَى نِمِي) .

وتقول فيما في آخره^(٤) حرفُ عِلَّةٍ بعدَ حركةٍ : (هذا داعِي ،
ومولاي ، ويا أُبْنِي)^(٥) ، ويا بِنِي ، ورَأَيْتُ مُصْطَفِي ، وجاءَ بِنِي وَمُصْطَفِي .
والأصل : جاءَ بَنُوِي وَمُصْطَفُوِي ، ففعلُ بهما من القلبِ والإدغامِ ما فَعِلَ
بجمعِ (أَلُوِي)^(٦) ومصدرِ (طويت) حينَ قيلَ فيهما : (لِي ، وَطِي)
بالقلبِ والإدغامِ ، وفي تحويلِ بَنُوِي إلى (بِنِي) زيادةٌ تبديلِ ضَمَّةٍ
النونِ كسرةً ، فَأَشْبَهُ شَيْءٌ بِهِ (مَرْمِي) ، فَإِنَّ^(٧) أَصْلَهُ : مَرْمُوِي ، فَأُبْدِلَتْ

-
- (١) نفس الحاشية السالفة .
(٢) الفلّو : المهر الصغير .
(٣) انظر اللسان : (فم) .
(٤) في (ع) : (فيما آخره . . .) .
(٥) في الأصل و (ع) : (يا بِنِي) ، وهما تسقطان همزة الوصل دائماً
بعد (يا) .
(٦) من قولهم : (قرن أَلُوِي) .
(٧) في الأصل : (في أن) ، وهو تحريف .

الضمة كسرة والواو ياءً، وأدغمت ، وكذا فُعِلَ بـ (بَنُوِي) حين قيل :
[فيه] (١) : (بَنِي) . ومن قال : (غير ماضي) فأجرى المنقوص
مجرى الصحيح في ظهور كسرة الإعراب لا يقول هنا (٢) : ماضي ، لأن كسرة
الإعراب عارضة ، متعريضة لأن تخلفها الفتحة والضمة ، وهذه الكسرة
لازمة ، لا تخلفها مع الإضافة إلى الياء غيرها ، فكانت أثقل ، ولذلك لم
تظهر في اختيار ولا اضطرار ، بخلاف كسرة ماضي ونحوه .

وقد دخل في حرف اللين الذي يلي حركة علامتا (٣) التثنية ،
نحو : (جاء غلاماي) ، وعلامتا الجمع ، نحو : (جاء مكرمي ومصطفى) (٤) .
ثم قلت : " وتفتح الياء أو تسكن " فعلم من الإطلاق جواز
المرين في نداء وغيره .

ثم قلت : " وإن نودي المضاف إليها إضافة تخصيص جاز أيضاً
حذفها وقلبها ألفاً والاستغناء عنها بالفتحة " فعلم بهذا أن في الياء
التي يضاف إليها غير المنادى وجهان مشهوران ، وفي التي يضاف إليها
المنادى خمسة أوجه .

يُقال في غير النداء : (جاء غلامي ، وغلامي) ، ويُقال في النداء :
(يا غلامي ، ويا غلامي ، ويا غلام ، ويا غلاماً ، ويا غلام) بحذف الألف مخ
خفتها ، لأنّها بدل من الياء ، فجرت مجراها في الاستغناء عنها بحركة .
ثم قلت : " ورُبما وردت الثلاثة في غير نداء " فأشرت إلى نحو
قوله تعالى ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ ﴾ (٥) بحذف الياء

-
- (١) تكملة من (ع) .
(٢) في الأصل : (لا يقول بها) وهو تحريف .
(٣) في الأصل : (علامة) ، وهو تحريف .
(٤) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤/٩٩/ب) .
وحقه : (... نحو : جاء غلامي ، ورأيت غلامي ... ومصطفى ،
ورأيت مكرمي ومصطفى) .
(٥) الزمر : ١٢ - ١٨ .

خَطَاً وَوَقَفًا^(١)، وإلى نحو قول الشاعر^(٢) :

أَطَوَّفُ مَا أُطَوَّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى أُمَّاوَيْرٍ وَيُنِي النَّقِيعُ^(٣)

وإلى نحو قول الآخر^(٤) :

وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي يَلْمَفَ وَلَا يَلَيْتَ وَلَا لَوَانَسِي
أَرَادَ : بقول لَهْفًا ، والأصل : لَهْفِي . فأبدل الياء ألفاً دون نداء ، ثُمَّ
حذفها ، واستغنى بالفتحة ، كما حذف الياء واستغنى بالكسرة .

وَقَدِّدْتُ الإِضَافَةَ بِأَنْ تَكُونَ إِضَافَةً تَخْصِيصِي احْتِرَازًا مِنْ نَحْوِ :
(يَا مُكْرِمِي) وَأَنْتَ تُرِيدُ الْحَالَ أَوْ^(٥) الْإِسْتِقْبَالَ ، فَإِنَّ إِضَافَتَهُ إِضَافَةٌ
تَخْفِيفٌ ، فَالْيَاءُ فِي نَيَّْةِ الْإِنْفِصَالِ ، كَمَا يَكُونُ (زَيْدٌ) فِي نَيَّْةِ الْإِنْفِصَالِ
إِذَا قُلْتَ : (يَا مُكْرِمَ زَيْدٍ الْآنَ ، أَوْ غَدًا) ، وَإِذَا كَانَتْ فِي نَيَّْةِ الْإِنْفِصَالِ
لَمْ تُمَازَجْ مَا اتَّصَلَتْ بِهِ ، فَتُشَبَّهُ بِيَاءِ قَاضِي ، فَتُشَارِكُهَا^(٦) فِي جَوَازِ الْحَذْفِ .

(١) لم يقل المصنف : (ووصلًا) ، لأنَّ الياء في الوصل لا تلفظ لا لتقاء الساكنين .

(٢) هو نقيع بن جرموز بن عبد شمس . والبيت في معاني القرآن للفراء :

١٧٦/٢ ، والموء تلف والمختلف : ١٩٥ ، والمقرب : ٢١٧/١ ،

وضرائر الشعر : ٢١٦ ، وشرح الكافية الشافية : ١٠٠٦/٢ ،

وشرح عمدة الحافظ : ٥١٢ ، والتذيل والتكميل : ٢٠١ ، ٢٠٠/٤ ،

والعيني : ٤٧/٤ ، والهمع : ٥٣/٢ ، واللسان : (نفع) .

(٣) في الأصل : (وتي ويني) ، وهو وهم ، والتصويب من (ع) .

(٤) البيت بدون نسبة في الخصائص : ١٣٥/٣ ، وسر صناعة الإعراب :

٥٢١/٢ ، ٧٢٨ ، وأما علي بن الشجري : ٧٤/٢ ، والمقرب : ١٨١/١ ،

وشرح الكافية الشافية : ١٠٠٦/٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥١٢ ،

والبحر المحيط : ٢٢٦/٥ ، والتذيل والتكميل : ٢٠١/٤ ، والهمع

: ٥٣/٢ ، والأشياء والنظائر : ١٧١/١ ، والخزانة : ١٣١/١ ، وشرح

شواهد شرح الشافية : ٢٠٨ .

(٥) في الأصل : (و) ، وهو تحريف .

(٦) في الأصل : (فشاركها) ، وهو تحريف .

والحاصل أنَّ ياء المتكلم المضاف إليها منادى هو اسم فاعل بمعنى الحال أو (١) الاستقبال لا تُحذف ولا تُقلب ألفاً ، وإذا لم تقلب ألفاً فلا يفتح ما قبلها . فليص لها حظ في غير الفتح والسكون .

وقد يُستغنى بنية إضافة المنادى إلى اليا فيجي * كأنه غير مضاف ، كما يفعل ذلك في غير النداء ، أعني كون الاسم مضافاً في المعنى مفرداً في اللفظ . (٢)

ومن ورود المنادى المضاف إلى اليا مكتفياً بالنية قراءة بعض القراء : " رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ " (٣) وأصله : (يَا رَبِّ) بكسر اليا (٤) ولذلك حُسن حذف حرف النداء ، لأنه لو حُذف حرف النداء والإضافة غير منويّة لكان مثل قولهم : " أَفْتَدِ مَخْنُوقٌ " وهو قليل ، بخلاف الاستغناء بنية الإضافة عن المضاف إليه ، فإنه كثير ، والحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلّت نظائره . وأيضاً لو كان غير منويّ الإضافة لكان في الأصل صفة لـ (أَيِّ) كما أنَّ (مخنوق) في الأصل صفة لـ (أَيِّ) ، وأسماء الله تعالى لا يوصف بها (أَيِّ) ، فتعيّن كـون الأصل : يَا رَبِّ .

[وقولي] (٥) : " وَتَفَتْحَ فِي الْحَالِيِّينَ بَعْدَ حَرْفِ اللَّيْنِ التَّالِي حِرْكََةً ، وَيُدْغَمُ فِيهَا إِنْ كَانَ يَاءً أَوْ وَاوًا " نَبَّهْتُ بِهِ عَلَى أَنَّهُ يُقَالُ فـي (القَاضِي ، وَاثْنَيْنِ ، وَابْتَيْنِ ، [وَيْنِينَ] (٦) ، وَمُصْطَفَيْنِ ، وَعَشْرِينَ) :

-
- (١) في الأصل : (وَ) ، وهو تحريف .
 (٢) انظر ما سلف ص : ٥٦٣ .
 (٣) يوسف : ٣٣ ، والقراءة بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٢٠١ / ٤ ، والمساعد : ٣٧٦ / ٢ . وقرأ أبو جعفر : (رَبُّ أَحْكَمَ) الأنبياء : الأخيرة . النشر : ٣٢٥ / ٢ ، والبحر المحيط : ٣٤٥ / ٦ .
 (٤) في الأصل : (بحذف اليا) ، وأثبت ما في (ع) لموافقتها ما نقله ناظر الجيش من كلام المصنف (٤ / ١٠٠ / ١) .
 (٥) تكلمة من (ع) .
 (٦) تكلمة مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤ / ١٠٠ / ١) .

(قَاضِيٍّ ، وَأَثْنِيَّ ^(١) ، وَأَبْنِيَّ ، وَمُصْطَفِيٍّ ، وَعَشْرِيٍّ) ، وكذا (بَنُونَ ،
وعَشْرُونَ ، وَمُصْطَفُونَ) ، بلا ثة يلتقي فيه الياء والواو ، فتقلب الواو ياء ^(٢) ،
ويُفَعَّلُ بها من الإدغام وفتح الياء ما فُعِلَ مع الياءين اللتين لم / تكن
إحداهما واواً .

وقصدتُ بالحالين : حالَ غيرِ النداء ، وحالَ النداء .
وسكتُ عن التالفة ألفاً عندَ ذِكْرِ الإدغام ، فعَلِمَ أَنَّ حَكَمَهَا التَّخْفِيفُ
والفتحُ مطلقاً ، نحو : (غلاماي ، وفتاي) .
ثمَّ نَبَّهْتُ على أَنَّ هَذَا بِلَا ^(٣) يَقْلِبُونَ أَلْفَ الْمُقْصُورِ ياءً وَيَدْغِمُونَ
كقراءة الحسن : " يَا بُشْرِيَّ هَذَا غُلَامٌ " ^(٤) ، وكقول الشاعر ^(٥) :
سَبَقُوا هَوِيَّ وَأَغْنَوْا لِهَوَاهُمْ فَتَحَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعُ
وفي دعاء بعض العرب : " يَا سَيِّدِي يَا مَوْلِي " ^(٦) .
وقولي : " وَرُبَّمَا كُسِرَتْ مَدْعَاً فِيهَا أَوْ بَعْدَ أَلْفٍ " أَشْرْتُ بِهِ إِلَى
قراءة حَمَزَةٍ : * وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرَخِيَّ * ^(٧) بالكسر ، وإلى قول بعض العرب

-
- (١) في الأصل : (اثني) ، وهو تحريف ،
(٢) في الأصل : (الياء واواً) ، وهو وهم .
(٣) معاني القرآن للفراء : ٣٩/٢ . وذكر أيضاً أَنَّهُ سَمِعَهَا مِنْ بَعْضِ
بَنِي سُلَيْمٍ .
(٤) يوسف : ١٩ . وهي قراءة ابن أبي إسحاق وأبي الطَّفِيلِ وَالْجَحْدَرِيِّ
أَيْضاً . البحر المحيط : ٢٩٠/٥ ، وانظر أعراب القرآن للنحاس : ٢/
١٣٠ ، والمحتسب : ٧٦/١ ، والمختصر : ٦٢ .
(٥) هو أَبُو ذُوؤَيْبٍ . والبيت في شرح أشعار الهذليين : ٧/١ ، ومعاني
القرآن للفراء : ٣٩/٢ ، والمحتسب : ٧٦/١ ، وأما لي ابن الشجري :
٢٨١/١ ، ورسالة الملائكة : ١٨٣ ، وابن يعيش : ٣٣/٣ ، وشرح
الكافية الشافية : ١٠٠٤/٢ ، والبحر المحيط : ١٦٩/١ ، والتذيل
والتكميل : ٢٠٢/٤ ، والهمع : ٥٣/٢ .
(٦) التذيل والتكميل : ٢٠٢/٤ .
(٧) إبراهيم : ٢٢ . وللقرأة انظر السبعة : ٣٦٢ . والكشف : ٢٦/٢ ،
وحجة القراءات : ٣٧٧ وما بعدها .

في عصاي : "عصاي" (١) ، وقرأ [بها] (٢) الحسن وأبو عمرو في شاذّه
وهي لغة قليلة أقل من كسر المدغم فيها . ويمتنع روى كسر المدغم فيها
أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب (٣) . ومن شواهدا قول الراجز : (٤)
قال لها : هل لك يا تافسي ؟
قالت له : ما أنت بالعرضي

ومنها قول الشاعر (٥) :

لِعَمْرٍ عَلِيٍّ نِعْمَةٌ بَعْدَ نَعْمَةٍ (٦)
لِوَالِدِهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَارِبِ

كذا روي بكسر اليا من (علي) .

واللغة الجيدة أن يقال في إضافة أب وأخ إلى اليا : (أبي

وأخي) كما جاء في القرآن .

(١) طه : ١٨ . وللقرأة انظر المحتسب : ٤٨/٢ ، والبحر المحيط

: ٢٣٤/٦ .

(٢) تكملة من (ع) .

(٣) المحتسب : ٤٩/٢ ، ومعاني القرآن للفراء : ٧٦/٢ ، والكشف

: ٢٦/٢ ، وحجة القراءات : ٣٧٨ . ونسبها قطرب إلى بني

مربوع .

(٤) هو الأقلب العجلي . والبيتان في ديوانه : ١٦٩/٤ ، ومعاني

القرآن للفراء : ٧٦/٢ ، والحجة المنسوب لابن خالويه : ٢٠٣ ،

وشرح الكافية الشافية : ١٠٠٧/٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥١٤ ،

والتذيل والتكميل : ٢٠٣/٤ ، والبحر المحيط : ٤١٩/٥ ،

والخزانة : ٤٣٠/٤ .

والبيت الشاهد في المحتسب : ٤٩/٢ .

(٥) هو النابغة . والبيت في ديوانه : ٤١ ، والمحتسب : ٤٩/٢ ، وأمال

ابن الشجري : ١٨٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٠٠٨/٢ ،

والبحر المحيط : ٤٢٠/٥ ، ١٧٥/٦ ، والتذيل والتكميل : ٢٠٣/٤

والهمع : ٥٣/٢ .

(٦) كذا الرواية في الأصل و (ع) والتذيل . والرواية المشهورة : "علي

لعمري"

ويجوز عند أبي العباس^(١) أن يُقال : (أبيّ ، وأخيّ) برّ اللّام
وإن غامها في ياء المتكلم . والذي رآه مسموع في الأب مقبوع في الأخ ، ومن
شواهد السماع قول الراجز :^(٢)

كَانَ أَبِيّ كَرَمًا وَسُودًا
يُلْقِي عَلَى ذِي اللَّبَدِ الْجَدِيدِ^(٣)

والاستشهاد بهذا أقوى من الاستشهاد بقول الآخر :^(٤)

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى وَأَبِيّ مَالِكَ ذَوِ الْمَجَازِ بِسَدَارٍ
لا احتمال أن يُريد قائل هذا الجمع ، والذي قبله يتعيّن فيه الإفراد ، ب
(يُلْقِي) ؛ إذ لو قصد قائله الجمع لقال : يُلقون .

ولم أجد شاهداً على (أخيّ) ، لكن أُجيزه قياساً على (أبيّ) ،
كما فعل أبو العباس^(٥) .

(١) أمالي ابن الشجري : ٣٧/٢ ، وابن يعيش : ٣٦/٣ ، والرضي على

الكافية : ٢٩٥/١ .

(٢) البيتان بدون نسبة في شرح الكافية : ١٠١٠/٢ ، وشرح عمدة

الحافظ : ٥١٥ ، والتذيل والتكميل : ٢٠٤/٤ ، والمساعد : ٢/

٣٧٩ ، والجمع : ٥٤/٢ ، وتعليق الفرائد : ٣٠٢/١ ج ٢/٢ .

(٣) في الأصل : (الخريدا) ، وهو تحريف .

(٤) هو مؤرّج السُّلَميّ . والبيت في مجالس ثعلب : ٤٧٦/٢ ، وأمالي

ابن الشجري : ٣٧/٢ ، وابن يعيش : ٣٦/٣ ، وشرح الكافية

الشافعية : ١٠٠٩/٢ ، والتذيل والتكميل : ٢٠٤/٤ ، والخزانة :

٤٦٧/٤ ، وإنباه الرواة : ٢٦٩/٢ .

وهو في معجم ما استعجم : ٦٣٥/٢ ، وإنباه الرواة : ٢٧٠/٢ ،

واللسان : (قدر) ، (نخل) برواية : (أبيك مالك . . .)

وعليها يفوت الاستشهاد .

(٥) في (ع) زيادة : (البرد) .

وأيضاً إ ذا أُضيف الفم إلى ظاهر أو ضمير جاز أن يُضاف بالميم ثابتة^(١) فيقال : (كَلَّمْتُهُ مِنْ فَمِي إِلَى فَمِهِ) ، وجاز أن يُضاف عارياً من الميم فيقال : " كَلَّمْتُهُ مِنْ فَمِي إِلَى فَمِهِ " ^(٢) ، والأصل : فيبي بيائين أولهما عين الكلمة والثانية ياء المتكلم ، فأدغمت الألف في الثانية ، ولا يجوز التخفيف كما جاز في الألف والألف ، لأن الألف والألف إذا وليتهما الياء مخففة كانا على حرفين : أحدهما فاء الكلمة ، والآخر عينها ، ولو فعل ذلك بـ (فَمِي) بقي على حرف واحد ، مع أنه اسم متكّن ، وليس في الأسماء المتكّنة ما هو على حرف واحد ، فاجتنب ما يلزمه ^(٣) منه عدم النظم . ويجوز أن يُقال : (كَلَّمْتُهُ مِنْ فَمِي إِلَى فَمِهِ) ، و (فَمِي زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْ فَمِي عَمْرٍو) ، وفي حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :
 " لَخُلُوفُ فَمِي الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ " ولم يقل : لخلوف في الصائم ، وهذا يدل على قلة علم من زعم ^(٤) أن ثبوت الميم مع الإضافة لا يجوز إلا في ضرورة شعر كقول الشاعر :
 لا يجوز إلا في ضرورة شعر كقول الشاعر :

(١) في الأصل : (نائبة) ، وهو تحريف .

(٢) انظر ص : ٦

(٣) في (ع) : (يلزم) .

(٤) أخرجه البخاري في باب " فضل الصوم " من كتاب " الصوم " : ٣١/٣ ، وفي باب " هل يقول إني صائم أفلا شتم " من الكتاب نفسه : ٣٤/٣ ،

ومسلم في باب " فضل الصوم " من كتاب " الصيام " : ٨٠٢/٢ ،

والترمذي في باب " ما جاء في فضل الصوم " من كتاب " الصوم " : ١٣٦/٣ ، وابن ماجه في باب " ما جاء في فضل الصيام " من

كتاب " الصيام " : ٥٢٥/١ .

(٥) هو أبو علي الفارسي . البغداديات : ١٥٦ ، وانظر ما سلف

ج ١ ص

(٦) هو الفند الزماني . والأبيات في حماسة البحتري : ٥٦ ، وأمالسي

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي دُهَلٍ وَقَلْنَا الْقَوْمَ إِخْ—وَانُ
عَسَى الْأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعَ عَنْ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا
فَلَمَّا صَرَ حَ الشَّرُّ فَأَمْسَى وَهُوَ قُرْبَانُ
وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعِدْوِ نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا
يَضْرِبُ فِيهِ تَوْهِيْنٌ وَتَخْضِيعٌ وَإِقْ—رَانُ
وَطَعْنٌ كَفَمِ الزَّقِّ غَدَا وَالزَّقُّ مَلَانُ (١)
وعابَ بعضُ أصحابِ هذا الرأي (٢) على الحريريِّ قوله : " أَدْخَلَهُ فِي فَمِهِ
وَقَرَنَهُ بِتَوَائِمِهِ " (٣) . ولا عيبَ فيه لِمَا قد ذكرته ، والله أعلم .

- ===
القالبي : ٢٦٠ / ١ ، وشرح ديوان الحماسة : ٣٢ / ١ - ٣٨ ،
والخزانة : ٤٣١ / ٣ .
والبيت الشاهد في التذييل والتكميل : ٢٠٤ / ٤ .
التخضيع : تقطيع اللحم ، الإقران : قوَّة الرجل على الرجل .
(١) في الأصل : (والزق عريان) ، وهو وهم ،
وفي الأصل : قدم البيتان الخامس والسادس على البيتين الثالث
والرابع ، وهو وهم أيضاً .
(٢) التذييل والتكميل : ٢٠٤ / ٤ وما بعدها .
(٣) شرح مقامات الحريري : ١٥٢ / ١ .

(ص) باب التَّابِعِ

"وهو ما ليس خبراً من مشارِك ما قبله في إعرابه
وعامله مطلقاً . وهو توكيدٌ ، أو نعتٌ ، أو عطْفٌ
بيانٌ ، أو عطْفٌ نسقيٌّ ، أو بدلٌ .
ويجوز فصله من المتبوع ^(١) إن لم يكن توكيداً توكيدياً
، أو نعتاً مبهمٍ أو شبهه .
ولا يتقدّم معمولٌ تابعٍ على مبتوعٍ ، خلافاً
للكوفيّين ."

(ش) المشارِك ما قبله يعمُّ نحو : (حامض) من (هذا حلُّو حامض) ، وثانسي
المفعولين من نحو : (أعطيتُ زيداً درهماً ، وظننتُ عمراً كريماً) ، والحال
والتمييز المنصوب ما هما له ، نحو : (لقيتُ زيداً راكباً) ، و (اشتريتُ
رطلاً عسلاً) . فخرج المفعول الثاني والحال بقولي : " مطلقاً " ، لا نُهما
وإن وافق التَّابع بمشارِك ما قبلهما في إعرابه وعامله ، فقد خالفاً بزوال المشاركة
في الإعراب عند تَبْدِيل العامل ، نحو قولك : (ظننتُ زيداً كريماً ، ولقيتُ
عمراً راكباً) : (كان زيدٌ كريماً ، ومررتُ بعمرو راكباً) ، وعند تَبْدِيل الاقْتِضَاءِ ،
نحو قولك : (ظنَّ زيدٌ كريماً ولقيَ عمرو راكباً) ، بخلاف التَّابع فإنَّ مشاركته
في الإعراب لا تنزل / بذلك .

ويخرج التَّمييز المشار إليه بذكر المشاركة في العامل ، فإن (رطلاً)
منصوب ب (اشتريتُ) ، و (عسلاً) منصوب ب (رطلاً) ، ونحو (حامض)
من قولي : (هذا حلُّو حامض) موافق للتَّابع في كلِّ ما قَيَّد به من مشاركة
ما قبله في ^(٢) إعرابه وعمله مطلقاً ، فأخرجته بنفي الخبرية عن التَّابع .
فخلص الحدُّ له .

(١) انظر المساعد : ٣٨٢/٢ .

(٢) في الأصل : (من) ، وهو تحريف .

ثُمَّ بَيَّنْتُ أَنَّ التَّابِعَ يَنْقَسِمُ إِلَى تَوْكِيدٍ ، وَنَعْتٍ ، وَعُطْفٍ بَيَانٍ ،
وعُطْفٍ نَسْقٍ . ويدل . ولكل واحد منها ^(١) بَابٌ يُسْتَوْفَى فِيهِ الْكَلَامُ
عليه .

ولا يلزم اتِّصَالُ التَّابِعِ بِالْمَتَّبِعِ إِلَّا إِذَا كَانَ تَوْكِيدَ تَوْكِيدٍ ،
نَحْوُ : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ ^(٢) ، أَوْ صِفَةً تُشَبِّهُهُ ، نَحْوُ :
﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ ^(٣) ، أَوْ صِفَةً اسْمٍ مَبْهَمٍ ، نَحْوُ : (ضَرَبَ
هَذَا الرَّجُلُ زَيْدًا) فَلَوْ قُلْتُ : ضَرَبَ هَذَا زَيْدًا الرَّجُلُ ، لَمْ يَجْزِ ، وَكَذَلِكَ
مَا أَشْبَهَ الْأَسْمَاءَ الْمَبْهَمَةَ فِي عَدَمِ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ الصِّفَةِ ، نَحْوُ : (طَلَعَتِ الشَّعْرَى
الْعَبْرُ) ، فَلَوْ قُلْتُ : الشَّعْرَى طَلَعَتِ الْعَبْرُ ، لَمْ يَجْزِ .

فَلَوْ كَانَ الْمَوْصُوفُ غَيْرَ مَبْهَمٍ وَلَا شَبِيهِ بِهِ جَازَ الْفَصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صِفَتِهِ
قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنِّي اللَّهُ شَكَ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ * وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَغْيِرَ
اللَّهُ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ * وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ سُبْحَانَ اللَّهِ
عَمَّا يُصِفُونَ ﴾ * عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ * ^(٧) وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي
لَتَأْتِيََنَّكُمْ عَالِمُ الْغَيْبِ ﴾ ^(٨) .

وَحَكَى سَيَبُوه ^(٩) " هَذَانِ ^(١٠) رَجُلَانِ زَيْدٌ مُنْطَلِقَانِ " ،

-
- (١) فِي الْأَصْلِ : (مِنْهُمَا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٢) الْحَجَرُ : ٣٠ ، ص : ٧٣ .
(٣) النحل : ٥١ .
(٤) إِبْرَاهِيمَ : ١٠ .
(٥) الْأَنْعَامُ : ١٤ .
(٦) قَوْلُهُ : " وَقَوْلُهُ تَعَالَى : أَغْيِرَ . . . وَالْأَرْضِ " مُكَرَّرٌ فِي الْأَصْلِ .
(٧) الْمُؤْمِنُونَ : ٩١ - ٩٢ .
(٨) سَبَأُ : ٣ .
(٩) سَيَبُوه : ٢٥٨ / ١ .
(١٠) فِي الْأَصْلِ : (هَذَا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ سَيَبُوه .

(١)

فَفَصَلَ بَيْنَ الْمَوْصُوفِ وَالصِّفَةِ بِالْعَطْفِ ، وَفِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

(٢)

أَلَمْ تَرَ أَنَّنِي لَا قَيْتُ يَوْمًا مَعَاشِرَ فَيْهَمُ رَجُلٌ خِيَارًا

فَقَبِيرُ اللَّيْلِ تَلْقَاهُ غَنِيًّا إِذَا مَا آتَى اللَّيْلُ النَّهَارًا

فَصَلَان ، فَصَلَ بَيْنَ (مَعَاشِرَ) وَصِفَتِهِ ، أَعْنِي (خِيَارًا) (٢) ، وَبَيْنَ (رَجُلٌ)

وَصِفَتِهِ [و] (٣) هُوَ (فَقِيرُ اللَّيْلِ) .

وَقَدْ يُفَصَّلُ بَيْنَ التَّوَكِيدِ وَالْمَوْكَدِّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * وَلَا يَحْزَنَنَّ

وَبِرْضَيْنِ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلَّهُنَّ * (٤) ف (كَلِمَتَيْنِ) تَوَكِيدٌ لِلنَّوْنِ مِنْ (بِرْضَيْنِ) ،

و (بِمَا آتَيْتَهُنَّ) فَصْلٌ . وَمِنْ الْفَصْلِ بَيْنَ التَّوَكِيدِ وَالْمَوْكَدِّ قَوْلُ أَبِي

النَّجْمِ (٥) :

وَأَقْبَلْتُ وَالْهَيْمَةَ تَفَجَّعُ

مَا رَأْسُ ذَا إِلَّا حُنَيْنٌ أَجْمَعُ

أَرَادَ : مَا رَأْسُ ذَا أَجْمَعُ إِلَّا حُنَيْنٌ .

وَأَجَازُ الْكُوفِيِّينَ (٦) : (هَذَا طَعَامُكَ رَجُلٌ يَأْكُلُ ، وَزَيْدًا قَمْتُ

فَضْرَبْتُ) فَقَدَّمُوا مَعْمُولَ (يَأْكُلُ) عَلَى (رَجُلٌ) ، وَهُوَ مَنَعُوتٌ بِهِ ،

وَمَعْمُولَ (ضَرَبْتُ) عَلَى (قَمْتُ) ، وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ . وَوَأَفْقَهُمُ الزَّمْخَشَرِيُّ (٧)

(١) الْبَيْتَانِ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٢٠٧/٤ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (حَمَارًا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ .

(٣) تَكْمَلَةُ مَا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنَفِ .

(٤) الْأَحْزَابُ : ٥١ .

(٥) الْبَيْتَانِ لَيْسَا فِي طَبْعَةِ دِيَوَانِهِ الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ . وَهُمَا فَنِي

التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٢٠٧/٤ .

حُنَيْنٍ : وَادٍ بَيْنَ مَكَّةَ وَالطَّائِفِ .

(٦) التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٢٠٨/٤ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٣٨٣/٢ ، وَالْمُهْمَجُ :

١١٦/٢ .

(٧) الْكَشَافُ : ٢٧٦/١ .

في قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴾ (١) ، فجعل (في
أنفسهم) متعلقاً بـ (بليغاً) . ولا يصحّ ذلك على طريق البصريين ؛
لأنّ حقّ المعمول ألاّ يحلّ إلاّ في موضع يحلّ فيه العامل ، ومعلوم أنّ
التابع لا يتقدّم على المتبوع ، فلا يتقدّم عليه معموله ، والله أعلم .

(١) النساء : ٦٣ .

(ص) باب التوكيد

"وهو معنوي ولفظي . فالمعنوي التابع الرفع توهّم
إضافة إلى المتبوع ، وأن يُراد به الخصوص .
ومجيئه في الغرض الأول بلفظ (النفس ، والعين)
مفردين مع المفرد ، مجموعين مع غيره جمع قلة ، مضافين
إلى ضمير الموءّد ، مطابقاً له في إفراد وغيره . ولا
يؤكّد بهما غالباً ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده
بمفضل . ويُفردان بجواز جرهما بيا زائدة . ولا
يؤكّد مشقّق بغيرهما إلا ب (كلا وكلتا) وقد
يؤكّدان ما لا يصحّ في موضعه واحد ، خلافاً
للاختصاص ."

(ش) التوكيد المعنوي هو المعتدّ به في التّابع ، وهو على ضربين :

أحدهما : الذي يقصد به رفع توهّم السّامع أن المتكلم حذاف
مضافاً ، وأقام المضاف إليه مقامه ، نحو : (قتل العدو زيد نفسه) ، فيذكر
(النفس) علم السّامع أن زيدا باشر القتل وحده ، ولولا ذلك لا مكن اعتقاد
كونه آمراً لا مباشراً .

والثاني : أن يقصد (١) به رفع توهّم السّامع أن المتكلم وضع
العام موضع الخاص ، نحو قولك : (جاء بنو فلان) (كلهم) فيذكر (كل) علم
السّامع أن المتكلم إن قال : (بنو فلان) (٢) لم يُرد أن يخصّ بالمجيء
بعضاً دون بعض ، ولولا ذلك لا مكن اعتقاد غير ذلك ، [فإنّ العسرب

(١) في الأصل : (يعتقد) ، وهو تحريف ، والتصويب ما حكاه أبو حيان

من كلام المصنف (٤/٢١٠) .

(٢) تكلمة ما حكاه أبو حيان من كلام المصنف ، وفي نسخة التذييل :
(إذا) ، وهو تحريف .

قد تَضَعُ العامَّ موضعَ الخاصِّ مجازاً ^(١) [.

والمَوْكِدُ في القصد الأول (النفس) ، أو (العين) ، أو هما معاً ، بإفراد مع المفرد ، نحو : (جاء زيد نفسه ، وهند نفسها) وجمع مع المثنى والمجموع ، نحو : (جاء الزيدان أنفسهما ، والزيدون أنفسهم ، والهندان أنفسهما ، والهندات أنفسهن) .
ولا يُجمعان إلا جمع قلة ، فلا يُقال : جاء الزيدون نفوسهم ، ولا : عيونهم .

ولا بُدَّ مِنْ إِضَافَتِهِمَا لِفَظاً إِلَى ضَمِيرٍ يُوَافِقُ المَوْكِدَ في إفرادهِ وتذكيرهِ وغير ذلك . وإنَّ وَكِدَ بهما ضميرُ رفعٍ متَّصِلٍ فالجيدُ أَنَّ يَوْكِدَ بهما بعد التوكيد بالضمير المنفصل ، نحو : (قاموا هم أنفسهم) ، و (قاموا أنفسهم) جائزٌ على / ضعف ، ذكر ذلك الأَخَفَشُ ^(٢) في المسائل . ١٨٥/أ
ويجوز جرُّ (النفس ، والعين) بباء زائدة ، نحو : (جاء زيد بنفسه ، ورأيت عمراً بعينه) ، ولا يجوز ذلك في غيرهما من أَلْفَازِ التَّوكِيدِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا : " جَاوُوا بِبَاءِ جَمْعِهِمْ " ^(٣) بِضَمِّ المِيمِ وَفَتْحِهَا ، وفيه معنى التَّوكِيدِ ، وليس من أَلْفَازِهِ ^(٤) ، إِنْ لَوْ كَانَ من أَلْفَازِهِ لَجَازَ اسْتِعْمَالُهُ بِلا بَاءٍ ، بل كان استعمالُهُ بِلا بَاءٍ أَكْثَرَ ، كما كان ذلك في (النفس ، والعين) .

ويجوز أَنَّ يَوْكِدَ بهما معاً ، نحو : (جاء زيد نفسه عيَّنه) .

(١) تَكْلِمَةُ مَا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ كَلَامِ المَصْنُفِ . وَحَكَاهَا مِنَ المَصْنُفِ

نَاطِرِ الجَيْشِ أَيْضاً ، تَمْهِيدُ القَوَاعِدِ : ١٠٣/٤ ب .

(٢) انْظُرِ التَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ١١٣/٤ ، وَالمِهْمَعُ : ١٢٢/٢ .

(٣) القَوْلُ فِي اللِّسَانِ : (جَمْعٌ) .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (أَلْفَازٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

ولا يُوءَّكَدُ المثنى ولا ما في معناه بغير (النفس ، والعين)
إلا ب (كلا) في التذكير ، وب (كلتا) في التأنيث ، نحو : (جاء
الزبدان كلاهما ، والهندان كلتاها) .

ولا يُوءَّكَدُ بهما عند الأَخْفَشِ (١) ما لا يصح أن يجعل نسي
موضعه واحد ، نحو : (جلست بين الرجلين) . قال الأَخْفَشُ (٢) : لا
يجوز : (ضربت (٣) أحد الرجلين كليهما) فإنك إذا قلت : (ضربت
أحد الرجلين) فقد علم أنهما رجلان ، وأن موضع (الرجلين) لا يصح
لواحد لتقدم (أحد) ، فلا يتوهم أن ذكرهما غلط ، بخلاف قولك :
(رأيت الرجلين كليهما) فإن موضع (الرجلين) صالح لـ (رجل) فيتوهم
الغلط ، فيفيد التوكيد .

لا يمتنع (٤) عندي (ضربت أحد الرجلين كليهما) ؛ لأن فيه
فائدة ، وذلك أن موضع (الرجلين) صالح للجمع ، فيمكن توهم السامع
أن المتكلم قصد الجمع ، فغلط ، فوضع المثنى موضعه ، فيذكر (كليهما)
يزول ذلك التوهم ، ولا يخلو من فائدة . وأيضاً فإن موضع (الرجلين) صالح
للفرسين ، والبعيرين ، وغير ذلك ، فلا يمتنع توهم السامع قصد المتكلم شيئاً
من ذلك ما لم يأت بـ (كليهما) أو نعت يقوم مقامه ، فإذا جاء بـ (كليهما)

(١) اختلف النقل عنه في هذه المسألة ، انظر التذييل والتكميل : ١١٣/٤ ،
والمقتضب : ٢٤٢/٣ ، والرضي على الكافية : ٣٣٥/٢ ، وشرح
الجمال : ٢٧٠/١ ، والمساعد : ٣٨٦/٢ . وانظر معاني القرآن
للأَخْفَشِ : ١٦٣/١ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية : ١١٧٨/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٦٦ .

(٣) في الأصل : (. .) ولا يجوز حذف : (ضربت . .) بإقحام (حذف) ،
والتصويب من شرح الكافية الشافية ، وشرح عمدة الحافظ .

(٤) في الأصل : (قال الأَخْفَشُ : لا يمتنع . .) بإقحام (قال
الأَخْفَشُ) ، والتصويب من التذييل والتكميل : ٢١٤/٤ .

عِلْمِ اعْتِنَاؤُهُ بِمَا ذَكَرَ قَبْلَهُ . وَأَنَّهُ قَاصِدٌ إِعْلَامِ السَّامِعِ بِصَحَّةِ الْعِبَارَةِ ،
[وَفِي الْغَلَطِ] (١) .

(ص) " وَمَجِئُهُ فِي الْغَرَضِ الثَّانِي تَابِعًا لَذِي أَجْزَاءٍ يَصَحُّ
وَقَوْعُ بَعْضِهَا مَوْقَعَهُ مِثْلَ مِثْلِهِ إِلَى ضَمِيرِهِ بِلَفْظِ (كُلُّ) ،
أَوْ (جَمِيعٌ) ، أَوْ (عَامَّةٌ) .
وَقَدْ يُسْتَغْنَى بِ (كُلِّهِمَا) عَنْ (كُلَّتَيْهِمَا) ، وَبِ
(كُلِّهِمَا) عَنْهُمَا ، وَإِلْإِضَافَةِ إِلَى مِثْلِ الظَّاهِرِ
الْمَوْكَّدِ بِ (كُلِّ) عَنْ الْإِضَافَةِ إِلَى ضَمِيرِهِ ، وَلَا
يُسْتَغْنَى بِنِجَّةِ إِضَافَتِهِ ، خِلَافًا لِلْفَرَاءِ وَالزَّمْخَشَرِيِّ .
وَلَا يُثْنَى (أَجْمَعُ) وَلَا (جَمْعًا) ، خِلَافًا
لِلْكُوفِيِّينَ وَمَنْ وَافَقَهُمْ .

وَيَتَّبِعُ (كُلُّهُ) : (أَجْمَعُ) ، وَ (كُلُّهَا) : (جَمْعًا) ،
و (كُلَّهُمْ) : (أَجْمَعُونَ) ، وَ (كُلَّهُنَّ) :
(جَمْعٌ) .

وَقَدْ يَغْنِينُ عَنْ (كُلِّ) ، وَقَدْ يُتْبَعَنَّ بِمَا يَوَازِيهِنَّ
مِنْ (كَتَعٍ) وَ (بَضْعٍ) وَ (بَتَعٍ) بِذَا (٢)
الترتيب أو دونه . وَقَدْ يَغْنِي مَا صِيغَ مِنْ (كَتَعٍ)
عَنْ مَا صِيغَ مِنْ (جَمْعٍ) . وَرُبَّمَا نُصِبَ (أَجْمَعُ)
وَجَمْعًا (حَالَيْنِ) ، وَجَمْعَاهُمَا كَهَمَا عَلَى الْأُصْحَحِّ .
وَقَدْ يُرَادُفُ (جَمْعًا) (مَجْتَمَعًا) ، فَلَا يَفِيدُ
تَوْكِيدًا .

(١) تَكْمَلَةُ مَا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ وَنَظَرَ الْجَيْشَ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ . التَّذْيِيلُ

وَالْتَكْمِيلُ : ٢١٤/٤ ، وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ : ١٠٥/٤ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : كَأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَرْسُمَ : (وَذَا) ، ثُمَّ صَوَّبَهَا .

(ش) قد تقدّم أنّ التوكيد المعنوي يُجاء به لغرضين :

أحدهما : رفع توهّم إضافة إلى المتبوع .

والثاني : رفع توهّم إرادة الخاص باللفظ العام .

وبَيَّنْتُ ما يُفيد الغرض الأول ، فشرعت الآن في تبين ما يفيد

الغرض الثاني ، وهو (كَلَّ) وأخواته على حسب استعماله الآتي تفصيله .

ولا يُؤكّد بها إلا معرفة متبعضة بالنسبة إلى عمل العامل ، ويُعتبر

ذلك بجعل بعضها في موضعها ، فإن صحّ صحّ التوكيد ، وإن امتنع امتنع

، نقولك : (جاء القوم كلهم) صحيح لصحة قولك : (جاء بعض القوم) ،

وقولك : جاء زيد كله ، متنع لا متناع قولك : جاء بعض زيد . فلو كان

العامل صالح الإسناد إلى (بعض زيد) ك (نظف ، ونجس) لم

يُمتنع التوكيد ، فصحّ أن يُقال : (نظف زيد كله) ، لا أنه يُقال : (نظف

بعضه) .

ونذكرت مع (كَلَّ) (جميعاً) و (عامّة) كما فعل سيبويه (١) ،

وأغفل ذلك أكثر المصنّفين سهواً أو جهلاً ، فيقال : (جاء القوم جميعهم ،

وعامّتهم) ، كما يُقال : (جاؤا وكلهم) ، والمعنى واحد (٢) .

[وقد يستغنى ب (كليهما) عن (كليهما)] (٣) ، ومين

شواهد ذلك قول الشاعر (٤) :

يَمُتُّ بِقُرْبَى الزَيْنِيِّينَ كُلِّهِمَا إِلَيْكَ وَقُرْبَى خَالِدٍ وَهَبِيبٍ

(١) سيبويه : ٢٧٤/١ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية : ١١٧١/٣ ، والتذيل والتكميل :

٢١٦/٤ .

(٣) تكملة ما سلف في المتن .

(٤) هو هشام بن معاوية . والبيت في ضرائر الشعر : ٢٧٦ ، والمقرب :

٢٣٩/١ ، وشرح النجمل : ٢٦٥/١ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٥٩ ،

والتذيل والتكميل : ٢١٦/٤ ، والمساعد : ٣٨٧/٢ ، والعيني :

١٠٦/٤ .

ومثال الاستغناء ب (كَلِمَا) عن (كَلِمَا) و (كَلِمَا) : [١] . . .

[.....]

[ومثال الاستغناء بإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد ب (كَل) عن
الإضافة إلى ضمير] (٢) قول كثير : (٣)

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكَ لَوْ أَجَزَى بِذِكْرِكُمْ يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ
ومثله قول الفرزدق : (٤)

أَنْتَ الْجَوَادُ الَّذِي تُرْجَى نَوَافِلُهُ وَأَبْعَدُ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ مِنْ عَارِ
وَأَقْرَبُ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ مِنْ كَرَمِ يُعْطِي الرِّغَابَ لَمْ [يَهْمُمْ] بِأَقْتَارِ
وأجاز الفراء والزمخشري (٦) في قراءة مَنْ قَرَأَ : " إِنَّا كَلَّا فِيهَا " (٧) بالنصب

(١) السياق يُشْعِرُ بِسُقْطِ يُقَدَّرُ ب : (قام الرجلان كلمهما ، وقامت المرأةتان
كلمهما) . انظر التذييل والتكميل : ٢١٦/٤ ، والمساعد : ٣٨٧/٢ ،
وشفاة العليل : ٨١٩/٢ .

(٢) (ومثال الاستغناء) تكلمة من أول الفقرة السالفة . وبقيّة التكلمة
ما سلف في المتن ص : ٦٣٨ .

(٣) ونسبه المصنف في شرح عدة الحافظ : ٥٥٧ إلى عرب بن أبي
ربيعة ، وهو في ديوانه : ١١٦ ، وزيادات ديوان كثير : ٥٣١ ،
وأما لي القالي : ١٩٥/١ ، والأغاني : ١٠٧/١ ، والتذييل
والتكميل : ٢١٦/٤ ، والمغني : ٢٥٦ ، والمساعد : ٣٨٧/٢ ،
والهبع : ١٢٣/٢ ، وشرح أبيات المغني : ١٨٤/٤ .

(٤) البيتان في ديوانه : ٣٢٩/١ ، والتذييل والتكميل : ٢١٦/٤ ،
وتعليق الفرائد : ق ٢/١ ج ٣٢١/١ ، وشرح أبيات المغني :
١٨٤/٤ ، والأول في الهبع : ١٢٣/٢ .

(٥) في الأصل بياض ، والتكلمة من المصادر السابقة .

(٦) معاني القرآن للفراء : ١٠/٣ ، والكشاف : ٣٧٤/٣ .

(٧) غافر : ٤٨ . وهي قراءة ابن السميع وعيسى بن عمران وابن عطية .

البحر المحيط : ٤٦٩/٦ . وانظر ما قاله النحاس في إعراب القرآن
: ١٤/٣ وما بعدها .

على تأكيد [اسم] ^(١) (إِنَّ) . وذلك عندي [غير] ^(٢) جائز ، لأنَّ ألفاظ

التوكيد على ضربين :

ضرب مُصَحَّح بإضافته إلى ضمير المؤكِّد ، وهو (النَّفس ، والعين ،

وكلَّ ، وجميع ، وعامة) .

وضرب منويُّ الإضافة إلى ضمير المؤكِّد ، وهو (أجمع) وأخواته .

وقد أجمعنا على أنَّ المنويَّ الإضافة لا يُستعمل صريح الإضافة ،

وأجمعنا على أنَّ غير (كلَّ) / من الصريح الإضافة لا يُستعمل منويٌّ ^{ب/١٨٥}

الإضافة ، فتجوز ذلك في (كلَّ) يستلزم عدم النظر في الضربين ، لأنَّ ^(٣)

غير (كلَّ) إمَّا ملازم لصريح الإضافة ، وإمَّا ملازم لمنويِّها . فإنفراد (كلَّ)

بجواز الاستعمالين مُستلزم لعدم النظر ، والمُفْضِي إلى ذلك هو ما ذهب

إليه الفراء والزَّمَخْشَرِيُّ ، فوجب اجتنابه .

والقول العرَضِيُّ عندي أنَّ (كَلَّا) في القراءة المذكورة منصوب على

الحال من الضمير المرفوع المنويِّ في (فيها) ، و (فيها) هو العامل ،

وقد قُدِّمَت الحال عليه مع عدم تصرُّفه ، كما قُدِّمَت في قراءة مَنْ قرأ : " وَالسَّمَوَاتُ

مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ " ^(٤) ، وفي قول النَّايِغَةِ الذُّبْيَانِيِّ ^(٥) :

رَهْطُ ابْنِ كَوْزٍ مُحَقِّبِي أَذْرَاعِهِمْ ^(٦) فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُذَارٍ

ومثله قول بعض الطَّائِفِينَ ^(٧) :

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) تكملة ممَّا حكاه أبو حيان من كلام المصنف (التذييل : ٢١٧/٤) .

(٣) في الأصل رُسِمَتْ أَوَّلًا (أي) ثُمَّ صُوِّبَتْ .

(٤) الزمر : ٦٧ . وانظر ما سلف ص ٤١ .

(٥) تقدم ص ٤١ .

(٦) في الأصل : (أذراعهم) ، وهو تصحيف .

(٧) البيت بهذه النسبة في التذييل والتكميل : ٢١٧/٤ .

دَعَا فَاجْبِنَا وَهُوَ بَادِي ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ فَكَانَ النَّصْرُ غَيْرَ بَعِيدٍ
وَأَجَازَ الْكُوفِيِّونَ وَمَعْضُ^(١) أَصْحَابِنَا^(٢) تَثْنِيَةً (أَجْمَعَ وَجَمَعَاءَ) ، قَالَ ابْنُ
خُرُوفٍ^(٣) : وَقِيَاسُ تَثْنِيَةٍ (أَفْعَلْ ، وَفَعْلَاءُ) فِي هَذَا الْبَابِ - يَعْنِي بَابَ
التَّوَكُّيدِ - قِيَاسُ (أَحْمَرُ ، وَحُمْرَاءُ) ، وَمَنْ مَنَعَ تَثْنِيَتَهُمَا فَقَدْ تَكَلَّفَ ، وَادَّعَى
مَالًا دَلِيلَ عَلَيْهِ .

وَقَالَ الْأَخْفَشُ فِي الْمَسَائِلِ^(٤) : وَزَعَمُوا أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجْعَلُ
(أَجْمَعَ وَأَكْتَعَ) وَجِنْسَهُ نَكْرَةً فَيَقُولُ : (أَجْمَعِينَ وَجَمْعَاوِينَ)^(٥) وَكَتَمَاوِينَ .
قَالَ : وَقَالَ الشَّاعِرُ :^(٦)

لَوْ كَانَ ذَا الْمَرْبِدِ خَبْرًا أَجْمَعًا

فَجَعَلَ (أَجْمَعَ) مِنْ صِفَةِ النَّكْرَةِ . هَذَا نَصُّ الْأَخْفَشِ فِي الْمَسَائِلِ .

و (كَلَّهَ) تَوَكُّيدٌ لِمُفْرَدٍ ذِي أَجْزَاءٍ يَصَحُّ تَعْيِينُ الْعَامِلِ بِبَعْضِهَا

ك (الْجَيْشِ وَالْبِسْتَانِ) .

و (كَلَّهَهَا) تَوَكُّيدٌ لِمَوْثِقٍ هُوَ كَذَلِكَ ك (الْقَبِيلَةِ وَالْدَارِ) . وَيُؤَكِّدُ

ب (كَلَّهَهَا) أَيْضًا مَعَ جَمْعِ الْمَذْكُورِ غَيْرِ الْعَاقِلِ ، نَحْوُ : (قَبِضْتُ الدَّرَاهِمَ

كَلَّهَهَا) ، وَجَمْعِ الْمَذْكُورِ الْعَاقِلِ إِذَا كَانَ مَكْسَرًا أَوْ مَجْمُوعًا بِالْأَلِفِ وَالْتَّاءِ ،

(١) شرح الكافية للرضي : ٣٣٤/١ ، والتذييل والتكميل : ٢١٩/٤ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (أَصْحَابِنَا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) التذييل والتكميل : ٢١٩/٤ .

(٤) نَفَسُ الْمَصْدَرِ السَّابِقِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : (جَمْعَاوَانِ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّذْيِيلِ
وَالْتَكْمِيلِ .

(٦) الْبَيْتُ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٢١٩/٤ .

الْمَرْبِدُ : الْمَكَانُ الَّتِي تَحْبِسُ بِهِ الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ ، أَوْ الْفُضَاءُ الَّتِي
وَرَاءَ الْبُيُوتِ يُرْتَفَقُ بِهَا ، أَوِ السُّوقُ الْمَشْهُورُ قَرَبَ الْبَصْرَةِ .

اللسان : (رَبِدٌ) .

كما يُقال في الفعل المسند إلى ضميره ^(١) : (فَعَلَتْ) وفي الواقع عليه
(فَعَلَتْهَا) ^(٢) كقول الراجز : ^(٣)

إِذَا الرِّجَالُ وَلَدَتْ أُولَاهَا
وَأَضْطَرَبَتْ مِنْ كِبَرِ أَعْضَادِهَا
وَجَعَلَتْ أَوْصَابَهَا تَعْتَادُهَا ^(٤)
فَهِيَ زُرُوعٌ قَدْ دَنَا حَصَادُهَا

فكما جاز تأنيث ضمير (الرجال) مع غير (كُلَّ) ، فكذلك يجوز مع
(كُلَّ) ، فيقال : (جاء الرجال كلها) . وأما (كُلُّهُنَّ) في العائلات
فأولى ^(٥) من (كُلُّهَا) ، و (كُلُّهَا) في غير العائلات أولى من (كُلُّهُنَّ) ،
إلا إن كان مراداً به أدنى العدد فـ (كُلُّهُنَّ) أولى به من (كُلُّهَا)
كقولك : (إلا جذاع أنكرن كلهنَّ) أولى من : (إلا جذاع أنكرت ^(٦)
كلها) ، وقولك : (الجذوع أنكرت كلها) أولى من : (الجذوع
أنكرن كلهنَّ) .

ومثال إتياع (أجمع) وأخواته لـ (كله) وأخواته : (جاء
الجيش كله أجمع ، والقبيلة كلها جمعا ، والرجاء كلهم أجمعون ، والنساء
كلهنَّ جمع) ، قال الله تعالى : * فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * ^(٨) .

(١) الياء عائدة إلى قوله " جمع المذكر العاقل إذا كان مكسراً . . .
والتاء . " .

(٢) في الأصل : (فعلتها) ، وهو تحريف .

(٣) هو زربن حبش . والأبيات في الحيوان : ٥٠٦/٦ ، ٨٩/٣ .

والعقد الفريد : ٤٢٦/٣ ، ومعجم الأدباء : ١٢٤/١٦ ، وابن

يعيش : ١٠٣/٥ .

أوصاب : جمع وصب ، وهو الوجد والعرض

(٤) في الأصل : (نعمتاتها) ، وهو تصحيف ، والتصويب من المصادر السابقة .

(٥) في الأصل : (أولى) ، والفاء تكلمة يقتضيها السياق .

(٦) كذا في الأصل وحققها : (فقولك) .

(٧) في الأصل رُسِمَتْ أولاً : (أنكرت) ثم صُوِّبَتْ .

(٨) الحجر : ٣٠ ، ض : ٧٣ .

ومثال الاستغناء عن (كل) قوله تعالى : * وَلَا تُؤْمِنُ بِهِمْ أَجْمَعِينَ * (١)
* وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ * (٢)

ومثال المصوغات من (جمع) بما يوازنهن من (كَتَعَ وَبَصَعَ وَبَتَعَ) :
(جا' الجيش كله أجمع أكتع أبصع أبتع ، والقبيلة كلها جمعا كتعا
بصعا بتعا ، والرجال كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون ، والنساء
كلهن جمع كتع بصع بتع) ، وهذا الترتيب لا يلزم (٣) ، بل هو أجود
من عديمه ، وإنما اللازم لمن ذكر الجميع أن يقدم (كلا) ، ويوليه المصوغ
من (جمع) ، ثم يأتي بالواقعي كيف شاء . إلا أن تقديم ما من الكتع
على الباقيين ، وتقديم ما من البصع على ما من البتع هو المختار .
ومثال الاستغناء بالمصوغ من (كتع) ما أنشد الأصبغى من
قول الراجز : (٤)

يا ليتني كنت صبيا مَرَضَا
تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا
إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَتَنِي أَرْبَعَا (٥)
إِذْ ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

-
- (١) الحجر : ٣٩ .
(٢) الحجر : ٤٣ . وانظر التذييل والتكميل : ٢٢١/٤ .
(٣) هذا مذهب الكوفيين وابن كيسان . انظر ابن يعين / الأرضي على
الكافية ٣٣٦/١ ، والتذييل والتكميل : ٢٢١/٤ وما بعدها ،
والمساعد : ٣٩١/٢ ، والهمع : ١٢٣/٢ .
(٤) الأبيات بدون نسبة في العقد الفريد : ٤٦٠/٣ ، وشرح
الكافية الشافية : ١١٧٣/٣ ، ١١٧٨ ، وشرح عمدة الحافظ :
٥٦٢ وما بعدها ، والتذييل والتكميل : ٢٢٢/٤ ، ٢٢٧ ،
والخزانة : ١٦٨/٥ ، واللسان : (كتع) .
والأول والثاني في ضرائر الشعر : ٢٩٤ . والبيت الشاهد في
المساعد : ٣٩١/٢ .
الذلفاء : المرأة الصغيرة الأنف المستوية الأربعة .
(٥) (أربعا) : في الأصل مكررة .

وحكى الفراء (١) : "أَعْجَبَنِي الْقَصْرُ أَجْمَعُ ، وَالِدَارُ جَمْعَاءُ" بالنصب على الحال . ولم يُجِزْ في (أَجْمَعِينَ وَجَمَعَ) إِلَّا التَّوَكِيدَ .

وأجاز ابن دُرُسْتَوَيْهَ (٢) حَالِيَةً (أَجْمَعِينَ) . وما ذهب إليه هو الصَّحِيحُ ؛ لَا تَهْ قَدْ صَحَّ بِضَيْطِ الثَّقَاتِ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : "إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيَوْمٍ تَمَّ بِهِ ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعِينَ " ، وَمِنْ صَحَّحِ النَّصْبِ فِي (أَجْمَعِينَ) الْمَذْكُورِ فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ الْقَاضِي عِيَّاضُ (٤) رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَقَالَ : إِنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ . وَيُرْوَى : " فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ " عَلَى أَنَّهُ تَوَكِيدٌ لِلْوَاوِ مَسْنُونٍ (فَصَلُّوا) . وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ (٥) (أَجْمَعِينَ) تَوَكِيدًا لِضَمِيرِ مَقْدَرٍ مَنْصُوبٍ كَأَنَّهُ قَالَ : أَعْنِيَكُمْ أَجْمَعِينَ ، وَهَذَا الْقَوْلُ شَبِيهُ بِقَوْلِ سَيْبَوِيهِ (٦) - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي بَابِ مَا انْتَصَبَ فِيهِ الْأِسْمُ ؛ لَا تَهْ لَا سَبِيلَ إِلَى أَنْ يَكُونَ صِفَةً : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَأَتَانِي أَخُوهُ أَنْفَسَهُمَا " [النَّصْبُ عَلَى أَعْنِيَهُمَا] (٧) . هَكَذَا قَالَ سَيْبَوِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ .

وقد يُسْتَعْمَلُ (جَمْعَاءُ) بِمَعْنَى (مُجْتَمِعَةٌ) / فلا يُقَصَّدُ بِهَا تَوَكِيدٌ / ١٨٦ أ /
ومنه قول النبي (٨) - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - " كَمَا تَنَاتَجُ الْإِبِلُ مِنْ بَهْمِيَّةٍ

- (١) حكى ذلك عنه الشَّكَوِيُّ فِي نَكْتِهِ عَلَى الْمَفْصَلِ . انظر التذيل والتكميل : ٢٢٢/٤ ، والمساعد : ٣٩١/٢ ، والهمع : ١٢٤/٢ .
(٢) القاموس المحيط وتاج العروس (بتع) . وأجازه ابن كَيْسَانَ أَيْضًا . انظر : التذيل والتكميل : ٢٢٢/٤ ، والمساعد : ٣٩١/٢ .
(٣) أخرجه البخاري في باب " إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيَوْمٍ تَمَّ بِهِ " مِنْ أَبْوَابِ بَدْءِ الْأُذَانِ : ١٧٧/١ ، ومسلم في باب " ائْتِمَامُ الْمَأْمُومِ بِالْإِمَامِ " مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ : ٣٠٨/١ .
وانظر التذيل والتكميل : ٢٢٢/٤ ، والمساعد : ٣٩١/٢ ، والهمع : ١٢٤/٢ ، والقاموس المحيط وتاج العروس : (بتع) .

- (٤) مشارق الأنوار : ٤١٧/١ .
(٥) كُتِبَ عَلَى هَامِشٍ إِحْدَى نَسَخِ الْمَسَاعِدِ : " وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ أَيْضًا ٣٩١/٢ .
(٦) سَيْبَوِيهِ : ٢٤٧/١ .
(٧) تَكْلَمَةُ مِنْ سَيْبَوِيهِ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ . وانظر مَاسِيَاتِي ص : ٦٥٠ .
(٨) أخرجه أبو داود في باب " ذُرَارَى الْمُشْرِكِينَ " مِنْ كِتَابِ " السَّنَةِ " : ٢٢٩/٤ .
وانظر التذيل والتكميل : ٢٢٢/٤ ، والمساعد : ٣٩١/٢ ، والهمع : ١٢٤/٢ .

جَمْعَاءٌ ، أي : مُجْتَمِعَةُ الْخَلْقِ .

وأجاز أبو عليّ الشَّكُوبِينَ ^(١) استعمالَ (أَجْمَعَ) بهذا المعنى ،
فتأَوَّلَ به قولَ الرَّاجِزِ : ^(٢)

أُرْسِي عَلَيْهَا وَهِيَ فِرْعٌ أَجْمَعُ
وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَأَصْبَحُ

(ص) * ولا يَتَّحِدُ توكيدُ معطوفٍ ومعطوفٍ عليه إِلَّا إذا

اتَّحَدَ معنَى عاملَيْهِمَا . وإنْ أفادَ توكيدَ النِّكْرَةِ

جَاز ، وفاقاً لِلْأَخْفَشِ وَالْكُوفِيِّينَ .

ولا يُحَذَفُ المَوْكِدُ وَيُقَامُ المَوْكِدُ مُقَامَهُ عَلَى ^(٣)

الْأَصَحِّ . ولا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا بـ (إِمَّا) ، خِلَافاً

لِلْفَرَّاءِ .

وَأُجْرِيَ فِي التَّوْكِيدِ مُجْرَى (كُلِّ) مَا أفادَ معناه

من (النَّضْرُوعُ ، وَالزَّرْعُ ، وَالسَّهْلُ ، وَالْجَبَلُ ، وَالْيَدُ

، وَالرَّجُلُ ، وَالظَّهْرُ ، وَالْبَطْنُ) .

ولا يلي العاملُ شَيْءاً من أَلْفَاظِ التَّوْكِيدِ ، وهو على

حالِهِ فِي التَّوْكِيدِ إِلَّا (جَمِيعاً وَعَامَّةً) مطلقاً ،

و (كُلُّ) ، و [كِلَا] ^(٤) ، و كِلْتَا (مع الْإِبْتِدَاءِ

بِكثرة ، ومع غيره بِقِلَّةٍ .

واسمُ (كان) في نحو : (كان كلُّنا على طاعةِ

الرَّحْمَنِ) ضميرُ الشَّأْنِ ، لا (كلُّنا) .

وتلزم ^(٥) تابعيَّةُ (كُلِّ) بمعنَى كامل ، وإضافتهُ

(١) التذييل والتكميل : ٢٢٢ / ٤ وما بعدها ، والمساعد : ٣٩١ / ٢ وما بعدها .

(٢) تقدما ص : ٤٢٧ .

(٣) في الأصل : (أعلى) ، وهو تحريف .

(٤) تكلمة من التسهيل : ١٦٥ .

(٥) في الأصل : (يلزم) ، وهو تصحيف ، والتصويب من التسهيل : ١٦٦ .

إلى مثل مَتَّبِعِهِ مطلقاً ، نعمتاً ، لا توكيداً .
 (١) ويلزم اعتبار المعنى في خبر (كُلُّ) ، مضافاً
 إلى نكرة ، لا مضافاً إلى معرفة .
 ولا تَعَرَّضَ في (أجمعين) إلى اتحاد الوقت ،
 بل هو كـ (كُلُّ) في إفادة العموم مطلقاً ، خلافاً
 للفرق . *

(ش) قال أبو الحسن الأَخْفَشُ (٢) : اعْلَمْ أَنَّ قولهم : ماتَ زَيْدٌ وعاشَ عمرو
 كلاهما ، ليس بكلام ، لا تُنْهَمَا لم يشتركا (٣) في كلام واحد . فلو قلتَ :
 (انطلقَ زَيْدٌ وذهبَ عمرو كلاهما) جاز ، لا تُنْهَمَا قد اجتمعا في أمر
 واحد . فإلى هذا وأمثاله أُشرتُ بقولي : * ولا يَتَّحِدُ توكيدُ معطوفٍ
 ومعطوفٍ عليه إِلَّا إذا اتَّحدَ معنى عاملَيْهما * .
 ومنع البصريون (٤) إِلَّا الأَخْفَشَ توكيدَ النكرة مطلقاً . وأجازه بعض
 الكوفيّين مطلقاً ، وأجازه بعضهم إذا أفاد ، ومنعه إذا لم يُفِدْ . ومثال الجائز
 لكونه مفيداً قولك : (صمتُ شهرًا كلّه ، وقتُ ليلةٍ كلِّها ، وهذا أُسَدُ نَفْسِهِ ،
 وعندي درهمٌ عَيْنُهُ) (٥) فبِذِكْرِ (كُلُّ) عُلِمَ أَنَّ الصيامَ كان في جميعِ الشَّهرِ ،
 والقيامَ كان في جميعِ اللَّيْلَةِ ، ولولم يُذَكَّرْ لاحتمالِ الْإِيْرَانِ جميعِ الشَّهرِ ،
 ولا جميعِ اللَّيْلَةِ . وبِذِكْرِ (النفس) (٦) أَيْضاً عُلِمَ أَنَّ المشارَ إليه أُسَدُ حَقِيقَتِي ،

-
- (١) في الأصل : (مضاف) ، وهو خطأ ، والتصويب من التسهيل : ١٦٦ .
 (٢) شرح الكافية الشافية : ١١٧٩/٣ ، والتذيل والتكميل : ٢٢٣/٤ ،
 والجمع : ١٢٤/٢ .
 (٣) في الأصل : (يبنوا) ، وهو تحريف ، والتصويب من المصدرين السابقين .
 (٤) الإنصاف : ٤٥١/٢ وما بعدها ، وابن يعيش : ٤٤/٣ وما بعدها ، والرضي
 على الكافية : ٣٣٥/١ ، والتذيل والتكميل : ٢٢٣/٤ وما بعدها ، والجمع
 : ١٢٤/٢ .
 (٥) في الأصل رُسِمَتْ أَوَّلًا : (عيده) ، ثُمَّ صَحَّحَتْ .
 (٦) كذا في الأصل ، وفيما حكاه ناظر الجيش عن المصنف (١٠٨/٤) .
 وحققها (النفس والعين) .

لا شيء شبيه بأسد، وأن الذي عندك درهم مصوغ لا صرفه ولا موازنته .
فتوكيد التكررة - إن كان هكذا - حقيقاً بالجواز وإن لم تستعمله العرب،
فكيف إذا استعملته كقول رؤبة (١) :

(٢) إِنَّ تَمِيمًا لَمْ يَرْضَعْ مَسْبَعًا
وَلَمْ تَلِدْهُ أُمُّهُ مَقْنَعًا
أَوْفَتْ بِهِ حَوْلًا وَحَوْلًا أَجْمَعًا

وكقول الآخر (٣) :

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

وكقول الآخر (٤) :

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مَرْضَعًا
تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَمًا

وكقول الآخر (٥) :

أُولَاكَ بَنُو خَيْرٍ وَشَرٍّ كُلِّهِمَا جَمِيعًا وَمَعْرُوفٍ أَلَمٍّ وَمُنْكَرٍ

- (١) الأبيات في ديوانه : ٩٢ ، والتذييل والتكميل : ٢٢٤/٤ ، والبيت
الشاهد في الهمع : ١٢٤/٢ .
المُسْبَعُ : الدَّعِيُّ ، أو الذي يلد لسبعة أشهر .
- (٢) في الأصل : (مشبعاً) ، وهو تصحيف ، والتصويب من الديوان .
- (٣) البيت في الإنصاف : ٤٥٤ ، وما بعدها ، وابن يعيش : ٤٤/٣ ، وضرائر
الشعر : ٢٩٤ ، وشرح الكافية الشافية : ١١٧٧/٣ ، وشرح عمدة
الحافظ : ٥٦٥ ، والتذييل والتكميل : ٢٢٤/٤ ، والهمع : ١٢٤/٢ ،
والخزانة : ١٨١/١ ، ١٦٩/٥ . قال البغدادى : هذا البيت
مجهول لا يعرف قائله ، حتى قال جماعة من البصريين : إنه مصنوع .
صَرَّتْ : صَوَّتَتْ . الْبَكْرَةُ : ما يُسْتَقَى عليه الماء من البئر ، وهي بتحريك
الكاف ، وإسكانها ضرورة .
- (٤) تقدما ص : ٦٤٤ .
- (٥) هو مُسَافِعُ بْنُ حَدَّافَةَ . والبيت في شرح ديوان الحماسة : ٩٩٠/٢ ،
وشرح الكافية الشافية : ١١٧٦/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٦٥ ،
والتذييل والتكميل : ٢٢٤/٤ ، والخزانة : ١٧١/٥ .

وكقول الآخر (١) :

ساعةٌ قَدَرُ احْتِجَابِكَ فِيهَا (٢)
سَنَةً دَامَ ضَرْهَا جَمْعُهَا (٣)

وأما ما لا فائدة فيه ، ندو : اعتكفت وقتاً كله ، ورأيت شيئاً نفسه ، فغير جائز .
فمن حُكِمَ بالجواز مطلقاً أو بالمنع مطلقاً فليس بمُصِيب ، وإن حاز من الشهرة
أو فر نصيب .

وقول الشاعر (٤) :

عداني أن أزورك أن بهمي عجايأ كلها إلا قليلاً
توكيد عند الكوفيين . والصحيح أنه مبتدأ مقدّم الخبر ، أو توكيد لضمير
مرفوع ب (عجايأ) ، لا أنه جمع (عجي) وهو السّيء الغداء . و (كلانا)
من قول الشاعر (٥) :

فما أعلم الواشين بالسّرّ بيننا ونحن كلانا للمحبة كاتبم
ببتدأ ، خبره (كاتبم) ، وليس بتوكيد ل (نحن) ، إذ لو كان توكيداً لم
يجز إفراد (كاتبم) ، لا أنه على ذلك التقدير خبر (نحن) .

- (١) البيت في التذييل والتكميل : ٢٢٤ / ٤ .
- (٢) في الأصل : (احتجأ بك) ، وهو تحريف ، والتصويب من التذييل والتكميل .
- (٣) في الأصل : (سنة وأم ضرها جمعا دام) ، وكأنه صوب :
(وأم) ، (دام) فوضعها بعد البيت .
- (٤) هو أرطاة بن سَهْبَةَ المَرِيّ . والبيت في الجمهرة : ٢٢٦ / ٣ ،
ومقاييس اللغة : ٢٤٣ / ٤ ، وأمالى القالي : ١١٤ / ١ ، والسمط :
٣٤٢ / ١ ، وضرائر الشعر : ٢٩٥ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٦٦ ،
والتذييل والتكميل : ٢٢٥ / ٤ ، واللسان : (عجا) .
- (٥) هو ابن الدُمَيْنة . والبيت في ديوانه : ٢٣ ، والتذييل والتكميل
: ٢٢٥ / ٤ ، وتعليق الفرائد : ق ٢ / ج ١ / ٣١٨ .

وقال سيبويه ^(١) - رحمه الله - في باب ما ينتصب فيه الاسم ،

لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة : وسألت الخليل - رحمه الله - عن (مررت
بزيد ، وأتاني أخوه أنفسهما) . فقال : الرفع على (هما صاحباي أنفسهما) ،
والنصب على (أعنيهما أنفسهما) . فأجاز حذف الموءكد والاستغناء
عنه بالموءكد ، وهذا ضعيف بين الضعف ؛ لأن الموءكد مسوق لتقوية ^(٢)
[الموءكد] ^(٣) ، ويبيّن كونه مراداً به الحقيقة لا المجاز ، فلا استغناء
عنه بالموءكد بمنزلة الاستغناء بعلامة على معنًى في شيء غير مذكور
كالاستغناء بحرف التعريف عن المعرّف ، وعلامة التأنيث عن الموءكث
مع ما في تقديره من كثرة الحذف ومخالفة المعتاد ، وذلك أن في كـ
الوجهين تقدير ثلاثة أشياء ، في الرفع تقدير مبتدأ ومضاف ومضاف إليه ،
وفي النصب تقدير فعل وفاعل ومفعول . وفي التقدير الأول مخالفة
لقاعدة التقدير من قبل أنه قدّر (هما صاحباي) ، وما في الكلام دليل / ١٨٦ ب
على الضحبة ، والمعتاد في الحذف أن يكون في الباقي دلالة على
المحذوف ، وكان الأول ، بعد أن نُسَلِمَ التقدير ، أن يُقدّرهما ^(٤) (معنيان
أنفسهما) ، كما قدّر في النصب (أعنيهما) ، لأن كونهما معنيين معلوم ،
وكونهما صاحبين غير معلوم . وأيضاً فإن هذا الحذف المدعى هو من
حذف المتبوع وإيقاء تابعه ، والأصل فيه حذف المنعوت وإيقاء نعتيه
قائماً مقامه ، وإنما جعلت حذف المنعوت أصلاً لكثرة وقوعه مجعلاً على
صحة استعماله ، ومع ذلك لا يستعمل إلا والعامل في المنعوت المحذوف
موجود ، وما مثّل به الخليل من حذف الموءكد والعامل ^(٥) فيه محذوف ،

(١) سيبويه : ٢٤٧ / ١ . وانظر ما سلف ص : ٦٤٥ .

(٢) في الأصل : (كتحوية) ، وهو تحريف ، والتصويب ما حكاه ناظر

الجيش عن المصنف .

(٣) تكملة ما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف : ١٠٨ / ٤ ب .

(٤) في الأصل : (تقدّرهما) ، وهو تصحيف .

(٥) في الأصل : (. . . حذف المذكور فالعامل) ، وهو تحريف ، والتصويب

ما حكاه أبو حيان من كلام المصنف في التذييل والتكميل : ٢٢٧ / ٤ .

فتجويره يستلزم مخالفة النظر فيما هو أصل أو كلاً صل (١)

ولا يجيز (٢) البصريون (٣) : (مررت بقومك إما أجمعين وإما بعضهم) وأجازه الفرّاء على تقدير : مررت [إما] (٤) بقومك أجمعين وإما بعضهم . ويلزم سيبويه التجوير على تقدير : مررت بقومك إما بهم أجمعين وإما بعضهم ، فإن الحذف هنا أسهل من الحذف في (مررت بزيد وأتاني أخوه عما صاحباي أنفسهما ، وأعنيهما) (٥) .
وبالغ الألف (٦) في منع حذف المؤكد فقال : لو نظرت إلى قوم فقلت : (أجمعون قومك) ، تريد : هم أجمعون قومك ، لم يجز ، لا أنك جئت بالتوكيد قبل أن يثبت عند المخاطب اسم يؤكّد .
وأجاز سيبويه (٧) فيما قصد به العموم من (ضرب زيد الظهر والبطن واليد والرجل) و (مطرنا السهل والجبل والزرع والضرع) أن يكون توكيداً كـ (كل) ، وأن يكون بدلاً .

ونبهت بقولي : " ولا يلي العوامل شيء من ألفاظ التوكيد ، وهو على حاله في التوكيد " على أنه لا يقال : زيدا^(٨) لقيت رأيت نفسه ، ولا : إخوانك كان أنفسهم منطلقين ، ولا ما أشبه ذلك ، لا أنك أوليت

-
- (١) انظر التذييل والتكميل : ٢٢٦/٤ وما بعدها . والأصول : ٤٢/٢ .
(٢) في الأصل : (ولا يجيزون البصريون) ، وهو وهم ، والتصويب ما حكاه أبو حيان من كلام المصنف : ٢٢٨/٤ .
(٣) الأصول : ٢٣/٢ وشرح الكافية الشافية : ١١٨٠/٣ ، والتذييل والتكميل : ٢٢٧/٤ وما بعدها .
(٤) تكلمة ما حكاه أبو حيان من كلام المصنف : ٢٢٨/٤ .
(٥) في الأصل : (أعنيهما) ، وهو تصحيف .
(٦) ووافقه شعلب والفارسي وابن جني انظر المساعد : ٣٩٢/٢ ، والجمع : ١٢٤/٢ .
(٧) سيبويه : ٧٩/١ وما بعدها . وانظر التذييل والتكميل : ٢٢٨/٤ .
(٨) في الأصل : (زيد) ، وهو وهم .

(رأيتُ) : (نفسه) ، وولي (كان) : (أنفسهم) ، وهما الحال الذي يكونان عليه ، إذا قصد بهما التوكيد مع عدم قصد التوكيد فلو كانا على غير الحال المستعمل في التوكيد ولما كل عامل كقولك : (رأيتُ نفسَ زيدٍ وأنفسَ إخوته) (١)

واستثنيت (جميعاً وعامةً) بلا قيدٍ ؛ لأن استعمالهما (٢) في التوكيد قليل ، واستعمالهما في غير التوكيد كثيرٌ بخلاف غيرهما ، فيقال : (القومُ مررتُ بجميعهم وعامتهم) و (مررتُ بهم وجميعهم يتحدثون ، وعاشتهم قياماً) .

وأما (كلٌّ وكلتا) إذا كانت بالحال الصالحة للتوكيد فيبشّرها العاملُ كثيراً ، إن كان ابتداءً ، نحو : (مررتُ بالرجالِ كلهم قياماً ، ومررتُ بالرجلينِ كلاهما في المسجد ، وبالمرأتينِ كلتاهما في الدار) . ولا يُبشّرها غيرُ الابتداء إلا قليلاً ، فمن القليل قولٌ كثيرٌ (٣) : يَمِيدُ إِذَا وَالَتْ عَلَيْهِ دِلَا وَهُمْ (٤) فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهُوَ نَاهِلٌ ومنه قولُ عديِّ بنِ زيدٍ : (٥)

أَسْمَرَتْهَا عِنْدَ الْحَبِيبِ قَصِيرَةً كَيْمَا لَتَلَهُوْ كُلُّهَا وَلِتَشْرَبْ بَسَا (٦)

-
- (١) انظر التذييل والتكميل : ٢١٩/٤ ، والمساعد : ٣٩٣/٢ .
 (٢) في الأصل : (استعمالها) وهو تحريف .
 (٣) البيت في ديوانه : ٥٠٦ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٧٥ ، والتذييل والتكميل : ٢٢٩/٤ ، والمغني : ٢٥٨ ، وشرح أبياته : ١٩٠/٤ ، والمساعد : ٣٩٥/٢ ، والهمع : ٧٣/٢ . يَمِيدُ : يتحرك .
 الناهل : العطشان . وهو من الأضداد .
 (٤) في الأصل : (ولاهم) ، وهو تحريف ، والتصويب من المصادر السابقة .
 (٥) لم أقف على البيت في طبعة ديوانه التي بين يدي . وهو في التمهيد القواعد ١٠٩/٤ ب .
 (٦) في الأصل : (أسموبها) ، وهو تحريف و (فصر أو بصر) تقرأ بالوجهين لكون خط الأصل مغرباً ، وكلما الوجهين تحريف ، و (لتلهو ... لشرباً) : وهما تصحيفان ، والتصويب في جميعها من تمهيد القواعد .

وَمِنَ الْقَلِيلِ قَوْلُ الْأَخْفَشِ ^(١) فِي الْمَسَائِلِ : تَقُولُ : (أَتَيْتَنِي بِزَيْدٍ
أَوْ عَمْرٍو لَوْ كَلَيْتَهُمَا) رَفَعًا وَنَصَبًا وَجَرًّا .

قال سيبويه ^(٢) في باب هذا شيء محذوف فيه الفعل لكثرة

في كلامهم : وَكَلَيْتَهُمَا وَتَمَرًّا ، كَأَنَّهُ قَالَ : أُعْطِنِي كَلَيْتَهُمَا وَزِدْنِي تَمَرًّا .
فَقَدَرُ : (أُعْطِنِي) عَامِلًا فِي (كَلَيْتَهُمَا) .

ويجوز (كَانَ كَلُّكُمْ مُنْطَلِقُونَ) عَلَى أَنَّ اسْمَ (كَانَ) ضَمِيرُ
الشَّانِ ، وَ (كَلُّكُمْ مُنْطَلِقُونَ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ . وَمِنْهُ قَوْلُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : ^(٣)

فَلَمَّا تَبَيَّنَا الْهُدَى كَانَ كَلُّنَا عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَالْحَقِّ وَالْتِقَى
وَيُقْصَدُ بِ (كَلِّ) مَعْنَى كَامِلٍ ، فَبُنِعَتْ بِهِ اسْمُ جِنْسٍ مُعَرَّفٌ أَوْ مُنْكَرٌ ، وَتَلْزَمُ
إِضَافَتُهُ إِلَى مِثْلِ الْمُنْعَوَاتِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَتَعْرِيفًا وَتَنْكِيرًا ، نَسَحَوْ : (رَأَيْتُ
الرَّجُلَ كُلَّ الرَّجُلِ ، وَأُطْعِمْنَا شَاةً كُلَّ شَاةٍ) وَفِيهِ مَعْنَى التَّوَكُّيدِ وَلَيْسَ مِنْ
الْفَاطَةِ لِلزُّومِ إِضَافَتُهُ إِلَى ظَاهِرٍ ^(٤) .

وَإِذَا أُخْبِرَ عَنْ (كَلِّ) مُضَافًا إِلَى نَكْرَةٍ تَعَيَّنَ اعْتِبَارُ الْمَعْنَى ^(٥) ،
نَسَحَوْ : * كُلُّ نَفْسٍ نَاقِصَةٌ الْمَوْتِ * ^(٦) ، وَ (كُلُّ رَجُلَيْنِ قَائِمَانِ ، وَكُلُّ
رَجَالٍ قَائِمُونَ) ، وَ * كُلُّ حِزْبٍ بَيْنَمَا لَدَيْهِمْ فَرَحُونَ * ^(٧) .

(١) التذيل والتكميل : ٢٢٩/٤ .

(٢) سيبويه : ١٤٢/١ .

(٣) تكملة ، موضعها بياض في الأصل .

والبيت في ديوانه : ١١ ، والتذيل والتكميل : ٢٣٠/٤ ،

والمغني : ٢٥٨ ، وشرح أبياته : ١٩٠/٤ ، والمساعد : ٣٩٥/٢ .

(٤) انظر التذيل والتكميل : ٢٣٠/٤ .

(٥) انظر ما سلف في ص : ٥٧٧ .

(٦) آل عمران : ١٨٥ ، والانبيا : ٣٥ ، العنكبوت : ٥٧ .

(٧) المؤمنون : ٥٣ ، الروم : ٣٢ .

وإذا أُخبر عن (كل) مضافاً إلى معرفة جاز اعتباراً لفظها ،
فُيُفْرَد الخبرُ ويذكر كقوله تعالى : * إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي
الرَّحْمَنِ عَبْدًا * (١) ، واعتباراً معناها فيجاء به على وفق المضاف إليه
نحو : * وَكُلُّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ * (٢) ؛ لأنَّ المعنى وكلُّهم أتوه داخريين .
ومذهبُ البصريين (٣) التَّسْوِيَةُ بَيْنَ (كلِّهم) و (أجمعين) في
إفادة العموم دونَ تعرُّض لاجتماع في وقت وعدمه . وزعم الفراء (٤) أنَّ
(أجمعين) يفيد أنَّهم كانوا مجتمعين في وقت الفعل .
والصحيح أنَّ ذلك مُمَكِّنٌ أَنْ يُرَادَ ، وَمُمَكِّنٌ أَلَّا يُرَادَ . فإمكانُ
أَنْ يُرَادَ مجمعٌ عليه فأغنى ذلك عن دليل . وإمكانُ أَلَّا يُرَادَ مُسْتَفَادٌ
من قوله تعالى : * لَا زَيْنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ / وَلَا يُؤَيِّنُهُمْ أَجْمَعِينَ * (٥) ، ١/١٨٧
لأنَّ إغواءَهُمْ لا يكون في وقت واحدٍ .

(ص) * فصل : التَّوكِيدُ اللَّفْظِيُّ إِعَادَةُ اللَّفْظِ أَوْ تَقْوِيَتُهُ

بموافقة معنى . وإن كان المؤكِّد به ضميراً متصلاً ،

أو حرفاً غير جوابٍ ، لم يُعَدَّ في غير ضرورةٍ إلَّا مَعْمُوداً

بمثل عامده أو مفعولاً . وإنَّ عَمْدَ أَوَّلًا بمفعول

ظاهر أَخْتَرَعَ عَمْدُ المؤكِّد بضمير . وفصلُ الجملتين

ب (ثُمَّ) إِنَّ أَمِينَ اللَّيْمِ أَجُودُ مِنْ وَصْلِهِمَا .

(١) مريم : ٩٣ .

(٢) النمل : ٨٧ .

(٣) الأصول : ٢١/٢ ، وابن يعيش : ٤١/٣ ، والرضي على الكافية

: ٣٣٣/١ ، والهمع : ١٢٤/٢ .

(٤) ابن يعيش : ٤١/٣ ولم يسمه ، والتذبيد والتكميل : ٢٣٢/٤ ،

والمساعد : ٣٩٦/٢ ، ونُسِبَ القولُ إلى المبرد أيضاً الهمع :

١٢٤/٢ ، واللسان : (كلل) .

(٥) الحجر : ٣٩ .

- (ش) تَعَمُّ إِعَادَةُ اللَّفْظِ [المفرد] ^(١) اسماً كان معرفةً كان أو نكرةً ، أو فعلاً ،
أو حرفاً متصلاً أو منفصلاً . وإعادة المركب ^(٢) جملةً كان أو غير جملة .
فإعادة الاسم المعرفة كقول عليّ بن أبي طالب - رضي الله عنه - :
تَيَمَّمْتُ هَمْدَانَ الَّذِينَ هُمُ هُمْ إِذَا نَابَ أَمْرٌ جُنْتِي وَسِيَّهَامِي
وإعادة النكرة كقول الأعشى ميمون : ^(٤)
أَتَيْحَ لَهُمْ حُبُّ الْحَيَاةِ فَأَدْبَرُوا ^(٥)
وَمَرْجَاةُ نَفْسِ الْمَرْءِ مَا فِي غَدِغَدِ
وإعادة الفعل كقول الشاعر : ^(٦)
فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِيَعْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْيَسَ أَحْيَسِ
وإعادة الحرف متصلاً ^(٧) كقول الشاعر : ^(٨)
فَمَا الدُّنْيَا بِبَاقِيَةٍ بِحُزْنٍ أَجَلَ لَا لَا وَلَا بِرَخَاءٍ بِسَالٍ

- (١) كلمة يقتضيها السياق .
(٢) كذا في الأصل . ولعل لفظ (إعادة) مقحم هنا .
(٣) البيت في ديوانه : ١١٣ ، والعمدة : ١٤ ، وشرح عمدة الحافظ :
٥٧٢ ، والتذيل والتكميل : ٢٣٣/٤ ، والهمع : ١٢٥/٢ .
الجنة : ما يتوقى به الإنسان .
(٤) البيت في ديوانه : ١٩١ ، والتذيل والتكميل : ٢٣٣/٤ .
(٥) في الأصل : (أبيض) ، وهو تصحيف ، والتصويب من المصدرين
السابقين .
(٦) البيت بدون نسبة في أمالي ابن الشجري : ٢٤٣/١ ، وشرح
الكافية الشافية : ٦٤٢/٢ ، ١١٨٥/٣ ، والتذيل والتكميل :
٢٣٣/٤ ، والمساعد : ٣٩٧/٢ ، والأشياء والنظائر : ١١٠/٤ ،
والهمع : ١١١/٢ ، ١٢٥ ، والخزانة : ١٥٨/٥ .
(٧) في الأصل : (منفصلاً) ، وهو وهم .
(٨) البيت بدون نسبة في الإنصاف : ٧٥/١ ، والتذيل والتكميل :
٢٣٣/٤ .

وإعادة الحرف مُنفصلاً (١) كقول الكُمَيْتِ (٢) :

لَمِيتَ شِعْرِي هَلْ ثُمَّ هَلْ أَتَيْتَهُمْ أَمْ يَحُولَنَّ دُونَ ذَاكَ حِمَامِي (٣)

وإعادة المركَّب غير الجملة كقول الكُمَيْتِ (٤) :

فَتِلْكَ وَلَاهُ السَّوْقُ قَدْ طَالَ مُكُتُّهُمْ فَحَتَّامٌ حَتَّامٌ الْعَنَاءُ الْمُطَوَّلُ (٥)

وإعادة المركَّب الجملة كقول الشاعر (٦) :

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ وَلَا فِي الْبُعْدِ أَنْسَاهُ
لَكَ اللَّهُ عَلَى ذَاكَ لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ

وكقول الآخر (٧) :

أَلَا حَبِذَا حَبِذَا حَبِذَا حَبِذَا حَبِذَا تَحَمَّلْتُ فِيهِ الْأَذَى

-
- (١) في الأصل : (متصلاً) ، وهو وهم .
 (٢) البيت في شرح الهاشميات : ٣٨ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٧١ ،
 والتذييل والتكميل : ٢٣٢/٤ ، ٢٣٥ ، والهمع : ١٢٥/٢ .
 (٣) في الأصل : (يحول من) ، وهو تحريف يختل به الوزن ، والتصويب
 من المصادر السابقة .
 (٤) البيت في شرح الهاشميات : ١٦٠ ، وأمالى ابن الشجري : ٢٣٤/٢ ،
 وشرح عمدة الحافظ : ٥٧١ ، والتذييل والتكميل : ٢٣٣/٤ ،
 والمساعد : ٣٩٧/٢ .
 (٥) في الأصل رُسِمَتْ أَوَّلًا (حتى) ثُمَّ صُوِّبَتْ .
 (٦) البيتان بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١١٨٤/٣ ، وشرح
 عمدة الحافظ : ٥٧٣ ، والتذييل والتكميل : ٢٣٣/٤ ، والمساعد :
 ٣٩٧/٢ ، والهمع : ١٢٥/٢ .
 والبيت الشاهد مع بيت آخر في الصداقة والصديق : ١٣٨ .
 (٧) نُسِبَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ سُفْيَانَ ، وَقَالَ الْمِرْدُ : " وَأُنْشِدَنِي الزِّيَادِيُّ
 لِرَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَأُحْسِبُهُ ابْنَ أَبِي رَيْعَةَ " . وهو فسي
 زيادات ديوان عمر : ٣٨٤ ، والكامل : ٧٠/٤ ، والمنصف : ٨٢/١
 والتذييل والتكميل : ٢٣٣/٤ ، والهمع : ٨٩/٢ ، وبغية الوعاة :
 ٤١٤/١

وقولي : " أو ^(١) تقويته بموافقه معنى " يتناول توكيد الضمير المستتر والبارز المتصل بالمنفصل، نحو : (قُمْ أَنْتَ ، وقُمْتُ أَنَا) ، وتوكيد الفعل باسم الفعل كقول الشاعر ^(٢) :

فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِبْرَانُهَا صَمِي لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَامِ

وقولي : " وإن كان المؤكد به ضميراً متصلاً أو حرفاً غير جواب " أشرتُ بذلك إلى أن قاصد توكيد نحوته (فعلتُ) بإعادة لفظه لا غنى له عن إعادة ما هو به متصل ، فتقول : (فعلتُ فعلتُ ، ورأيتُ رأيتُك ، ومررتُ به به) . وكذلك يلزم في الحرف غير المُجاب به ، فعلى قاصد إعادة (في) من قولك : (فيكَ نجابةٌ) أن يقول : (فيكَ فيكَ نجابةٌ) ^(٣) ، وعلى قاصد إعادة (إن) من قولك : (إنَّ زيداً منطلقٌ) أن يقول : (إنَّ زيداً [إنَّ زيداً] ^(٤) منطلقٌ) ، أو (إنَّ زيداً إنَّه منطلقٌ) ، وإن كان مع ذلك فصل كان أحسن كقوله ^(٥) تعالى : * أَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ * ^(٦) فأكَّد (أَنْكُمْ) بـ (أَنْكُمْ) مع الفصل ، ويجوز أن يجعل الثاني ^(٧) مبتدأ ، والخبر (إِذَا مِتُّمْ) ، والجملة خبرٌ (أن) الأولى ، والتوكيد أجود .

-
- (١) في الأصل : (وَ) ، وهو تحريف ، والتصويب ما سلف في المتن .
 (٢) هو الأُسود بن يَعْفُر . والبيت في ديوانه : ٦١ ، ومجالس شعلب : ٢ / ٥٢١ ، والتذييل والتكميل : ٢٣٤ / ٤ ، واللسان : (صم) .
 (٣) في الأصل : (فيكَ نجابةٌ فيكَ) ، وأثبت ما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف .
 (٤) تكلمة ما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤ / ١١٠ ب) .
 (٥) كذا في الأصل . وحققها أن تكون : (أو) .
 (٦) في الأصل قَرِسَتْ أَوَّلًا : (كقولك) ثم صُحِّحَتْ .
 (٧) المؤنثون : ٣٥ .
 (٨) أي المصدر المؤنث من (أَنْكُمْ مخرجون) .

وليس لك أن تُكرِّر الحرفَ وحده إلا أن تصل به حرفاً عطف كقول

الكميت (١):

..... هَلْ ثُمَّ هَلْ
.....

(٢)

وكقول الراجز:

حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ

أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ فِي قَسْرَنَ

واستثنيت حرفاً الجواب، لأنه قائم مقام جملة، فلقاصد توكيده أن يُكرِّره وحده،

(٣)

كما له في الإجابة أن يُجيب به وحده كقوله:

..... أَجَلٌ لَا لَا
.....

ولا يُكرِّر حرفاً غيره إلا في ضرورة. نصَّ على هذا ابنُ السَّراج في الأُصول (٤).

وقد أشار الزمخشري في المفصل (٥) إلى توكيد الحرف الذي ليس

من حروف الجواب بإعادته وحده، نحو: (إِنَّ إِنَّ زَيْدًا مَنْطِقٌ). وقوله

مردود لعدم إمام يستند إليه، وسَمَاعٌ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ، وَلَا حُجَّةَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ: (٦)

إِنَّ إِنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مِنْ أَجَارَةٍ قَدْ هَيَّيَا

(١) تقدم ص: ٦٥٦.

(٢) نسباً إلى خطاب المجاشعي والأغلب المعجلي. وهما في ديوان

الأغلب: ١٦٥/٤، والتذييل والتكميل: ٢٣٥/٤، والساعد:

٣٩٩/٢، والأشياء والنظائر: ١٠٢/٣.

والبيت الشاهد في شرح الكافية الشافية: ١١٨٢/٣، والهمع:

١٢٥/٢. القرن: الجبل.

(٣) تقدم ص: ٦٥٦.

(٤) لم أستطع الوقوف على ذلك في طبعة الأُصول التي بين يدي.

وانظر الأُصول: ٢٠/٢.

(٥) رُسِيت في الأصل: (الأُصول)، وُصِّيت في الهامش.

المفصل: ١١٢، وأبن يعيش: ٤١/٣.

(٦) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل: ٢٣٤/٤، والعيني: ١٠٧/٤،

والهمع: ١٢٥/٢، وتعليق الفرائد: ٢/١ ج ١، ٣٣٧.

فإنَّه مِنَ الصَّرَرَاتِ ، وكذا قول الآخر (١) :

فَلَا - وَاللَّهِ - لَا يُلْقَى لِمَا بِي وَلَا لِلِمَابِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ
والى هذا أشرت بقولي : " لم يُعَدَّ في غير ضرورة إلا معموداً يحثل عامده
أولاً ، أو مفصولاً . "

فَعِنَ المعمود يحثل عامده أولاً قول الشاعر (٢) :

لَيْتَنِي لَيْتَنِي تَوَقَّيْتُ مُسَدَّ (٣)
أَيْفَعْتُ طَوْعَ الْهَوَى وَكُنْتُ مُنِيبَا

والمفصول كقول الآخر (٤) :

لَيْتَ - وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ -

لَيْتَ شَبَابًا بَوَعَ فَاشْتَرَى يَسْتُ

فأكَّد (ليت) ب (ليت) ، وفصل بينهما ب (هل ينفع شيئاً ليت) . ومن

الفصل المسموع الفصل بالوقف كقوله (٥) :-

(١) هو مُسْلِم بن مَعْبِد الوالبي . والبيت في معاني القرآن للفراء : ٦٨/١

ورسالة الملائكة : ١٩٤ ، والمحتسب : ٢٥٦/٢ ، والخصائص : ٢٨٢/٢

والإنصاف : ٥٧١/٢ ، وضرائر الشعر : ٦٩ ، وابن يعيش : ١٧/٧ ،

٤٣/٨ ، ١٥/٩٠ ، والبحر المحيط : ٢٨٤/٣ ، والتذيل والتكميل :

٢٣٤/٤ ، وشرح الكافية الشافية : ١١٨٨/٣ ، ١٥٣٤٠ ، والمغني :

٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٤٦٢ ، والهمع : ٧٨/٢ ، ١٢٥ ، ١٥٨ ، والخزانة :

٠٣٠٨/٢

وورد أيضاً في رسالة الملائكة : ١٩٤ برواية : " وَشَانَهُمْ مِنَ الْبَلَايِ

دَوَاءُ " وعليها يفوت الاستشهاد .

(٢) البيت بدون نسبة في التذيل والتكميل : ٢٣٥/٤ ، والهمع : ١٢٥/٢ ،

(٣) في الأصل غير واضحة .

(٤) هو رُوَيْبَةُ . والبيتان في ديوانه : ١٧١ ، وابن يعيش : ٧٠/٧ ، وشرح

الكافية الشافية : ٦٠٥/٢ ، والتذيل والتكميل : ٢٣٥/٤ ، والمغني :

٥١٣ ، والمساعد : ٣٩٨/٢ ، والهمع : ٢٤٨/١ ، وشرح أبيات المغني

: ٠٢١٩/٦

(٥) البيتان بدون نسبة في التذيل والتكميل : ٢٣٥/٤ ، والجنى الدانسي :

٣٢٨ ، والعيني : ١١٠/٤ ، والهمع : ١٢٥/١ .

(١) لَا يُنْسِيكَ الْأَسَى شَيْئًا فَمَا

مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا

وما ليس معموداً ولا مفصولاً فهو ضرورة ، نحو (٢) :

..... إِنَّ الْكَرِيمَ

(٣)

و :

..... وَلَا لِلْمَا بِهِمْ

وإن كان العامل اسماً ظاهراً فالمختار أن يُعَمَدَ الموء كد بضمير ، فقولك :

(مررتُ بزيدٍ به) أجبود من قولك : (مررتُ بزيدٍ بزيدٍ) ، ومن المختار

قوله تعالى : ﴿ فِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (٤) ، قال ابن السراج :

إِلَّا أَنَّ الْحَرْفَ لَا يُكْرَرُ إِلَّا مَعَ مَا يَتَّصِلُ بِهِ ، لَا سِوَمَا إِذَا كَانَ عَامِلًا . ومثَّل

بقوله : " فِي الدَّارِ " (٦) / زِيدٌ قَائِمٌ فِيهَا " وقال : فَتُعِيدُ (٧) (فيها) ب/١٨٧

توكيداً ، وقال تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ (٨) .

فجعل (فيها) توكيداً ، و (فِي الْجَنَّةِ) موء كدا . وكذا أقول : وَمَنْ

حَكَمَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا بِالْبَدَلِيَّةِ فَلَيْسَ بِمُصِيبٍ ، وَإِنْ حَظِيَ مِنَ الشُّهْرَةِ بِأَوْفَرِ

نَصِيبٍ .

وإن كان الموء كد والموء كد جملتين ، وأمن توههم كون الثانية غير

موء كدة ، فالأجود الفصل بينهما بعاطف كقوله تعالى : ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ *

ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿ (٩) وكقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴾ * ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ

مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴿ (١٠) . فلو خيف توههم كون الثانية غير موء كدة نحو :

(١) فِي الْأَصْل : (لَا لَا) مكررة .

(٢) تقدم قريباً . (٣) تقدم قريباً .

(٤) آل عمران : ١٠٧ .

(٥) الْأَصُول : ١٩/٢ وما بعدها .

(٦) (فِي الدَّارِ) : مكررة .

(٧) فِي الْأَصْل : (فَتُعِيدُ) ، وهو تصحيف ، والتصويب من الْأَصُول .

(٨) هود : ١٠٨ . (٩) النبا : ٤ - ٥ .

(١٠) الانفطار : ١٧ - ١٨ .

(ضربتُ زيداً ثمَّ ضربتُ زيداً) تُرِكَ العاطفُ ، لِأَنَّ ذَكَرَهُ يُخِلُّ بِالتَّوَكِيدِ ،
وَيُوهِمُ أَنَّ الضَّرْبَ الثَّانِي غَيْرُ الْأَوَّلِ .

وقد جعل ابنُ السَّراجِ مِنَ التَّوَكِيدِ اللَّفْظِيَّ قولَ الشَّاعرِ :
أَلَا يَا أَسْلَمِي ثُمَّ أَسْلَمِي ثُمَّ أَسْلَمِي

ثَلَاثُ تَحْيَاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكَلِّمْ

(ص) " وَيُؤَكِّدُ بِضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمَنْفَصِلِ الْمُتَّصِلِ مُطْلَقًا . وَيُجْعَلُ

الْمَنْصُوبُ الْمَنْفَصِلُ فِي نَحْوِ : (رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ) تَوَكِيدًا

لَا بَدَلًا ، وَفَاقًا لِلْكَوْفِيِّينَ .

(ش) لَا خِلَافَ بَيْنَ التَّحْوِيَّيْنِ فِي تَوَكِيدِ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ مَرْفُوعِهِ وَمَنْصُوبِهِ وَمَجْرُورِهِ

بِضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمَنْفَصِلِ ، نَحْوُ : (فَعَلْتَ أَنْتَ ، وَلَقَيْتُكَ أَنْتَ ، وَمَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ) .

وَاخْتِلَافًا فِي ضَمِيرِ النَّصْبِ الْمَنْفَصِلِ الْوَاقِعِ بَعْدَ ضَمِيرِ النَّصْبِ الْمُتَّصِلِ

نَحْوِ : (رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ) . فَجَعَلَهُ الْبَصَرِيُّونَ ^(٢) بَدَلًا ، وَجَعَلَهُ الْكَوْفِيُّونَ ^(٣)

تَوَكِيدًا ، وَقَوْلُهُمْ عِنْدِي أَصَحُّ مِنْ قَوْلِ الْبَصَرِيِّينَ ، لِأَنَّ نِسْبَةَ الْمَنْصُوبِ الْمَنْفَصِلِ

مِنَ الْمَنْصُوبِ الْمُتَّصِلِ فِي نَحْوِ : (رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ) كَنِسْبَةِ الْمَرْفُوعِ الْمَنْفَصِلِ مِنْ

الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ فِي نَحْوِ : (فَعَلْتَ أَنْتَ) ، وَالْمَرْفُوعُ تَوَكِيدٌ بِإِجْمَاعٍ ، فَلْيَكُنْ

الْمَنْصُوبُ تَوَكِيدًا ، لِيَجْرِيَ الْمُنَاسِبَانِ مَجْرَى وَاحِدًا .

(١) البيت بدون نسبة في الأصول : ١٩/٢ ، ورسالة الملائكة : ١٩٥ ،

والتبصرة : ١٦٣/١ ، وابن يعيش : ٣٩/٣ ، والتذيل والتكميل :

٠٢٣٥/٤

(٢) سيبويه : ٣٩٣/١ ، والمقتضب : ٠٢٩٦/٤

(٣) مجالس شعلب : ١٣٣/١ ، ٥٥٧/٢ ، والتذيل والتكميل :

٢٠٠ ، ٢٣٧/٤ ، ٣٠٣ ، وما بعدها ، وانظر ما سيأتي ص : ٧٠٠

"وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعا أو تأويلا ،

مُسَوِّقًا لتخصيصي ، أو تعميمي ، أو تفصيلي ، أو مدح

أو ذم ، أو ترحم ، أو إبهام ، أو تأكيد ."

(ش) التابع يُعَمُّ التَّوَكِيدَ وَالنَّعْتَ وَالْعَطْفَيْنِ وَالْبَدَلَ . «المقصود بالاشتقاق» مُخْرِجٌ

لِما سِوَى النَّعْتِ وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ مُشْتَقًّا كَالْإِطْلَامِ الْغَلِيَّةِ إِذَا عَطِفَتْ

عَطْفًا بَيَانٍ ، نَحْوُ : (أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، وَخُوَيْلِدُ الصِّعَقِ) ، فَإِنَّ (الصِّدِّيقَ

، وَالصِّعَقَ) صِفَتَانِ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمَا مَخْصُوصَيْنِ بِمَوْصُوفَيْهِمَا حَتَّى صَارَ

التَّعْيِينُ بِهِمَا أَكْمَلَ مِنَ التَّعْيِينِ بِالْعَلَمِ الْمَوْضُوعِ ، وَصَارَ الْقَصْدُ بِهِمَا

وَبِأَمْثَالِهِمَا كَالْقَصْدِ بِالْإِطْلَامِ الْعَارِيَةِ مِنَ الْاِشْتِقَاقِ ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَاسْتِقَاقُهُ

فِي تَابِعِيَّتِهِ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِخِلَافِ النَّعْتِ فَإِنَّهُ مَقْصُودٌ الْاِشْتِقَاقِ بِالْوَضْعِ كَ (

(رَجُلٌ كَرِيمٌ) ، أَوْ مَقْصُودٌ الْاِشْتِقَاقِ بِالتَّأْوِيلِ كَ (رَجُلٌ ذِي مَالٍ) .

ولواقتضرت في الحد على " وضعا أو تأويلا " لكمل بهما ، ولكن

الحاجة داعية إلى زيادة بيان بذكر المعاني المستفادة بالنعت ، فذكرتها

متصلة بالحد . فالمسوق للتخصيص نحو * وَالصَّلَاةُ الْوُسْطَى * (١) و

* مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ * (٢) ، والمسوق للتعميم نحو : (إِنَّ اللَّهَ يَمْزُقُ

عِبَادَهُ الطَّائِعِينَ وَالْعَاصِينَ ، وَيَحْشُرُ النَّاسَ الْأُولَيْنِ وَالْآخِرِينَ) ، والمسوق

للتفصيل نحو : (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ عَرَبِيٍّ وَعَجَمِيٍّ) ، والمسوق للمدح نحو :

(سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ) ، والمسوق للذم نحو : (أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ

الرَّجِيمِ) ، والمسوق للترحم نحو : (لَطْفَ اللَّهِ بِعِبَادِهِ الضُّعَفَاءِ) ، والمسوق

للإبهام نحو : (تَصَدَّقْتُ بِصَدَقَةٍ كَثِيرَةٍ ، أَوْ قَلِيلَةٍ) ، والمسوق للتوكيد نحو :

* وَمَنْعَةً الثَّالِثَةَ الْآخَرَى * (٣) .

(١) البقرة : ٢٣٨ .

(٢) آل عمران : ٧ .

(٣) النجم : ٢٠ .

(ص) " ويوافق المتبوع في التعريف والتذكير وأمره
في الإفراد وضديه ، والتذكير والتأنيث على ما ذكر
في إعمال الصفة ، وكونه مفعلاً في الاختصاص أو (١)
مساوياً أكثر من كونه نائقاً .

وربما تبع في الجر غير ما هو له دون رابط
إن أَمِنَ اللَّبَسُ . وقد يفعل ذلك بالتوكيد .

(ش) متبوع النعت يعُمُّ ذا النعت الجاري عليه لفظاً [ومعنى ك (رأيت رجلاً
طويلاً ذا ثوبٍ قصير) ، وذا النعت الجاري عليه لفظاً] (٢) ومعناه
لما بعده ك (رأيت رجلاً طويلاً ثوبه قصيراً قامته) ، فلذلك قلتُ :
" ويوافق المتبوع " ، ولم أقل : ويوافق المنعوت ، لأنَّ المنعوت إنما يصدق
حقيقةً على متبوع ما هو له لفظاً ومعنى ، لا على المتبوع لفظاً لا معنى .
وكلا النوعين مراد (٣) .

وأشرت بقولي : " وأمره في الإفراد وضديه وفي التذكير والتأنيث
على ما ذكر في الصفة المشبهة " إلى أنَّ موافقة النعت لمنعوته تجب إن كان
معناه له ك (رأيت رجلاً طويلاً ، وامرأةً طويلةً) ، وكذا إن كان معناه
لما بعده ولم يرفعه ك (مررتُ برجلٍ كريمٍ الأب ، حسنٍ وجهاً ، وامرأةٍ
كريمةٍ الأب حسنةً وجهاً) . وكذا التوافق في التثنية والجمع . فإن رُفِعَ
ما بعده أُفْرِدَ ، وأُعْطِيَ من التذكير والتأنيث ما يُعطى الفعل الواقِعُ
موقعه ، نحو : (مررتُ برجلٍ كريمٍ أبوه ، حسنةً أمُّه ، جميلٍ ولده) (٤) ،
ظريفٍ / عماله) . وتكسير ما وقع جمعاً أولى من إفراده ، نحو : (مررتُ برجلٍ

(١) في الأصل (و) ، وهو تحريف ، والتصويب من التسهيل : ١٦٧ .

(٢) تكملة من حكاه أبو حيان من كلام المصنف في التذييل والتكميل :

٢٤٠ / ٤

(٣) انظر التذييل والتكميل : ٢٤٠ / ٤ وما بعدها ، والمساعد : ٤٠٢ / ٢ .

(٤) كذا في الأصل ، ولعل الصواب : (ولده) .

حَسَانِ أَبْنَاؤُهُ) . وَسَطُ الْكَلَامِ فِي هَذَا سَابِقٌ فِي بَابِ إِعْمَالِ الصَّفَةِ
الْمُشَبَّهَةِ ^(١) ، وَالَّذِي ذَكَرْتُ مِنْهُ هُنَا بَعْضُ ذَلِكَ ، وَاسْتِيفَاؤُهُ تَكَرُّارٌ ،
فَأَضْرَبْتُ عَنْهُ .

وَالْأَكْثَرُ أَنْ يَكُونَ النَّعْتُ دُونَ الْمَنْعُوتِ فِي الْإِخْتِصَاصِ أَوْ سَاوِيًا
لَهُ . فَلَا أُؤَلِّحُ نَحْوُ : (رَأَيْتُ زَيْدًا الْفَاضِلَ) . وَالثَّانِي نَحْوُ : (رَأَيْتُ
الرَّجُلَ ^(٢) الصَّالِحَ) . وَلَا يَمْتَنِعُ كَوْنُهُ أَخَصَّ مِنَ الْمَنْعُوتِ كَ (رَجُلٍ فَصِيحٍ ،
وَلَحَّانٍ ، وَمِهْذَارٍ ، وَضَحَّاكٍ ، وَأَنَّاكٍ) ، وَ (غَلَامٍ يَافِعٍ ، وَمَرَاهِقٍ) ، وَ
(جَارِيَةٍ عَرُوبٍ وَشَمُوعٍ ، وَخَوَوٍ ^(٣) ، وَضَنَّاكٍ ^(٤)) ، وَ (مَاءٍ فَرَاتٍ ، وَأَجَاجٍ) ،
وَ (تَمَرٍ بَرْنِيٍّ ، وَشَهْرٍ بَزٍ) ، وَ (عِنَبٍ مُلَّاخِيٍّ ^(٥)) ، وَ (رُمَّانٍ أَمْلِيسِيٍّ) ،
وَ (مِلْحٍ دَارَانِيٍّ) ، وَ (كَلْبٍ رَشْنِيٍّ ^(٦)) ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ .
قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الشَّلَوِيُّ : الْفَرَاءُ ^(٧) يَنْعَتُ الْأَعْمَّ بِالْأَخَصِّ ، وَهُوَ
الصَّحِيحُ . وَحَكَى عَنْهُ : (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ أَخِيكَ) عَلَى النَّعْتِ .

(١) انظر ما سلف ص: ٣١٦ ، وانظر التذييل والتكميل : ٤٠٢/٤ وما بعدهما .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (الرِّجَالُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (خَرْدٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) الْعَرُوبُ : الضَّحَّاكَةُ . الشَّمُوعُ : اللَّعُوبُ الضَّحُوكُ . الْخَوَوُ :

الْحَسَنَةُ الْخَلْقِ الشَّابَّةُ . الضَّنَّاكُ : الضَّخْمَةُ .

(٥) الْبَرْنِيُّ : تَمَرٌ أَحْمَرٌ مُشْرَبٌ بِصَفْرَةٍ . الشَّهْرِيْزُ : ضَرْبٌ مِنَ التَّمْرِ ،

مُعَرَّبٌ . الْمُلَّاخِيُّ : عِنَبٌ أَبْيَضٌ فِي حَبِّهِ طَوِيلٌ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : أَمْنِيسِيٌّ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَالْأَمْلِيسِيُّ : الْحَلَوُ الطَّيِّبُ

الَّذِي لَا عَجْمَ لَهُ .

دَارَانِيٌّ : كَذَا فِي الْأَصْلِ ، وَلَعَلَّهُ نَسَبٌ إِلَى (دَارَانَ) ، اسْمُ مَوْضِعٍ .

فِي الْأَصْلِ : (رَسِيٌّ) بِدُونِ نَقْطٍ ، وَفِيهَا حِكَاةُ أَبُو حَيَّانَ عَنْ نَفْسِهِ

التَّذْيِيلُ (٢٤٤/٤) : (زَيْنِيٌّ) ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ .

وَالرَّشْنِيُّ : الَّذِي يُدْخِلُ رَأْسَهُ فِي الْإِنَاءِ لِأَكْلِهِ .

(٧) التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٢٤٤/٤ ، وَالْهَمْعُ : ١١٦/٢ .

وأشرت بقولي : " وَرُبَّمَا تَبِعَ فِي الْجَرِّ غَيْرَ مَا هُوَ دُونَ رَابِطٍ
 إِنَّ أَمِنَ اللَّيْسَ " إلى قولهم : " هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ " (١) وأمثاليه ،
 فحق (خرب) أن يرتفع ، لأنه نعت (جحر) ، و (جحر) مرفوع ، لكنه
 جعل تابعاً [(ضب)] (٢) لمجاورته إياه مع أَمِنَ اللَّيْسَ ، ومثله
 قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب : " إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْعَتِينِ " (٣)
 بخفض (العتين) . ومن الشواهد الشعرية في ذلك قول الشاعر (٤) :
 كَأَنَّمَا ضَرَبْتَ قُدَّامَ أَعْيُنِهَا قُطْنًا يَحْسُتَحِصِدِ الْإِتَارَ مَحْلُوجٍ
 ومثله (٥) :
 تُرِيكَ سُنَّةَ وَجْهِ غَيْرِ مُقْرِفَةٍ لَمَسَاءَ لَيْسَ بِهَا خَالٌ وَلَا نَدَبٌ (٦)
 ومثله (٧) :

- (١) القول في سيبويه : ٣٤/١ ، ومعاني القرآن للفراء : ٧٤/٢ ،
 والخصائص : ٢٢٠/٣ ، والإيضاح : ٦٠٧/٢ ، والرضي على الكافية
 : ٣١٨/١ ، والتذيل والتكميل : ٢٤٦/٤ .
 (٢) تكملة ما حكاه أبو حيان من كلام المصنف .
 (٣) الذاريات : ٥٨ . وللقرأة انظر معاني القرآن للفراء : ٧٥/٢ ،
 وإعراب القرآن للنحاس : ٢٤٦/٣ ، والمختصر : ١٤٥ .
 (٤) البيت بدون نسبة في معاني القرآن للفراء : ٧٤/٢ ، والإيضاح :
 ٦٠٥/٢ ، والتذيل والتكميل : ٢٤٦/٤ .
 (٥) البيت لذي الرمة . وهو في ديوانه : ٢٩/١ برواية : " . . غَيْرُ مُقْرِفَةٍ . . " .
 وعليها يفوت الاستشهاد . ورواية الشرح في معاني القرآن للفراء :
 ٧٤/٢ ، والبحر المحيط : ٤٥٣/٥ ، والتذيل والتكميل : ٢٤٦/٤ .
 السُّنَّةُ : الصورة . مقرفة : هجينة . النَّدَبُ : آثار الجراح .
 (٦) في الأصل : (بلساء) ، وهو تحريف ، والتصويب من المصادر السابقة .
 (٧) البيت للحطيفة . وهو في ديوانه : ٣٩ ، ومعاني القرآن للفراء :
 ٧٤/٢ ، والصاحبي : ١٩٢ ، ٢٣١ ، والخصائص : ٢٢٠/٣ ،
 والمنصف : ٢/٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٣٤٢/١ ، وشرح ديوان
 الحماسة : ٤١٧/١ ، وابن يعيش : ٨٥/٢ ، والتذيل والتكميل :
 ٢٤٦/٤ ، ٢٤٧ ، والخزانة : ٨٦/٥ ، واللسان : (سوا) .
 الضموز : الشديدة . السي : المثل .

- (١) فَإِيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنٍ وَأَيُّ ضُوزِ النَّابِ لَيْعَنَ لَهُ بِسِيٍّ
- وسئل (٢) :
- جَزَى اللَّهُ عَنِّي الْأَعْوَرَيْنِ ذِمَامَةً وَصِدَّةً تُفَرُّ الثُّورَةَ الْمُتَضَاجِمِ (٣)
- وسئل (٤) :
- كَانَ شَبِيرًا فِي أَفَانَيْنِ وَنَدَقَةٍ كَبِيرُ أَنَاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ
- وسئل لِرُوَيْبَةَ (٥) :
- كَانَ نَسَجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ (٦)

- (١) في الأصل : (واذ) ، وهو تصحيف .
- (٢) البيت للأخطل . وهو في ديوانه : ٥٠٦/٢ ، ومعاني القرآن للفراء : ٣٩٢/٢ ، ومجمل اللغة : ١٦٠/١ ، واللسان : (ضجم) ، (شفر) ، (ثور) .
- (٣) الذمامة : العار . ثفر الثور : حياؤها . المتضاجم : المائل . في الأصل : (بعد الثور) ، وهو تحريف ، والتصويب من المصادر السابقة .
- (٤) البيت لامرئ القيس . وهو في ديوانه : ٢٥ و شرح القصائد السبع : ١٠٦ ، الخصائص : ١٩٢/١ ، ٢٢١/٣ ، المحتسب : ١٣٥/٢ ، والشماع : ٥٦ ، ٢٢٧ ، وأمالى ابن الشجري : ٩٠/١ ، وشرح الكافية الشافية : ١١٦٧/٣ ، والتذيل والتكميل : ٢٤٦/٤ ، والمغني : ٦٦٩ ، ٨٩٥ ، وشرح أبيات : ١١١/٧ وانظر فهرسه ، والخزانة : ٩٨/٥ .
- شبير : اسم جبل . الأفانين : جمع جمع (فنن) وهو الغصن . الودق : المطر . البجاد : الكساء . المزمل : المخطط .
- (٥) كذا في الأصل والتذيل والتكميل : ٢٤٦/٤ ، والأبيات للعجاج ، ديوانه : ١٥٨ وما بعدها ، والخزانة : ٩٧/٥ وما بعدها . والبيت الشاهد في سيبويه : ٢١٧/١ ، والخصائص : ٢٢١/٣ ، والإناصاف : ٦٠٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١١٦٧/٣ ، والتذيل والتكميل : ٢٤٦/٤ . المرمل : المنسوج . قلالة : نيت ، والهاء تعود إلى المنهل المذكور قبل . المهدل : المسترسل . السيوب : القطع .
- (٦) في الأصل (نسيج) ، وهو تحريف ، والتصويب من كلام المصنف .

عَلَى ذُرَى قَلَا مِثْلَ الْمَهْدَلِ (١)
سُبُوبُ كَتَانٍ بِأَيْدِي غَزَلِ (٢)

وَنَبَّهْتُ بِقَوْلِي : " وَقَدْ يُفَعَّلُ ذَلِكَ بِالتَّوَكُّيدِ " عَلَى مَا أُنْشِدَ الْفَرَّاءُ مِنْ قَوْلِ
الشَّاعِرِ : (٤)

يَا صَاحِبَ بَلَّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمْ
أَنْ لَيْسَ وَصَلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عَرَى الذَّنْبِ

(ص) "فصل : المنعوتُ به مفردٌ، أو جملةٌ كالمتوصل بها (٥)

منعوتُها نكرةٌ أو مُعَرَّفَةٌ بـ (أَل) الجنسِيَّةِ، وقد

تَرَدُّ الطَّلَبِيَّةُ مُحْكَمَةً بِقَوْلٍ مَحْذُوفٍ وَاقِعٍ نَعْتًا

أَوْ شِبْهَهُ . وَحُكْمُ عَائِدِ الْمَنْعُوتِ بِهَا حُكْمُ عَائِدِ

الْوَاقِعَةِ صِلَةً أَوْ خَبَرًا ، لَكِنَّ الْحَذْفَ مِنَ الْخَبَرِ قَلِيلٌ ،

وَمِنْ الصِّفَةِ كَثِيرٌ ، وَمِنْ الصِّلَةِ أَكْثَرُ .

وَيَخْتَصُّ الْمَنْعُوتُ بِهَا اسْمُ زَمَانٍ (٦) بِجَوَازِ حَذْفِ

عَائِدِهَا الْمَجْرُورِ بـ (فِي) دُونَ وَصْفٍ .

وَيَجُوزُ أَيْضًا حَذْفُ الْمَجْرُورِ بـ (مِنْ) عَائِدًا عَلَى

ظَرْفٍ أَوْ غَيْرِهِ إِنْ (٧) تَمَعَّيْنِ مَعْنَاهُ .

(١) فِي الْأَصْلِ : (ذَوِي أَقْلَامِهِ) ، وَهُمَا تَصْحِيفٌ وَتَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ

مِنْ الدِّيَّانِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (الْمَهْدَلِي) بِإِشْبَاعِ كَسْرَةِ اللَّامِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (سَتُور) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ

مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ .

(٤) هُوَ أَبُو الْغَرِيبِ . وَالْبَيْتُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ : ٧٥ / ٢ ، وَتَهْذِيبُ

الْأَلْفَاظِ : ٤٨٢ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٢٤٨ / ٤ ، وَالْمَغْنِي : ٨٩٥ ،

وَشَرْحُ أَيْمَاتِهِ : ٧٤ / ٨ ، وَالْهَمْعُ : ٥٥ / ٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٩٣ / ٥ .

انْحَلَّتْ عَرَى الذَّنْبِ : كُنَايَةٌ عَنْ اسْتِرْخَاءِ الذِّكْرِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : (بِهِمَا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ الْمُصَنِّفُ فِي الشَّرْحِ ص : ٦٢٠

(٦) فِي الْأَصْلِ : (زَمَانٍ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٧) فِي الْأَصْلِ اتَّصَلَتِ الْهَمْزَةُ بِالنُّونِ فَبَدَتْ كَأَنَّهَا : (لَنْ) .

(ش) المفرد هو الأصل في الخبر والحال والنعت ، والجملة الواقعة خبراً ^(١) أو حالاً أو نعتاً نائبة عن المفرد وموؤلة به ، وتنفرد الخبرية بجواز كونها طلبية ، وتنفرد الحالية بجواز اقترانها بالواو ، فلهذا لم أحل المنعوت بها عليها ، بل أحلته على الموصول بها ، لأنها لا تكون طلبية ، ولا تقترب بالواو . وأجاز الزمخشري ^(٢) اقتران الواقعة نعتاً بالواو زاعماً توكيد الارتباط بالمنعوت ، وهذا من آرائه الواهية وزعماته المتلاشية ، لأن النعت مكمل للمنعوت ومجمول معه كشيء واحد ، فدخل الواو عليه يوهم كونه ثانياً مغايراً له ، لأن حق المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه ، وهذا مناف لما زعم من توكيد الارتباط .

وفي قولي " كالموصول بها " تنبيه على لزوم كونها خبرية ومشتعلة على ضمير ^(٣) لا حق بالمنعوت ، وقد تغني عنه الالف واللام كقول الشاعر : ^(٤)

كَأَنَّ حَفِيفَ النَّهْلِ مِنْ فَوْقِ جَسَدِهَا عَوَافٍ نَحَلٍ أَخْطَأَ الْغَارُطُنِفُ
أَي : أَخْطَأَ غَارَهَا ، فَحَذَفَ الضَّمِيرَ وَجَعَلَ الْاُفَ وَاللَّامَ عَوْضاً مِنْهُ . أَطْنَفَ : بَلَغَ
أَعْلَى الْجَبَلِ .

^(٥) والمنعوت بالجملة نكرة ، نحو * حَتَّى تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرَأَهُ *
أو مقرون بـ (أَل) الجنسية ، نحو : * وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَجُ مِنْهُ النَّهَارَ *
^(٦)

-
- (١) في الأصل : (خبر) ، وهو خطأ .
(٢) لم أقف على إجازته ذلك في المفصل ، ولعله ذكر ذلك في الكشاف .
انظر التذييل والتكميل : ٢٥٢/٤ ، والساعد : ٤٠٥/٢ .
(٣) في الأصل : (ضمير) ، وهو تحريف .
(٤) هو الشنفرى . والبيت في ديوانه : ٣٨ ، والتذييل والتكميل :
٢٥٢/٤ ، والعيني : ٨٥/٤ ، واللسان : (طنف) .
عجس القوس : مقبضها الذي يقبضه الرامي .
(٥) الإسراء : ٩٣ .
(٦) يس : ٣٧ . وانظر التذييل والتكميل : ٢٥٣/٤ .

فُنُحِتَ (الليل) بجملته ، لا تَهْ معرفة في اللفظ نكرة في المعنى ، وإن لم يُقصد به ليلٌ معيَّنٌ .

ومثالُ الطَّلِبَةِ المَحْكِيَةِ بقولٍ محذوفٍ واقعٍ نعتاً ما أنشدَ ثعلبٌ مِن قول الرَّاجز :
(١)

فَإِنَّمَا أَنْتَ أَخٌ لَا نَعْدَمُهُ

فَأَبْلَنَّا مِنْكَ بَلَاءً نَعْلَمُهُ

ف (لا نعدمه) دُعَاءٌ محكيٌّ بقولٍ مقدَّر كأنَّه قال : وإِنَّمَا أَنْتَ فَتَوَى (٢)

مقولٌ له : لا نعدمُهُ . ومثله قولُ الآخر :
(٣)

جَاؤُوا وَيَذُقْ هَلْ رَأَيْتَ الذُّئْبَ قَطْ

أي : بقولٍ عندَ حضوره : هل رأيتَ الذُّئْبَ قط . والمَذُقُ : اللبنُ المُشْرَبُ

بِالْمَاءِ ، ومرادُ الرَّاجز : أَنَّهُ تَغَيَّرَ بِيَاضُهُ لِمَخَالَطَةِ الْمَاءِ حَتَّى صَارَ شَبِيهًا

بِلَوْنِ الذُّئْبِ .

ومثالُ ذلك فيما يُشَبِّهُ النِّعْتَ قولُ أَبِي الدَّرْدَاءِ (٤) - رضي الله عنه - :

(١) هو أبو محمد الحَذَلَمِيُّ . والبيتان في التذييل والتكميل : ٢٥٣/٤ ، وشرح أبيات المغني : ٢٢٦/٧ قال البغدادي : " رجز أوردته ثعلب في أماليه " .

والبيت الشاهد في سر صناعة الإعراب : ٣٨٩/١ ، وضرائر الشعر : ٢٥٦ ، والمغني : ٩٩٥ .

(٢) كذا في الأصل . وحقه : (أَنْتَ أَخٌ) .

(٣) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى الْعَجَّاجِ ، وليس في ديوانه . وهو في المعاني الكبير

: ٣٩٩/١ ، وأمالي الزجاجي : ٢٣٧ ، والمحتسب : ١٦٥/٢ ،

وأمالي ابن الشجري : ١٤٩/٢ ، وضرائر الشعر : ٢٥٩ ، وابن

يعيش : ٥٣/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١١٥٩/٣ ، وشرح عمدة

الحافظ : ٥٤١ ، والتذييل والتكميل : ٢٥٣/٤ ، والبحر المحيط :

٤٨٤/٤ ، والمساعد : ٤٠٧/٢ ، والهمع : ١١٧/٢ ، والخزانة

: ١٠٩/٢ .

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر : ١٠٥/٤ ، والمفصل : ١١٥ ، وابن

يعيش : ٥٣/٣ ، والرضي على الكافية : ٣٠٨/١ ، والمساعد : ٤٠٧/٢ .

"وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبَرَ تَقْلَةً" أي: مقولاً عند رؤيتهم: أَخْبَرَ تَقْلَةً، فحكي

بقول واقع / موقع مفعول ثانٍ لـ (وجدت) إن كانت من أخوات (ظننت) ب/١٨٨
، وفي موضع الحال إن لم تكن منها ، وكلاهما محتمل ، وفي كليهما شبه النعت
، فلذلك قلت : " نعتاً أو شبهه "

وكان في قولي " كالموصول بها " تنبيه على ما تبين بقولي :

" وحكم عائد المنعوت بها حكم عائد الواقعة صلةً أو خبراً " إلى آخر الكلام .

إلا أن في التصريح زيادة بيان .

(٢) ومثال الحذف من الخبر قراءة ابن عامر : * وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهِ الْحُسْنَى *

(٣) ومثال الحذف من المنعوت بها قول الشاعر :

وَمَاشِي حَمِيَّتِ بِمُسْتَبَاحِ

ومثال الحذف من الموصول بها قوله تعالى : * وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنْ

الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ * (٤)

وحذف المجرور العائد على اسم زمانٍ نحو قوله تعالى : * وَأَتَقُوا

يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا * (٥) وكقراءة عكرمة : " حِينًا تُمَسُونَ وَحِينًا

تُصَيِّحُونَ " (٦) ، ومثله : (٧)

(١) في الأصل : (ثاني) ، وهو تحريف .

(٢) النساء : ٩٥ . ولم أقف على القراءة في كتب القراءات التي بين

يدي ، وذكرها أبو حيان في البحر : ٣٣٣/٣ بدون نسبة ،

ونسبها في التذييل : ٢٥٤/٤ إلى ابن عامر . وانظر المساعد :

٥٤٠٨/٢

(٣) هو جرير . والبيت في ديوانه : ٩٩ ، وسيبويه : ٤٥/١ ، ٦٦ ،

والتمام : ٢٣١ ، وسر صناعة الإعراب : ٤٠٥/١ ، وأما ابن

الشجري : ٧٨/١ ، ٣٢٦ ، والتذييل والتكميل : ٢٥٤/٤ ،

والمغني : ٦٥٣ ، ٧٩٩ ، ٨٢٩ ، وشرح أبياته : ٨٢/٧ ، وانظر

نهارسه .

صدره : " أَبَحَّتْ حِسِّي تِهَامَةً بَعْدَ نَجْدٍ " .

(٤) الإسراء : ٧٣ . (٥) البقرة : ٤٨ .

(٦) الروم : ١٧ . وللقرأة انظر إعراب القرآن للنحاس : ٥٨٥/٢ ،

والبحر المحيط : ١٦٦/٧ ، والمختصر : ١١٦ .

(٧) تقدم ص : ٤٠٣ وص : ٤٣٠ .

فَيَوْمَ عَلَيْنَا وَيَوْمَ لَنَا وَيَوْمَ نَسَا وَيَوْمَ نُسَر

فهذا عند سيبويه (١) حذف اعتباطاً، لأن الظرف يجوز معه ما لا يجوز مع غيره (٢). وعند الأخفش (٣) على حذف (في)، وتعدى الفعل، وحذف الضمير.

وإن كان المجرور مجروراً بـ (من)، وكان عند الحذف لا يحتمل إلا وجهاً واحداً، جاز حذفه عائداً على ظرف، أو على غير ظرف، نحو (شهر) (٤) صمت يوماً مباركاً (٥)، و (عندي بركت يدركهم) ، فحذف (من) والعائد المجرور بها لتعنين (٦) معناه، إذ لا يحتمل إلا وجهاً واحداً.

ومن حذف عائد الجملة المنعوت بها قول ذي الرمة (٧) :
يَقَعْنَ بِالسَّفْحِ مِمَّا قَدْ رَأَيْنَ بِهِ وَقَعًا يَكَادُ حَصَى الْمَغْرَاءِ يَلْتَهَبُ
ومنه (٨) :

عَوَازِفُ نَحْلِ أَخْطَا الْغَارِ مُطِيفٌ (٩)

-
- (١) سيبويه : ٤٣/١ وما بعدها .
(٢) في الأصل : (غير) ، وهو تحريف .
(٣) والكسائي : انظر التذييل والتكميل ٢٥٤/٤ ، والمساعد : ٤٠٨/٢ .
(٤) في الأصل : (من شهر) بإقحام (من) .
(٥) في الأصل : (مباركاً) ، وهو خطأ .
(٦) في الأصل : (لتعنين) ، وهو تحريف .
(٧) البيت في ديوانه : ٧٢/١ ، والتذييل والتكميل : ٢٥٥/٤ .
الضمير في (يقعن) يعود إلى حُر الوحش المذكورة قبل هذا البيت . يقعن بالسفح : المراد به شدة العدو .
المغراء : أرض كثيرة الحصى .
(٨) تقدم ص : ٦٦٨ .
(٩) في الأصل : (منطف) ، وهو تحريف .

(١) ومنه :

(٢) مِنْ الْيَوْمِ زُورَها خَلِيلِي إِنَّها سَيَأْتِي عَلَيْها حَقُّها لَا نَزُورُها
(ص) * والمفردُ مشتقٌ لفاعلٍ ، أو مفعولٍ ، أو جارٍ مجراه أبداً ،
أو في حالٍ دون حالٍ . فالجاري أبداً كـ (لَوْذَعِي ،
وَجُرْشَعٍ ، وَصَحْمَجٍ ، وَشَعْرَدَلٍ) (٣) ، و (ذي) بمعنى
صاحبٍ وفروعه ، و (أولي ، وأولاتٍ) ، وأسماءُ النسبِ
المقصود .

والجاري في حالٍ دون حالٍ مطردٌ وغيرُ مطردٍ .
فالمطردُ أسماءُ الإشارةِ غيرُ المكانيةِ ، و (ذو)
الموصولةُ وفروعُها وأخواتُها المبدوءةُ بهمةً وصلٍ
، و (رَجُلٍ) بمعنى كاملٍ أو مضافٍ إلى (صِدْقٍ ،
أَوْسُوٍّ) ، و (أَيٍّ) مضافاً إلى نكرةٍ تُمَاشِلُ
المنعوتَ معنًى ، و (كُلٌّ ، وَجِدٌّ ، وَحَقٌّ) (٤) مضافاتٌ
إلى اسمِ جنسٍ مُكَمَّلٍ معناه للمنعوت .

وغيرُ المطردِ التَّعْتُّ بالمصدر ، والعدد ، والقائم
بمسماه معنًى لا زَمٌّ يُنْزِلُهُ مَنْزِلَةَ الْمُشْتَقِّ . وَيُنْصَبُ
(أَيٌّ) المنعوتُ به حالاً بعدَ معرفةٍ .

و (ما) في نحو : (رَجُلٌ مَاشَتْ مِنْ رَجُلٍ)
شرطيَّةٌ ، محذوفةُ الجواب ، لا مصدريةٌ مُنْعَوَتٌ بها

، خِلافاً لِلْفَارِسِيِّ .

(١) نسبه ابن الشجري في أماليه : ٦/١ إلى كَثِيرٍ عَزَّةَ وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ

في ديوانه الذي بين يدي .

(٢) في الأصل : (تزورها) ، وهو تصحيف ، والتصويب من المصدر

السابق .

(٣) في الأصل كأنَّها رُسِمَتْ أَوَّلًا (شردل) ثم صُوِّتَتْ .

(٤) في الأصل : (حق) ، وهو تحريف .

(ش) المشتق المنعوت به هو كل وصف تضمن معنى فعل وحروفه . وأحترز
 بكون اشتقاقه لفاعل أو مفعول من المشتق لمكان ، أو زمان ، أو آلة .
 فالمشتق للفاعل يعمُّ أسماء الفاعلين ، وأمثلة المبالغة ، والصفة المشبهة
 باسم الفاعل ، و (أفعل) المفضل به الفاعل ك (أنا أعلم منك) . والمشتق
 للمفعول يعمُّ أسماء المفاعيل و (أفعل) المفضل به المفعول ك (أنت
 أنجب من غيرك) . والجاري مجرى المشتق أبداً يعمُّ الأوصاف التي
 وضعت موافقة للمشتقات في تضمن معاني الأفعال دون حروفها ، فجرت
 مجرى المتضمنة معانيها وحروفها في استدامة النعت بها ^(١) ، (لودعي)
 يجري مجرى فطنٍ وذكيٍّ ، و (جرشع) يجري مجرى غليظٍ وسمينٍ ،
 و (صمصح) يجري مجرى شديدٍ . وأمثلة هذا النوع كثيرة ، ولذلك
 أدخلت كاف التشبيه على أول ما ذكرت منها . وفروع (ذي) بمعنى
 صاحب : (ذوا ، وذوو ^(٢) ، وذواتا ، وذوات) ، وأوليت فروع (ذي) :
 (أولي وأولات) ، لا تُهما بمعنى (ذوي وذوات) . وقيدت النسب
 بالمقصود احترازاً من نحو : (قمرِي ودُبسي) ^(٤) من الأسماء التي
 هي منسوبة في الأصل ، وأغلب استعمالها دالة على أجناس دلالة ما لا
 تعرض فيه للنسب .

وجعلت أسماء الإشارة جارية مجرى المشتق في حال دون حال ؛
 لأن استعمالها غير منعوت بها أكثر من استعمالها منعوتاً بها . [وكذا
 الموصولات التي ينعت بها وقوعها مستندة ومسنداً إليها ومفعولة ومضافاً
 إليها أكثر ^(٥) من وقوعها منعوتاً ^(٦) بها] ^(٧) .

-
- (١) في الأصل : (بهما) ، وهو تحريف .
 (٢) في الأصل : (ذوا) ، وهو تحريف .
 (٣) في الأصل : (ذوات) ، وهو تصحيف .
 (٤) في الأصل : (دنسي) ، وهو تصحيف . القُرِّي والدُبسي : اسمان
 لنوعين من الحمام .
 (٥) في التذييل والتكميل : (كثير) ، وهو تحريف .
 (٦) في التذييل والتكميل : (مفعولات) ، وهو خطأ .
 (٧) تكملة مما حكاه أبو حيان في التذييل والتكميل : ٢٥٧/٤ من كلام
 المصنف .

وَقِيْدَتْ أَسْمَاءُ إِلاَّ شَارَةً بِغَيْرِ الْمَكَانِيَّةِ احْتِرَازًا مِنْ (هنا) وَأَخْوَاتِهَا .
وَقِيْدَتْ^(١) الموصولات المنعوت بها ، احْتِرَازًا مِنَ الموصولات التي
لا يُنْعَتُ بِهَا كـ (مَنْ وَمَا) .

وَمِنْ المنعوت به في حال دون حال (رَجُلٌ) ، فَإِنَّهُ يُنْعَتُ
به في حالين :

أحدهما : إِذَا قُصِدَ بِهِ كَمَالُ الرَّجُولِيَّةِ ، فَقَوْلُكَ : (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ
الرَّجُلِ) أَيِ : الَّذِي كَمَلَتْ رَجُولِيَّتُهُ . وَوُقُوعُهُ بِهَذَا الْمَعْنَى خَبَرًا أَكْثَرُ مِنْ
وُقُوعِهِ نَعْتًا .

والحال الثانية : إِذَا أُضِيفَتْ بِمَعْنَى : صَالِحٍ إِلَى (صِدْقٍ)
، وبمعنى : فَاسِدٍ إِلَى (سُوءٍ) كَقَوْلِكَ : (هُوَ رَجُلٌ رَجُلٌ صَدَقٍ ، أَوْ
رَجُلٌ رَجُلٌ سُوءٍ) .

وَمِنْ المنعوت به في حال دون حال (أَيٌّ) ، فَإِنَّهُ يُنْعَتُ بِهِ
تَبْيِينًا لِكَمَالِ / المنعوت ، وَلَا يَكُونُ إِلاَّ نَكْرَةً ، وَلَا بُدَّ حِينَئِذٍ مِنْ إِضَافَتِهِ
إِلَى نَكْرَةٍ تُمَازِلُ المنعوتَ لَفْظًا وَمَعْنَى ، نَحْوُ : (هَذَا رَجُلٌ أَيُّ رَجُلٍ) ،
أَوْ مَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ ، نَحْوُ : (هَذَا رَجُلٌ أَيُّ فَتَى) ، فَالْتَّمَاثُ فِي اللَّفْظِ
لَا يُلْزَمُ وَإِنَّمَا يُلْزَمُ التَّمَاثُلُ فِي الْمَعْنَى ، فَلِذَلِكَ اقْتَصَرْتُ عَلَيْهِ فِي الْمَتْنِ حِينَ
قُلْتُ : " و (أَيٌّ) مُضَافًا إِلَى نَكْرَةٍ تُمَازِلُ المنعوتَ مَعْنَى " .

وَمِنْ المنعوت به في حال دون حال (كُلٌّ ، وَجِدُّ ، وَحَقٌّ) ، فَإِنَّهَا
يُنْعَتُ بِهَا لِلْمَعْنَى الَّتِي تُسَبِّحُ لـ (أَيٌّ) كَقَوْلِكَ : (زَيْدٌ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ ،
وَجِدُّ الرَّجُلِ ، وَحَقُّ الرَّجُلِ) ، وَفِي التَّنْكِيرِ : (هُوَ كُلُّ رَجُلٍ ، وَجِدُّ رَجُلٍ ،
وَحَقُّ رَجُلٍ) .

فَالنَّعْتُ بِهَذِهِ كُلِّهَا مُطَرِّدٌ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى سَمَاعِ^(٢) ، بِخِلَافِ

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ ، وَحَقَّقْتُهَا : (وَحْدَتُ) .

(٢) انْظُرِ التَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٢٥٨/٤ وَمَابَعْدَهَا .

النَّعْتِ بالمصدر وما ذكر (١) بعده ، فإنَّ السَّمْعَ فيه مَتَّبِعٌ ، وَأَطْرَادُهُ مَنُوعٌ .
وللمصدر مَزِيَّةٌ على غيره ، وكذلك العددُ ، ويُقَارَبُ فيهما الأَطْرَادُ . ومن
المصادر المنعوتِ بها (رَضِيَ ، وَعَدَلُ ، وَزَوَّجَ ، وَصَوَّمَ ، وَفَطَرَ) . ومن
النَّعْتِ بالعدد قولُ بعض العرب : " أَخَذَ بَنُو فُلَانٍ مِنْ بَنِي فُلَانٍ إِبِلًا
مِائَةً " (٢) على النَّعْتِ ، حكاه سيبويه وأنشد : (٣)

لَئِنْ كُنْتُ فِي جُبِّ ثَمَانِينَ قَامَةً ۖ كُرِّقَتْ أَسْبَابُ السَّمَاءِ بِسَلَمٍ
وفي الحديث : " النَّاسُ كِلَابٌ مِائَةٌ " (٤)

والنَّعْتُ بالقائم بِمُسْتَأْه معنًى يُنْزَلُ منزلة المشتقِّ كـ (مررتُ برجلٍ
أَسَدٍ أَسْوَهُ ، وَلَيْسَتْ ثَوْبًا حَرِيرًا مَلَمَّسُهُ ، وَشَرِبْتُ مَاءً عَسَلًا طَعْمُهُ)
تريد : ماءً شديدَ الحلاوةِ ، وثوبًا شديدَ اللُّيونةِ . فلو أُرِدَتْ أَنَّ الماءَ
مُشْرَبٌ بِعَسَلٍ ، وَأَنَّ الثَّوبَ مَجْعُولٌ فِي نَسْجِهِ حَرِيرٌ لَمْ يَجْزِ النَّعْتُ ، وَمِنْ هَذَا
النَّوعِ قولُ الشَّاعِرِ : (٥)

وَلَيْلٍ يَقُولُ النَّاسُ مِنْ ظُلُمَاتِهِ سَوَاءٌ صَحِيحَاتُ الْعُيُونِ وَعَوْرُهَا

(١) في الأصل : (ذكره) ، وهو تحريف ، والتصويب ما حكاه أبوحيان
من كلام المصنف : ٢٥٩/٤ .

(٢) سيبويه : ٢٣٠/١ ، والأصول : ٢٧/٢ ، وابن يعين : ٧٤/٢ ،
والتذيل والتكميل : ٢٥٩/٤ ، ٢٦٠ ، والمساعد : ٤١٢/٢ .

(٣) البيت للأعشى . وهو في ديوانه : ١٢٣ ، ومصادر الحاشية
السابقة ، والبحر المحيط : ٤٣١/٤ ، ٢٧٦/٥ ، ١٤٧/٧ ،
والمزهر : ٢٥٦/٢ .

(٤) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في الباب الأخير من كتاب " فضائل الصحابة " :
١٩٧٣/٤ . وأخرجه البخاري بلفظ : " كِلَابٌ مِائَةٌ " في باب
" رفع الأمانة " من أبواب الرقائق : ١٣٠/٨ . وانظر التذيل
والتكميل : ٢٥٩/٤ ، ٢٦٠ ، والمساعد : ٤١٢/٢ .

(٥) هو مُضَرَّس بن رَبِيعٍ . والبيتان في التمام : ٢٢٥ ، ١٦٣ ، والتذيل
والتكميل : ٢٦١/٤ ، والخزانة : ١٨/٥ ، والتاج : (سوح)

كَأَنَّ لَنَا مِنْهُ بُيُوتًا حَصِينَةً ^(١) [مُسوحًا] أَعَالِيهَا وَسَاجًا كُسُورُهَا

فَأَجْرَى مُسوحًا وَسَاجًا مُجْرَى سَوْدٍ .

ومثال نصب (أي) حالاً بعد معرفة قول الشاعر ^(٢) :

فَأَوَّمَاتُ إِيْمَاءٍ خَفِيًّا لِحَبَّتَرٍ فَلِلَّهِ قَيْنَا حَبَّتَرٍ أَيَّمَا فَتَنَاسِ

وزعم أبو علي الفارسي ^(٣) أَنَّ (ما) في نحو : (مررتُ برجلٍ ما شئتُ

مِنْ رَجُلٍ) مصدريةٌ نُعِتَ بها وبصِلَتِها كما يُنْعَتُ بالمصدر الصَّرِيح . وليس

قوله بصحيح ، لأنَّ المصدر لكونه أصلَ الفعل اختَصَّ بالتوكيد به ويوقوعه

نعتاً وحالاً ، والحرفُ المصدرِيُّ لا يُؤَدُّ به فعلٌ ولا يَقَعُ نعتاً ولا حالاً ،

فلو جُعِلَ نعتاً في المثال المذكور لَزِمَتْ مخالفةُ النَّظَائِرِ ، ولو جاز أَنْ يُنْعَتَ

بالحرف المصدرِيُّ وُصِلَتْه لجاز أَنْ يَقَعَ موقعَ المصدرِ الصَّرِيحِ إِذَا نُعِيتَ

بسمه ، فكان يُقال في موضع (مررتُ برجلٍ رَضَى) : مررتُ برجلٍ أَنْ يَرْضَى .

وأيضاً فَإِنَّ المصدرَ المَقْدَّرَ في مَوْضِعِ المذكورِ معرفةٌ ؛ لأنَّ فاعِلَ صِلَتِهمَا

معرفةٌ ، والمصدرُ المنعوتُ به نكرةٌ لا يكون إِلَّا نكرةً كـ (رجلٍ عَدَلَ وِرَضَى) ،

فَيَبْطُلُ تَقْدِيرُ (ما شئتُ) بمصدر .

والصحيحُ أَنَّ (ما) في المثال المذكور شرطيةٌ ، محذوفةٌ

الجواب ، والجملةُ نعتٌ للنكرة التي قبلها ، رجلاً كان أو غيره ، والتقديرُ :

=== المسوح : جمع مِسْح ، وهو الكساء ، المنسوج من الشعر الأسود ،

فارسي معرَّب . انظر المعرب : ٩٤ .

السَّاج : ضرب من الشجر لا يَنْبُت إِلَّا بِالْهِنْدِ وَالزَّنْجِ ، خَشْبُهُ أَسْوَد .

الكسور : جمع كَسَر ، وهو أسفل شُقَّةِ البيت التي تلي الأَرْضِ من حيث

يُكْسَرُ جَانِبَاهُ .

(١) تكملة من المصادر السابقة .

(٢) هو الرَّاعِي النُّمَيْرِيُّ . والبيت في ديوانه : ٣ ، وسيمبويه : ٣٠٢/١

برواية (أَيُّمًا) ، وعليها يَفُوتُ الاستشهاد . وهو برواية الشرح

في شرح - ديوان الحماسة : ١٥٠٢/٣ ، وشرح الكافية الشافية :

٢٨٧/١ ، والجمع : ٩٣/١ ، وتعليق الفرائد : ق/٢ ج/١/٣٦١ .

(٣) البغداديات : ٢٧٥ وما بعدها .

مررتُ برجلٍ ما شئتَ مِنْ رجلٍ فهو ذلك . ولكون (ما) شرطيةً حسنَ وقوعُ
(مِنْ) بعدها لبيان الجنس كقوله تعالى : ﴿ وما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ
اللَّهُ ﴾ (١) ، ولو كانت مصدريةً لم يحسن وقوعُ (مِنْ) بعدها .

(ص) " فصل : يُفرَّقُ نعتُ غيرِ الواحدِ بالعطفِ إذا اختلفَ ،

وُجِّعَ إذا اتَّفَقَ . ويُغلبُ التذكيرُ والعقلُ عندَ

الشُّمولِ وجوباً ، وعندَ التفصيلِ اختياراً .

وإن تعدَّدَ العاملُ ، واتَّحدَ عمله ومعناه ولفظه

أو جنسه ، جاز الإتيانُ مطلقاً ، خلافاً لمن خصَّصَ

ذلك بنعتِ فاعليّ فعلين ، وخبريّ مبتدأين . فإن

عُدمَ الاتِّحادِ وجِبَ القطعُ بالرفعِ على إضمارِ مبتدأٍ ،

أو بالنَّصبِ على إضمارِ فعلٍ لائقٍ ، ممنوعِ الإظهارِ

في غيرِ تخصُّيصِ بوجهيّهِ في نعتِ غيرِ مؤنَّديٍّ ، ولا

ملتزمٍ ، ولا جارٍ على مُشارِبِهِ ، وإن كان للنكرة

فُيُشترطُ تأخُّره (٢) عن آخرِ . "

(ش) تفریقُ نعتِ غیرِ الواحدِ إذا اختلفَ نحوُ (مررتُ برجلینِ کریمٍ وبخیلٍ ،

ورغبتُ فی الزَّیدَینِ القُرَشِیِّ والتَّمیمیِّ) ، ومنه قولُ الشاعر : (٣)

كأُسدِ الغابِ مُردانٍ وشعیبِ
قوافیناهُم مِّنّا یجمعی

وجمعُه إذا اتَّفَقَ نحوُ : (أویتُ إلى رجلینِ کریمَینِ ، واستعنتُ بالزَّیدَینِ

القُرَشِیِّینِ) .

وتغليبُ التذكيرِ عندَ الشُّمولِ ، نحوُ : (مررتُ بیزیدٍ وهنَّـسٍ

الصَّالحِینِ) . وتقولُ فی التفصیلِ قاصدَ رجلٍ وامرأةٍ : (مررتُ باثنینِ صالحٍ

(١) البقرة : ١٩٧ .

(٢) فی الأصلِ وضعُ بعضهم تحتِ خاءٍ (تأخره) نقطتینِ .

(٣) هو حسان بن ثابت . والبيت فی دیوانه : ٨٢/١ ، شرح عمدة

الحافظ : ٥٤٤ ، والتذیل والتکمیل : ٢٦٣/٤ .

وصالح^(١) ، [بائنين صالحٍ وصالحٍ ، وصالحٍ وصالحٍ]^(٢) ، ومسررتُ
بائنين ذي عُذْرَةٍ وذي عِذارٍ^(٣) ، وذاتُ عُذْرَةٍ وذي عِذارٍ . وتقول
في تغليب العقل : (اشتريتُ عبدَيْنِ وفرسينِ مختارينِ)^(٤) .

ومثالُ تعدُّدِ العاملِ واتِّحادِ عملِهِ ومعناه ولفظه : (ذهب
زيدٌ وذهب عمرو والعاقلان ، وهذا بكرٌ وهذا بشرٌ الفاضلان ، ورأيتُ محمداً
ورأيتُ خالداً الشَّيخين ، وعجبتُ مِنْ أبِك وأخيك الحسنين) .

ومثالُ اتِّحادِ / الجنسِ : (هذا زيدٌ وذاك عمرو والحسيبان ، ١٨٩ ب
وذهب بكرٌ وانطلق بشرٌ الحازمان ، ورأيتُ عليّاً وأبصرتُ سعيداً الماجدين ،
وسيقَ المالُ إلى عامرٍ ولسالمِ المفضلين) فهذه الأمثلة وأمثالها جائزٌ
فيها الإلتباع ، وإن لم يكن العامل في اللفظ عاملاً واحداً ؛ لأنَّ ثانِيِ
العاملين فيها صالحٌ لأنَّ يُعَدَّ تأكيداً ، وأولهما صالحٌ للاستغناء به
لأنفرادِهِ بالعمل في التَّمتُّ ، فيؤمِّنُ بذلكَ إعمالَ عاملين في معمولٍ
واحد . وفي كلامِ سيبويه ما يوهِمُ منعَ جوازِ الإلتباعِ عندَ تعدُّدِ العاملِ
في غيرِ مبتدأَيْنِ وفاعلينِ فَإِنَّهُ قال^(٥) في باب ما ينتصبُ فيه الاسمُ ، لا نَسَّ
لا سبيلَ إلى أن يكونَ صفةً بعدَ أن مثَّلَ بـ (هذا فرسٌ أخوِي أَهْنِيكَ^(٦))
العُقلاء) ثمَّ قال^(٧) : ولا يجوزُ أن يجريَ وصفاً لما انجَرَّ مِنْ وَجْهِهِ

(١) في الأصل : (طالح) ، وهو تحريف . والرسم يشعربان بعضهم
جعلَ الصادَ طاءً .

(٢) تكملة يقتضيهما السياق . راجع شرح ناظر الجيش : ١٢٢/٤ ب .

(٣) العُذْرَةُ والعِذارُ : سمة على القفا إلى الصدغين .

(٤) قال أبو حيان : " ومثالُ التغليبِ بالعقل عند التفصيل : (انتفعتُ

بعبدينِ وأفراسٍ سابقينِ وسابقينِ) ، ويجوز : (سابقينِ وسابقاتٍ) .
ولم يتعرَّضِ المصنفُ في الشرح لتمثيلِ غالبَةِ العقل عند التفصيل " .
التذييل والتكميل : ٢٦٤/٤ .

(٥) سيبويه : ٢٤٧/١ .

(٦) في الأصل : (بنيك) ، وهو تحريف ، والتصويب ممَّا حكاه أبو حيان
من كلامِ المصنف ، ومن سيبويه .

(٧) كذا في الأصل وفيما حكاه أبو حيان (٢٦٦/٤) من كلامِ المصنف
وحقُّهُ أن يكونَ بدونَ (ثمَّ قال) .

كما لم يجز فيما اختلف إعرابه . ثم قال : وتقول : (هذا عبد الله وذاك أبوك الصالحان) ، لا نهما ارتفعا من وجه واحد ، وهما اسمان بُنِيَا عَلَى مَبْدَأَيْنِ ، و (انطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان) ، لا نهما ارتفعا بفعلين .

فَمِنَ النَّحْوِيِّينَ ^(١) مَنْ أَخَذَ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ مَذْهَبَهُ تَخْصِيسُ نِعَتِ فاعِلِي الْفَعْلَيْنِ وَخَبَرِي الْمَبْدَأَيْنِ بِجَوَازِ الْإِتِّبَاعِ . وَالْأَوَّلَى أَنْ يُجْعَلَ مَذْهَبُهُ عَلَى وَفْقِ مَا قَرَّرْتُهُ ^(٢) قَبْلُ ، لَا تَنْهَى مَنَعَ الْإِشْرَاقَ فِي إِعْرَابِ مَا انْجَرَّ مِنْ وَجْهَيْنِ كَمَا هُوَ فِي (هَذَا فَرَسٌ أَخَوِي أَبْنَيْكَ [الْعَقْلَانِ]) ، وَسَكَتَ عَنِ الْمَجْرُورَيْنِ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ وَعَنِ الْمَنْصُوبَيْنِ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ ، فَعَلِمَ أَنَّهَمَا عِنْدَهُ غَيْرُ مُتَنَعِّينَ . وَيُعْضَدُ هَذَا التَّأْوِيلَ قَوْلُهُ فِي (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ وَذَلِكَ أَبُوكَ الصَّالِحَانِ) ، لَا نَهَمَا ارْتَفَعَا مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ ^(٤) .

فَإِنْ عُدِمَ اتِّحَادُ الْعَمَلِ ^(٥) أُوجِبَ الْقَطْعُ بِالرَّفْعِ عَلَى إِضْمَارِ مَبْدَأٍ ، أَوْ بِالنَّصْبِ عَلَى إِضْمَارِ فَعْلٍ ، نَحْوُ : (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَلَقِيتُ عَمْرًا الْكِرِمَانَ ، أَوْ الْكِرِمَيْنِ) .

وَكَذَلِكَ إِنْ اتَّحَدَ الْعَمَلُ وَالْعَامِلُ وَاخْتَلَفَ الْمَعْنَى أَوِ الْجِنْسُ ، نَحْوُ : (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَاسْتَعْنْتُ بِعَمْرٍو) ، و (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَمَامَ عَمْرٍو) فَقَطْعُ النَّعْتِ الْوَاقِعِ بَعْدَ هَذِهِ الْمَجْرُورَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ وَأَشْيَا هِيَهَا مُتَعَيِّنٌ ^(٦) .

-
- (١) الْأُصُولُ : ٤١/٢ وما بعدها ، وَالرُّضِيُّ عَلَى الْكَافِيَةِ : ٣١٥/١ .
- (٢) فِي الْأَصْلِ : (قَدْرَتُهُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ فِي التَّذْيِيلِ : ٢٦٦/٤ .
- (٣) تَكْمَلَةُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ عَنِ الْمَصْنُفِ .
- (٤) سَبِيحُ وَبِهِ : ٢٤٧/١ وَ انْظُرِ التَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٢٦٦/٤ .
- (٥) فِي الْأَصْلِ : (الْعَامِلُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ : ٢٦٧/٤ .
- (٦) انْظُرِ التَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٢٦٨/٤ وما بعدها .

وقولي : " بفعل لائق " نَبَّهْتُ به على أَنْ بَعْضَ المواضع يليق به (أَمَدَحُ) ، نحوُ : (شكرْتُ لزيد ، ورضيتُ عن عمرو المحْسِنَيْنِ) ، وبعضُها يليق به (أُنْذِمُ) ، نحوُ : (أَعْرَضْتُ عن زيد وغَضِبْتُ على عمرو الخبيثَيْنِ)^(١) ، وبعضُها يليق به (أَرْحَمُ) ، نحوُ : (رَكَّيْتُ لزيد وأَسَيْتُ على عمرو المسكينَيْنِ) ، وبعضُها يليق به (أَعْنِي) ، وذلك إذا كان المذكورُ غيرَ متعَيَّنٍ ، نحو أنْ نقول لذي أخوين وابنَيْنِ : (مررتُ بأخيك والتفتُ إلى ابنك الكبيرَيْنِ) .

وإذا كان المضمَر (أمدح ، أو أذم ، أو أرحم) لم يُجْزِ الإظهارُ ، وإذا كان المضمَر (أعني) جاز الإظهارُ والإضمارُ ، وموضعُ تقدير (أعني) هو موضعُ التَّخْصِصِ الْمُنْبَغِ عليه بقولي : " مسنوع الإظهارُ في غيرِ تَخْصِصٍ " ويجوز القطعُ بوجهيه أي بالرفع والنصب في نعت غيرِ مؤكَّدٍ ، نحوُ : * لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ *^(٢) ، ولا مُلْتَزِمٍ ، نحوُ : (الشَّعْرَى الْعَبْرَى)^(٣) ، ولا جارٍ على مشارٍ به ، نحوُ : (مررتُ بذلك الرَّجُلِ) وما سِوَى نَعْتٍ هذه الثلاثةُ فالقطعُ فيها جائزٌ على الوجهَيْنِ المذكورَيْنِ . وإنْ كان المنعوتُ نكرةً اشْتُرِطَ في قطع نعته مشاركةُ المعرفةِ بتقديم نعتٍ غيرِ مقطوعٍ كقول الشاعر :^(٤)

(١) في الأصل : (الخبيثَيْنِ) ، وهو تصحيف .

(٢) النحل : ٥١ .

(٣) انظر ما سلف ص : ٦٣٢ .

(٤) هو أُمَيَّةُ بن أبي عائِد . والبيت في ديوان الهذليين : ٥٠٧/٢ .

برواية :

له نسوةٌ عاطلاتُ الصدورِ وعوجٌ مواضعٌ مثلُ السَّعَالِي

وعليها يَفُوتُ الاستشهاد . وهو برواية الشرح في معاني القرآن

للفراء : ١٠٨/١ ، وابن يعيش : ١٨/٢ ، والبحر المحيط :

٤٠٤/٢ ، والتذيل والتكميل : ٢٧٠/٤ ، والخزانة : ٤٢٦/٢ ،

(١) وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غُطِّلِ وَشُعْنًا مَرَضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي (٢)
ومنه قولُ أَبِي الدَّرْدَاءِ (٣) - رضي الله عنه - : " نزلنا على خالٍ لنا
ذو مالٍ وذو هيئةٍ " .

(ص) " وَإِنْ كَثُرَتْ نَعَوْتُ مَعْلُومٍ أَوْ مُنْزَلٍ مَنْزِلَتُهُ أُتْبِعَتْ ،
أَوْ قُطِعَتْ ، أَوْ أُتْبِعَ بَعْضُ دُونَ بَعْضٍ ، وَقُدِّمَ
الْمُتَّبِعُ .

وقد يلي النعت (لا) أو (إِمَّا) ، فيجيب
تكريرهما مقرونين بالواو .
ويجوز عطفُ بعضِ النعوتِ على بعضٍ . فإن
صَلَحَ النِّعْتُ لمباشرةِ العاملِ جازَ تقدُّمُ
مبدلٍ منه النعوتُ . وإذا نُعِتَ بمفردٍ وظرفٍ
وجملةٍ قُدِّمَ المفردُ ، وأُخِّرَتِ الجملةُ غالباً .

(ش) إذا كَثُرَتْ النِّعَوْتُ ، والنَّعَوْتُ لَا يَتَعَيَّنُ إِلَّا بِجَمِيعِهَا ، لَزِمَ إِتِّبَاعُهَا كَقَوْلِكَ :
(ابْتَنَى بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ عَرَبِيٍّ النَّسَبِ فَقِيهٍ نَحْوِيِّ كَاتِبٍ حَاسِبٍ ، وَأَكْمَةِ مِسْنُ
الْثِيَابِ الْجَيِّدَةِ الْجَدِيدَةِ السَّابِغَةِ الْمَخِيطَةِ أَحْسَنِيهَا) فهذه النعوتُ
المُتَوَالِيَةُ على هذا الوجهِ وأشباهها بمنزلةِ نعتٍ واحدٍ لَا يُسْتَغْنَى عَنْهُ ،
فَلَا تُقَطَّعُ . فَلَوْ حَصَلَ التَّعَيُّنُ بِدُونِهَا جَازَ لِلتَّكْلُمِ أَنْ يُتْبِعَهَا ، وَأَنْ يَقْطَعَهَا
، وَأَنْ يُتْبِعَ بَعْضًا بِشَرَطِ تَقْدِيمِ الْمُتَّبِعِ وَتَأْخِيرِ الْمُقْطُوعِ ، وَإِلَّا تَبَاعُ أَجْزَاؤُ .
وكَذَلِكَ يَجُوزُ الْقَطْعُ وَالِإِتِّبَاعُ فِيمَا لَا يَحْصُلُ التَّعَيُّنُ بِدُونِهِ إِذَا قَصِدَ التَّكْلُمُ
تَنْزِيلَهُ مَنْزِلَةً مَا يَحْصُلُ التَّعَيُّنُ بِدُونِهِ لِتَعْظِيمِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْخَرَنْزِقِيِّ (٤) :

- (١) فِي الْأَصْلِ : (وَيَأْوِي) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .
(٢) فِي الْأَصْلِ : (سَعَالٍ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ : ١٧٤/٥ بِرَوَايَةٍ : " . ذِي مَالٍ وَذِي
هَيْئَةٍ " وَعَلَيْهَا يَفُوتُ الِاسْتِشْهَادُ . وَانْظُرِ التَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٢٧٠/٤ ،
وَالْمُسَاعَدَ : ٤١٦/٢ .
(٤) فِي الْأَصْلِ : (الْحَرِيقُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

لَا يَجْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَسِرِكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الْأُزُرِ
وَبُرَى : وَالطَّيِّبُونَ ، [وَبُرَى] (١) : وَالنَّازِلُونَ وَالطَّيِّبِينَ ، وَالطَّيِّبُونَ .
أَرْبَعَةٌ / أَوْجُهُ (٢)

١/١٩٠

وَمِثَالُ إِيْلَاءِ النَّعْتِ (لَا) : (صَحِبْتُ رَجُلًا لَا جَزْوَاعًا) (٣) وَلَا
مَنْوَعًا ، وَمَلَكَتْ عَبْدًا لَا ضَعِيفًا وَلَا عَنِيفًا) .

وَمِثَالُ إِيْلَائِهِ (إِمَّا) قَوْلُكَ : (لَا بُدَّ مِنْ حِسَابٍ إِمَّا شَدِيدٍ
وَلِمَّا يَسِيرٍ ، فَاتَّقِ النَّارَ إِمَّا قَلِيلًا وَإِمَّا كَثِيرًا) .

وَمِثَالُ عَطْفِ بَعْضِ النَّعْتِ عَلَى بَعْضِ قَوْلِهِ تَعَالَى : * الَّذِي خَلَقَ
فَسَوَّى * وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى * وَالَّذِي أَخْرَجَ الْعَرْصَ * (٤)

وَمِثَالُ تَقْدِيمِ النَّعْتِ وَجَعَلَ الْمَنْعُوتَ بَدَلًا قَوْلِهِ تَعَالَى : * إِلَهِى
صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهُ * (٥) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ : (٦)

وَلَكِنِّي بُلِيْتُ بِوَصْلِ قَوْمٍ لَهُمْ لَحْمٌ وَمُنْكَرَةٌ جُسُومُ
وَإِذَا نَعِيتُ بِمَفْرُودٍ وَجُمْلَةٍ وَظَرَفٍ أَوْ شَبِهِهِ فَلَا تُقِيمُ تَقْدِيمَ الْمَفْرُودِ ، وَتَوْسِيطَ
الظَّرَفِ أَوْ شَبِهِهِ ، وَتَأْخِيرَ الْجُمْلَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ
الْفِرْعَوْنِ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ * (٧) . وَقَدْ تُقَدِّمُ الْجُمْلَةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى :

== والبيتان تقدما ص : ٣٣١ . وانظر التذييل والتكميل : ٢٧١/٤ وما بعدها .

(١) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤/١٢٣/ب) .

(٢) في الأصل : (وجه) ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل : (جروعا) ، وهو تصحيف .

(٤) الأُعلى : ٢ - ٤ .

(٥) إبراهيم : ٢-١ .

(٦) البيت بدون نسبة في شرح اللع لابن برهان : ٢٣٢/١ ، والتذييل

والتكميل : ٢٧٤/٤ ، والمساعد : ٤١٨/٢ .

(٧) غافر : ٢٨ .

* نَسُوفَ يَأْتِي اللَّهُ يَقُومُ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى
الْكَافِرِينَ * (١)

(ص) "فصل : مِنْ الْأَسْمَاءِ يُنَعَّتُ بِهِ ، وَيُنَعَّتُ كَاسْمِ

الْإِشَارَةِ ، وَنَعْتُهُ مَصْحُوبٌ (ال) خَاصَّةٌ . وَإِنْ

كَانَ جَامِداً [مَحْضًا] (٢) فَهُوَ عَطْفٌ بَيَانٍ

عَلَى الْأَصَحِّ .

وَمِنْهَا مَا لَا يُنَعَّتُ ، وَلَا يُنَعَّتُ بِهِ كَالضَّمِيرِ مُطْلَقًا ،

خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ فِي نَعْتِ ذِي الْغَيْبَةِ .

وَمِنْهَا مَا يُنَعَّتُ ، وَلَا يُنَعَّتُ بِهِ كَالْعَلَمِ . وَمَا يُنَعَّتُ

بِهِ ، وَلَا يُنَعَّتُ كَ (أَيِّ) السَّابِقِ ذِكْرُهَا .

(ش) النَّعْتُ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا * (٣) وَ* إِنِّي

أُرِيدُ أَنْ أَمْكِكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ * (٤) . وَنَعْتُهُ ، نَحْوُ : (سَلْ هَذَا

الْمَاشِي عَنْ ذَلِكَ الرَّكَّابِ) ، وَلَا يُنَعَّتُ إِلَّا بِمَصْحُوبٍ (ال) (٥) . وَإِنْ كَانَ

مَصْحُوبٌ (ال) جَامِداً مَحْضًا كَ (مَرَرْتُ بِذَلِكَ الرَّجُلِ) فَهُوَ عَطْفٌ بَيَانٍ ،

لَا نَعْتٌ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُشْتَقٍّ وَلَا مُؤَوَّلٌ بِمُشْتَقٍّ . وَأَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ يُقَلِّدُ بَعْضَهُمْ

بَعْضًا فِي أَنَّهُ نَعْتُ ، وَدَعَاهُمْ إِلَى ذَلِكَ اعْتِقَادُهُمْ أَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ

لَا يَكُونُ مَتَّبِعُهُ أَخَصَّ مِنْهُ . وَهُوَ [غَيْرُ] (٦) صَحِيحٌ ، فَإِنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ

يُقْصَدُ بِهِ فِي الْجَوَامِدِ مِنْ تَكْمِيلِ الْمَتَّبِعِ مَا يُقْصَدُ بِالنَّعْتِ فِي الْمَشْتَقِّ وَمَا

جَرَى مَجْرَاهُ ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ مَتَّبِعُ عَطْفِ الْبَيَانِ أَخَصَّ مِنْهُ ، كَمَا

(١) المائدة : ٥٤ . وانظر التذييل والتكميل : ٢٧٥/٤ وما بعدها .

(٢) تكملة من التسهيل : ١٧٠ .

(٣) الأنبياء : ٦٣ .

(٤) القصص : ٢٧ .

(٥) انظر التذييل والتكميل : ٢٧٦/٤ وما بعدها .

(٦) تكملة مما حكاه أبو حيان من كلام المصنف : ٢٧٨/٤ .

لا يمتنع أن يكون المنعوت أخص من النعت . وقد هدي أبو محمد بن السيد (١) إلى الحق في هذه المسألة ، فجعل ما تبع اسم الإشارة من (الرجل) ونحوه عطف بيان . وكذا فعل ابن جني ، حكاه أبو علي الشلوبين (٢) . وهكذا ينبغي ، لأن اسم الجنس لا يُراد به [النعت] (٣) ، وهو غير تابع له ، فلو كان نعتاً حين يتبع / الإشارة لكان نعتاً حين يتبع غيره كقولك : (رأيت شخصاً رجلاً) وأنت لا تريد إلا كونه رجلاً لا امرأة ، ولا خلاف في امتناع كونه في هذه الصورة نعتاً ، فيجب ألا يكون في غيرها نعتاً ، وإلا لزم عدم النظم ، أعني جعله اسماً واحداً نعتاً لبعض الأسماء دون بعض مع عدم اختلاف المعنى .

ومثل اسم الإشارة في أنه يُنعت ، ويُنتع به (الذي والتسي) وتثنيتهما وجمعهما ، وأسماء النسب ، والأسماء المشتقة التي يجوز أن يُبتدأ بها .

ولا يُنعت مضر الحاضر ، ولا يُنتع به بإجماع ، وكذا مضر الغائب عند غير الكسائي (٤) ، ولا يمتنع عنده أن يُنعت ، ورأيه قوي فيما يقصد به مدح أو ذم أو ترحم ، نحو : " صلى الله عليه الرؤوف الرحيم " (٥) ، و (عمرو غضب عليه الظالم المجرم ، وظلمك الطُف به البائس المسكين) . وغير الكسائي يجعل هذا النوع بدلاً ، وفيه تكلف .

-
- (١) التذييل والتكميل : ٢٧٨/٤ وما بعدها ، والمساعد : ٤١٩/٢ .
 (٢) نفس المصدرين السابقين .
 (٣) تكملة ما حكاه أبو حيان من كلام المصنف : ٢٧٨/٤ .
 (٤) معاني القرآن للفراء : ٤٧٠/١ وما بعدها ، وإعراب القرآن للنحاس : ٦٦/٢ ، والرضي على الكافية : ٣١١/١ ، والتذييل والتكميل : ٢٨٣/٤ ، والهمع : ١١٧/٢ .
 (٥) هذا قول لبعض العرب كما ذكر المصنف في شرح عمدة الحفاظ : ٥٨٣ ، وانظر التذييل والتكميل : ٢٨٣/٤ ، والمساعد : ٤٢٠/٢ ، والمغني : ٥٩٣ ، والهمع : ١١٧/٢ .

ومّا [لا يُنَعَت و] ^(١) لا يُنَعَت به المصدر الذي بمعنَى
الأمراء والدعاوى (سقياً له) ، لا يُنَعَت ؛ لا تُنَعَت به بدل من اللفظ بالفعل ،
ولا ينعت به لأنه طلب ، فاللام في (سقياً له) وشبهه متعلّقة بالمصدر ،
وهي للتبيين . وقال سيبويه ^(٢) - رحمه الله - في بعض أبواب الحال :
هذا باب ما يُنصَب خبره ^(٣) ، لا تُنَعَت معرفة لا توصف ، ولا تكون وصفاً ،
وذلك قولك : (مررت بكلّ قائماً ، ومررت ببعض قائماً وبعض جالساً) .
قلت : و (كلّ) و (بعض) في هذا الكلام بمنزلة المضمر في أنّه لا يُنَعَت ،
ولا يُنَعَت به .

وكون العلم يُنَعَت ظاهراً ، وأمّا كونه لا يُنَعَت به ؛ فلا تُنَعَت ليس
مقصود الاشتقاق وضعاً ولا تأويلاً ، وإن كان مشتقاً في الأصل ، وزال ^(٤)
عن قصد الاشتقاق بالنقل والغلبة ، فهو في امتناع النعت به بمنزلة
العلم المرتجل ، فإن وقع موقعاً صالحاً للنعت جعل عطف بيان ، نحو :
(رضي الله عن خليفته الصديق ، وعن عمّ نبيّه العباس) .
ومّا يُنَعَت به ، ولا يُنَعَت (أيّ ، وكلّ ، وجدّ ، وحقّ) السابق
ذكرها في هذا الباب ^(٥) .

(ص) "فصل : يُقام النعت مقام المنعوت كثيراً إن علم
جنسه ، ونُعت بغير ظرفٍ وجملةٍ أو بأحدهما
بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور (من)

-
- (١) تكملة مّا حكاه أبو حيان من كلام المصنف : ٢٨٢/٤ .
(٢) سيبويه : ٢٧٣/١ .
(٣) في الأصل : (كخبره) بإقحام الكاف .
(٤) في الأصل : (وذلك) ، وهو تحريف ، والتصويب مّا حكاه ناظر
الجيش من كلام المصنف : (١٣١/٤) .
(٥) انظر ما سلف ص : ٦٧٤ .

أو (في) ، وإن لم يكن كذلك لم يَقم الظرفُ
والجملة مقامه إلا في شعرٍ .

واستغنيَ لزوماً عن موصوفات بصفاتها ، فجرت

مجرى / الجوامد . ويعرض مثل ذلك لقصد (١)

العموم ، و [قد] (٢) يُكتفى بنية النعت

عن لفظه للعلم به .

(ش) يُعلم جنس المنعوت باختصاص النعت به ك (مررت بكاتبٍ راكبٍ صاهلاً) ،

ومصاحبة ما يُعنيهِ (٣) كقوله تعالى : * وَالنَّارُ لَهُ الْحَدِيدُ * أَنْ أَعْمَلَ

سَائِغَاتٍ * وقوله تعالى : * فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً * (٥) ،

* كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً * (٦) ، * ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ

الَّذِينَ أَصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَائِقٌ

بِالْخَيْرَاتِ * (٧) ، فنملُ هذا من الحذف حسنٌ كثيرٌ لكون المنعوت معلوم

الجنس ، ولكون النعت قابلاً لمباشرة [ما كان يُبشِّرُ المنعوت . ولو لم

يكن قابلاً] (٨) لكونه جملةً أو شبهها لم يَقم مقام المنعوت في الاختيار

إلا بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرورٍ (مِنْ) كقوله تعالى :

* وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ * (٩) ، ومن هذا

(١) في الأصل : (في قصد) ، وهو تحريف ، والتصويب مما نقله المصنف

في الشرح من عبارة المتن ص : ٦٨٨ .

(٢) تكملة من التسهيل : ١٧٠ .

(٣) في الأصل : (يغنيه) ، وهو تصحيف .

(٤) سبأ : ١٠ - ١١ .

(٥) التوبة : ٨٢ .

(٦) المؤمنون : ٥١ .

(٧) فاطر : ٣٢ .

(٨) تكملة مما حكاه أبو حيان من كلام المصنف : ٢٨٥ / ٤ . وفي

الأصل : (لمباشرة العامل لكونه) بإقحام لفظ (العامل) .

(٩) النساء : ١٥٩ .

النَّوعِ قَوْلُ تَعْمِيمِ الْعَجَلَانِي (١) :

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتَغِي الْعَيْشَ أَكْدَحُ
وَكِلْتَاهُمَا قَدْ خُطَّ لِي فِي صَحِيفَتِي فَلَا الْعَيْشُ أَهْوَى لِي وَلَا الْمَوْتُ أَرْوَحُ

وقد تقوم (في) مقام (مِنْ) كقول الواجز : (٢)

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوِيهَا لَمْ تَيْثَمِ

يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمِ

فمثل هذا أيضاً لو استعمل في غير الشعر لحسن كقولك : (ما في الناس
إِلَّا يَشْكُرُ أَوْ يَكْفُرُ) (٣) .

وقد تُقام الجملة مقام المنعوت دون (مِنْ) و (في) كقول

الشاعر (٤) :

لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْعَزَّوَالْحَصَى (٥)

لَكُمْ قَبْضُهُ مِنْ بَيْنِ أَثَرِي وَأَقْتَرَا

(١) البيتان تقدّم أولهما ص : ١٩١ . والثاني في ديوانه : ٢٥ ، وحماة
البحثري : ١٢٣ ، وضرائر الشعر : ٢٧٧ ، والخزانة : ٥ - ٥٥ .

(٢) هو حكيم بن مَعْبِية . والبيتان في سيبويه : ٣٧٥ / ١ ، وأمالى
القالى : ٢١٠ / ٢ ، والخصائص : ٣٧٠ / ٢ ، والسمط : ٨٣٠ / ٢ ،
وأمالى السهيلي : ٥٤ ، وابن يعيش : ٥٩ / ٣ ، وشرح عمدة
الحافظ : ٥٤٨ ، والتذيل والتكميل : ٢٨٥ / ٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ،
والمساعد : ٤٢١ / ٢ ، والخزانة : ٦٢ / ٥ ، واللسان : (قمع) .
تيثم : أصله تأثم ، فكسر حرف المضارعة ، وأبدل الهمزة ياءً .
الميسم : الحسن والجمال .

(٣) في الأصل : (. . . شكر أو كفر) وكذا في التذيل : ٢٨٥ / ٤ ،
وهو تحريف ، والتصويب مّا حكاه ابن عقيل من كلام المصنف ، المساعد
: ٤٢٢ / ٤ .

(٤) تقدم ص : ١٩٢ ، ٥٩٦ . (٥) في الأصل : (قبضة) ، وهو تحريف ، انظر ص : ١٩٢ .

وأشرت بقولي : " واستغنيَ لزوماً عن موصوفات بصفاتها " إلى نحو : (دابة ، وأبطح ، وحسنة ، وسينة) .

وأشرت بقولي : " ويعرض مثل ذلك لقصد العموم " إلى مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَا رَطْسَبٍ وَلَا يَافِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ ﴾ (٢) وقوله تعالى : ﴿ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا ﴾ (٣) ، ومن هذا النوع قولك : (لا متحرك ولا ساكن إلا بقدر سابق) .

وقد يُحذف النعت للعلم به فيكتفى بنيته كقوله تعالى : ﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ ﴾ (٤) ، أي : قومك المعاندون ، وكقوله تعالى : ﴿ تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ (٥) ، أي : كل شيء سلطت عليه ، أو أمرت بتدميره ، وكقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ إِلَىٰ مَعَادٍ ﴾ (٦) ، أي : إلى معاد كريم ، أو إلى معاد تحببه . ومن حذف النعت للعلم به قول المرقش الأكبر (٧) :
وَرُبَّ أَسِيلَةٍ الْخَدَّيْنِ بِكُرٍ
مُهْفَهْفَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجَيْدٌ
أي : فرع وافق ، وجيد طويل .

- | | |
|-----|---|
| (١) | الأُنعام : ٥٥٩ |
| (٢) | المائدة : ١٠٠ |
| (٣) | الكهف : ٤٩ |
| (٤) | الأُنعام : ٦٦ |
| (٥) | الاحقاف : ٢٥ |
| (٦) | القصص : ٨٥ |
| (٧) | البيت في المفضليات : ٢٢٤ ، والاغاني : ١٣٣/٦ ، وشرح
عمدة الحافظ : ٥٥٢ ، والتذيل والتكميل : ٢٨٩/٤
المهففة : القليلة اللحم الضامرة السيطن . الفرع : الشعر
التام . |

وَمِنْ نَادِرِ حَذْفِ الْمَنْعُوتِ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ (١) :

إِذَا حَارَبَ الْحَجَّاجُ أَيَّ مَنَافِقٍ عِلَاهُ يَسْفِي كَلَّمَا هُزِّقَ طَعْمُ

أَي : مَنَافِقًا أَيَّ مَنَافِقٍ . وَمِثْلُهُ قَوْلُ عَمْرِو بْنِ قَمَيْةَ (٢) :

لَعَنُوكَ مَا نَفْسٍ يَجِدُ رَشِيدَةً تَوَامِرُنِي سِرًّا لَا صَرَمَ مَرَشِدًا

أَرَادَ : نَفْسٍ بِرَشِيدَةٍ جِدُّ رَشِيدَةٍ . وَمِثْلُهُ قَوْلُ ابْنِ أَبِي رَيْعَةَ (٣) :

إِنَّ الثَّوَاءَ بِأَرْضِي لَا أَرَاكَ بِهَا فَاسْتَقْنِيهِ تَوَاءَ حَقِّ ذِي كَدَرٍ

أَرَادَ : ذُو كَدَرٍ حَقِّ ذِي كَدَرٍ .

(١) البيت في ديوانه : ٤١٧/١ ، والبحر المحيط : ٣٢١/٢ ،

والتذييل والتكميل : ٢٨٩/٤ ، والهمع : ٩٣/١ .

(٢) في الأصل : (قَمِيَّة) ، وهو تحريف .

والبيت في ديوانه : ٦ ، والتذييل والتكميل : ٢٨٩/٤ .

تَوَامِرُنِي : تَكْلَفْنِي فَعَلَ شَيْءٌ . مَرَشِدُ بْنُ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ : عَمُّ الشَّاعِرِ .

(٣) البيت في ديوانه : ١١٦ ، والتذييل والتكميل : ٢٨٩/٤ .

باب عطف البيان

(ص)

"هو التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع
وفي التوضيح والتخصيص جامداً أو بمنزلة . ويوافق
المتبوع في الإفراد وصدده ، وفي التذكير والتأنيث ،
وفي التعريف والتكثير ، خلافاً لمن التزم تعريفهما ،
ولمن أجاز تخالفهما ، ولا يمتنع كونه أخص من
المتبوع على الأصح ."

(ش) التابع يعم التوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق والبدل . و" الجاري
مجرى النعت " يخرج النعت وعطف النسق والبدل . و" في التوضيح
والتخصيص " يخرج التوكيد ؛ لأن من النعت ما يجاء به للتوكيد
ك * نَفَخَ وَاحِدَةً * (١) فهذا النوع من النعت يصدق عليه أنه جار
مجره ، فإذا ذكر التوضيح والتخصيص انعزل كل واحد منهما عن الآخر ؛
لأن التوكيد لا يحصل به تخصيص ، وإن كان يحصل به توضيح أي زيادة
تبيين . وشارك عطف البيان النعت في ظهور المتبوع فلا يُتبعان ضميراً .
وقياس مذهب الكسائي (٢) جواز اتباع عطف البيان ضمير الغائب
قياساً على النعت .

وذكرت " جامداً أو بمنزلة " توكيداً لإخراج النعت ، فإنه من
جهة المعنى أشبه شيء بعطف البيان ، وذلك أنك تقول لعن لـه
أبنان طويل وقصير ، واسم الطويل محمد : (مررت بابنك الطويل) فيحصل
التخصيص بالنعت ، ولو ذكرت محمداً موضع النعت ، لتبين به ما تبين بالنعت ،
لكن النعت مشتقاً ، أو منزل منزلة من
ك (الصفتى) ونحوه من الأعلام الصالحة بها

(١) الحاقة : ١٣ .

(٢) انظر ما سلف ص ٦٨٤ .

العلمية بالغلبة، وهي في (١) الصفات، لكن وصفيتها بعد الغلبة غير مقصودة، وإنما المقصود بها ما يقصد بالاعلام المرتجلة من تعيين المسمى.

ولا / خلاف في موافقة عطف البيان متبوعه في الافراد والتثنية (١٩١/أ) والجمع والتذكير والتأنيث، ويتوافقان أيضاً في التعريف والتكثير. وزعم الشيخ أبو علي الشلوبين (٢) أن مذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان. ولم أجد هذا النقل من غير جهته، وعلى تقدير صحة النقل فالدليل أولى بالانقياد إليه والاعتقاد عليه، وذلك أن الحاجة داعية إليه في المعرفتين، فهي في النكرتين أشد، لأن النكرة يلزمها الإبهام، فهي أحوج إلى ما يبينها من المعرفة. فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف مقتضى الدليل.

واستعماله مطلقاً مذهب الفراء وغيره من الكوفيين (٣)، وهو أيضاً مذهب الزمخشري (٤)، فإنه حكم بذلك في مواضع من الكشاف، وهو أيضاً مذهب أبي (٥) علي الفارسي (٦)، فإنه أجاز العطف والإبدال في (طعام) من قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾ (٧).

(١) كذا في الأصل. وحقها: (من).

(٢) قال في شرح عدة الحافظ (٥٩٤): "وذكر الشلوبين في تنكيته على المفصل... وانظر التذييل والتكميل: ٢٩٢/٤ وما بعدها، والمساعد: ٤٢٣/٢".

(٣) التذييل والتكميل: ٢٩٣/٤، والمساعد: ٤٢٤/٢، والمهمع: ١٢١/٢.

(٤) انظر مثلاً الكشاف: ٢٩٧/٢.

(٥) في الأصل رُسِمَتْ أولاً: (أبو) ثم صُحِّحت.

(٦) ذكر المصنف في شرح الكافية الشافية: ١١٩٥/٣ أنه قال ذلك

في كتاب التذكرة. وانظر شرح الجمل: ٢٩٤/١، والتذييل

والتكميل: ٢٩٣/٤، والمساعد: ٤٢٤/٢.

(٧) المائدة: ٩٥. وكان حقه أن يُنبه إلى أن ذلك في غير قرأة نافع

وَزَعَمَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنَّ ^(١) [مقام] مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : * فِيهِ آيَاتٌ
بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ * ^(٢) [عطفُ بيانٍ] ^(٣) . فَجَعَلَهُ عَطْفًا بَيَانٍ مَعَ
كُونِهِ مَعْرِفَةً وَ (آيَاتٍ) نَكْرَةً . وَقَوْلُهُ فِي هَذَا مُخَالِفٌ لِجَمَاعِ الْبَصَرِيِّينَ
وَالْكُوفِيِّينَ ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ .

وَزَعَمَ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ ^(٤) أَنَّ مَتْبِعَ عَطْفِ الْبَيَانِ لَا يَفُوقُهُ
فِي الْاِخْتِصَاصِ بَلْ يَسَاوِيهِ ، أَوْ يَكُونُ أَعَمَّ مِنْهُ . وَالصَّحِيحُ جَوَازُ الِاُجْوِجِ
الْثَلَاثَةِ ، لَا تَهْ بِمَنْزِلَةِ النَّعْتِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِهِ ^(٥) أَنَّ النَّعْتَ يَجُوزُ
أَنْ يَكُونَ فِي الْاِخْتِصَاصِ فَائِثًا وَمَفُوقًا وَمُسَاوِيًا ، فَلْيَكُنِ الْعَطْفُ كَذَلِكَ ، وَهُوَ
مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ ^(٦) رَحِمَهُ اللَّهُ ، فَإِنَّهُ أَجَازَ فِي (ذَا الْجُمُعَةِ) (مِنْ) : ^(٧)
(يَا هَذَا ذَا الْجُمُعَةِ) أَنْ يَكُونَ عَطْفًا بَيَانٍ أَوْ يَكُونَ بَدَلًا . وَقَدْ تَقَدَّمَ
الْكَلَامُ عَلَى أَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ السَّامِدِ [نِي] ^(٧) مِثْلُ : (رَأَيْتُ ذَلِكَ
الرَّجُلَ) بَيَانًا مَعَ أَنَّهُ أَقْلُ اخْتِصَاصًا مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ ، وَتَبَيَّنَ ^(٨) دَلِيلُ
ذَلِكَ هُنَاكَ ^(٩) .

-
- (١) تكملة مآ حكاة ناظر الجيش من كلام المصنف (٤ / ١٣٣ / ب) .
(٢) آل عمران : ٩٧ وانظر الكشف : ٢٠٣ / ١ .
(٣) تكملة مآ حكاة ناظر الجيش من كلام المصنف (٤ / ١٣٣ / ب) .
(٤) الفصل : ١٢٢ وابن يعيش : ٧١ / ٣ ، وشرح الكافية الشافية
: ١١٩٣ / ٣ وما بعدها ، والهمع : ١٢١ / ٢ .
(٥) انظر ما سلف ص : ٦٦٤ .
(٦) سيبويه : ٣٠٦ / ١ .
(٧) تكملة مآ حكاة أبو حيان في التذييل (٤ / ٢٩٣ / ٢ وما بعدها)
من كلام المصنف .
(٨) في الأصل : (تبين) ، وهو تحريف ، والتصويب من التذييل .
(٩) انظر ما سلف ص

(ص) " ويجوز جعله بدلاً إلا إذا قرُن ب (ال) بعد
 منادى ، أو تبع مجروراً بإضافة صفة مقرونة ب (ال) ،
 وهو غير صالح لإضافتها إليه . وكذا إذا أُفرد تابعاً
 لمنادى فإنه يُنصب بعد منصوب . ويُنصب ويرفع
 بعد مضموم . وجعل الزائد بياناً عطفاً أو لى
 من جعله بدلاً . "

(ش) قد تقدّم أن عطف البيان لا بُدَّ من موافقة المتبوع في التعريف والتكثير ،
 والبدل قد يكون كذلك ، وقد لا يكون . فكل عطف بيان قد يجوز جعله
 بدلاً إلا إذا قرُن ب (ال) بعد منادى ، نحو : (يا أخانا الحارث) ،
 أو عطف على مجرور بإضافة صفة مقرونة ب (ال) ، وهو غير صالح
 لإضافتها إليه كقول الشاعر :^(١)

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ يَشْرِى عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعَا

فلا يجوز جعل (الحارث) ولا (بشر) بدلاً ، لأن البدل في تقدير
 مستقل ، فيلزم من جعله بدلاً^(٢) تقدير مباشرة (الحارث) لحرف
 النداء ، وتقدير مباشرة (بشر) للتارك ، وذلك مُتَنَبِّعٌ ، والغرض إلى المُتَنَبِّعِ
 مُتَنَبِّعٌ . فتعين جعلهما عطف بيان ، ونصب (الحارث) ، لأن متبوعه
 منصوب . كما يُنصب النعت الواقع موقَّعه . فلو كان (الحارث) تابعاً
 لمنادى مضموم جاز نصبه على الموضع ، ورفع على اللفظ كما يجوز في النعت
 المفرد^(٣) . ولو كان موضع (بشر) اسم صالح لإضافة (التارك) إليه
 جاز فيه العطف والإبدال^(٤) ، نحو : (أنا ابنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ غلامِ القوم) ،

(١) هو العرار الفَقْعَسِيّ . والبيت في سيبويه : ٩٣/١ ، والأصول :

١٣٥/١ ، والحماسة البصرية : ٥/١ ، وابن يعيش : ٧٢/٣ ، ٧٣ ،

وشرح عمدة الحافظ : ٥٥٤ ، ٥٩٧ ، وشرح الكافية الشافية : ٣/

١١٦٦ ، والتذيل والتكميل : ٢٩٦/٤ ، والمساعد : ٤٢٥/٢ ،

والهمع : ١٢٢/٢ ، والخزانة : ٢٨٤/٤ .

(٢) في الأصل : " . . . جعله فيلزم تقدير . . . " وهو وهم . والتصويب ما

حكاه تناظر الجيش من كلام المصنف (١٣٤/٤ ب) .

(٣) انظر ما سيأتي ص : ٨٠٦ .

(٤) بدا منها في الأصل : (الإبد) .

فيجوز في (غلام القوم) الإبدال ؛ لأنه يجوز أن يُضاف إليه (التارك)
لأنَّ الصِّفَةَ المقرَّنة بـ (ال) تُضاف إلى المضاف إلى المقرون بـ (ال) ،
كما تُضاف إلى المقرون ^(١) ، فنقول : (عرفتُ الضَّاربَ غلامَ الرجلِ) ، كما
تقول : (عرفتُ الضَّاربَ الرجلِ) .

وإذا أُفرد عطفُ البيان ، وتبع مَنادَى ، نُصِبَ ^(٢) بعدَ المنصوب ،
نحو : (يا أخانا زيدا) ، ونُصِبَ أو رُفِعَ بعدَ المضموم ، نحو : (يا غلامُ
بِشْرًا ، وبِشْرًا) ، كما يفعل بالثَّعْتِ ، لأنَّهما يجريانِ مَجْرَى واحدٍ . ولو
قُصِدَ الإبدالُ تعيَّنَ ضمُّ (زيدٍ وبِشْرٍ) ، فإنَّهما عندَ قصدِ الإبدالِ في
حُكْمِ ما بآشَرَ حرفَ التَّداوُلِ .

^(٣)
وكلُّ ما صلَحَ للعطفيةِ والبدليةِ - وكان فيه زيادةُ بيانٍ - فجَعَلَهُ
مطفأً أوَّلَى مِنْ جَعَلَهُ بدلاً كقوله تعالى : * أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ * ^(٤)
وكقوله تعالى : * وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ * ^(٥) و * مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ * ^(٦)
ومِنْ هَذَا قَوْلُ ذِي الرِّمَّةِ ^(٧) :

لَعْمَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوءٌ لَعَسَ كَالشَّمْسِ لَمَّا بَدَتْ أَوْ تُشِيهِ الْقَرَا
لأنَّ الحُوءَ : السَّوَانُ مطلقاً ، واللَّعَسَ : سَوَانٌ يَسِيرُ .

- (١) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤/١٣٤/ب)
وَحَقَّقَهَا (المقرون بها) .
- (٢) في الأصل : (ونصب) بإقحام الواو .
- (٣) (فجعله) : خبر قوله : (كلُّ ما) . ودخول الفاء على الخبر
أسلوب عربي محض .
- (٤) المائدة : ٩٥ . وانظر ما سلفص ٦٩١ الحاشية الأخيرة .
- (٥) إبراهيم : ١٦ .
- (٦) النور : ٣٥ .
- (٧) البيت في ديوانه : ١١٥٢/٢ ، والتذييل والتكميل : ٢٩٦/٤ ،
قال أبو حيان : " والم محفوظ من شعر ذي الرِّمَّةِ أنَّ آخر هذا :
(وفي اللثاث وفي أنيابها شنبٌ) . " والحقُّ أنَّه بيت آخر من قصيدة
أخرى . وهو برواية العجز الذي ذكره أبو حيان في ديوانه :
٣٢/١ ، والبحر المحيط : ٢٤٠/٣ ، ٤٥٧/٨ ، والمساعد :
٤٣٥/٢

(ص) باب الـبـدـل

"وهو التابع المستقل بمقتضى العامل تقديرًا دون
متبع . ويوافق المتبوع ويخالفه في التعريف
والتنكير . ولا يُبدل مضمير من مضمير ، ولا من
ظاهر ، وما أوهم ذلك جعل توكيداً إن لم يُفقد
إضراباً .

ب/١٩١ فإن اتَّحَدَا معنَى سُمِّيَ بَدَل كُلِّ مِنْ كُلِّ ، ووافق /
أيضاً في التذكير والتأنيث ، وفي الأفراد وصدده ، ما
لم يقصد التفصيل . وقد يتَّحِدَان لفظاً إن كان
مع الثاني زيادةً بيان . ولا يُتبع ضمير حاضر في
غير إحاطةٍ إلا قليلاً . ويسمى بدل بعضٍ إن دلَّ
على بعضٍ الأول ، وبدل اشتمالٍ إن باينَ الأول ،
وصحَّ الاستغناء به عنه ، ولم يكن بعضه ، وبدل
إضرابٍ أو بداءٍ إن باينَ الأول مطلقاً وقصداً ،
والأ فبدل غلط .

ويختصُّ بدلاً البعض والاشتمال بإتباعهما ضمير
الحاضر كثيراً ، ويتضمن ضمير^(١) أو ما يقوم
مقامه .

(ش) البدلُ تابعٌ للمبدل منه ، وهو مع تبعيته في تقدير المستقل بمقتضى العامل ،
وفي حكم تكثيره ، ولذلك يُعاد معه العامل كثيراً ، نحو : * لِلَّذِينَ
اسْتَضِعُّوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ * (٢) و * لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ
لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ * (٣) وكقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (٤)

(١) في الأصل : (ويتضمن ضميراً) ، وهو وهم ، والتصويب من التسهيل

: ١٧٢ .

(٢) الأعراف : ٧٥ . (٣) الأحراب : ٢١ .

(٤) تفسير ابن كثير : ٣/٣٤٧ ، والتذليل والتكميل : ٤/٢٩٩ .

"وَلِنَّا نَزَّلَ الْقُرْآنَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ" وكقول الأخطل^(١) :
 حَوَامِلُ حَاجَاتٍ ثِقَالٍ تَجْرُهَا^(٢) إِلَى حَسَنِ النَّعْمِ سَوَاهِمُ نُسُلٍ^(٣)
 [إِلَى خَالِدٍ حَتَّى أَنْخَنَ بِخَالِدٍ فَنِعَمَ الْفَتْى بَرَجَى وَنِعَمَ الْمُوَأَّلُ^(٤)]
 وكقول الحطيطي^(٥) :

كَفَيْتَ بِهَامَا زُفَا كُلَّمَا أَصَاغَرَهَا وَكَفَيْتَ الْكُمُ وَلَا
 وَلَكُونَهُ فِي حُكْمِ تَكْرِيرٍ^(٦) الْعَامِلِ مَعَ أَبُو الْحَسَنِ^(٧) : (مررتُ برجلٍ قائمٍ
 زَيْدٌ أَبُوهُ) عَلَى الْبَدَلِ ، وَأَجَازُهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ (أَبُوهُ)^(٨) صَفَةً .
 وَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا تَقْدِيرُ عَامِلٍ آخَرَ إِذَا لَمْ يُفِيدِ الْعَامِلُ ، كَمَا لَا يَلْزَمُ
 ذَلِكَ فِي عَطْفِ النَّسَقِ مَعَ كَثْرَةِ إِعَادَةِ الْعَامِلِ مَعَهُ .
 وَتَقْدِيرُ عَامِلٍ آخَرَ فِي كُلِّ بَدَلٍ مَذْهَبُ ابْنِ خَرُوفٍ^(٩) ، قَالَ :
 وَلِذَلِكَ بُنِيَ الْبَدَلُ الْمَفْرَدُ عَلَى الضَّمِّ بَعْدَ الْعِنَادِ الْمَفْرَدِ ، نَحْوُ : (يَا أَخَانَا
 زَيْدُ) . وَظَاهِرُ قَوْلِ سَيْبَوِيهِ^(١٠) أَنَّ عَامِلَ الْبَدَلِ هُوَ عَامِلُ الْمُبْدَلِ مِنْهُ ؛

-
- (١) البيتان في ديوانه : ٢٦/١ - ٢٧ ، والتذييل والتكميل : ٢٩٩/٤ .
 السواهم : جمع ساهمة ، وهي المتغيرة اللون . النسل : السراع .
 خالد : بن عبدالله بن خالد بن أسيد بن أبي العيص بن أمية .
 من أجواد العرب في الإسلام .
 (٢) فِي الْأَصْلِ : (بجرها) ، وهو تحريف ، والتصويب من التذييل .
 (٣) فِي الْأَصْلِ : (سبيل) ، وهو تحريف ، والتصويب من الديوان .
 (٤) تَكْلِمَةُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنَفِ (٤/١٣٦ ب) .
 (٥) البيت في ديوانه : ٦٩ ، والتذييل والتكميل : ٢٩٩/٤ .
 (٦) فِي الْأَصْلِ : " فِي تَقْدِيرِ حُكْمٍ . . " ، وهو وهم ، والتصويب مما حكَاهُ
 أَبُو حَيَّانٍ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنَفِ .
 (٧) انظر الأصول : ٥٤/٢ وما بعدها ، وابن يعيش : ٦٧/٣ ،
 والتذييل والتكميل : ٣٠٠/٤ .
 (٨) تَكْلِمَةُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنَفِ .
 (٩) التذييل والتكميل : ٣٠٠/٤ .
 (١٠) سيبويه : ٧٥/١ .

لأنه قال في بعض أبواب البديل : هذا بابٌ من الفعل يُستعمل في الاسم
ثم يُبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول ، وذلك
قولك : (رأيت قومك أكثرهم ، ورأيت قومك ثلثتهم) (١) .

فهذا تصريح بأن العامل في البديل ومتبوعه واحد ؛ لأنه قال (٢)
في بعض أبواب الحال بعد تمثيله ب (دخلوا الأول فالأول) : وإن
شئت رفعت فقلت : (الأول فالأول) جعلته بدلاً ، وحملته على الفعل
كأنه قال : دخل الأول فالأول . ثم قال : فإن قيل : (أدخلوا)
فالنصب الوجه ، ولا يكون بدلاً ، لأنك لو قلت : أدخل الأول فالأول ،
لم يجز . فهذا تصريح بأن العامل في البديل هو العامل في البديل
منه ، والأول أصرح .

ولا حجة لابن خروف في لزوم ضم المفرد البديل من المضاف ،
كما لا حجة لمن زعم أن عامل المعطوف غير عامل المعطوف عليه محتجاً
بضم (زيد) في نحو : (يا أخانا وزيد) .

والجواب عنهما أن العرب التزمت في البديل والمعطوف أحدهما
الجاززين في القياس ، وهو تقدير حرف النداء تنبيهاً على أنهما في
غير النداء في حكم المستقل بمقتضى العامل ، فلم يجز لنا أن نخالف ما
التزمت ، وخص المعطوف والبديل بهذا ؛ لأن المعطوف غير المعطوف
عليه ، وكذا البديل إذا لم يكن بديلاً لكلٍ من كل .

ولو لم يكن العامل في البديل والبديل منه واحداً لزم اطرأ إضمار
الجار والجازم في الإبدال من المجرور والمجزوم ، وذلك مُتنع ، وما أفضى
إلى المتنع مُتنع .

(١) في الأصل : (ثلثتهم) ، وهو تصحيف ، والتصويب من سيبويه .

(٢) سيبويه : ١/١٩٨ .

قلتُ : وإذا تقرّرت هذه القاعدةُ فَلْنَعُدْ إلى الكلام على حَسَدِ
البدل . فالتَّابُ يَعُمُّ التَّوَابِعَ الخمسة ، و " المستقلُّ بِمُقْتَضَى العاملِ
تقديرًا " يُخْرِج ما سوى البدل إلا المعطوف ب (بل) و (لكن)
فإنّه داخلٌ تحتَ المستقلِّ بِمُقْتَضَى العاملِ تقديرًا ، ولكنَّ حصولَ تقديرِ
الاستقلالِ له يمتنع ، وحصولُه للبدل غيرُ مُمتنع ، فلذلك قلتُ : " دونَ مُتَّبِعٍ " .
وتبدل المعرفة من المعرفة ، نحو * يَا ذُنَّ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ
الْحَمِيدِ * اللّٰهُ ^(١) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيّين .
والنكرة من النكرة ، نحو * إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَنَازًا * حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا * ^(٢)
والمعرفة من النكرة ، نحو : * وَلَئِكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللّٰهِ * ^(٣)
[والنكرة من] ^(٤) المعرفة ، نحو : * لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ *
واشترط الكوفيّون ^(٦) في إبدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظين كما
هو في * النَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ * . والعرب لا تلتزم ذلك ، ومنه الْحَجَّاجِ
عليهم قولُ الشاعر ^(٧) :

-
- (١) إبراهيم : ٢-١ . وللقراءة انظر السبعة : ٣٦٢ ، والكشف : ٢٥/٢ ،
وحجة القراءات : ٣٧٦ .
- (٢) النبأ : ٣٢-٣٣ .
- (٣) الشورى : ٥٢-٥٣ .
- (٤) تكملة من حكاة ناظر الجيش من كلام المصنف (٤/١٣٧/ب) .
- (٥) العلق : ١٥-١٦ .
- (٦) في التذييل : ٣٠٢/٤ : " .. كلام الكوفيّين على خلاف هذا
النقل .. ونسب بعض أصحابنا هذا المذهب .. إلى نحاة
يفداد .. " وانظر المساعد : ٤٢٨/٢ وما بعدها ، ومعانسي
القرآن للفراء : ١٤١/١ ، ١٧٨/٢ .
- (٧) هو حميد بن ثور . والبيت في ديوانه : ٨ ، برواية " .. يوماً وليلاً " .
... " وعليها يفوت الاستشهاد . وهو برواية الشرح في أمالي
القالبي : ٢٣٣/١ ، والسمط : ٥٣٢/١ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٨١ ،
والبحر المحيط : ٥٠٩/٨ ، والتذييل والتكميل : ٣٠٢/٤ .

(١) وَلَنْ يَلْبَثَ الْعَصْرَانِ يَوْمَ وَلِيْلَةٍ إِذَا طَلَبَا أَنْ يُدْرِكَ مَا تَبَيَّنَا

ومنها ما أنشد أبو زيد مِنْ قول الشاعر : (٢)

فَلَا وَأَبِيكَ خَيْرٌ مِنْكَ إِنِّي لَكِيؤُ زَيْنِي التَّحَكُّمُ وَالصَّهِيلُ

وَيُبَدَل الظَّاهِرُ مِنَ الْمَضْمَرِ كَثِيرًا ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ : (٣)

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا

(٤) عَلَى جَوْدِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمِ

ومنه : (٥)

الْمُنْعِمُونَ بَنُو حَرْبٍ وَقَدْ حَدَقَتْ بِي الْمَنِيَّةُ وَأُسْتُبْطِئْتُ أَنْصَارِي

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدَّوْا مَآزِرَهُمْ دُونَ النَّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارِ (٦)

(١) فِي الْأَصْلِ : (وَلَمْ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ يَخْتَلِفُ بِهِ مَعْنَى الْبَيْتِ ،

وَالْتَصْوِيبُ مِنْ شَرْحِ عَمْدَةِ الْحَافِظِ ، وَبَقِيَّةُ الْمَصَادِرِ السَّالِفَةِ .

(٢) هُوَ شَمِيرُ بْنُ الْحَارِثِ الضَّبِّيِّ . قَالَ الْبَغْدَادِيُّ : " هَكَذَا ضَبَطَهُ

أَبُو زَيْدٍ . وَقَالَ الْأَخْفَشُ فِيمَا كَتَبَهُ عَلَيْهِ : الَّذِي فِي حِفْظِي

سَمِيرٌ بِالسِّينِ الْمَهْمَلَةِ . وَكَذَا ضَبَطَهُ الصَّاعِقَانِيُّ فِي الْعَبَابِ

بِالْمَهْمَلَةِ " .

وَالْبَيْتُ فِي النُّوَادِرِ : ٣٨٢ ، وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ : ٥٨١ ، وَالتَّذْيِيلُ

وَالتَّكْمِيلُ : ٣٠٢/٤ ، وَالْمَسَاعِدُ : ٤٢٩/٢ ، وَالْخَزَائِنَةُ : ١٧٩/٥ .

(٣) هُوَ الْفَرَزْدَقُ . وَهُوَ فِي دِيَوَانِهِ : ٢٩٧/٢ بِرَوَايَةٍ :

" ... ضَنَنْتُ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٍ وَعَلَيْهَا يَفُوتُ الْاِسْتِشْهَادُ . وَهُوَ

بِرَوَايَةِ الشَّرْحِ فِي الْكَامِلِ : ٢٣٤/١ ، وَالْجَمْهَرَةُ : ٣٤٧/٣ ،

وَالْمَذْكُورُ وَالْمَوْثُوتُ لَا بَنَ الْأَنْبَارِي : ٣٠٧ ، وَالْمَخْصَصُ : ١٤/١٧ ،

وَانْظُرْ تَعْلِيقَ الشَّنْقِيطِيِّ عَلَى هَامِشِهِ ، وَابْنُ يَعِيشَ : ٦٩/٣ ،

وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ : ٢١٩/٦ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٣٠٧/٤ ،

وَالْمَسَاعِدُ : ٤٣٣/٢ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (لَظَنَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْمَصَادِرِ السَّالِفَةِ .

(٥) الْبَيْتَانِ لِلْأَخْطَلِ . وَهُمَا فِي دِيَوَانِهِ ١٧٢/١ بِرَوَايَةٍ : " ... بَنِي حَرْبٍ

" ... وَعَلَيْهَا يَفُوتُ الْاِسْتِشْهَادُ . وَبِرَوَايَةِ الشَّرْحِ فِي هَامِشِ الدِّيَوَانِ

وَالنُّوَادِرِ لَا بَنِي زَيْدٍ : ٤٣٠ ، وَالْحِمَاسَةُ الْبَصْرِيَّةُ : ١٦٠/١ ، وَشَرْحُ عَمْدَةِ

الْحَافِظِ : ٥٨٣ ، وَمَابَعْدَهَا ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٣٠٧/٤ ، وَشَرْحُ

أَبْيَاتِ الْمَغْنِيِّ : ٤٧/٥ . وَالْبَيْتُ الشَّاهِدُ فِي الْكَامِلِ : ٢٢٢/١ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : (مَآزِهِمْ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ

(بنو حرب) بدلٌ مِنَ الصَّمِيرِ فِي (المنعمون) ، ولا يجوز أن يكون خبراً ،
و (المنعمون) / مبتدأ^(١) ، لَأَنَّ (وقد حَدَقَتْ) حالٌ العاملُ فيه ١٩٢/أ
(المنعمون) ، فلو جُعِلَ (بنو حرب) خبرَ المبتدأ لزم الإخبارُ عن
الموصول قبل تمامِ الصَّلة .

قال أبو الفتح^(٢) [بعدَ زِكْرِ قِراءةِ يَعْقُوبَ]^(٣) * وَتَسَرَى
كُلَّ أُنْثَى جَائِثَةٍ كُلَّ أُنْثَى تُدْعَى *^(٤) : وجاز إبدالُ الثَّانِيَةِ مِنَ الْأَوَّلَى
لِما فِي الثَّانِيَةِ مِنَ الْإِيضاحِ الَّذِي لَيْسَ فِي الْأَوَّلَى ، لَأَنَّ فِي الثَّانِيَةِ زِكْرَ
السَّبَبِ الدَّاعِي إِلَى جُثْوِهَا .

فهذا الكلامُ يدلُّ على أَنَّ التَّابِعَ إِذَا وافَقَ لفظُهُ لفظَ المتبوعِ
لا يُجْعَلُ بدلاً حتَّى يكونَ مَعْطِياً مِنَ المعنى بما اتَّصلَ بِهِ ما لم يُعْطَ
الْأَوَّلُ ، بخِلافِ قولِ الزَّمَخْشَرِيِّ^(٥) : (بك) بدلٌ مِنْ (بك) .

وَيُبَدَلُ المَضْرُوبُ مِنَ الظَّاهِرِ ، نَحْوُ : (رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ) . والمَضْرُوبُ
مِنَ المَضْرُوبِ ، نَحْوُ : (رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ) ، ولمْ أُمَثِّلْ بِهِذَيْنِ المِثَالَيْنِ إِلَّا جَرِيًّا
على عَادَةِ المَصْنُفِينَ المُقلِّدِ بَعْضُهُم بَعْضًا ، والصَّحِيحُ عِنْدِي أَنَّ نَحْوَ :
(رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ) لمْ يُسْتَعْمَلْ فِي كَلامِ الْعَرَبِ نَثْرُهُ وَنَظْمُهُ ، وَلَوْ اسْتَعْمِلَ
لَكَانَ توكِيدًا ، لا بَدَلًا .

وَأَمَّا (رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ) فقد تقدَّم في بابِ التَّوكِيدِ^(٦) أَنَّ البَصْرِيِّينَ
يَجْعَلُونَهُ بَدَلًا ، وَأَنَّ الكُوفِيِّينَ يَجْعَلُونَهُ توكِيدًا ، وَأَنَّ قولَ الكُوفِيِّينَ عِنْدِي
أَصَحُّ ، لَأَنَّ نِسْبَةَ المَنْصُوبِ المَنْفَصِلِ مِنَ المَنْصُوبِ المُتَّصِلِ فِي (رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ)

(١) فِي الْأَصْلِ : " . . . مَبْتَدَأٌ ، وَالْمَعْمُولُ خَبَرًا " وَهُوَ وَهْمٌ ، انْظُرْ
شرحَ عَمْدَةِ الحَافِظِ .

(٢) المَحْتَسِبُ : ٢٦٢/٢ وَمابَعْدَهَا .

(٣) تَكْمَلَةُ مَا سَيَأْتِي مِنْ : ٨١٠-٨١١ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٤) الْجَائِثَةُ : ٢٨٠ . وَلِلْقِراءةِ انْظُرِ النُّشْرَةَ فِي الْقِراءَاتِ الْعَشْرَ : ٣٧٢/٢ ،
وَالْبَحْرَ الْمُحِيطَ : ٥١/٨ . وَهِيَ قِراءةُ الْأَعْرَجِ أَيْضًا . الْمُخْتَصَرُ :

١٢٨
المَفْصَلُ : ١٢٢ ، وَابْنُ يَعْشَرَ : ٧٠/٣ .

(٦) انْظُرْ مَا سَلَفَ ص : ٦٦١ .

كِنِيسْبَةِ (١) المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في (فعلت أنت) ، والمرفوع
توكيداً بإجماع ، فليكن المنصوب توكيداً ، فإنَّ الفرقَ بينهما تحكُّمٌ بلا دليلٍ .
وجعل الزمخشري (٢) من أمثلة البدل : (مررت بك بك) ، وهذا
إنما هو توكيدٌ لفظيٌّ ، ولو صحَّ جعله بدلاً لم يكن للتوكيد اللفظيُّ مثالٌ
يختصُّ (٣) به . وعلى هذا وأمثاله نبهت بقولي : " ولا يُبدل مضمراً من
مضمراً ، ولا من ظاهر ، وما أوهَمَ ذلكُ جعل توكيداً . "

ثمَّ قلتُ : " إنَّ لم يُفدْ إضراباً " فنبهت بذلك على قول القائل :

(إِيَّاكَ إِيَّايَ قَصَدَ زَيْدٌ) ، إذا كان المراد : بل إِيَّايَ .

ثمَّ قلتُ : " فإنَّ اتَّحَدَا معنَى سَمَّى بَدَلَ كُلِّ مِنْ كُلِّ " نحو :

(مررتُ بأخيك زيدٍ) وعبرتُ عن هذا النوعِ ببدل الكلِّ من الكلِّ جريراً

على عادة التحويين ، وهي عادةٌ غيرُ مطَّردة ، فإنَّ المراد بها أن يكون مسمًى
البدل والمُبدل منه واحداً ، فيدخل في ذلك ما لا يُطلق عليه كلٌّ ، نحو :
* إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهُ * (٤) ، فالعبارةُ الجيدةُ أن يُقال :
بدلُ موافقٍ من موافق (٥) .

ولا [جِدَّ] (٦) في هذا النوعِ مِنَ التَّوَافُقِ في التَّذكِيرِ

والتَّأْنِيثِ ، نحو : (رَأَيْتُ أَخَاكَ زَيْدًا ، وَجَارِيَتَكَ رَقَاشٍ) ، وفي الإفراد

كما سبق ، وفي [ضَدَّيْهِ] (٦) هما التَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ ، نحو : (عَرَفْتُ أَبْنَيْكَ

الْمُحَمَّدَيْنِ ، وَأَصْحَابَكَ الزَّيْدَيْنِ) .

(١) في الأصل : (لنسبة) بلام واضحة ، وهو تحريف ، والتصويب ممَّا

حكاه أبو حيان من كلام المصنف : ٣٠٣/٤ .

(٢) انظر ما سلف ص ٧٠٠ .

(٣) في الأصل : (يخص) ، وهو تحريف ، والتصويب ممَّا حكاه أبو حيان

من كلام المصنف : ٣٠٣/٤ .

(٤) إبراهيم : ٢-١ .

(٥) سَمَّاهُ المصنف في شرح الكافية الشافية : ١٢٧٦/٣ المطابق .

(٦) بياض في الأصل ، مُلِيَ * ممَّا حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف

(١٣٨/٤ ب) .

وأشرت بقولي : " ما لم يُقصد التّفصيل " إلى نحو : [(عجبت) ^(١)]
 مِنْ أَخَوَيْكَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، ومنه قولُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : ^(٢) " فَأَذِنَ
 لَهَا بِنَفْسَيْنِ نَفْسٍ فِي الشَّتَاءِ وَنَفْسٍ فِي [الصَّيْفِ] " ، ومنه ^(٣) [قولُ
 الشّاعر : ^(٤)

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتْ
 وَنَبَّهْتُ [بقولي : " وقد يتحدان] ^(٥) لفظاً إن كان مع الثاني زيادة
 بَيَانٍ " على قراءة يَعْقُوبَ : * وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِئَةٍ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى
 كِتَابِهَا * ^(٦) ، [قال أبو الفتح ^(٧)] بَنُ جَنِّي : جاز إبدال الثانية
 مِنَ الْأُولَى ، لأنَّ في الثانية زَكَرَ سَبَبَ الْجُشُوءِ ^(٨) .

(١) بياض في الأصل ، مُلِيَ * ممّا حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف .

(١٣٨ / ٤ / ب) .

(٢) الحديث بهذا اللفظ أخرجه البخاري في باب " الإبراد بالظّمهر

من شدّة الحرّ " من أبواب " مواقيت الصلاة وفضلها " : ١٤٢ / ١ ،

وفي باب " صفة النار " من كتاب " بد * الخلق " : ١٤٦ / ٤ .

وأخرجه الترمذي برواية : " فجعل لها نَفْسَيْنِ نَفْساً .. وَنَفْساً .. " .

في باب " ما جاء أنّ للنار نَفْسَيْنِ " من كتاب " صفة جهنّم " :

٧١١ / ٤ .

وأخرجه ابن ماجه برواية : " فجعل لها نَفْسَيْنِ نَفْسٍ .. وَنَفْسٍ .. " .

في باب " صفة النار " من كتاب الزهد " : ١٤٤٥ / ٢ ، وعلى هذه

الرواية يفوت الاستشهاد .

(٣) بياض في الأصل ، مُلِيَ * ممّا حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف .

(١٣٨ / ٤ / ب) .

(٤) هو كُتِبَ . والبيت في ديوانه : ٩٩ ، وسيبويه : ٢١٥ / ١ ، ومعاني

القرآن للفراء : ١٩٢ / ١ ، والجمل : ٢٤ ، وابن يعيش : ٩٨ / ٣ ،

والتذيل والتكميل ٣٠٥ / ٤ ، والبحر المحيط : ٣٩٣ / ٢ ، ١٤٤ / ٣ ،

٢٦ / ٦ ، والمغني : ٦١٤ ، وشرح أبياته : ٣٨ / ٧ ، والخزانة :

٢١١ / ٥ .

(٥) بياض في الأصل ، صِلْ مُلِيَ * ممّا حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف .

(١٣٩ / ٤ / أ) .

(٦) الجائية : ٢٨ . وانظر ما سلف ص ٧٠ .

(٧) بياض في الأصل ، مُلِيَ * ممّا حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف .

(٨) انظر ما سلف ص ٧٠ .

قلت : ومثل هذا قول [الشاعر] (١)

(٢) [رؤيد] بني شيبان بعض وعيدكم تلاقوا حياناً لا تحيد عن الوغى إذا [ماغدت في المأزق] (٣) المتداني تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم على ما جنت فيهم يد الحذران وقد يكون (٤) بدل [التفصيل] بلفظ بعض كقولك : (ضربت الناس بعضهم قائماً وبعضهم قاعداً) .

وإبدال الظاهر الدال على الإحاطة من الضمير كثير لتزله منزلة (٥) التوكيد ب (كل) ، فمن ذلك قوله تعالى : * تكون لنا عيداً لا ولنا وآخرنا * ف (لا ولنا وآخرنا) بدل من الضمير في (لنا) ، وقد أعيد معه العامل مقصوداً به التفصيل . ومثله قول عبيدة بن الحارث - رضي الله عنه - : (٦) فما برحت أقدامنا في مقامنا ثلاثتنا حتى أزيرو المنائيا (٧)

- (١) هو وذاك بن ثعلب . والأبيات في شرح ديوان الحماسة : ١٢٧/١ ، والعقد الفريد : ١٠٨/١ ، والمغني : ٥٩٥ - ٥٩٦ وشرح أبياته : ٣/٧ . والأول والثاني في التذييل والتكميل : ٣٠٥/٤ . والأول في المحتسب : ١٥٠/١ ، وابن يعيش : ٤١/٤ .
- سفوان : موضع قرية البصرة . المأزق : الموضع الضيق الذي يقتتلون فيه .
- (٢) بياض في الأصل ملين ، مما حكاه أبو حيان من كلام المصنف .
- (٣) اللفظة غير واضحة في الأصل من أثر الرطوبة . وأثبتها مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (١٣٩/٤) . وحق قوله : وقد يكون ... وبعضهم قاعداً * أن يكون قبل الفقرة السابقة التي تبدأ بقوله : * ونهيت بقولي : وقد يتحدان * .
- (٤) بياض في الأصل ملين ، مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف .
- (٥) المائدة : ١١٤ .
- (٦) البيت في السيرة : ٢٤/٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٨٨ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٨٢/٣ ، ٢٠٨٨/٤ ، والتذييل والتكميل : ٣٠٦/٤ ، والبحر المحيط : ١٤٤/٣ .
- المنائيا : جمع منية على غير قياس .
- (٧) في الأصل : (أزيرو المنايا) ، وهو تحريف ، والتصويب من المراجع السابقة .

فلو لم يكن للبدل من ضمير الحاضر معنى الإحاطة جاز على كله ،
ولم يمتنع كما زعم غيرُ الأَخْفَشِ (١) . والدليل على ثبوته قولُ أبي موسى
الأشعري (٢) - رضي الله عنه - : " أَتَيْنَا النَّبِيَّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
نَفَرَيْنِ الْأَشْعَرِيِّينَ " ، ومثله قولُ الشاعر (٣) :

وَشَوْهَاءٌ تَعْدُو بِي إِلَى صَارِخِ الْوَعَى
يُمَسْتَلِثُمِ مِثْلُ الْفَنِيْقِ الْمُدَجَّجِلِ

ومثله (٤) :

بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ وَأَمَّ نَهَجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا
وَيُسَمَّى الْبَدْلُ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ دَلَّ عَلَى بَعْضٍ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ نَحْوُ :
(مررت بقومك ناسٍ منهم) ، و " صَرَفْتُ وَجُوهَهَا أَوَّلِيهَا " (٥) ، ومنه على
أَجْوَدِ أَحَدٍ / الْوَجْهَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِىءٍ
أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (٦) .

- (١) انظر إعراب القرآن للنحاس : ٥٣٨/١ ، والرضي على الكافية :
- ٣٤١/١ وما بعدها ، والتذيل والتكميل : ٣٠٦/٤ ، والبحر المحيط : ٨٢/٤ وما بعدها . وشرح الكافية الشافية : ١٢٨٤/٣ وما بعدها .
- (٢) القول من حديث أخرجه البخاري بهذا اللفظ في باب " قَدَّمَ الْأَشْعَرِيِّينَ وَأَهْلَ الْيَمَنِ " من كتاب " المغازي " : ٢١٩/٥ .
- (٣) هوذو الرِّمَّة . والبيت في ديوانه : ١٤٩٩/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٨٩ ، والتذيل والتكميل : ٣٠٧/٤ .
- الشوہاء : الفرس الطويلة . المستلثم : لابس اللأمة ، وهي الدرع .
الفنيق : الفحل الكريم . المدجل : من دجلت البعير إذا طليته بالقطران .
- (٤) البيت بدون نسبة في البحر المحيط : ١٤٤٤/٣ ، والتذيل والتكميل : ٣٠٧/٤ ، وشرح شذور الذهب : ٤٤٣ .
- (٥) القول في سيبويه : ٨١/١ ، والإيضاح : ٢٨٣ ، وابن يعيش :
- (٦) ٣/٦٤ ، ٦٦٠ . وانظر للوجه الآخر - وهو قول الكسائي - : إعراب القرآن للنحاس : ٣٥٣/١ ، وما بعدها ، والبحر المحيط : ١١/٣ .

وَيُسَمَّى بَدَلًا اشْتِمَالًا إِنَّ بَايَنَ الْأَوَّلِ ، أَيُّ بَيِّنٍ لَمْ يَكُنْ بَدَلًا كُلِّ ،
 فَدْخَلَ فِي ذَلِكَ بَدَلُ الْبَعْضِ وَبَدَلُ الْإِضْرَابِ وَالْغَلَطُ ، فَخَرَجَ بَدَلُ الْبَعْضِ
 بِقَوْلِي : " وَلَمْ يَكُنْ بَعْضُهُ " ، وَخَرَجَ بَدَلُ الْإِضْرَابِ وَالْغَلَطُ بِقَوْلِي " وَصَحَّ
 الْإِسْتِغْنَاءُ بِهِ [عَنْهُ] " ، فَخُلِصَتِ الْعِبَارَةُ [لِلْمُسَمَّى] ^(١) بَدَلًا اشْتِمَالًا .
 وَهُوَ إِمَّا مَصْدَرٌ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى قَائِمٍ بِمُسَمَّى الْبَدَلِ مِنْهُ كَ (عَجِبْتُ مِنْ
 زَيْدٍ جَلِيهِ) ، أَوْ صَادِرٌ عَنْهُ كَ (عَجِبْتُ مِنْهُ قَرَأْتِهِ) ، [أَوْ] ^(٢) وَاقِعٌ
 فِيهِ [كَ] ^(٣) : * يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ * ^(٤) ، أَوْ وَاقِعٌ
 عَلَيْهِ كَ (دُعِيَ زَيْدٌ إِلَى الطَّعَامِ أَكَلَهُ) ، وَإِمَّا عَلَى مُلَا بِسٍ صَالِحٍ لِلْإِسْتِغْنَاءِ
 عَنْهُ [بِأَوَّلِ] ^(٥) كَ * قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ * ^(٦) ، وَصَلَابَتُهُ
 لِلْإِسْتِغْنَاءِ بِالْأَوَّلِ شَرْطٌ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ كُلِّهَا وَمَا أَشْبَهَهَا .
 [و] ^(٧) مَذْهَبُ ابْنِ خُرُوفٍ ^(٨) [أَنَّ] ^(٩) * النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ *
 بَدَلُ إِضْرَابٍ . وَلَيْسَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بِصَحِيحٍ ، لِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ يَقْدَرَبَ (بَلِ)
 وَ(لَكِنْ) ، [و] ^(١٠) الْإِضْرَابُ فِي الْبَدَلِ تَرْكٌ لِلْمُضَرَّبِ عَنْهُ ، وَ(الْأُخْدُودِ) ^(١١)

- (١) تَكْلَمَةُ مَتَا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ : ٣٠٨ / ٤ .
 (٢) بَيَاضٌ فِي الْأَصْلِ ، مُلَى * مَتَا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ .
 (٣) الْبَقْرَةُ : ٢١٧ .
 (٤) بَيَاضٌ فِي الْأَصْلِ ، مُلَى * مَتَا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ (٣٠٨ / ٤) .
 (٥) الْبُرُوجُ : ٤ - ٥ .
 (٦) بَيَاضٌ فِي الْأَصْلِ ، مُلَى * بِمَا يَنْسَبُ السِّيَاقُ .
 (٧) التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٣١٥ / ٤ . وَقَوْلُهُ : * وَمَذْهَبُ ابْنِ خُرُوفٍ . . . غَيْرُ
 مَتْرُوكٍ الْمَعْنَى * : لَيْسَ فِيهَا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ (٤ /)
 (٣٠٨) . وَكَذَا لَمْ يَحْكُ نَاطِرُ الْجَيْشِ فِيهَا حَكَاهُ مِنْ كَلَامِهِ فِي هَذَا
 الْمَوْضِعِ .

(٨) بَيَاضٌ فِي الْأَصْلِ ، مُلَى * بِمَا يَنْسَبُ السِّيَاقُ .

(٩) فِي الْأَصْلِ : (الْأُخْدُودِ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

غير متروك المعنى .

فان كان الملائس لا يغني عنه الا سؤل ك (الا نخ والعم) ، وحكي
به بدلاً فهو [بدل] ^(١) إضراب أو غلط كقولك : (عجب من زييد

أخيه ، وانطلقت إلى عمرو عته) .

ومن شواهد بدل البعض قول الشاعر : ^(٢)

^(٣) [وهم] ضربوك ذات الرأس حتى

بدت أم الدماغ من العظام

ومنه قول الآخر : ^(٤)

رأتني كأفحوص القطاة ذواتي [وماسني من منعم] ^(٥) يستثيبها ^(٦)

ومن شواهد بدل الاشتغال قول الشاعر : ^(٧)

ذريني إن أمرك لن يطاعا وما [أفيتني حلمي] ^(٨) مضاعا

(١) بياض في الأصل ، ملئ مما حكاه أبوحيان من كلام المصنف (٣٠٨/٤) .

(٢) هو أوس بن غلفاء الهجيمي . والبيت في المفضليات : ٣٨٨ ،

والأصعيات : ٢٣٣ ، والعرص : ١٦٩ ، ١٩٢ ، وشرح عمدة الحافظ :

٥٨٦ ، والتذييل والتكميل ٣١٣/٤ ، والمساعد : ٤٣٥/٢ .

أم الدماغ : الجلدة التي تحيط بالدماغ وتجمعه ، إذا خرقت مات

الإنسان . بياض في الأصل ، ملئ مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف

(٣) (١٣٩/٤ ب) .

(٤) هو بشر بن أبي خازم . والبيت في ديوانه : ١٥ ، والمفضليات :

٣٣١ ، والنقائض : ٢٤٣/١ ، والتذييل والتكميل : ٣١٣/٤ .

الأفحوص : مجثم القطاة ، لأنها تفحصه وتلمسه . والمراد من عجز

البيت أن شعره لم يذهب ، لأنه أسر ثم من عليه بالفك بعد

جذ رأسه .

(٥) بياض في الأصل ، ملئ مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف .

(٦) في الأصل : (يشتمها) ، وهو تحريف .

(٧) هو عدي بن زيد . والبيت في ديوانه : ٣٥ ، وسيبويه : ٧٨/١ ،

ومعاني القرآن للفراء : ٤٢٤/٢ ، والتمام : ٢١ ، وابن يعيش :

٦٥/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٨٧ ، وشرح الكافية الشافية :

١٢٨٤/٣ ، والتذييل والتكميل : ٣١٤/٤ ، والمساعد : ٤٣٥/٢ .

(٨) بياض في الأصل ، ملئ مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف .

ومنها قول رُوَيْبَةَ (١) :

أَقَحَمَتْنِي [فِي] النَّفْنَفِ النَّفْنَفِ (٢)

قَوْلِكَ أَقْوَالًا مَعَ التَّحْلَافِ

فِيهَا أَزْدِهَافًا أَتَمًّا [أَزْدِهَافِي] (٤)

وقولي : " يُسَمَّى الْبَدْلُ بَدَلُ إِضْرَابٍ أَوْ بَدَأٍ إِنْ بَايَنَ الْأَوَّلَ مُطْلَقًا

وَقَصْدًا " نَبَّهْتُ بِهِ عَلَى أَنَّ مِنَ الْبَدْلِ مَا يَجْرِي مَجْرَى [الْمَعْطُوفِ] (٥) بـ

(بَل) كَقَوْلِكَ : (إِعْطِ السَّائِلَ رَغِيفًا دَرَهْمًا) ، أَمَرْتُ لَهُ بِرَغِيفٍ ،

ثُمَّ رَقًّا قَلْبُكَ عَلَيْهِ ، فَأَضْرَبْتَ عَنِ الرَّغِيفِ ، وَأَبْدَلْتَهُ مِنَ الدَّرْهِمِ . [و] (٦)

هَذَا التَّوَعُّ مَقْصُودٌ فِيهِ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي كَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ ، وَلَوْ جُعِلَ

بَيْنَهُمَا (بَل) لَكَانَ حَسَنًا ، وَلَكِنْ يَزُولُ عَنْهُ بـ (بَل) [إِطْلَاقُ] (٦)

الْبَدْلُ ، لِأَنَّ الْبَدْلَ تَابِعٌ بِلَا مُتَّبِعٍ .

وبَدَلُ الْبَدَأِ كَبَدْلِ الْإِضْرَابِ لَفْظًا وَمَعْنَى .

وقولي : " إِنْ بَايَنَ الْأَوَّلَ مُطْلَقًا " أَشْرْتُ بِهِ إِلَى أَنَّ الْبَدْلَ

كُلَّهُ مَبَايِنٌ بِوَجْهِهِ ، فَبَدَلُ الْكُلِّ مَبَايِنٌ لَفْظًا مُوَافِقٌ مَعْنَى ، وَتَحْدِيدَانِ

لَفْظًا مُتَّبَاعَيْنِ مَعْنَى بِزِيَادَةِ بَيَانٍ كَقِرَاءَةِ يَعْقُوبَ : * وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ

(١) الأبيات في ديوانه : ٥٨٧ ، والتذييل والتكميل : ٣١٤/٤ .

والأول والثاني في شرح عمدة الحافظ : ٥٨٧ .

النَّفْنَفُ : المفاضة . النَّفْنَفُ : البعيد .

(٢) تكلمة من المصادر السابقة .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (النَقِيفُ النَقَافُ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) بِيَاضٌ فِي الْأَصْلِ ، مُلِئَ مِمَّا حَكَاهُ نَازِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ .

(٥) بِيَاضٌ فِي الْأَصْلِ ، مُلِئَ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ .

(٦) (٣١٠/٤) .

(٦) بِيَاضٌ فِي الْأَصْلِ ، مُلِئَ مِمَّا حَكَاهُ نَازِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ .

(١٣٩/٤) (ب) .

جَاشِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا * (١) . وبدلاً البعض والاشتغال
مُتَبَايِنَانِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، لَكِنْ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ مُتَبَوِّعِيهِمَا مُلَابَسَةٌ تَجْعَلُهُمَا
فِي حُكْمِ الْمُتَّحِدِينَ مُتَبَايِنَتُهُمَا (٢) مُقَيَّدَةٌ لَا مُطْلَقَةٌ بِخِلَافِ بَدَلِ الْإِضْرَابِ
فَإِنَّهُ مُبَايِنٌ لَفْظًا وَمَعْنَى وَلَا مُلَابَسَةٌ [بَيْنَهُ] (٣) وَبَيْنَ الْمُتَبَوِّعِ ، فَكَانَ
الْمُتَبَايِنُ بَيْنَهُمَا مُطْلَقًا (٤) .

وَأِنْ كَانَ [أَوَّلُ الْمُتَبَايِنِينَ] (٥) عَارِيًّا مِنَ الْقَصْدِ كَقَوْلِكَ
[قَاصِدًا] (٥) زَيْدًا لَا عَمْرًا : (رَأَيْتُ عَمْرًا زَيْدًا) [فَهُوَ يَسْتَدِلُّ
الْغَلْطَ] (٦) . وَذَكَرْتُ (بَل) أَيْضًا هُنَا حَسَنٌ .
وَيَخْتَصُّ بَدَلًا الْبَعْضُ [وَالِاشْتِمَالُ] (٧) بِإِتِّبَاعِهِمَا ضَمِيرَ الْحَاضِرِ
[كَثِيرًا ، نَحْوُ :] (٧)

وَمَا أَلْفَيْتَنِي جُلُوسِي مُضَاعًا (٨)
وَيَخْتَصُّانِ أَيْضًا بِتَضَمُّنِهِمَا ضَمِيرًا عَائِدًا عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ ، [نَحْوُ : (ضَرَبْتُ
زَيْدًا] (٩) رَأْسَهُ) وَ (أَعْجَبْتَنِي [الْجَارِيَةُ حُسْنُهَا]) (٩) .

-
- (١) الجاشية : ١٨ . وانظر ما سلف ص ٧٠٠ و ص ٧٠٤ .
(٢) في الأصل : (فيما بينهما) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه
ناظر الجيش من كلام المصنف (١٣٩/٤ ب) .
(٣) بياض في الأصل ، مُلَوٍّ ، مما حكاه ناظر الجيش عن كلام المصنف .
(٤) في الأصل : (مقيداً لا مطلقاً) بإقحام لفظ (مقيداً لا) ،
والتصويب مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف .
(٥) بياض في الأصل ، مُلَوٍّ ، مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف .
(٦) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف .
(٧) بياض في الأصل مُلَوٍّ ، مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف .
(٨) تقدم ص ٧٠٦ .
(٩) بياض في الأصل مُلَوٍّ ، مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف .

وقد يُستغنى عن لفظ الضمير بظهور معناه، نحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ [مَنْ أَسْتَطَاعَ]﴾ (١) إِلَيْهِ [سَبِيلًا] * و [قول الشاعر: (٤)]

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوْبُهُ تُقَضَّى لُبَانَاتٌ وَيَسَامُ سَائِمٌ
و [ومما يُغني عن الضمير اقتران] (٥) البدل بالالف واللام كقولك: (ضربوك ذات الرأس) ، ومنه على أحد الوجهين قوله تعالى: ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُفْتَحَةٍ﴾
[لَهُمْ آلَا يُؤَابُونَ] * (٦) (٧) ، ومنه قول الراجز: (٨)
[يَحْمَدُكَ] (٩) الإحسان كل الناس
وَمَنْ رَجَاكَ آمِنٌ مِنْ يَسَاسٍ
ومن الاستغناء عن الضمير بالالف واللام قوله تعالى: ﴿قَتَلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ﴾ * (١٠)

-
- (١) بياض في الأصل .
(٢) آل عمران : ٩٧ .
(٣) بياض في الأصل ملئ * مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف
(١٣٩/٤ ب) .
(٤) هو الأعرشى . والبيت في ديوانه : ٧٧ ، وسيبويه : ٤٢٣/١ ،
ومعاني القرآن للأخفش : ٦٤/١ والمقتضب ١٦٥/١ ، ٢٥/٢ ،
٢٩٧/٤ ، والجمل : ٢٦ ، وأمالى ابن الشجري : ٣٦٣/١ ،
وابن يعيش : ٦٥/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٥٩٠ ، والتذيل
والتكميل : ٣١٤/٤ ، والبحر المحيط : ٣٩/٢ ، ١٠٣/٧ ، والمغني
: ٦٥٨ ، وشرح أبياته : ٩١/٧ .
(٥) بياض في الأصل ملئ * مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف .
(٦) بياض في الأصل .
(٧) ص : ٥٠ . وانظر البغداديات : ١٤١ وما بعدها ، ومعاني القرآن
للفراء : ٤٠٨/٢ .
(٨) البيتان بدون نسبة في التذيل والتكميل : ٣١٤/٤ .
(٩) بياض في الأصل ملئ * مما حكاه أبو حيان من كلام المصنف .
(١٠) البروج : ٤ - ٥ .

(ص) * فصل : المُشْتَمِلُ في بدل الاشتغال هو الأول خلافاً

لَمَنْ جَعَلَهُ الثَّانِي أَوْ ^(١) العامل والكثير كَسَوْنُ

البدل مُعْتَمِدًا عَلَيْهِ ، وقد يكون في حُكْمِ الْمُلْغَى . وقد

يُستغنى في الصلة بالبدل عن لفظ البَدَل منه .

[وَيُقَرَّنُ] ^(٢) البَدَلُ بهمزة الاستفهام إِنْ تَضَمَّنْ

متبوعه معناها .

وقد تُبَدَلُ جملةٌ مِنْ مفرد ، وَيُبَدَلُ فعلٌ مِنْ فعل

موافقٍ في المعنى مع [زيادة] ^(٣) بَيَانٍ .

وما فَصَّلَ به مذكورٌ ، وكان وافياً ، ففيه البَدَلُ والقَطْعُ ،

وإِنْ كان غيرَ وافٍ تَعَيَّنَ قَطْعُهُ إِنْ لَمْ يُنَوِّ [معطوفاً] ^(٤)

محذوفاً .

وَيُبَدَأُ عِنْدَ اجْتِمَاعِ التَّوَابِعِ بِالنَّهْتِ ، ثُمَّ بِعَطْفِ الْبَيَانِ ،

ثُمَّ بِالتَّوَكِيدِ ، ثُمَّ بِالْبَدَلِ ، ثُمَّ بِالنَّسَقِ .*

(ش) مذهبُ الفارسيِّ ^(٥) كَوْنُ الْمُشْتَمِلِ هو الأولُ ، ومذهبُ غيره ^(٦) أَنَّهُ

التَّابِعُ ^(٥) ، وظاهرُ قولِ المُعَرِّدِ ^(٦) أَنَّهُ العاملُ ، ومذهبُ الفارسيِّ / هو ١٩٣/أ

الصَّحِيحُ ، لِأَنَّ الثَّانِيَّ وَالثَّلَاثَ لَا يَطَّرِدَانِ ، لِأَنَّ مِنْ بَدَلِ الْإِشْتِمَالِ (أعجبنى

زيدٌ كَلَامُهُ وفصاحته ، وكَرِهْتُ عمراً ضَجَرَهُ ، وساءَ لي خالداً فَقَرَهُ وَعَرَجَهُ) ،

فَالثَّانِي فِي هَذَا وَأَمثَالِهِ غَيْرُ مُشْتَمِلٍ عَلَى الْأَوَّلِ ، فَلَمْ يَطَّرِدْ كَوْنُ الثَّانِي مُشْتَمِلاً .

(١) في الأصل : (وَ) ، والتصويب من التسهيل .

(٢) بياض في الأصل ، مُلِىءَ من التسهيل .

(٣) الإيضاح : ٢٨٤ . وانظر المساعد : ٤٣٦/٢ .

(٤) وهو مذهب الفارسي أيضاً ذكره في الحُجَّةِ كما نقل أبو حَيَّان عن

ابن عصفور ، التذليل والتكميل ٣١٦/٤ . وانظر المساعد : ٤٣٦/٢ .

(٥) رَسَمَ بعضهم فوقَ لفظِ (التَّابِعِ) : (الثَّانِي) .

(٦) المقتضب : ١٦٥/١ وما بعدها ، ٢٩٧/٤ . وانظر المساعد : ٤٣٦/٢ .

وَأَمَّا عَدَمُ اطِّرَادِ الثَّالِثِ فظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ مِنْ جُمْلَةِ بَدَلِ الْاِشْتِمَالِ : * يَسْأَلُونَكَ
عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ * (١) وَالْعَامِلُ فِيهِ لَيْسَ مُشْتَمِلًا عَلَى التَّبَسُّوعِ
وَالتَّابِعِ .

وَالكَثِيرُ كَوْنُ الْبَدَلِ مُعْتَمِدًا عَلَيْهِ بِمَا تَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَيْهِ مِنْ خَبَرٍ
وغيره كَقَوْلِكَ : (إِنَّ هَذَا حُسْنُهَا نَائِقٌ ، وَإِنْ زِيدَ نَجَابَتُهُ بَيِّنَةٌ)
وَقَوْلِ الشَّاعِرِ : (٢)

وَمَا كَانَ قَبِيضٌ هُلْكُهُ هُلْكٌ وَاحِدٌ وَلَكِنَّهُ بُنْيَانٌ قَوْمٍ تَهْدِمُهُمَا
وَيَقُلُّ الْاِعْتِمَادُ عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ ، وَجَعَلُ الْبَدَلِ فِي حُكْمِ الْمُلغَى كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
فَكَأَنَّهُ لَهَقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ
فَجَعَلَ (حَاجِبِيهِ) - وَهُوَ بَدَلٌ - فِي حُكْمِ مَا لَمْ يُذَكَّرْ ، فَأَفْرَدَ الْخَبَرَ ، وَلَوْ
جَعَلَ الْاِعْتِمَادَ عَلَى الْبَدَلِ لَكُنَّ الْخَبَرَ ، كَمَا تَقُولُ : (إِنَّ زَيْدًا

- (١) البقرة : ٢١٢ .
(٢) فِي الْأَصْلِ : (إِنَّ الْجَارِيَةَ هَذَا . . .) بِإِقْحَامِ لَفْظِ (الْجَارِيَةِ)
، وَالتَّصْوِيبِ مَا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ : ١٤٥/٤ أ
(دَارُ الْكُتُبِ) .
(٣) هُوَ عِدَّةُ بَنِي الطَّبِيبِ . وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٨٨ ، وَسَيَبَوِيهِ : ٧٧/١ ،
وَالْجَمْلُ : ٤٤ ، وَالْأَصُولُ : ٥١/٢ ، وَابْنُ يَعْشَرَ : ٦٥/٣ ،
٥٥/٨ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ : ١٢٣/٣ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ :
١٤٥/٤ ب (دَارُ الْكُتُبِ) . وَفِي الدِّيْوَانِ زِيَادَةُ تَخْرِيجِ .
(٤) نُسِبَ الْبَيْتُ فِي طَبْعَةِ سَيَبَوِيهِ الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ (٨٠/١) إِلَى
الْأَعَشَى ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي طَبْعَتِي دِيْوَانَهُ (هَاسِر - حَسِين)
، وَذَكَرَ الْبَغْدَادِيُّ أَنَّهُ مِنْ أَبْيَاتِ سَيَبَوِيهِ الْخَمْسِينَ ، وَهُوَ بِدُونِ
نِسْبَةٍ فِي ضَرَائِرِ الشَّعْرِ : ٦٩ ، وَابْنُ يَعْشَرَ : ٦٧/٣ ، وَالْبَحْرُ
الْمَحِيطُ : ٨٦/٣ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٤٥/٤ ب (دَارُ
الْكُتُبِ) ، وَالْخَزَانَةُ : ١٩٧/٥ . الْهَاءُ فِي (كَأَنَّهُ) عَائِدَةٌ إِلَى
بَعِيرِ الشَّاعِرِ ، وَهُوَ يُشَبِّهُهُ بِشَوْرٍ .
لَهَقُ السَّرَاةِ : أَيْضًا أَعْلَى الظَّهْرِ . مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ : أَيْ فِي خَدَيْهِ
سَوَادٍ .

يديه ^(١) مُنْبَسِطَتَانِ بِالْخَيْرِ . ولو جعلتَ البَدَلَ في حَكْمِ الْمَغْنَى لَقُلْتَ :
(إِنَّ زَيْدًا يَدِيهِ مُنْبَسِطٌ بِالْخَيْرِ) مثل :

..... كَأَنَّه مَا حَاجِبِيُو مُعَيَّنٌ

ومثل قول الآخر ^(٢) :

ان السيف غدوها ورواحها ^(٣) (تركت) هوازن مثل قرن الأعضب

فجعل الخير لـ (السيف) وألقى (غدوها ورواحها) ، ولولم يلغها
لقال : تركا ، كما تقول : (الجارية خلقتها وخلقتها سيان) .

ومِنَ الاعتماد على المُبَدَّل منه ، وجعل البَدَلَ في حَكْمِ الْمَغْنَى
قَوْلُكَ : (زَيْدٌ عَرَفْتُ أَخَاهُ عَمْرًا ، وَجَاءَ الَّذِي رَغِبْتُ فِيهِ عَامِرٌ) .

وقد يُستغنى في الصَّلَةِ عن لفظ المُبَدَّل منه كقَوْلِكَ : (أَحْسِنُ إِلَى
الَّذِي وَصَفْتَ زَيْدًا) بِالنَّصْبِ عَلَى الْإِبْدَالِ مِنَ الْهَاءِ الْمَقْدَّرَةِ ، وَبِالْجَرِّ عَلَى
الْإِبْدَالِ مِنَ الَّذِي ، وَبِالرَّفْعِ عَلَى جَعْلِهِ خَيْرَ مُبْتَدَأٍ .

ويجب اقترانُ البَدَلِ بهَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ إِنْ تَضَمَّنَ المُبَدَّلُ مِنْهُ
مَعْنَاهَا ، [نَحْوُ] ^(٤) : (كَيْفَ زَيْدٌ أَمْرِيضٌ أَمْ صَحِيحٌ ؟) وَمَا عِنْدَكَ

أَدْرَاهِمُ أَمْ دِينَارٌ ؟ وَكَمْ دَرَاهِمُكَ أَعْشَرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ ؟) .

وَيُبَدَلُ جُمْلَةٌ مِنْ مَفْرَدٍ كَقَوْلِكَ : (عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُومَنْ هُوَ) ،
أَيَ : عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُوتَهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٥) :

(١) فِي الْأَصْلِ : (يَدَاهُ) ، وَهُوَ خَطَأٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مَا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ

مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ : ٤ / ١٤٥ ب (دَارُ الْكِتَابِ) .

(٢) هُوَ الْأَخْطَلُ . وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٩٠ / ١ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ :

٨٦ / ٣ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٤ / ١٤٥ ب ، ١٤٦ / ١ (دَارُ

الْكِتَابِ) ، وَالْمُسَاعَدُ : ٢ / ٤٣٧ ، وَالْخَزَانَةُ : ٥ / ١٩٩ .

(٣) تَكْمَلَةٌ مِنَ الْمَرَاجِعِ السَّابِقَةِ .

(٤) تَكْمَلَةٌ مَا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (٤ / ١٤٣ / ١) .

(٥) الْمَثَالُ صَحِيحٌ ، لِأَنَّ الدَّرْهَمَ جُزْءٌ مِنَ الدِّينَارِ .

(٦) الْبَيْتُ بِدُونِ نَسْبَةٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٤ / ١٤٦ ب (دَارُ الْكِتَابِ) .

وَالْمَغْنَى : ٥٩٥ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٢ / ٤٣٨ ، وَتَعْلِيقُ الْفَرَائِدِ :

ق ٢ / ١٠٣ ج ، وَشَرْحُ أَهْيَاتِ الْمُفْنَى : ٢ / ٣٠٣ .

لَقَدْ أَذْهَلْتَنِي أَمْ سَعِدِي بِكَلِمَةٍ (١) أَتَصْبِرُ يَوْمَ الْبَيْنِ أَمْ لَسْتَ تَصْبِرُ

فالجمله الاستفهامية التي بعد (كلمة) بدل منها ؛ لأن (الكلمة) هنا بمعنى الكلام . ومنه قول الآخر (٢) :

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ تَلْتَقِيَانِ
قال أبو الفتح بن جني (٣) : (كيف تلتقيان) بدل من (حاجة) كأنه قال : إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقاؤهما .

ومن إبدال الجملة من المفرد قوله تعالى : * مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ
قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ * (٤) ف (إِنَّ)
وما عملت فبسيه بدل من (ما) وصلتها على تقدير : ما يُقال لك إلا إن
ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم ، وجاز إسناد (يقال) إلى (إِنَّ) وما
عملت فيه كما جاز إسناد (قيل) إليهما في قوله تعالى : * وَإِذَا قِيلَ إِنَّ
وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا * (٥) . ومن إبدال الجملة من المفرد : * هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ
مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَاءَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ * (٦) قال الزمخشري (٧) : هذا الكلام
كله في محل النصب بدلاً من (النجوى) . ومن إبدال الجملة من المفرد

(١) في الأصل : (تصبر ليوم) ، وهو تحريف والتصويب من المصادر السابقة .

(٢) هو الفرزدق . والبيت ليس في طبعة ديوانه التي بين يدي ، وهو في المحتسب : ١٦٥/٢ ، والتذييل والتكميل ١٤٧/٤ ب (دار الكتب) والمغني : ٢٧٣ ، ٥٥٦ ، وشرح أبياته ٢٧٣/٤ ، وانظر فهرسه والعيني ٢٠١/٤ ، والهمع : ١٢٨/٢ ، والخزانة ٢٠٨/٥

(٣) انظر المحتسب : ١٦٦/٢ (٤) فصلت : ٤٣

(٥) الجاثية : ٣٢

(٦) الانبياء : ٣ . تمامها (وأسرؤا النجوى الذين ظلموا) .

(٧) الكشف : ٣/٣

قَوْلُ ابْنِ (١) الزَّيْمَرِ الْأَسَدِيِّ :

لَمَّا دَنَا مِنِّي سَمِعْتُ كَلَامَهُ مَنْ أَنْتَ لَا لَقَيْتَ أَمْرَ سُرُورٍ

وَيُبَدِّلُ فَعْلًا مِنْ فَعَلٍ مُوَافِقٍ لَهُ فِي الْمَعْنَى مَعَ زِيَادَةِ بَيَانِ قَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ

مُهَانًا ﴾ (٣) وَقَوْلُ الشَّاعِرِ (٤) :

مَتَى تَأْتِنَا تُلِّمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِجَا

[وَقَوْلُ الْآخَرِ (٥) :

إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُتَابِعِنَا

تَوْءَدُ خَذَ كَرَهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

وَإِذَا قُصِدَ تَفْصِيلُ مَذْكَورٍ بِمَا هُوَ صَالِحٌ لِلْبَدَلِيَّةِ ، وَكَانَ وَافِقًا بِأَحَادِ الْمَذْكَورِ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : (أَبِي) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ مِنْ

كَلَامِ الْمَصْنُفِ : ١٤٦/٤ ب (دَارُ الْكِتَابِ) .

(٢) الْبَيْتُ لَيْسَ فِي طَبْعَةِ دِيَوَانِهِ الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ ، وَهُوَ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ

: ١٤٦/٤ ب (دَارُ الْكِتَابِ) ، وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ : ٨٧٠/٢ .

(٣) الْفَرْقَانِ : ٦٨ - ٦٩ .

(٤) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى الْحُطَيْيَةِ وَإِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَرِّ الْجُعْفِيِّ .

وَلَيْسَ فِي طَبْعَةِ دِيَوَانِ الْحُطَيْيَةِ الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ ، وَهُوَ فِي دِيَوَانِ

عَبْدِ اللَّهِ : ٩٨ وَسَيَبُوه : ٤٤٦/١ وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ :

٤٧٣/٢ وَالْأَنْصَافُ : ٥٨٣/٢ وَابْنُ يَعِيشَ : ٥٣/٧ ، ٢٠/١٠٠ ،

وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٦٠٨/٣ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٤٧/٤ أ

(دَارُ الْكِتَابِ) ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ : ١٩٤/١ ، ٥١٥/٦ ، ٣٧٢/٨ ،

وَالْمَجْمَعُ : ١٢٨/٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٩٦/٩ .

(٥) تَكْلِمَةُ مِمَّا حَكَاهُ نَازِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ

(١٤٣/٤ ب) . وَالْبَيْتَانِ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي سَيَبُوه : ٧٨/١ ، وَمَعَانِي

الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ : ٢٧٨/٢ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٦٢/٢ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ

الشَّافِيَةِ : ١٢٨٧/٣ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٤٧/٤ أ (دَارُ الْكِتَابِ)

وَالْخَزَانَةُ : ٢٠٣/٥ .

جاز البذل والقطع كقول الشنفرى (١) :

ولي تحوكم أهلون سيد عملن وأرقط زهلول وعرفاء جئيل
فلك في (سيد) وما بعده أن تجعله بدلاً من (أهلون) ، ولك أن تقطعه
على إضمار مبتدأ .

فلو كان المفضل غير وافي بأحد المذكور تعين القطع على
الابتداء وجعل الخبر (من) وضميراً مجزواً بها كقول النبي - صلى الله
عليه وسلم - (٢) : " اجتنبوا المويقات الشرك بالله والسحر " ، ومثل هذا
قوله تعالى : * فيه آيات بيّنات مقام إبراهيم * (٤) ، أي : منها مقام إبراهيم .
ويروى (٥) : " اجتنبوا المويقات الشرك بالله والسحر " بالنصب على البذل
وحذف معطوف ، والتقدير : اجتنبوا المويقات الشرك بالله والسحر وأخواتهما ،
وجاز الحذف ، لأن المويقات سبع تثبت في حديث آخر ، واقتصر هنا
على اثنتين تنبيهاً على أنهما أحق بالاجتناب .

ويبدأ / (عند) اجتماع التوابع بالنعته ، لا أنه كجزء من متبوعه ، ١٩٣ / ب
ثم يعطف البيان ، لا أنه جار مجراه ، ثم بالتوكيد ، لا أنه شبهة يعطف
البيان في جريانه مجرى النعت ، ثم بالبذل لكونه تابعاً كلا تابع لكونه
كالمستقل ، ثم يعطف النسق ، لا أنه تابع بواسطة ، فيقال : (مررت بأخيك
الكريم محمد نفسه رجل صالح رجل آخر) . والله أعلم .

(١) البيت في النوادر للقاللي : ٢٠٨ ، ومختارات ابن الشجري : ١٨ ،
والمنصف : ٦ / ٣ ، والمحتسب : ٢١٨ / ١ ، وأعجب العجب : ٣٩ ،
وابن يعيش : ٣١ / ٥ ، والتذيل والتكميل : ١٤٧ / ٤ ، ب (دار
الكتب) ، والخزانة : ٥٥ / ٨ .
العملن : القوى على السير السريع . الأرقط : النمر .
الزهلول : الأملس .

(٢) كذا في الأصل ، والرواية المعروفة : (دونكم) .
(٣) أخرجه البخاري في باب " الشرك والسحر من المويقات " من كتاب
" الطب " : ١٧٧ / ٧ . وانظر شواهد التوضيح والتصحيح : ١١٢ .
وما بعدها .

(٤) لعل عمران : ٩٧ .
(٥) أشير إلى هذه الرواية بهامش الطبعة التي بين يدي من صحيح
البخاري : ١٧٧ / ٧ . وانظر شواهد التوضيح : ١١٢ وما بعدها .
(٦) بكلمة من سلف في المتن ص : ٧١٠ .

(ص) باب المعطوف عطفاً للنسق

" وهو المَجْمُولُ تابعاً بأحد حروفه ، وهي : الواو ،
والفاء ، و (ثُمَّ ، وَحَتَّى ، وَ أَمْ ، وَ أَوْ ، وَ بَلْ ، وَ لَا)
، وليس منها (لَكِنْ) ، وفقاً لِيُونُسَ ، ولا (إِمَّا) ،
وفاً لِهْ ولا بن كيسانَ وأبي عليٍّ ، ولا (إِلَّا) ، خلافاً
لِلْأَخْفَشِ وَالْفَرَّاءِ ، ولا (لَيْسَ) ، خلافاً لِلْكُوفِيِّينَ ،
ولا (أَيْ) ، خلافاً لصاحب المُستوفى . "

(ش) المَجْمُولُ تابعاً يَعْمُ الأقسام الخمسة ، وتقييدُ الجعلِ بأحد الحروف
مخرجٌ للأربعة وقاصرُ العبارة على المقصود ، وهو المعطوف عطفاً للنسق .
والضمير في قلبي : " بأحد حروفه " عائدٌ على النسق .

ونكرتها الآن مُتتَابِعَةً غريبةً مِنْ شَرْحِ معانيها وبيانِ أحكامها ، لتُحْفَظَ
جملةً ، ويُعْلَمَ منها المُجْمَعُ عليه والمُخْتَلَفُ فيه .

فنفيتُ أَنْ يكونَ منها (لَكِنْ) موافقاً لِيُونُسَ ^(١) فإنَّها عنسده
حرفٌ استدراك ، لا حرفٌ عطف ، فإنَّ وَلِيَّهَا مفرقٌ معطوفٌ فعطفه بسواو
قبلها ، لا يستغنى عنها إلا قبل جملة مصرَّحٍ بجزئها ، نحو : (ما قام
سعد ولكن سعيد ، ولا تزُرْ زيداً ولكن عمراً) ، ولو كانت عاطفة لاستغنى
بها عن الواو كما استغنى ب (بل) وغيرها . وما يوجد في كُتُبِ النحويين
من نحو : (ما قام سعد ولكن سعيد ، ولا تزُرْ زيداً لكن عمراً) ، فمن كلامهم
لا مِنْ كلام العرب ، ولذلك لم يُمثَّلْ سيبويه ^(٢) في أمثلة العطف إلا ب
(ولكن) ، وهذا مِنْ شواهدِ أمانته وكمالِ عدالته ، لا تُهْـيِـلُ العطفَ بها
غيرَ مسبوقٍ بسواو ، وترك التمثيل به ؛ لئلا يُعْتَقَدَ أَنَّهُ مِمَّا استعملته
العربُ .

(١) المغني : ٣٨٥ ، والمساعد : ٤٤١/٢ .

(٢) سيبويه : ٢١٦/١ ، ٢١٩ .

ومع هذا نفى [نفى] ^(١) المفرد الواقع بعد (ولكن) إشكالاً ؛
لأنه على ما قدرته معطوف بالواو مع أنه مخالف لما قبلها ، وحق المعطوف
بالواو أن يكون موافقاً لما قبلها ، فالواجب أن يجعل ين عطف الجمل ،
ويُضمر له عامل ، كأنه قال : ما قام [سعد] ^(١) ولكن قام سعيد ،
ولا تزُر زيداً ولكن زُر عمراً ؛ لأن الجملة المعطوفة بالواو يجوز كونها موافقة
ومخالفة . فالموافقة نحو : (قام زيد وقام عمرو) ، والمخالفة نحو : (قام
زيد ولم يقم عمرو) .

ونفيت أن تكون (إمّا) حرفاً عطف ^(٢) ؛ لأنها أيضاً لا يليها
معطوف إلا وقبلها الواو كقوله تعالى : * حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ
وَإِمَّا السَّاعَةَ * ^(٣) فالعطف بالواو ، لا بها ، لأن عطفية الواو إذا خلت ^(٤)
من (إمّا) ثابتة ، وعطفية (إمّا) إذا خلت من الواو منتفية ، والأصل
استصحاب ثبوت ما ثبت ، ونفي ما نفي .

وأيضاً فإن توسط الواو بين (إمّا) و (إمّا) كتوسطها بين
(لا) و (لا) في نحو : (زيد لا بخيل ولا جبان) ، والعطف قبل
(لا) بالواو بإجماع ، فليكن بها قبل (إمّا) ؛ ليتفق المتماثلان ، ولا
يختلفان .

ومن زعم أن (إمّا) عاطفة فه شبهتان :
إحداهما : أن الواو قد تحذف ، ويستغنى ب (إمّا) كقول
الشاعر ^(٥) :

-
- (١) تكلمة ما حكاه أبو حيان من كلام المصنف : ١٤٨ / ٤ ب (دار الكتب) .
(٢) انظر ما سلف من المتن ، وانظر الإيضاح : ٢٨٩ ، والمغني : ٨٤ .
(٣) مريم : ٢٥ .
(٤) في الأصل : (دخلت) ، وهو تحريف .
(٥) هو سعد بن قرط العبدي الجذمي الملقب بالنحيف . ===

يَا لَيْتَنَا أُمَّنَا شَأَلَتْ نَعَامَتَهَا إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ إِمَّا إِلَى نَارٍ
وكقول الرّاجز : (١)

لَا تُتْلِفُوا آبَا لَكُمْ

إِمَّا لَنَا إِمَّا لَكُمْ

الثانية : أَنَّ (أَوْ) تُعَاقِبُهَا كَقَرَاءَةِ أَبِي - رضي الله عنه - : " وَإِنَّا
وَلِيَّاكُمْ لَأَمَّا عَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ " (٢) و (أَوْ) عاطفةٌ بإجماع ،
فَلْتَكُنْ (إِمَّا) كذلك ؛ لِيَتَّفَقَ الْمُتَعَاقِبَانِ ، ولا يختلفان .

والجواب عن الأول : أَنَّ ذلك معدودٌ مِنَ الضَّرُورَاتِ النَّادِرَةِ
، فلا اعتداد به . وَمَنْ يَرَى أَنَّهَا عاطفةٌ فلا يرى إِخْلَاءَهَا مِنَ الْوَاوِ قِيَاسًا
على ما نَدَرَ مِنْ ذَلِكَ ، فلا يَصِحُّ اسْتِنَادُهُ إِلَيْهِ واعتماده عليه .

والجواب عن الشُّبْهَةِ الثَّانِيَةِ : أَنَّ الْمُعَاقِبَةَ الَّتِي فِي (قَامَ
إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو) و (قَامَ إِمَّا زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو) شَبِيهَةٌ بِالْمُعَاقِبَةِ الَّتِي
فِي (لَا تَضْرِبْ زَيْدًا وَلَا عَمْرًا) و (لَا تَضْرِبْ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا) ، وَلَا خِلَافَ
فِي انْتِفَاءِ تَأْثِيرِهَا مَعَ (لَا) ، فَلْيَكُنْ مُنْتَفِيًا مَعَ (إِمَّا) ؛ لِيَتَّفَقَ

=====

والبيت في المحتسب : ٤١/١ ، ٢٨٤ ، وشرح الكافية الشافية :
١٢٢٩/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٤٤ ، والتذييل والتكميل :
١٤٩/٤ ب (دار الكتب) ، والبحر المحيط : ١٣/٥ ،
والمغني : ٨٥ ، وشرح أبياته : ٣/٢ ، والهمع : ١٣٥/٢ ،
والخزانة : ٨٦/١١ .

قال البغدادي في شرح أبيات المغني : " وَصَحَّفَ ابْنُ الْمَلَأِ
ثَلَاثَةَ أَسْمَاءَ ، فَقَالَ : سَعْدُ بْنُ قَرْظَ . . . الْمَلَقَّبُ بِالتَّحِيصِ
الْخَدْرِيِّ . انتهى ، ومن خطه نقلت . "

(١) البيتان بدون نسبة في المحتسب : ٢٨٤/١ ، وشرح الكافية
الشافية : ١٢٣٠/٣ ، والتذييل والتكميل : ١٤٩/٤ ب (دار
الكتب) ، والمساعد : ٤٤٢/٢ ، والهمع : ١٣٥/٢ ، والخزانة

: ٨٦/١١ .

(٢) سبأ : ٢٤ . وللقرأة انظر معاني القرآن للفراء : ٣٩٠/١ .

(١) المتماثلان ولا يختلفان .

وأجاز الأَخْفَشُ (٢) المطفأ ب (إِلَّا) ، وحمل عليه قوله تعالى : * لَيْتَ الْكَافِرِينَ لِلنَّاسِ عَلَىكَمُ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ * (٣) ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر : (٤)

وَأَرَى لَهَا دَارًا يَا غَدِيرَةَ السَّيِّدَانِ لَمْ يَدْرُسْ لَهَا رَسْمُ
إِلَّا رَمَادًا هَامِدًا دَفَعَتْ عَنْهُ الرِّيَّاحُ خَوَالِدٌ سَحْمُ

قال الأَخْفَشُ : وأرى لها داراً وماداً .

وقال / الفراء (٥) في قوله تعالى : * لَا يَخَافُ لَدَيْ الْمُرْسَلُونَ * ١٩٤/أ
إِلَّا مَنْ ظَلَمَ * (٦) : وقال بعض النحويين (إِلَّا) بمعنى الواو ، أي : لا يخاف
لَدَيْ الْمُرْسَلُونَ ولا مَنْ ظَلَمَ ، ثم بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ . واستبعد ذلك
وأجاز أن يكون (إِلَّا) بمعنى الواو في نحو : (له عندي ألفٌ إِلَّا ألفٌ آخَرُ)
، وفي قوله تعالى : * خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ
رَبُّكَ * (٨)

-
- (١) في الأصل : (المتماثلان) ، وهو تحريف .
(٢) معاني القرآن : ١٥٢/١ .
(٣) البقرة : ١٥٠ .
(٤) هو الْمُخَبِّلُ السَّعْدِيُّ . والبيتان في المفضليات : ١١٣-١١٤ ،
ومعاني القرآن للأخفش : ١٥٢/١ ، والصاحبي : ١٨٥ ،
والتذيل والتكميل : ١٥٠/٤ أ (دار الكتب) ، والأشبهاء
والنظائر : ١٩٣/٤ .
المسيدان : أرض لبني سعد . الخوالد : البواقي ، والمراد بها
هنا الأثافي . السُّحْمُ : السُّود .
(٥) معاني القرآن : ٢٨٧/٢ .
(٦) النمل : ١٠-١١ .
(٧) معاني القرآن : ٢٨/٢ .
(٨) هود : ١٠٧ .

قلت : ولا يلزم كون (إلا) بمعنى الواو في شيء من هذه
المواضع لإمكان الاستثناء فيها ، وإمكانه في الآية بأن يكون التقدير (١) : إلا
ظلم الذين ظلموا وعنادهم ، ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه
كما تقول : (لا بكاء في الدار إلا من لا يحزن) . ويجوز كون (إلا) بمعنى
(لكن) ، و (الذين) مبتدأ ، وخبره : * فلا تخشوهم وأخشوني * (٢) وعلى
هذا يحمل * إلا من ظلم ثم بدل حسناً بعد سوء فإني غفور رحيم * (٣)
وكذا : (له علي ألف إلا ألف آخر) أي : لكن ألف آخر له علي ، فأبقى
المبتدأ وصفته ، وحذف الخبر .
وأما (٤) :

إلا رماذا
فاستثناء محقق ، لأنه وصف الرماذ بالهمود ودفع الأثافي عنه الرياح المترددة
عليه ، وفي هذا إشعار بأنه درس بعض الدروس . وأما * إلا ما شاء
ربك * (٥) فاستثناء محقق من (فيها) ، لأن لا أهل النار أنواعاً
من العذاب غير النار مما وصف لنا وما لم يوصف ، فإلى ذلك أشير * إلا ما
شاء ربك * . كذلك أهل الجنة لهم أنواع من التعيم غير الجنة مما وصف لنا
وما لم يوصف ، فإلى ذلك أشير ، والله أعلم .
وأجاز الكوفيون (٦) استعمال (ليس) حرفاً عاطفاً ، فيقولون :
(قام زيد ليس عمرو) كما يقال : (قام زيد لا عمرو) . ومن أجود

(١) في الآية التي أحقق بها الاختصاص .

(٢) البقرة : ١٥٠ .

(٣) النمل : ١١ .

(٤) تقدم قريباً .

(٥) هود : ١٠٢ .

(٦) ذكر أبو حيان أن أبا جعفر النحاس وابن بابشاذ حكيا ذلك عنهم ،
وأن ابن عصفور حكاه عن البغداديين . التذييل والتكميل : ١٥٠ / ٤ ب
(دار الكتب) ، وانظر المغني : ٣٩٠ ، والهمع : ١٣٨ / ٢ .

مَا يُحْتَجُّ لَهُمْ بِهِ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١) : "بَأَبِي
شَبِيهٍ بِالنَّبِيِّ لَيْسَ شَبِيهٌ بَعْلِيٍّ" (٢)

كَذَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ بَرَفَعِ (شَبِيهٍ) كَمَا يُقَالُ : بَأَبِي شَبِيهٍ
بِالنَّبِيِّ لَا شَبِيهٌ بَعْلِيٍّ . وَمَا يُحْتَجُّ لَهُمْ بِهِ أَيْضًا قَوْلُ الرَّاجِزِ : (٣)

أَيْنَ الْمَغْرُ وَالْإِلَهُ الطَّالِبُ

وَالَا شَرُّ الْمَغْلُوبِ لَيْسَ الْغَالِبُ

كَأَيْقَالُ : وَالَا شَرُّ الْمَغْلُوبِ لَا الْغَالِبُ . وَهَذَا التَّنْظِيرُ لَا يَلْزَمُ لِإِمْكَانِ
غَيْرِهِ مِمَّا لَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ (كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا
ضَمِيرًا مَتَّصِلًا ، ثُمَّ يُحْذَفُ مِنْوِيًّا ثَبُوتُهُ ، كَمَا يُفَعَّلُ إِذَا كَانَ الضَّمِيرُ مَفْعُولًا
بِهِ ، فَيُقَالُ : (صَدِيقُكَ إِنِّي كُنْتُهُ) ، ثُمَّ يُتْرَكُ الضَّمِيرُ مِنَ اللَّفْظِ تَخْفِيفًا (٤)
فَيُقَالُ : (صَدِيقُكَ إِنِّي كُنْتُ) ، كَمَا يُقَالُ : (صَدِيقُكَ إِنِّي أَكْرَمْتُهُ) (٥) .
فَكَذَلِكَ يُقَدَّرُ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : لَيْسَ شَبِيهٌ بَعْلِيٍّ ، فَيُجْعَلُ
(شَبِيهٌ) اسْمًا (لَيْسَ) ، وَالْهَاءُ خَبَرُهَا ، فُحْذِفَ وَاسْتَعْنِيَ بِنَيْتِهِ عَنْ لَفْظِهِ
كَأَيُّ شَاعِرٍ : (٦)

-
- (١) تَكْلِمَةٌ مِمَّا حَكَاهُ نَازِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (٤/١٤٧/ب) .
(٢) الْقَوْلُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ "مَنَاقِبِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ" مِنْ كِتَابِ
"فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ" : ٣٢/٥ ، وَانْظُرْ شَوَاهِدَ التَّوْضِيحِ : ٣٦ . وَأَخْرَجَهُ
أَحْمَدُ : ٨/١ بِلَفْظٍ : "لَيْسَ شَبِيهًا . . ." وَعَلَيْهَا يَفُوتُ الْاسْتِشْهَادُ .
(٣) هُوَ نَفِيلُ بْنُ حَبِيبٍ . وَالْبَيْتَانِ فِي السِّيَرَةِ : ٥٣/١ وَاتِّحَافُ الْوَرَى :
٣٨/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٢٣٣/٣ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ :
١٥٠/٤ أ (دَارُ الْكُتُبِ) ، وَالْمَغْنِي : ٣٩٠ وَالْمَجْمَعُ : ١٣٨/٢ ،
وَشَرْحُ أُبْيَاتِ الْمَغْنِيِّ : ٢١١/٥ .
(٤) فِي الْأَصْلِ : (تَحْقِيقًا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٥) كَذَا فِي الْأَصْلِ ، وَحَقُّهُ : (أَكْرَمْتُ) .
(٦) الْبَيْتُ بِدُونِ نَسْبَةٍ فِي شَوَاهِدِ التَّوْضِيحِ : ٣٥ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ :
١٥٠/٤ ب (دَارُ الْكُتُبِ) ، وَالْعَيْنِيُّ : ١٢٤/٤ .

فَأَطَعْنَا مِنْ لَحْمِهَا وَسَدِيفِهَا شِوَاءً وَخَيْرَ الْخَيْرِ مَا كَانَ عَاجِلُهُ
ومثله قول الآخر (١) :

مُعِينُكَ إِنِّي مَا بَرَحْتُ فَلَا تَزَلْ مُعِينِي عَلَى مَا أَلُمُّهُ أَرَوْمْ
أراد الأول : ما كانه عاجله ، وأراد الثاني : ما برحته ، فحذفنا الضميرين
ونوياهما .

والتقدير في (ليس الغالب) : ليسه الغالب ، والضمير ضمير

(الأشرم) ، وهو خير (ليس) ، واسمها (الغالب) .

وأجاز أبو علي (٢) أن يكون من هذا القبيل قول الشاعر (٣) :

عَدُوُّ عَيْنِكَ وَشَانِيهِمَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولٍ

على تقدير : أصبح مشغولٌ بمشغول .

(٤) (٥) (٦)
ومما يجوز أن يكون من هذا قول أبي أامة - رضي الله عنه - :
” يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَوْ نَبِيَّ كَانَ آدَمُ ؟ ”

وجعل صاحب المستوفى (٧) (أي) التفسيرية حرفاً عطفاً في نحو :

(١) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٤ / ١٥٠ ب (دار الكتب) .

(٢) لم أقف على رأيه هذا في كتبه المطبوعة التي بين يدي ولا في

غيرها من المصادر التي اعتمدت عليها .

(٣) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١ / ٤١٤ ، والجمع :

١ / ١٢٠ . شانيهما : ميغضهما .

(٤) (ومما يجوز) : مكررة في الأصل .

(٥) الحديث بهذا اللفظ أخرجه أحمد من حديث أبي أامة : ٥ / ٢٦٥ ،

إلا أن القول فيه قول أبي ذر .

(٦) في الأصل : (بني) ، وهو تحريف .

(٧) قال أبو حيان في التذييل والتكميل : ٤ / ١٥١ أ (دار الكتب)

: ” ولا أدري من صاحب المستوفى من النحويين ، ولا أدري أيضاً

هل هو يفتح الفاء من المستوفى أو بكسرهما . . والعجب له نسبة

هذا المذهب إلى كتاب مجهول ، وهو مذهب الكوفيين . . ”

وانظر المغني : ١٠٦ . وتكملة ابنه ص : ٩٩٦ .

(مررتُ بغَضَنْفَرٍ أَيُّ أُسْدٍ) و (نهَيْتُكَ عن الوَنَى أَيُّ الْفَتْرِ) . وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا حَرْفٌ تَفْسِيرٌ ، وَمَا يَلِيهَا مِنْ تَابِعٍ عَطْفٌ بَيَانٌ مُوَافِقٌ مَا قَبْلَهَا فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ . وَجَعَلَهَا حَرْفَ عَطْفٍ يَسْتَلْزِمُ مَخَالَفَةَ النَّظَائِرِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ حَقَّ حَرْفِ الْعَطْفِ الْمَعْطُوفِ بِهِ فِي غَيْرِ تَوْكِيدٍ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهُ مُبَايِنًا لِمَا قَبْلَهُ ، نَحْوُ : (مررتُ بزيدٍ وعمرو) ، وَمَا يَعْبُدُ (أَيُّ) بِخِلَافِ ذَلِكَ .

الثَّانِي : أَنَّ حَقَّ حَرْفِ الْعَطْفِ الْمَعْطُوفِ بِهِ غَيْرُ صِفَةٍ إِلَّا يَطَّرِدَ حَدُّهُ ، وَ (أَيُّ) بِخِلَافِ ذَلِكَ ، فَإِنَّ لَكَ أَنْ تَقُولَ فِي (مررتُ بغَضَنْفَرٍ) (أَيُّ أُسْدٍ) : (مررتُ بغَضَنْفَرٍ أُسْدٍ) ، وَيُسْتَغْنَى عَنْ (أَيُّ) [اِسْتِغْنَاءٌ] (١) مَطْرَدًا ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَعْطُوفَاتِ . فَالْقَوْلُ بِأَنَّ (أَيُّ) حَرْفُ عَطْفٍ مَرْدُودٌ ، وَيَأْبَى إِلَّا اخْتِذَ بِهِ مَسْدُودٌ .

(ص) * فَالْسُّنَةُ الْأَوَّلُ تَشْرِكُ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَ (بَلَّ ، وَلَا) لَفْظًا لَا مَعْنَى ، وَكَذَا (أُمُّ ، وَأَوْ) إِنْ اقْتَصَيَا إِضْرَابًا . وَتَنَفَرَدِ الْوَاوُ بِكَوْنِ مُتْبِعِهَا فِي الْحُكْمِ مُحْتَمِلًا لِلْمَعْنَى بِرُجْحَانٍ وَلِلتَّأَخُّرِ بِكَثْرَةِ وَلِلتَّقَدُّمِ بِقِلَّةٍ ، وَبِعَدَمِ الْاِسْتِغْنَاءِ عَنْهَا فِي عَطْفِ مَا لَا يُسْتَغْنَى عَنْهُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ بِهَا بَعْضُ مُتْبِعِهَا تَفْضِيلًا (٢) ، وَعَامِلٌ مُضْمَرٌ عَلَى عَامِلِ ظَاهِرٍ يَجْمَعُهُمَا مَعْنَى وَاحِدٌ ، وَإِنْ عَطِفَتْ عَلَى مَنْفِيٍّ غَيْرِ مُسْتَثْنَى ، وَلَمْ تُقْصَدِ (٣) الْمَعْنَى وَلَيْتَهَا (لَا) مَوْكِدَةً ، وَقَدْ تَلَيْتَهَا زَائِدَةً إِنْ أُمِنَ / اللَّيْسُ . *

- (١) تَكْلِمَةُ مَا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ : ٤ / ١٥١ / أ (دَارُ الْكِتَابِ) .
 (٢) فِي الْأَصْلِ : (تَفْصِيلًا) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .
 (٣) فِي الْأَصْلِ : (يَقْصَدُ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(ش) تَشْرِيكَ الواو والفاء و (ثمَّ، وحتَّى) لفظاً ومعنى مُجْمَعٌ عليه، وكذا تَشْرِيكَ (بَلْ، ولا) لفظاً لا معنى. ومثلهما (لكنَّ) عند غير يونس (١).

وكثير في كلام النحويين جعل (أَمْ، وأَوْ) مُشْرِكَيْنِ لفظاً لا معنى، والصحيح أنهما يُشْرِكَانِ (٣) لفظاً ومعنى ما لم يقتضيا إضراباً، لأنَّ القائل: (أزید فی الدار أم عمرو) عالمٌ بأنَّ الذي في الدار هو أحدُ المذكورين، وغيرُ عالمٍ بتَعَيُّنِهِ. فالذي بعد (أَمْ) مساوٍ للذي قبلها في الصَّلاحِيَّة لِثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه، وحصول المساواة إنَّما هو بواسطة (أَمْ) فقد شَرَكْتُهُمَا في المعنى كما شَرَكْتُهُمَا في اللفظ.

وكذلك (أَوْ) مُشْرِكَةٌ لِمَا بَعْدَهَا وما قَبْلَهَا فيما يُجاءُ [به] (٢) لأجله مِنْ شَكٍّ أَوْ تَخْيِيرٍ وَغَيْرِهِمَا. وقد تقع موقع الواو على ما يأتي بيانه (٣) إِنْ شَاءَ اللهُ تعالى، فيكون حكمها حينئذٍ حكم ما وقعت موقعه. ويأتي الكلام على (بَلْ، ولا) إِنْ شَاءَ اللهُ تعالى. وكذا يأتي الكلام على (أَمْ، وأَوْ) الموافقتين في الإضراب.

والمعطوف بالواو إذا عرِيَ مِنَ الْقَرَائِنِ احْتَمَلِ الْمَعْنَى احْتِمَالاً رَاجِحاً وَالتَّأَخَّرَ احْتِمَالاً مُتَوَسِّطاً وَالتَّقَدَّمَ احْتِمَالاً قَلِيلاً (٤)، ولذلك يحسن أن يُقال: (قام زيد وعمرو معه)، و (قام زيد وعمرو بعده)، و (قام زيد وعمرو قبله)، فتَوْهُ خُرٌّ (عمراً) في اللفظ وهو متقدّم في المعنى، ومنه قوله تعالى: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ (٥) وقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَنْ قَبْلَهُ﴾ (٦) في قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وحمرّة.

-
- (١) انظر ما سلف ص : ٧١٦ .
 (٢) تكملة ما حكاه أبو حيان من كلام المصنف : ١٥١/٤ ب (دار الكتب).
 (٣) انظر ما سيأتي ص : ٧٤٥ .
 (٤) انظر التذييل والتكميل : ١٥١/٤ ب وما بعدها .
 (٥) الدخان : ٣٧ .
 (٦) الحاقة : ٩ . وللقراءة انظر السبعة : ٦٤٨ ، والكشف : ٣٣٣/٢ ، وحجة القراءات : ٧١٨ .

وَمِنْ عَطْفِ الْمَقْدَمِ عَلَى الْمَوْخَرِ قَوْلُ أَبِي الْعِيَالِ الْهَذَلِيِّ (١) :

حَتَّى إِذَا رَجَبٌ تَوَلَّى وَانْقَضَى وَجُمَادِيَانِ وَجَاءَ شَهْرُ مُقْبِلٍ
شَعْبَانُ قَدَرْنَا لَوَقْتِ رَحِيلِهِمْ سَبْعًا يَعُدُّ لَهَا الْوَفَاءُ فَيَكْمُلُ

ومنه قول الفرزدق (٢) :

وَمَا نَحْنُ إِلَّا مِثْلُهُمْ غَيْرَ أَنَّا بَقِينَا قَلِيلًا بَعْدَهُمْ وَتَقَدَّمُوا

ومنه قول جرير (٣) :

رَا حَ الرَّفَاقِ وَلَمْ يَوْحِ مَرَّارُ وَأَقَامَ بَعْدَ الظَّاعَتَيْنِ وَسَارُوا

ومنه قول الآخر (٤) :

وَإِنِّي لَا رَضَى مِنْكَ يَا لَيْلَ يَالَّذِي لَوَأْبَصَرُهُ الْوَاشِي لَقَرَّتْ بِلَايِلُهُ
يَا وَيَا لَا أَسْتَطِيعُ وَيَا الْمُنَى وَيَا الْوَعْدَ حَتَّى يَسَامَ الْوَعْدَ آمِلُهُ
وَيَا النَّظْرَةَ الْعُجْلَى وَيَا الْحَوْلَ تَنْقُضِي أَوَاخِرُهُ لَا تَلْتَقِي وَأَوَاثِلُهُ

ومنه قول أبي الصلت (٥) :

(١) البيتان في شرح أشعار الهذليين : ١/٤٣٤ . والبيت الشاهد في

شرح الكافية الشافية : ٣/١٢٠٥ ، والهمع : ١/٤٢٢ .

(٢) البيت ليس في طبعة ديوانه التي بين يدي . وهو في الكامل : ٤/٩٤ ،

وشرح عمدة الحافظ : ٦١٠ .

(٣) البيت في ديوانه : ١٦٤ .

(٤) نُسِيتَ الْآبِيَاتِ إِلَى جَمِيلِ بْنِ مَعْمَرٍ وَالْمَجْنُونِ وَكَثِيرِ بْنِ الدُّمَيْنَةِ .

انظر زيادات ديوان ابن الدمينية : ١٩٣ وما بعدها ، وتخریجها

: ٢٥٨ . والمحتسب : ١/٤٢ والبيت الشاهد في شرح عمدة

الحافظ : ٦٠٩ .

(٥) هو أبو الصلت أمية بن عبد العزيز بن أبي الصلت الأندلسي . قال

العماد الأصفهاني : " وقد قرأت في ديوانه شعره بتاريخ سنة

اثنين وعشرين وخمسمائة ، ولا شك أنه عاش بعد ذلك . "

ولم أقف على البيت فسي شعره الذي أورده صاحب خريدة القصر

: ١٨٩/١ وما بعدها .

سُدَّتْ عُثْمَانُ يَافِعًا وَوَلِيدًا ثُمَّ سُدَّتْ الْمُلُوكَ قَبْلَ الْمَشِيبِ
وقد اجتمع عطفُ المقدم على المؤخر وعطفُ المؤخر على المقدم في قوله
تعالى : * وَإِنْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ
وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ * (١)

وَمِنْ عَظْفِهَا بِقَصْدِ الْمَعْنَى قَوْلُهُ تَعَالَى : * وَإِنْ يَرَفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ
مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ * (٢)

وَنَسَبُ قَوْمٍ إِلَى الْقَرَاءِ (٣) أَنَّ الْوَائِزَ مَرْبُوعٌ . وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ
قَالَ فِي مَعَانِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ (٤) : فَأَمَّا الْوَائِزُ شَعْتٌ جَعَلَتْ الْآخِرَ هُوَ
الْأَوَّلُ وَالْأَوَّلُ هُوَ الْآخِرُ ، فَإِذَا قُلْتَ : (زَرْتُ عَبْدًا لَكَ وَزَيْدًا) فَأَيُّهُمَا
شَعْتٌ كَانَ هُوَ الْمُبْتَدَأُ بِالزِّيَارَةِ .

وَهَذَا نَصُّهُ ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْكَلامِ سَيْبُويَّةٍ وَغَيْرِهِ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ (٥) .
وَنَبَّهْتُ بِقَوْلِي : " وَبَعْدُ الْاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا فِي عَظْفٍ مَا لَا يُسْتَغْنَى
عَنْهُ " عَلَى أَنَّهُ لَا يَقُومُ مَقَامُ الْوَائِزِ غَيْرُهَا فِي نَحْوِ : (اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) ،
وَلَا فِي نَحْوِ : (هَذَانِ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَإِنَّ إِخْوَتَكَ عَبْدًا وَمُحَمَّدًا وَأَحْمَدَ
نُجَبَاءً) .

وَنَبَّهْتُ بِقَوْلِي : " وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ بِهَا بَعْضُ مُتَبَوِّعِيهَا تَفْضِيلًا " (٦)
عَلَى نَحْوِ : * وَرُسُلُهُ وَجِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ * (٧) وَ* عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى * (٨)

-
- (١) الْأَحْزَابُ : ٥٧ . (٢) الْبَقَرَةُ : ١٢٧ .
(٣) نَسَبَ ذَلِكَ إِلَيْهِ وَإِلَى ثَعْلَبٍ أَيْضًا أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ انْظُرْ رِسَالَتِي
لِلْعَاجِزِ الْبَيَانِ فِي شَرْحِ اللَّعْمِ : ٢٧٦/١ . وَالْمَغْنِي : ٤٦٤ ،
وَالرُّضِي عَلَى الْكَافِيَةِ ٣٦٤/٢ .
(٤) مَعَانِي الْقُرْآنِ : ٣٩٦/١ .
(٥) سَيْبُويَّة : ١٤٧/١ ، ٢١٨ ، ٣٠٤/٢ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ١٤٨/١ ،
وَالْأَصُولُ : ٥٥/٢ ، وَالْجَمَلُ : ١٧ ، وَشَرْحُ الْكِتَابِ لِلْسِرَافِيِّ :
١٥٠/٢ ب .
(٦) فِي الْأَصْلِ : (تَفْصِيلًا) ، وَهُوَ تَصْخِيفٌ .
(٧) الْبَقَرَةُ : ٩٨ . (٨) الْبَقَرَةُ : ٢٣٨ .

ويقول : " وعامل مضر على عامل ظاهر ، يجمعهما معنى واحد " (١)
على نحو قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾ ، فإنَّ أصله :
تَبَوَّءُوا الدَّارَ واعتقدوا الإيمان ، فاستُغنيَ بمفعول (اعتقدوا) عنه ، وهو —
معطوف على (تَبَوَّءُوا) ، وجاز ذلك ؛ لأنَّ في (اعتقدوا) و (تَبَوَّءُوا)
معنى : لا زَمَ واستصحب ، فهذا معنى قولي : " يجمعهما معنى واحد " .
ومِنْ هذا القبيل قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ (٢) ؛ لأنَّ (أجمع)
لا يوقع على الشُّركاء وشبهه مِنْ الأشخاص ، وإنما يوقع على الأمر والكَيْد
وشبههما مِنَ المعاني . وَمِنْ هذا القبيل قول الشاعر (٣) :

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا
وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعِيُونَ
[الأصل وَكَحَلْنَ الْعِيُونَ] (٤) فاستُغنيَ بمفعول (كَحَلْنَ) عنه ، وهو
معطوف على (زَجَّجْنَ) ، وجاز ذلك ؛ لأنَّ في (زَجَّجَ ، وكَحَلَ) معنى
(حَسَنَ) . وأمثال ذلك كثيرة .

وإنَّ مُطِيفَ الْوَاوِ على فعل منفِيٍّ غير مستثنى ، ولم يُقصد الْمَعْيَةُ
، وَلَيْتَهَا (لا) مؤكِّدة نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي
تَقْرَبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى ﴾ (٥) ، فبِذَكَرَ (لا) عِلْمَ نَفْيِ التَّقَرُّبِ عن الأموال
والأولاد مطلقاً ، أي : في افتراق وفي اجتماع ، ولو تُرِكَتْ لاحتَمَلُ أَنْ

(١) الحشر : ٩ .

(٢) يونس : ٧١ .

(٣) هو الرَّاعِي الشُّبْرِي . والبيت في ديوانه : ١٥٦ ، ومعاني القرآن

للفراء : ١٢٣/٣ ، ١٩١ ، والخصائص : ٤٣٢/٢ ، وشرح الكافية

الشافعية : ١٢٦٥/٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٣٥ ، والتذيل

والتكميل : ٣١٧/٤ ، والمغني : ٤٦٦ ، وشرح أبياته : ٢٩/٦ ،

والمساعد : ٤٤٥/٢ ، والهمع : ٢٢/١ ، وفي الديوان زيادة

تخريج .

الزَّجَج : دقة في الحاجبين وطول .

(٤) تكلمة مَّا حكاه أبو حيان من كلام المصنف : ٣١٧/٤ .

(٥) سبأ : ٣٧ .

يكون المراد نفى التقريب عند الاجتماع لا عند الافتراق ، وذلك أنك إذا قلت : (ما قام زيد ولا عمرو) فبذكر (لا) يُعلم نفى القيام عن زيد وعمرو مطلقاً ، أي في وقت واحد وفي وقتين وبالنسبة إلى أحدهما دون الآخر / وبتركها/ نفى القيام عنهما في وقت واحد وفي وقتين ١٩٥/أ
ونفيه (١) عن أحدهما دون الآخر ، إلا أن الأولى عند الترك قصداً للمعنى ، فإن كانت المعنى مفهومة ببعض الجملة كـ (استوى) جاز أن تزداد (لا) توكيداً للنفي المتقدم ، لأن اللبس مأمون بكوله تعالى : * وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسِيءُ قَلِيلًا * (٢) (لا) قبل (المسيء) زائدة ، وكذا التي قبل (النور) (٣) و (الحرور) في فاطر (٤)

وقيدت المنفي بكونه غير مستثنى احترازاً من نحو : (قاموا إلا زيداً وعمراً) فإنه بمعنى : قاموا لا زيد ولا عمرو ، فالواو فيه عاطفة على منفي في المعنى ، لكنه لا يعرض فيه لبس تزيله (لا) ، فاستغني عنها .
(ص) " ويقال في (ثم) : (فم ، وممت ، ومشت) ، وتتركها الفاء في الترتيب ، وتنفرد (ثم) بالمهلة ، والفاء العاطفة جملة أو صفة بالسببية غالباً ، وقد تكون معها مهلة ، وتنفرد أيضاً بعطف مفصل على مجمل متحدتين معنى ، ويتسويح الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمنت جملتين من صلة أو صفة أو خبر . وقد تقع موقع (ثم) ، و (ثم) موقعها .

(١) في الأصل : (نفيهما) ، وهو تحريف ، والتصويب ما حكاه أبو

حيان من كلام المصنف : ٣١٧/٤ .

(٢) غافر : ٥٨ .

(٣) في الأصل : (النون) ، وهو تحريف ، والتصويب ما حكاه أبو حيان

من كلام المصنف .
(٤) أي قوله تعالى : * وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ * وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ * وَلَا الظلُّ وَلَا الحرور * . فاطر : ١٩-٢١ .

وقد يُحَكَّم على الفاء وعلى الواو بالزيادة ، وفاقاً

للاُخْفَشِ .

وقد تقع (ثُمَّ) في عطف المقدم بالزمان اكتفاءً

بترتيب اللفظ .

(ش) قول مَنْ قال : (ثُمَّ) ، هو من إبدال التاء فاءً كقولهم في الحدث : جَدَفَ ،

وفي العاشر (١) : غافور (٢) . وزيادة التاء مفتوحة وساكنة كزيادتها

في (رَبِّ) ، ومن ذلك قول الأسود بن يعفر (٣) :

بَدَّلْتُ شَيْبًا قَدْ عَلَا لِمَتِّي بَعْدَ شَبَابٍ حَسَنٍ مُعْجِبِ

صَاحِبَتُهُ ثُمَّتَ فَاِرْقَتُسُهُ لَيْتَ شَبَابِي ذَاكَ لَمْ يَذْهَبِ (٤)

وحقَّ المعطوف بها أن يكون مؤخرًا بالزمان مع مُهْلَةٍ ، وحقَّ المعطوف

بالتاء أن يكون مؤخرًا بلا مُهْلَةٍ ، ومن ذلك " أَنَّ جِبْرِيلَ (٥) - عليه

السَّلام - نَزَلَ فَصَلَّى ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ صَلَّى ،

فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ صَلَّى ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ صَلَّى ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

فُعْطِفَ بالتاء المتأخر بلا مُهْلَةٍ ، وب (ثُمَّ) المتأخر بمُهْلَةٍ .

والغالب في الجملة المعطوفة بالتاء أن يكون معناها مُتَسَبِّبًا

عن معنى الأول ، نحو : * وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ

رِزْقًا لَكُمْ * (٦) و * فَتَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ * (٧)

(١) في الأصل : (العاشر) ، وهو تصحيف ، والعاشر : الشدة ،

وما بعده الإنسان ليوقع فيه آخر .

(٢) اللسان : (ثم) ، (فم) ، (جدث) ، (جدف) ، (عشر) ،

(عفر) .

(٣) البيتان في ديوانه : ٢١ ، وحماسة البحتري : ١٨١ ، والتذييل

والتكميل : ٣١٩/٤ .

(٤) كذا في الأصل ، وأثبت بعضهم في الهامش : (شبابًا زال) .

(٥) الحديث بهذا اللفظ أخرجه البخاري في أول أبواب " مواقيت الصلاة

وفضلها " : ١٣٩/١ .

(٦) البقرة : ٢٢ ، إبراهيم : ٣٢ . (٧) البقرة : ٣٧ .

* وَوَضَعَ الْكِتَابَ فَفَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ * (١) و * كَانَ مِنَ الْجِنَّ فَفَسَقَ
عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ * (٢) و * فَتَوَكَّرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ * (٣) و * طَنَّ دَاوُدُ أَنَّنَا
فَتَنَاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ * فَغَفَرْنَا لَهُ * (٤) و * وَأَخَذَ
الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ * (٥) * فَكَذَّبُوهُ
فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ * (٦) جَاثِمِينَ * (٧) ونحو: * أَلْقَاهُ
عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا * (٨) ونحو: * وَنَفَخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي
السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ * (٩)

أو تكون بين مُفَصَّلٍ وَمُجْمَلٍ مُتَّحِدِي الْمَعْنَى ، نحو: * فَأَزَلَّهُمَا
الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ * (١٠) ، ونحو: * فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى
أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً * (١١) ، ونحو: * فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ
الْأَنْبَاءُ يُؤْمِنُونَ فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ * (١٢) ، ونحو: * بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ
مُنذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ * (١٣) ونحو: * إِنَّا
أَنشَأْنَاهُنَّ إِنِشَاءً * فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا * مُرَبًّا أْتِرَابًا * (١٤)

وقد يُعْطَفُ بِهَا الْمُجَرَّدُ التَّرْتِيبُ فِي الْجَمَلِ ، نحو: * فَرَاغَ إِلَى
أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ * فَفَرَّجَتْ إِلَيْهِمْ * (١٥) ، ونحو: * لَقَدْ كُنْتُمْ
فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ * (١٦) ، ونحو: * فَأَقْبَلَتِ
أَمْرَأَتُهُ فِي صَرََّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا * (١٧) ، وفي الصِّفَاتِ ، نحو: ———— و :

- | | |
|-------------------------------------|------------------------|
| (١) الكهف : ٥٤٩ | (٢) الكهف : ٥٥٠ |
| (٣) القصص : ١٥ | (٤) ص : ٢٤ - ٢٥ |
| (٥) هود : ٦٧ | |
| (٦) في الأصل : (ديارهم) ، وهو وهم | |
| (٧) العنكبوت : ٣٧ | (٨) يوسف : ٩٦ |
| (٩) الزمر : ٦٨ | (١٠) البقرة : ٣٦ |
| (١١) النساء : ١٥٣ | (١٢) القصص : ٦٦ |
| (١٣) ق : ٢ | (١٤) الواقعة : ٣٥ - ٣٧ |
| (١٥) الذاريات : ٢٦ - ٢٧ | (١٦) ق : ٢٢ |
| (١٧) الذاريات : ٢٩ | |

* ثُمَّ إِنَّكُمْ أَهْلُهَا الصَّالُونَ الْمَكْذِبُونَ * لَا كُفُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ *
فَمَالِثُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ * فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ * (١) ، ومنه قول
الشاعر (٢) :

يَا وَيْحَ زَيَّابَةَ لِلْحَارِثِ الصَّاحِبِ فَالْغَانِمِ فَلَا يَسْبِ
كَأَنَّهُ قَالَ : صَبَحَ فَعَنِمَ فَسَابَ .

وقد يكون مع السببية مُهْلَةً كقوله تعالى : * أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ
مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصَيِّحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً * (٣) .

وتنفرد الفاء أيضاً بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمنت جملتين
من صلة أو صفة أو خبر أو حال ، نحو : (الذي يطير فيغضب) (٤) زيد
الذباب ، ومررت برجل يبكي فيضحك عمرو ، وخالد يقوم فيقعده بشر
كل هذا جائز بالفاء ، ولو جاز فيه بدلها بالواو لم يجز ، لأنَّ حقَّ
المعطوف بالواو على صلة أو صفة أو خبر أن يصلح لما صلح له المعطوف
عليه . والجملة العارضة من ضمير الموصول والموصوف والمخبر عنه لا تصلح
للوصل بها ، ولا للموصف بها ، ولا للإخبار بها . ولا يجوز أن يعطف بالواو
على صلة ولا صفة ولا خبر ، واعتُبر ذلك في الفاء ، لأنَّ ما فيها من
السببية سوَّغ تقدير ما بعدها وما قبلها كلاماً واحداً ، ألا ترى أن قولك :
(الذي يطير فيغضب زيد الذباب) بمنزلة : الذي إنَّ يطير فيغضب
زيد الذباب ، ومثل هذا التقدير لا يتأتَّى مع الواو ، فلذلك لم يجز
العطف بها في هذه الجملة مجرى العطف بالفاء .

(١) الواقعة : ٥١ - ٥٣ .

(٢) هو ابن زَيَّابَةَ . والبيت في شرح ديوان الحماسة : ١٤٧/١ ،
والسمط : ٥٠٤/١ ، وأمالى ابن الشجري : ٢١٠/٢ ، والبحر
المحيط : ١٣٤/٨ ، ٤٠٤ ، والتذيل : ٣١٩/٤ ، والمغنى :
٢١٦ ، وشرح أبياته : ٣٠/٤ ، والهمع : ١١٩/٢ ، والخزانة : ١٠٧/٥ .

(٣) الحج : ٦٣ .

(٤) غير واضحة في الأصل .

وقد تقع الفاء / موقع (ثم) كقوله تعالى : * وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ * ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ * ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا * (١)
فالفاء مِنْ (فخلقنا) وَمِنْ (فكسونا) واقعة موقع (ثم) لِمَا فِي معناه مِنْ الْمُهْلَةِ ، ولذلك جاءت (ثم) بدلها في أَوَّلِ الْحَجِّ (٢) . وَمِنْ وَقوع الفاء موقع (ثم) قول الشاعر : (٣)
إِذَا سَمِعَ أُعْطِيَكَ يَوْمًا يَمِينُهُ
فَعُدَّتْ غَدًا عَادَتُ عَلَيْكَ شِمَالُهَا
وقد تقع (ثم) موقع الفاء كقول الشاعر : (٤)
كَهَزَّ الرَّدِينِيَّ تَحْتَ الْعَجَاجِ
جَرَى فِي الْأُنَابِيْبِ ثُمَّ اضْطَرَبَ
ف (ثم) هنا واقعة موقع الفاء التي يُعْطَفُ بِهَا مُفَصَّلٌ عَلَى مُجْمَلٍ ؛ لِأَنَّ جَرِيَانَ السَّهْرِ فِي الْأُنَابِيْبِ (٥) هُوَ اضْطِرَابُ الْمَهْزُوزِ ، لَكِنْ فِي الْاضْطِرَابِ تَفْصِيلٌ ، وَفِي الْمَهْزُوزِ إِجْمَالٌ .
وقد تُزَادُ الْوَاوُ وَالْفَاءُ ، فَمِنْ زِيَادَةِ الْوَاوِ قَوْلُهُ تَعَالَى : * وَتَوَحَّشَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا * (٦) ، قَالَ الْحَسَنُ (٧) : أَيُّ قَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ،

- (١) المؤمنون : ١٢ - ١٤ .
(٢) الآية : ٥ * يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَيْتِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ نَارٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ *
(٣) هُوَ الْفَرَزْدَقُ . وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ١٣٣ / ٢ ، وَشَرَحَ عُمْدَةُ الْحَافِظِ : ٦١٢ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٣٢٠ / ٤ .
(٤) هُوَ أَبُو دُوَادٍ الْإِيَادِي . وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٢٩٢ ، وَشَرَحَ عُمْدَةُ الْحَافِظِ : ٦١٢ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٣٢٢ / ٤ ، وَالْمَغْنِي : ١٦٠ ، وَشَرَحَ أَهْلُ بَيْتِهِ : ٥٣ / ٣ ، وَالْمُسَاعَد : ٤٤٩ / ٢ ، وَالْمَجْمَع : ١٣١ / ٢ .
الْأُنَابِيْبُ : جَمْعُ أَنْبِيَاةٍ ، وَهِيَ مَا بَيْنَ كُلِّ عَقْدَتَيْنِ مِنَ الْقَصَبِ .
(٥) غَيْرُ وَاضِحَةٍ فِي الْأَصْلِ .
(٦) الزمر : ٧٣ .
(٧) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَوْلِهِ فِيمَا رَجَعْتَ إِلَيْهِ مِنْ كِتَابِ التَّفْسِيرِ . وَانْظُرْ لِلْقَوْلِ بِزِيَادَتِهَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ : ٤٤٣ / ٧ .

ومِنْ زِيادتها قولُ مروانَ بنِ أبي حفصة (١) :

فَمَا بَالُ مَنْ أَشْعَى لَا جَبْرَ عَظْمُهُ حِفَاطًا وَيَنْوِي مِنْ سَفَاهَتِهِ كَسْرِي

ومِنْ زِيادتها قولُ الأسودِ بنِ يعفر (٢) :

حَتَّى إِذَا قَمِلَتْ بُطُونُكُمْ وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبَّوْا

وَقَلَبْتُمْ ظَهَرَ الْمَجْنِّ لَنَا إِنَّ اللَّئِيمَ الْفَاحِشُ الْخَبُّ

ومِنْ زِيادتها قولُ الشاعر (٣) :

(١) نسبة البيت إلى مروان خطأ محض قاده إليه ما أورده القالي وشعلب

قبل البيت ، قال القالي : " . . . زعم الثقيفي عثمان بن حفص أن خلفاً

الأحمر أخبره عن مروان بن أبي حفصة أن هذا الشعر لابن الذئبة

الثقيفي . وفي نسخة الأُمالي التي بين يدي (لابن أذينة) ،

وهو تحريف انظر السمت ومجالس شعلب .

ونُسب أيضاً إلى كنانة بن عبد ياليل وإلى الحارث بن وُعلة وإلى

وُعلة الجرمي .

والبيت في مجالس شعلب : ١٤٤/١ ، وأُمالي القالي : ١٧٢/٢ ،

وحماسة ابن الشجري ٢٦٤/١ ، والسمت : ٧٩٢/٢ ، والمغني

: ٤٧٤ ، وشرح أبياته : ١١٩/٦ ، والمزهر : ١٥٢/١ ،

واللسان : (ع ر م) .

(٢) البيتان في ديوانه : ١٩ ، ومعاني القرآن للفرأ : ١٠٧/١ ، ٢٣٨ ،

٥١/٢ والمعاني الكبير : ٧٢ ، والمقتضب : ٧٨/٢ ، ومجالس

شعلب : ٥٩/١ ، وسر صناعة الإعراب : ٦٤٦/٢ ، ٦٤٧ ،

وأُمالي ابن الشجري : ٣٥٧/١ وما بعدها ، والإنصاف : ٤٥٨/٢ ،

٤٦٠ وضرائر الشعر : ٧٢ ، وابن يعيش : ٩٤/٨ ، وشرح عمدة

الحافظ : ٦٤٩ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٥٩/٣ ، والتذيل

والتكميل : ٣٢٤/٤ ، والخزانة : ٤٤/١١ .

قملت : سمنت وكبرت . المجن : الترس . وطلب : ظهر المجن :

كتابة عن المنايذة بالعداء . الخب : اللئيم الماكر .

(٣) هو الأخطل . والبيتان في ديوانه : ٦٧٢/٢ برواية :
==

فَلَمَّا رَأَى الرَّحْمَنُ أَنَّ لَيْعِينَ مِنْهُمْ رَشِيدٌ وَلَا نَاهٍ أَخَاهُ عَنِ الْغَدْرِ
وَصَبَّ عَلَيْهِمْ تَغْلِبَ ابْنَةُ وَائِلٍ فَكَانُوا عَلَيْهِمْ مِثْلَ رَاغِيَةِ الْبَكْرِ
وَمِنْ زِيَادَتِهَا أَيْضًا قَوْلُ الْآخَرِ (١) :
وَلَقَدْ رَمَقْتُكَ فِي الْمَجَالِسِ كُلِّهَا فَإِذَا وَأَنْتَ تُعَيِّنُ مَنْ يَبْغِيَنِي
وَمِثْلُهُ (٢) :

فَإِذَا وَذَلِكَ يَا كُبَيْشَةَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا كَلِمَةً حَالِمٍ بِخَيْرِ أَلِ
وَقَالَ الْأَخْفَشُ (٣) فِي الْمَسَائِلِ الصُّغْرَى : تقول : (كُنَّا وَمَنْ يَأْتِنَا نَأْتِي) ،

== "أَمَالَ عَلَيْهِمْ تَغْلِبَ" ... وعليها يفوت الاستشهاد . وهما برواية

الشرح في شرح عمدة الحافظ : ٦٤٩ ، والتذييل والتكميل :

٣٢٤/٤ ، والخزانة : ٥٤/١١

الراغية : الصوت . البكر : ولد الناقة .

شبه بني تغلب بولد ناقة صالح كان يرغو حولها ويدور بعد
أَنْ عُقِرَتْ .

(١) هو أبو العيال الهذلي . والبيت في شرح أشعار الهذليين :

٤١٢/٢ ، والأغاني : ٢٠١/٢٤ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٥٢ ،

والتذييل والتكميل : ٣٢٤/٤ ، والمغني : ٤٧٤ ، وشرح أبياته

: ١٢٦/٦

(٢) هو تميم العجلاني . والبيت في ديوانه : ٢٥٩ ، ومعاني القرآن

للأخفش : ١٢٥/١ ، ٤٥٨/٢ ، والصاحبي : ١٩٤ ، وشرح

عمدة الحافظ : ٦٥٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٥٩/٣ ،

والتذييل والتكميل : ٣٢٤/٤ ، والخزانة : ٥٨/١١ ، واللسان

: (لم) .

اللِّمَّة : المس ، يقال : أصابت فلان من الجنة لمة .

(٣) الأصول : ١٨٧/٢ ، والتذييل والتكميل : ٣٢٥/٤ ، والمساعد

: ٤٥١/٢

يجعلون الواو زائدة في باب (كان) ، ولا تحسن زيادة هذه الواو
في غير باب (كان) . يعني أنه لا تطرد زيادتها إلا في باب (كان) .
ومن زيادة الواو قول عدي بن زيد : (١)

وَلَكِنْ كَالشَّهَابِ وَثُمَّ يَخْبُو
وَحَادِي الْمَوْتِ عَنْهُ لَا يَحَارُ
ومن زيادة الفاء قوله : (٢)

يَمُوتُ أَنَا صَ أَوْ يَشِيبُ فَتَاهُمْ
وَيَحْدُثُ نَاشٍ وَالصَّغِيرُ فَيَكْبُرُ
ومن زيادتها قول الآخر : (٣)

لَمَّا اتَّقَى يَدِي عَظِيمِ جُرْمِهَا
فَتَرَكْتُ ضَاحِي جِلْدِهَا يَتَذَبَذَبُ
ومنه قول زهير : (٤)

- (١) البيت في ديوانه : ١٣٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٥١ ، والتذييل والتكميل : ٣٢٥/٤ . وفي الديوان زيادة تحريج .
- (٢) البيت بدون نسبة في ضرائر الشعر : ٧٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٥٧/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٥٣ ، والتذييل والتكميل : ٣٢٤/٤ ، والبحر المحيط : ٢٤/٣ ، والهمع : ١٣١/٢ ، والأشباه والنظائر : ٢١٢/١ ، والخزانة : ٤٩١/٨ .
- (٣) البيت بدون نسبة في سر صناعة الإعراب : ٢٦٩/١ ، والبحر المحيط : ٢٤/٣ ، ١٣٨ ، والتذييل والتكميل : ٣٢٤/٤ ، والمغني : ٢٢٠ ، وشرح أبياته : ٥٤/٤ ، والأزهية : ٢٥٧ .
- الضاحي : الظاهر . يتذبذب : لا يثبت في موضع .
- قال البغدادي : الجُرم بضم الجيم : الذنب ، كذا رأيت مضبوطاً في " سر الصناعة " في نسخة صحيحة الضبط ، وضبطه ابن وحيي تبعاً لابن الملا بكسر الجيم ، وقال : هو الجسد .
- (٤) انظر الخزانة : ٤٩٤/٨ . والبيت في ديوانه : ٢٨٥ ، وسر صناعة الإعراب : ٢٦٤/١ ، وابن يعيش : ٩٦/٨ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٥٤ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٥٨/٣ ، والتذييل والتكميل : ٣٢٤/٤ ، ٣٢٥ ، والبحر المحيط : ٢٤/٣ ، والمغني : ١٥٩ ، وشرح أبياته : ٣٦/٣ ، والهمع : ١٣١/٢ ، والأشباه والنظائر : ٤٦/١ ، والخزانة : ٤٩١/٨ .

أَرَانِي إِذَا مَا بَيْتٌ بَيْتٌ عَلَى هَوَىٍّ فَتَمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا
وقال الأَخْفَشُ (١) : وزعموا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : " أَخُوكَ فَوَجَدَ " ، يَرِيدُونَ
أَخُوكَ وَجَدَ .

قال الفَرَّاءُ (٢) : العرب تستأنف بـ (ثُمَّ) والفعل الذي بعدها
قد مضى قبل الفعل الأول مِنْ ذَلِكَ أَنْ تقول للرجل (٣) : (قد أُعْطِيَتْكَ
أَلْفًا ثُمَّ أُعْطِيَتْكَ قَبْلَ ذَلِكَ مَالًا) ، فيكون (ثُمَّ) عطفاً على خبر المخبِر ،
كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَخْبِرْكَ أَنِّي أُعْطِيْتُكَ الْيَوْمَ ثُمَّ أَخْبِرْكَ أَنِّي أُعْطِيْتُكَ أَمْسًا .
وإلى هذا أَشَرْتُ بِقَوْلِي : " وقد تقع (ثُمَّ) عطفاً لِمَقْدَمِ بِالزَّمَانِ " .
قلتُ : ويمكن أَنْ يكون مِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : * ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ
تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ (٤) ، لِأَنَّ قَبْلَهُ : * ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ (٥) والوصيةُ
لنا بعدَ إتيان موسى الكتاب .

(ص) " المعطوفُ بـ (حَتَّى) بعضُ متبوعه أو كبعضه ،
وغاية له في زيادة أو نقصٍ ، مفيدٌ ذِكْرُهَا . وإنْ
عطفت على مجرورٍ لزم إعادة الجارِّ ، ما لم
يتعيَّن العطفُ . ولا تقتضي (٦) ترتباً على
الأُصحَّ .

-
- (١) معاني القرآن : ١٢٤/١ .
(٢) معاني القرآن : ٣٩٦/١ .
(٣) في الأصل والتذييل والتكميل (٣٢٥/٤) : (يقول الرجل)
، وهو تحريف ، والتصويب من معاني القرآن .
(٤) الأُنعام : ١٥٤ .
(٥) الأُنعام : ١٥٣ .
(٦) في الأصل (يقتضي) وهو تصحيف ، والتصويب من التسهيل .

و (أَمْ) متصلة ومنقطعة . فالتَّصلةُ المسبوقةُ
بهمزةٍ صالحٍ موضعها ل (أَيْ) ، ورُبَّما حذفت
ونويت . والمنقطعةُ ما سواها ، وتقتضي إضراباً
مع استفهام ودوئه ، وعطفُها المفرد قليل . وفصل
(أَمْ) مَّا عُطِفَتْ عليه أَكْثَرُ مِنْ وَصْلِهَا .
و (أَوْ) لشكٍّ ، أو تفریقٍ مجرَّدٍ ، أو إيهامٍ ، أو
إضرابٍ ، أو تخييرٍ ، وتُعاقب الواو في الإباحة
كثيراً ، وفي عطف المصاحب والمؤكِّد قليلاً ، وتوافق
(ولا) بعد النِّهْيِ والنَّفْيِ .*

(ش) لا يُعْطَفُ ب (حَتَّى) إِلَّا بَعْضُ أَوْ كِبَعْضُ ، وغايةٌ للمعطوف عليه في زيادة
أو نقصٍ ، فيدخل في الزيادة الأقوى والأعظم والأكثرُ ، ويدخل في
النقص الأضعف والأحقُّ والأقلُّ ، نحو : (فاقَ عَلِيٌّ - رضي الله
تعالى عنه - الأبطالَ حَتَّى عُنْتَرَهُ ، وعَجَزَ في العلمِ الأذكىاءَ حَتَّى
الحُكَمَاءُ ، وقَصَرَ عن جودِهِ الغُيُوثُ حَتَّى الدِّيمُ) و (قَهَرَ الجِبانَ النَّاسُ
حَتَّى النِّسَاءُ) ، ومن كلام العرب (١) : " اسْتَنْتَ الْفِصَالَ حَتَّى الْقَرَصُ " .
وقد اجتمعت غايتا القوَّة والضعف في قول الشاعر (٢) :

قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ فَإِنَّكُمْ
لَتَخْشَوْنَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَا

(١) المثل في الأمثال لابن سلام : ٢٨٦ ، وجمهرة الأمثال : ١٠٨/١ ،

ومجمع الأمثال : ٣٣٣/١ ، والمستقصى : ١٥٨/١ ، واللسان :

(قرع) ، (سنن) .

استنت : عدت . القرص : جمع قرع ، من القرع ، وهو قرع

يظهر في أعناق الفُصْلان .

(٢) البيت بدون نسبة فشي شرح عمدة الحافظ : ٦١٥ ، وشرح الكافية

الشافية : ١٢١٠/٣ ، والتذيل والتكميل : ٣٢٧/٤ ، والمغني :

١٧٢ وشرح أبياته : ١٠٧/٣ والجنى الداني : ٥٤٩ ، والهمع

: ١٣٦/٢ .

فالمعطوفُ في هذه الأمثلة بعضٌ محققٌ، وقد يكون شبيهاً ببعض
لا بعضاً كقولك : (أعجبتني الجارية حتى حدّثتها) فالحديث ليس
بعضاً، ولكنه كـبعضٍ، لأنَّه معنى من معاني المحدث.

والمعتمد عليه فيما يصحّ عطفه بـ (حتى) أن يصحّ استثناؤه.

بـ (إلا) ، فيصحّ (أعجبتني الجارية حتى حدّثتها) كما / يصحّ
(أعجبتني الجارية إلا حدّثتها) .، ويمتنع : أعجبتني الجارية حتى
ابنّها ، كما يمتنع : أعجبتني الجارية إلا ابنّها . وقد يكون المعطوف بـ (حتى)
مبايناً ، فتقدّر (١) بعضيته بالتأويل كقول الشاعر (٢) :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ الْقَاهِ

فعطف بـ (حتى) النعل ، وليست بعضاً لما قبلها ، ولكنها بالتأويل بعضٌ،
لأنَّ المعنى : ألقى ما يُثْقِلُهُ حتى نعلهُ . وُبرى بالجَرِّ والرفع .

وقد تدبّر الغاية بأن يكون ذكرها مفيداً تنبيهاً على أنك لو قلت :

أَتَيْتَكَ الْإِسْطَامَ حَتَّى يَوْمًا ، لم يجز ، لأنَّه لا فائدة فيه ، وهكذا لو قلت

في الاستثناء : صمتُ الأيام إلا يوماً ، فلو وُقت ما بعد (حتى) و (إلا)

حسن ، وكانت فيه فائدة ، نحو : (صمتُ الأيام حتى يوم الجمعة ، وإلا يوم

الجمعة) .

وإن عطف بـ (حتى) على مجرور ، وخيف توهّم كون المعطوف مجروراً

بـ (حتى) لزم إعادة الجارِّ، نحو : (اعتكفتُ في الشهر حتى في آخره) ،

فإنَّ أَمِنَ ذلك لم تلزم إعادة الجارِّ ، نحو : (عجتُ من القوم حتى

بنيهم) ، ونحو قول الشاعر (٣) :

جودُ يُمْنِكَ فاجٍ في الخلقِ حتى يائسٍ دانٍ بالإساءة حيناً

(١) في الأصل : (فيقدر) ، وهو تصحيف .

(٢) تقدم ص ٤٣٧ .

(٣) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٣٢٨/٤ ، والمساعد :

و (حتى) بالنسبة إلى الترتيب كالواو، فجائز كون المعطوف بها مصاحباً
 كقولك : (قدم الحاجُّ حتى المشاة في ساعة كذا) ، وجائز كونه سابقاً
 كقولك : (قدموا حتى المشاة متقدمين) . ومن زعم (١) أنها تقتضي
 الترتيب في الزمان فقد آدَّى ما لا دليل عليه ، وفي الحديث (٢) :
 " كُلُّ شَيْءٍ يَقْضَىٰ وَقْدَرٌ ، حَتَّى الْعَجْرُ وَالْكَهْسُ " وليس في القضاء ترتيبٌ ،
 وإنما الترتيب في ظهور المقضيات . وقال الشاعر (٣) :
 لَقُومِي حَتَّى الْأَقْدَمُونَ تَمَالَوْا عَلَى كُلِّ أَمْرٍ يَوْرُكُ الْمَجْدَ وَالْحَمْدَا
 فعطف ب (حتى) الأقدمين مع كونهم يَبْقَيْنَ مُتَقَدِّمِينَ .
 و (أَمْ) المعتمدُ عليها في العطف هي المتصلة ، نحو : (أزيدُ
 عندك أَمْ عَمْرُو) ، وسميت متصلةً ، لأنَّ ما قبلها وما بعدها لا يستغني
 أحدهما عن الآخر ، ولا تحصل الفائدة إلا بهما . وشرط ذلك أن يكون
 متبوعها مسبوقةً بهمزةٍ صالحٍ موضعها ل (أَيْ) كالواقعة في (أزيدُ
 عندك أَمْ عَمْرُو) وفي قوله تعالى : * سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ * (٤)
 * وَإِنْ أَنْزَلْنَاهُ مِنْ قُرْبٍ أَمْ بُعِيدَ مَا تُوعَدُونَ * (٥) و * أَنْزَلَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ
 الْخُلْدِ * (٦) و * أَنْزَلَ خَيْرٌ نَزْلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ * (٧) و * أَنْتُمْ أَشَدُّ
 خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ * (٨)

- (١) هو الزمخشري انظر المفصل : ٣٠٤ .
 (٢) أخرجه مسلم في باب " كل شيء بقدر " من كتاب " القدر " : ٢٠٢٥ / ٤ .
 وهو في شرح ابن النازم على الألفية : ٢٠٦ ، والهمع : ١٣٦ / ٢ .
 (٣) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحفاظ : ٦١٦ ، وشرح الكافية
 الشافية : ١٢١٢ / ٣ ، والتذيل والتكميل : ٣٣٢ / ٤ ، والهمع :
 ١٣٦ / ٢ .
 تمالؤا : اجتمعوا .
 (٤) البقرة : ٦ .
 (٥) الأنبياء : ١٠٩ .
 (٦) الفرقان : ١٥ .
 (٧) الصافات : ٦٢ .
 (٨) النازعات : ٢٧ .

وقد يكون مصحوباهما فعلين لفاعلين متباينين كقول حسان
- رضي الله عنه - : (١)

مَا أَبَالِي أَنْبً بِالْحَزَنِ تَبَسُّ أَمْ جَفَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَثِيمُ
وقد يكون مصحوباهما جملتين ابتدائيتين كقول الشاعر : (٢)

وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ نَقْدِي مَا لَكَ أُمِّي نَاءٌ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعُ
ومثله : (٣)

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا شَعِثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شَعِثُ بْنُ مَنَقَرٍ
فهذه الأبيات شواهد على وقوع (أَمْ) المتصلة بين جملتين إذا كان
المعنى معنًى (أي) ، وابن سَهْمٍ وابن مَنَقَرٍ خبران لا صفتان ، وحذف
التنوين من (شعيث) على حذفه في قول الشاعر : (٤)

(١) البيت في ديوانه : ٤٠ / ١ ، وسيبويه : ٤٨٨ / ١ ، والمقتضب
٢٩٨ / ٣ ، وأما ابن الشجري : ٣٣٤ / ٢ ، وشرح الكافية
الشافية : ١٢١٣ / ٣ ، والتذيل والتكميل : ٣٣٦ / ٤ ، ٣٤٣ ،
والخزانة : ١١٥٥ / ١١ .

(٢) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١٢١٤ / ٣ ، والتذيل
والتكميل : ٣٣٦ / ٤ ، والجمع : ١٣٢ / ٢ ، والأشياء والنظائر
: ٦ / ٤ ، وشرح أبيات المغني : ٢٠٩ / ١ .

(٣) البيت للـ سَوْدِ بْنِ يَعْفَرٍ . وهو في ديوانه : ٣٧ ، وسيبويه : ٤٨٥ / ١ ،
والمقتضب : ٢٩٤ / ٣ ، والكامل : ١٧٨ / ٣ ، والمحتسب : ٥٠ / ١ ،
وضرائع الشعر : ١٥٩ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢١٣ / ٣ ، ١٣٠٠ ،
والتذيل والتكميل : ٣٣٦ / ٤ ، والمغني : ٦٢ ، وشرح أبياته :
٢٠٨ / ١ ، والجمع : ١٣٢ / ٢ ، والخزانة : ١٢٨ / ١١ .

(٤) في الأصل رُسِمَتْ أَوَّلًا : (كانت) ثُمَّ صُوِّبَتْ .

(٥) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَمَطْرُودِ بْنِ كَعْبٍ . وهو في

زيادات ديوان ابن الزبير : ٥٢ ، والسيرة : ١٣٦ / ١ ،

ونوادر أبي زيد : ٤٦٤ ، والكامل : ٢٥٢ / ١ ، والمقتضب : ٣١١ / ٢ ،

والمنصف : ٢٣١ / ٢ ، وسر صناعة الإعراب : ٥٣٥ / ٢ ، والإنصاف :

٦٦٣ / ٢ ، وابن يعيش : ٣٦ / ٩ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢١٤ / ٣ ،

عَمَرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْتِنُونَ عِجَافٌ
 وَخَرَجَ بِقَوْلِي : "صَالِحٍ مَوْضِعُهَا ل (أَيْ) " (أَمْ) الْمَسْبُوقَةُ بِهَمْزَةٍ
 صَالِحٍ مَوْضِعُهَا لِلنَّفْيِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ
 أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ
 بِهَا * (١) ذ (أَمْ) فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ مَنْقُوعَةٌ ، لَا تُنْهَالُ تَصْلُحُ
 ل (أَيْ) . وَكَذَا إِذَا كَانَ مَعْنَى مَا هِيَ فِيهِ تَقْرِيرًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى :
 * أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَجٌ أَمْ أَرْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ
 بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ * (٢) وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٣) :

الْعَبَا تَأَلَّفَ أَمْ تَوَانِيَا

وَالْمَوْتُ يَدْنُو رَائِحًا وَغَابِيَا

وَكَذَا كُلُّ مَوْضِعٍ لَمْ تَتَقَدَّمَ فِيهِ الْهَمْزَةُ ، اسْتَفْهَامًا كَانَ أَوْ إِخْبَارًا . فَلَا اسْتَفْهَامُ
 كَقَوْلِهِ : (٤)

=== التذييل والتكميل : ٣٣٦/٤ .

وهو برواية : (عمرو العلاء . . .) فِي الْمَقْتَضِبِ : ٣١٥/٢ ،

وَاللِّسَانِ : (سُنْتُ) وَعَلَيْهَا يَفُوتُ الْإِسْتِشْهَادُ .

(١) الْأَعْرَافُ : ١٩٥ .

(٢) النُّورُ : ٥٥٠ .

(٣) الْبَيْتَانِ فِيمَا حَكَاهُ عَنْهُ نَاضِرُ الْجَيْشِ : ١٥٤/٤ ب .

(٤) هُوَ أَفْنُونُ التَّغْلِيْبِ . وَالْبَيْتَانِ فِي الْمَفْضَلِيَّاتِ : ٢٦٣ ، وَالْكَامِلُ :

١٠٧/١ ، وَالْخَصَائِصُ : ١٨٤/٢ ، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ : ٣٧/١ ،

وَالْمَغْنِي : ٦٧ وَشَرَحَ أُبَيَّاتَهُ : ٢٤٠/١ ، وَالْخَزَانَةُ : ١٣٩/١١ .

وَالثَّانِي فِي الْمَحْتَسَبِ : ٢٣٥/١ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٣٣٧/٤ ،

وَإِبْنُ يَعِيشَ : ١٨/٤ ، وَالْمَهْمُ : ١٣٣/٢ ، وَاللِّسَانُ : (رَأْم)

، (عُلُق) .

الْعُلُوقُ : النَّاقَةُ الَّتِي عُلِقَ قَلْبُهَا بِوَلَدِهَا . فَإِذَا نُحِرَ يُحَسِّي جِلْدَهُ

تَبْنًا وَيَقْدِّمُ لَهَا لِتَدِيرَ ، وَهِيَ تَشْمُهُ ، اللَّبَنُ ، فَهِيَ تَطْمِئِنُّ إِلَيْهِ مَرَّةً ،

وَتَنْفِرُ عَنْهُ أُخْرَى .

أَنْتَى جَزَوْا عَامِرًا سَوْءًا يَفْعَلِهِمْ أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَ بِالسُّوَايَ مِنَ الْحَسَنِ
 أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعَلُوقُ بِهِ رَعْمَانُ أَنْفٍ إِذَا مَا ضَنَّ بِاللَّهْنِ
 والإخبار كقوله تعالى : * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ * (١) فـ
 (أَمْ) في هذين الموضعين وما أشبههما منقطعة لعدم الهمزة قبلها
 كما هي منقطعة في * أَمْ لَهُمْ * (٢) لعدم معنى (أَمْ) .
 وقد تحذف الهمزة ويكتفى بظهور معناها قبل (أَمْ) المتصلة
 كقول الشاعر (٣) :

فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ آمِنًا لَا كَمَعَشَرٍ أَتُونِي وَقَالُوا مِنْ رَيْبَةٍ أَمْ مُضَرٍّ (٤)
 ومثله (٥) :

لَعَمْرُكَ مَا أَتَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا يَسْبِعُ رَمِينَ الْجَمْرُ أَمْ بِشَمَانِ

- (١) السجدة : ٣٠ .
 (٢) الأعراف : ١٩٥ . وتقدمت الآية قبل قليل .
 (٣) هو عِمْرَانُ بْنُ حِطَّانَ . والبيت في الكامل : ١٧٢/٣ ، والخصائص :
 ٢٨١/٢ ، وأمالى ابن السجري : ٢٦٧/١ ، وضرائر الشعر :
 ١٥٨ : برواية (أومضر) ، وعليها يفوت الاستشهاد .
 وهو برواية الشرح في المحتسب : ٥٠/١ ، وشرح الكافية الشافية :
 ١٢١٥/٣ .
 (٤) في الأصل : (أومضر) ، وهو وهم يَفُوتُ الاستشهاد ، والتصويب
 مما حكاه عنه ناظر الجيش (١٥٤/٤ ب) .
 (٥) البيت لَعَمْرُ بْنُ أَبِي رَيْبَةٍ . وهو في ديوانه : ٢٥٨ ، وسهيويسه :
 ٤٨٥/١ ، والكامل : ١٧٨/٣ ، والمقتضب : ٢٩٤/٣ ، والصاحبي :
 ٢٩٧ ، والمحتسب : ٥٠/١ ، وأمالى ابن السجري : ٢٦٦/١ ،
 ٣٣٥/٢ ، وابن يعيش : ١٥٤/٨ ، وشرح عدة الحفاظ : ٦٢٠ ،
 وشرح الكافية الشافية : ١٢١٥/٣ ، والتذيل والتكميل : ٣٣٦/٤ ،
 ٣٤١ ، والبحر المحيط : ١٤٣/١ ، ١٦٦/٤ ، ٢١٣/٦ ،
 ٣٧٣/٨ ، والمغني : ٢٠ ، وشرح أبياته : ٢٥/١ ، والهمع :
 ١٣٢/٢ ، والخزانة : ١٢٢/١١ .

ومنه قراءة ابن مَحْبِصٍ : " سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ " (١) .

وأكثر وقوع (أَمْ) المنقطعة مُقتَضِيَةً إضراباً واستفهاماً كقوله تعالى :

* أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ * (٢) إِلَى * أَمْ لَهُمْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ * (٣) . وقد

يُجاءُ بها لمجرد / الإضراب (٤) ، ومن علامات ذلك في اللفظ أن يليها ب/١٩٦

استفهام ، نحو : * أَمْ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ * (٥) ، ونحو : * أَمْ مَنْ

هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ * (٦) ، ونحو قول الشاعر (٧) :

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعُلُوقُ بِهِ رِثْمَانٍ أَنْفَرٍ إِذَا مَا ضَنَّ بِاللَّيْلِ

وإن ولي المنقطعة مفرد فهو معطوفٌ بها على ما قبلها كقول بعض

العرب : " إِنَّهَا لَا بَلَّ أَمْ شَاءَ " (٨) ذ (أَمْ) هنا لمجرد الإضراب

عاطفةً ما بعدها على ما قبلها كما كان يكون بعد (بَلَّ) ، فإنَّها

بمعناها . وزعم ابنُ جَنِّيٍّ (٩) أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الهمزة و (بَلَّ) ، وأنَّ التقدير

: بَلَّ أَهْيَ شَاءَ .

وهذه دَعْوَى لا دليل عليها ، ولا انقياداً إليها ، وقد قال بعض

العرب : " إِنْ هُنَاكَ إِلَّا أَمْ شَاءَ " (١٠) فنصب ما بعد (أَمْ) حين

(١) البقرة : ٦ . وللقراءة انظر المختصر لابن خالويه : ٢ ، وإعراب القرآن

للنحاس : ١٣٤/١ .

(٢) الطور : ٣٥ .

(٣) الطور : ٤٣ .

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٣٣٧/٤ وما بعدها .

(٥) النمل : ٨٤ . (٦) الملك : ٢ .

(٧) تقدم قريباً .

(٨) القول في سيبويه : ٤٨٤/١ ، والأصول : ٢١٣/٢ ، والمحتسب :

٩٩/١ ، واللمع : ٩٤ ، والتبصرة : ١٣٥/١ ، والنزدي على الكافية

٣٧٤/٢ ، والمغني : ٦٦ .

(٩) اللمع : ٩٤ .

(١٠) التذييل والتكميل : ٣٤٠/٤ وما بعدها ، والمغني : ٦٨ .

نَصَبَ مَا قَبْلَهَا ، وَهَذَا عَطْفٌ صَرِيحٌ مُقَوِّلٌ لِعَدَمِ الإِضَارِ قَبْلَ الْمَرْفُوعِ .
 وَفَصْلٌ (أَمْ) الْمُتَّصِلَةُ مِمَّا عَطَفْتُ عَلَيْهِ نَحْوُ : * أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ
 جَنَّةُ الْخُلْدِ * (١) أَكْثَرُ مِنْ وَصْلِهَا نَحْوُ : * أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تَوَعَّدُونَ * (٢)
 وَمِنْ أَدْعَى امْتِنَاعَ وَصْلِهَا أَوْ ضَعْفَهُ فَمُخْطِئٌ ، لِأَنَّهُ دَعَاوَاهُ مُخَالِفَةٌ لِاسْتِعْمَالِ
 الْمَقْطُوعِ بِصَحَّتِهِ وَلِقَوْلِ سَيَبَوِيهِ (٣) وَالْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَصْحَابِهِ .
 وَمِنْ الْعَطْفِ بـ (أَوْ) فِي الشَّكِّ قَوْلُهُ تَعَالَى : * قَالَ لَيْسْتُ
 يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ * (٤)
 وَمِنْ الْعَطْفِ بِهَا فِي التَّفْرِيقِ الْمَجْرَدِ قَوْلُهُ تَعَالَى : * لَا أُضِيعُ
 عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى * (٥) وَقَوْلُهُ تَعَالَى : * إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا
 أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا * (٦) . وَالْمُرَادُ بِوَصْفِ التَّفْرِيقِ بِالْمَجْرَدِ خُلُوهُ (٧)
 مِنَ الشَّكِّ وَالِإِبْهَامِ وَالِإِضْرَابِ وَالتَّخْيِيرِ ، فَإِنَّ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا تَفْرِيقًا
 مَصْحُوبًا بِغَيْرِهِ .

وَالْتَّعْبِيرُ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى بِالتَّفْرِيقِ أَوْلَى مِنَ التَّعْبِيرِ عَنْهُ بِالتَّقْسِيمِ ؛
 لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ الْوَاقِفِ هُوَ تَقْسِيمٌ أَوْلَى مِنْ اسْتِعْمَالِ (أَوْ) كَقَوْلِكَ :
 (الْكَلِمَةُ اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ ، فَالْأَسْمُ ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ ، وَالْفِعْلُ مَا فِي وَأَمْرٌ

-
- (١) الفرقان : ١٥ .
 (٢) الأنبياء : ١٠٩ .
 (٣) سيبويه : ٤٨٤/١ وما بعدها . وانظر التذييل والتكميل : ٣٤١/٤ .
 (٤) البقرة : ٢٥٩ .
 (٥) آل عمران : ١٩٥ .
 (٦) النساء : ١٣٥ .
 (٧) في الأصل : (خوله) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه أبو حيان
 من كلام المصنف ٣٤٦/٤ .
 (٨) في الأصل : (منهما) ، وهو تحريف .

ومضارع ، والحرف عاملٌ وغير عاملٍ () ، ومنه قولُ الشاعر (١) :
وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ
ولو جِيءَ هنا بـ (أَوْ) لجاز ، وكان التقدير : منهم مجرورٌ عليه أو جارٍ ،
والتقدير مع الواو : منهم مجرورٌ عليه ومنهم جارٍ ، أو : بعضهم مجرورٌ
عليه وبعضهم جارٍ .

ومن الجائي بـ (أَوْ) مع كون الواو أولى قولُ الشاعر : (٢)
فَقَالُوا لَنَا : شِئْتَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا صُدُورِ مَاحٍ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَّسِلُ
ومن مجيئ (أَوْ) في الإبهام قوله تعالى : * وَإِنَّا أَوْ أَيَاتُنَا لَكَلَىٰ هَسْدَىٰ
أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ * (٣) ، ومنه قولُ الشاعر : (٤)
نَحْنُ أَوْ أَنْتُمْ الْإِلَى الْأَوَّلُ الْحَقُّ فَبُعْدًا لِلْمُبْطِلِينَ وَسَحْقًا
ومن مجيئها للإضراب قراءة أبي (٦) السَّعَالُ : * أَوَّلَكُمْ عَاهِدًا وَعَهْدًا نَبَذَهُ

- (١) هو عمرو بن بَرَّاقَة الهَمْدَانِي . والبيت في أمالي القاضي : ١٢٢/٢ ،
والموء تلف والمختلف : ٦٧ ، وشرح الكافية الشافعية : ٨١٧/٢ ،
١٢٢٥/٣ ، والتذيل والتكميل : ٣٤٦/٤ ، والمغني : ٩٢ ، ٢٣٦ ،
٤١٢ ، ٤٦٨ ، وشرح أبياته : ٥٧/٢ وانظر فهرسه ، والجمع :
٣٨/٢ ، ١٣٠٠ .
- (٢) هو جَعْفَرُ بْنُ عَلِيَّةَ الْحَارِثِي . والبيت في شرح ديوان الحماسة
: ٤٥/١ ، والتذيل والتكميل : ٣٤٥/٤ ، ٣٤٦ ، والبحر
المحيط : ٣٢٤/١ ، والمغني : ٩٢ ، وشرح أبياته : ٥٩/٢ .
السلاسل : هنا كناية عن الأسر .
- (٣) سبأ : ٢٤ .
- (٤) البيت بدون نسبة في التذيل والتكميل : ٣٤٦/٤ ، والمغني :
٨٧ ، وشرح أبياته : ١٩/٢ .
- (٥) في الأصل : (وَأَنْتُمْ) ، وهو وهم ، يَفُوتُ الاستشهاد .
- (٦) في الأصل : (ابْن) ، وهو تحريف .

فَرِيقٌ مِنْهُمْ* (١) قال أبو الفتح (٢) : معنَى (أَوْ) هنا (بَلْ) بمنزلة
 (أَمْ) المنقطعة ، فكأنه قال : بَلْ كُلُّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا . قال : و (أَوْ) التي
 بمنزلة (أَمْ) المنقطعة موجودة في الكلام كثيراً .
 وقال الفراء (٣) في قوله تعالى : * إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ * (٤) :
 (أَوْ) هنا في معنَى (بَلْ) ، كذا جاء في التفسير مع صحته في العربية .
 وحكى الفراء : (أَذْهَبَ إِلَى زَيْدٍ أَوْ دَعَاكَ فَلَا تَبْرَحَ الْيَوْمَ) .
 وقال ابنُ بَرّهان (٥) في شرح اللّمع : قال أبو عليّ : (أَوْ) حرف
 يُستعمل على ضربين :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوْ الْأَشْيَاءِ .
 الآخر : أَنْ يَكُونَ لِلْإِضْرَابِ .

قلتُ : ومن مجي * (أَوْ) للتّخيير قوله تعالى : * فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ
 مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ * (٦)
 ومن مجيها للإباحة قوله تعالى : * وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ
 أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِبْنَائِهِنَّ أَوْ إِبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ * إِلَى * أَوِ الْوَلَدِ * (٧)

- (١) البقرة : ١٠٠ . وللقرأة انظر المختصر : ٨ والبحر المحيط :
 ٣٢٣/١ وما بعدها . في الأصل : (عاهدوا) ، وقراءة أبي السّمال
 فيها : (عهّدوا) .
 (٢) المحتسب : ٩٩/١ .
 (٣) معاني القرآن : ٣٩٣/٢ .
 (٤) الصفات : ١٤٧ .
 (٥) شرح اللّمع : ٢٤٧/١ .
 (٦) المائدة : ٨٩ .
 (٧) النور : ٣١ . وتام ما بينهما : * أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ
 أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التّابِعِينَ
 غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ * .

ومِنْ علامات التي للإباحة استحسانُ وقوعِ الواوِ موقعها ، ألا ترى أنَّه
لو قيل : ولا يبدين زينتَهُنَّ إِلَّا لبعولتَهُنَّ وآبائَهُنَّ وآبَاءَ بَعُولتَهُنَّ ،
لم يختلفِ المعنى ، ومنه : (جالسِ الحسنُ أو ابنُ سيرين) أي : جالس
الصَّنْفِ المبارك الذين منهم الحسنُ وابنُ سيرين ، فلو جالستَهُما معاً لم
يخالف ما أُبيح له . والاعتقاد في فهم المراد مِنْ هذا الخطابِ على
القرائن .

ومِنْ مُعاقبة (أَوْ) الواوِ في عطفِ المصاحِب قولُ الشاعر :
قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مِنْ بَيْنِ مُلْجِمٍ مُهْرٍ أَوْ سَافِعٍ
ومثله : (٢)
حَتَّى خَضَبْتُ بِمَا تَحَدَّرَ مِنْ دَمِي أَكْنَافَ سَرْجِي أَوْ عِنَانَ لِحَامِي
ومثله : (٣)
فَظَلْتُ وَظَلَّ أَصْحَابِي لَدَيْهِمْ غَرِيضُ اللَّحْمِ نَيٍّ أَوْ نَضِيجُ
ومثله : (٤)

- (١) نسب البيت إلى حميد بن ثور وعروب بن معدّي كرب . وهو في ديوان حميد : ١١١ ، وديوان عمرو : ١٩٤ ، وشرح ديوان الحماسة : ٢٩/١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٢٢/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٢٨ ، والتذيل والتكميل : ٣٤٨/٤ ، والبحر المحيط : ٣٢٤/١ ، ١٤٤/٣ ، ٤٩١/٨ ، والمغني : ٩٠ ، وشرح أبياته : ٥١/٢ ، والأشياء والنظائر : ٢٠٩/٤ .
- الصريح : المستغيث ، وهو من الأضداد . السافع : الآخذ بناصية مهرة ليلجمه .
- (٢) البيت لقطري بن الفجاءة . وهو في شعر الخوارج : ١١٢ ، وأمالى القالي : ١٩٠/٢ ، وشرح ديوان الحماسة : ١٣٦/١ ، والتذيل والتكميل : ٣٤٨ ، ٣٥٥/٤ ، والمساعد : ٤٥٨/٢ .
- (٣) في الأصل : خطبت ، وهو تحريف .
- (٤) البيت لزهر الهذلي ، وهو في شرح أشعار الهذليين : ٦١٩/٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٢٩ ، والتذيل والتكميل : ٣٤٨/٤ ، ٣٤٩ ، واللسان : (نياً) .

ف (أَوْ) في هذه المواضع بمعنى الواو التي للمصاحبة ، ومن أحسن شواهد هذا المعنى قول النبي ^(١) - صلى الله عليه وسلم - : " أَصْبَحْتُ نَفْسًا عَلَىكَ إِلَّا نَبِيًّا " ^(٢) أَوْ صَدِيقًا أَوْ شَهِيدًا " وقول ابن عباس ^(٣) - رضي الله عنه - : " كُلُّ مَا شِئْتَ وَاشْرَبْ مَا شِئْتَ مَا أَخْطَأَكَ اثْنَتَانِ سَرَفٌ أَوْ مَخِيلَةٌ " .

ومن مُعاقبة (أَوْ) الواو في طيف المؤكّد قوله تعالى : * لِكُلِّ ١٩٧/أ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَا جَا * ^(٤) وقوله تعالى : * وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ اثْمًا * ^(٥) ، ومنه قول الشاعر ^(٦) :
 حَوَاسِرُ مِمَّا قَدْ رَأَتْ فَعُيُونُهَا تَفِيضُ بِمَاءٍ لَا قَلِيلٍ وَلَا نَزْرٍ ^(٧)
 وإذا وَقَعَ نَهْيٌ أَوْ نَفْيٌ قَبْلَ ^(٨) (أَوْ) كانت بمعنى الواو مُردفةً ^(٩) بـ (لا) .
 فمثال ذلك مع النهي [قوله] ^(١٠) تعالى : * وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ إِنْمَاءً أَوْ كُفُورًا * ^(١١)

-
- (١) أخرجه البخاري في باب " مناقب عربن الخطاب " من كتاب " فضائل الصحابة " : ١٤/٥ . وانظر شواهد التوضيح : ١١٢ .
- (٢) كذا في الأصل بالهمز وفي البخاري بدونه .
- (٣) أخرجه البخاري في أول كتاب " اللباس " : ١٨٢/٢ . وانظر شواهد التوضيح : ١١٣ .
- (٤) المائدة : ٤٨ .
- (٥) النساء : ١١٢ .
- (٦) البيت بدون نسبة أيضاً من شواهد المصنف في شرح عمدة الحافظ : ٦٣٤ .
- (٧) في الأصل : (بهاء) ، وهو تحريف والتصويب ممّا حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (١٥٥/٤ ب) .
- (٨) في الأصل : (فعل) ، وهو تحريف .
- (٩) في الأصل : (ومردفة) بإقحام الواو .
- (١٠) تكملة ممّا حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (١٥٥/٤ ب) .
- (١١) الإنسان : ٢٤ .

ومثال ذلك مع النفي قوله تعالى : * وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ
أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ * إِلَى * أَوْ صَدِيقِكُمْ * (١) . أي : وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ آثِمًا
وَلَا كُفُورًا ، وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ وَلَا بُيُوتِ آبَائِكُمْ .
(ص) " والمعنى مع (إِذَا) شَكَّ ، أَوْ تَخَيَّرَ ، أَوْ إِبْهَامًا ،
أَوْ تَفْرِيقًا مَجْرَدًا . وَفَتْحُ هَمْزِهَا لَفَتْ تَمِيمَةً ، وَقَدْ
تَبَدَّلَ مِيمُهَا (٢) الْأُولَى بِأَ . وَقَدْ يُسْتَغْنَى عَنْ
الْأُولَى بِالثَّانِيَةِ ، وَبِ (أَوْ) عَنْ (وَأِذَا) ،
وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا بِ (وَالَّا) ، وَرُبَّمَا (٣)
اسْتُغْنِيَ عَنْ وَاو (وَأِذَا) ، وَالْأَصْلُ (إِنْ) ،
وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ اضْطِرَارًا .

(ش) مجيء (إِذَا) لِلشَّكِّ نَحْوُ : (لَزِيدٍ مِنَ الْعَبِيدِ إِذَا تَسَعَى وَإِذَا عَشَرَ) .
وَمَجِيئُهَا لِلتَّخْيِيرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * إِذَا أَنْ تُعَذَّبَ وَإِذَا أَنْ تَتَّخَذَ فِيهِمْ
حُسْنًا * (٤) . وَمَجِيئُهَا لِلإِبْهَامِ كَقَوْلِكَ - وَأَنْتَ عَالِمٌ بِمَنْ لَقِيتَ -
(لَقِيتُ إِذَا زِيدًا وَإِذَا عَمْرًا) . وَمَجِيئُهَا لِلتَّفْرِيقِ الْمَجْرَدِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى :
* إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِذَا شَاكَرًا وَإِذَا كَفُورًا * (٥) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّاجِزِ :
(٦)

- (١) النور : ٦١ . وَتَمَامُ مَا بَيْنَهُمَا * أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ
إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ
أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتْهُ مَفَاتِحُهُ * .
(٢) فِي الْأَصْلِ : (مِنْهَا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّسْهِيلِ .
(٣) (وَرُبَّمَا) : مُكَرَّرَةٌ فِي الْأَصْلِ .
(٤) الكهف : ٨٦ .
(٥) الإنسان : ٣ .
(٦) هُوَيْيَهْسُ الْفَزَارِيِّ . وَالْبَيْتَانِ فِي الْإِشْتِقَاقِ : ٢٨١ ، وَرِسَالَةُ
الصَّاهِلِ وَالشَّاحِجِ : ٢٩ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٣٥١/٤ ،
وَاللِّسَانُ : (لِبَسْ) .

إِلْبَسَ لِكُلِّ حَالَةٍ لِبُوسَهَا

إِنَّمَا نَعِيمُهَا وَإِنَّمَا بُوسَهَا

وينوتميم يقولون : " قام أُمَّا زَيْدٌ وَأُمَّا عَمْرُو " بفتح الهمزة . وتبدل الميم التي تليها ياءً ، ومنه قول الشاعر (٦) :

يَا أَيُّهَا أُمُّنَا شَأَلَتْ نَعَامَتُهَا أَيُّهَا إِلَى جَنَّةٍ أَيُّهَا إِلَى نَارِ

وقد يُستغنى عن (إِنَّمَا) الأولى بـ (إِنَّمَا) الثانية كقول ذي الرمة (٢) :

وَكَيْفَ يَنْفَعُ كُلَّمَا قُلْتُ : أَشْرَفْتُ عَلَى الْبُرِّ مِنْ حَوْصَاءٍ هَيْضٍ أَنْدِمَالُهَا

تُهَاضِي بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِنَّمَا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَ خَيَالُهَا

وقد يُستغنى عن الثانية بـ (أَوْ) كقراءة أبيّ : " وَإِنَّا وَإِيَّاكُمْ لَأَمَّا عَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ " (٤) وكقول الأخطل (٥) :

وَقَدْ شَفَّنِي أَنْ لَا يَزَالَ يَرُوعُنِي خَيَالُكَ إِنَّمَا طَارِقًا أَوْ مُغَارِبًا (٦)

(١) تقدم ص : ٧١٨ .

(٢) ونسباً أيضاً إلى الفرزدق ، وهما في ديوان الفرزدق : ١٧/٢ ،

وملحقات ديوان ذي الرمة : ١٩٠١/٣ ، ومابعدهما ، ومعاني القرآن

للفراء : ٣٩٠/١ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٤٢ ، والتذييل والتكميل

: ٣٥٢/٤ ، والخزانة : ٧٦/١١ .

والبيت الشاهد في البغداديات : ٣٣١ ، والمنصف : ١١٥/٣ ،

وأما ابن الشجري : ٣٤٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٢٨/٣ ،

وضرائر الشعر : ١٦٢ ، والهمع : ١٣٥/٢ .

حوصاء : اسم امرأة . هيف : انكسر .

(٣) في الأصل رُسِيَتْ : (أَوَاة) .

(٤) سبأ : ٢٤ . وللقرأة انظر معاني القرآن للفراء : ٣٩٠/١ .

(٥) البيت ليس في طبعة ديوانه التي بين يدي ، وهو في التذييل

والتكميل : ٣٥٢/٤ ، والهمع : ٢٤٥/١ ، ١٣٥/٢ .

(٦) في الأصل : (معاديا) ، وهو تصحيف .

وَأُنْشِدَ الْفَرَاءَ (١) :

فَقُلْتُ لِهِنَّ : أَمْشِينَ إِذَا تُلَاقِيَهُ كَمَا قَالَ أَوْ نَشْفِ النَّفْسَ فَنُعْذِرَا (٢)

وقد يُستغنى عن (وإِذَا) ب (وَإِلَّا) كقول الشاعر (٣) :

فَإِذَا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقِي فَأَعْرِفْ مِنْكَ غَشِّي مِنْ سَمِينِي (٤)

وَإِلَّا فَأَطْرَحْنِي وَأَتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

وقد تُحذف الواو التي قبل (إِذَا) في الشعر كقول الراجز (٥) :

لَا تُفْسِدُوا آبَاءَ لَكُمْ

أَيُّهَا لَنَا أَيُّهَا لَكُمْ

أراد : إِذَا لَنَا وَإِذَا لَكُمْ ، ففتَح الهَمْزَةَ ، وأبدل الميم التي تليها ياءً ،

وحذَف الواو كما قال الشاعر (٦) :

أَيُّهَا إِلَى جَنَّةٍ أَيُّهَا إِلَى نَارٍ

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة . وهو في ديوانه : ٩٩ برواية : " فنعذر "

من قصيدة مكسورة الروي . وهو برواية الشرح في معاني القرآن

للفراء : ٣٩٠/١ ، وبعث الوليد : ١٠٢ ، وشرح عمدة الحافظ :

٦٤٤ ، والتذييل والتكميل : ٣٥٢/٤ والخزانة : ٥٧٨/١١ .

(٢) في الأصل : (نلاقية ، نشفي ، فيعذرا) وهو تحريفان وتصحيف .

(٣) هو الْمُتَّقِبُ الْعَبْدِيُّ . والبيتان في ديوانه : ٢١١ ومابعدهما ،

والصداقة والصديق : ٣٣٥ ، وإمالي ابن الشجري : ٣٤٤/٢ ،

والمقرب : ٢٣٢/١ ، وضرائر الشعر : ١٦٣ ، وشرح الكافية

الشافعية : ١٢٢٨/٣ ، والتذييل والتكميل : ٣٥٣/٤ ، والمغني :

٨٦ ومابعدهما ، وشرح أبياته : ١٢/٢ ، والهمع : ١٣٥/٢ ،

والخزانة : ٨٠/١١ .

(٤) في الأصل : (سمين) ، وهو تحريف .

(٥) تقدم ص : ٧١٨ .

(٦) تقدم ص : ٧١٨ وص : ٧٥٠ .

وأصل (إِمَّا) : (إِنَّ) فزيدت عليها (ما) ^(١) ، وقد يُستغنى نسي
الشعر بـ (إِنَّ) كقول الشاعر ^(٢) :
وَقَدْ كَذَّبْتَكَ نَفْسُكَ فَكَذَّبَتْهَا
فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرٍ
أراد : فإِذَا جَزَعًا وَإِذَا إِجْمَالَ صَبْرٍ . ومثله في رأي سيبويه قول النحر ^(٣) :
سَقَّتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ
وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا
قال سيبويه ^(٤) : أراد إِمَّا مِنْ صَيِّفٍ وَإِمَّا مِنْ خَرِيفٍ . فحذف (إِمَّا)
الأولى ، واقتصر على ^(٥) الثانية بعد حذف ^(٦) (ما) . وقال
الأصمعي ^(٧) : (إِنَّ) شرطية ، والتقدير : وَإِنْ سَقَّتْهُ مِنْ خَرِيفٍ
فلن يعدم رَيًّا . وقال غيره ^(٨) : (إِنَّ) زائدة ، والتقدير : سَقَّتْهُ
الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَمِنْ خَرِيفٍ .

-
- (١) في الأصل : (لِمَا) بإقحام اللام .
(٢) هو دُرَيْدُ بْنُ الصَّعَّةِ . والبيت في سيبويه : ١٣٤/١ ، ٤٧١ ،
٦٧/٢ والمقتضب : ٢٨/٣ ، وابن يعيش : ١٠٤ ، ١٠١/٨ ،
وشرح الكافية الشافية : ١٢٢٧/٣ ، والتذيل والتكميل : ٣٥٣/٤ ،
والخزانة : ١٠٩/١١ .
(٣) البيت في ديوانه : ١٠٤ ، وسيبويه : ١٣٥/١ ، والبغداديات :
٣٢٣ ، ٣٢٩ والخصائص : ٤٤١/٢ ، والمنصف : ١١٥/٣ ،
وابن يعيش : ١٠٢/٨ ، وضرائر الشعر : ١٦٢ وشرح الكافية
الشافية : ١٢٢٩/٣ ، والتذيل والتكميل : ٣٥٤/٤ ، والمغني :
٨٤ ، ٨٧ وشرح أبياته : ٣٧٧/١ ، وانظر فهارسه ، والأشباه
والنظائر : ٩٨/١ ، والخزانة : ٩٣/١١ .
الضمير في (سقته) يعود على (الصدع) وهو الوعل ، وقد ذكر
في البيت الذي قبله .
(٤) سيبويه : ١٣٥/١ .
(٥) في الأصل : (عن) وهو تحريف .
(٦) في الأصل : (حرف) ، وهو تحريف .
(٧) البغداديات : ٣٢٩ .
(٨) هو أبو عبيدة . التذيل والتكميل : ٣٥٤/٤ .

(ص) " والمعطوف بـ (بَلْ) مُقَرَّرٌ ^(١) بعد تقدير نهبي ،

أو نفبي صريح أو مؤوّل ، أو بعد إيجاب لمذكور

موطّأ به ، أو مردود ، أو مرجوع عنه . وقد تكرر

(بَلْ) رجوعاً عما وليّ المتقدمة ، أو ^(٢) تنبيهاً

على رجحان ما وليّ التأخره . وتزاد (لا) قبل

(بَلْ) لتأكيد التقرير وغيره . و (لكن) قبل

المفرد بعد نهبي أو نفبي كـ (بل) . ويعطف بـ

(لا) بعد أمر ، أو خبر مثبت ، أو نداء .

(ش) معنى المقرّر ^(٤) : المُكَنَّى فيما يُراد به من ثبوت ، نحو : * بَلْ تَوَثَّرُونَ

الْحَيَاةَ الدُّنْيَا * ^(٥) ، أو نفبي ، نحو : * بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ * ^(٦) فما

بعد (بَلْ) مقرر ^(٧) على كلّ حال . فان كان قبلها نهبي أو نفبي

، فهي بين حكمين مقررين كقوله تعالى : * وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا

فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ * ^(٨) وكقولك : (لا تضرب خالداً بل

بشراً ، وما قام زيد بل عمرو) فـ (خالد) قد قرّر النهي عن ضربه ،

و (بشر) قد قرّر الأمر بضربه ، و (زيد) قد قرّر نفي القيام عنه ،

و (عمرو) قد قرّر إثبات القيام له . وهذا هو الصحيح ، ولذلك لم

يجز فيما بعد (بل) من نحو : (ما زيد قائماً بل قاعد) إلا الرفع ؛

(١) في الأصل : (مقدر) ، وهو تحريف ، والتصويب من التسهيل .

(٢) في الأصل : (و) ، وهو تحريف ، والتصويب من التسهيل .

(٣) في الأصل : (التقدير) ، وهو تحريف ، والتصويب من التسهيل .

(٤) في الأصل : (مقدر) ، وهو تحريف

(٥) الأُعلى : ١٦ .

(٦) الفجر : ١٧ .

(٧) في الأصل : (مقدر) ، وهو تحريف .

(٨) آل عمران : ١٦٩ .

لأنَّ (ما) لا تعمل إلا في منفيٍّ . ووافق المبرِّد (١) في هذا الحكم ،
وأجاز مع ذلك أن تكون (بَلْ) ناقلةً لحكم النفي والنفي لما بعدها ،
وهو خلاف الواقع في كلام العرب كقول الشاعر (٢) :

لَوْ اعْتَصَمْتُ بِمَا لَمْ تَعْتَصِمْ بِعِدِّي بَلْ أَوْلِيَاءُ كُفَاةٌ غَيْرُ أَوْكَالٍ

/ وكقول الآخر (٣) :

وَمَا أُتِمِّتُ إِلَى خَوْرٍِ وَلَا كُشْفٍ وَلَا لِيَامٍ غَدَاةَ الرَّوْعِ أَوْ زَاعٍ
بَلْ ضَارِبِينَ حَبِيكَ الْبَيْضِ إِنْ لَحِقُوا // شَمَّ الْعَرَانِينَ عِنْدَ الْمَوْتِ لُذَاعٍ

وكقول الآخر :

لَا تَلَقَ ضَيْفًا وَإِنْ أُمْلَقَتْ مُعْتَذِرًا بِعُسْرَةِ بَلْ غَنِيٍّ النَّفْسِ جَدَلَانَا
وحكم النفي المؤلَّ وحكم النفي الصريح ، نحو : (زيدٌ غير قائمٍ بَلْ قاعدٌ) ،
ومنه قوله تعالى : * لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لَا يَكُونُونَ عَنْ وُجُوهِهِمُ النَّارَ
وَلَا عَنْ ظُهُورِهِمْ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ * بَلْ تَاتِيهِمْ بِفَتَسَةٍ * (٤) ومثله :

(١) المغني : ١٥٢ .

(٢) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٣٥٥/٤ ، والعيني :

١٥٦/٤ ، والهمع : ١٣٦/٢ برواية : (. . . غير أَوْغَابِ) .

(٣) هو ضرار بن الخطاب . والبيتان في السيرة : ١٤٥ ، وشرح الكافية

الشافعية : ١٢٣٥/٣ ، والتذييل والتكميل : ٣٥٥/٤ ، والهمع :

١٣٦/٢ .

الخوَر : الضعاف . الكشف : جمع أكشف وهو مَنْ لا ترس له في

الحرب . الأَوْزَاع : المتفرون . الحبيك : المحبوك القوى .

الشم : المرتفعة . العرانيين : الأنوف .

(٤) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحافظ : ٦٣٢ ، وشرح الكافية

الشافعية : ١٢٣٥/٣ ، والتذييل والتكميل : ٣٥٥/٤ .

الجدلان : الفرع .

(٥) الأنبياء : ٣٩ - ٤٠ .

* أَغْنَى اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * بَلِ آيَاتُهُ تَدْعُونَ * (١)

وإن كان ما قبل (بل) موجبا فمابعدھا إما مقرر بعد مقرر على سبيل التوطئة كقوله تعالى : * إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا * (٢) وكقول عبدالله بن رواحة - رضي الله عنه - : (٣)

رَبِّ إِنَّا كُنَّا عَلَى عَمَلِ أَهْلِ النَّارِ كَالْأَنْعَامِ بَلْ أَضَلُّ سَبِيلًا
ولما مقرر بعد مردود كقوله تعالى : * وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا
سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ * (٤) وكقوله تعالى : * أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ
جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ * (٥)

ولما مقرر بعد مرجوع عنه لكونه غلطاً في اللفظ ، نحو : (أنت
عدي بل سيدي) ، أو لكونه غلطاً في الإدراك ، نحو : (سمعت رغاء
بل صهيلاً ، ولاح (٦) برق بل ضوء نار) ، أو لعروض نسيان ، نحو :
(له عليّ درهمان بل ثلاثة) ، أو لتبدل رأي ، نحو : (أدع لبي
زيداً بل عمراً ، وأتيتني بفرس بل بعير ، واشتر لي زيتاً بل سمناً) .

- (١) الأنعام : ٤٠ - ٤١ .
- (٢) الفرقان : ٤٤ .
- (٣) لم أقف على البيت في طبعتي ديوانه (باجوده - قصاب) ، وهو من شواهد المصنف في شرح عمدة الحافظ : ٦٣٠ .
- (٤) الأنبياء : ٢٦ .
- (٥) المؤمنون : ٧٠ .
- (٦) في الأصل : (لاحت) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (١/١٦٥/٤) .

وقد تكرر (بل) فيكون ما بعد المتقدمة مقصود الانتفاء كقوله
 تعالى : ﴿ بَلْ قَالُوا أَضْغَاتُ أَحْلَامٍ بَلْ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ ﴾ (١) ، فما
 بعد الأولى من الإخبار بالأضغاث مقصود الانتفاء ، لأنه مرجوع عنه ،
 وكذا ما بعد الثانية . وقد تكرر تنبيهاً على أولوية التأخر بالقصد إليه
 والاعتماد عليه مع ثبوت معنى ما قبله كقوله تعالى : ﴿ بَلْ أَدَارِكُهُمْ
 فِي آخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ ﴾ (٢)
 وتزاد (لا) قبل (بل) لتأكيد الإضراب عن الأول ، نحو :
 (قام زيد لا بل عمرو ، وخذ هذا لا بل ذاك) ف (لا) في هذين
 المثالين زائدة لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول . وكذا كل ما لا
 نهى فيه ولا نفي . فلو وجد أحدهما قبل (لا) أفادت تأكيد تقريره ،
 ولم تقتض إضراباً ، نحو : (ما قام زيد لا بل عمرو ، ولا تضرب خالداً
 لا بل بشراً) ف (لا) في هذين المثالين زائدة لتأكيد بقاء النهي
 والنفي .

ومن زيادة (٤) (لا) مع عدم النفي والنهي قول الشاعر :
 وَجْهُكَ الْبَدْرُ لَا بَلَّ الشَّمْعُ لَوْ لَمْ يُقْضِ لِلشَّمْعِ كَسْفٌ أَوْ أُنْوَلْ
 ومثله : (٦)

وَكَاثِمًا اشْتَمَلَ الضَّجِيعَ بِرَيْطَةٍ لَا بَلَّ تَزِيدُ وَثَارَةً وَلِيَانًا

-
- (١) الأنبيا : ٥٥ .
 (٢) في الأصل : (الأول) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر الجيش
 من كلام المصنف .
 (٣) النمل : ٦٦ .
 (٤) في الأصل : (زائدة) ، وهو تحريف .
 (٥) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٣٥٦/٤ ، والمغني : ١٥٣ ،
 وشرح أبياته : ١٢/٣ ، والمساعد : ٤٦٥/٢ ، والهمع : ١٣٦/٢ .
 (٦) هو القطامي . والبيت في ديوانه : ٥٨ ، والتذييل والتكميل :
 ٣٥٦/٤ ، وشرح أبيات المغني : ١٢/٣ ، واللسان : (وثر) .
 الريغة : الملافة البيضاء غير ذات لفقين كلها نسج واحد .
 الوثارة : كثرة الشحم .

وَمِنْ زِيَادَتِهَا بَعْدَ النَّفْيِ قَوْلُ الشَّاعِرِ : (١)

وَمَا سَلَوْتُكَ لَا بَلْ زَادَنِي شَغَفًا هَجَرْتُ وَبُعِدْتُ تَمَادَى لَا إِلَى أَجَلٍ

وَمِنْ زِيَادَتِهَا بَعْدَ النَّهْيِ قَوْلُ الشَّاعِرِ : (٢)

لَا تَكَلَّنَّ طَاعَةَ اللَّهِ لَا بَلَّ طَاعَةَ اللَّهِ مَا حَيَّيْتُ أَسْتَدِيمَا

والمعطوف بـ (لَكُنْ) مثبتٌ مسبوقٌ بنهيٍّ أو نفيٍّ ، نحو : (ما وجدتنسي

عاذلاً لَكُنْ عاذراً ، فلا تكنْ لي خاذلاً لَكُنْ ناصراً) ، ولو جُعِلَتْ (بل)

بَدَل (لَكُنْ) لم يَخْتَلِفِ المعنى إِلَّا أَنَّ (بَلْ) لا يلزم أَنْ يَتَقَدَّمَ

عليها نفيٌّ أو نهْيٌ ، ولا بُدَّ مِنْ أَحَدِهِمَا قَبْلَ (لَكُنْ) ، فَإِنْ خَلَّتْ مِنْهُمَا

لِزِمَ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ مُخَالِفَةٌ لِمَا قَبْلَهَا لَفْظًا وَمَعْنَى ، أَوْ مَعْنَى لَا

لَفْظًا ، نحو : (قام زيد لَكُنْ عمرو لم يَقُمْ ، وقام بِشْر لَكُنْ خالدٌ قَعَدَ) .

والمعطوف بـ (لا) منفيٌّ بعد أمرٍ أو خبرٍ مُثَبَّتٍ أو نِدَاءٍ ، نحو :

(اضربْ زيداً لا عمراً ، وهذا محمَّد لا عمرو ، وسالمٌ لا سلمانٌ) .

وزعم ابن سَعْدَانَ (٣) أَنَّ العطف بـ (لا) على منادى ليس

في كلام العرب شاهدٌ على استعماله .

(ص) " فصل : لا يُشْتَرَطُ فِي صَحَّةِ الْعُطْفِ وَقَوْعُ الْمَعْطُوفِ

مَوْقِعَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، وَلَا تَقْدِيرُ الْعَامِلِ بَعْدَ الْعَاطِفِ ،

بَلْ يُشْتَرَطُ صِلَا حِيَّةُ الْمَعْطُوفِ أَوْ مَا هُوَ بِمَعْنَاهُ

لِمُبَاشَرَةِ الْعَامِلِ .

(١) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٣٥٨/٤ ، والمغني :

١٥٣ ، وشرح أبياته : ١٤/٣ ، والمساعد : ٢٦٦/٢ ، والهمع :

١٣٦/٢ .

(٢) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٣٥٨/٤ ، والمساعد :

٤٦٦/٢ ، والهمع : ١٣٦/٢ ، وشرح أبيات المغني : ١٥/٣ .

(٣) التذييل والتكميل : ٣٦١/٤ .

(ش) يجوز : (قام زيد وأنا) وإن لم يصلح مباشرة (قام) ل (أنا) ، لأنه

بمعنى التاء المضمومة في (قمتُ وزيدٌ) ^(١) ، وكذا : (رأيتُ

زيداً وإيّاك) وإن لم تصلح مباشرة (رأيتُ) ل (إيّاك) ، لأنه بمعنى

الكاف في (رأيتُك وزيداً) ، ويجوز : (رَبَّ رَجُلٍ وَأَبْنَهُ) وإن لم تصلح

مباشرة (رَبَّ) ل (ابنه) ، لأنه بمعنى (رَبَّ ابْنِ رَجُلٍ) ، ويجوز : ^(٢)

الواهب المائة الهجان وعيها

وإن لم تصلح مباشرة (الواهب) ل (عيها) ، لأنه بمعنى : (الواهب

عبد المائة والمائة ، ويجوز : (إنَّ زيداً وأباه) ^(٣) قائمان) وإن [لم] ^(٤)

يصلح أن تُباشِرَ (إنَّ) (أباه) ، لأنه بمعنى : (إنَّ أبا زيد

وزيداً قائمان) ، ويجوز : (مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدَيْنِ) وإن

لم يصلح وقوع (قاعدَيْنِ) موقع (قائم) / ، لأنه بمعنى : (قاعدٍ ١٩٨/أ

أبواه ، أو قاعديهما) في قول القائل : (مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدٍ

أبواه ، ولا قاعديهما) ، أو لأنه بمعنى : (لم يقعدا) ، ويجوز :

(إنَّ زيداً قائمٌ لا عمراً) وإن لم يصلح تقدير (إنَّ) بعد (لا) ؛

لأنَّ تقدير العامل بعد العاطف ليس شرطاً ، بل هو ممتنع في مواضع ،

نحو : (اختصم زيدٌ وعمرو ، ومن يأتني ويسلني أعطيه ، وعرفتُ ابنتي

زيدٌ وعمرو) .

فلو كان ما بعد العاطف لا يصلح لمباشرة العامل ، ولا هو بمعنى

ما يصلح لمباشرة ، أضمر له عاملٌ مدلولٌ عليه بما قبل العاطف ، وجعل من

(١) هذا الأسلوب أجازهُ المصنف وحكم عليه بالضعف . انظر ص : ٢٦٠ .

(٢) تقدم ص : ٣١٠ .

(٣) في الأصل : (وإياه) ، وهو تحريف ، والتصويب مع أحكام ناظر الجيش من كلام المصنف (١/٦٩٤) .

(٤) تكملة مع أحكام ناظر الجيش من كلام المصنف .

عطف الجمل ، نحو : ﴿ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ﴾ (١) ، و ﴿ أَزْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾ (٢) ، ف (زوجك ، وربك) مرفوعان ب (ليسكن ، وليذهب) مضمرين مدلول عليهما ب (أسكن ، وأذهب) ، والمحوج إلى هذا التقدير أن فعل الأمر لا يرفع إلا ضمير المأمور المخاطب ، لكنه وإن لم يكن صالحاً لرفع غيره فهو صالح للدلالة على ما يرفعه ، ولو كان ما قبل العاطف فعلاً مضارعاً مفتتحاً بالهمزة أو النون لفعل بعده من التقدير والإضمار ما فعل بعده الأمر (٣) ، نحو : ﴿ لَا تُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ ﴾ (٤) ، ف (أنت) مرفوع بفعل مضمر مدلول عليه ب (نُخْلِفُهُ) ، والتقدير : لا تخلف أنت ، لأن (نفعل ، وأفعل) لا يرفعان إلا ضميري المتكلم . وكذا لو كان الفعل مفتتحاً بتاء الخطاب لعميل ما بعده العاطف الذي بعده بهذه المعاملة ، نحو : (تقوم أنت وزيد) . وكذا لو كان مفتتحاً بتاء المضارعة الدالة على التانيث لا يرفع إلا مؤنثاً .

وكل ما استحقه المعطوف من التقدير المذكور مستحق في البدل ، نحو : (أدخلوا أولكم وآخركم) ف (أولكم وآخركم) مقدر قبلهما (ليدخل) ؛ لأن (أدخل) لا يرفع إلا ضمير المأمور المخاطب . نص على هذا المعنى سيبويه (٥) رحمه الله . فإن جعل (أولكم وآخركم) بدلاً فهو وعامله من إبدال الجمل بعضها من بعض ، كما يقال في العطف .

(١) البقرة : ٣٥ .

(٢) المائدة : ٢٤ .

(٣) في الأصل : (إلا من) ، وهو تحريف .

(٤) طه : ٥٨ .

(٥) سيبويه : ٣٨٩/١ وما بعدها ، وانظر التذييل والتكميل : ٣٦٣/٤ .

وَمِنْ الْمُسْتَحِقِّ لِهَذِهِ الْمَعَامَلَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

نُطَوِّفُ مَا نُطَوِّفُ ثُمَّ نَأْوِي (٢)
نُطَوِّفُ مَا نُطَوِّفُ ثُمَّ نَأْوِي (٢)
نُطَوِّفُ مَا نُطَوِّفُ ثُمَّ نَأْوِي (٢)
نُطَوِّفُ مَا نُطَوِّفُ ثُمَّ نَأْوِي (٢)

ف (ن ذ و و الـ م و الـ) مرفوع بـ (يـ أ و ي) مضمراً مدلولاً عليه بـ (نـ أ و ي) ؛
لأنَّ المضارع ذـ الـ نـون لا يرفع إلا ضمير المتكلم ، وإنَّ جُعِلَ (ن ذ و و الـ م و الـ)
والعديم (توكيداً كما جُعِلَ على أحد الوجهين (الظاهر والباطن)
من قولهم : (ضُرب زيد الظاهر والباطن) جاز ، وكان العامل فيه
(نـ أ و ي) كما يكون عاملاً في (كلنا) إذا قيل : (نـ أ و ي كلنا) ، لأنَّ
التوكيد بمنزلة تكرار المؤكد .

(ص) " ويضعف العطف على ضمير الرفع المتصل ما لم
يُفصل بتوكيد أو غيره ، أو يُفصل العاطف بـ (لا) .
وضمير النصب المتصل في العطف عليه كالظاهر .
ومثله في الحالين الضميران المنفصلان .
وإنَّ عطف على ضمير جرٍّ اختير إعادة الجارِّ ، ولم
تَلْزَمْ ، وفقاً لبونسن والـ أخفش والكوفيَّين .
وأجاز الـ أخفش العطف على عاملين إنَّ كان
أحدهما جارّاً ، واتَّصل المعطوف بالعاطف ،
أو انفصل بـ (لا) . والأصحُّ المنع مطلقاً ، وما أَوْهَمَ
الجوازَ فجْره بحرفٍ مدلولٍ عليه بما قبل العاطف .

- (١) هو البرج بن سُهر الطائي . والبيتان في شرح ديوان الحماسة
: ١٢٧٧/٣ ، برواية : (يـ أ و ي) وعليها يفوت الاستشهاد .
وهما برواية الشرح في المغني : ٧٥٥ ، وشرح أبياته : ٢١٥/٧ .
والبيت الشاهد في البحر المحيط : ١٥٦/١ ، والتذييل والتكميل
: ٣٦٢/٤ .
صَفَّاح : جمع صَفَّاحَة وهي الصَّفَّيحة من الحجارة .
(٢) في الأصل : (يـ أ و ي) ، وهو تحريفٌ يُفوتُ الاستشهاد .

(ش) إِنْ كَانَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ ضَمِيرًا مَتَّصًا مَرْفُوعًا فَالْجَيِّدُ الْكَثِيرُ أَنْ يَوْكَّدَ

قَبْلَ الْعَاطِفِ بِضَمِيرٍ مُنْفَصِلٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي سَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (١)، أَوْ بِتَوْكِيدٍ إِحَاطِيٍّ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٢):

نُذِرْتُمْ أَجْمَعُونَ وَمَنْ يَلِكُكُمْ بِرُؤُوسِنَا وَكُنَّا الظَّافِرِينَ

أَوْ يُفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَاطِفِ بِمَفْعُولٍ أَوْ غَيْرِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَدْخُلُونَهَا

وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾ (٣). وَيَتَنَاوَلُ غَيْرُ الْمَفْعُولِ التَّمْيِيزَ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: (٤)

مِلَيْتَ رُعْبًا وَقَوْمٌ كُنْتَ رَاجِيَهُمْ لَمَّا دَهَمْتُكَ مِنْ قَوْمِي بِأَسَاسٍ

وَالنَّدَاءُ كَقَوْلِهِ: (٥)

لَقَدْ نِلْتَ عَبْدَ اللَّهِ وَأَبْنُكَ غَايَةً مِنْ الْمَجْدِ مَنْ يَظْفَرُ بِهَا فَاقَ سَوْدَا

وَيَقُومُ مَقَامُ فَصْلِ الضَّمِيرِ مِنَ الْعَاطِفِ الْفَصْلُ ب (لا) بَيْنَ الْعَاطِفِ وَالْمَعْطُوفِ

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ (٦).

وَلَا يَتَنَبَّعُ الْعَطْفُ دُونَ فَصْلٍ كَقَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ

سِوَايَ الْعَدَمِ" (٧)، فَعَطْفُ (العدم) دُونَ فَصْلٍ وَلَا ضَرُورَةَ عَلَى ضَمِيرِ

الرَّفْعِ الْمُسْتَتِرِ فِي (سِوَا) ، وَمِنْهُ قَوْلُ جَرِيرٍ: (٨)

وَرَجَا الْأَخْبِطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٍ لَهُ لِيَنَالَ

(١) الْأَنْبِيَاءُ : ٥٤ . وَفِي الْأَصْلِ رَسْمُهَا (ضَلَل) .

(٢) الْبَيْتُ بِدُونَ نِسْبَةٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٣٦٣/٤ ، وَالْمُسَاعَدُ :

٤٦٩/٢ ، وَشَرَحَ التَّصْرِيحُ : ١٥٠/٢ .

(٣) الرِّعْدُ : ٢٣ .

(٤) الْبَيْتُ بِدُونَ نِسْبَةٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٣٦٣/٤ ، وَالْهَمْعُ :

١٣٨/٢ .

(٥) الْبَيْتُ بِدُونَ نِسْبَةٍ فِي الْمُسَاعَدِ : ٤٦٩/٢ ، وَالْهَمْعُ : ١٣٨/٢ .

(٦) الْأَنْعَامُ : ١٤٨ .

(٧) الْقَوْلُ فِي سَبْيُوهِ : ٢٣٢/١ .

(٨) الْبَيْتُ فِي دِيَوَانِهِ : ٤٥١ ، وَالْكَامِلُ : ٣٩/٣ ، وَضَرَأَتُ الشَّعْرِ :

١٨٠ ، وَالْمَقْرَبُ : ٢٣٤/١ ، وَالْإِنْصَافُ : ٤٧٦/٢ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَةُ

الشَّافِيَةُ : ١٢٤٥/٣ .

وهذا فِعْلٌ مُخْتَارٌ غَيْرُ مُضْطَرٍّ (١) لَتَمَكَّنَ قَائِلُهُ مِنْ نَصَبِ (أَب) عَلَى

أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مَعَهُ . وَمِثْلُهُ قَوْلُ ابْنِ أَبِي رَبِيعَةَ (٢) :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَيْحَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفَنَ رَمُوسًا

فَرَفَعَ (زُهْرًا) عَطْفًا عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِّ فِي (أَقْبَلْتُ) مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْ جَعْلِهِ

بَعْدَ نَصْبِهِ مَفْعُولًا مَعَهُ ، وَأَحْسَنَ مَا اسْتَشْهَدَ بِهِ / عَلَى هَذَا قَوْلُ عُمَرَ - (٣) ب/١٩٨

رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - : " وَكُنْتُ (٤) وَجَارٌ لِي مِنَ الْإِنْصَارِ " . وَقَوْلُ عَلِيٍّ (٥)

- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : " كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ

: " كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَأَنْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ

وَعُمَرُ " أَخْرَجَهُمَا الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ .

(١) انظر قسم الدراسة : ٤٧ . و انظر الخصائص : ٣٠٣/٣ ، والتذيل والتكميل : ٢٠٣/٨ ب .

(٢) البيت في ملحقات ديوانه : ٤٩٠ ، وسيبويه : ٣٩٠/١ ، والكامل :

٣٩/٣ ، والخصائص : ٣٨٦/٢ ، والإيضاح : ٤٧٥/٢ ، ٤٧٧ ،

وابن يعين : ٧٤/٣ ، ٧٦ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٤٥/٣ .

زُهْرٌ : جمع زهراء ، وهي المرأة الحسناء البيضاء . النعاج :

بقرا الوحش . الملا : الفلاة الواسعة .

(٣) أخرجه البخاري في باب " الْغُرْفَةُ وَالْعُلَّةُ الْمُشْرِفَةُ " . من كتاب

" الْمَظَالِمِ وَالْغُصْبِ " : ١٧٤/٣ . وانظر شواهد التوضيح

: ١١٢ .

(٤) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف . والنواو

ليست في صحيح البخاري .

(٥) أخرجه البخاري في باب " قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : لو

كُنْتُ مَتَخَذًا خَلِيلًا " ، من كتاب " فضائل الصحابة : ١٢/٥ .

وأخرجه أيضًا في باب " مناقب عمر بن الخطاب " من الكتاب نفسه

: ١١٤/٥ برواية : " ذهبت أنا وأبو . . . ودخلت أنا وأبو

. . . وخرجت أنا وأبو . . . وعليها يَفُوتُ الاستشهاد .

(٦) الواو في الأصل مكررة .

ونَبَّهْتُ بقولي : " وضميرُ النَّصْبِ المتَّصل في العطف عليه كالظاهر " على أَنَّ ضميرَ النَّصْبِ المتَّصل يُعطفُ عليه الظَّاهر وضميرُ النَّصْبِ المنفصل ، كما يُعطفان على الاسم الظَّاهر ، فيُقال : (رَأَيْتُهُ وَإِيَّاكَ ، ورَأَيْتُهُ وعمراً) ، كما يُقال : (رَأَيْتُ زَيْدًا وَإِيَّاكَ ، ورَأَيْتُ زَيْدًا وعمراً) . وسكتُ عن عطفه تنبيهًا على أَنَّ حرفَ العطف لا يليه ضميرُ النَّصْبِ بلفظ الاتِّصال بل بلفظ الانفصال . وفي هذا ردٌّ على مَنْ زَعَمَ ^(١) أَنَّ حرفَ العطف عاملٌ في المعطوف ، وإنَّ لو كان عاملًا لَلِزِمَ كَوْنُ ما وَلِيَهُ مِنْ ضَمائرِ النَّصْبِ بلفظ الاتِّصال ، كما يلزم ذلك مع (إِنَّ) وأخواتِها .

والهاءُ مِنْ قولِي : " ومثله في الحالين " عائدةٌ على الظَّاهر . والمراد بالحالين حالًا عطفه والعطفِ عليه ، فنَبَّهْتُ بذلك على أَنَّ الضميرَ المنفصل منصوبًا كان أومرفوعًا في عطفه والعطفِ عليه بمنزلةِ الظَّاهر ، فيُقال : (رَأَيْتُ زَيْدًا وَإِيَّاكَ ، وَإِيَّاكَ وزَيْدًا رَأَيْتُ ، وصاحبَكَ زَيْدًا وأنا ، وأنا وزَيْدًا صاحبَكَ ، كما يُقال : (رَأَيْتُ زَيْدًا وعمراً ، وزَيْدًا وعمراً رَأَيْتُ ، وصاحبَكَ زَيْدًا وعمراً ، وزَيْدًا وعمراً صاحبَكَ) .

وإذا كان المعطوف عليه ضميرٌ جرُّ أعيدَ الجارُّ كقوله تعالى :
 * فَقَالَ لَهَا وَلِلْإِصْرِيِّ آيَتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا * ^(٢) * وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ
 تُحْمَلُونَ * ^(٣) و * يُنَجِّيكَ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ * ^(٤) . وإعادته مُختارةٌ
 لا واجبةٌ وفاقًا ليونسَ والأَخْفَشِ والكوفيين ^(٥) . وأجاز الفراءُ ^(٦) في

(١) انظر التذييل والتكميل : ٣٦٤/٤ .

(٢) فصلت : ١١ .

(٣) الموءنن : ٢٢ .

(٤) الأنعام : ٦٤ .

(٥) التذييل والتكميل : ٣٦٦/٤ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٢٢٤/١ .

والإنصاف : ٤٦٣/٢ وما بعدها .

(٦) معاني القرآن : ٢٩٠/١ .

(ما) (١) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ (٢)
الرَّفْعَ عَطْفًا عَلَى (الله) ، وَالْجَرَّ عَطْفًا عَلَى (فِيهِنَّ) ، وَأَجَازَ (٣) عَطْفَ
﴿ مِنْ لَسْتُمْ ﴾ عَلَى ﴿ لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ﴾ (٤) . وَلِلْمُوجِبِينَ إِعَادَةَ الْجَارِ
حُجَّتَانِ :

إحداهما : أَنَّ ضَمِيرَ الْجَرِّ شَبِيهٌ بِالتَّنْوِينِ وَمُعَاقِبٌ لَهُ ، فَلَا يُعْطَفُ
عَلَيْهِ ، كَمَا لَا يُعْطَفُ عَلَى التَّنْوِينِ .

الثَّانِيَةُ : أَنَّ حَقَّ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ أَنْ يَصْلُحَا لِحُلُولِ كُلِّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَحَلَّ الْآخَرِ ، وَضَمِيرُ الْجَرِّ غَيْرُ صَالِحٍ لِحُلُولِهِ مَحَلَّ مَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ ،
فَامْتَنَعَ الْعَطْفُ عَلَيْهِ إِلَّا مَعَ إِعَادَةِ الْجَارِ .

وَفِي الْحُجَّتَيْنِ مِنَ الضَّعْفِ مَا لَا يَخْفَى ؛ لِأَنَّ شَبَهَ ضَمِيرِ الْجَرِّ
بِالتَّنْوِينِ لَوْ مَنَعَ مِنَ الْعَطْفِ عَلَيْهِ بَلَا إِعَادَةِ الْجَارِ لَمَنَعَ مِنْهُ مَعَ الْإِعَادَةِ ؛ لِأَنَّ
التَّنْوِينَ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ بِوَجْهِه ؛ وَلَا تَهْ لَوْ مَنَعَ مِنَ الْعَطْفِ عَلَيْهِ لَمَنَعَ مِنْ
تَوْكِيدِهِ وَإِلْبَادَالِ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ لَا يَوْنُ كَدَّ وَلَا يُبَدَّلُ مِنْهُ ، وَضَمِيرُ
الْجَرِّ يَوْنُ كَدَّ وَيُبَدَّلُ مِنْهُ بِإِجْمَاعٍ ، فَلِلْعَطْفِ أُسْوَةٌ بِهِمَا . فَقَدْ تَبَيَّنَ (٥)
ضَعْفُ الْحُجَّةِ الْأُولَى .

وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَيَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ حُلُولُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ
الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ شَرْطًا فِي صَحَّةِ الْعَطْفِ لَمْ يَجُزْ : (رَبِّ رَجُلٍ
وَأَخِيهِ) وَلَا (٦) :

أَيُّ فِتْنَى هَاجَأَتْ أَنْتَ وَجَارَهَا

(١) فِي الْأَصْلِ : (نَا) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) النِّسَاءُ : ١٢٧ .

(٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ : ٨٦ / ٢ .

(٤) الْحَجَرُ : ٢٠ . (٥) فِي الْأَصْلِ : قَدْ ، وَأُثْبِتَ مَا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ

الْمَصْنُفِ (٤ / ١٧١ / ١)

(٦) تَقْدِيمُ ص ٢١٣ .

ولا : " كُلُّ شَاةٍ وَسَخَلَتْهَا يَدِرْهُمْ " (١) ، ولا : (٢)

الواهب اليافق الهجان وعبدها

وأما ذلك كثيرة ، فكما لم يمتنع فيها العطف لا يمتنع في نحو : (مررت بك وزيد) . وإذا بطل كون ما تعلقوا به مانعاً وجب الاعتراف بصحة الجواز . ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى : ﴿ وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (٣) فجر (المسجد) بالعطف على الهاء ، لا بالعطف على (سبيل) لاستلزامه العطف على المصدر قبل تمام صلته ، لأن المعطوف على جزء الصلوة داخل في الصلوة . وتوقي هذا المحذور حمل أبا علي الشلوكين (٤) على موافقة يونس والأخفش والكوفيين في هذه المسألة . ومن مؤيدات الجواز قراءة حمزة : ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾ (٥) وهي أيضاً قراءة ابن عباس والحسن وابن (٦) رزين ومجاهد وقتادة والنخعي والأعمش ويحيى بن وثاب (٧) . ومثل هذه القراءة ما روى البخاري في باب الإجارة إلى العصر من قوله (٨) - صلى الله عليه وسلم - : " إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَالْيَهُودِ

(١) القول في سيبويه : ٣٠٥ / ١ ، والأصول : ١٣٥ / ١ ، ٣٢٣ ،

٢٩٨ / ٢ ، ٣٠٨ ، والجمع : ١٣٩ / ٢ .

(٢) تقدم ص : ٧٥٨ .

(٣) البقرة : ٢١٧ .

(٤) التذييل والتكميل : ٣٦٦ / ٤ والمساعد : ٤٧٠ / ٢ .

(٥) النساء : ١ . وللقرأة انظر : السبعة : ٢٢٦ ، والكشف : ٣٧٥ / ١ .

وحجة القراءة : ١٨٨ . وفي الأصل : (يتساءلون) ، وهو وهم .

(٦) في الأصل : (الحسين وأبي) وهو تحريف .

(٧) انظر إعراب القرآن للنحاس : ٣٩٠ / ١ ، وشرح اللمع لابن برهان : ٢٦٦ / ١ .

والبحر المحيط : ١٥٧ / ٣ . وشواهد التوضيح : ٥ وشرح عمدة الحافظ

: ٦٦٠ وما بعدها .

(٨) تقدم الحديث ص : ٣٨٣ وبهذه الرواية أخرجه البخاري في باب الإجارة

إلى صلاة العصر من كتاب " الإجارة " ١١٧ / ٣ ، وانظر شواهد

التوضيح : ٥٣ .

وَالنَّصَارَى * بِالْجَرِّ، وَقَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ : * مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَقَرَسَهُ " (١) ،

وَمِنْ الشَّوَاهِدِ الشُّعْرِيَّةِ مَا أُنْشِدَ سَيِّبُوهُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ : (٢)

فَالْيَوْمَ قَرَبْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَلَا قِيَامٍ مِنْ عَجَبٍ
وَأُنْشِدُ أَيْضًا : (٣)

آبَكَ أَيْتَهُ بِي أَوْ مُصَدَّرِ
مِنْ حُمُرِ الْجِلَّةِ جَابِ حَشَمِهِ

وَأُنْشِدُ الْفَرَّاءُ (٤) :

تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبُ غُوطٌ نَفَانِيفُ

(١) ابن الناطم : ٥٤٤ ، والهمع : ١٣٩/٢ .

(٢) البيت بدون نسبة في سيبويه : ٣٩٢/١ والكامل : ٣٩/٣ ،
والحجة المنسوب لابن خالويه : ١١٩ ، وحجة القراءات : ١٩٠ ،
والإنصاف : ٤٦٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٦٦٤/٢ ، ١٢٥٠/٣ ،
وشرح عمدة الحافظ : ٦٦٢ ، وشواهد التوضيح : ٥٥ ، والتذييل
والتكميل : ٣٦٧/٤ ، والبحر المحيط : ١٤٨/٢ ، ١٥٨/٣ ،
والهمع : ١٣٩/٢ ، والخزانة : ١٢٣/٥ .

(٣) البيت بدون نسبة في سيبويه : ٣٩١/١ وضرائر الشعر : ١٤٧ ،
وشرح عمدة الحافظ : ٦٦٤ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٥١/٣ ،
وشواهد التوضيح : ٥٥ والتذييل والتكميل : ٣٦٧/٤ ، والبحر
المحيط : ١٤٨/٢ .

آبَكَ : أبعدك الله . أَيْتَهُ : أدع . مُصَدَّرِ : الشديد الصدر .
الْجِلَّةُ : جمع جليل ، وهو اللسان . الْجَابُ : الغليظ ،
الحشور : الخفيف .

(٤) هو مسكين الدارمي . والبيت في ديوانه : ٥٣ ومعاني القرآن :
٢٥٣/١ ، ٨٦/٢ ، والإنصاف : ٤٦٥/٢ ، وضرائر الشعر : ١٤٨ ،
وشرح الكافية الشافية : ١٢٥١/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٦٣ ،
والتذييل والتكميل : ٣٦٧/٤ ، والبحر المحيط : ١٤٨/٢ ، ١٥٨/٣ .
الكعب : كعب حامل تلك السيوف ، الغوط : جمع غائط ، وهو
المطمئن من الأرض . النفائف : جمع نَفَفٌ ، وهو الهواء الذي بين
شيئين .

وَأُنْشِدَ الْفَرَاءُ أَيْضًا (١) :

هَلَّا سَأَلْتَ يَذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللَّوَاءِ الْمُحْرِقِ
ومن الشواهد الشعرية أيضًا قول عباس بن مرداس (٢) - رحمه الله - :

أَكُرُّ عَلَى الْكُتَيْبَةِ لَا أَبَالِي
ومنها قول رجل من طيِّسٍ (٣) :

إِذَا بَلَّ أَبِينَا / اتَّقَتْ فِتْنَةً (٤)
وَلَهُ أَيْضًا (٥) :

بِنَا أَيْدَا لَا غَيْرِنَا تُدْرِكُ الْمُنَى
ومنها (٦) :

إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبِ عَدُوِّهِمْ
فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلَى بِهَا وَسَعِيرِهَا

-
- (١) البيت بدون نسبة في معاني القرآن : ٨٦/٢ ، والإنصاف : ٤٦٦/٢ ،
وضرائر الشعر : ١٤٨ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٥٢/٣ ، وشرح
عمدة الحافظ : ٦٦٢ ، والتذيل والتكميل : ٣٦٧/٤ ، والبحر
المحيط : ١٤٨/٢ .
- (٢) البيت في ديوانه : ١١٠ ، والحماسة الشجرية : ١٣٣/١ ، والاستيعاب
: ٨١٨/٢ والإنصاف : ٢٩٦/١ ، وضرائر الشعر : ١٤٨ ، وشرح
الكافية الشافية : ١٢٥٢/٣ ، والتذيل والتكميل : ٣٦٨/٤ ،
والبحر المحيط : ٤٥٦/١ .
- (٣) البيت في شرح عمدة الحافظ : ٦٦٢ ، والبحر المحيط : ١٤٨/٢ ،
والتذيل والتكميل : ٣٦٨/٤ .
- (٤) في الأصل : (إِنْ تَبَايَلْ أَنْيْسَان) ، وهو تحريف ، والتصويب ما حكاه
ناظر الجيش من كلام المصنف (١/١٧١/٤) .
- (٥) البيت في شرح عمدة الحافظ : ٦٦٤ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٥٣/٣ ،
وشواهد التوضيح : ٥٦ ، والتذيل والتكميل : ٣٦٧/٤ ، والبحر
المحيط : ١٤٨/٢ ، والمعني : ١٦٦/٤ .
- (٦) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحافظ : ٦٦٣ ، وشرح الكافية
الشافية : ١٢٥٣/٣ ، وشواهد التوضيح : ٥٦ ، والتذيل والتكميل
: ٣٦٧/٤ ، والبحر المحيط : ١٤٨/٢ ، والمعني : ١٦٦/٤ .

(١) ومنها :

(٢) كَوَكَانَ لِي وَزُهَيْرٍ ثَالِثٌ وَرَدَتْ مِنْ الْجِمَامِ عِدَانَا شَرَّ مَوْرُودٍ
وَأَجْمَعُوا عَلَى مَنَعِ الْعَطْفِ عَلَى عَامِلِينَ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا جَارًّا، وَكَذَا
إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا جَارًّا وَفُصِّلَ الْمَعْطُوفُ مِنَ الْعَاطِفِ بِغَيْرِ (لَا) .
فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا جَارًّا وَاتَّصَلَ الْمَعْطُوفُ بِالْعَاطِفِ أَجَازَ الْأَخْفَشُ (٣)
الْعَطْفُ عَلَيْهِمَا ، نَحْوُ (فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَالْحُجْرَةُ عَمْرُو ، وَالْخَيْلُ لَخَالِدٍ
وَسَعِيدٍ الْإِيْلُ ، وَوُهَيْبٌ لَا بُيُوكَ دِينَارًا وَأَخِيكَ دَرَهْمًا ، وَمَرَرْتُ بِعَامِسٍ
رَاكِبًا وَعَمَارٍ مَاشِيًا) . وَالْفَصْلُ ب (لَا) مُغْتَفَرٌ ، نَحْوُ : (مَا فِي الدَّارِ
زَيْدٌ وَلَا الْحُجْرَةُ عَمْرُو) . وَالصَّوْرُ الْمَوَافَقَةُ لِمَا أَجَازَهُ الْأَخْفَشُ كَثِيرَةٌ ،
وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى : * وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ *
وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أُنْزِلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ
بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ * (٤) كِفَايَةٌ . وَقَدْ
ذَكَرْتُ مِنْهَا فِي بَابِ حُرُوفِ الْجَرِّ جُمْلَةً (٥) ، وَبَيَّنْتُ أَنَّ الْوَجْهَ فِي
اسْتِعْمَالِهَا أَنْ يُجْعَلَ الْجَرُّ بَعْدَ الْعَاطِفِ بِحَرْفٍ مَحْذُوفٍ مِثْلُ لَمَّا
تَقَدَّمَ . وَحَذَفُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ وَغَيْرِهَا مُجْمَعٌ عَلَى جَوَازِهِ ،
وَالْحَمْلُ عَلَيْهِ أَوْلَى مِنَ الْعَطْفِ عَلَى عَامِلِينَ ، فَإِنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، وَلَا مُكْثَرُ
عَلَى مَنَعِهِ ، وَمَوَافَقَةُ الْأَكْثَرِ أَوْلَى . وَأَيْضًا فَإِنَّ الْعَطْفَ عَلَى عَامِلِينَ بِمَنْزِلَةِ
تَعْدِيَّتَيْنِ بِمَعْنَى وَاحِدَةٍ ، فَلَا يَجُوزُ كَمَا لَا يَجُوزُ مَا هُوَ بِمَنْزِلَتِهِ .

- (١) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحافظ : ٦٦٤ ، وشرح الكافية
الشافعية : ١٢٥٣/٣ ، وشواهد التوضيح : ٥٦ ، والتذبيح
والتكميل : ٣٦٧/٤ ، والبحر المحيط : ١٤٨/٢ .
(٢) فِي الْأَصْلِ رُسِمَتْ أَوَّلًا (شَد) ، ثُمَّ صُحِّحَتْ .
(٣) الْأَصُول : ٦٩/٢ .
(٤) الْجَائِثَةُ : ٤ - ٥٥ .
(٥) انظر ما سلفه ص : ٤٧٥ وما بعدها .

(ص) " فصل : قد تُحذف الواو مع معطوفها ودونه .
وتشاركها في الأول الفاء و (أَمْ) ، وفي الثاني
(أَوْ) . ويفني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو
كثيراً ، وبالفاء قليلاً ، ونذر ذلك مع (أَوْ) .
وقد يُقدّم المعطوف بالواو للضرورة . وإنّ صلح
لمعطوف ومعطوف عليه مذكور بعدهما طابقهما
بعد الواو ، وطابق أحدهما بعد (لا ، وأَوْ)
وبلّ ، ولكنّ) ، وجاز الوجهان بعد الفاء
و (ثُمَّ) .

ويُعطف الفعل على الاسم ، والاسم على الفعل ،
والماضي على المضارع ، والمضارع على الماضي ،
إنّ اتّحد جنس الأول والثاني بالتأويل .
وقد يُفصل بين العاطف والمعطوف - إن لم يكن فعلاً -
بظرف أو جارٍّ ومجرور ، ولا يُخصّ بالشعر ، خلافاً
لأبي عليّ . وإن كان مجروراً أعيد الجارُّ ، أو نُصب
بفعل مضر . "

(ش) مِنْ أَمْثَلَةِ حَذَفِ الْوَائِ مَعَ مَعْطُوفِهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَجَعَلَ لَكُم سِرَابِيلَ
تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَسِرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ ﴾ (١) ، أَي : تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَالْهَرَدَ ،
وَمِنْهُ : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَيَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (٢) ، أَي :
وَلَمْ تَعْبِدْنِي ، وَالتَّعْبِيدُ : الْإِسْتِعْبَادُ . وَمِنْهُ ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ
مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ﴾ (٣) ، أَي : وَمَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ . وَمِنْهُ ﴿ لَا نُفَرِّقُ
بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ﴾ (٤) ، أَي : لَا نَفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ وَأَحَدٍ . وَمِنْهُ

(٢) الشعراء : ٢٢٢ .

(١) النمل : ٨١ .

(٤) البقرة : ٢٨٥ .

(٣) الحديد : ١٠ .

قول النابغة الذبباني: (١)

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا (٢)
أَبُو حَجْرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ
أي : فما كان بين الخير وبينني إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ . ومنه قول أُمِّ الْقَيْسِ : (٣)
كَأَنَّ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا إِذَا نَجَلَتْهُ رِجْلُهَا حَذَفُ أَغْشَرَا (٤)
ومثله قول الرّاجز (٥) يَصِفُ رَجُلًا خَشِنَ الْقَدَمَ :

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا
الْأَفْعَوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجَعَمَا
وَذَاتَ قَرْنَيْنِ ضَمُوزًا ضِرْزَمَا

(١) تقدم ص ٣٢ .

(٢) (لَمَّا) من قوله (سَالِمًا) : مكررة في الاصل .

(٣) البيت في ديوانه : ٦٤ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٤٧ ، وشرح

الكافية الشافية : ١٢٦٢/٣ ، والتذييل والتكميل : ٣٧٤/٤ ،

والعينى : ١٦٩/٤ .

(٤) كذا في الأصل اِكْتَفَى بسوق البيت دون تقديره ، والأولى اعتبار

حدوث سقط بعد البيت تقديره : (أي : رِجْلُهَا وَيَدُهَا) ؛
لأنّه قَدَّرَ كُلَّ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ .

(٥) نُسِبَتِ الْأَبْيَاتُ إِلَى عَبْدِ بَنِي شَمْسٍ ، وَالْعَجَّاجِ وَأَبِي حَيَّانِ الْفَقْعَسِيِّ

وَمُسَارِيرِ بْنِ هِنْدٍ . وهي في سيبويه والأعلم عليه : ١٤٥/١ ،

والجمل : ٢٠٥ ، والخصائص : ٤٣٠/٢ ، والمصنف : ٦٩/٣ ،

وسر صناعة الإعراب : ٤٣١/١ ، ٤٨٣ ، وضرائر الشعر : ١٠٧ ،

وشرح الكافية الشافية : ١٢٦٣/٣ ، والتذييل والتكميل : ٣٧٥/٤ ،

٥٦٧ ، والعينى : ٨٠/٤ ، والأشباه والنظائر : ١٨٤/٣ ، واللسان :

(ضَمَز) ، (ضِرْزَم) (شَجَعَم) .

الْأَفْعَوَانَ : الذِّكْرُ مِنَ الْأَفْعَايِ . وَالشُّجَاعُ : ضَرْبٌ مِنَ الْحَيَاتِ .

الشَّجَعَمُ : الطَّوِيلُ . ذَاتَ قَرْنَيْنِ : ضَرْبٌ مِنَ الْحَيَاتِ . الضَّمُوزُ :

السَّاكِنَةُ الْمَطْرَقَةُ الَّتِي لَا تَصْفَرُ لَخْبِشِهَا . الضَّرْزَمُ : الْمَسْنَةُ .

أراد : قد سلك الحيات (١) منه القدم ، والقدم الأفعوان والشجاع الشجع (٢) وذات قرنين .

ومن أمثلة حذف الفاء مع معطوفها قوله تعالى : * أَذْهَبَ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِيهِ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ * قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ * (٣) ، لأنَّ المعنى : فذهب فألقاه فقالت . وحذف أكثر من ذلك في قوله تعالى : * فَأَرْسِلُونِ * يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ * (٤) ؛ لأنَّ المعنى : فأرسلوه ، فأتاه ، فقال .

ومن أمثلة حذف (أَمْ) مع معطوفها قول أبي ذؤيب (٥) :
دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لَا مَرَهَا سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أُرْشِدُ طِلَابُهَا
أَي : فَمَا أَدْرِي أُرْشِدُ طِلَابُهَا أَمْ عَي .
ومن حذف الواو ويقاء ما عطف قول النبي (٦) - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " تَصَدَّقْ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ ، مِنْ دِرْهَمِهِ ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ " أَي : مِنْ دِينَارِهِ إِنْ كَانَ ذَا دِينَارٍ ، وَمِنْ دِرْهَمِهِ إِنْ كَانَ ذَا دِرْهَمٍ ،

(١) في الأصل رُسِمَت : (الحياة) .

(٢) في الأصل : (الشجعما) ، وهو تحريف .

(٣) النمل : ٢٨ - ٢٩ .

(٤) يوسف : ٤٥ - ٤٦ .

(٥) البيت في شرح أشعار الهذليين : ٤٣/١ ، ومعاني القرآن للفراء

: ٢٣٠/١ ، وأمالى المرتضى : ٢١٢/١ ، وشرح الكافية الشافية :

٥٠١/٢ وشرح عمدة الحفاظ : ٦٥٥ ، والتذييل والتكميل :

٣٧٦/٤ ، والبحر المحيط : ٤٠١/١ ، ٤١٨/٧ ، ٢٣/٨ ،

والمغني : ١٨ ، ٦٤ ، ٨٢٠ وشرح أبياته : ٢١/١ وانظر

فهارسه ، والمزهر : ٣٣٣/٢ .

(٦) أخرجه مسلم في باب " الحث على الصدقة . . . " من كتاب " الزكاة "

: ٧٠٥/٢ . والنسائي في باب " التحريض على الصدقة " من كتاب

" الزكاة " : ٥٦/٥ - ٥٧ ، وأحمد : ٣٥٩/٤ . وانظر شواهد

التوضيح : ٦٢ .

وَمِنْ صَاعٍ بُرِّهَ إِنْ كَانَ ذَائِبٌ، وَمِنْ صَاعٍ تَمَرُهُ إِنْ كَانَ ذَاتِ تَمَرٍ. وَمِنْهُ سَمَاعُ
أَبِي زَيْدٍ : " أَكَلْتُ خُبْزًا لَحْمًا تَمْرًا " (١) أَرَادَ : خُبْزًا وَلَحْمًا وَتَمْرًا .
وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ : (٢)

كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ كَيْفَ أَمْسَيْتَ ؟ مِمَّا يَغْرُسُ الْوَدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ
أَرَادَ : [قَسُول] (٣) كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ وَكَيْفَ أَمْسَيْتَ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ
وَالْوَاوَ .

وَمِنْ / حَذَفَ (أَوْ) وَمَقَامًا مَا عَطَفْتُ قَوْلَ عَمْرِو (٤) - رَضِيَ اللَّهُ ١٩٩/ب
عَنْهُ - : " صَلَّى رَجُلٌ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ ، فِي إِزَارٍ وَقَمِيصٍ ، فِي إِزَارٍ وَقَبَاءٍ " ، أَيْ :
لِيُصَلَّ رَجُلٌ (٥) فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ ، أَوْ إِزَارٍ وَقَمِيصٍ ، أَوْ إِزَارٍ وَقَبَاءٍ . وَحَكَى
أَبُو الْحَسَنِ فِي الْمَعَانِي (٦) أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : " أَعْطَاهُ دِرْهَمًا " (٧) دِرْهَمَيْنِ
ثَلَاثَةً " بِمَعْنَى : أَوْ دِرْهَمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ .

(١) القول في الاشتقاق : ١١٧/٣ ، والهمع : ١٤٠/٢ ، والتذيل

والتكميل : ٣٧٠/٤ وما بعدها . وانظر أمالي السهيلي : ١٠١ .

(٢) البيت بدون نسبة في أمالي السهيلي : ١٠٢ ، وضرائر الشعر :

١٦١ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٦٤١ ، وشرح الكافية الشافية :

١٢٦٠/٣ ، والتذيل والتكميل : ٣٧٥/٤ ، والبحر المحيط :

٣٨٥/٢ ، ٤٦٠ ، والمساعد : ٤٧٣/٢ .

(٣) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (١٧٣/٤ / أ) .

(٤) أخرجه البخاري في باب " الصلاة في القميص والسراويل والتبائن

وَالْقَبَاءُ " من كتاب " الصلاة " : ١٠٣/١ .

(٥) في الأصل : (حل) ، وهو تحريف .

(٦) لم أستطع الوقوف عليه في المعاني / المطبوع انظر التذيل والتكميل : ٣٧٦/٤

والمساعد : ٤٧٤/٢ .

(٧) في الأصل رُسِمَتْ أَوَّلًا (درهمين) ثُمَّ صُوِّبَتْ .

ومِنَ الاستغناء بالمعطوف بالواو عن المعطوف عليه بعد (بَلَى)
 وشبهها قولك لِمَنْ قَالَ : أَلَمْ تَضْرِبْ زَيْدًا ؟ : (بَلَى وَفَعْلًا) ، وَلَعَنَ قَالَ
 : أَلْقَيْتَ^(١) سَعْدًا ؟ : (نَعَمْ وَأَخَاهُ) . وَمِنَ الاستغناء عنه في ذلك
 قول بعض العرب^(٢) : * وَبِكَ وَأَهْلًا وَسَهْلًا^(٣) لَمَنْ قَالَ : مَرْحَبًا وَأَهْلًا ، أَيْ :
 [و] بِكَ مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا . ومنه قول نَهْشَلِ بْنِ ضَمْرَةَ^(٥) :
 قَبَحَ إِلَهُ الْفُقَعَسِيِّ وَرَهْطَهُ وَإِذَا تَأَوَّهْتَ الْقِلَاصُ الضُّسْرُ
 وَلَحَى إِلَهُ الْفُقَعَسِيِّ وَرَهْطَهُ وَإِذَا تَوَقَّدَ فِي النَّجَادِ الْحَزُورُ
 أَيْ : قَبَحَهُ اللَّهُ كُلَّ حِينٍ ، وَإِذَا تَأَوَّهْتَ الْقِلَاصُ ، وَلَحَاهُ اللَّهُ كُلَّ حِينٍ وَإِذَا
 تَوَقَّدَ فِي النَّجَادِ الْحَزُورُ . ومنه - والله أعلم - قوله تعالى : * فَلَمَّا
 يُقْبَلُ مِنْ أَهْلِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ^(٦) ، أَيْ : لَوْ مَلَكَه
 وَلَوْ افْتَدَى بِهِ . ومثله * وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي^(٧) ، أَيْ : لِتُرَحَّمْ وَلِتُصْنَعَ
 عَلَى عَيْنِي .

ومِنَ حَذْفِ مَا عُطِفَ عَلَيْهِ بِالْفَاءِ قوله تعالى : * أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ
 الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا^(٨) وقوله : * أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ

- (١) في الأصل (الف ت) وهو تحريف ، والتصويب ما حكاه ناظر الجيش
 من أمثلة المصنف (١٧٣/٤ ب) .
 (٢) التذييل والتكميل : ٣٧٦/٤ ، والمساعد : ٤٧٥/٢ ، والأشمونى : ١١٧/٣ .
 (٣) (أَيْ بِكَ مَرْحَبًا وَأَهْلًا) : مكررة في الأصل .
 (٤) بكلمة من التذييل والتكميل .
 (٥) البيتان في شرح عمدة الحافظ : ٦٥١ - ٦٥٢ ، والتذييل والتكميل
 : ٣٧٦/٤ .
 القلاص : جمع قلوص ، وهي أول ما يركب من اثاث الابل .
 النجاد : جمع نجد . الحزور : المكان الغليظ . توقد : تالله .
 (٦) آل عمران : ٩١ (٧) طه : ٣٩ .
 (٨) الأعراف : ١٦٠ . وفي الأصل : (اضربك بعصاك البحر فانفجرت)
 وهو خلط بين الآية (٦٠) من البقرة وهذه الآية . والبحر : وهم .
 والكاف في (اضربك) مقحمة .

الْبَحْرَ فَاَنْفَلَقَ (١)، أي : فَضْرَبَ فَاَنْجَسَتْ (٢)، وَفَضْرَبَ فَاَنْفَلَقَ .
 وشاهدٌ مَنْ حَذَفَ المَعْطُوفَ عَلَيْهِ بـ (أَوْ) قَوْلُ أُمِّيَّةَ الْهَذَلِيِّ (٣) :
 فَهَلْ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدِكَ قَبْلَنَا (٤) يَوْشَجُ أَوْلَادَ الْعِشَارِ وَيَفْصِلُ
 أَرَادَ : فَهَلْ لَكَ مِنْ أَخٍ أَوْ مِنْ وَالِدٍ (٥) .
 وَمِنْ تَقْدِيمِ المَعْطُوفِ بِالْوَاوِ لِلزَّرُورَةِ قَوْلُ أَبِي مُسَافِعٍ الْأَشْعَرِيِّ (٦) :
 إِنَّ الْغَزَالَ الَّذِي كُنْتُمْ وَحَلَيْتَهُ تَقْنُونَهُ لِضُرُوفِ الدَّهْرِ وَالْغَيْرِ
 طَافَتْ بِهِ عُصْبَةٌ مِنْ شَرِّ قَوْمِهِمْ أَهْلُ الْعُلَى وَالنَّدَى وَالْبَيْتِ ذِي السُّتْرِ
 وَمِثْلُهُ قَوْلُ كُثَيْبٍ (٧) :
 كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادٍ أَحَقَبَ لَأَحَبَا رَمِي السَّفَا أَنْفَاسَهَا بِسِهَامِ

- (١) الشعراء : ٦٣ .
 (٢) فِي الْأَصْلِ (فَاَنْفَجَرَتْ) ، وَهُوَ وَهْمٌ سَبَّيْهُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْحَاشِيَةِ قَبْلَ
 السَّابِقَةِ .
 (٣) الْبَيْتُ فِي شَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ : ٥٣٧/٢ ، وَشَرَحَ عَمْدَةُ الْحَافِظِ
 : ٦٧٠ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٣٧٧/٤ وَالْمُسَاعَدُ : ٤٧٥/٢ .
 يَوْشَجُ : يُزَيِّنُ .
 (٤) فِي الْأَصْلِ : (قَبْلَهَا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
 (٥) فِي الْأَصْلِ (وَلَدٌ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
 (٦) الْبَيْتُ فِي شَرْحِ عَمْدَةِ الْحَافِظِ : ٦٣٨ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٣٧٩/٤ .
 غَيْرِ الدَّهْرِ : أَحْوَالُهُ الْمُتَغَيِّرَةُ .
 (٧) كُتِبَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : " قُلْتُ : وَصَوَابُهُ قَوْلُ ذِي الرِّمَّةِ لَا قَوْلُ كُثَيْبٍ
 فَإِنَّ ذَلِكَ خَطَأٌ مَحْضٍ ، لَا أَصْلَ لَهُ . وَكُتِبَ مُحَقِّقُهُ مُحَمَّدٌ مَحْمُودٌ .
 وَتَبَعَ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْخَطَأِ أَبُو حَيَّانٍ فِي التَّذْيِيلِ . وَنَسَبَهُمَا الْمُصَنِّفُ
 فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ إِلَى ذِي الرِّمَّةِ ، وَهُمَا فِي دِيَوَانِهِ : ١٠٧١/٢ .
 وَمَا بَعْدَهَا ، وَسَيَبُوهُ : ٢٦٦/١ ، وَالْمَخْصَصُ : ٢١٦/٣ ، وَضَرَائِرُ الشُّعْرِ
 : ٢١٠ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٢٦٩/٣ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ :
 ٣٧٨/٤ .

(١) جَنُوبٌ ذَوْتُ عُنْهَا التَّنَاهِي وَأُنْزِلَتْ بِهِ يَوْمَ ذَبَابِ السَّبَبِ صِيَامٌ
والأصل في الشاهد الأول : كنتم تقتونونه وحليته . والأصل في الشاهد
الثاني : لاحها جنوبٌ ورَمَى السَّفا .

وحكمُ الاسمين المعطوف أحدهما على الآخر بالواو حكمُ المشتس
، فلا بُدَّ فيما يُعلّق بهما من خبر وضمير وغيرهما من المطابقة ، كما لا بُدَّ
منها فيما يُعلّق بالمشتى ، نحو : (زيد وعمرو منطلقان ، ومررتُ بهما)
كما يُقال : (الرجلان منطلقان ، ومررتُ بهما) .

فإن كان العاطف بـ (لا) أو بـ (أو) أو بـ (بَلْ) أو بـ (لَكِنْ)
وجَبَّ إفرادُ ما بعده من خبر وغيره ، فيُقال : (زيد لا عمرو منطلقٌ ،
ومررتُ به) . وكذا يُقال بعد (أو) و (بَلْ) و (لَكِنْ) (٢) .

وإن كان العطف بالفاء أو (ثم) جاز الإفراد والمطابقة ، فيُقال :
(زيد فعمر منطلقٌ ، ومررتُ به ، وبشّر ثمَّ محمدٌ ذاهبٌ ، ونظرتُ إليه)
ويجوز : (منطلقان ، ومررتُ بهما ، وذاهبان ، ونظرتُ إليهما) . وإلى
هذا أشرتُ بقولي : " وإنَّ صلحَ لمعطوف ومعطوف عليه مذكورٌ بعدهما "
إلى آخره .

ثمَّ نبّهتُ على جواز عطفِ الفعلِ على الاسم ، وعطفِ الاسمِ على
الفعل ، إذا سَهَّلَ تأوُّلُهُما بفعلين أو اسمين . فَمِنْ عطفِ الفعلِ
[على الاسم] (٣) قوله تعالى : * أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ
وَيَقْبِضْنَ * (٤) وقوله تعالى : * فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا * فَأُثْرَتُ بِهِ نَعْمًا * (٥)
وَمِنْ عطفِ الاسمِ على الفعلِ قوله تعالى : * يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ

===== والبيت الشاهد في اللسان : (سهم) .

أولاد أحقَب : حمر الوحش . السفا : شوك البهي . أنفاسها :
أنوفها . السهام : ربيع حارة . ذوت : يسيست . التناهي : موضع
ينتهي إليه الماء . السبيب : الذنب . الصيام : القائمة .

(١) في الأصل : (دنت عند) ، وهو تحريف .

(٢) انظر التذليل والتكميل : ٣٧٩/٤ وما بعدها .

(٣) تكملة ما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤/١٢٥/١) .

(٤) (٥) العباديات ٣ - ٤ .

الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ * (١) ، وقول الراجز : (٢)

يَا رَبَّ بَيْضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ

أُمُّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجِ

ومثله قول الآخر : (٣)

بَاتَتْ يُعَشِّيهَا يَسِيفٌ بِاتِرٍ

يَقْصِدُ فِي أُسْوَاقِهَا وَجَائِسِرٍ

وحسن ذلك سهولة تأويل المخالف بموافق كتأويل * يَقْبِضَنَّ * بقايضاتٍ

، و * أَثَرَنَّ * بالمُثَرَاتِ ، و * مُخْرِج * ب (يُخْرِج) .

ونبّهت أيضاً على جواز عطف الفعل الماضي على المضارع ،

والمضارع على الماضي ، إذا كان زمانهما واحداً ، نحو : * إِنَّ شَاءَ جَعَلَ

لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا * (٤) و

* إِنَّ نَاشِئُ نُزِّلَ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ * (٥) .

(١) العاديات : ٣ - ٤ .

(٢) الأُنعام : ٩٥ .

(٣) البيتان بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١٢٧٢/٣ ، والتذييل

والتكميل : ٣٨٢/٤ ، واللسان : (عهج ، درج) .

والبيت الشاهد في معاني القرآن للفراء : ٢١٤/١ ، وسر صناعة

الإعراب : ٦٤١/٢ ، وأمالى ابن السجري : ١٦٧/٢ .

العواهج : جمع عوهج ، وهي الطويلة العنق من الطّباء .

ورج الصبي : مشى مشياً ضعيفاً .

(٤) البيتان بدون نسبة في معاني القرآن للفراء : ٢١٣/١ ، ١٩٨/٢ ،

وأمالى ابن السجري : ١٦٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٧٢/٣ ،

وآل بحر المحيط : ٣٠٢/٨ ، والتذييل والتكميل : ٣٨٢/٤ ،

والمساعد : ٤٧٧/٢ ، والخزانة : ١٤٠/٥ .

(٥) الفرقان : ١٠ .

(٦) الشعراء : ٥٤ .

وجعل أبو علي^(١) الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار
والمجرور مخصوصاً بالضرورة ، واستشهد بقول الأعشى :^(٢)
يَوْمًا تَرَاهَا كَشِبَهُ أُرْدِيَسَقُ ال عَصَبٍ وَيَوْمًا أَدِيْمَهَا نَغِيْلًا
وهو جائز في أفصح الكلام المنثور ، إن لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسماً
مجروراً ، وهو في القرآن كثير كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾
وفي الآخرة حَسَنَةً ﴿^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا
الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾^(٤) ،
وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سُدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سُدًّا ﴾^(٥) ،
وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾^(٦) . ٢٠٠/أ
فلو كان المعطوف فعلاً لم يَجُزِ الفصل المذكور بوجه . فلو كان
اسماً مجروراً أعيد معه الجار ، نحو : (مُرْ الْآنَ بَزِيدَ وَغَدَا بَعْمَرُ) ،
وإن لم يُعَدَّ وَجَبَ النصب بفعل مضمَر كقوله تعالى : ﴿ فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ
وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾^(٧) في قراءة حمزة وابن عامر وحفص ، أي : ووهبنا

- (١) الإيضاح : ١٤٤ .
(٢) البيت في ديوانه : ٢٣٣ ، والإيضاح : ١٤٨ ، والخصائص : ٣٩٥/٢ ،
وضرائر الشعر : ٢٠٦ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٣٨/٣ ، وشرح
عمدة الحفاظ : ٦٣٦ ، والتذيل : ٣٨٥/٤ ، ٣٨٧ ، ٣٨٩ ،
والبحر المحيط : ٣٨٩/١ ، واللسان : (أ د م) ، (نغل) ،
(خمس) .

العَصَب : ضرب من البرود . النَّغْل : الفاسد .

- (٣) البقرة : ٢٠١ .
(٤) النساء : ٥٨ .
(٥) يس : ٩ .
(٦) الطلاق : ١٢ .
(٧) هود : ٧١ ، والقراءة انظر السبعة : ٣٣٨ ، والكشف : ٥٣٤/١ ،
وحجة القراءات : ٣٤٦ وما بعدها .

لها مِنْ وراءَ إِسْحاقَ يَعْقوبَ (١) . ويجوز جُرُّ (يعقوب) بباء محذوفة ،
وهو أسهل مِنْ الجَرِّ بمضاف محذوف بعدَ فَضْلٍ كقراءة مَنْ قرَأَ : " وَاللَّهُ
يُرِيدُ الْآخِرَةَ " (٢) ، أي : عَرَضَ الْآخِرَةَ .

(١) انظر التذييل والتكميل : ٣٨٥/٤ وما بعدها .

(٢) الأنفال : ٦٧ . وهي قراءة سُلَيْمَانَ بْنِ جَمَّازِ الْمَدَنِيِّ ، انظر

البحر : ٥٥١٨/٤

باب النداء

(ص)

" المنادى منصوب لفظاً ، أو تقديرًا ب (أنادي)
لازم الإضمار ، استغناءً بظهور معناه مع قصد
الإنشاء ، وكثرة الاستعمال ، وجعلهم كعوض منه
في القرب همزة ، وفي البعد حقيقة أو حكماً (يا) ،
أو (أيا) ، أو (هيا) ، أو (آ) ، أو (أي) .
ولا يلزم الحرف إلا (يا) مع الله ، والمستغاث ،
والمتعجب منه ، والمندوب . ويقل حذفه مع اسم
الإشارة ، واسم الجنس المبنى للنداء . وقد يحذف
المنادى قبل الأمر والدعاء فتلزم (يا) . وإن
وليتها (ليت) ، أو (رب) ، أو (حبذا)
فهي للتنبيه لا للنداء .

وقد يعمل عامل المنادى في المصدر ، والظرف ،
والحال . وقد يفصل حرف النداء بأمر .

(ش) المنادى مفعول في المعنى ، لأنه مدعو ، فيستحق النصب لفظاً إن كان
معرّباً قابلاً لحركة الإعراب ك (يا عبدالله) ، وتقديرًا إن كان مبنيًا
أو معرّباً غير قابل لحركة الإعراب ك (يا زيد)^(١) ، ويا رقاش ، ويا فتى ،
ويا أخي .

وناصبه (أنادي) لازم الإضمار لظهور معناه مع كثرة الاستعمال
، وقصد الإنشاء ، ولجعل العرب أحد الحروف المذكورة كالعوض منه ، وكل
واحد من هذه الأسباب كافٍ في إيجاب لزوم الإضمار ولا سيما قصد الإنشاء ،
فإن الاهتمام به في غاية من التوكادة ، لأن إظهار (أنادي) يوهم أن المتكلم
مخير بأنه سيوقع نداءً ، والغرض علم السامع بأنه منشيئ له ، والإضمار معين

على ذلك ، فكان واجباً هذا مع كون الحرف كالعَوَضِ منه ، فلم يُجمع بينهما ، كما لم يُجمع بين العَوَضِ والمُعَوَضِ منه . وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ حَرْفَ النَّدَاءِ عِوَضٌ مَحْضٌ ، رُدَّ عَلَيْهِ بِجَوَازِ حَذْفِهِ ، وَالْعَرَبُ لَا تَجْمَعُ بَيْنَ حَذْفِ الْعِوَضِ وَالْمَحْضِ وَالْمُعَوَضِ مِنْهُ ، نَحْوُ (مَا) وَ (كَانَ) فِي (١) :

... أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ

ونحو (ها) و (واو) القَسَمِ فِي (هَا لِلَّهِ) .

وَكُنْ الْهَمْزَةُ لِلْقَرِيبِ وَمَا سِوَاهَا لِلْبَعِيدِ هُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّ سَيَبَوِيهَ (٢) أَخْبَرَ بِذَلِكَ رَوَايَةً عَنِ الْعَرَبِ . وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ (أَيَّ) كَالْهَمْزَةِ فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالْقُرْبِ لَمْ يَعْتَمِدْ فِي ذَلِكَ إِلَّا عَلَى رَأْيِهِ ، وَالرَّوَايَةُ لَا تُعَارِضُ بِالرَّأْيِ ، وَصَاحِبُ هَذَا الرَّأْيِ هُوَ الْمُبَرِّدُ ، وَتَبِعَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ (٣) . وَلَمْ يَذْكُرْ مَعَ حُرُوفِ النَّدَاءِ (آ) وَ (أَيَّ) بِالْمَدِّ إِلَّا الْكُوفِيُّونَ (٤) ، رَوَوْهَا عَنِ الْعَرَبِ الَّذِينَ يَثْقُونَ (٥) بِعَرَبِيَّتِهِمْ ، وَرَوَايَةُ الْعَدَلِ مَقْبُولَةٌ .

(١) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى خُفَافِ بْنِ نُدْبَةَ وَالْعَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ . وَهُوَ فِي زِيَادَاتِ دِيوَانِ الْعَبَّاسِ : ١٢٨ ، وَسَيَبَوِيه : ١٤٨/١ ، وَالْخَصَائِصُ : ٣٨١/٢ ، وَالْمَنْصَفُ : ١١٦/٣ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٤/١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٠/٢ ، وَالْإِنْصَافُ : ٧١/١ ، وَابْنُ يَعِيشَ : ٩٩/٢ ، ١٣٢/٨ وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٤١٨/١ ، وَالْمَغْنِي : ٨٤ ، ٥٤ ، ٥٧٢ ، ٩١١ ، وَشَرْحُ أَبِييَاتِهِ : ١٧٣/١ ، وَانْظُرْ فِهْرَسَهُ ، وَالْخَزَانَسَةُ : ١٣/٤ .

تَلَدُّهُ : " أَبَا خُرَاشَةَ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ " .

(٢) سَيَبَوِيه : ٣٢٥/١ .

(٣) التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٣٩٣/٤ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٤٨٢/٢ . وَكَلَامُ الْمُبَرِّدِ

فِي الْمَقْتَضَبِ (٢٣٣/٤) مُوَافِقٌ لِكَلَامِ سَيَبَوِيه .

وَمَنْ وَافَقَ الْمُبَرِّدَ الْجَزُولِيَّ انْظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ : ٨٢/٢ .

(٤) التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٣٩٤/٤ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٤٨٢/٢ ، وَاللِّسَانُ :

(آ) وَ (آ) حَكَاهَا الْأَخْفَشُ أَيْضًا انْظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ : ٨٢/٢ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : (يَتَّقُونَ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

ولا يجوز حذف [حرف] (١) النداء إن كان النادى (الله) أو ضميراً ،
أو مستغاثاً أو متعجباً منه ، أو مندوباً ، نحو : (يا الله) (٢) ، ويا إياك ،
ويا كزيد ، ويا لئماً ، ويا زيدا . فإن كان غير هذه الخمسة جاز الحذف ،
إلا أن جازه يقلُّ مع اسم الإشارة واسم الجنس المبنى للنداء . ومن
شواهد الحذف مع اسم الإشارة قول ذي الرمة (٣) :
إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ
أَرَادَ : بِمِثْلِكَ يَا هَذَا . ومثله قول رجل مِنْ طَيْسٍ : (٤)
إِنَّ الْأُلَى وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ فِيهِمْ هَذَا أَعْتَصِمْ تَلَقَّ مِنْ عَادَاكَ مَخْذُولًا
ومنه قوله (٥) :
ذِي دَعَى اللَّوْمَ فِي الْعَطَاءِ فَإِنَّ اللَّوْمَ يُغْفِرِي الْكِرَامَ بِالْإِجْزَالِ
ومنه قوله (٦) :
ذَا أَرْعَوَاءَ فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّأْسِ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ

-
- (١) تكلمة مّا حكاها ناظر الجيش من كلام المصنف (٤/١٧٨/ب) .
(٢) في الأصل رُسِمَتْ : (يا الله) .
(٣) البيت في ديوانه : ١٥٩٢/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢٩٧ ، وشرح
الكافية الشافية : ١٢٩١/٣ وشواهد التوضيح : ٢١١ ، والتذييل
والتكميل : ٣٩٦/٤ ، والمغني : ٨٤٠ ، وشرح أبياته : ٣٥٢/٧ ،
والهمع : ١٧٤/١ .
(٤) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحافظ : ٢٩٨ ، وشرح الكافية
الشافية : ١٢٩٥/٣ ، والتذييل والتكميل : ٣٩٧/٤ ، والبحر
المحيط : ٢٩٠/١ ، ٤٨٦/٢ .
(٥) البيت نسبة المصنف في شرح عمدة الحافظ : ٢٩٨ إلى رجل
من طيبي* ، وهو بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٣٩٦/٤ .
(٦) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١٢٩٢/٣ ، والتذييل
والتكميل : ٣٩٦/٤ ، والمساعد : ٤٨٥/٢ ، والعيني : ٢٣٠/٤ .

ومنه قوله : (١)

لا يَغْرَنَكُمُ أَوْلَاءُ مِنَ الْقَسْوِ مِ جُنُوحٍ لِلسَّلَامِ فَهَوَ خِدَاعُ
ومِنْ شَوَاهِدِ الحذفِ مع اسم الجنس المبنى للنداء قول النبي (٢) - صلى الله
عليه وسلم - : " أَشْتَدِي أَرْمَةً تَنْفَرُجِي " وقوله - صلى الله عليه وسلم -
مُتَرْجِمًا عَنْ (٣) موسى عليه السلام (٤) : " ثَوْبِي حَجَرٌ ثَوْبِي حَجَرٌ "
أَرَادَ : يَا أَرْمَةً ، وَيَا حَجَرٌ ، وكلاهما مِنْ أَفْصَحِ الكلامِ .
ومِنْ نداء الضمير ما ذكر أبو عبيدة (٥) مِنْ أَنَّ الْأَخْوَصَ الْيَرْبُوعِيَّ
وَقَدْ مَعَ أَبِيهِ عَلَى مُعَاوِيَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَخَطَبَ ، فَوَثَبَ أَبُوهُ لِيُخْطَبَ ،
فَكَفَّهُ ، وقال : " يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ " (٦) ، وأُنشِدَ أَبُو زَيْدِ : (٧)

-
- (١) البيت بدون نسبة في البحر المحيط : ٤٨٦/٢ ، والتذييل
والتكميل : ٣٩٦/٤ .
(٢) سَرَدَهُ الذَّهَبِيُّ فِي مِيزَانِ الاعتدال : ٥٣٩/١ ، وهوفي الجامع
الصغير : ٤٢/١ ، وكنز العمال : ٢٧٤/٣ .
(٣) فِي الْأَصْلِ : (مَتَرَحِمًا عَلَى) ، وهو تصحيف وتحريف .
(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ " مَنْ بَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْإِيْمَنَ فِي الْغَسْلِ " مِنْ
كِتَابِ " الْغَسْلِ " ٧٨/١ برواية " ثَوْبِي يَا حَجَرٌ " وعليها يفوت
الاستشهاد . وأخرجه برواية الشرح في باب " حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ
نَصْرٍ " مِنْ كِتَابِ " الْأَنْبِيَاءِ " : ١٩٠/٤ ، ومسلم في باب " جَوَازُ
الْإِغْتِسَالِ عُرْيَانًا فِي الْخُلُوةِ " مِنْ كِتَابِ " الْحَيْضِ " : ٢٦٧/١ ،
وفي باب " مَنْ فَضَّلَ مُوسَى " مِنْ كِتَابِ " الْفَضَائِلِ " : ١٨٤١/٤ .
(٥) الهمع : ١٧٤/١ ، والخزانة : ٢٩٠/٢ .
(٦) فِي الْأَصْلِ : (كَفَيْتَ) ، وهو تحريف والتصويب مما حكاه أبو حيان
مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ : ٣٩٥/٤ .
(٧) الْبَيْتَانِ لِسَالِمِ بْنِ دَارَةَ . وهما في النوادر : ٤٥٥ ، وسر صناعة
الإعراب : ٣٥٩/١ ، وأمالى ابن السجري : ٧٩/٢ ، والإِنْصَافُ :
٣٢٥/١ ، وابن يعيش : ١٢٧/١ والمقرب : ١٧٦/١ ، وشرح
عمدة الحافظ : ٣٠٢ ، والتذييل والتكميل : ٣٩٥/٤ ، ٣٩٦ ،
والخزانة : ١٣٩/٢ .

يَا أَبَجْرَيْنَ أَبَجْرِي يَا أَنْتَا
أَنْتَ الَّذِي طَلَقْتَ عَامَ جُعْتَا

فقول الأحوص : " يَا إِيَّاكَ " جارٍ على القياس ، لأنَّ المنادى مفعولٌ محذوفُ
العامل ، وما كان كذلك وجيء به ضميراً وجب أن يكون أحد الضمائر الموضوعة
للنصب كقوله تعالى : ﴿ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾ (١) / وكقول الشاعر (٢) :
ب/٢٠٠

إِيَّاكَ خَلَقْتُ لِي رِداءً فَكُنْتُ لَهُمْ عَلِيٍّ فيما أرادوا بي مِنَ الضَّرَرِ

وأما (يَا أَنْتَ) فشاذٌ ، لأنَّ الموضعَ موضعَ نصبٍ ، و (أَنْتَ) ضميرُ رفعٍ ،

فحقُّه ألاَّ يجوزَ كما لا يجوزُ في (إِيَّاكَ وَالْأُسْدَ) : (أَنْتَ وَالْأُسْدَ) ،

لكنَّ العربَ قد تجعلُ بعضَ الضمائرِ نائباً عن غيره كقولهم : (رَأَيْتُكَ

أَنْتَ) بمعنى : رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ ، فناب ضميرُ الرفعِ عن ضميرِ النَّصبِ . وعكسه

قراءةُ الحسنِ البصريِّ - رضي الله عنه - : " إِيَّاكَ يُعْبَدُ " (٣) بنيابة

ضميرِ النَّصبِ عن ضميرِ الرفعِ . فكذلك قالوا : (يَا أَنْتَ) ، والأصل :

يَا إِيَّاكَ ، لما ذكرتُ لك ، ولأنَّ الموضعَ موضعَ اطَّرد في الواقع فيه - إذا

كان مفرداً معرفةً - كونه على صورة مرفوع ، فحسُن أن يخلُفه ضميرُ الرفعِ

كما حسُن أن يكون تابعه مرفوعاً . وكان حقُّ المنادى أن يُمنَعَ حذفُه ،

لأنَّ عاملَه قد حُذِفَ لُزوماً ، فأشبهه الأشياءُ التي حُذِفَ عاملُها ، وصارت

هي بدلاً مِنَ اللَّفْظِ ك (إِيَّاكَ) في التَّحذِيرِ ، وك (سَقِيَّا لَهُ) في الدُّعَاءِ ،

إلاَّ أنَّ العربَ أجازت حذفَ المنادى ، والتزمت في حذفه بقاء (يَا) دليلاً

عليه وكونَ ما بعده امرأً أو دُعَاءً ، لأنَّ الأَمْرَ والدَّاعِيَ مُحْتَاجَانِ إِلَى

توكيدِ اسمِ المأمورِ والمدعوي بتقديمه على الأمر والدُّعَاءِ ، فاستعمل الدُّعَاءُ

(١) البقرة : ٤٠ .

(٢) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٣٩٥ / ٤ .

(٣) الفاتحة : ٥٥ . وللقرأة انظر المختصر : ١ ، والبحر المحيط :

٢٣ / ١ . وفي الأصل : (تعبد) ، وهو تصحيف .

قبلهما كثيراً حتى صار الموضع مُنبَّهاً على النداء إذا حذف ، وبقيت
 (يا) ، فحُسن حذفه لذلك . فمن ثبوته قبل الأمر قوله تعالى :
 * يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ * (١) ، و * يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا
 نِعْمَتِي * (٢) ، و * يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ * (٣) ، و * يَا بُنَيَّ
 أَزْكِبْ مَعَنَا * (٤) ، و * يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ * (٥) . ومن ثبوته
 قبل الدعاء : * يَا مُوسَى ادْعُ لَنَا رَبَّكَ * (٦) ، و * يَا أَبَانَا
 اسْتَغْفِرْ لَنَا * (٧) ، و * يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ * (٨) ومنه قول
 الراجز : (٩)

يَا رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ مَغْفِرَةً
 تَمْحُو خَطَايَايَ وَأُكْفِيَ الْمَعْذِرَةَ

ومن حذفه قبل الأمر قوله تعالى في قراءة الكسائي : * أَلَا يَأْسُجُدُوا * (١٠)
 أراد : أَلَا يا هؤلاء أسجدوا . ومن حذفه قبل الدعاء قول الشاعر : (١١)
 يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ
 وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

-
- (١) البقرة : ٣٥ .
 (٢) البقرة : ٤٠ ، ٤٧ ، ١٢٢ .
 (٣) الأعراف : ٣١ .
 (٤) هود : ٤٢ .
 (٥) مريم : ١٢ .
 (٦) الأعراف : ١٣٤ .
 (٧) يوسف : ٩٧ .
 (٨) الزخرف : ٧٧ .
 (٩) البيتان بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٣٩٩/٤ .
 (١٠) النمل : ٢٥ . وللقراءة انظر السبعة : ٤٨٠ ، والكشف : ١٥٧ .
 وما بعدها ، وحجة القراءات : ٥٢٦ وما بعدها .
 (١١) تقدم ص : ٢٠٠ ، ٢٦٦ .^١

ومثله (١) :

أَلَا يَا مُسْلِمِي يَا دَارِمِي عَلَى الْيَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَعَاتِكَ الْقَطْرِ

ومثله (٢) :

أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أَنْتَسِي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلُ
وَأَنْتِي لَا أَخْزَى إِذَا قِيلَ مُطْلِقٌ سَخِيٌّ وَأَخْزَى أَنْ يُقَالَ بَخِيلُ
وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : (يَا لَيْتَ ، وَيَا رُبَّ ، وَيَا حَبَّذَا) ؛ لِأَنَّ مُوَلِِّي
(يَا) أَحَدَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ قَدْ يَكُونُ وَحْدَهُ ، فَلَا يَكُونُ مَعَهُ مَنَادًى ثَابِتٌ وَلَا
مَحذُوفٌ كَقَوْلِ مَرْيَمَ - عَلَيْهَا السَّلَام - ﴿ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ
نَسِيًّا مَنْسِيًّا ﴾ (٣) ؛ وَلِأَنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يَجُوزُ حَذْفُهُ إِذَا كَانَ مُوضَعُ
الدُّعَاءِ الْحَذْفِ مُسْتَعْمَلًا فِيهِ الثَّبُوتُ كَحَذْفِ الْمَنَادَى قَبْلَ الْأَمْرِ وَالدُّعَاءِ ،
فَإِنَّهُ جَازٍ لِكثَرَةِ ثُبُوتِهِ بِخِلَافِ مَا قَبْلَ الْكَلِمِ الْمَذْكُورَةِ ، فَإِنَّ ثُبُوتَ الْمَنَادَى
فِيهِ غَيْرُ مَعْنُودٍ ، فَالدُّعَاءُ الْحَذْفِ فِيهِ مَرْدُودٌ ، وَلَكِنْ (يَا) فِيهِ لِمُجَرَّدِ
التَّنْبِيهِ وَالِاسْتِفْتَا حِ مِثْلُ (أَلَا) ، وَقَدْ يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا تَوْكِيدًا فِي نَسَاءٍ
وغيرِ نَسَاءٍ ، فَاجْتِمَاعُهُمَا فِي الدُّعَاءِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٤) :

أَلَا يَا أَبْنَ الذِّينَ فَنُؤَا وَيَادُوا أَمَا وَاللَّهِ مَا ذَهَبُوا لِتَبَقُّسِ

- (١) البيت لذي الرُّمَّة . وهو في ديوانه : ٥٥٩/١ ، والصاحبي : ٣٨٦ ،
والصخايع : ٢٧٨/٢ ، وأمالي ابن الشجري : ١٥١/٢ ، وحجة
القراءات : ٥٢٦ وشواهد التوضيح : ٦ ، وشرح عمدة الحافظ :
١٩٩ ، والتذييل والتكميل : ٣٩٩/٤ ، والبحر المحيط : ٢٤/١ ،
٦٩/٧ ، والمغني : ٣٢٠ ، وشرح أبياته : ٣٨٥/٤ ، والهمع
: ١١١/١ ، واللسان (يا) وفي الديوان زيادة تخريج .
الجرعاء : رملة مستوية لا تنبت شيئاً .

(٢) تقدماً ص

(٣) مريم : ٢٣ .

(٤) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٤٠٠/٤ ، والمساعد

: ٤٨٧/٢ .

واجتماعهما في غير نداء كقول الآخر (١) :

أَلَا يَأْتِيَتْ أَتِيَامًا تَوَلَّسْتُ يَكُونُ إِلَى إِعَادَتِهَا سَبِيلُ

وقد يعمل عاملُ المنادي في مصدر كقول الشاعر (٢) :

يَا هِنْدُ دَعْوَةَ صَبٍّ هَائِمٍ دَنِيفٍ مُنِّي بِلُطْفٍ وَإِلَّا مَاتَ أَوْ كَرِبَا

وفي ظرف كقوله (٣) :

يَا دَارُ بَيْنَ النَّفَا وَالْحَزَنِ مَا صَنَعْتُ يَدُ النَّوَى بِالْأَلَى كَانُوا أَهَالِكُ

وفي حال كقوله (٥) :

يَا أَيُّهَا الرَّبْعُ مَكِيًّا يَسَاحَتِهِ كَمْ قَدْ بَدَلْتَ لِمَنْ وَافَاكَ أَفْرَاحَا

وقد يُفصل بأمر المنادي بينه وبين حرف النداء كقول جدابة بنت خاليد

النَّخَعِيَّةِ تُخَاطِبُ أُمَّتَهَا لَطِيفَةً (٦) :

أَلَا يَا قَائِكَ شَوَالًا لَطِيفًا وَأُنْذِرِي الدَّمْعَ تَسْكَابًا وَكَيْفَا

أرادت : يا لطيفة ، فرحمت ، وفصلت بفعل الأمر .

(١) البيت بدون نسبة في مصدري البيت السابق .

(٢) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٤٠٠/٤ ، والمساعد :

٤٨٧/٢ وتعليق الفرائد : ق ٢ / ج ٢ / ٥٠٢ ، والهمع : ١٧٣/١ .

(٣) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٤٠٠/٤ ، والمساعد :

٤٨٨/٢ ، وتعليق الفرائد : ق ٢ / ج ٢ / ٥٠٢ ، والهمع : ١٧٣ .

(٤) في الأصل : (أهيليكا) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه أبو

حيان من كلام المصنف .

(٥) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٤٠١/٤ ، والمساعد :

٤٨٨/٢ ، وتعليق الفرائد : ق ٢ / ج ٢ / ٥٠٢ .

(٦) البيت في التذييل والتكميل : ٤٠٣/٤ ، والمساعد : ٤٨٨/٢ ،

تعليق الفرائد : ق ٢ / ج ٢ / ٥٠٢ ، والهمع : ١٧٤/١ .

الوكيف : سيلان الدمع .

جدابه : كذا في الأصل وفيما حكاه أبو حيان من كلامه . ولعل

الصواب : جدابة بالياء .

(ص) " يُبْنَى " (١) المنادى لفظاً ، أو تقديراً ، على ما كان
يُرْفَع به لو لم يُنَادَ ، إِنْ كَانَ ذَا تَعْرِيفٍ مُسْتَدَامٍ ،
أو حَادِثٍ بِقَصْدٍ وَإِقْبَالٍ غَيْرِ مُجْرورٍ بِاللَّامِ ، وَلَا عَامِلٍ
فِيهَا بَعْدَهُ ، وَلَا مُكَمَّلٍ قَبْلَ النَّدَاءِ بِعَطْفِ نَسْقٍ .
ويجوز نصبُ ما وُصِفَ مِنْ مَعْرِفٍ بِقَصْدٍ وَإِقْبَالٍ . ولا يجوز
ضمُّ المضافِ الصَّالِحِ لِلْألفِ وَاللَّامِ ، خِلَافاً لِشُعْلَبٍ .
وليس المبنى للنَّداءِ مِنْوَعُ النِّعَتِ ، خِلَافاً لِلْأَصْمَعِيِّ .
ويجوز فَتْحُ ذِي الضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ إِتْبَاعاً ، إِنْ كَانَ
عَلِماً ، وَوُصِفَ بِ (ابْنِ) مَتَّصِلٍ مُضَافٍ إِلَى عِلْمٍ ، لَا إِنْ
وُصِفَ بِغَيْرِهِ ، خِلَافاً لِلْكُوفِيِّينَ ، وَرُبَّمَا ضُمَّ الـ (ابْنُ)
إِتْبَاعاً . ويلحق بِالْعِلْمِ الْمَذْكُورِ نَحْوُ : (يَا فُلَانَ
ابْنَ فُلَانٍ) و (يَا ضُلَّ بْنَ ضُلٍّ) و (يَا سَيِّدَ بْنَ
سَيِّدٍ) . وَمُجَوِّزُ فَتْحِ ذِي الضَّمَّةِ فِي النَّدَاءِ مُوجِبٌ
فِي غَيْرِهِ / حَذْفُ تَنْوِينِهِ لَفْظاً ، وَالْألفِ (ابْنِ)
فِي الْحَالِئِينَ خَطّاً وَإِنْ تَوَنَّنَ فَلِلضَّرُورَةِ . وليس مركباً
فَيَكُونُ كـ (مرء) فِي إِتْبَاعِ مَا قَبْلَ السَّاكِنِ مَا بَعْدَهُ ،
خِلَافاً لِلْفَارِسِيِّ . والوصف بِ (ابنة) كَالْوَصْفِ بِ (ابْنِ)
وَفِي الْوَصْفِ بِ (بنت) فِي غَيْرِ النَّدَاءِ وَجْهَانِ .
وَيُحَذَفُ تَنْوِينُ الْمَنْقُوصِ الْمُعَيَّنِ بِالنَّدَاءِ ، وَتَثْبُتُ
يَاوُهُ عِنْدَ الْخَلِيلِ ، لَا عِنْدَ يُونُسَ . فَإِنْ كَانَ ذَا أَصْلٍ
وَاحِدٍ ثَبَتَتِ الْيَاءُ بِإِجْمَاعٍ . وَيُتْرَكُ مَضْمُوماً أَوْ يُنْصَبُ
مَانُونٌ أَضْطَرَّاراً مِنْ مَنَادَى مَضْمُومٍ .

(١) فِي الْأَصْلِ : (بَنَى النَّادِي) وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّسْهِيلِ .

(ش) المنادى [على ضربين] ^(١) مُعَرَّبٌ وَمِنْهٖ . فَاَلْمُعَرَّبُ الْمَجْرُورُ بِسَلَامِ
الاستغاثة ، نَحْوُ : (يَا لِّلّٰهِ الْمُسْلِمِينَ) ، اَوْ بِلَامِ التَّعَجُّبِ ، نَحْوُ : " يَا لِّلْمَاءِ
، وَيَا لَلدَّوَاهِي " ، وَالنَّكْرَةُ الْمُحْضَةُ ، نَحْوُ ^(٢) :
أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضَتْ فَبَلَّغْنِ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَلَّا تَلَاقِيَا
وَالْعَامِلُ فِيهَا بَعْدَهُ بِإِضَافَةٍ وَغَيْرِإِضَافَةٍ ، نَحْوُ : (يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ،
وَيَا رَوْفًا بِالْعِبَادِ ، وَيَا عَظِيمًا فَضْلُهُ ، وَيَا عَشْرِينَ رَجُلًا) .
وَالْمُكَمَّلُ قَبْلَ النَّدَاءِ بِالْعَطْفِ ، نَحْوُ : (يَا زَيْدًا وَعَمْرًا) فِي الْمُسَمَّيْنِ
بِهِمَا ^(٣) .

وَالْمِنْهٖ عَلَى ضَرْبَيْنِ : مِنْهٖ بِنَاءٌ مُتَجَدِّدٌ بِسَبَبِ النَّدَاءِ . وَمِنْهٖ
بِنَاءٌ غَيْرُ مُتَجَدِّدٍ بِسَبَبِ النَّدَاءِ .
فَالأَوَّلُ : مِنْهٖ عَلَى ضَمَّةٍ مَلْفُوظَةٍ بِهَا ، نَحْوُ : (يَا زَيْدُ ، وَيَا رَجُلُ)
، وَمَقْدَّرَةٌ ، نَحْوُ : (يَا مَوْلَى) ^(٤) ، وَيَا هَادِي ، وَيَا رَبِّي) ، وَعَلَى أَلِفٍ ،
نَحْوُ : (يَا زَيْدَانِ) ، وَعَلَى وَاوٍ ، نَحْوُ : (يَا زَيْدُونَ) .
وَالثَّانِي : مِنْهٖ فِي التَّقْدِيرِ عَلَى ضَمَّةٍ ، وَفِي اللَّفْظِ عَلَى مَا كَانَ مِنْهٖ
عَلَيْهِ قَبْلَ النَّدَاءِ ، نَحْوُ : (يَا هُوَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، وَيَا سَيِّدُ الْوَعْدِ ، وَيَا رَقَاشَ ، وَيَا خَمْسَةَ عَشَرَ ،
وَيَا بَرَقَ نَحْرُهُ) .

وهذه الأنواع كلها داخلَةٌ في قولِي : " يُبْنَى الْمُنَادَى لَفْظًا
أَوْ تَقْدِيرًا عَلَى مَا كَانَ يُرْفَعُ بِهِ " .

-
- (١) تكملة مآخذه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤/١٨١/أ) .
(٢) البيت لعبد يغوث الحارثي . وهو في سيبويه : ٣١٢/١ ،
والمقتضب : ٢٠٤/٤ ، والجمل : ١٤٨ ، والأصول : ٣٣١/١ ،
٣٦٩ ، والتبصرة : ٣٣٩/١ ، وابن يعيش : ١٢٧/١ ، ١٢٨ ،
١٢٩ ، والتذيل والتكميل : ٤٠٧/٤ ، ٤١١ ، والساعد : ٤٩٠/٢ ،
والخزانة : ١٩٤/٢ ، واللسان : (عرض) ، والفضليات : ١٥٦ ،
والأغاني : ٣٣٣/١٦ .
(٣) (بهما) : في الأصل غير واضحة .
(٤) في الأصل : (هولا) ، وهو تحريف .

أما دخول ما تجدد بناؤه بسبب النداء فظاهر . وأما دخول ما سبق بناؤه ، فلا ن (هو لاء ، وسيبويه ، وراقش ، ويرق نحره) قد كانت قبل النداء تقع في موضع الرفع ، فتنوى ضمة الإعراب في موضعها ، وتجدد لها في النداء تقدير ضمة البناء ، ويدل على ذلك رفع تابعها ، نحو : (يا هو لاء الرجال ، ويا رقاش الحسنة) .

ونبهت بقولي : * على ما كان يرفع به لولم يناد " على نحو :

(يامكرمان) (٢) مما لا استعمال له في غير النداء .

ثم بينت أن من شرط النداء المستحق للبناء (٣) كون المنادى

غير مجرور بلام الجر ، وكونه غير عامل فيما بعده ، ولا مكمل قبل النداء يعطف نسق . فخرج باستثناء المجرور باللام المستغاث ، نحو : (يا لله

للمسلمين) ، والتعجب منه ، نحو : (يا للعير) ، و (يا لآيات) ،

وباستثناء العامل فيما بعده المضاف ، نحو : (يا ذا الجلال والإكرام) ،

والشبيه به ، نحو : (يا عظيماً فضله ، ويا لطيفاً بالعباد ، ويا عشرين

رجلاً) ، وباستثناء المكمل قبل النداء يعطف نسق ، نحو : (يا زيدا

وعمرأ) في المسمى بهما .

وأتى الميرد (٤) أن تعريف (يا زيد) متجدد بالنداء بعد

إزالة تعريف العلمية ، لئلا يجمع بين تعريفين .

والصحيح أن تعريف العلمية مستدام كاستدامة تعريف الضمير واسم

(٥) الإشارة والموصول في (يا) إياك ، ويا هذا ، ويا من حضر) ، ولأن النداء

(١) في الأصل : (بني) ، وهو تحريف . والتصويب من التسهيل .

(٢) مكرمان : شديد السخاء .

(٣) في الأصل : (بالبناء) وهو تحريف .

(٤) المقتضب : ٢٠٥ / ٤ .

(٥) تكملة ما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤ / ١٨١ ب) .

لا يلزم من دخوله على معرفة اجتماع تعريفين ، على أنه لو علم اجتماع تعريفين لجعل أحدهما مؤكداً للآخر ومسوقاً لزيادة الوضوح ، كما تُساق الصفة لذلك ، ويكون ذلك نظير اجتماع دليلي المبالغة في (علامة ، ودوّاري) .^(١)

ويجوز في المفرد المعرب بالقصد والإقبال إجراؤه مجرى العلم

المفرد في البناء ، وإجراؤه مجرى النكرة في النصب .

قال الفراء^(٢) : النكرة المقصودة الموصوفة المناداة توءر العرب

نصبها ، يقولون : (يا رجلاً كريماً أقبل) ، فإذا أفردها رفعوا أكثر ممّا ينصبون .

قلت : ويؤيد قول الفراء ما روي من قول^(٣) النبي - صلى الله

عليه وسلم - في سجوده^(٤) : " يا عظيمًا برجى لكل عظيم " .

وأجاز ثعلب^(٥) - رحمه الله - أن يضم^(٦) المضاف ، إذا كان

صاحباً للألف واللام ، نحو : (يا حسن الوجه) ، لأن إضافة فسي

نية الانفصال . وأظنه قاس ذلك على رواية الفراء^(٧) عن بعض العرب :

" يا مهتّم^(٨) يا أمرنا لا تهتّم " بضم الميم مع مشابهته المضاف لتعلق

(بأمرنا) به .

(١) الدوّاري : الدهر الدائر بالإنسان .

(٢) معاني القرآن : ٣٧٥ / ٢ .

(٣) في الأصل : (قبل) ، وهو تحريف .

(٤) لم أقف عليه برواية النصب في كتب الحديث التي بين يدي . وهو

برواية : " يا عظيم " . . . في مجمع الزوائد : ١٢٨ / ٢ ، وكنز العمال

: ٤٦٦ / ٧ . وعليها يفوت الاستشهاد . وانظر التذييل والتكميل :

٤١٠ / ٤ وما بعدها .

(٥) التذييل والتكميل : ٤١٤ / ٤ .

(٦) في الأصل : (يضاف) ، وهو تحريف .

(٧) معاني القرآن : ٣٧٦ / ٢ .

(٨) في الأصل : (مهيم) ، وهو تحريف . والتصويب ما حكاه أبوحيان

من كلام المصنف .

(١)

وتخرِجُ هذا عندي بأن يُجعل (بأمرنا) مُتعلِّقاً بـ (لا) [تهتم] (لأنَّ بناءَ المنادى ناشئٌ عن شَبِّهه بالضمير ، والمضافُ عادِمُ الشَّبهِ بالضمير ، وإنَّ كان مجازي الإضافة .

ومنع الأَصَمِيُّ (٢) نَعَتَ المَبْنِيِّ لِلنَّدَاءِ ؛ لِأَنَّهُ شَبِّهَ بِالْمُضَمَّرِ ، وَالْمُضَمَّرُ لَا يُنَعَتُ . وما ذهب إليه مردودٌ بِالسَّمَاعِ وَالْقِيَّاسِ . أمَّا السَّمَاعُ فَشَهْرَتُهُ مُغْنِيَةٌ عَنْ اسْتِشْهَادِ . وَأَمَّا الْقِيَّاسُ فَلِأَنَّ مُشَابَهَةَ الْمُنَادَى لِلضَّمِيرِ عَارِضَةٌ ، فَمُقْتَضَى الدَّلِيلِ أَنَّ تُعْتَبَرَ مُطْلَقاً ، كما لم تُعْتَبَرِ مُشَابَهَةُ الْمَصْدَرِ لِفِعْلِ الْأَمْرِ فِي نَحْوِ : (ضَرْباً زَيْدًا) / ، لَكِنَّ الْعَرَبَ اعْتَبَرَتْ مُشَابَهَةَ (٢٠١/ب) الْمُنَادَى لِلضَّمِيرِ فِي الْبِنَاءِ اسْتِحْسَاناً ، فَلَمْ تَزِدْ (٣) عَلَى ذَلِكَ ، كَمَا أَنَّ (فَعَالٍ) الْعَلَمَ كَمَا بُنِيَ حَمَلًا عَلَى (فَعَالٍ) الْأَمْرِ بِهِ لَمْ يَزِدْ (٤) عَلَى بِنَائِهِ شَيْءٌ مِنْ أَحْوَالِ مَا حُمِلَ عَلَيْهِ ، وَنَظَائِرُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ .

وَيَجُوزُ فِي الْمَنْعُوتِ بِـ (ابْنِ) مِنْ نَحْوِ : (يَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو) الضَّمُّ اسْتِصْحَاباً لِحَالِهِ قَبْلَ النَّعْتِ ، وَالْفَتْحُ إِعْرَاباً ، نَحْوُ : (يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو) . فَلَوْ قُصِلَ (ابْنُ) مِنَ الْمَنْعُوتِ تَعَيَّنَ الضَّمُّ ، نَحْوُ : (يَا زَيْدُ الْفَاضِلُ ابْنُ عَمْرٍو) . وَكَذَا يَتَعَيَّنُ الضَّمُّ إِنْ قُفِدَتْ عِلْمِيَّةُ الْمَنْعُوتِ ، نَحْوُ : (يَا غُلَامُ ابْنُ زَيْدٍ) ، أَوْ عِلْمِيَّةُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، نَحْوُ : (يَا زَيْدُ ابْنَ أَخِيْنَا) ، أَوْ عِلْمِيَّتُهُمَا ، نَحْوُ : (يَا غُلَامُ ابْنَ أَخِيْنَا) . فَلَوْ لَمْ تَكُنْ ضَمَّةُ الْمُنَادَى ظَاهِرَةً

(١) تَكْلِمَةُ مَتَا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ .

(٢) الْأُصُولُ : ٣٧١/١ ، وَانْظُرِ التَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٤١٤/٤ وَمَا بَعْدَهَا ، وَالْمُسَاعَدُ : ٤٩٣/٢ وَمَا بَعْدَهَا .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (يَزِدْ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مَتَا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ .

لم ينو تبدلها بفتحة؛ إذ لا فائدة في ذلك . وقد أجاز الفراء^(١) في
(عيسى) من قوله تعالى : ﴿ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﴾^(٢) تقدير الضمة
والفتحة .

وأجاز الكوفيون^(٣) فتح المنعوت بمنصوب غير (ابن) ، نحو :
(يا زيد الكريم) ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر^(٤) :
فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَأَبْنُ سَعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادِ
على أنَّ الرواية بفتح را^(٥) (عمر) .

وخرج ذلك من انتصر للبصريين^(٥) بأن قال : أراد يا عمرا ،
فحذف الألف لاتقاء الساكنين ، وبقيت الراء مفتوحة . وهذا الانتصار^(٦)

(١) معاني القرآن : ٣٢٦/١ .

(٢) المائدة : ١١٦ .

(٣) التذييل والتكميل : ٤١٨/٤ ، وأوضح المسالك : ٨٠/٣ وما

بعدها ، والمساعد : ٤٩٥/٢ وما بعدها ، والجمع : ١٧٦/١ .

(٤) البيت لجبر . وهوفي ديوانه : ١٣٥ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢٩١ ،

وشواهد التوضيح : ١٠٩ ، والتذييل والتكميل : ٤١٨/٤ ، والمساعد

: ٤٩٥/٢ وأوضح المسالك : ٨٠/٣ ، والجمع : ١٧٦/١ .

وهو برواية " يا عُمَرُ " في المقتضب : ٢٠٨/٤ ، والأصول : ٣٦٩/١ ،

والجمل : ١٥٤ ، وجمل الجرجاني : ٢١ ، والتبصرة : ٣٤٠/١ ،

وأمالى ابن الشجري : ٣٠٧/١ ، والمغني : ٢٨ ، وشرح أبياتة :

٦٣/١ ، والمساعد : ٤٩٣/٢ ، ٥١٢ ، وعليها يفوت الاستشهاد .

كعب بن مامة الإيادي من اشتهر بالجد عند العرب ، وكذا ابن

سعدى ، وهو أوس بن حارثة بن لام الطائي ، وسعدى أمه .

(٥) التذييل والتكميل : ٤١٨/٤ ، والمساعد : ٤٩٦/٢ .

(٦) في الأصل : (الاختصار) ، وهو تحريف .

لا يثبت (١) على مذهب سيبويه ، لأنه لم يذكر زيادة الألف في آخر
المنادى في غير ندبة ، أو تعجب ، أو استغاثة ، والثلاثة منتفية من هذا
البيت . وأجاز غير سيبويه (٢) زيادة الألف في آخر كل منادى لمعد
الصوت .

ويجري مجرى (يا زيد بن عمرو) في جواز (٣) فتح المنعوت
(يا فلان بن فلان) و (يا ضل بن ضل) (٤) و (يا فاضل بن فاضل) ،
وما أشبهه من المدح أن يتبع بالفتح . فإن أدخلت الألف واللام في
الثاني جاز الوجهان . وسبب هذا الفتح كثرة الاستعمال ، فجاز في
(يا زيد بن عمرو) ، واعتنع في (يا زيد ابن أخينا) ، ولزم في نحو :
(يا فاضل بن فاضل) ، جعلوا (٥) الموصوف والصفة كالشيء الواحد فيما
كثرت أعماله ، فأتبعوا الأول الثاني ، كما فعلوا في (أمري) .
وقد روى الأَخفش (٦) عن بعض العرب ضمَّ نون ال (ابن) إتياعاً
لضمَّ المنعوت ، وهو نظير قراءة مَنْ قرأ : " الحمد لله " (٧) بضمَّ اللام ،
بل ضمَّ النون أسهل بكثير ، وكما كان وقوع (ابن) في النداء بين
علمين على الوجه المذكور سبباً للتخفيف بتبديل الضمة فتحةً جعل في
غير النداء سبباً للتخفيف بحذف تنوين المنعوت ، إلا أن النداء (٨) وجّه

(١) في الأصل : (يثبت) ، وهو تصحيف .

(٢) انظر ما سيأتي ص ٨٤٧ .

(٣) كذا في الأصل وفيما حكاه أبو حيان من كلام المصنف . ولعل الصواب

: (في لزوم . .) ، ليصح الكلام بعده .

(٤) ضل بن ضل : منهمك في الضلال .

(٥) في الأصل : (جعل) ، وهو تحريف لقوله بعد ذلك : (فأتبعوا . .

فعلوا) .

(٦) التذييل والتكميل : ٤١٩/٤ ، والمساعد : ٤٩٧/٢ ، والهمع : ١/١٧٦ .

(٧) الفاتحة : ٢ . وهي قراءة إبراهيم بن أبي عجلة . البحر المحيط : ١/١٨ .

وانظر معاني القرآن للفراء ٣/١ وما بعدها .

(٨) في الأصل : (لأنَّ البناء) وهو تحريف ، والتصويب ما حكاه ناظر

الجيش من كلام المصنف (١٨٢/٤) .

واحدٌ وغير النداء وجوه كثيرة ، فكان غير النداء أحوج إلى التَّخْفِيف ، فجُعِل تخفيفه واجباً ، وتخفيف النداء واجباً . واستوى النداء وغير النداء في التزام حذف ألف (ابن) خطأ .

وقد يُنَوَّن المنعوت ب (ابن) في غير النداء اضطراراً كقول الأعْظَم العَجَلِيّ :^(١)

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ
قَبَاءُ ذَاتِ سُرَّةٍ مُقَعَّبَةٍ
مَمْكُورَةٌ أَلْفُ عَلَى رِدَاحِ الْحَجَبَةِ
كَأَنَّهَا حَلِيَّةٌ سَيْفٍ مُذْهَبَةٍ

وزعم الفارسي^(٢) أَنَّ نَحْوَ : (زَيْدٌ بْنُ عَمْرِو) عِنْدَ قَصْدِ النَّعْتِ فِي غَيْرِ
النداء مركَّبٌ ، وَأَنَّ حَرَكَةَ الْمَنْعُوتِ حَرَكَةُ إِتْبَاعِ حَرَكَةِ مِيمِ (مرء) عَلَى لُغَةِ^(٣)

(١) الأبيات في ديوانه : ١٤٨/٤ ، والتذييل والتكميل : ٤٢١/٤ ،

وشرح أبيات المغني : ٣٦٦/٧ .

والبيت الشاهد في سيبويه : ١٤٨/٢ ، والمقتضب : ٣١٣/٢ ،

والخصائص : ٤٩١/٢ ، وأمالى ابن الشجري : ٣٨٢/١ ،

والمغني : ٨٤٤ ، والخزانة : ٢٣٦/٢ .

وهو مع الأخير في ابن يعيش : ٦/٢ ، وضرائر الشعر : ٢٨ ، وشرح

الكافية الشافية : ١٣٠٢/٣ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٢٨٥ .

القباء : الضامرة البطن الدقيقة الخصر . المقعَّبة : الداخلة

في البطن ، وما حولها عالٍ .

المكمورة : المطوية الخلق . والمراد بالألف : البطن والخصر .

الرداح : الثقيلة الأوراك . الحجبة : رأس الورك .

(٢) شرح اللع : ٥٠٧/٢ .

(٣) في اللسان (مرأ) عن السُّكْرِيِّ أَنَّهَا لُغَةُ هَذِيل .

مَنْ قَالَ : (هذا مُرٌّ ، ورأيتُ مرًّا ، ومررتُ بِمرٍّ) . وليس ما رآه في هذا صحيحًا للإجماع على فتح المجرور الذي ^(١) لا ينصرف ، نحو : (صلَّى الله على يوسفَ بنِ يعقوبَ) . ذكر هذا ابنُ برهانَ رحمه الله ^(٢) .
 وإذا كان المنعوتُ مؤنَّثًا علما كـ (هند) في لغة مَنْ صرف ^(٣)
 ونعتَ بـ (ابنة) مضافًا إلى عَلَمٍ ، فُحِكمُ في النداءِ وغير النداءِ حُكمُ (زيد) منعوتًا بـ (ابن) مضافًا إلى عَلَمٍ .
 و [في] غير المنادى المنعوت بـ (بنت) وجهان ، رواهما
 سيبويه ^(٤) عن العرب الذين يصرِّفون (هندًا) ونحوه ، فيقولون :
 (هذه هندُ بنتُ عاصمٍ) . وكلُّ هذا مُشار إليه في الأصل .
 وإذا نوديَ نحو : (قاضي) وقُصِدَ تَعْيِينُهُ ، حُذِفَ تنوينه ، وأُشْبِتَ
 ياؤه ، فنُقِلَ : (يا قاضي) . ويجوز حذف الياء والتَّوْنين معًا ، فيقال :
 (يا قاضي) ، كما قيل مع الألف واللام في غير النداء : (جاء القاضي) ،
 وجاء القاضي) ، والأوَّلُ مذهبُ الخليل والثاني مذهبُ يونسَ ، وقوى سيبويه
 مذهبَ يونسَ ^(٥) .

وإن كان المنقوصُ ذا أصلٍ واحدٍ كاسم فاعل (أرى) رُدَّتْ الياءُ
 بإجماع ، فيقال : (يا مُري) ، ولا يُقال : يا مُرٍ .
 وإذا اضطرَّ شاعرٌ إلى تنوين المنادى المضموم ، جازبقاء الضمة ، وهو
 الأكثرُ ، وجاز نَصْبُهُ وهو الأقيسُ ، لأنَّ البناءَ اسْتَحِقَّ بِشَبِّهِ المضمَرِ ، وقد

-
- (١) في الأصل : (والذي) بإقحام الواو .
 (٢) شرح اللامع : ٥٠٧/٢ وما بعدها .
 (٣) اللسان : (هند) . وحكى ابن كيسان في هذه المسألة خلافًا
 انظر التذييل والتكميل : ٤٢٣/٤ ، والمساعد : ٥٠٠/٢ .
 (٤) تكملة ما حكاه ناظر الجيش من كلامه (١٨٢/٤ ب) .
 (٥) سيبويه : ١٤٨/٢ .
 (٦) سيبويه : ٥٨/٢ وما بعدها .

صُعِفَ بالتَّنْوِينِ ، لِأَنَّ الْمَضْرَّ لَا يُنَوَّنُ ، وَلَكِنَّهُ عَارِضٌ لِلضَّرُورَةِ ، فَجَازَ أَلَّا يُعْتَدَّ بِهِ .

وَحَكَى ابْنُ السَّرَّاجِ (١) أَنَّ بَقَاءَ الضَّمِّ إِذَا اضْطُرَّ إِلَى التَّنْوِينِ اخْتِيَارُ الْخَلِيلِ وَسَيْبُوهِ . وَأَبُو عَمْرٍو وَيُونُسُ وَعِيسَى بْنُ عَمْرِو الْجَرَمِيُّ يَخْتَارُونَ النَّصْبَ . وَمَا / حَكَاهُ ابْنُ السَّرَّاجِ حَكَاهُ الْمُبَرَّدُ (٢) أَيْضًا ، وَزَادَ الْمَازِنِيُّ لِمَثَلِ الْخَلِيلِ ٢٠٢/أ وَسَيْبُوهِ .

قُلْتُ : وَعِنْدِي أَنَّ بَقَاءَ الضَّمِّ رَاجِعٌ فِي الْعَلَمِ ، وَالنَّصْبَ رَاجِعٌ فِي النِّكَرَةِ الْمُعْنِيَةِ (٣) ، لِأَنَّ شَبَهَهَا بِالْمَضْرِّ أَوْضَعُ . وَمِنْ شَوَاهِدِ الْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ قَوْلُ الْأَخْوَصِ (٤) :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

وَمِنْهَا مَا أَنْشَدَ الْفَرَّاءُ مِنْ قَوْلِ لَبِيدٍ (٥) :

- (١) الْأُصُولُ : ٢٣٦/١ وَمَابَعْدَهَا . وَانْظُرْ سَيْبُوهِ : ٣١٣/١ .
- (٢) الْمُقْتَضَبُ : ٢١٣/٤ . وَمَا حَكَاهُ الْمُبَرَّدُ حَكَاهُ ابْنُ السَّرَّاجِ ، فَلَا حَاجَةَ لِقَوْلِهِ : " وَزَادَ الْمَازِنِيُّ مَثَلِ الْخَلِيلِ وَسَيْبُوهِ " . اللَّهُمَّ إِلَّا إِنْ كَانَتْ نَسَخَتُهُ مِنَ الْأُصُولِ سَقَطَ مِنْهَا لَفْظُ (الْمَازِنِيُّ) .
- (٣) فِي الْأَصْلِ : (الْمُعْنِيَةُ) ، وَهِيَ تَصْحِيفُ وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (٤٢٦/٤) .
- (٤) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ١٨٣ ، وَسَيْبُوهِ : ٣١٣/١ ، وَالْمُقْتَضَبُ : ٢١٤/٤ ، ٢٢٤ ، وَمَجَالِسُ شُعَلْبٍ : ٧٤/١ ، ٤٧/٢ ، ٤٧ ، وَالْأُصُولُ : ٣٤٤/١ ، ٢٢٦/٢ ، وَالْجَمَلُ : ١٤٨ ، وَالْمَحْتَسِبُ : ٩٣/٢ ، وَالتَّبَصُّرَةُ : ٣٥٥/١ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٤١/١ ، وَالْإِنْصَافُ : ٣١١/١ ، وَضَرَائِرُ الشُّعَرِ : ٢٦ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٣٠٤/٣ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٤٢٤/٤ ، وَالْمَغْنِي : ٣٧٩ ، وَشَرْحُ أَبِي يَتَاهُ : ٥٣/٦ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٥٠١/٢ ، وَالْمُهْمَعُ : ٨٠/٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ١٥٠/٢ .
- (٥) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ١٩٢ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ : ٣٢١/٢ ، وَضَرَائِرُ الشُّعَرِ : ٢٦ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٤٢٤/٤ .
- الْأُسْلُ : الرِّمَاحُ .

قَدَّمُوا إِذْ قِيلَ قَيْسٌ قَدَّمُوا وَأَرْفَعُوا الْمَجْدَ بِأَطْرَافِ الْأَسْلُ
أَرَادَ : قَدَّمُوا يَا قَيْسٌ قَدَّمُوا . وَأَنْشَدَ غَيْرُهُ لِعَدِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ ^(١) يَرْثِي
أَخَاهُ مُهْلَبًا ^(٢) :
^(٣) ظَبْيَةٌ مِنْ ظُبَاءٍ وَجَرَّةٌ تَعْطُو
يَدَاهَا فِي نَاضِرٍ أَلَا وَرَاقِ
صَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ : يَا عَدِيٍّ لَقَدْ وَقَّتَكَ الْأَوَاقِي ^(٤)
مَا أَرْجِي فِي الْعَيْشِ بَعْدَ نَدَامِي قَدْ أَرَاهُمْ سُقُوا يَكَاثُ حَلَاقِي
وَمِنْ شَوَاهِدِ النَّصْبِ وَالْمَنَادَى عِلْمُ قَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٥) :
فَطِرٌ خَالِدًا إِنْ كُنْتَ تَسْطِيعُ طَيْرَةً ^(٦) وَلَا تَقَعَنَّ إِلَّا وَقَلْبُكَ وَاقِعٌ

- (١) فِي الْأَصْلِ : (ابن أبي ربيعة) بإقحام لفظ (أبي) ، والتصويب
مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (١/١٨٢/٤) .
- (٢) كَذَافِي الْأَصْلِ ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا ذَكَرَهُ الصَّغَانِيُّ فِي التَّكْمِلَةِ : (وقى) .
وَالْبَيْتَانِ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي فِي التَّكْمِلَةِ : (وقى) ، وَالثَّانِي وَالثَّالِثُ
فِي الْأُغَانِي : ٥٤/٥ ، بِرَوَايَةٍ : (ياعديًا) ، وَعَلَيْهَا يَفْسُوتُ
الِاسْتِشْهَادُ ، وَبِهَا أَيْضًا وَرَدَ الْبَيْتُ الثَّانِي فِي الْمَقْتَضَبِ : ٢١٤/٤ ،
وَالْجَمْلُ : ١٥٥ ، وَالْمَنْصَفُ : ٢١٨/١ ، وَأَمَّا لِي ابْنُ الشَّجَرِيِّ : ٩/٢ ،
وَابْنُ يَعْيشَ : ١٠/١٠ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٣٠٤/٣ ، وَالتَّذْيِيلُ
وَالْتَكْمِيلُ : ٤١٩/٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، وَالْمُسَاعِدُ : ٥٠٢/٢ ، وَاللِّسَانُ :
: (وقى) . وَوَرَدَ بِرَوَايَةِ الشَّحْ فِي ابْنِ يَعْيشَ : ٨/١٠ ، وَضُرَائِرُ الشَّمْرِ
: ٢٦ .
- (٣) فِي الْأَصْلِ : (تعطوا) بإقحام ألف التفریق .
- (٤) فِي الْأَصْلِ : (الواقى) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
- (٥) الْبَيْتُ بَدُونِ نِسْبَةٍ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ : ٣٢١/٢ بِرَوَايَةٍ :
" ... وَقَلْبُكَ حَا زُرُّ " ، وَضُرَائِرُ الشَّمْرِ : ٢٦ بِرَوَايَةٍ : " وَقَلْبُكَ
خَافِقٌ " ، وَفِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٤٢٥/٤ ، بِرَوَايَةٍ : " وَقَلْبُكَ
طَائِرٌ " .
- (٦) فِي الْأَصْلِ : (تستطيع) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ يَخْتَلُ بِهِ الْوِزْنُ .

وَمِنْ شَوَاهِدِهِ وَالْمَنَادَى نَكْرَةً مُعَيَّنَةً قَوْلُ عِدْرِ يَغُوثُ (١) :

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغْنَا (٢)
نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَلَّا تَلَاَقِيَا
وَمِنْهَا قَوْلُ الْآخَرِ : (٣)

أَعْبَدَا حَلَّ فِي أَرْضِي غَرِيبًا
أَلَوْ مَا لَا أَبَالَكَ وَأَغْتَرَابَا
وَمِثْلُهُ (٤) :

يَا سَيِّدَا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ
قَوَالٍ مَعْرُوفٍ وَأَمْسَارِهِ
مُوطَّأٍ الْاُكْتَفَاءِ رَحْبِ الدَّرَاعِ
نَحَارِ أُمَمَاتِ الرَّبَاعِ الرَّتَاعِ
وَمِنْهَا (٥) :

أَلَا يَا قَتِيلًا مَا قَتِيلُ بَنِي حُلَيسٍ
وَمِنْهَا قَوْلُ ذِي الرُّسَّةِ : (٦)

أَدَارًا بِحُزْوَى هَجَّتْ لِلْعَيْنِ عَمْرَةً
فَمَا الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقَّرُ قُ

(١) تقدم ص : ٧٨٨ .

(٢) كذا الرواية في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف

(٣/١٨٧ ب) . وهي على الوقف على نون التوكيد الخفيفة
بقلبها ألفاً .

(٣) هو جرير . والبيت في ديوانه : ٥٦ ، وسيبويه : ١٧٠/١ ، ١٧٣ ،

ومعاني القرآن للفراء : ٢٩٧/٢ .

والجمل : ١٥٦ ، وشرح الكافية الشافية : ٦٦٤/٢ ، ١٣٠٥/٣ ،

والتذيل والتكميل ٤٢٥/٤ ، والخزانة : ١٨٣/٢ .

(٤) هو السَّفَّاحُ بْنُ بُكَيْرٍ . والبيتان في المفضليات : ٣٢٢ ، والخزانة :

٩٩/٦ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٣٠٨ .

والبيت الشاهد في المقرب : ١٦٥/١ ، والتذيل والتكميل : ٤٢٥/٤ ،

والهمع : ١٧٣/١ ، ٩٠/٢ ، والأشبه والنظائر : ٢١٦/١ .

(٥) البيت بدون نسبة في معاني القرآن للفراء : ٣٧٦/٢ ، والتذيل

والتكميل : ٤٢٥/٤ . الدَّعْسُ : الطعن .

(٦) البيت في ديوانه : ٤٥٦/١ ، وسيبويه : ٣١١/١ ، والجمل : ١٤٨ ،

والتمام : ٧٦ ، والتذيل والتكميل : ٤١١/٤ ، ٤٢٥ ، والخزانة :

١٩٠/٢ . حُزْوَى : موضع في ديار بني تميم .

وسيبويه (١) يُسَمِّي هذا النَّوعَ نَكْرَةً باعتبار حاله قبل النداء .
ومن شواهد الضَّمِّ قولُ كُثِيرٍ (٢) :

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرُهَا مَكَانَ يَا جَمَلٌ حَيَّتَ يَا رَجُلٌ
هكذا الرواية المشهورة (يا جمل) بالضم .

(ص) "فصل : لا يُبَاشِرُ حرفُ النداءِ في السَّعةِ ذا الألفِ
واللامِ ، قَبْرَ المَصْدَرِ بهما جملةٌ مَسْمُومَةٌ بها ، أو اسمٌ
جِنْسٌ مُشَبَّهٌ به ، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ في إِجَازَةِ ذَلِكَ
مطلقاً .

ويوصف بمصحوبيهما الجِنْسِيُّ مرفوعاً ، أو بموصول
مَصْدَرٍ بهما ، أو باسم إشارة (أَيُّ) مضمومة
مَتْلُوَةً بهاء التَّنْبِيهِ . وتوَّهَّت (٣) لتأنيث صفتها
، وليست موصولةً بالعرفوع خبراً لابتداء محذوفٍ
، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ في أَحَدِ قَوْلَيْهِ ، ولا جائزاً نصبُ
صفتها ، خِلَافًا لِلْمَازِنِيِّ .

ولا يُسْتَغْنَى عن الصِّفَةِ المذكورة ، ولا يتبعها غيرها .
واسمُ الإِشَارَةِ في وَصْفِهِ بما لا يُسْتَغْنَى عنه ك (أَيُّ) ،
وكغيرها في غيره .

وقيل : (يا أَللهُ) و (يا أَللهُ) ، والأكثرُ (اللَّهُمَّ) .
وشدَّ في الاضطرار (يا اللَّهُمَّ) .

(١) سيبويه : ٣٠٣/١ .

(٢) البيت في ديوانه : ٤٥٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٣٠٥/٣ ،
والتذيل والتكميل : ٤٢٤/٤ ، والعيني : ٢١٤/٤ ، والهمع :
١٧٣/١ . وهو في الجمل : ١٥٣ برواية : يا جملًا " وعليها
يفوت الاستشهاد .

(٣) في الأصل : (يوهَّت) ، وهو تحريف ، والتصويب من التسهيل .

(ش) قال سيبويه^(١) : إذا قال : (يا رجل) فمعناه كمنى (يا أيها الرجل) ، فصار معرفةً ، لا تلك أشرت إليه ، وقصدت قصده ، واكتفيت بهذا عن الألف واللام ، وصار كالأسماء التي هي للإشارة . ثم قال^(١) : وصار بدلاً في النداء من الألف واللام ، واستغنى به عنهما ، كما استغنى بقولك : (أضرب) عن (لتضرب)^(٢) .

فحاصل كلامه أن (رجلاً) من قولك : (يا رجل) معرفةً بالقصد والإشارة إليه ، فاستغنى عن الألف واللام كما استغنى اسم الإشارة ، وكما^(٣) استغنى (أضرب) عن لا م الأمر .

وأجاز سيبويه^(٤) أن يقال : (يا الرجل)^(٥) قائمٌ في المسمى بـ (الرجل قائمٌ) ، لأن معناه : يا مقولاً له الرجل قائمٌ . وقاس عليه المبرد^(٦) دخول (يا) على ما سمي به من موصول مُصَدَّرٍ بالألف واللام ، نحو : (يا الذي قام) لمسمى به . وهو قياسٌ صحيحٌ .

وأجاز ابن سعدان^(٧) : (يا الأسد شدةً ، ويا الخليفة جوداً) ،

-
- (١) سيبويه : ٣١٠/١ .
- (٢) في الأصل : (ليضرب) ، وهو تصحيف .
- (٣) في الأصل : (وكما) ، وهو تحريف .
- (٤) سيبويه : ٦٨/٢ والمثال فيه : (يا الرجل منطلق) .
- (٥) في الأصل رُسِمَتْ : (يا الرجل) . وكذا فُعِلَ في كل ما دخلت عليه (يا) مُصَدَّرًا بالألف واللام . انظر قسم الدراسة ص : ٧٧ .
- (٦) التذييل والتكميل : ٤٢٨/٤ ، والمساعد : ٥٠٢/٢ وما بعدها ، والهمع ١٧٤/١ وحاشية المقتضب : ٢٤٢/٤ (ما نقله عن كتاب الانتصار) .
- (٧) البيتان بدون نسبة في المقتضب : ٢٤٣/٤ ، والأصول : ٣٧٣/١ ، والتبصرة : ٣٥٥/١ والإنصاف : ٣٣٦/١ ، وابن يعيش : ٩/٢ ، والمقرب ١٧٧/١ وشرح عمدة الحافظ : ٢٩٩ ، والتذييل والتكميل : ٤٢٨/٤ ، والخزانة : ٢٩٤/٢ .

ونحوه مما فيه تشبيه . وهو أيضاً قياسٌ صحيحٌ ، لأنَّ التَّقدير : يا مثل الأسدِ ، ويا مثل الخليفةِ ، فحسُن لتقدير دخول (يا) على غير الألف واللام .

(١)
وأجاز الكوفيون دخول (يا) على الألف واللام مطلقاً ، وأنشدوا :
فيا الغلامان اللذان فَرَا
إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرًّا
وهذا عند غيرهم من الضرورات . وأنا لا أراه ضرورة (٢) لتكُن قائله
مَنْ أَنْ يَقُول :

(٣) فيا غلامان اللذان فَرَا

لأنَّ النكرة المعينة بالنداء توصف بذي الألف واللام الموصول ، وبذي الألف واللام غير الموصول كقول بعض العرب : " يا فاسقُ الخبيث " (٤) ، حكاه يونس . والذي أراه في (فيا الغلامان) أَنَّ قائله غير مضطر ، ولكنه استعمل شذوذاً ما حَقَّه ألا يجوز . ومثله في الشذوذ قول الآخر : (٥)

-
- (١) البيتان بدون نسبة في المقتضب : ٢٤٣/٤ ، والأصول : ٣٧٣/١ ،
والتبصرة : ٣٥٥/١ ، والإنصاف : ٣٣٦/١ ، وابن يعيش : ٩/٢ ،
والمقرب : ١٧٧/١ وشرح عمدة الحافظ : ٢٩٩ ، والتذيل
والتكميل : ٤٢٨/٤ ، والخزانة : ٢٩٤/٢ .
- (٢) انظر الخصائص : ٣٠٣/٣ والتذيل والتكميل : ٢٠٣/٨ ب .
- (٣) طعن المبرد في الرواية الأولى ، ورأى أَنَّ هذه هي الرواية الصحيحة .
المقتضب : ٢٤٣/٤ .
- (٤) سيبويه : ٣١١/١ .
- (٥) البيت بدون نسبة في سيبويه : ٣١٠/١ ، والمقتضب : ٢٤١/٤ ،
والتبصرة : ٣٥٦/١ ، والإنصاف : ٣٣٦/١ ، وابن يعيش : ٨/٢ ،
وضرائر الشعر : ١٦٩ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢٩٩ ، وشرح الكافية
الشافية : ١٣٠٨/٣ ، والتذيل والتكميل : ٤٢٨/٤ ، والخزانة :
٢٩٣/٢ ، واللسان : (لتأ) .

مَنْ أَجَلِكِ يَا الَّتِي تَمِيتَ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَدِّ عَنِّي
والكلامُ الصحيحُ أَنْ يَتَوَصَّلَ إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ الْاُفُّ وَاللَّامُ الْجِنْسِيَّتَانِ بِجَعْلِهِ
صَفَةً لـ (أَيْ) مَتَلَوَةً بِهَا التَّنْبِيهُ ، نَحْوُ : (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ) .

وَنَبَّهَتْ بِجِنْسِيَّةِ الْاُفِّ وَاللَّامِ / عَلَى أَنَّهُ لَا يُقَالُ : يَا أَيُّهَا الْعَبَّاسُ ، ٢٠٢/ب
وَلَا : يَا أَيُّهَا الصَّعِقُ ، لِأَنَّهُمَا عَلَمَانِ ، وَالْاُفُّ وَاللَّامُ مَعَ الْاَوَّلِ لِلْمَجْزُوءَةِ ،
وَمَعَ الثَّانِي لِلْغَلَةِ . وَكَذَا لَا يُقَالُ : يَا أَيُّهَا الرَّيْدَانُ ، ذَكَرَ ذَلِكَ الْأَعْلَمُ
فِي الرَّسَالَةِ الرَّشِيدِيَّةِ (٢) .

وَيَقُومُ مَقَامَ ذِي الْاُفِّ وَاللَّامِ الْجِنْسِيَّتَيْنِ مَوْصُولٌ مُصَدَّرٌ بِالْاُفِّ
وَاللَّامِ ، نَحْوُ : * يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ * (٣) ، أَوْ اسْمُ إِشَارَةٍ
عَارٍ مِنَ الْكَافِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٤) :

أَيُّهُدَانِ كُلَّا زَادُكُمَا
وَدَعَانِي وَغَلًّا فِيمَنْ يَغْلُ
وَالْأَكْثَرُ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ اسْمِ الْإِشَارَةِ وَذِي الْاُفِّ وَاللَّامِ كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ (٥) :

أَلَا أَيُّهُدَا السَّائِلِي عَنْ أُرُومَتِي أَجِدَّكَ لَمْ تَعْرِفْ فَتَبَصَّرُهُ الْفَجْرُ (٦)
وَتَوَهَّتْ (أَيْ) لَتَأْنِثَ صِفَتِهَا ، نَحْوُ : * يَا أَيُّهَا النَّفْسُ * (٧) وَ (يَا
أَيُّهَا الَّتِي تَسْمَعُ ، وَيَا أَيُّهَا ذِي) .

(١) فِي الْأَصْلِ رُسِمَتْ (يَاللَّتِي) كَمَا تَلْفِظُ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (الرَّشِيدَةُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ
الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ (٤ / ١٨٨ / أ) ، وَرَاجِعُ التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ
: ٤ / ٤٢٩ .

(٣) الْحَجَرُ : ٦ .

(٤) الْبَيْتُ يَدُونُ نِسْبَةً فِي مَجَالِسِ شُعَلِبَ : ٤٢ / ١ ، وَشَرَحَ عُمْدَةُ الْحَافِظِ :
٢٨١ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٤٣٠ / ٤ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٥٠٤ / ٢ ،

وَالْعَيْنِيُّ : ٢٣٩ / ٤ ، وَالْهَمْعُ : ١ / ١٢٥ .

الْوَاغِلُ : مَنْ يَدْخُلُ عَلَى الْقَوْمِ وَهُمْ يَشْرِبُونَ ، وَلَمْ يَدْعُ لَذَلِكَ .

(٥) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٣٢٤ / ١ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٤٣١ / ٤ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : (الْفَجْرُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٧) الْفَجْرُ : ٢٧ .

وأجاز الأَخْفَشُ (١) أَنْ تَكُونَ (أَيَّ) هذه موصولة، والرفوعُ بعدها خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة (أَيَّ) . ولو صحَّ ما قال لجاز ظهور المبتدأ، ولكان أولى من حذفه، لأنَّ كمال الصلة أولى من اختصارها، ولو صحَّ ما قال لجاز أن يغني عن الرفوع بعد (أَيَّ) جملة فعلية وظرف، كما يجوز ذلك في غير النداء، وفي امتناع ذلك دليل على أنَّ (أَيَّ) غير موصولة .

وأجاز المازني (٢) نصب (أَيَّ) . قال الزجاج (٣) : ولم يُجز أحدٌ من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه أحدٌ بعده، فهذا مطرح مردود لمخالفته كلام العرب . ذكر هذا الزجاج في كتاب المعاني عند قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ ﴾ (٤) . ويساوي (٥) اسم الإشارة (أَيَّ) في وجوب (٦) رفع صفته واقتنائها بالألف واللام الجنسيتين، ويخالفها بجواز استغناها عن الوصف، ويجوز أن يتبع بغير وصف، وعلى هذا نبهت بقولي : " واسم الإشارة في وصفه بما لا يستغنى عنه كـ (أَيَّ) في وصفها، وكغيرها في غيره "، ولذلك قال الخليل (٧) : إذا قلت : (يا هذا) ، وأنت تريد

(١) إعراب القرآن ومعانيه للزجاج : ١٩/٢ ، والرضي على الكافية :

١٤٣/١ ، والهمع : ١٢٥/١ .

(٢) إعراب القرآن ومعانيه للزجاج : ١٩/٢ .

(٣) نفس المصدر السابق .

(٤) البقرة : ١٥٣ .

(٥) لم يرد شرح قوله : " ولا يستغنى عن الصفة المذكورة ، ولا يتبعها

غيرها " في الأصل ولا فيما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف

(٤/١٨٨ ب) . ولعل المصنف لم يشرحه لسهولة .

(٦) في الأصل : (جواب) ، وهو تحريف .

(٧) سيبويه : ٣٠٧/١ .

أَنْ تَقِفَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ تَوَكَّدْهُ بِاسْمٍ يَكُونُ عَطْفًا عَلَيْهِ ، فَأَنْتَ فِيهِ بِالْخِيَارِ ،
إِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ ، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ ، وَذَلِكَ ^(١) : (يَا هَذَا زَيْدٌ) ،
وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : (زَيْدًا) كَقَوْلِهِمْ : * يَا تَمِيمُ ^(٢) أَجْمَعُونَ ، وَأَجْمَعِينَ) ،
وَكَذَلِكَ : (يَا هَذَا ^(٣) زَيْدٌ وَعَمْرُو) ، وَإِنْ شِئْتَ : (زَيْدًا وَعَمْرًا) ، فَيَجْرِي
مَا يَكُونُ عَطْفًا عَلَى الْاسْمِ مَجْرَى مَا يَكُونُ وَصْفًا .

وَقَالَ سَيَبَوَيْه ^(٤) : وَاعْلَمْ أَنَّه لَا يَجُوزُ أَنْ تُنَادِيَ اسْمًا فِيهِ الْأَلِفُ
وَاللَّامُ الْيَتَمَ ، إِلَّا أَنْتَهُمْ قَدْ قَالُوا : (يَا إِلَهَ أَغْفِرْ لِي) مِنْ قَبْلِ أَنْ الْأَلِفُ
وَاللَّامُ لَا تَفَارِقَانِهِ ، وَهُمَا فِيهِ خَلْفٌ عَنْ هَمْزَةِ (إِلَه) ، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ
(الَّذِي قَالَ) ، لِأَنَّ (الَّذِي) - وَإِنْ كَانَ لَا تَفَارِقَهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ - لَيْسَ
اسْمًا غَالِبًا كَ (زَيْدٌ وَعَمْرُو) ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : (يَا أَيُّهَا الَّذِي قَالَ) ، كَمَا
تَقُولُ : (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ) ، فَاغْنِ (يَا الَّذِي) ، كَمَا اغْنِ (يَا الرَّجُلَ) .
وَلَا يَجُوزُ : يَا الصَّعِقُ ، وَإِنْ كَانَتْ الْأَلِفُ وَاللَّامُ لَا تَفَارِقُهُ ، لِأَنَّهُمَا غَيْرُ
عَوَضٍ عَنْ شَيْءٍ هُوَ مِنْ نَفْسِ الْاسْمِ ، بِخِلَافِ الَّذِينَ هُمَا فِي (إِلَه) ، فَإِنَّهُمَا
خَلْفٌ عَنْ هَمْزَةِ (إِلَه) . هَذَا حَاصِلُ كَلَامِهِ .

وَالْأَكْثَرُ فِي نَدَاءِ (إِلَه) أَنْ يُقَالَ : (اللَّهُمَّ) بِتَمَوِيضِ الْعِمِّ
مِنْ (يَا) ، وَقَدْ اجْتَمَعَتَا لِلضَّرُورَةِ فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ ^(٥) :

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِيمَا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ . وَالَّذِي فِي

سَيَبَوَيْه : (وَذَلِكَ قَوْلُكَ ...) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (تَمِيمٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ

(مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ) (٤ / ١٨٨ ب) .

(٣) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِيمَا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ (مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ) . وَالَّذِي

فِي سَيَبَوَيْه : (يَا هَذَا) .

(٤) سَيَبَوَيْه : ٣٠٩ / ١ .

(٥) هُوَ أَبُو خِرَاشٍ الْهَذَلِيُّ . وَالْبَيْتَانِ فِي شَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ :

١٣٤٦ / ٣ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٢٤٢ / ٤ ، وَسِرْ صِنَاعَةُ الْإِعْرَابِ : ٤١٩ / ١ ، ٤٣٠ ،

(١) إِنِّي [إِذَا] مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا
أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

(ص) " فصل : لتابع غير (أي) واسم الإشارة مِنْ مُنَادِي كمرنوع ، إِنَّ كَانَ غير مضاف ، الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ ، ما لم يكن بدلاً ، أو منسوقاً عارياً مِنْ (أَل) ، فلهما تابعين ما لهما مُنَادِيَيْن ، خِلَافاً لِلْمَازْنِيَّ وَالْكَوْفِيَّيْن في تجويز نحو : (يا زَيْدٌ وعمرًا) . وَرَفْعُ الْمَنْسُوقِ المقرون بـ (أَل) راجعٌ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَيَبُوهِ وَالْمَازْنِيَّ ، ومرتجوعٌ عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو وَيُونُسَ وَعِيسَى وَالْجَرْمِيَّ .
والمُبرَّد في نحو : (الحارث) كالخَلِيل ، وفي نحو :
(الرجل) كأبي عمرو .
وإنَّ أَضْيَفَ تَابِعُ الْمُنَادِي وَجَبَ نَصْبُهُ مطلقاً ،
ما لم يكن كـ (الحسن الوجو) فله ما لـ (الحسن) .
وَيُمنَعُ رَفْعُ النَّعْتِ في نحو : (يا زَيْدُ صَاحِبِنَا) ،
خِلَافاً لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ . وتابِعُ نَعْتِ الْمُنَادِي مَحْمُولٌ
على اللَّفْظِ .

====
وأما لي ابن الشجري : ١٠٣/٢ ، والإِصْناف : ٣٤١/١ ، وابن
يعيش : ١٦/٢ ، وضرائر الشعر : ٥٧ ، وشرح الكافية الشافية :
١٣٠٢/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٣٠٠ ، والتذيل والتكميل :
٤٣٩/٤ ، والمساعد : ٥١١/٢ ، والهمع : ١٢٨/١ ،
والخزانة : ٢٩٥/٢ ، واللسان : (أله) . وفي شرح أشعار
البهذليين زيادة تخريج .
(١) تكلمة من المصادر السابقة .

وإن كان مع تابع المنادى ضمير جـ (١) [به]

دالاً على الغيبة باعتبار الأصل، وعلى

الحضور باعتبار الحال .

والثاني في نحو : (يا زيدُ زيدُ) مضموم ،

أو مرفوع ، أو منصوب . والأول في نحو :

(يا تميمَ تميمَ عدي) مضموم ، أو منصوب ، والثاني

منصوب ، لا غير . *

(ش) قد تقدّم الكلام على اتباع (أئ) واسم الإشارة ، فلذلك استثنيتهم

الآن . وقد تقدّم أيضاً أنّ نداء المفرد المعرفة يحدث فيه بناءً على ضمة

ظاهرة أو مقدّرة ، أو على ألف ، أو على واو ، فهو بذلك مرفوع ، فلذلك

قلت الآن : " من منادى كمرفع " ، فعصت (٣) بالتابع التعت ، والتوكيد

، وعطف البيان ، والبدل ، والمعطوف عطف النسق ، ثم استثنيت البدل

كله والمنسوق العاري من (أل) ، ويثبت أنّ لهما في التابعية ما لهما

في حال / الاستقلال بالنداء ، فيقال فيهما : (يا غلامُ زيدُ ، ويا

بشرُ عمرو) ، فتبني (زيداً) في بدلته ، و (عمراً) في عطفه ، كما كتبت

تبيينهما لوندائتهما . وكذا تفعل بهما بعد المنصوب . وإنما توخيت ذلك ؛

لأنّه نوي قبل كلّ واحد منهما حرف نداء مُعَادٍ ، فإنّ العامل قد يُعاد

مع كلّ واحد منهما توكيداً دون غيرهما .

وكذلك لما كان المعطوف المقرون بـ (أل) لا يصلح أن ينسوى

قبله حرف نداء أُجيز فيه ما أُجيز في التوكيد ، والتعت ، وعطف البيان

من الرفع والنصب ، فلو كان متبوع شيء منهما مضافاً لزم التوافق في النصب .

قال سيبويه (٤) : قلت - يعني للخليل - : أرايت قول العرب : *

(١) في الأصل رسمها أولاً : (جاء) ثم حاول تصحيحها ، فبدت (جاي) .

(٢) تكملة من التسهيل .

(٤) سيبويه : ٣٠٤ / ١ .

(٣) غير واضحة في الأصل .

" يا أخانا زيداً " قال : عطفوه على هذا المنصوبِ فصار مثله ، وهو الأصل ، وقد قال قومٌ : " يا أخانا زيدٌ " وهو قول أهل المدينة ، هذا بمنزلة قولنا : (يا زيدٌ) ، كما كان قوله : (يا زيدٌ أخانا) بمنزلة : (يا أخانا) . و (يا أخانا زيداً) أكثر^(١) في كلام العرب .

وأجاز المازني والكوفيون^(٢) إجراء المنسوق العاري من (أل) مجرى المقرون بها ، فيقولون : (يا زيدٌ وعمراً ، وعمرو) كما يُقال بإجماع : (يا زيدٌ والحارثُ ، والحارثُ) . وما رواه^(٣) غيرُ بعيد من الصحة إذا لم تُنَوِّعْ إعادةُ حرف النداء ، فإنَّ المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد على الاسمين ، كما يقصد تشريكهما في عامل واحد ، نحو : (حسبْتُ زيداً وعمراً حاضرين ، وكأنَّ خالداً وسعداً أسدان) .

ويجوز عندي أن يُعتبر في البديل حالان ، حالٌ يجعل فيهما كُسُتَقِلَ ، وهو الكثير كقولي فيما تقدّم : (يا غلامُ زيدٌ) ، وحالٌ يُعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد ، والنعت ، وطف البیان ، وعطف النسق المقرون ب (أل) في عدم الصَّحبة لتقدير حرف نداء قبله ، نحو : (ياتيمُ الرجالُ والنساءُ) . وصحَّة هذه السألة مُرتبة على أنَّ العامل في البديل منه عاملٌ [في]^(٤) البديل ، وقد بيَّنتُ ذلك في باب البديل^(٥) بأكمل تبیین .

ولغير البديل والمنسوق العاري من (أل) - إذا كان مفرداً - تبع

(١) في الأصل : (زيد الكثير) ، وهو تحريف ، والتصويب من سيبويه .

(٢) الأصول : ٣٧٢/١ ، والتذيل والتكميل : ٤٤٥/٤ ، والمساعد :

٥١٣/٢

(٣) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤/١٩١/ب) ،

وحققها : (رَوَوْهُ) .

(٤) تكملة يقتضيها السياق . والعبارة حكاه عن ناظر الجيش بلفظ :

" ... على أنَّ العامل في البديل هو العامل في البديل منه " .

(٥) انظر ما سلف ص : ٦٩٥ وما بعدها .

منادى كمر فوع (١) - الرَّفْعُ حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ ، وَالنَّصَبُ حَمَلًا عَلَى الْمَوْضِعِ ،
فَيُقَالُ فِي النَّعْتِ : (يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ ، وَالظَّرِيفُ) ، وَفِي التَّوَكِيدِ : (يَا تَيْمُ
أَجْمَعُونَ ، وَأَجْمَعِينَ) ، وَفِي عَطْفِ الْبَيَانِ : (يَا غُلَامُ بِشْرٌ ، وَبِشْرٌ) ، وَفِي
عَطْفِ الْمُقَرَّوْنَ بِ (أَل) : (يَا زَيْدُ وَالنَّضْرُ ، وَالنَّضْرُ) .

ورفعُ المقرون ب (أَل) أَجُودُ مِنْ [نصبه عند الخليل وسيبويه
والمازني ، ونصبه أَجُودُ مِنْ] (٢) رفعه عند أبي عمرو ويونس وعيسى [بن
عسر] (٢) وأبي عمر الجرمي (٣) . وُفِرَّقَ الْمَجْرُودُ (٤) بَيْنَ مَا أَثَرَتْ الْأُفُّ
وَاللَّامُ فِيهِ ك (الرجل) وبين ما لم تُؤَثِّرْ فِيهِ ك (الحارث) ، وَرَجَّحَ
النَّصَبَ عَلَى الرَّفْعِ فِي نَحْوِ : (الرجل) لشبهه بالضاف في تأثره بما اتصل
به ، وَرَجَّحَ الرَّفْعَ عَلَى النَّصَبِ فِي نَحْوِ : (الحارث) لشبهه بالمجرد في
عدم التأثر . (٦)

ويجوز نصب التابع المضاف ، منصوباً كان متبوعه أو غير منصوب ، ما لم
تكن إضافته لفظية مع اقترانه بالألف واللام ، نحو : (يَا زَيْدُ الْحَسَنُ الْوَجْهَ) ،
فيجوز فيه الرفع والنصب ، كما يجوز أن فيه لولم يُضَفْ ؛ لِأَنَّ إِضَافَتَهُ فِي نَيْسَةِ
الانفصال ، ولذلك لم تمنع من وجود الألف واللام .

- (١) المراد بقوله (كمر فوع) : النكرة المقصودة والعلم المفرد ؛ لِأَنَّهُمَا
مَبْنِيَّانِ عَلَى مَا يَرْفَعَانِ بِهِ .
- (٢) تَكَلَّمَ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ (١٩٤ / ٤ / أ) .
- (٣) الْمُقْتَضِبُ : ٢١٢ / ٤ . وَانْظُرْ سَيْبَوِيه : ٢١٢ / ١ وَمَابَعْدَهَا ، وَالْأَصُولُ
٣٢٦ / ١ .
- (٤) الْأَصُولُ : ٣٢٦ / ١ .
- (٥) فِي الْأَصْلِ : (أَوْفِي) بِإِقْحَامِ لَفْظِ (أَوْ) ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ
نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ .
- (٦) فِي الْأَصْلِ : (التَّأْثِيرُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ
مِنْ كَلَامِهِ (١٩٤ / ٤ / أ) .

وأجاز أبو بكر بن الأثير^(١) أَنْ يُرْفَعَ نَعْتُ المُنَادِي المضموم إذا كان مضافاً ، نحو: (يا زَيْدُ صَاحِبُنَا) . وهو غير جائز لاستلزامه تفضيل فرع على الأصل ، وذلك أَنَّ المضاف لو كان مُنَادِي لم يكن بُدًّا مِنْ نصبه ، فلو جُوزَ رَفْعُ نَعْتِهِ مضافاً لزم إعطاء المضاف في التَّيَعُّبِ تفضيلاً على المضاف في الاستقلال .

قال سيبويه^(٢) : قُلْتُ - يعني للخليل - : أفرأيتَ قولَ العربِ كَلِّهِمْ^(٣) :

أَزِيدُ أَخَا وَرْقَاءَ
لاي شيءٍ لم يجز فيه الرِّفْعُ كما جاز في (الطَّويل)^(٤)

قال : لأنَّ المُنَادِي إذا وُصِفَ بالمضاف فهو بمنزلة إذا كان في موضعه .

قُلْتُ : فقد تضمَّنَ كلامُ سيبويه أَنَّ "أَخَا وَرْقَاءَ" منصوبٌ عندَ العربِ كَلِّهِمْ ، وأنَّه لم يجز فيه الرِّفْعُ .
وإذا نُعِتَ نَعْتُ المُنَادِي لم يكن بُدًّا مِنَ الحَمَلِ على اللَّفْظِ ، نحو: (يا زَيْدُ الطَّويلُ الجَسِيمُ) ، [إِنْ جَعَلْتَ (الجَسِيمَ)]^(٥) نَعْتًا

- (١) هذا مذهب أبي عبد الله الطَّوَال والكسائي والفراء من الكوفيين وتبعهم ابن الأثير انظر التذييل والتكميل : ٤٤٨/٤ ، والمساعد : ٥١٦/٢ .
- (٢) سيبويه : ٣٠٣/١ .
- (٣) البيت بدون نسبة في سيبويه : ٣٠٣/١ ، واللمع : ١٠٨ ، وشرحه لابن برهان : ٦٩٧/٢ ، وابن يعيش : ٤/٢ ، والتذييل والتكميل : ٤٤٧/٤ ، واللسان : (حنا) . تمامه :
- " إِنْ كُنْتَ ثَائِرًا فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٍّ فَنَاصِمٌ " (٤) أشار سيبويه بقوله : (الطَّويل) إلى مثال ذكره قبل كلامه هذا ، لم ينقله المصنف ، وهو " يا زَيْدُ الطَّويلُ " .
- (٥) تكملة ما حكاه أبو حيان من كلام المصنف : ٤٥١/٤ .

ل (الطَّوِيل) تَعَيَّنَ رَفْعُهُ ، وَلَوْ كَانَ مِضَافًا ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ نَعْتًا ل (زَيْد) جازر رَفْعُهُ وَنَصْبُهُ ، لِأَنَّ ل (زَيْد) مَحَلًّا مِنَ الإِعْرَابِ يُخَالِفُ لَفْظَهُ ، وَلَيْسَ ل (الطَّوِيل) مَحَلٌّ يُخَالِفُ لَفْظَهُ .

وتقول : (يا زَيْدُ نَفْسَكَ ، وَنَفْسَهُ) و (يا تَمِيمُ كُلَّكُمْ ، وَكُلَّهُمْ) ، فتجيبُ بِضَمِيرٍ يُشِيرُ بِالْحَضُورِ الَّذِي تَجَدَّدَ بِالنِّدَاءِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَدْعُوكَ نَفْسَكَ ، وَأَنَادِيكَمُ كُلَّكُمْ ، وتجيبُ بِضَمِيرٍ يُشِيرُ بِالْغَيْبَةِ الَّتِي كَانَتْ قَبْلَ عَرُوضِ النَّدَاءِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَدْعُو (١) زَيْدًا نَفْسَهُ ، وَأَنَادِي تَمِيمًا كُلَّهُمْ .

وَإِذَا كَرَّرْتَ مَنَادِيَّ مُفْرَدًا ، نَحَوُ : (يا زَيْدُ زَيْدُ) فَهَكَذَا أَنْ تَضُمَّ الثَّانِي ، وَأَنْ تَرْفَعَهُ ، وَأَنْ تَنْصِبَهُ . فَالضَّمُّ عَلَى تَقْدِيرِ : يا زَيْدُ يا زَيْدُ ، ثُمَّ حُذِفَ حَرْفُ النَّدَاءِ ، وَبَقِيَ الْمَنَادَى / عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ . وَالرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ عَطْفٌ بَيَانٍ عَلَى اللَّفْظِ . وَالنَّصْبُ عَلَى أَنَّهُ عَطْفٌ بَيَانٍ عَلَى الْمَوْضِعِ . وَأَنْ يَكُونَ (يا زَيْدُ زَيْدُ) عَلَى نِدَائَيْنِ هَوْرَائِي سِيَبِيَّةٍ (٢) ، فَإِنَّهُ قَالَ : وتقول : (يا زَيْدُ زَيْدُ الطَّوِيلُ) وهو قول أَبِي عَمْرٍو ، وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّ رُوَيْبَةَ كَانَتْ يَقُولُ : (يا زَيْدُ زَيْدًا (٣) الطَّوِيلُ) ، فَأَمَّا قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو فَعَلَسَى قَوْلُكَ : (يا زَيْدُ الطَّوِيلُ) .

فَصَرَّحَ بِأَنَّهُ عَلَى نِدَائَيْنِ مَوْكِدٍ أَوَّلُهُمَا بِثَانِيهِمَا (٤) تَوْكِيدًا لَفْظِيًّا . وَأَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ يَجْعَلُونَ الثَّانِي فِي نَحْوِ : (يا زَيْدُ زَيْدًا) بَدَلًا . وَذَلِكَ عِنْدِي غَيْرُ صَحِيحٍ ، لِأَنَّ حَقَّ الْبَدَلِ أَنْ يُغَايِرَ الْمَبْدَلَ مِنْهُ بِوَجْهِ مَا ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِإِبْدَالِ الشَّيْءِ مِنْ نَفْسِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ ابْنُ جَنِّي (٥) بَعْدَ

(١) فِي الْأَصْلِ : (أَدْعُوا) بِأَلْفِ التَّفْرِيقِ ، وَهُوَ وَهْمٌ .

(٢) سِيَبِيَّةٌ : ٣٠٤/١ وَمَابَعْدَهَا .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (زَيْد) ، وَهُوَ وَهْمٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ

كَلَامِ الْمَصْنُفِ (٤/١٩٤/أ) .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (ثَانِيَهُمَا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ

مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ : ٤٥٤/٤ .

(٥) الْمُحْتَسَبُ : ٢٦٢/٢ وَمَابَعْدَهَا . وَانْظُرْ مَا سَلَفَ ص : ٧٠٠ ، ٧٠٧ .

ذكر قراءة يَعْقُوبَ * كُلَّ أُمَّةٍ تَدْعَى * (١) بالنصب : * كُلَّ أُمَّةٍ تَدْعَى *
 بدلَ مِنْ * كُلَّ أُمَّةٍ جَاشِيَةٍ * ، وجاز إبدال الثانية مِنَ الأولى لما في الثانية
 مِنَ الإيضاح الذي ليس في الأولى ، لأنَّ جُثْوَهَا ليس فيه شيء من شرح حال
 الجُثْوِ ، والثانية فيها ذكر السَّبَبِ الدَّاعِي إلى جُثْوَهَا ، وهو دَعَاؤُهَا إلى السِّبْ
 ما في كتابها ، فهي أَسْرَحُ مِنَ الأولى ، فلذلك أفاد إبدالها منها ،
 فصَحَّ بما يقتضي أَنَّ الثاني مِنَ نحو : (يا زَيْدُ زَيْدُ) لا يكون بدلاً
 إِلَّا بِضَمِّهِ تَصِيرُهُ (٢) كالمُفَاير ، نحو أَنْ يُقَالَ (يا زَيْدُ زَيْدُ الطَّوِيلُ) .
 على أَنَّ اختيارَ سيبويه (٣) في (يا زَيْدُ زَيْدُ الطَّوِيلُ) مع وَجْدانِ الضَّمِّ
 التَّوكِيدُ لا الإِبْدَالُ ، فإذا لم يوجد ضَمٌّ قَوِيَ دَاعِي التَّوكِيدِ ، ولم يُعَدَّلْ
 عنه . هُرُوي قولُ رُوَيْبَةَ : (٤)

إِنِّي وَأَسْطَارٍ سَطِرْنَ سَطَرًا
 لِقَائِلٍ يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا

- (١) الجاشية : ٢٨٠ . وللقراءة انظر النشر : ٣٧٢/٢ ، والبحر
 المحيط : ٥٥١/٨ .
 (٢) في الأصل رُسِمَتْ : (تصير له) ، ثمَّ صَحَّحت .
 (٣) سيبويه : ٣٠٥/١ ، وانظر ما سلف قَرِيباً .
 (٤) البيتان في ملحقات ديوانه : ١٧٤ ، وسيبويه : ٣٠٤/١ ، والمقتضب
 : ٢٠٩/٤ ، والأصول : ٣٣٤/١ ، ٣٣٥ ، والخصائص : ٣٤٠/١ ،
 والتبصرة : ٣٤٨/١ ، وابن يعيش : ٣/٢ ، ٧٢/٣ ، والتذليل
 والتكميل : ٤٥٥/٤ ، والمغني : ٤٣٤ ، والمساعد : ٥١٧/٢ ،
 والخزانة : ٢١٩/٢ ، والهمع : ٢٤٧/١ ، واللسان : (نصر) .
 والبيت الشاهد في المغني : ٥١٠ ، والهمع : ١٢١/٢ .

بضمّ الثاني دون تنوين ، وضمّه وتنوينه ، وينصبه . فالضمُّ دون تنوين على أنّه منادى ثانٍ كما ذكرت ، والضمُّ مع التنوين على أنّه عطف بيان على اللفظ . والنصب على أنّه عطف بيان على الموضع .

وإذا كررت منادى مضافاً ، وكررت المضاف إليه فلا إشكال ، نحو :
(يا تيمّ عديّ تيمّ عديّ) فهذا توكيدٌ محضٌ .

وإذا كررت المضافَ وحده ، فذلك أن تضمّ الاوّل على أنّه منادى مفردٌ ، وتنصب الثاني على أنّه منادى مضافٌ مستأنفٌ ، أو منصوبٌ بإضمار (أعني) ، أو على أنّه توكيدٌ ، أو عطف بيانٍ ، أو بدلٌ ، ولك أن تنصب الاوّل على نيّة الإضافة إلى مثل ما أُضيفَ إليه الثاني ، وتجعل الثاني توكيداً ، أو عطفًا ، أو بدلاً ، ولك أن تجعل الاوّل والثاني اسمًا واحدًا بالتركيب ، كما فُعِلَ ^(١) في نحو : (أَلَا ماءٌ ماءً بارداً) ^(٢) ، وكما فُعِلَ بالموصوف والصفة في نحو : (يا زيدَ بنَ عمرو) ، وفي نحو : (لا رجلَ ظريفَ فيها) ، ولك أن تنوي إضافة الاوّل إلى الثالث ، وتجعل الثاني مُحَمَّماً ، وهو مذهب سيبويه . ^(٣)

(ص) * حال المضاف إلى الياء إن أُضيفَ إليه منادى كحاله
إِنْ أُضيفَ إليه غيره إِلَّا (الاوّل ، والعَمّ) المضاف
إليهما (ابن) ، فاستعملهما غالباً بفتح الميم أو
كسرهما دون ياء ، وربّما ثبتت ، أو قُلِبَتْ أَلْفًا .
وتاءُ (يا أَيْتَ) عَوْضٌ مِنْ ياء المتكلم ، وكسرُها أكثرُ
مِنْ فتحها ، وجعلُها هاءً في الخط والوقف جائزٌ .

(١) في الأصل أضاف بعضهم إليها تاءً ، فبدت : (فعلت) .

(٢) راجع الأصول : ٦٦/٢ ، ١٤١ .

(٣) سيبويه : ٣٥١/١ وما بعدها .

(ش) قد تقدّم في باب الإضافة (١) تبين حال المضاف إلى الياء إذا كان منادى ببسط واستيفاء ، فأغنى ذلك عن التكم في الآن . وتكلم فسي المنادى المضاف إلى مضاف إلى الياء ، فبين أن المضاف إليها مع إضافة منادى إليه كالمضاف إليها مع إضافة غير منادى إليه ، واستثنى (أم ، وعم) مضافاً إليهما (ابن) ، فيقال : (يا ابن أخي ، ويا ابن خالي) كما يقال : (هذا ابن أخي ، وذلك ابن خالي) . وللياء في الحالين السكون والفتح باستحسان ، ومن فتح ما قبلها بدلاً ألفاً ومحدوفة بشذوذ ، ما نسب إليها في باب الإضافة (٢) .

وإذا كان المضاف إلى الياء (أمّا ، أو عمّا) حذفت ، وأبقى كسر ما قبلها أو فتح ، وهما لغتان فصيحتان ، ومنه قوله تعالى : * قَالَ ابْنُ أُمِّ إِيَّانَ الْقَوْمِ اسْتَصَفُونِي * (٣) و * قَالَ يَا ابْنَ أُمِّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي * (٤) قرأهما بالفتح نافع وابن كثير وأبو عمرو وحفص ، وقرأهما بالكسر ابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي . والأصل : يا ابن أمي ، ويا ابن أمّا بإبدال الياء ألفاً ، لكن التزم غالباً لكثرة الاستعمال حذف حرفي اللين ، وربما ثبتا ، فمن ثبوت الياء قول الشاعر (٥) :

- (١) انظر ما سلف : ٦٢٣ وما بعدها .
 (٢) انظر ما سلف : ٦٢٥ . و (ما) من قوله : (ما نسب) نافية .
 ومراده أن حذفها بعد قلبها ألفاً شاذ في النداء ، سائع في غيره .
 (٣) الأعراف : ١٥٠ . وللقراء انظر السبعة : ٢٩٥ ، والكشف : ٤٧٨ وما بعدها ، وحجة القراءات : ٢٩٧ وما بعدها .
 (٤) طه : ٩٤ . وللقراءة انظر السبعة : ٤٢٣ ، والكشف : ٤٧٨ وما بعدها ، وحجة القراءات : ٢٩٧ وما بعدها .
 (٥) هو غلغلاء بن الحارث . والبيتان في الوحشيات : ١٣٤ .

يا ابْنُ أُمِّي وَلَوْ شَهِدْتُكَ إِذْ تَدُ عَوْتِمِيًّا وَأَنْتَ غَيْرُ مُجَابِ
لَتَشَدَّدْتُ (١) مِنْ رَوَاظِكَ حَتَّى تَبْلُغَ الرَّحَبَ أَوْ تَبْزُ شِيَابِي

ومثله (٢) :

يا ابْنُ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَفْتَنِي لِدَهْرِ شَدِيدِ
وَمِنْ ثُبُوتِ الْأُلْفِ قَوْلُ الْآخَرِ (٣) :

كُنْ لِي لَا عَلَيَّ يَا ابْنَ عَمَّا
نَدُمُ عَزِيزِينَ وَنُكَفَ الذَّمَّا

وقالوا في (يا أبي ، ويا أُمِّي) : يا أبتِ ويا أُمَّتِ ، ويا أبتَ ويا أُمَّتَ ،
فجعلوا التَّاءَ عوضاً مِنَ الياءِ / ، ولذلك لم يجتمعا إِلَّا في الضَّرورة ٢٠٤ / أ
كقول الشاعر : (٥)

=== والبيت الشاهد في معاني القرآن للأخفش : ٣١١ / ٢ ، والمقتضب :

٢٥٠ / ٤ ، والجمل : ١٦٢ ، وأُمالي ابن الشجري : ٧٤ / ٢ ،

١٩٣ ، ورصف البائي : ٧٣ ، والتذيل والتكميل : ٤٦٠ / ٤ .

(١) لتشددت : في الأصل غير واضحة .

(٢) البيت لأبي زَيْدٍ الطَّائِي . وهو في ديوانه : ٤٨ برواية :

" يا ابْنَ حَسَنَاءَ شَقَّ نَفْسِي يَا لَجَلَّاجِ خَلِيتَنِي " وعليها

يفوت الاستشهاد . وهو برواية الشرح في سيبويه : ٣١٨ / ١ ،

والجمل : ١٦١ ، وأُمالي ابن الشجري : ٧٤ / ٢ ، وابن يغمش :

١٢ / ٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٣٢٥ / ٣ ، والتذيل والتكميل :

٤٦٠ / ٤ ، والهمع : ٥٤ / ٢ ، واللسان : (شقق) .

(٣) البيتان بدون نسبة في التذيل والتكميل : ٤٦٠ / ٤ ، والعيني :

٢٥٠ / ٤ ، وتعليق الفرائد : ق ٢ / ج ٢ / ٥٣٧ .

(٤) في الأصل ضُبِطَتْ : (..... أَيْتُ أُمَّتُ) ، وهو وهم .

(٥) هو الأُحْشَى . والبيت في ديوانه : ٤١ ، ، والتذيل والتكميل

٤٦١ / ٤ ، وتعليق الفرائد : ق ٢ / ج ٢ / ٥٣٨ .

وهو في العقد الفريد : ١٠١ / ٢ برواية " أَبَانَا فَلَا رُمْتَ مِنْ عِنْدَنَا .. " .

وعليها يفوت الاستشهاد . وهي تلفيق لعجز هذا البيت مع صدر

بيت قبله . تخترم : تقتطع .

فَيَا أَبَتَا لَا تَزَلْ عِنْدَنَا فَيَا نَخَافُ بِأَنْ تُخْتَرَمَ
ومثله (١) :

أَيَا أَبَتَا لَا زِلْتَ فِينَا فَيَا نَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشًا
قال أبو الفتح في المحتسب (٢) : قرأ (٣) أبو جعفر : * يَا حَسْرَتَايَ * ،
فجمع بين العوض والمعوّض منه ، لأنّ الألف عوض من يا المتكلم ، وجعل
من ذلك (يا أبَتَا) ، لأنّ التاء عوض من يا المتكلم .
قلت : وقالوا في (أبا) (٥) المقصور : (يا أَبَاتِ) ، ومنه
قول الشاعر (٦) :

تَقُولُ أَتَبَنَيْ لَمَّا رَأَيْتَنِي شَاحِبًا كَأَنَّكَ فِينَا يَا أَبَاتِ غَرِيبُ

- (١) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٤٦١/٤ ، والمساعد :
- ٥٢٢/٢ ، والعيني : ٢٥١/٤ ، وتعليق الفرائد : ٢/٢ ج ٥٣٨/٢ .
والرواية فيها : (أيا أبتني) ، وعلقتا الروايتين يصح الاستشهاد .
- (٢) المحتسب : ٢٣٧/٢ وما بعدها .
- (٣) في الأصل : (قال) ، وهو تحريف .
- (٤) الزمر : ٥٦ ، وللقرآن انظر النشر : ٣٦٣/٢ ، والبحر المحيط :
- ٤٣٥/٧ ، والمختصر : ١٣١ .
- (٥) في الأصل : (باب) ، وهو تحريف ، والتصويب ما حكاه أبو حيان
من كلام المصنف : ٤٦١/٤ .
- (٦) هو أبو الحدرجان . والبيت في نوادر أبي زيد : ٥٧٥ ، ومعاني
القرآن للأخفش : ٧٣/١ ، والخصائص : ٣٣٩/١ ، والتذليل
والتكميل : ٣٦١/٤ ، والعيني : ٢٥٣/٤ ، والهمع : ١٥٧/٢ ،
واللسان : (أبي) .

ولولم يعوّض لقال : (يا أباي) كما يُقال : (يا فتاي) .
 وكتابة هذه التاء تأً أولى من كتابتها هاءً ، ولذلك لم تكتسب في المصحف
 إلا تاءً ، وبمراعاة رسم المصحف قرأ نافع وأبوه عمرو والكوفيون ، فوقفوا عليها
 تاءً ، ووقف ابن كثير وابن عامر بإبدالها هاءً ^(١) ، وكلا الوجهين
 صحيح فصيح .

(ص) " يُقال للمنادي غير المصحح باسمه في التذكير :

(يَاهُنْ ، ويا هَنانِ ، ويا هَنونَ) ، وفي التأنيث

: (يا هَنْتُ ، ويا هَنْتانِ ، ويا هَنْاتُ) ، وقد يلي

أواخرهنَّ ما يلي آخر المندوب ، ومنه (ياهنأُ)

بالكسر والضّم ، وليست الهاءُ بدلاً من اللّام ،

خِلافًا لأكثر البصريين .

(ش) قال أبو حاتم ^(٢) : تقول في نداء المذكر : (يَاهُنْ ، ويا هَنانِ ، ويا هَنونَ)

، وفي نداء المؤنث ، (يا هَنْتُ ، ويا هَنْتانِ) بسكون ما قبل التاء ، و

(يا هَنْاتُ) ، ومن العرب من يقول : (يا هَناءُ ، ويا هَنانِيهَ ، ويا هَنوناهُ ،

ويا هَنْتاهُ ، ويا هَنْتانِيهَ ، ويا هَنْتوهُ) ، وفي المضاف إلى اليا : (ياهنِ ،

ويا هَنْتِي ، ويا هَنْتِي ، ويا هَنْتِي ، ويا هَنْتِي) ^(٣) بلا ياءٍ فيه وفي

المفردين . هذا حاصل كلام أبي حاتم الذي عزاه له أبو علي القاسي

في الأمالي .

وإلى قول بعض العرب : (يا هَناءُ) إلى (يا هَنْتوهُ) أشرتُ

بقولي : " وقد يلي أواخرهنَّ ما يلي آخر المندوب " .

(١) انظر السبعة : ٣٤٤ . والإقناع : ٥١٩/١ ، والمختصر : ١٣١ .

(٢) لم أستطع الوقوف على هذا النقل في طبعة أمالي القالي والذيل

التي بين يدي رغم البحث والتنقيب . وانظر الأصول : ٣٤٨/١ .

(٣) انظر اللسان : (هنا) ، والأصول : ٣٤٨/١ .

ثم قلت : " ومنه (يا هناؤ) بالكسر والضم ، والأصل السكون ؛
لأنها هاء السكت ، لكنها أجزى الوصل بها وبأشباهاها مجرى الوقف
في الثبوت ، فحرّكت لسكونها في الأصل ، وسكون ما قبلها ، فمن حرّكها
بالضم شبهها بها الضمير ، ومن حرّكها بالكسر فعلى أصل التقاء
الساكنين . وفي كسرهما حجة بيّنة على أنها هاء سكت ، لا بدل من لام
الكلمة ^(١) . واستدل ابن السراج ^(٢) على من زعم أنها بدل من
اللام بأن العرب لم تقل في تثنيته إلا : (يا هنا) ، ولو كانت بدلاً
لقليل : يا هناهان .

وفي هذا الاستدلال ضعف ؛ لأن العرب قد تستغني فيما فيه
لغتان بتثنية أحصر اللفظين كقولهم في تثنية (سوا) : (سيان) .
ولنما الاستدلال القوي على أن الهاء ليست بدلاً من اللام ، بل هاء سكت
بأن جوّز كسرهما كما جوّز الكسر في غيرها من هاءات السكت ^(٣) المسبوقة
بألف كقول الراجز ^(٤) :

يا ربّ يا ربّاهُ إياك أسلُ
عفراء يا ربّاهُ من قبل الأجلُ

روي بكسر الهاء وضمتها .

وقال الفراء ^(٥) : يُقال : (يا حستاهُ) بكسر الهاء وضمتها ، والكسر أكثر .

(١) انظر شرح السيرافي : ٤٢/٣ ب ، وشرح الجمل : ١٠٥/٢ ،

والتذليل والتكميل : ٤٦٣/٤ ، وما بعدها .

(٢) الأصول : ٣٤٨/١ .

(٣) في الأصل اتصلت ألف (ال) من (السكت) بتاء (هاءات) ،

فبدت : (هاءات السكت) .

(٤) نسيباً إلى عروة بن حزام ، ولم أقف عليها في طبعة ديوانه

التي بين يدي . وهما في معاني القرآن للفراء : ٤٢٢/٢ ، وابن

يعيش : ٤٧/٩ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢٩٣ ، والتذليل والتكميل :

٤٠٥/٤ ، ٤٦٥ ، والخزانة : ٢٧٠/٧ ، وشرح شواهد ششرح

الشافعية : ٢٢٨ .

(٥) معاني القرآن : ٤٢٢/٢ .

(ص) * باب الاستغاثه والتعجب المشبه بها

"إِنْ اسْتَغِيثَ الْمُنَادِي أَوْ تَعَجَّبَ مِنْهُ جُرَّ بِاللَّامِ
مفتوحةً بما يُجَرُّ في غير النداء . وتكسر اللام
مع المعطوف غير المعاد معه (يا) ، ومع
المُستغاث من أجله . وقد يُجَرَّب (مِنْ) ،
ويُستغنى عنه إِنْ عِلْمُ سببِ الاستغاثه ، وقد
يُحذف المُستغاثُ فيلي (يا) المُستغاثُ مِنْ
أجله ، وإنَّ وَلِيَّ (يا) اسْمٌ لَا يُنَادَى إِلَّا مَجَازاً
جَازَ فَتُحُ اللّامُ باعتبار استغاثته ، وكسرهما باعتبار
الاستغاثه مِنْ أجله ، ويكون المُستغاثُ محذوفاً ،
وَرُبَّمَا كَانَ الْمُسْتَغَاثُ مُسْتَغَاثاً مِنْ أَجْلِهِ
تَقْرِيباً وَتَهْدِيداً .

وليست لامُ الاستغاثه بعض (ال) ، خلافاً
للكوفيّين ، وتُعاقبُها أَلِفٌ كَأَلِفِ الْمَدُوبِ ، وَرَبَّمَا
اسْتَغْنَى عَنْهَا فِي التَّعَجُّبِ .

(ش) الاستغاثه: دُعَاؤُ الْمُسْتَنْصِرِ الْمُسْتَنْصَرِ ^(١) بِهِ وَالْمُسْتَعِينِ الْمُسْتَعَانَ بِهِ .
والمعروفُ في اللّغة تعدّي فعله بنفسه ، نحو : (استغاث زيداً عمراً) ،
قال الله تعالى : ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبْ لَكُمْ ﴾ ^(٢) وقال تعالى :
﴿ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ ﴾ ^(٣) . فالِدَّاعِي
مستغيثٌ ، والمدعُوُّ مستغاثٌ ، وَالنَّحْوِيُّونَ يقولون : استغاث به ، فهو
مُستغاثٌ به ، وكلام العرب بخلاف ذلك . ^(٤)

(١) في الأصل : (المنتصر المنتصر) ، وهو تحريف ، والتصويب ممّا حكاه
أبو حنّان من كلام المصنف : ٤٦٦/٤ .
(٢) الأنفال : ٩ . (٣) القصص : ١٥ .
(٤) انظر سيبويه : ٣١٨/١ وما بعدها ، والتذييل والتكميل : ٤٦٦/٤ .

ومثال استغاثة المنادي قول عمر - رضي الله عنه - لَمَّا طَعَنَهُ الْعِلْجُ

فَبَرَزَ لَعَنَهُ اللَّهُ - : " يَا لَكَ لِلْمُسْلِمِينَ " (١) ، ومثله قول قيس بن ذريح : (٢) ب/٢٠٤

تَكَنَّفَنِي الْوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَاشِي الْمَطَاعِ

ومثال المنادي المتعجب منه قول العرب " يَا لَلْعَجَبِ " ، و " يَا لِلْفَلِيقَةِ " (٣)

و " يَا لِلْمَاءِ " ، و " يَا لَلدَّوَاهِي " ، ومنه قول الشاعر : (٤)

لَخُطَّابٌ لَيْلَى يَا لَبْرَثَنَّ مِنْكُمْ أَدَلُّ وَأَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ الْمَقَانِبِ

وقول ابن أبي ربيعة : (٥)

أَوَانِسَ يَسْلُبَنَّ الْحَلِيمَ فَوَادَهُ فَيَا طَوِيلَ مَا شَوْقِي وَبِأَحْسَنَ مُجْتَلَى

وإن كان المستغاث قبل الاستغاثه معرباً استصحب إعرابه كقولك في (يا غلام

زيد) : (يا لغلام) (٦) زيد ، وإن كان مبدئياً بناءً حادثاً في النداء

(١) المقتضب : ٢٥٤/٤ ، والفائق في غريب الحديث : ٤٢٥/٢ .

(٢) البيت في ديوانه : ١١٨ ، وسيبويه : ٣١٩/١ ، والأصول : ٣٥٢/١ ،

والجمل : ١٦٦ ، وابن يعين : ١٣١/١ ، والمقرب : ١٨٣/١ ،

وشرح الكافية الشافية : ١٣٣٦/٣ ، والتذيل والتكميل : ٤٧٠/٤ ،

والعميني : ٢٥٩/٤ .

تكنف : جانب .

(٣) الفليقة في لغة أهل المدينة : هي قِدَرٌ يُطْبَخُ وَيُشْرَدُ فِيهَا فَلَقُ

الخبز ، وهي كِسْرُهُ .

(٤) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى الْفَرَّارِ الْأُسْدِيِّ وَقَيْسِ بْنِ الْمُلُوحِ ، وَلَيْسَ فِي طَبْعَةِ

ديوان قيس التي بين يدي . وهو في سيبويه : ٣١٩/١ ،

والأصول : ٣٥٢/١ ، وابن يعين : ١٣١/١ ، والمقرب : ١٨٣/١ ،

وشرح الكافية الشافية : ١٣٣٨/٣ ، والتذيل والتكميل : ٤٦٧/٤ ،

واللسان : (برثن) . سليك : ابن السلكة . المقانب : جمع

مقنب ، وهي الخيل .

(٥) البيت في ديوانه : ٤٥١ ، والأغاني : ٦٨/٩ ، وإتحاف البورى :

١٣١/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٣٠٣ ، والتذيل والتكميل : ٤٧٤/٤ .

(٦) في الأصل : (ويا لغام) بإقحام الواو ، وتحريف (لغلام) .

أُعيد إلى الإعراب، وجرت اللام بما كانت تجرّه في غير النداء كقولك فسي
(يا زيد ،ويا زيدان ،ويا زيدون) : (يا كزيد ،ويا للزيدين ،ويا للزيدين) ،
وإن كان مبتدأ قبل النداء استصحب بناؤه ، وحكم بجره تقديرًا كقولك :
(يا لوقاش ،ويا لهذا) ، وكذا إن كان مقصورًا ، أو منقوصًا ، أو مضافًا
إلى يا المتكلم ، كقولك : (يا موسى ،ويا للقاضي ،ويا لصاحبي) . وكل
هذه الأنواع منبهة عليها بقولي : " جرب باللام مفتوحة بما يُجرّ في غير
النداء " .

وإن عطف على المنادى المستغاث غيره ، وأُعيد معه (يا) ،
ففتح اللام أيضًا كقول الشاعر (١) :
يا لعطافنا وبالأرياح
وأبي الحشرج الفتى النفاح
ومثله (٢) :

فيا لسعدٍ وبالناس كلهم وبنا لغائبهم وبنا لئن شهدا
وإن لم تعد مع المعطوف (يا) كسرت اللام كقوله (٣) :
يا لقومي وللذين تولّوا هم لباعين بغيهم في أزدبار
(٤)

(١) البيت بدون نسبة في سيبويه : ٣١٩/١ ، والمقتضب : ٢٥٧/٤ ،
وابن يعيش : ١٢٨/١ ، ١٣١ ، والتذيل والتكميل : ٤٦٩/٤ ،
٤٧٠ ، ٤٧١ .

العطاف : الرجل الحسن الخلق ، المعطوف على الناس بفضل .
رياح : اسم علم . النفاح : الكثير النفخ أي العطية .

(٢) البيت بدون نسبة في التذيل والتكميل : ٤٧٠/٤ ، والمساعد :
٥٢٧/٢ .

(٣) البيت بدون نسبة في التذيل والتكميل : ٤٦٩/٤ ، وأنشد المصنف
في شرح الكافية الشافية (١٣٣٥/٣) بيتًا قريبًا منه ، وهو :

يا لقومي وبنا لأمثال قومي لا ناس عتوهم
وهو أيضًا في الغيني : ٢٥٦/٤ . وفيه استشهاد للفقرة السالفة .

(٤) في الأصل : (تولواهم) بإقحام الألف .

وَأَمَّا الْمُسْتَغَاثُ مِنْ أَجَلِهِ فَلَا بُدَّ مِنْ كَسْرِ لَامِهِ ، نَحْوُ (١) :

أَلَا يَا لَقَوْمِي لِلنَّوَابِ وَالْدَّهْرِ وَلِلْمَرِّ يُوْدِي نَفْسُهُ وَهَوَا يَدْرِي
وَلِلْأَرْضِ كَمْ مِنْ صَالِحٍ قَدْ تَلَمَّاتٍ عَلَيْهِ فَوَارَتْهُ يَلْمَاعَةٌ قَفْصِرِ

وقد يُسْتَغْنَى عَنْهَا بِ (مِنْ) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٢) :

يَا لِلرَّجَالِ ذَوِي الْأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ لَا يَبْرَحُ السَّفَهُ الرُّدْيَ لَهُمْ دِينَا

وَيُسْتَغْنَى كَثِيرًا عَنِ الْمُسْتَغَاثِ مِنْ أَجَلِهِ لِلْعِلْمِ بِهِ بظهور سبب الاستغاثَةِ

كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ (٣) :

يَا لَتَمِيمٍ أَلَا لِلَّهِ دُرُكُكُمْ لَقَدْ رُمِيتُمْ بِإِحْدَى الْمُصْمَلَاتِ

وكقول عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ (٤) :

(١) البيتَانِ لِهَدْبَةَ بْنِ خَشْرَمَ . وهما في ديوانه : ٩٥ وما بعدها ،

والسمط : ٦٣٩/٢ . والأول في التذييل والتكميل : ٤٧٠/٤

والثاني في أمالي القالي : ٧/٢ ، والخصائص : ١٧١/٣ ،

واللسان : (لَمَا) .

تَلَمَّاتٌ : اشتملت . اللماعَةُ : الفلاة يلمع فيها السراب .

(٢) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٤٧١/٤ ، والمساعد :

٥٢٨/٢ ، والعيني : ٢٧٠/٤ ، والهمع : ١٨٠/١ .

(٣) البيت في ديوانه : ١٠٧ برواية : " يا آل تميم . . . " ،

وهو وهم من ناشره يختل به الوزن ، وانظر التذييل والتكميل :

٤٧١/٤ .

المصمَّلات : جمع مُصْمَلَةٍ ، وهي الداهية .

(٤) البيت في ديوانه : ١٣٢ ، والتذييل والتكميل : ٤٧١/٤ ،

والهمع : ١٨٠/١ .

فَهَلْ مِنْ خَالِدٍ إِمَّا هَلَكْنَا وَهَلْ بِالْمَوْتِ يَا لِلنَّاسِ عَارُ

وقد يكون المستغاث من أجله غير صالح لأن يكون مستغاثاً، ويكون المستغاث مُشاهداً، فيستباح حذفه، ويتصل المستغاث من أجله ب (يا) (١)
مجروراً باللام المكسورة كقول الشاعر (٢):

يَا لِنَاسٍ أَبَوَا إِلَّا مُثَابَرَةً عَلَى التَّوَعُّلِ فِي بَغْيٍ وَعُدْوَانٍ

فيتعين في مثل هذا كسر اللام، لأن مصحوبها غير صالح لأن يكون مستغاثاً، بل مستغاثاً من أجله، والمستغاث محذوفاً، والتقدير: يا لقومي لا ناس .

وروي عن العرب في " يا للعجب " و " يا للما " (٣) ونحوهما

فتح اللام على أن مصحوبها مستغاث، وكسرها على أن مصحوبها مستغاث من أجله . وعلى هذا النوع نبهت بقولي : " وإن ولي (يا) اسم لا يُنادى إلا مجازاً " إلى آخر القول .

ونبهت بقولي : " وربما كان المستغاث مستغاثاً من أجله " على

نحو قول القائل : (يا لزيدٍ لزيدٍ) ، أي: يا زيدُ أدعوك انتصف من نفسك ، ومنه قول مهلهل (٤):

يَا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كُلِّبًا يَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ

ولما كان ما ولي (يا) في الاستغاث مستغاثاً تارةً، ومستغاثاً من أجله تارةً، فَرَّقُوا بَيْنَ لَامِيهِمَا بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ . [و] (٥) خَصَّ الْفَتْحُ بِسَلَامِ

(١) في الأصل : (بيا) ، وهو تحريف .

(٢) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٤٧١/٤ ، والمساعد : ٥٢٩/٢ ، والعيني : ٢٧١/٤ ، والهمع : ١٨١/١ .

(٣) سيبويه : ٣٢٠/١ .

(٤) البيت في سيبويه : ٣١٨/١ ، والخصائص : ٢٢٩/٣ ، وشرح الكافية

الشافعية : ١٢٩٠/٣ ، والتذييل والتكميل : ٤٧١/٤ ، ٤٧٣ ،

والمساعد : ٥٢٩/٢ ، ٥٣٠ ، والخزانة : ١٦٢/٢ ، والأغانسي :

٥٩/٥ ، والعقد الفريد : ٤٧٨/٥ .

(٥) تكملة ما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤/٢٠٠/أ) .

المستغاث لشبه ما هي فيه بضمير المخاطب ، ولا تصلحها بألف (يا) لفظاً وتقديراً .

وزعم الكوفيون ^(١) أنَّ أصل (يا فلان) : يا آل فلان ، ولذلك جاز أن يوقف عليها كقول الشاعر : ^(٢)

فَخَيْرُ نَحْنُ عِنْدَ الْهَاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الثُّوبُ قَالَ يَا

وَلَا حُجَّةَ فِي هَذَا الْبَيْتِ لِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ : يَا قَوْمَ لَا فِرَارَ ، أَوْ ^(٣)

لَا نَفَرٌ . ومما يدل على ضعف ما ذهبوا إليه اللجوء إلى الكسر في العطف

دون إعادة (يا) ، ولو كانت بعض (آل) لم يكن لكسرها فـ في

العطف موجب . وأيضاً لو كانت بعض (آل) لم تدخل على ما لا تدخل

عليه (آل) ، نحو : (يا لله ، ويا للناس ، ويا لهؤلاء) .

وتعاقب هذه اللام ألف في الآخر كالألف المدوِّب ، ولا يجوز الجمع

بينهما ، كما لا يجوز الجمع بين هاء (الجاحجة) ^(٥) ويا (الجاحج) ،

وكما لا يجوز الجمع بين يا (بيني) وألف (يمان) . وهذا معنى قول

الخليل وسيبويه ^(٦) .

ولا بد من الألف عند حذف اللام ، وقد يستغنى عنهما في التعجب

كقول عمر بن أبي ربيعة ^(٧) :

أَوَانِسَ يَسْلُبُ الْحَلِيمَ فَوَادُهُ / فَمَا طَوَّلَ مَا شَوْقِي وَيَا حَسَنَ مُجْتَلَى ^(٨)

(١) الرضي على الكافية : ١٣٤/١ ، وشرح أبيات المغني : ٣٢٥/٤ .

(٢) هو زهير بن مسعود الضبي . والبيت في نوادر أبي زيد : ١٨٥ ، والخصائص : ٢٧٦/١ ، ٣٧٥/٢ ، ٢٢٨/٣ ، والتذييل والتكميل :

٤٦٨/٤ ، ٤٧٣ ، ٤٧٩ ، والمغني : ٢٤١ ، والمساعد : ٥٣٠/٢ ، والعيني :

٥٢٠/١ ، والهمع : ١٨١/١ ، والخزانة : ٦/٢ ، وشرح أبيات المغني :

٣٢٥/٤ ، والحامسة البصرية : ٢٩٤/٢ .

(٣) المثنوب : الذي يستصرخ الناس للحرب . يالا : يا بني فلان .

(٤) في الأصل (و) ، وهو تحريف ، والتصويب ما حكاه أبو حيان من كلام المصنف :

٤٧٣/٤ .

(٥) في الأصل : (تفروا) ، وهو تحريف ، والتصويب ما حكاه أبو حيان والبيهقي في شرح أبيات المغني (٣٢٥/٤) من كلامه .

(٦) في الأصل : (الجاحج) ، وهو تحريف .

(٧) سيبويه : ٣٢٠/١ .

(٨) تقدم ص ٨١٩ .

(٩) في الأصل : (شوقي) ، وهو تحريف .

باب المندوب

(ص)

* المندوب هو المذكور بعد (يا) ، أو (وا) ،
تفجعا لفقده حقيقة أو حكما ، أو توجعا لكونه
محل ألم أو سببه . ولا يكون اسم جنس مفردا ، ولا
ضميرا ، ولا اسم إشارة ، ولا موصولا بصلة لا تعني .
ويساوي المنادي في غير ذلك من الأقسام والأحكام .
ويتعين إيلاءه (وا) عند خوف اللبس .

(ش) المذكور تفجعا لفقده حقيقة أو حكما كقول الباكي على ميت اسمه زيد :

(يا زيدا) أو (وا زيدا) ، ومنه قول جرير - يرثي عمر بن عبد العزيز
(٢)
رضي الله عنه - :

[نَعَى النُّعَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَنَا يَا خَيْرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللَّهِ وَاعْتَمَرَ]
(٣)
حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبِرْتَ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرًا

(٤)
ومثله قول الآخر :

(٥)
وَأَيْمِينًا أَطْعِمْتُ مَذْبُوحًا أَعْدَا نِي وَقَدْ مَا أَوْسَعَتْهُمْ بِكَ قَهْرًا

والمندوب تفجعا لكونه في حكم المفقود كقول أمير المؤمنين عمر - رضي الله

(١) البيتان في ديوانه : ٣٠٤ ، والكامل : ٢٢٣/٢ ، والحماسة البصرية

٢٧١/١ ، والتذييل والتكميل : ٤٧٥/٤ ، والمساعد : ٥٣٤/٢ ،

وشرح أبيات المغني : ١٦١/٦ . والثاني في شرح عمدة الحافظ :

٢٨٩ ، وشرح الكافية الشافية : ١٣٤٤/٣ ، والمغني : ٤٨٦ ،

والهبع : ١٨٠/١ .

(٢) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٢٠٢/٤ ب) .

(٣) في الأصل : (فينا) ، وأثبت ما حكاه ناظر الجيش من كلامه ، وهو

الموافق لرواية المصادر السابقة .

(٤) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٤٧٥/٤ .

(٥) في الأصل : (يا) وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر الجيش من

كلام المصنف (٢٠٢/٤ ب) .

عنه (١) : " وأَعْمَرَاهُ وَأَعْمَرَاهُ " حينَ أُعْلِمَ بِجَذْبِ (٢) شديدٍ أَصابَ قوماً
مِنَ العربِ ، وكقولُ الخنساءِ : وَمَنْ أُسِرَ مَعَهَا مِنْ آلِ صَخْرٍ - وصَخْرٌ غائبٌ غيرُ
مَرْجُوٍّ الحضورِ - : " واصْخَرَاهُ واصْخَرَاهُ " (٣) .

والمندوبُ تَوَجُّعاً لكونه محلَّ ألمٍ كقولِ قيسِ العامريِّ (٤) :
فَوَاكِدِي مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي وَمِنْ عِمْرَاتٍ مَا لَهِنَّ فَنَاءُ
والمندوبُ تَوَجُّعاً لكونه سبباً للألمِ كقولِ ابنِ قيسِ الرُّقَيَّاتِ (٥) :
تَبْكِيهِمْ دَهْمًا مُعْوَلَةً وَتَقُولُ سَلْمَى : وَارْزَيْتِيهِ (٦)
ولا يُندَبُ اسمُ جنسٍ مفردٍ [ولا ضمير] (٧) ، ولا اسمُ إشارةٍ ، ولا موصولٌ
بصلةٍ لا يتعيَّنُ بها المندوبُ ، فلا يُقالُ في (رجل) : وارجلاهُ ، ولا في
(أنت) : وأنتاهُ ، ولا في (هذا) : واهاناهُ ، ولا في (مَنْ ذهب) :
وامنْ ذهباهُ .

- (١) تاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي : ٩٢ . وورد القول أيضاً على
لسان أمير المؤمنين عليٍّ في رثاءِ عمر في كنز العمال : ١٢ / ٢٠٠
ومابعدهما ، فيكون الاستشهاد فيه للمفقود حقيقةً .
(٢) في الأصل : (بجذب) ، وهو تصحيف .
(٣) لم أقف على القول فيما بين يدي من المصادر .
(٤) البيت في ديوانه : ٦١ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢٩١ ، والتذييل
والتكميل : ٤٧٦ / ٤ ، والمساعد : ٥٣٤ / ٢ .
(٥) البيت في ديوانه : ٩٩ ، وسيبويه : ٣٢١ / ١ ، والمقتضب : ٢٧٢ / ٤ ،
وشرح الكافية الشافية : ١٣٤٢ / ٣ ، والتذييل والتكميل : ٤٧٦ / ٤ ،
٤٧٩ ، والمساعد : ٥٣٥ / ٢ ، والعيني : ٢٧٤ / ٤ ، والموشح :
٢٩٥ .

- الرزية : المصيبة . الدهم : العد الغفير من الناس .
(٦) في الأصل : (يا) ، وهو تحريف ، والتصويب ما حكاه ناظر الجيش
من كلام المصنف .
(٧) تكملة ما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤ / ٢٠٣ / ١) .

وَيُنْدَبُ اسْمُ الْجِنْسِ الْمُضَافُ ، نَحْوُ : (وَاعْلَامُ زَيْدَاهُ) ، وَالْمَوْصُولُ
بِصِلَةٍ تَعِينُ الْمُنْدُوبَ ، نَحْوُ : " وَامَنْ حَفَرِيْثُرُ زَمَزَمَاهُ " (١) .
وَنَبَّهْتُ بِقَوْلِي : " وَيُسَاوِي الْمُنَادَى فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَقْسَامِ " عَلَى
أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عَلَمًا ، وَاسْمَ جِنْسٍ مُضَافًا ، وَمَوْصُولًا بِصِلَةٍ مُعَيَّنَةٍ .
وَمِنْ مَسَاوَاةِ الْمُنَادَى فِي الْأَحْكَامِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَلْوَ آخِرَهُ الْأَلْفَ ضُمَّ
إِنْ كَانَ مِمَّا يُضْمُ فِي النَّدَاءِ نَحْوُ : (وَازَيْدُ) (٢) ، وَنُصِبَ إِنْ كَانَ
مِمَّا يُنْصَبُ فِي النَّدَاءِ نَحْوُ : (وَاعْبَادُ اللَّهِ ، وَوَأَصْرُوبًا رَوْعًا مِنَ الْأَعْدَاءِ ،
وَثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ) ، [وَ] (٣) بِلِحَاقِ الزِّيَادَةِ : (وَثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ) .
وَمِنْ مَسَاوَاتِهِ [إِيَّاهُ] (٤) فِي الْأَحْكَامِ أَنَّهُ إِذَا دَعَتْ الضَّرُورَةُ إِلَى
تَنْوِينِهِ جَازَ اسْتِصْحَابُ ضَمِّهِ وَتَبْدِيلُهَا فَتْحَةً كَقَوْلِ الرَّاجِزِ (٥) :

وَافْقَعَسَا وَأَيْنَ مِنِّي فَقَعَسُ

كَذَا رُوِيَ مَنْصُوبًا ، وَلَوْ قِيلَ بِالضَّمِّ : (وَافْقَعَسَ) لَجَازَ .

وَإِذَا أُمِنَ أَنْ يَلْتَمِسَ الْمُنْدُوبُ بِمُنَادَى غَيْرِ مُنْدُوبٍ جَازَ وَقَوْعُهُ
بَعْدَ (يَا) وَ (وَ) ، نَحْوُ : " وَامَنْ حَفَرِيْثُرُ زَمَزَمَاهُ " (٦) ، فَلَوْ قِيلَ
هُنَا : (يَا مَنْ حَفَرِيْثُرُ زَمَزَمَاهُ) لَمْ يُخَفْ لَيْسَ ، فَاسْتِعْمَالُ (يَا) وَ (وَ)
فِيهِ جَائِزٌ ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ : (يَا زَيْدُ) وَفِي الْحَضْرَةِ مَنْ اسْمُهُ زَيْدٌ ، فَلَا

(١) سيبويه : ٣٢٤/١ ، وَالْأَصُولُ : ٣٥٨/١ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ : ١٢٩/٢ .

(٢) فِي الْأَصْلِ رَسْمُهَا أَوَّلًا : (وَازِيدَاهُ) ثُمَّ حَاوَلَ تَصْوِيْبَهَا ، فَوَضَعَ
فَوْقَ الْهَاءِ وَآوًا ، وَأَبْقَى الْأَلْفَ .

(٣) تَكْلِمَةُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (٤ / ٢٠٣ / أ) .

(٤) تَكْلِمَةُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (٤ / ٤٧٦) .

(٥) نَسَبَ الْبَيْتَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ . وَهُوَ فِي مَجَالِسِ شُعَلِبَ : ٤٧٤/٢ ،

وَالْمَقْرَبُ : ١٨٤/١ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ : ١٣٠/٢ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ

: ١٣٤٢/٣ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٣٩٤/٤ ، ٤٧٧ ، وَالْعَيْنِيُّ : ٢٧٢/٤ ،

وَالْمَجْمَعُ : ١٧٢/١ ، ١٧٩ .

فَقَعَسَ : حَيٍّ مِنْ بَنِي أَسَدٍ .

(٦) سيبويه : ٣٢٤/١ ، وَالْأَصُولُ : ٣٥٨/١ ، وَالْجَمَلُ : ١٧٦ .

يجوز أن يُستعمل فيه إلا (وا) ، لأن الذي يليها لا يكون إلا مندوباً ،
ولا تتعين النُدْبَةُ بالالف التي تلي الآخر والحرف المُنْبَعُ ب (يا) ، لأن
المنادى البعيد قد تلي الألف آخره كقول امرأة لابن أبي ربيعة (١) :
" نظرتُ [إلى] (٢) كَعَثِي (٣) فرأيتُه (٤) ملء العين وأمنية المتعني
، فصحتُ : يا عَمْرَاهُ ! فقال عمر : يا لَبَّيْكَاهُ ! " . ولم يرَ سيبويه (٦)
زيادة الألف المذكورة إلا في نُدْبَةٍ ، أو استغاثَةٍ ، أو تعجُّب .

(ص) " وتلحق جوازاً آخر ما تمَّ به ألفٌ ، يفتح لها مثلوها
متحرراً ، ويحذف إن كان ألفاً ، أو تنويناً ، أو ياءً
ساكنةً مضافاً إليها المندوب ، وقد تفتح " .

(ش) آخر ما تمَّ به المندوب يمم آخر المفرد ، نحو : (وازيداه) ، وآخر
المضاف إليه ، نحو : (واعد الملكاه) ، وآخر الصلة ، نحو : " وامن
حزير يثر زمزماه " (٧) ، وآخر المركب تركيباً مزجياً ، نحو : (وامقدي
كرباه ، وواسيبويهاه) ، وآخر المركب تركيباً إسناداً ، نحو : (واتابسط
شراه) . وقيدت لحاق هذه الألف بالجواز ، لئلا يُعتقد لزومها .
ونبّهت على فتح مثلوها ، ليعلم أن ضمة (يا زيد) وكسرة (يا عبد الملك)
وما أشبههما مستوية في التبدل بفتحة لأجل الألف ، نحو : (يازيداه ،
ويا عبد الملكاه) . وإن وجدت الفتحة قبل أن يجاء بالالف استصحب

(١) أمالي القاضي : ٤٩/٢ .

(٢) تكلمة من حكاها ناظر الجيش من كلام المصنف (٤/٢٠٣/أ) .

(٣) في الأصل : (كعشي) ، وهو تحريف ، والتصويب من الأمالي .

(٤) في الأصل : (رأيت) ، وهو تحريف ، والتصويب من الأمالي .

(٥) في الأصل : (ويا) ، بإقحام الواو .

(٦) سيبويه : ٣٢٠/١ ، ٣٢١ .

(٧) تقدم قريباً .

إِذَا جِيءَ بِالْأَلِفِ كَقَوْلِكَ فِي (عِدْ يَغُوثَ) : (يَا عِدَّ يَغُوثَاهُ) .
 وَنَبِّهَتْ بِقَوْلِي : * وَحُذِفَ إِنْ كَانَ أَلِفًا ، أَوْ تَنْوِينًا ، أَوْ (١) يَاءً
 سَاكِنَةً مضافاً إليها * على حذف المتعمم إِنْ كَانَ أَلِفًا كَقَوْلِكَ فِي (مُوسَى)
 : (يَا مُوسَاهُ) ، أَوْ تَنْوِينًا كَقَوْلِكَ فِي (غَلَامٌ زَيْدٍ) : (وَأَغْلَامُ زَيْدَاهُ) ،
 أَوْ يَاءً سَاكِنَةً مضافاً إليها كَقَوْلِكَ فِي (غَلَامِي) : (يَا غُلَامَاهُ) ، وَقَدْ
 يُقَالُ : (يَا غُلَامِيَاهُ) ، وَمَنْ قَالَ فِي النَّدَاءِ : (يَا غَلَامِي) بِالْفَتْحِ
 اسْتَصْحَبَ الْفَتْحَ فِي النَّدْبَةِ ، نَحْوُ : (وَأَغْلَامِيَاهُ) . وَمَنْ لَمْ يَجِءْ بِالْأَلِفِ
 فَلَهُ أَنْ يَقُولَ : (وَأَغْلَامِي) بِالسُّكُونِ ، / و (وَأَغْلَامِيَّةُ) بِاسْتِصْحَابِ
 الْفَتْحَةِ وَزِيَادَةِ هَاءٍ لِلسَّكْتِ ، كَمَا قَالَ ابْنُ قَيْسٍ (٢) :
 (٣) وَتَقُولُ سُلَيْمٌ : وَارْزُقِي نِسَاءَهُ

(ص) * وَقَدْ تَلَحَّقَ أَلِفُ النَّدْبَةِ نَعْتُ الْمَنْدُوبِ ، وَالْمَجْرُورِ

بِإِضَافَةِ نَعْتِهِ ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَفَاقًا لِيَوْنَعَن .

وَقَدْ تَلَحَّقَ مَنَادَى غَيْرِ مَنْدُوبٍ وَلَا مُسْتَفَاعٍ ، خِلَافًا

لِسَبِيحِيَّةٍ ، وَتَلِيهَا فِي الْغَالِبِ ، سَالِمَةٌ وَمُنْقَلِبَةٌ

، هَاءٌ سَاكِنَةٌ ، تُحْذَفُ وَصَلًا ، وَرُبَّمَا ثَبَتَتْ

مَكْسُورَةً أَوْ مَضْمُومَةً ، وَيُسْتَفْنَى عَنْهَا وَعَنِ الْأَلِفِ

فِيمَا آخِرُهُ أَلِفًا وَهَاءً ، وَلَا تُحْذَفُ هَمْزَةُ ذِي أَلِفِ

التَّائِيَةِ الْمَمْدُودَةِ ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ . *

(١) فِي الْأَصْلِ : (وَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَسَبَقَتْ فِي الْمَتْنِ .

(٢) تَقْدِمُ ص ٨٢٥ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (يَا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ

مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (٤/٢٠٣ ب) .

(ش) لا يُجيز الخليل ولا سيبويه أن تلحق ألف الندبة آخر نعت المندوب، وأجاز ذلك يونس^(١)، نحو أن يقول : (وازيد البطلاء) . ويؤيد قول يونس قول بعض العرب : * واجمجمتي الشاميتينا *^(٢) وقول الشاعر^(٣) :
ألا يا عمرو وعمره وعمر بن الزمراء
فلحقت في (الشاميتينا) وهو نعت مندوب^(٤)، ولحقت في (عمراء) وهو تأكيد مندوب، ولحقت في (الزمراء) وهو مضاف إليه نعت معطوف على مندوب، فلحقتها نعت المندوب [أولى بالجواز، وكذلك لحقتها المضاف إليه نعت المندوب]^(٥) كقول الراجز^(٦) :

كَمْ قَائِلٍ يَا أَسْعَدُ بْنُ سَعْدَاءَ
كُلُّ أَمْرٍ بِأَكْ عَلَيْهِكَ أَوَّاهُ

وأجاز غير سيبويه أن تلحق الألف منادى خالياً من استيفاء وتعجب [وندبة]^(٧) كما تقدم من قول المرأة لعمر بن أبي ربيعة^(٨) :
والأكثر كون ألف المندوب في الوقف متلوّة بها ساكنة تُسقى هاـ
السكت . وكذا ألف الاستيفاء والتعجب . وقد تشبّت في الوصل مكسورة

-
- (١) سيبويه : ٣٢٣/١ وما بعدها .
(٢) سيبويه : ٣٢٤/١ ، والرضي على الكافية : ١٥٧/١ ، وشرح الجمل : ١٢٩/٢ .
(٣) البيت بدون نسبة في المقرب : ١٨٤/١ ، وشرح الجمل : ١٢٩/٢ ، والتذيل والتكميل : ٤٨٠/٤ ، والمساعد : ٥٣٨/٢ ، والعيني : ٢٨٣/٤ ، والهمع : ١٨٠/١ .
عمر بن الزمراء أخو عبد الله ، كان مع بني أمية على أخيه . قتله أخوه بمكة . انظر الكامل في التاريخ : ١٨/٤ وما بعدها .
(٤) في الأصل : (مندوت) ، وهو تصحيف .
(٥) تكملة من حكاة أبو حيان من كلام المصنف : ٤٨٠/٤ .
(٦) البيتان بدون نسبة في التذيل والتكميل : ٤٨٠/٤ ، وتعليق الفرائد : ٢/٢ ج ٥٥٠ .
(٧) تكملة من حكاة أبو حيان من كلام المصنف : ٤٨١/٤ .
(٨) انظر ما سلف من ٨٢٧ .

ومضومةً ، وقد تَكَلَّمَ^(١) على ذلك في غير النُّدْبَةِ . ومن لحاقها مضومةً
في النُّدْبَةِ قولُ الشَّاعر^(٢) :

أَلَا يَا قَمَرٌ وَعَسْرَاهُ وَعَمْرُوبُنُ الزُّبَيْرِ عَسْرَاهُ
ويعرض قلبُ ألفِ النُّدْبَةِ ياءً أو واوًا ، فتليها الهاءُ منقلبةً^(٣) على نحو
ما وليتها سالمةً ، وسيبين سببَ انقلا بها^(٤) .

وإن كان آخر المندوب وما أشبهه ألفاً وهاءً ، استغني فيه عن
ألفِ النُّدْبَةِ وهائها استثقلاً لا ألفَ وهاءَ بعد ألفِ وهاءَ ، فلا^(٥) يُقال
في (عبد الله) : يا عبد الله ، ولا في (جَهْجَاهُ)^(٦) : يا جَهْجَاهُ ،
لما فيه من الثقل^(٧) . ولو كان موضع الهاء التي هي آخر الاسم همزةً
لم يُمنع إيلاءُها ألفَ النُّدْبَةِ ، ولم تُحذف إلا عند الكوفيِّين^(٨) ، فإنَّهم
يقولون في ندبة (حرء) علماً : (واحرء) بحذف الهمزة والألف
التي كانت قبلها . وعلى ذلك نبَّهْتُ بقولي : " ولا تُحذف همزة ذِي ألفِ
التَّأْنِيثِ الممدودة ، خلافاً للكوفيِّين " .

- (١) انظر ما سلف ص ٨١٦ وما بعدها .
- (٢) تقدم قريباً . . .
- (٣) صاحب الحال الهاء في (فتليها) .
- (٤) انظر ما سيأتي قريباً . . .
- (٥) في الأصل : (وقد) ، وهو وهم ، والتصويب ممَّا حكاه أبو حيان
من كلام المصنف : ٤ / ٤٨١ .
- (٦) في الأصل : (جيجه) ، وهو تحريف . والجَهْجَاهُ : من
الجَهْجَهَةِ ، وهي صياح الأبطال في الحرب .
- (٧) انظر المقتضب : ٤ / ٢٦٩ .
- (٨) شرح الجمل : ٢ / ١٣٢ وما بعدها .

(ض) * فصل : يُبَدَلُ مِنْ أَلِفِ النَّدْبَةِ مُجَانِسٌ مَا وَلِيَتْ مِنْ
كسرة إضمار ، أو يائه ، أو ضمته ، أو واؤه (٢) . وربما
حَمَلَ أَمْنُ اللَّيْسِ عَلَى الْإِسْتِغْنَاءِ بِالْفَتْحَةِ وَالْأَلِفِ عَنْ
الكسرة والياء .

وَقَلْبُهَا يَاءٌ بَعْدَ نُونٍ اسْمٍ مَثْنً جَائِزٌ ، خِلَافًا
لِلْبَصَرِيِّينَ . وَلَا تُقَلَّبُ بَعْدَ كَسْرَةٍ (فَعَالٍ) ، وَلَا
بَعْدَ كَسْرَةِ إِعْرَابٍ ، وَلَا يُحَرَّكُ لَا جَلْبِهَا تَنْوِينٌ
بِكسرةٍ وَلَا فَتْحٍ ، وَلَا يُسْتَفْنَى عَنْهَا بِالْفَتْحَةِ ، خِلَافًا
لِلْكُوفِيِّينَ فِي الْمَسَائِلِ الْأَرْبَعِ .

(ش) إِذَا كَانَ آخِرُ الْمُنْدُوبِ عَلَامَةً إِضْمَارًا مَكْسُورًا أَوْ مَضْمُومًا حُوِظَ عَلَى الْكُسْرَةِ
وَالضَّمَّةِ ، وَجُعِلَ بَدَلُ أَلِفِ النَّدْبَةِ يَاءٌ بَعْدَ الْكُسْرَةِ وَوَاوًا بَعْدَ الضَّمَّةِ ،
فَيُقَالُ فِي نُدْبَةِ (غَلَامِكِ) ي (وَغَلَامِكِي) ، وَفِي نُدْبَةِ (أَنْتِ) ،
وَفَعَلْتِ (عَلِمًا) (٢) : (وَأَنْتِي) ، وَوَأَفْعَلْتِي) ، وَيُقَالُ فِي نُدْبَةِ (غَلَامُهُ) ،
وَوَغَلَامُهُمْ) : (وَغَلَامَهُ) ، وَو (وَغَلَامَهُمْ) ، وَيُقَالُ فِي نُدْبَةِ مَسْمُومٍ
ب (فَعَلْتُ) : (وَوَأَفْعَلْتُوهُ) ، وَيُقَالُ فِي الْمَسْمُومِ ب (قَوْمِي) ، وَقَامُوا) :
(وَأَقُومِيهِ) ، وَوَأَقَامُوهُ) ، وَرُوعِي فِي هَذِهِ الْأَمْثَلِ وَأَشْبَاهِهَا جَانِبَ مَا قَبْلَ
الْأَلِفِ ، لِيُؤْمِنَ مِنَ اللَّيْسِ ، إِذْ لَوْ قِيلَ : وَغَلَامَكَ ، وَوَأَنْتَاهُ ، وَوَأَفْعَلْتَاهُ ،
مِرَاعَاةً لْجَانِبِ الْأَلِفِ لَجُهِلَ التَّائِيثُ الْمَدْلُولُ عَلَيْهِ بِالْكَسْرِ ، وَلَوْ قِيلَ :
وَوَغَلَامَاهُ ، وَوَأَفْعَلْتَاهُ ، لَجُهِلَ الْمَعْنَى الْمَدْلُولُ عَلَيْهِ
بِالضَّمَّةِ ، وَلَوْ قِيلَ فِي (قَوْمِي) ، وَقَامُوا ، وَوَأَقَامَاهُ ، لَجُهِلَتِ
الْحِكَايَةُ .

وَنَبَّهْتُ بِقَوْلِي : * وَرَبِّمَا حَمَلَ أَمْنُ اللَّيْسِ عَلَى الْإِسْتِغْنَاءِ بِالْفَتْحَةِ

(١) فِي الْأَصْلِ : (وَاه) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّسْهِيلِ .

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِيمَا حَكَاهُ نَازِلُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، وَحَقُّهُ :

(عُلَمِينَ) .

والألف عن الكسرة والياء " على قول ابن أبي ربيعة للمرأة : " يَا لَيْكَاة " (١)
ولم يقل : يَا لَيْكَاة لَأَنَّ مِنَ اللَّيْسِ .

والبصريون (٢) يلتزمون فَتَحَ نون التثنية في ندبة المثني
فيقولون (٣) : (يَا زَيْدَانَاهُ) . والكوفيون (٤) يُجَبِّزُونَ هذا ، ويُجَبِّزُونَ
أَيْضًا أَنْ يُقَالَ : (يَا زَيْدَانِيَهْ) . وهو عندي أولى من الفتح (٥) وسَلَامَةٌ
الألف لَوَجْهَيْنِ :

أحدهما : أَنَّ فِي الْفَتْحِ وَسَلَامَةً الْأَلْفِ إِيهَامٌ أَنَّ اللَّفْظَ لَيْسَ لَفْظَ
تثنية ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الْأَعْلَامِ الْمُخْتَمَةِ بِالْأَلْفِ وَنُونٍ مُزِيدَتَيْنِ كَ (سَلَمَانٌ
ومروان) .

الثاني : أَنَّ أَبَا حَاتِمٍ (٦) حَكَى أَنَّ الْعَرَبَ يَقُولُ فِي نَدَاءِ (هُنَّ)
مَثْنًى : (يَا هَنَانِيَهْ) ، وَلَمْ (٧) يَحْكُ : يَا هَنَانَاهُ ، وَالْقِيَاسُ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى
مَا سَمِعَ ، لَا عَلَى مَا لَمْ يَسْمَعْ .

وَأَجَازُ الْكُوفِيِّينَ (٨) أَنَّ يُقَالَ : (يَارْقَاشِيَهْ) ، وَ (يَا عَبْدَ الْمَلِكِيَهْ) ،
وَ (يَا غَلَامَ زَيْدْنِيَهْ ، وَزَيْدْنَاهُ) ، وَأَنْ يُقَالَ : (يَا عُمَرُ) اسْتَغْنَاهُ بِالْفَتْحَةِ
عَنِ الْأَلْفِ . وَمَا رَأَوْهُ حَسَنٌ لَوْ عَصَّدَهُ سَمَاعٌ ، لَكِنَّ السَّمَاعَ فِيهِ لَمْ يَثْبُتْ ، فَكَانَ
الْأَخْذُ بِهِ ضَعِيفًا .

(١) انظر ما سلف : ٨٢٧ .

(٢) سيبويه : ٣٢٤/١ ، والرضي على الكافية : ١٥٨/١ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (فَيَقُولُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَتِّابٍ
مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ : ٤٨٤/٤ .

(٤) الرضي على الكافية : ١٥٨/١ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : (الْأَلْفُ) ، وَهُوَ وَهْمٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَتِّابٍ
مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ .

(٦) انظر ما سلف : ٨١٦ .

(٧) فِي الْأَصْلِ : (مَثْنًى وَلَمْ) بِإِقْحَامِ لَفْظِ (مَثْنًى) . وَالتَّصْوِيبُ
مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (٤/٢٠٥/أ) .

(٨) التذيل والتكميل : ٤٨٤/٤ وما بعدها ، والمساعد : ٥٤١/٣ ،
والرضي على الكافية : ١٥٦/١ وما بعدها .

[(ص) (ج)] باب أسماء لا زمت النداء

"وهي : (فُل) ، [وَفُلَّةٌ ، وَمَكْرَمَانُ] (٢) ، وَمَلَأْمَانُ ،
وَمَلَامٌ ، وَلُؤْمَانُ ، وَتَوْمَانُ (، والمعدول إلى
(فُعَل) في سبب المذكر ، وإلى (فَعَالٍ) مبنياً
على الكسر في سبب المؤنث ، وهو الذي بمعنى
الأمر . مقيسان في الثلاثي المجرد ، وفاقاً
لسيمويه .

وقد يُقال : (رجل مَكْرَمَانُ وَمَلَأْمَانُ) و (امرأة
مَلَأْمَانَةٌ) ، ونحو : "أَمْسِكْ فلاناً عن فُلٍ" ، و
: "قَعِيدَتُهُ لَكَاعٍ" من الضرورات .

(ش) يُقال في النداء : (يَا فُلٌ) للرجل ، و (يَا فُلَّةُ) للمرأة ، بمعنى : يا فلانُ
، ويا فلانةُ ، وهما الأصل ، ولا يُستعملان منقوصين في غير نداء إلا نسي
ضرورة كقول الراجز :
(٥)

فِي لَجَجَةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلٍ

-
- (١) تكملة .
(٢) تكملة من التسهيل .
(٣) انظر ما سيأتي قريباً .
(٤) انظر ما سيأتي قريباً .
(٥) هو أبو النجم . والبيت في ديوانه : ١٩٩ ، وسيمويه : ٣٣٣/١ ،
١٢٣/٢ ، والمقتضب : ٢٣٨/٤ ، والجمل : ١٦٤ ، وأما ابن
الشجري : ١٠١/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٣٣١/٣ ، والتذيل
والتكميل : ٤٨٦/٤ ، ٤٨٧ ، والجمع : ١٧٧/١ ، والخزانة
: ٣٨٩/٢ ، والسمط : ٢٥٧/١ ، واللسان : (لَجَج) و (فُلن) .
اللجة : الجلية .

- وَيُقَالُ أَيْضًا فِي نَدَاءِ الْعَزِيزِ الْمَكْرَمِ ^(١) : (يَا مَكْرَمَانُ) ، وَفِي نَدَاءِ ضِدِّهِ : (يَا مَلَأْمَانُ ، وَيَا مَسْلَامُ ، وَيَا لَوْ مَانُ) ، وَيُقَالُ فِي نَدَاءِ الْكَثِيرِ النُّومِ : (يَا نَوْمَانُ) ، [قَالَ الشَّاعِرُ : ^(٢)]
- إِذَا قُلْتُ يَا نَوْمَانُ لَمْ يَجْهَلِ الَّذِي أُرِيدُ وَلَمْ يَأْخُذْ بِشَيْءٍ سِوَى حَجَلٍ ^(٣)
- وَالْمَشْهُورُ إِلَّا يُسْتَعْمَلُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْخَمْسَةِ فِي غَيْرِ نَدَاءٍ .
- وَكَذَلِكَ الْمَعْدُولُ فِي سَبِّ الذَّكُورِ إِلَى (فَعَل) ، نَحْوُ : (يَا غُدْرُ ، وَيَا فُسْقُ ، وَيَا خُبْتُ) .
- وَكَذَا الْمَعْدُولُ فِي سَبِّ الْإِنَاثِ إِلَى (فَعَالِ) ، نَحْوُ : (يَا غَدَارِ ، وَيَا فَسَاقِ ، وَيَا خَبَاتِ) .
- وَهَذَا الثَّانِي وَمَوَازِنُهُ الدَّالُّ عَلَى الْأَمْرِ كَ (نَزَالِ ، وَتَرَكَ ، وَمَنَاعِ) لَا يُقْتَصَرُ فِيهِمَا عَلَى السَّمَاعِ ، بَلْ يُصَاحَبَانِ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ مَجْرَدٍ قِيَاسًا ، فَيُقَالُ : (يَا لَآمِ ، وَيَا نَجَاسِ ، وَيَا قَذَارِ) ، بِمَعْنَى : لَثِيمَةٌ ، وَنَجَسَةٌ ، وَقَذَرَةٌ . وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُمَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ ثَلَاثِيًّا مَجْرَدًا مِنَ الزِّيَادَةِ .
- وَكَذَا فِعْلُ ^(٤) الْأَمْرِ ، فَتَقُولُ : (جَلَّاسِ ، وَقَوَامِ ، وَنَطَاقِ) بِمَعْنَى : اجْلِسْ ، وَقُمْ ، وَانْطَقْ ^(٥) .
- ^(٦) فَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ ثَلَاثِيًّا الْأَصُولُ ، وَلَيْسَ مَجْرَدًا مِنَ الزِّيَادَةِ كَ (آدَمُ) ، لَمْ يُجَبَّنْ مِنْهُ (فَعَالِ) إِلَّا بِسَمَاعِ كَ (دَرَاكِ) بِمَعْنَى : أَدْرِكْ ، فَهَذَا شَأْنٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

- (١) فِي الْأَصْلِ : (الْكَرِيمِ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ : ٤٨٢/٤ .
- (٢) الْبَيْتُ بِدُونِ نَسْبَةٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٤٨٢/٤ ، وَالْهَمْعُ ١/١٧٨ .
- الْحَجَلُ : مَشْيُ الْمُقِيدِ ، أَوْ أَنْ يَرْفَعَ رِجْلَهُ وَيَتَرْتِيهِ فِي مَشْيِهِ عَلَى رِجْلٍ وَاحِدَةٍ .
- (٣) تَكْمَلَةُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ .
- (٤) فِي الْأَصْلِ : (بِفِعْلِ) بِإِقْحَامِ الْبَاءِ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ (٤/٢٠٥/ب) .
- (٥) قَالَ فِي الْيَمْتَنِ : " وَفَاقًا لِسِيَبُوهِ " ، انْظُرْ سِيَبُوهِ : ٤١/٢ وَمَا بَعْدَهَا .
- (٦) آدَمَ : الْفَاءُ وَوُفَّقُ .

ومن (فَعَالٍ) الذي حَقَّه الاختصاص بالنداء (لَكَاعِ) ، قد يُستعمل
 في الضرورة غير منادى كقول الشاعر :
 أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لَكَاعِ
 يروى ابن سيده (٢) أَنَّهُ يُقَالُ : " رَجُلٌ مُكْرَمَانُ وَمَلَأْمَانُ " و " امْرَأَةٌ
 مَلَأْمَانَةٌ " . والمشهور اختصاص (مُكْرَمَانُ) و (مَلَأْمَانُ) بالنداء (٣) .

-
- (١) هو الحُطَيْثَةُ . والبيت في ديوانه : ٢٨٠ ، والمقتضب : ٢٣٨/٤ ،
 والكامل : ٣٠٢/٣ ، والجمل : ١٦٤ ، وأمالى ابن الشجري :
 ١٠٧/٢ ، وابن يمين : ٥٧/٤ ، وشرح الكافية الشافية : ١٣٣١/٣ ،
 والتذيل والتكميل : ٤٩١/٤ ، والبحر المحيط : ١٤٧/٣ ، والهمع :
 ١٧٨/١ ، والخزانة : ٤٠٤/٢ .
- (٢) اللسان : (كرم) عن ابن سيده وأبي حاتم .
- (٣) انظر ما رواه ابن صفور عن أبي حاتم السجستاني في شرح
 الجمل : ١٠٨/٢ .

باب ترخيم المنادى

(ص)

" يجوز ترخيم المنادى المبني ، إن كان مؤنثاً
 بالهاء مطلقاً ، أو علماً زائداً على الثلاثة
 بحذف عجزه إن كان مركباً ، ومع الألف إن
 كان (اثنا عشر ، أو اثنتا عشرة) ، وإن كان
 مفرداً فيُحذف آخره مصحوباً ، إن لم يكن
 هاء تانيث ، بما قبله من حرف لين ساكن
 زائد مسبق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة ،
 و (١) بأكثر من حرفين ، وإلا فغير مصحوب ، خلافاً
 للفرأ في نحو : (عماد ، وسعيد ، وشمود) ،
 وله وللجزمي في نحو : (فردوس وغرنيق) .
 ولا يُرخم الثلاثي المحرك الوسط العاري من
 هاء التانيث ، خلافاً للكوفيين إلا الكسائي .
 ويجوز ترخيم الجملة ، وفقاً لسيبويه ."

(ش) يستعمل لفظ الترخيم في التصغير (٢) كما يستعمل في النداء ، والفرادان
 مختلفان ، فلذلك قيدت هنا الترخيم بإضافته إلى المنادى ، ولم أطلق
 فأقول : باب الترخيم .

وقيدت المنادى المجوز ترخيمه بكونه مبنياً ، ليعلم أن المنادى
 المعرب لا يُرخم ، فخرج المضاف والمضارع له والمستغاث .
 وأشرت بقولي : " إن كان مؤنثاً بالهاء مطلقاً " إلى أن ما فيه
 هاء التانيث لا يشترط في ترخيمه علمية ولا زيادة على الثلاثة ، بل يُرخم

(١) في الأصل : (أو) ، وهو تحريف ، والتصويب من التسهيل .
 (٢) (التصغير) : غير واضحة في الأصل ، وأثبت ما حكاه ناظر الجيش من
 كلام المصنف (٢٠٧/٤ ب) .

ما هي فيه وإن كان ثنائياً بذونها (١) غير علم ، ومن ذلك قول بعض
العرب : " يا شا أرجنني " (٢) ، يريد : يا شاة أقيمي ولا تسرحي .
وقيدت العاري من هاء التانيث بالعلمية ، ليخرج ما ليس علماً
كاسم الجنس ، والموصول ، واسم الإشارة . وقيدته بالزيادة على الثلاثة ،
ليخرج الثلاثي المجرد ك (بكر ، وزفر) .

ثم بينت ما يحذف من العلم في الترخيم فقلت : " بحذف عجزه
إن كان مركباً " فتناول ذلك المركب بمزج ك (حُضْرَمَوْت ، وسيبويه ،
 وخمسة عشر) فيقال : (يا حُضْر ، ويا سيب ، ويا خمسة) في المسمى
ب (خمسة عشر) ، وكذلك ما أشبهها . وتناول أيضاً المركب بإسناد
ك (تَابَطَ شَرًّا) ، وأكثر / السَّوْبِين يمنعون ترخيمه ، لا سيبويه ٢٠٦ ب
منع ترخيمه في باب الترخيم (٣) ، ونص في باب النسب (٤) على أن من
العرب من يُرَخِّمُهُ ، فيقول في (تَابَطَ شَرًّا) : (يا تَابَطُ) ، ورثب
على ترخيمه النسب إليه ، ولا خلاف في النسب إليه .

ولم يتناول المضاف ولا المضارع له ك (ثلاثين رجلاً) علماً ؛
لأنهما معربان ، وقد تقدم أن المرخم لا يكون إلا مبتدئاً .
ولو كان العلم المركب (اثنا عشر ، أو اثنتا عشرة) ، ورُخِّمَ ، حُذِفَتْ
الْألفُ مع الْعَجْزِ ، لأنه واقع موقع (نون) (٥) اثنتين واثنتين (٦) ، فيقال :
(يا اثنان) و (يا اثنتان) (٧) ، كما يقال في ترخيمهما لولم يُرَخِّمَا .

-
- (١) في الأصل : (بذونها) ، وهو تصحيف .
(٢) سيبويه : ٣٣٠/١ ، والأصول : ٣٦٢/١ ، صحفه محققه ، فجعله
: (يا شا . ٠٠) ، وشرح الفصل : ١٩/٢ ، ٢٠٠ .
ارجني : من شاة راجن ، أي مقية في البهوت ، وروي القول أيضاً
ادجنني : وهي من دجن في بيته إذا لزمه .
(٣) سيبويه : ٣٤٢/١ .
(٤) سيبويه : ٨٨/٢ .
(٥) تكملة مباحكاه أبو حيان من كلام المصنف : ٤٩٧/٤ .
(٦) في الأصل : (اثنان واثنان) ، وهو تحريف ، والتصويب مباحكاه أبو
حيان من كلام المصنف .
(٧) في الأصل : (ياثن وياثنت) بحذف الهمزة خطأ كما تحذف لفظاً .

وإن كان العلم مفرداً وفيه هاءُ التانيث رُخِمَ بحذفها وحدها ،
وسواءٌ في ذلك القليلُ الحروف والكثيرُها ، والمزيدُ فيه قبلها وما ليس
كذلك ، فيقال في : (ثَبَّة ، وسَفَرَجَلَة ، ومَرْجَانَة ، وهَيْجُمَانَة) أعلاماً :
(يَأْتَب ، وبِيا سَفَرَجَل ، وبِيا مَرْجَان ، وبِيا هَيْجُمَان) .

وإن عَرِيَ العلم المفرد من هاءِ التانيث خُماسياً فصاعداً ، وقبل
آخِرِه حرفُ لين ساكنٌ زائدٌ مسبوقةً بحركة مُجانسة ، فترخيه بحذف
آخِرِه ، وحذفِ حرفِ اللين المذكور ، سواءً في ذلك ما آخِرُه زائدٌ وما آخِرُه
أصليٌّ ، فيقال في : (مَرَوَان ، وعَفْرَاء ، وجَعْفَر ، وعَرْقَات ، ويعْقوب ، وإدريس
وإسحاق) : (يا مَرَو ، وبِيا عَفْر ، وبِيا جَعْف ، وبِيا عَرْف ، وبِيا يَعْق ، وبِيا
إدْرِ ، وبِيا إِسْح) .

فلو كان الذي قبلَ آخِرِه حرفُ اللين المقيدُ رباعياً ك (عِمَاد ، وسَعِيد ،
وَكُمُود) اقتصر على حذفِ الآخر ، فيقال : (يا عِمَا ، وبِيا سَعِي ، وبِيا كُمُو) .
وكذا إن كان حرفُ اللين متحرّكاً ك (مُسْرُول) ، أو ساكناً مبدلاً
من أصل ك (مُخْتَار) ، أو مسبوقةً بحركة غير مُجانسة ك (فِرْدَوْس ، وغُرْنِيق)
فلا يُحذف من هذه وأشالِها إلا الآخرُ ، فيقال : (يا مَسْرُو ، وبِيا مُخْتَا ،
وبِيا فِرْدُو ، وبِيا غُرْنِي) .

فإن كانت الحركة غير مُجانسة ولكنها متلوةً بِمُجانسةٍ مقدّرة ك (مصطفىون)
علماً فالحكمُ كالحكم مع المُجانسة المنطوقِ بها .
وأجاز الفراءُ (١) أن يُقال في (عِمَاد ، وسَعِيد ، وَاكُمُود) : (يا عِمَا ،
وبِيا سَعِي ، وبِيا كُمُو) ، و (يا عِم ، وبِيا سَع ، وبِيا كُم) .
وأجاز هو والجزميُّ (٢) أن يُقال في (فِرْدَوْس ، وغُرْنِيق) : (يا فِرْد ،
وبِيا غُرْن) ، فيُعَامِلان حرفَ اللين الساكنِ الزائدَ بعدَ متحرّكٍ بفتحةٍ متصلةٍ
لفظاً وتقديراً مُعاملته بعدَ متحرّكٍ بحركة مُجانسة .

(١) شرح الجمل : ١١٥/٢ .

(٢) التذييل والتكميل : ٥٠٣/٤ وما بعدها ، والمساعد : ٥٥٢/٢ .

والجمع : ١٨٣/١ .

وأجاز الفراء^(١) أيضاً ترخيم الثلاثي العاري من هاء التانيث

إِنْ كَانَ ثَانِيهِ مُتَحَرِّكًا ك (أَسَدٌ ، وَسَبْعٌ ، وَنَمِرٌ ، وَزَنْزَرٌ) .

(ص) * فصل : تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من

تقدير التمام بدونه ، فلا يغير على الأعراف

ما بقي ، إلا بتحريك آخر تلافياً ، وكان مدغماً

في المحذوف ، بفتحة إن كان أصلي السكون ، وإلا

فبالحركة التي كانت له ، خلافاً لأكثرهم في ردّها

حذف لا أجل واو الجمع .

ولا يمنع الترخيم على الأعراف من نحو : (نمود)

، خلافاً للفراء في التزام حذف واو .

ويتعين الأعراف فيما يوهم تقدير تمامه تذكيراً

مؤثراً ، وفيما يلزم بتقدير تمامه عدم النظر .

ويعطى آخر المقدّر التمام ما يستحقّه لو تّم به

ضعافاً . وإن كان ثانياً ذالين ضعفاً إن لم

يُعلم له ثالث ، وجي به إن علم .

(ش) كون المحذوف في الترخيم منوي الثبوت شبهة بقولهم في جمع (جارية)

: (جوارٍ) ببقاء الكسرة دليلاً على ثبوت الياء تقديراً ، وأن الإعراب منوي

فيها ، وكون الباقي بعد الترخيم في حكم المستقل تشبيه بحذف آخر

المعتل الآخر ، وجعل ما قبله حرف إعراب كقولهم : (يَدٌ ، وَدَمٌ ، وَجَوَارٍ)

ولا ريب في أطراف الأول ، وشذوذ الثاني ، ولذلك كثر في الترخيم

تقدير ثبوت المحذوف نحو قولك في (حَارِثٌ ، وَجَعْفَرٌ ، وَهَرَقُلٌ) : (يا حارث ،

ويا جَعْفَرٌ ، ويا هَرَقُلٌ) . وقيل فيه تقدير الاستقلال ، نحو قولك : (يا حارث ،

ويا جَعْفَرٌ ، ويا هَرَقُلٌ) .

(١) ونقل ذلك عن الأُخفش أيضاً انظر أمالي ابن الشجري : ٨١/٢ ،

والرضي على الكافية : ١٤٩/١ ، والنهع : ١٨٢/١ . راجع

الإنصاف : ٣٥٦/١ .

(٢) انظر البحر المحيط : ١٩٢/٨ تفسير قوله تعالى : ﴿ وله الجوار المنشآت

في البحر كالأعلام ﴾ الرحمن : ٢٤ .

وَنَبَّهْتُ بِقَوْلِي : " فَلَا يُغَيَّرُ عَلَى الْأَعْرَفِ مَا بَقِيَ ، إِلَّا بِتَحْرِيمِكَ
 آخِرِ تِلَا أَلْفًا ، وَكَانَ مَدْعَاً فِي الْمَحْذُوفِ " عَلَى نَحْوِ (مُضَارٌّ ، وَتُضَارٌّ ،
 وَأُسْحَارٌ) أَطْلَامًا تَرْخِمُ بِحَذْفِ ثَانِي مَثْلِيهِمَا ، وَيَبْقَى أَوَّلُهُمَا سَاكِنًا
 وَقَبْلَهُ أَلْفٌ ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَحْرِيكِه ، لِئَلَّا يَلْتَقِيَ فِي الْوَصْلِ سَاكِنَانِ عَلَى غَيْرِ
 الشَّرْطِ الْمُعْتَبَرِ ، أَعْنِي كَوْنِ الثَّانِي مَدْعَاً فِي مِثْلِهِ ، فَيَجِبُ التَّحْرِيكُ بِالرَّدِّ
 إِلَى الْأَصْلِ فِيمَا لَهُ حَرَكَةٌ أَصْلِيَّةٌ ، يُقَالُ فِي (مُضَارٌّ) الْمَنْقُولُ مِنْ اسْمِ
 فَاعِلٍ :: (يَا مُضَارٌّ) ، وَفِي الْمَنْقُولِ مِنْ اسْمِ مَفْعُولٍ : (يَا مُضَارَّ) ،
 وَيُقَالُ فِي الْمَنْقُولِ مِنْ (تُضَارٌّ) : (يَا تُضَارَّ) ، لِأَنَّ أَصْلَهُ : تُضَارَرُ .
 فَلَوْلَمْ يَكُنْ لِلسَّاكِنِ حَرَكَةٌ أَصْلِيَّةٌ كـ (أُسْحَارٌ) ، وَهُوَ نَبَّهْتُ ^(١) ،
 حُرِّكَ بِالْفَتْحَةِ لِمُجَانَسَتِهَا الْأَلْفَ ، وَلَا بُدَّ مِنْ حَرَكَةِ أَقْرَبِ الْمُتَحَرِّكَاتِ ^(٢) [إِلَيْهِ]
 وَإِلَى (أُسْحَارٌ) وَنَحْوِهِ أَشْرْتُ بِقَوْلِي : " إِنْ كَانَ / أَصْلِي السَّكُونُ " .
 وَأَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ ^(٣) يَرَدُّونَ مَا حُذِفَ لَا جُلَّ وَאוَّ الْجَمْعِ ، فَيَقُولُونَ
 فِي تَرْخِيمِ (قَاضُونَ ، وَمُصْطَفُونَ) عَالَمِينَ : (يَا قَاضِي ، وَيَا مُصْطَفَى) ،
 وَيَشْبِهُونَهُ بِرَدِّ مَا حُذِفَ لَا جُلَّ نُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ عِنْدَ زَوَالِهَا وَقَفًا
 كَقَوْلِ الْوَاقِفِ عَلَى (هَلْ تَفْعَلُونَ) : (هَلْ تَفْعَلُونَ) ، فَرَدَّ وَאוَّ الضَّمِيرِ
 وَنُونِ الرَّفْعِ لَزَوَالِ سَبَبِ حَذْفِهَا ، وَهُوَ ثَبُوتُ نُونِ التَّوَكِيدِ وَصَلًا .
 وَهَذَا التَّشْبِيهُ ضَعِيفٌ ، لِأَنَّ الْحَذْفَ لَا جُلَّ التَّرْخِيمِ غَيْرُ لَازِمٍ ،
 فَيَصِحُّ مَعَهُ أَنْ يُنَوَّى ثَبُوتُ الْمَحْذُوفِ ، وَحَذْفُ نُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ لَا جُلَّ
 الْوَقْفِ لَا زِمَ ، فَلَا يَصِحُّ مَعَهُ أَنْ يُنَوَّى ثَبُوتُ الْمَحْذُوفِ .
 وَاحْتَجَّوْا أَيْضًا بِأَنَّ يَا (قَاضِي) وَأَلْفَ (مُصْطَفَى) حُذِفَتَا لِمُلَاقَاةِ
 السَّوَاءِ ، فَإِذَا حُذِفَتِ الْوَاوُ لِلتَّرْخِيمِ رُدَّتِ الْيَاءُ وَالْأَلْفُ ، كَمَا تَرَدَّدَانِ ^(٤)

(١) فِي الْأَصْلِ : (نَبَّهْتُ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٢) تَكْمَلَةُ مَنَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ (٤ / ٢١١ / ب) .

(٣) انْظُرْ سَبِيحِيَّةً : ٣٤٠ / ٤ ، وَالْأَصُولُ : ٣٦٣ / ١ ، وَمَابَعْدَهَا ، وَالرَّضِي

عَلَى الْكَافِيَّةِ : ١٥٤ / ١ ، وَالتَّذْوِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٥٦ / ٤ ، وَمَابَعْدَهَا .

(٤) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِيمَا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ . وَصَوَابُهُ :

(... تَرَدُّدُ النُّونِ) .

إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِي نَحْوِ : (إِنْ مَدَّنِي الْبَرُّ وَافِرُوا) (١) الْأَجْرُ) ، لِأَنَّهُ لَوْلَمْ يُرَدَّ (٢) لَكَانَ حَذْفُهُمَا دُونَ سَبَبٍ .

وَهَذَا الْاِحْتِجَاجُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يُعَادَ إِلَى كُلِّ مُتَغَيَّرٍ بِسَبَبٍ إِزَالَةُ التَّرْخِيمِ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ لَوْلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ السَّبَبُ مُوجُودًا أَصْلًا ، فَكَانَ يُقَالُ فِي تَرْخِيمِ (كَرَوَانُ وَقَرَوَى) : (يَا كَرَا ، وَيَا قَرَا) ، قَوْلًا وَاحِدًا ، لِأَنَّ سَبَبَ تَصْحِيحِ وَاهِمَا هُوَ تَلَاقِي السَّاكِنَيْنِ وَقَدْ زَالَ ، وَمَعَ ذَلِكَ يُبْقَوْنَ الْحُكْمَ الْمُرْتَبَّ عَلَيْهِ لَكُونَ الْمَحذُوفِ مَنَوِيَّ الثُّبُوتِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ نِيَّةِ ثُبُوتِهِ (٣) وَنِيَّةِ ثُبُوتِ سَبَبِ حَذْفِ يَا (قَاضُونَ) وَأَلْفَ (مُصْطَفُونَ) حِينَ يَرْتَمِئَانِ ، فَعَلَى هَذَا يُقَالُ فِي تَرْخِيمِهِمَا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَنْوِي الْمَحذُوفَ : (يَا قَاضٍ ، وَيَا مُصْطَفَاً) بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ ؛ لِإِدْلَالِ ذَلِكَ عَلَى [بُعْدِ] (٤) تَقْدِيرِ الْمَحذُوفِ . وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ مَقْدَرًا لِاسْتِقْلَالِ ، فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : (يَا قَاضِي) (٥) ، وَيَا قَاضٍ) ، وَ (يَا مُصْطَفَى ، وَيَا مُصْطَفَاً) . وَيُقَالُ فِي (ثَمُودَ) عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَنْوِي الْمَحذُوفَ : (يَا ثَمُوْ) ، وَلَا يَمْنَعُ مِنْهُ عَدَمُ النَّظِيرِ بِسَلَامَةِ وَأَوْبَعْدِ ضَمَّةٍ فِي آخِرِ اسْمِ عَارِضِ الْبِنَاءِ ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُتَأَخِّرَةٍ فِي التَّقْدِيرِ ، وَمَنْعَ ذَلِكَ الْفَرَاءَ (٦) لِتَأَخُّرِهِمَا لَفْظًا ،

(١) فِي الْأَصْلِ : (وَافِرُوا) بِأَلْفِ التَّفْرِيقِ ، وَهُوَ وَهْمٌ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (يَرُدُّ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ

الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ (٤ / ٢١٢ / أ) .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (ثَبُوتُهُ) ، وَهُوَ تَصْحِيْفٌ .

(٤) تَكْلِمَةُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ : ٥٠٦ / ٤ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : (قَاضٍ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ

مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ .

(٦) الرُّضِي عَلَى الْكَافِيَةِ : ١٥٤ / ١ . كَانَ الْمَصْنُفُ قَدْ ذَكَرَ أَنَّ الْفَرَاءَ

يَجِيزُ (يَاشُو) وَ (يَاشُمُ) انْظُرْ مَا سَلَفَ ص ٨٣٨ .

وَالْتَوْفِيقَ بَيْنَ مَا ذَكَرَهُ هُنَا ، وَمَا ذَكَرَهُ هُنَا يَقْتَضِي أَنَّهُ يَجِيزُ (يَاشُو)

عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَنْوِي التَّمَامَ ، وَلَا يَجِيزُ (يَاشُو) عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَنْوِي الْمَحذُوفَ .

ولم يعتد بتقدير المحذوف والزم من أراد الترخيم في (شود) وشبهه
أن تحذف الواو، فيقول : (يائث) ولا يُبالي ببقاء الاسم على حرفين ؛
لأن ذلك عنده جائز . (١)

ونبهت بقولي : " ويتعين الأعراف فيما يوهم تقدير تمامه تذكير (٢)
مؤنث " على أنه لا يرخم نحو : (عَمْرَة وَضَحْمَة) إلا على لغة مَنْ
ينوي المحذوف ويدع آخر ما بقي على ما كان عليه ؛ لأنَّهما لورخمًا على
تقدير الاستقلال ، فقول : (ياعَمْرُو ، وياضَحْمُ) ، لتبادر إلى ذهن
السامع أن المُنَادَيْنِ رجلٌ اسمه (عَمْرُو) ورجلٌ موصوفٌ بـ (الضَّحْمِ) ،
وذلك مأمونٌ بأنَّ يُنوي المحذوف ، وتبقى الرَّاءُ (٣) والميم مفتوحَتين
، وكذلك ما أشبههما .

وكذلك يتعين الوجهُ الأعراف فيما لورخم على تقدير التمام لزم
منه استعمال ما لا نظير له ، وإشارة بذلك إلى أمثلة منها (طَلِيسَان) (٤)
بكسر اللام إذا سُمِّيَ به ورخم فيجب تقدير ثبوت ما حُذِفَ منه ؛ لأنَّه
لو قُدِّرَ تامًّا لزم وجود (فيعل) بكسر العين مع صحتها ، وهو مُهمَلٌ
في وضع العرب ، وذلك مأمون بترخيمه على الوجه الأعراف ، أعني الترخيم
على لغة مَنْ ينوي ثبوت المحذوف . ومثُلُ (طَلِيسَان) (حِذْرِيَّة)
إذا سُمِّيَ به ورخم ، لا يرخم [إلا] (٥) على لغة مَنْ ينوي ثبوت المحذوف ،

(١) في الأصل : (جائزًا) ، وهو خطأ . والتصويب مما حكاه ناظر الجيش
من كلام المصنف (٤/٢١٢/أ) .

(٢) في الأصل : (تذكر) ، وهو تحريف . وسبقت في المتن .

(٣) في الأصل : (الواو) ، وهو تحريف ، سببه رسم (ياعمرُو) مرخم
(عَمْرَة) بالواو . وكان الأول رسمه بدونها .

(٤) انظر الأصول : ٣٧٣/١ ، وشرح السيراني : ٧١/٣ ب .

(٥) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤/٢١٢/ب) .

فَيُقَالُ : (يَا حِذْرِي) بفتح الـياء على تقدير ثبوت الـها ، ولا يَقْدَرُ التَّامُّ
فَيُقَالُ : يَا حِذْرِي ، بِالسَّكُونِ ، لئلا يلزم وجود اسم على (فَعْلِيٍّ) ، وهو
مَهْمَلٌ وَضَعًا .

وَمَّا يَجِبُ تَرْخِيمُهُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَعْرَفِ (عَرْقَوَة) عَلَمًا ، فَيُقَالُ فِيهِ :
(يَا عَرْقَوُ) عَلَى نَيْةِ الْمَحْذُوفِ ، وَلَا يُرَخِّمُ عَلَى تَقْدِيرِ التَّامِّ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ
يُوجِبُ أَنْ يُقَالَ : يَا عَرْقِي (١) ، عَلَى (فَعْلِيٍّ) بفتح الفاء وكسر اللام ،
وهو مَهْمَلٌ وَضَعًا كـ (فَعْلِيٍّ) بِكسرها .

وَمَّا يَجِبُ تَرْخِيمُهُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَعْرَفِ (حُبْلَوِيٍّ وَحَمْرَاوِيٍّ) عَلَمَيْنِ ،
فَيُقَالُ فِيهِمَا : (يَا حُبْلَوِ ، وَيَا حَمْرَاوِ) عَلَى نَيْةِ ثَبُوتِ الْمَحْذُوفِ لَا عَلَى
تَقْدِيرِ التَّامِّ ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ أَنْ يُقَالَ ، يَا حُبْلَى ، وَيَا حَمْرَا ، لِقَلْبِ
الْوَاوِ التَّالِيَةِ اللَّامِ الْفَاءَ لِتَحْرِكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، وَتُقَلَّبُ السَّوَاوُ
التَّالِيَةُ الْأَلِفُ هَمْزَةً لَتَطْرُقَ فِيهَا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ ، فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ ثَبُوتُ مَا لَا
نُظِيرَ لَهُ ، وَهُوَ كَوْنُ أَلِفِ (فُعْلَى) مُبْدَلَةً مِنْ وَاوٍ ، وَهِيَ لَا تَكُونُ إِلَّا زَائِدَةً
غَيْرَ مُبْدَلَةٍ مِنْ شَيْءٍ ، وَكَوْنُ هَمْزَةٍ (فَعْلَا) مُبْدَلَةً مِنْ وَاوٍ ، وَهِيَ لَا تَكُونُ
إِلَّا مُبْدَلَةً مِنْ أَلِفٍ ، وَلَا سَتِيفَاءَ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا وَأُمثَالُهُ مَوْضِعٌ يَأْتِي إِنَّ شَأْنَهُ
تَعَالَى (٢) . فَالْيَاقِ هَذِهِ الْمَسَائِلُ أَشْرْتُ بِقَوْلِي : " وَفِيهَا يَلْزَمُ بِتَقْدِيرِ
تَمَامِهِ عَدَمُ النُّظِيرِ " .

ثُمَّ قُلْتُ : " وَيُعْطَى آخِرُ الْمَقْدَرِ التَّامِّ مَا يَسْتَحِقُّهُ لَوْ تَمَّ بِهِ وَضَعًا " .

فَنَبَّهْتُ بِذَلِكَ عَلَى إِظْهَارِ ضَمِّهِ إِنْ كَانَ / صَحِيحًا كَقَوْلِكَ فِي (حَارِثُ ، ٢٠٧/ب
وَجَعْفَرُ وَهَرَقْلُ) : (يَا حَارُ ، وَيَا جَعْفُ ، وَيَا هَرَقُ) ، وَعَلَى تَقْدِيرِهَا
إِنْ كَانَ مَعْتَلًا كَقَوْلِكَ فِي (نَاجِيَةٌ) : (يَا نَاجِي) بِسُكُونِ الْيَاءِ ،
وَالسَّكُونُ فِيهَا دَلِيلٌ عَلَى تَقْدِيرِ ضَمِّهَا ، وَأَنَّ لَفْظَ تَقْدِيرِ التَّامِّ مَقْصُودَةٌ ؛
إِنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى اللُّغَةِ الْآخَرَى لَفُتِحَتِ الْيَاءُ .

(١) سيبويه : ١ / ٣٣٤ .

(٢) وذلك في باب (أَلْفِي التَّائِبِثِ) ، وهو من الأبواب التي وانفاه
أجله قبل شرحها .

وَنَبَّهْتُ بِقَوْلِي أَيْضًا : * وَيُعْطَى آخِرُ الْمَقْدَرِ التَّامِّ مَا يَسْتَحِقُّهُ
لَوْ تَمَّ بِهِ وَضْعًا * عَلَى أَنَّهُ يُقَالُ فِي (يَأْتُوْ) : (يَأْتِي) ، فَيُفْعَلُ
بِهِ مِنْ إِبْدَالِ الصَّوْتِ كَسَرَةً ، وَالْوَاوِ يَاءً ، مَا فُعِلَ بِهِ (جُرُو) حِينَ قَبِلَ فِي
جَمْعِهِ : (أَجْرٍ) . وَنَبَّهْتُ بِذَلِكَ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ يُقَالُ فِي (كَرَوَان) ،
وَصَيَان (عَلَمِينَ) : (يَا كَرَا ، وَيَا صَمَا) ، فَيُعَامَلَانِ مُعَامَلَةَ (عَصَا ،
وَهْدَى) . وَنَبَّهْتُ بِذَلِكَ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ يُقَالُ فِي (هِلَاوَة ، وَعَنَابِيَّة)
: (يَا هِلَا ، وَيَا عِنَا) ، فَيُعَامَلَانِ مُعَامَلَةَ (كِسَاء ، وَرِدَا ، وَجِرَاء ، وَظَبَاء) .
ثُمَّ قُلْتُ : * وَإِنْ كَانَ ثَانِيًا ذَا لَيْنٍ ضَعْفٌ إِنْ لَمْ يُعْلَمْ لَهُ ثَالِثٌ ،
وَجِي * بِهِ إِنْ عُلِمَ * . فَنَبَّهْتُ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ (لَات) إِذَا ^(١) جُعِلَ عَلَمًا ،
ثُمَّ رُخِّمَ عَلَى تَقْدِيرِ التَّامِّ حُذِفَتِ التَّاءُ ، وَضَعْفَتِ ^(٢) الْاِفُّ ، وَحُرِّكَتِ الثَّانِيَّةُ ،
فَانْقَلَبَتِ هَمْزَةً ، فَيُقَالُ : (يَا لَاءُ) ، وَكَانَ التَّضْعِيفُ مُسْتَحَقًّا لِعَدَمِ الْعِلْمِ
بِثَالِثٍ ، فَلَوْ عُلِمَ الثَّالِثُ ^(٣) لَجِي * [بِهِ] ^(٤) ، وَالْإِشَارَةُ بِذَلِكَ إِلَى (ذَاتِ)
عَلَمًا ، فَإِنَّهُ إِذَا رُخِّمَ عَلَى تَقْدِيرِ التَّامِّ حُذِفَتِ تَاوُؤُهُ ، وَجِي * بِهِ سَمَا [تَقِيلُ] ^(٥) :
(يَا ذَاوَا) ؛ لِأَنَّ أَصْلَ (ذَاتِ) : ذَوَاتٌ ، وَلِذَلِكَ قَبِلَ فِي التَّنْثِيَةِ :
(ذَوَاتَا) ، وَقَدْ قَرَّرْتُ ذَلِكَ فِي ^(٥) غَيْرِ هَذَا الْبَابِ . وَمِنْ الْمَنْقُوصِ الثَّنَائِيِّ
الْمَعْلُومِ الثَّالِثِ (شَاءَ) فَإِنَّ أَصْلَهُ : شَاهَةٌ ، فَإِذَا رُخِّمَ عَلَى تَقْدِيرِ
التَّامِّ قَبِلَ : (يَا شَاهَ) ، وَلَوْ رُخِّمَ عَلَى تَقْدِيرِ ثَبُوتِ الْمَحْذُوفِ لَقِيلَ : (يَا شَا) ،
وَمِنْهُ قَوْلُ : (يَا شَا أَرْجُنِي) ^(٦) .

-
- (١) فِي الْأَصْلِ : (إِذْ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ
كَلَامِ الْمَصْنُفِ (٤ / ٢١٢ / ب) .
- (٢) فِي الْأَصْلِ : (ضَعْفٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ
مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ .
- (٣) فِي الْأَصْلِ : (الثَّانِي) ، وَهُوَ وَهْمٌ .
- (٤) تَكْمَلَةُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ .
- (٥) فِي الْأَصْلِ : (مِنْ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ
مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ .
- (٦) تَقْدِيمُ الْقَوْلِ فِي ص ٨٣٧ .

(ص) " فصل : قد يُقَدَّر حذفُ هاءِ التَّأْنِيثِ تَرْخِيماً
فَتَقَحَّمُ مَفْتُوحَةً ، وَلَا يُفَعَّلُ ذَلِكَ بِأَلْفِهِ الْمَسْدُودَةِ
، خِلَافاً لِقَوْمٍ ، وَلَا يُسْتَفْنَى غَالِباً فِي الْوَقْفِ
عَلَى الْمَرْحَمِ بِحذفِهَا عَنْ (١) إِعَادَتِهَا ، أَوْ تَعْوِيضِ
أَلْفٍ مِنْهَا .

وَيُرْخِّمُ فِي الضَّرُورَةِ مَا لَيْسَ مَنَادًى مِنْ صَالِحِ
لِلنِّدَاءِ ، وَإِنْ خَلَا مِنْ عِلْمِيَّةٍ وَهَاءِ تَأْنِيثٍ ، عَلَى
تَقْدِيرِ التَّمَامِ بِإِجْمَاعٍ ، وَعَلَى نَبْذِ الْمَحذُوفِ ، خِلَافاً
لِلْمُبَرِّدِ ، وَلَا يُرْخِّمُ فِي غَيْرِهَا مَنَادًى عَارِضاً مِنْ
الشُّرُوطِ إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ (يَا صَاحِ) ، وَ (أَطْرِقُ
كِرَا) عَلَى الْأَشْهُرِ .

وشاع ترخيمُ المَنَادَى المضاف بحذفِ آخرِ المضاف
إِلَيْهِ ، وَنَدَرَ حَذْفُ المضافِ إِلَيْهِ بِأَسْرِهِ ، وَحَذْفُ
آخرِ المضاف .

(ش) نَصَّ سَيَبُويه (٢) عَلَى أَنَّ نِدَاءً مَا فِيهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ بِتَرْخِيمِ أَكْثَرِ مَنِ نِدَائِهِ
دُونَ تَرْخِيمِ ، وَبَعْدَ نَصِّهِ عَلَى ذَلِكَ قَالَ : وَاعْلَمْ أَنَّ نَاساً مِنَ الْعَرَبِ
يُثَبِّتُونَ الْهَاءَ ، فَيَقُولُونَ ، (يَا سَلَمَةُ أَقْبِلْ) ، وَبَعْضُهُمْ مَنْ يُثَبِّتُ يَقُولُ :
(يَا سَلَمَةُ) - يَعْنِي يَفْتَحُ التَّاءَ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّامِ (٣) :
كَلِّفْنِي لِيَهْمٍ يَا أُمَيَّسَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطْنِي الْكَوَكِبِ

(١) فِي الْأَصْلِ : (لِحذفِهَا عَلَى) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّسْهِيلِ .

(٢) سَيَبُويه : ٣٣٠ / ١ .

(٣) هُوَ النَّايِظَةُ . وَالْهَيْتُ فِي دِيَوَانِهِ : ٤٠ ، وَسَيَبُويه : ٣٤٦ ، ٣١٥ / ١ .

٩٠ / ٢ ، وَالْجَمَلُ : ١٧٢ ، وَأُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٨٣ / ٢ ، وَابْنُ

يَعِيَشٍ : ١٠٧ / ٢ ، وَشرحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٣٦٩ / ٣ ، وَالتَّنْذِيلُ

وَالْتَكْمِيلُ : ٥١٦ / ٤ ، وَالْمَهْمُ : ١٨٥ / ١ ، وَالْخَزَانَةُ : ٣٢١ / ٢ ،

وعلل سبويه الفتح في التاء بأنه لما كان الأكثر في نداء ما هي فيه نداءه بحذفها قُدِّرَ ، وهي ثابتة عارياً منها ، فحُرِّكَت بالفتح ، لأنها حركة ما وقعت موقعه ، وهو الحرف الذي ^(١) قبلها . وأسهل من هذا عندي أن تكون فتحة التاء إتياعاً لفتحة ما قبلها ، كما كانت فتحة المنعوت في نحو : (يا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو) إتياعاً لفتحة (ابن) ، وإتياع الثاني الأول أحق بالجواز لا سيما في ^(٢) كلمة واحدة ، ويرجح هذا الاعتبار على ما اعتبره سبويه قوله : وبعض مَنْ ^(٣) يُشَبِّت يقول : (يا سَلَمَةَ) . فنسب الفتح إلى بعض مَنْ يُشَبِّت ، ولو كان الفتح على ما ادَّعى من تقدير حذف التاء [وإقحامها] ^(٤) لكان منسوباً إلى مَنْ يحذف ، لا إلى مَنْ يُشَبِّت ، وهذا بَيِّن ، والاعتراف برُجْحانه متعين .

والحق بعض النحويين ^(٥) في جواز الفتح بذي الهاء ذال الألف المدودة فأجاز أن يُقال : (يا عَفْرَاءَ هَلُمِّي) بالفتح . وهذا لا يصح ، لأنه غير مسموع ، ومقيس على ما ترك فيه مقتضى الدليل ؛ لأنَّ حق ما نطق به ألا يُقدَّر ساقطاً ، والهاء المشار إليها على الدعوى المذكورة بخلاف ذلك فحق ما هي فيه مفتوحة أن يُقصر على السماع ، ولا يُقاس عليه غيره من ذوات الهاء / يقاس عليه ذوات الألف المدودة .

وقد ترتب على كون ترخيم ذي الهاء أكثر من تنعيمه أن شَبِّهه بالفعل المحذوف آخره وفقاً ك (أَرَمِ) ، فسَوَّوا بينهما في توقِّي حذف الحركة غالباً حين يوقف عليها ^(٦) بزيادة هاء السكت وإعادة هاء

(١) في الأصل : (للذي) ، وهو تحريف .

(٢) في الأصل : (من) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه أبو حيان

من كلام المصنف : ٥١٢/٤ .

(٣) في الأصل : (ما) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه أبو حيان من

كلام المصنف .

(٤) تكملة مما حكاه أبو حيان من كلام المصنف .

(٥) لم أقف على مصدر حددهم فيما بين يدي من المصادر . وانظر الهمع ١٨٥/١ .

(٦) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف . وحقه : (عليهما) .

التَّائِيثُ، فَقَالُوا فِي الْوَقْفِ (أَرْمِهْ) ، وَ (يَا طَلْحَةَ) ، وَلَمْ يَسْتَغْنُوا
غَالِبًا عَنْ الْهَاءِ بَيْنَ إِلَّا قَلِيلًا . فَمِنْ الْقَلِيلِ مَا حَكَى سَيَبَوِيه ^(١) مِنْ قَوْلِ
مَنْ يَثْقُ بِعَرَبِيَّتِهِ فِي الْوَقْفِ عَلَى (حَرَمَلَةٍ) : (يَا حَرَمْلُ) . وَمِثْلُهُ قَوْلُ
بَعْضِ الْعَرَبِ : " سِطِّي مَجْرٌ ، تُرْطِبُ هَجْرٌ " ^(٢) . يَرِيدُ : تَوَسَّطِي يَا مَجْرَةٌ ،

فَرَحَّمْ وَوَقَّفْ دُونَ إِعَادَةِ الْهَاءِ وَدُونَ تَعْوِيضٍ / ، وَالْمَشْهُورُ إِعَادَةُ الْهَاءِ ^(٣)
أَوْ تَعْوِيضُ الْآلِفِ مِنْهَا كَقَوْلِ الْقُطَامِيِّ :

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ يَتُكِي الْوَدَاعَا
وَيُرَحَّمُ لِلضَّرُورَةِ غَيْرُ الْمُنَادَى عَلَى تَقْدِيرِ التَّامِّ وَتَنَاسِيِ الْمَحْذُوفِ ، وَعَلَى تَقْدِيرِ
ثَبُوتِهِ . فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ ^(٤) :

لِنَعْمَ الْفَتَى تَعَشَوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بَنِّ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ
] وَمِثْلُهُ ^(٥) :

أَسْعَدَ بَنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا وَذَوِ الرَّأْيِ مَهْمَا يَقُلْ يَصْدُقِ

-
- (١) سَيَبَوِيه : ٣٣١/١ .
(٢) هَذَا مِنْ أَمْثَالِهِمْ . انْظُرِ الْمُسْتَقْصَى ١١٨/٢ ، وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ
وَاللِّسَانِ : (جَرَر) .
(٣) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٣١ ، وَسَيَبَوِيه : ٣٣١/١ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٩٤/٤ ،
وَالْأَصُولُ : ٨٣/١ ، وَالْجَمْلُ : ٤٦ ، وَالْإِيضَاحُ : ٩٩ ، وَالتَّبَصُّرَةُ :
١٨٦/١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٩١/٢ ، وَضَرَائِرُ الشَّعْرِ : ٢٩٦ ،
وَالْتَذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٤٦٨/٤ ، ٥١٩ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٢٦٣/١ ،
٥٥٩/٢ ، وَالْخُرَانَةُ : ٣٦٧/٢ .
(٤) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ١٤٢ ، وَسَيَبَوِيه : ٣٣٦/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ
الشَّافِيَةِ : ١٣٧٠/٣ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٥٢٢/٤ ، وَالْمَجْمَعُ
: ١٨١/١ .
(٥) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى طَرَفَةِ وَهَوْنِي دِيْوَانِهِ : ١٨٢ . آخِرُ قَصِيدَةِ مَنْ
تَسْعَةُ أَبْيَاتٍ . وَرَدَّ هَذِهِ النِّسْبَةَ سَيَبَوِيه : ٣٣٦/١ وَنُسِبَهُ إِلَى
بَعْضِ الْعِبَادِيِّينَ . وَهَوْنِي التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٥٢٢/٤ ، وَالْمُسَاعَدُ
: ٥٦١/٢ .

ومثله (١) :

مَرَرْتُ بِعَقَبٍ وَهَوَّ قَدْ نَزَلَ لِلْعَدَى فَعَزَّ وَالْفَانِي لَهُ خَيْرٌ نَاصِرٍ (٢)

أراد : بِعُقْبَةٍ . ومثله (٣) :

سَمَتْ وَزَكَتْ أَبْنَا أُمِّي بِفَاهِمَةٍ مِنَ الْمَجْدِ لَمْ تُدْرِكْ وَلَا هِيَ تُدْرِكُ

أراد : أُمِّيَّة . ومنه قولُ ذِي الرُّمَّةِ (٤) :

دِيَارَ مِيَّةٍ إِذْ مَنِي تَسَاعِفُنَا وَلَا يَرَى مِثْلَهَا مَرَبٌّ وَلَا عَجَمٌ (٥)

وَزَعَمَ يُونُسُ (٦) أَنَّ (مِيَّةً ، وَمِيًّا) اسْمَانِ لِمَحَبَّةِ ذِي الرُّمَّةِ . وَذَلِكَ تَكْلُفٌ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ .

وَالثَّانِي مِنْ وَجْهِي التَّشْرِخِيمِ الضَّرُورِيِّ : وَهُوَ أَنْ يُحَذَفَ مَا يُحَذَفُ ،

وَيُقَدَّرَ ثَبُوتُهُ ، فَيَبْقَى آخِرُ مَا بَقِيَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ كَقَوْلِ الشَّامِرِ (٧) :

يُوءَرْقُنِي أَبُو حَنْشٍ وَطَلَّقَ وَعَسَارَ وَأَوْنَةَ أَثُلًا

(١) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٥٢٢/٤ ، والمساعد :

٥٦٠/٢ بلفظ : " . . . فعدوا لقائي له خير ناصر " . وهو

وهم يختل به الوزن .

(٢) تكلمة منا حكاها ناظر الجيش من كلام المصنف (٤/٢١٩ أ) . وكذا

الكلام فيه ، وحقه أن يكون قبل (ومثله) التي في أول الزيادة :

(أراد : ابن مالك) .

(٣) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٥٢٢/٤ .

(٤) البيت في ديوانه : ٢٣/١ ، وسيبويه : ١٤١/١ ، ٣٣٣ ، ودلائل

الإعجاز : ١٤٧ ، وأما لي ابن الشجري : ٩٠/٢ ، والتذييل والتكميل

: ٥٢٣/٤ ، والهمع : ١٦٨/١ ، والخزانة : ٣٣٩/٢ .

(٥) كذا في الأصل والتذييل والتكميل . والصواب : (عجم ولا عرب) ؛

لأن البيت من قصيدة بائنة الروي .

(٦) سيبويه : ٣٣٣/١ .

(٧) هو ابن أحمَر . والبيت في ديوانه : ١٢٩ ، وسيبويه : ٣٤٣/١ .

والخصائص : ٣٧٨/٢ ، وأما لي ابن الشجري : ١٢٦/١ ، ١٢٨ ،

٩٢/٢ ، ٩٣ ، والإنصاف : ٣٥٤/١ ، والتذييل والتكميل : ٥٢٢/٤ .

أراد : وآونةً أثالهُ فحذف التاء ، ونوى ثبوتها ؛ ولذلك أبقى
اللام مفتوحة مع أنه في موضع رفع بالعطف على فاعل (يُوَرِّقُنِي) .
ومثله : (١)

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرَوْيَتِهِ أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا
أراد : إِنَّ ابْنَ حَارِثَةَ . ومثله : (٢)

أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامًا
أراد : أُمَامَةً ، كذا رواه سيبويه . وزعم المبرد (٣) أَنَّ الرواية : " وما
عَهْدُ كَعْبِدِكَ يَا أُمَامَا " ، لأنه لا يجيز الترغيم الضروري إلا على الوجه
الأول . وهو محجوجٌ بصحة الشواهد على الوجه (٤) الثاني ، وإن
حذف بعض الاسم مع بقاء دليل على المحذوف أحقُّ بالجواز من حذفه
دون بقاء دليل .

وَأَمَّا زَعْمُهُ أَنَّ الرواية : " وما عَهْدُ كَعْبِدِكَ يَا أُمَامَا " فلا يُلتَفَتُ

(١) البيت لاؤس بن حَبْنَاءَ . وهو في سيبويه : ٣٤٣/١ ، والتبصرة :

٣٧٣/١ ، وأُمَالِي ابن الشجري : ١٢٦/١ ، ٩٢/٢ ، والإِنْصَافُ :

٣٥٤/١ والمقرب : ١٨٨/١ ، وضرائر الشعر : ١٢٩ ، وشرح

الكافية الشافية : ١٣٧١/٣ ، والتذيل والتكميل : ٥٢٢/٤ ، والمعني

: ٢٨٣/٤ ، والهمع : ١٨١/١ .

(٢) البيت لجبر . وهو في ديوانه برواية : " وما عَهْدُ كَعْبِدِكَ يَا أُمَامَا " .

وعليها يفوت الاستشهاد . وهو برواية الشرح في سيبويه : ٣٤٣/١ ،

ونواد أبي زيد : ٢٠٧ ، والجمل : ١٧٤ ، وأُمَالِي ابن الشجري :

١٢٦/١ ، والإِنْصَافُ : ٣٥٣/١ ، وضرائر الشعر : ١٣٨ ، وشرح

عمدة الحافظ : ٣١٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٣٥١/٣ ، ١٣٧١ ،

والتذيل والتكميل : ٥٢٣/٤ ، والخزانة : ٣٦٣/٢ .

(٣) الخزانة : ٣٦٤/٢ .

(٤) في الأصل : (البيت) ، وهو وهم ، والتصويب مما حكاه ناظر الجيش

من كلام المصنف (١٢١٩/٤) .

إليه مع مخالفته نَقَلَ سيبويه ، فَأَجَسَ الظَّنَّ به إِذَا لم تُدْفَعْ (١) روايته
أَنْ تكون روايةً ثانية (٢) . وَلِلْمَبْرُورِ إِقْدَامٌ فِي رَدِّ مَا لم يَرَوْهُ كَقَوْلِهِ
فِي قول العَبَّاسِ بْنِ مُرْدَاسٍ : (٣)

وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَائِصٌ يَفُوقَانِ مُرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ
:الرَّوَايَةِ : " يَفُوقَانِ شَيْخِي " (٤) مع أَنَّ البيتَ يَذْكَرُ (مُرداس) ثَابِتٌ
بِنَقْلِ الْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٥) وَغَيْرِهِ ، وَذَكَرَ (شَيْخِي)
لَا يُعْرِفُ لَهُ سَنَدٌ صَحِيحٌ ، وَلَا سَبَبَ يَدْنِيهِ مِنَ التَّسْوِيَةِ فَكَيْفَ مِنَ التَّرْجِيحِ .
وَيَحْتَمِلُ قَوْلُ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ : (٦)

أَقُولُ وَلَيْلِي مَا تَرِيمُ نُجُومُهُ أَلَا لَيْتَ صَخْرًا شَاهِدِي وَمُعَاوِيَا (٧)
أَنْ يَكُونَ عَلَى لُغَةٍ مَنْ يُقَدَّرُ اسْتِقْلَالًا مَا بَقِيَ ، وَأَنْ يَكُونَ عَلَى لُغَةٍ مَنْ يُقَدَّرُ
ثُبُوتَ الْمَحْذُوفِ وَبِقَاءَ مَا قَبْلَهُ عَلَى مَا كَانَ .

- (١) فِي الْأَصْلِ : (تَرْفَعُ) ، وَهَوَتْ حَرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ
مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ (٤ / ٢١٩ / أ) .
- (٢) فِي الْأَصْلِ : (ثَانِيَةٌ) ، وَهَوَتْ صَحِيفًا .
- (٣) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٨٤ ، وَالسَّمْطُ : ٣٣ / ١ ، وَأَمَّا لِي السَّهِيلِي : ٥٧ ،
وَالْإِنْصَافُ : ٤٩٩ / ٢ ، وَضُرَائِرُ الشَّعْرِ : ١٠٢ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ
: ٥٢٣ / ٤ ، وَالْخَزَانَةُ : ١٤٧ / ١ ، ٢٥٣ .
- (٤) الْخَزَانَةُ : ١٤٨ / ١ .
- (٥) لَمْ أُسْتَطِعِ الْوُقُوفَ عَلَيْهِ فِي طَبْعَةِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ .
- (٦) الْبَيْتُ بِنَفْسِ النِّسْبَةِ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٥٢٣ / ٤ ، وَلَمْ أَقِفْ
لِعَمْرِو هَذَا عَلَى تَرْجُمَةٍ ، وَلَمْ تَذْكُرِ الْمَصَادِرُ الَّتِي وَقَفْتُ عَلَيْهَا لِلْخَنَسَاءِ
إِلَّا أَخُوَيْنِ صَخْرًا وَمُعَاوِيَةً .
- (٧) فِي الْأَصْلِ : (ضَجْرًا) ، وَهَوَتْ صَحِيفًا ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّذْيِيلِ
وَالتَّكْمِيلِ .

ولا يُرَخِّمُ لِلضَّرُورَةِ مَا فِيهِ إِلَّا لُفًّا وَاللَّامُ بِإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِلنَّدَاءِ ،
وَشَرَطُ الْمُرَخِّمِ لِلضَّرُورَةِ أَنْ (١) يَكُونَ لَفْظُهُ صَالِحًا لِمُبَاشَرَةِ حَرْفِ النَّدَاءِ ،
فَعَلَى هَذَا لَا يُقَالُ فِي (الْحَمِي) مِنْ قَوْلِ الرَّاجِزِ : (٢)

أَوْ الْفَاءُ مَكَّةً مِنْ وَرَقِ الْحَمِي

؛ إِنَّهُ مُرَخِّمٌ لِلضَّرُورَةِ لِأَنَّ فِيهِ إِلَّا لُفًّا وَاللَّامُ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الْحَذْفِ الْمُسْتَبَاحِ
فِيمَا لَا يَلِيقُ بِهِ التَّرْخِيمُ وَعَلَى صُورَةٍ لَا تُسْتَعْمَلُ فِي التَّرْخِيمِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ : (٣)

عَفَّتِ الْمَنَايِمُ تَالِيَةً فَابَّانِ

أَرَادَ الْمَنَازِلَ . وَقَوْلِ الْآخَرِ : (٤)

مُسَفَّدَمٌ يَسْبَا الْكَتَّانِ مِيفُومٌ

.....

- (١) فِي الْأَصْلِ : (لَا نَ) بِإِقْحَامِ اللَّامِ ، وَالتَّصْوِيبِ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ
مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (٤ / ٢١٩ / ب) .
- (٢) هُوَ الْعَجَّاجُ . وَالْبَيْتُ فِي دِيَوَانِهِ : ٢٩٥ ، وَسَيَبُوه : ٨ / ١ ، ٥٦ ،
وَالْأُصُولُ : ٤٥٨ / ٣ ، وَالْخُصَائِصُ : ٤٧٣ / ٢ ، ١٣٥ / ٣ ، وَالْمَحْتَسِبُ :
٧٨ / ١ ، وَالْإِنْصَافُ : ٥١٩ / ٢ ، وَابْنُ يَعْشَرَ : ٧٤ / ٦ ، ٧٥ ،
وَضُرَائِرُ الشَّعْرِ : ١٤٣ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٠٤١ / ٢ ، ١٣٧٢ / ٣ ،
وَالْتَذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٥٢١ / ٤ ، وَالْهَمْعُ : ١٨١ / ١ ، وَتَهْذِيبُ
الْأَلْفَاظِ : ٤٤٥ ، وَأَمَالِي الْقَالِي : ١٩٩ / ٢ ، وَاللِّسَانُ : (حَم) .
- (٣) هُوَ الْبَيْدُ ، وَالْبَيْتُ فِي دِيَوَانِهِ : ١٣٨ ، وَالْخُصَائِصُ : ٨١ / ١ ،
٤٣٧ / ٢ ، وَالْمَحْتَسِبُ : ٨٠ / ١ ، وَضُرَائِرُ الشَّعْرِ : ١٤٢ ، وَالتَّذْيِيلُ
وَالْتَّكْمِيلُ : ٥٢١ / ٤ ، وَالْهَمْعُ : ١٥٦ / ٢ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ شَرْحِ
الشَّافِيَةِ : ٣٩٧ ، وَمَعْجَمُ مَا اسْتَعْجَمَ : ٤٢٠ / ٢ ، وَمَعْجَمُ الْبُلْدَانِ :
(أَبَانَان) . وَعِزُّهُ : " وَتَقَادَمَتْ بِالْحَبِيسِ فَالْشُّوْبَانِ " .
- (٤) هُوَ عِلْقَةُ الْفَحْلِ . وَالْبَيْتُ فِي دِيَوَانِهِ : ٧٠ ، وَالْمُفَضَّلِيَّاتُ : ٤٠٢ ،
وَالْخُصَائِصُ : ٨٠ / ١ ، ٤٣٧ / ٢ ، وَالْمَحْتَسِبُ : ٨١ / ١ ، ٧٧ / ٢ ،
وَالسُّمْتُ : ١٣ / ١ ، وَضُرَائِرُ الشَّعْرِ : ١٤٢ ، وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ : ٢٠٠ / ٨ ،

أراد : بسبب الكتان . وعليه قوله - صلى الله عليه وسلم - في بعض الروايات (١) : " كفى بالشيب شاً " ، قيل : أراد شاهداً .

ولا يُستباح في غير ضرورة ترخيم منادى عارٍ من علمية ومن هاء تأنيث . وشذ قولهم في (صاحب) : (يا صاح) ، وفي (كروان) : (يا كرا) . وزعم المبرد (٢) أن ذكر الكروان يقال له : (كرا) . ومن أجل قوله قلت : " و (أطرق كرا) (٣) على الأشهر " لأن الأشهر في (أطرق كرا) : أطرق يا كروان ، فرخم ، وحقه ألا يرخم ، لأنه اسم جنس عارٍ من هاء التأنيث ، وقدر ما بقي مستقلاً ، فأبدلت الواو ألفاً ، وحذف حرف النداء ، وحقه ألا يحذف ، لأنها اسم جنس مفرد ، ففيه على هذا ثلاثة أوجه من الشذوذ . وعلى قول المبرد لا شذوذ فيه إلا من قبل حذف حرف النداء في نداء اسم الجنس ، وقد تقدم من كلامي (٤)

==== والتذييل والتكميل : ٥٢١/٤ ، واللسان : (سيب) . المُفَدَّم : الذي على فمه خرقة .

المغموم : الذي لا يرفع طرفه إلا إذا سمع بُغاماً . صدره : " كأنَّ إِبْرِيْقَهُمْ ظَبْيٌ عَلَى شَرَفٍ " .

(١) لم أقف على هذه الرواية فيما بين يدي من كتب الحديث . وأخرجه ابن ماجه في باب " الرجل يجد مع امرأته رجلاً " من كتاب " الحدود " ٨٦٩/٢ بلفظ " شاهداً " . وعليه يفوت الاستشهاد .

(٢) صح المبرد في المقتضب : ٣٢٤/١ وما بعدها ، و ٢٦١/٤ بأن (كرا) مُرْخَم (كروان) . ونسب إليه الرضي (١٥١/١) ما قاله في المقتضب ، ورد عليه بما نسب المصنف إليه . ونسب أبو حيان وابن عقيل إليه ما نسب المصنف . انظر التذييل : ٥٢٤/٤ ، والمساعد : ٥٦٢/٢ وما بعدها .

(٣) هذا من أمثالهم ، يقال للمعجب بنفسه . وورد في بعض الرجز : أَطْرُقُ كَرَا أَطْرُقُ كَرَا إِنَّ النَّمَامَ فِي الْقُرَى وهو بدون نسبة في التكميل : ٥٦/٢ ، والمخصص : ١٢٢/١٥ ، ومجمع الامثال : ٣٩٥/١ ، والخزانة : ٣٧٤/٢ ، واللسان : (طروق) ، (كرا) وانظر الاصول : ٣٠/٣ .

(٤) انظر ما سلف ص ٧٨١ وما بعدها .

ما يدلّ على أنّ ذلك لا شذوذ فيه إلا عند من (١) لم يطّلع على شواهد
جواز، ومن جعلتها قوله - صلى الله عليه وسلم - (٢) "اشتدي أزمة تنفرجي"
وقوله - صلى الله عليه وسلم - مترجماً عن (٣) موسى - عليه السلام - :
"ثوبي حجرثوبي حجر".

وكثر حذف آخر المضاف إليه في النداء (٥) كقول الشاعر (٦):
أبا عرو ولا تبعد فكل ابن حرق
سيدموه داعي ميقة فيجيب
وكقول الآخر (٧):
أيا ابن عرا بن عذراء فقد صدرت
منك الإساءة / واستحققت هجرانا ٢٠٨/ب
وكقول رؤبة (٨):

-
- (١) في الأصل : (ما) ، وهو تحريف ، والتصويب ما حكاه ناظر الجيش
من كلام المصنف .
(٢) تقدم ص : ٧٨٢ .
(٣) في الأصل : (مترجماً على) ، وهو تصحيف وتحريف ، والتصويب ما
حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٤ / ٢١٩ ب) .
(٤) تقدم ص : ٧٨٢ .
(٥) انظر الإنصاف : ٣٤٧ / ١ .
(٦) تقدم البيت ص : ٥٥٤ .

- (٧) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٥٢٤ / ٤ .
(٨) البيتان في ديوانه : ٦٤ ، وسيبويه : ٣٣٣ / ١ ، والمقتضب :
٢٥١ / ٤ ، والإنصاف : ٣٤٩ / ١ ، وابن يعين : ٦ / ٩ ، وشرح
الكافية الشافية : ١٤٠٩ / ٣ ، والتذييل والتكميل : ٥٢٤ / ٤ ،
والبيت الشاهد في المخصص : ١٩٥ / ٤ .
العنق والجزم : ضربان من السير . والجزم أشدهما ، وهو
كالوشب .

(١)
إِذَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أَمْ حَمَزٌ
قَارَبْتُ بَيْنَ عُنْقِي وَجَمَزِي

وندر حذف المضاف إليه بأسره كقول عدي بن زيد (٢) :

(٣)
يَا عَبْدَ هَلْ تَذْكُرُنِي سَاعَةً
فِي مَوْكِبٍ أَوْ رَائِدٍ لِلْقَتَمِصِ

يُخَاطَبُ عَبْدُ هِنْدٍ اللَّخْمِيُّ ، وَعَبْدُ هِنْدٍ عَلَمٌ لَهُ ، فَرَحَّمَهُ بِحذف المضاف إليه ،
وعامله مُعاملَةٌ (معدِي كَرَبٍ) .

وكذلك ندر حذف آخر المضاف في قول أَوْسٍ بْنِ حَجَرٍ (٤) :

يَا عَلَقَمَ الْخَمْرِ قَدْ طَالَتْ إِقَامَتُنَا
هَلْ حَانَ مِنَّا إِلَى ذِي الْغَمْرِ تَسْرِيحُ

(١) في الأصل : (ترنني) ، وهو تحريف .

(٢) البيت في ديوانه : ٦٩ ، ورسالة الغفران : ١٨٨ ، والتذييل والتكميل

: ٥٢٤/٤ ، والمساعد : ٥٦٤/٢ ، والعيني : ٢٩٨/٤ .

(٣) في الأصل : (رائد) ، وهو تحريف ، والتصويب ما حكاه ناظر الجيش

من كلام المصنف (٢١٩/٤ ب) .

(٤) البيت ليس في طبعة ديوانه التي بين يدي . وهو في التذييل والتكميل

: ٥٢٥/٤ ، والمساعد : ٥٦٤/٢ ، وشفاة العليل : ٩٤٢/٢ .

ذي الغمر : اسم موضع فيه ما .

باب الاختصاص

(ص)

• إذا قصد المتكلم بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه تأكيد الاختصاص أولاً (أيًا) ، يُعطى بها (١)
 ما لها في النداء إلا حرفه ، ويقوم مقامها منصوباً
 اسم دال على مفهوم الضمير ، معرّف بالالف
 واللام ، أو الإضافة ، وقد يكون علماً . وقد يلي
 هذا الاختصاص ضمير مخاطب .

(ش) الباعث على هذا الاختصاص فخر ، أو تواضع ، أو زيادة بيان قولك فسي
 القاهر أعداءه ؛ (عزّ المستجير) ، و (عليّ - أيّها الجواد - تعتمد أيّها
 الفقير) ، و (إنّا إلى فلان كرنّا) ، و نحن - العرب - أقرى الناس
 للضيف (٢) ، و (إنّا - أيّها العبد - أفقر العبيد إلى عفو الله تعالى) ،
 و (إنّا - حكمة القرآن - أحقّ الناس برعاية حقوقهم) ، ومنه قول الشاعر (٣)
 [لنا - معشر الأنصار - مجدّ مؤثّل بإرضائنا خير البرية أحسداً
 ومثله (٤) : (٥)
 جُدْ بِعَفْوٍ فَإِنِّي - أيّها العَبَّ (٦)
 دُ - إلى العَفْوِ يا إِلَهَ فَقِيرُ

- (١) في التسهيل : (يُعطى بها) .
 (٢) سيبويه : ٣٢٧/١ ، وابن يعيش : ١٨/٢ ، ١٩ ، والرضي على
 الكافية : ١٦١/١ ، والهمع : ١٧١/١ .
 (٣) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٥٢٨/٤ ، وشرح شذور
 الذهب : ٢١٧ ، والهمع : ١٧١/١ .
 المؤثّل : الذي له أصل .
 (٤) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٥٢٦/٤ ، شرح شذور
 الذهب : ٢١٧ ، والهمع : ١٧٠/١ .
 (٥) تكملة ممّا حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (١/٢٢٣/٤) .
 (٦) في الأصل : (فاني) ، وهو تحريف ، والتصويب من هامشه .

ومثله : (١)

إِنَّا - بَنِي نَهْشَلٍ - لَا نَدْعِي لِأَبٍ عَنْهُ وَلَا هُوَ بِأَلَا بُنَا يُشْرِنَا
وَمِنْ وَرُودِهِ عَلَمًا قَوْلُ الرَّاجِزِ : (٢)

بِنَا - تَمِيمًا - يُكْشَفُ الضَّبَابُ

وَمِنْ إِيْلَاءِ الْإِخْتِصَاصِ ضَمِيرَ مُخَاطَبٍ قَوْلُهُمْ (٣) : "بِكَ - اللَّهُ - نَرْجُو
الْفَضْلَ" (٤).

(١) البيت لبشامة بن حزن . وهو في شرح ديوان الحماسة : ١٠٢/١ ،

والتذييل والتكميل : ٥٢٨/٤ ، والبحر المحيط : ٢١٩/٦ ، وشرح

شذور الذهب : ٢١٨ . وهو في الموء تلف والمختلف : ٦٦ برواية :

"إِنَّا بَنُو نَهْشَلٍ " وعليها يفوت الاستشهاد .

(٢) هو روبة . والبيت في ملحقات ديوانه : ١٦٩ ، وسيبويه : ٢٥٥/١ ،

٣٢٢ ، وابن يعيش : ١٨/٢ ، والتذييل والتكميل : ٥٢٨/٤ ، ٥٢٩ ،

والخزانة : ٤١٣/٢ .

(٣) سيبويه : ٣٢٨/١ ، وابن يعيش : ١٨/٢ ، والجمع : ١٧١/١ .

(٤) بعد هذا الباب ثبت في نسخة من التسهيل عليها خط الموء لف

باب " التحذير والإغراء " قال أبو حيان : " لم يثبت هذا الباب

(يعني باب التحذير والإغراء) بجملته في النسخة التي شرحها

المصنف ، ولم يذكره في شرحه ما شرح من هذا الكتاب ، بل شرح

باب أبنية الفعل متصلاً بباب الاختصاص . وثبت هذا الباب فسي

بعض النسخ التي عليها خط الموء لف رحمه الله تعالى وها أنا أشرحه

جريا على شرح الزوائد التي ثبتت في بعض النسخ على عليها

خطه . " التذييل والتكميل : ٥٣٠/٤ . وانظر المساعد : ٥٦٩/٢ .

(ص) باب أبنية الفعل ومعانيها (١)

" لماضيها المجرد مبنياً للفاعل : (فَعَلَ) ، و (فَعِلَ)

، و (فَعَلَّ) ، و (فَعَّلَ) .

ذ (فَعَّلَ) لمعنى مطبوع عليه ما هو قائم به ، أو مطبوع

عليه ما هو قائم به أو كمطبق عليه ، أو شبهة بأحدهما ،

ولم يرد يائي العين إلا (هَيَّوْ) ، ولا مُتَصَرِّفًا

يائي اللام إلا (نَهَوْ) ، ولا مُضَاعَفًا إلا قليلاً مشروكاً ،

ولا مُتَعَدِّيًا إلا بتضمين أو تحويل ، ولا غير مضموم عين

مضارعه إلا بتدأخل .

(ش) اُحْتَرِزَ بماضيها من المضارع والأمر ، وبالمجرد من المزيد فيه ، وبالعيني

للفاعل من العيني للمفعول . وأشير بـ " مطبوع عليه ما هو قائم به " إلى

نحو : (كَرُمَ ، وَلَوْ ، وَنُبَّهَ ، وَسَفَّهَ ، وَجُرُلَ وَجُنَ ، وَذُكِرَ ، وَبُلِدَ ،

وَحُسِنَ ، وَوُضُوْ ، وَصُحِّحَ ، وَفُضِّحَ ، وَرُطِّبَ ، وَصُلِّبَ ، وَوُثِّرَ ، وَوُقِّرَ ، وَكُثِّرَ ،

وَحَقِّرَ ، وَنَزَّرَ ، وَكُثِّفَ ، وَلُطِّفَ ، وَسَهِّلَ ، وَصَعَّبَ ، وَعَظَّمَ ، وَضَخَّمَ ، وَضُوْ لَ

وَكَبِّرَ ، وَصَغُرَ ، وَنَظَّفَ ، وَقُدِّرَ ، وَرُجِسَ ، وَنَجِسَ) فالأصل في هذه الأفعال

أن يُقَصَّدَ بها معانٍ غير متجددة ولا زائلة كجودة المطبوع على الجودة ،

ورداة المطبوع على الرداة ، أو معانٍ متجددة ثابتة كصاحبة المتعلم

الفصاحة ، وحلم المتعود الحلم . ومن الأول : (بَعُدَ الشَّيْءُ وَقُرْبَ)

إذا كان البُعدُ والقُرْبُ غير متجددين ولا زائلين كبُعد ما بين المتضادين ،

وقُرْب ما بين المتماثلين ، فإذا أُسْنِدَ (بَعُدَ) إلى ذي بُعْدٍ حادثٍ ، و (قُرْبَ)

إلى ذي قُرْبٍ حادثٍ فليشبههما بلازمي القُرْبِ والبُعدِ كقولك : (بَعُدْتُ بَعْدَ مَا

قُرْبْتُ ، وقُرْبْتُ بَعْدَ مَا بَعُدْتُ) .

ومن المستعمل لمعنى ثابتٍ بعد التجدد (فُقِيَ الرَّجُلُ) إذا صار

الفُقُ له طَبَعًا ، و (شَعُرَ) إذا صار قولُ الشَّعْرِ له طَبَعًا ، و (خَطُبَ)

إذا صار إنشأ الخطب له طبعاً . ومن استعمال (فعل) بمعنى مُتجدد
زائل لشبه معناه بالمعنى الذي ليس مُتجدداً ولا وائلاً قولهم :
(جنب الرجل) إذا أصابته جنابة ، فإنَّ معناه شبه بمعنى (نجس)
فوافقه في الوزن . وإلى هذا وشبهه أشرتُ بقولي : "أو كطبوع عليه
أوشبهه بأحدهما " .

وأهمل (فعل) فيما عيَّنه ياءٌ استغناءً عنه ب (فعل) ك (لا ن :
يلين ، وطاب : يطيب ، ويان : يبين) ، إلا ما شذَّ من قولهم : (هيو
الشيء) ، فهو هيسٌ ، إذا حسنت هيئته .

وكذلك أهمل فيما لاؤه ياءٌ من الأفعال المتصرفة إلا ما شذَّ من قولهم :
(نهو الرجل) ، إذا كان ملازماً للنهية ، أي بالعقل .
وقيد الشاذُّ بما لاؤه ياءٌ بالتصرف تنبيهاً على نحو : (قضا الرجل ،
[ورمو] ^(٢)) وهو بمعنى : ما أقضاه وما أزماء ، فإنه مُطردٌ ، وقد بيَّس
ذلك في باب التعجب ^(٣) .

وكذلك أهمل (فعل) في المضاعف استغناءً عنه ب (فعل) ك (عز :
يعز ، وذل : يذل ، وجل : يجل ، وخف : يخف) إلا ما شذَّ من :
(لبيت) ^(٤) بمعنى : (لبيت) ، أي : صرت لبيباً ، و (شررت) ^(٥) ،

بمعنى : (شررت) ، أي : / صرت كثير الشر ، و (قللت) ، أي : صرت ٢٠٩ /
قليلًا ، و (دمت) ^(٦) ، بمعنى : (دمت) ، أي : صرت دميماً ،
و (عززت) ^(٧) يا ناقةً ، بمعنى (عززت) ، أي : صرت عزوزاً ، وهي
الصيغة الإحليل .

(١) في الأصل : (موافقة) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر الجيش

من كلام المصنف (٢ / ٥ / ب) .

(٢) تكلمة مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٢ / ٥ / ب) .

(٣) انظر ما سلف ص

(٤) سيبويه : ٢٢٦ / ٢ ، والمنصف : ٢٤٠ / ١ ، والرضي على الشافعية : ٧٧ / ١ .

(٥) المنصف : ٢٤٠ / ١ ، والتاج : (شرر) .

(٦) المنصف : ٢٤٠ / ١ ، واللسان : (دم) .

(٧) حكاه ابن الأعرابي . اللسان : (عزز) .

ذ (فَعَلَ) في هذه الأفعال شاذٌ ، وهو مع شذوذه مشرّك بـ (فَعَلَ)

في فعل اللّيب ، وبـ (فَعَلَ) في البواقي .

وشدّ استعمال (فَعَلَ) متعدّياً دون تحويل في قول مَنْ قال :

"رَحِبَكُمْ الدُّخُولُ فِي طَاعَةِ الْكِرْمَانِيِّ" (١) فَعَدَى (رَحِبَ) ؛ لَا تَهْ ضَمُّهُ

معنى (وسع) . واطّرد استعماله متعدّياً بتحويل من (فَعَلَ) الذي

عينه واو كـ (رُمْتُ ، وَطَلْتُ) ، والأصل في هذا النوع (فَعَلْتُهُ) بفتح

العين ، فحوّل إلى (فَعَلَ) ، وَنَقِلَتِ الضَّمَّةُ إِلَى الْفَاءِ ؛ لِيُدَلَّ بِهَا عَلَى

أَنَّ الْعَيْنَ الْمَحذُوفَةَ مُجَانِسَةٌ لِلْحَرَكَةِ الْمَنْقُولَةِ ؛ إِذْ لَوْ تَرَكْتَ الْفَاءَ مُفْتَوَحَةً

مَعَ حَذْفِ الْعَيْنِ لَمْ يُعْلَمْ كَوْنُهَا وَائاً (٢) . ونحو هذا فَعَلَ فيما عينه يا من

(فَعَلَ) ، فحوّلوه إلى (فَعَلَ) ، ونقلوا الكسرة إلى الفاء في (يَعْتَهُ) ونحوه ؛

لِيُدَلَّ بِهَا عَلَى أَنَّ الْعَيْنَ الْمَحذُوفَةَ مُجَانِسَةٌ لِلْحَرَكَةِ الْمَنْقُولَةِ (٣) . والحاصل

أَنَّ (فَعَلَ) الذي عينه واو حين عرّض حذف عينه لسكون لاه حوّل إلى

(فَعَلَ) ، واستصحب ما كان له من التعدية ؛ لِأَنَّ الضَّمَّةَ عَارِضَةً (٤) ، فلم

يُحْتَدَّ بِهَا .

والتزم في مضارع (فَعَلَ) ضَمُّ عَيْنِهِ ، نحو : (شَرَفَ بِشَرْفٍ) ،

و (ظَرَفَ بِظَرْفٍ) ، وَرُويَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ : (كُدْتُ تَكَادُ) (٥) فجاء

بماضيه على (فَعَلَ) وبمضارعه على (يَفْعَلُ) . وهو عندي من تداخل

اللُّغَتَيْنِ فَاسْتُغْنِيَ بِمُضَارِعِ أَحَدِ الْمُثَلِّينِ عَنْ مُضَارِعِ الْآخَرِ ، فَكَانَ حَقُّ

(كُدْتُ) بِالضَّمِّ أَنْ يُقَالَ فِي مُضَارِعِهِ : تَكُونُ ، لَكِنْ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ بِمُضَارِعِ

الْمَكْسُورِ الْكَافِ ، فَإِنَّهُ عَلَى (فَعَلَ) فَاسْتَحَقَّ أَنْ يَكُونَ مُضَارِعُهُ عَلَى (يَفْعَلُ)

، فَأَغْنَاهُمْ (يَكَادُ) عَنْ (يَكُونُ) ، كَمَا أَغْنَاهُمْ (تَرَكُ) عَنْ مَاضِي

(١) اللسان : (رحب) ، وانظر الرضي على الشافية : ٢٥ / ١ وما بعدها .

(٢) المنصف : ٢٣٩ / ١ .

(٣) الرضي على الشافية : ٢٨ / ١ وما بعدها .

(٤) في الأصل : (غارضة) ، وهو تصحيف .

(٥) سيبويه : ٢٢٢ / ٢ .

(يَذَر) و (يَدَع) في غير نُدُور مع عدم اتِّحاد المادَّة ، بل إغناء (يَكاد)
عن (يَكُونُ) ^(١) مع كون المادَّة واحدةً أولى بالجواز .

(ص) وكثر في اسم فاعله (فَعِيلٌ) ، و (فَعَلٌ) ، و قَلَّ
(فاعِلٌ) ، و (أَعْمَلٌ) ، و (فَعَلٌ) ، و (فَعِلٌ)
و (فَعَالٌ) ، و (فُعَالٌ) ، و (فُعَالٌ) ، و (فُعَلٌ)
و (فُعَلٌ) ، [و (فُعَلٌ)] ، و (فَعُولٌ) .

(ش) يقع اسم الفاعل في اللُّغة كثيراً ، وفي اصطلاح أهل النُّحو قليلاً ، على كلِّ
صفة أيَّ وزنٍ كان وزنها ، إذا كانت تُشارك في الاشتقاق الفعل ، ويصحَّ
الإخبار بها عن ضمير فاعله ، نحو : كَرُمَ زَيْدٌ فهو كَرِيمٌ ، فمن أجل صحَّة
الإطلاق أضفتُ اسمَ الفاعل إلى ضمير (فَعَلٌ) حينَ قلتُ : " وكثُرَ
في اسم فاعله فَعِيلٌ وفَعَلٌ " . والاكثر في اصطلاح أهل النُّحو إطلاق
اسم الفاعل على المحدود في بابه .

ومثال (فَعِيلٌ) : ظَرَفٌ فهو (ظَرِيفٌ) ، وشَرَفٌ فهو (شَرِيفٌ) .
ومثال (فَعَلٌ) : سَهْلٌ فهو (سَهْلٌ) ، وجَزَلٌ فهو (جَزَلٌ) . ونظائرهما
كثيرةٌ . ومن استعمل ^(٢) القِيَامَ فيهما لعدم السَّماع : [فهو مُصِيبٌ .
وأما البواقِي فمقصورةٌ على السَّماع] ^(٣) ك : حُمِي الشَّيْءُ ، فهو
(حَامِئٌ) . وحمِئ الإنسان ، فهو (أَحْمَقٌ) . وحسُن ، فهو (حَسَنٌ) .
وخسُن ، فهو (خَسِئٌ) . وجبن ، فهو (جَبَانٌ) . وفرت الماء ، أي : عذب ،
فهو (فَرَاتٌ) . ووضو الرجل ، فهو (وَضَاءٌ) ، أي : وضيٌّ . وعسفر فهو
(عَفْرٌ) ، أي : ذودها . وعسفر ، فهو (عَفْرٌ) ، أي : جاهل ، [و جنب
فهو (جَنْبٌ)] ^(٤) . وحصرت ذات اللِّبَن ، فهي (حَصُورٌ) ، أي ضاق
مجرى لبنها .

-
- (١) في الاطل : (تكود) ، وهو تصحيف . (٢) تكلمة من التسهيل .
(٣) في الاصل : (استعمال) ، وهو تحريف ، والتصويب ما حكاه أبو حيان
(٥٤٨ / ٤) وصاحب المساعد (٥٨٧ / ٢) من كلام المصنف .
(٤) تكلمة ما حكاه أبو حيان من كلام المصنف .
(٥) تكلمة ما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٣ / ٥) .

والمشهور في فعل الضلال (ضَلَّتْ تَضَلُّ) ، ورؤي عن بعض العرب : (ضَلَّتْ تَضَلُّ) ^(١) بالكسر في الماضي والمضارع ، ومقتضى القياس أن يُقال : ضَلَّتْ تَضَلُّ ، لكن استغني بمضارع المفتوح العين عن مضارع المكسورها . ويُقال : (وَرَى ^(٢) الزَّندُ ، وورَى) : إذا أخرج ناره ، ولم يُقل في المضارع إلا : (يَرِي) بالكسر استغناءً بمضارع (وَرَى) بالفتح . ويُقال أيضاً : فَضَلَ الشَّيْءُ ، وَفَضِلَ ^(٣) ، ولم يُقل في المضارع إلا (يَفْضُلُ) بالضم استغناءً بمضارع (فَضَلَ) بالفتح .

(ص) " وَلَزُومٌ (فَعِلَ) أَكْثَرُ مِنْ تَعَدُّيه ، ولذا غلب وضعه للنعوت اللازمة ، وللاُعْرَاضِ ، والالوان ، وكَبَرِ الْأَقْصَاءِ . وقد يُشارك (فَعُلَ) ، ويغني عنه لزوماً في اليائى اللام ، وسماعاً في غيره . ويُطَاوَعُ (فَعَلَ) كثيراً . وتُسَكِّنُ عينه وعين (فَعُلَ) وشبههما من الأسماء لغة تميمية ."

(ش) أَخَفُّ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَّةِ الْمَفْتُوحُ الْعَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَةَ أَخَفُّ الْحَرَكَاتِ ، وَأَثْقَلُهَا الْمَضْمُومُ الْعَيْنِ ؛ لِأَنَّ الضَّمَّةَ أَثْقَلُ الْحَرَكَاتِ ، وَالْمَكْسُورُ الْعَيْنِ مُتَوَسِّطٌ ؛ لِأَنَّ الْكُسْرَةَ أَثْقَلُ ثِقَلًا مِنَ الضَّمَّةِ ، وَأَقْلُ خِفَةً مِنَ الْفَتْحَةِ ، فَتَرْتَّبُ عَلَى هَذَا أَنَّ جُعِلَ الْمَضْمُومُ الْعَيْنِ مَنُوعُ التَّعَدِّيِّ تَخْفِيفًا ؛ لِأَنَّ التَّعَدِّيَّ يَسْتَدْعِي زِيَادَةَ التَّعَدِّيِّ إِلَيْهِ ، وَجُعِلَ عَدَمُ التَّعَدِّيِّ فِي الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ أَكْثَرَ مِنْ التَّعَدِّيِّ ، وَكَثُرَ الْأَمْرَانِ فِي الْمَفْتُوحِ الْعَيْنِ لِحِفَّتِهِ .

و (فَعِلَ) الْمَوْضُوعُ لِلنُّعُوتِ اللَّازِمَةِ ك (شَنِبٌ ، وَفَلِجٌ ، وَلَمِيٌّ ، وَعَمِيٌّ ، وَظَمِيٌّ ، وَحَوْلٌ ، وَحَوْرٌ ، وَعَوْرٌ ، وَعَرِجٌ) .

(١) حكاهما كراع عن بني تميم . اللسان : (ضلل) .

(٢) في الأصل : (وري) ، وهو تصحيف .

(٣) حكاهما ابن السكيت وأبو صيدة . اللسان : (فضل) ، والرضي على

والموضوع للأغراض ك (يرى ، ويرى ، ونشط ، وكسل ، وفرح ، وحزن
 وشبع ، وغرث ، وروي ، وعطش) . والموضوع للألوان ^(١) ك (سود ، وشهب
 ، وحوي ، ودعج ، وكهب ^(٢) ، ودكن ، وكدر) ، والموضوع للكبرياء ^(٣)
 ك (جبه ، وأذن ، وعين ، ورقب ، وفوه ، وسوق) .
 ومشاركة (فعل) ل (فعل) ك (فقر وفقر) ، و (أديم وأدم) ،
 و (سير وسمر) ، و (عفيف ، وعجف) ، و (حمق وحمق) ، و (رعن
 ورعن) .

والاستغناء به عن (فعل) لزوماً فيما لاه ياء ك (حيي) فهو
 حيي ، و (عيي) فهو عيي ، و (غيي) فهو غيي . ويدل على كون (فعل)
 في هذه الأفعال أصلاً ل (فعل) ^(٣) أن كل واحد منها يدل على
 معنى طبع عليه الفاعل ، أعني : الحياء والعسي والغبابة ، وكذلك الغنى إذا
 أريد به غنى المال ، فهو محمول على غنى النفس . ومن أجل نيابة هذه
 الأفعال عن (فعل) التزم مجيء اسم فاعل كل واحد منها ^(٤) على
 (فاعيل) ، وقد قيل في العي : (عي) على (فعل) ، لأن (فعلاً)
 شريك (فاعيل) في الصوغ من (فعل) .

والاستغناء ب (فعل) عن (فعل) فيما ليس لاه ياء ك (قوي ،
 ونقي ، وسمين) وحققها أن تكون على (فعل) ، لأنها بمعنى : (متن ، ونظف
 ، وشحم) وأضد لها : (ضعف ، ونجس ، وشخت) ^(٥) ، ومن أجل

(١) في الأصل : (للأوان) ، وهو تحريف .

(٢) الكهبة : غيرة مشربة سواداً في ألوان الإبل . أولون ليس بخالص
 في الحمرة .

(٣) في الأصل ضبطت : (فعل) ، وهو وهم .

(٤) في الأصل : (منها) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر الجيش

من كلام المصنف (٥ / ٤ / ب) .

(٥) شخت : ضعف وهو ل .

استحقاق معانيها ل (فَعَلَ) التَّزِمُ فِي أَسْمَاءٍ فاعليها (فَعِيل) ، أَعْنِي :
قَوِيًّا ، وَنَقِيًّا ، وَسَمِينًا .

ومجي * (فَعِلَ) مطاوعًا ل (فَعَلَ) ، نَحْوُ : (جَذَعَهُ فَجَذَعَ) ،
و (صَلَّمَهُ فَصَلَّمَ) ، و (ثَلَّمَهُ فَثَلَّمَ) ، و (شَرَّمَهُ فَشَرَّمَ) ، و (هَتَّمَهُ فَهَتَّمَ) ،
و (عَلَّمَهُ فَعَلَّمَ) و (فَلَحَهُ فَفَلَحَ) . وَالْوَصْفُ مِنْهَا : (أَجَدَعَ ، وَأَصْلَمَ ،
وَأَثَلَّمَ ، وَأَثَرَّمَ ، وَأَهْتَمَّ ، وَأَعْلَمَ ، وَأَفْلَحَ) . (١)

وينو تميم (٢) يسكنون العين المكسورة والمضومة من الكلمة الثلاثية ،
اسمًا كانت أو فعلًا ، فيقولون في (رَجُلٍ ، وَنَمِرٍ) ، و (ظَرْفٍ ، وَعِلْمٍ) :
(رَجُلٌ ، وَنَمْرٌ) ، و (ظَرْفٌ ، وَعَلْمٌ) .

(ص) " فصل : اسم الفاعل من متعدي (فَعِلَ) على (فاعِل) ،
ومن لازمه على (فَعِلَ ، وَأَفْعَلَ ، وَفَعَّلَانَ) ، وقد
يجي * على (فاعِل ، وَفَعِيل) . ولزم (فَعِيلٌ) في
المُعْنَى عن (فَعَلَ) . وقد يَشْرُكُ (فَعَلَ) (فَعَلًا)
، و (فَعِلَ) (أَفْعَلَ ، وَفَعَّلَانَ) ، وربما اشتركت
الثلاثة ."

(ش) قد تقدّم التنبيه (٣) على أَنَّ (فَعِلَ) على ضربين ، مُتَعَدٍّ ، وَلَا زِمَ ، وَأَنَّ
لَزُومَهُ أَكْثَرُ مِنْ تَعَدُّيهِ . والحاجة الآن داعية إلى الكلام على صوغ الفاعل
من كل واحد منهما ، فبيّنتُ أَنَّهُ مِنَ الْمُتَعَدِّ على وزن (فاعِل) ك (عَلِمَ
فهو عَالِمٌ ، وَعَمِلَ فهو عَامِلٌ) ، وَأَنَّهُ مِنَ اللَّازِمِ على (فَعِلَ ، وَأَفْعَلَ ،
وَفَعَّلَانَ) ك (فَرِحَ فهو فَرِحٌ ، وَتَرَحَّحَ فهو تَرَحُّحٌ) ، و (حَوَّرَ فهو
أَحْوَرٌ ، وَعَوَّرَ فهو أَعْوَرٌ) ، و (شَبِعَ فهو شَبْعَانٌ ، وَرَوَّى فهو رَوَّيَّانٌ) .

- (١) الأَجْدَجُ : المقطوع الأذن . وكذا الأَصْلَمُ . الأَثَلَمُ : المكسور الحرف .
الأَثَرَمُ : المكسور الشَّيْئَةُ . وكذا الأَهْتَمُ . الأَعْلَمُ : المشقوق الشفة
العلوية . والأَفْلَحُ : المشقوق الشفة السفلى .
(٢) قال سيبويه : " وهي لغة بكربن واشل وأناس كثير من بني تميم " .
الكتاب : ٢٥٧/٢ وما بعدها .
(٣) انظر ما سلف ص : ٨٦٤

وَنَبَّهْتُ عَلَى أَنَّهُ يَجِيءُ عَلَى وزن (فاعِل ، وفَعِيل) ، نَحْوُ : (سَلِمَ
فَهُوَ سَالِمٌ ، وَبَلِي فَهُوَ بَالٍ) ، و (حَزِنَ فَهُوَ حَزِينٌ ، وَمَرِضَ فَهُوَ مَرِيضٌ) .
ثُمَّ قُلْتُ : * وَلِزِمَ (فَعِيل) فِي الْمَغْنَى عَنْ (فَعْل) * مُنَبِّهًا
بِذَلِكَ عَلَى (حَيِيٍّ وَسَمِينٍ) وَأَخَوَاتِهِمَا الْمُتَقَدِّمَ ذِكْرُهَا . (١)

وَمِنْ (فَعْلٍ) الْمُشَارِكِ (فَعِلًا) : (طَمِعَ ، وَعَجَلَ ، وَهَقَطَ)
بِمَعْنَى : (طَمِعَ ، وَعَجَلَ ، وَهَقَطَ) .

وَشَرِكَ (فَعِلٌ) (أَفْعَلَ) ك (سَوَدَ وَأَسْوَدَ) ، و (خَضِرَ
وَأَخْضَرَ) ، و (وَجَلَ وَأَوْجَلَ) ، و (عَوَرَ وَأَعْوَرَ) .

وَشَرِكَ (فَعْلَانِ) ك (فَرِحَ وَفَرَحَانِ) ، و (جَذَلَ وَجَذَلَانِ) ،
و (سَكَّرَ وَسَكَّرَانِ) و (صَدَّ وَصَدَّيَانِ) / و قالوا (٢) : (شَعَثَ فَهُوَ
شَعِثٌ ، وَأَشَعَّتْ ، وَشَعْنَانُ) فَأَشْرَكُوا الثَّلَاثَةَ .

(ص) ل (فَعْل) تَعَدَّى وَلِزُومٌ . وَمِنْ مَعَانِيهِ غَلْبَةُ الْمُقَابِلِ ،

وَالنَّبَاهَةُ عَنْ (فَعْل) فِي الْمَضَاعِفِ وَالْبَائِيَّ الْعَيْنِ .

وَاطَّرَدَ صَوْغُهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَعْيَانِ لِإِصَابَتِهَا ، أَوْ إِنَالَتِهَا

، أَوْ عَمَلٍ بِهَا . وَقَدْ يُصَاغُ لِعَمَلِهَا ، أَوْ عَمَلٍ لَهَا ،

أَوْ أَخَذٍ مِنْهَا .

(ش) كَثُرَ اسْتِعْمَالُ (فَعْل) لَخَفْتُهُ مُتَعَدِّيًا وَ لِأَزْمًا بِلَفْظَيْنِ مُتَبَايِنَيْنِ وَهُوَ

الكَثِيرُ ك (جَلَبَ ، وَذَهَبَ) ، وَبِلَفْظَيْنِ مُتَّحِدَيْنِ ك (فَغَرَّاهُ فَفْغَرَ)

بِمَعْنَى : فَتَحَهُ فَاَنْفَتَحَ ، و (دَفَقَ الْمَاءَ فَدَفَقَ) بِمَعْنَى : صَبَّهُ فَاَنْصَبَ ،

و (غَاظَهُ فَغَاظَ) بِمَعْنَى : أَذْهَبَهُ فَذَهَبَ ، و (سَارَ الدَّابَّةَ فَسَارَتْ) -

بِمَعْنَى : سَيَّرَهَا فَتَسَيَّرَتْ ، و (رَجَعَ الشَّيْءُ فَرَجَعَ) ، بِمَعْنَى : رَدَّهُ فَارْتَدَّ .

و ل (فَعْل) مَعَانٍ كَثِيرَةٌ ، مِنْهَا اسْتِعْمَالُهُ لِلْغَلْبَةِ عِنْدَ تَقَابُلِ الْفَاعِلَيْنِ

ك (عَالَمَنِي فَعَلَّمْتُهُ) ، و (شَاعَرَنِي فَشَعَّرْتُهُ) ، و (كَاتَبَنِي فَكَتَبْتُهُ) و

(كَاثَرَنِي فَكَثَرْتُهُ) أَي : قَابَلَ عِلْمَهُ بِعِلْمِي ، وَشَفَّرَهُ بِشِعْرِي وَكِتَابَتِهِ

بكتابي ، وكثرة ماله بكثرة مالي ، فكنت أعلم منه ، وأشعر وأكتب ، وأكثر
مالاً .

ومن معانيه النِّبَاة عن (فعل) في المضاعف والياثي العين .
فالمضاعف نحو : (جَلَّتْ أَنْتَ جَلِيلٌ) ، و (عَزَزْتَ فَأَنْتَ عَزِيزٌ) ، و (شَحَحْتَ
فَأَنْتَ شَحِيحٌ) ، و (حَقَّقْتَ فَأَنْتَ حَقِيقٌ) ، و (عَفَفْتَ فَأَنْتَ عَافِيٌّ) ، و (دَقَّ
الشَّيْءُ فَهُوَ دَقِيقٌ) ، و (رَكَ فَهُوَ رَكِيكٌ) ، و (رَقَّ فَهُوَ رَقِيقٌ) ، و (خَسِرَ
فَهُوَ خَسِيرٌ) ، و (ذَلَّ فَهُوَ ذَلِيلٌ) (١) .

والياثي العين نحو : (طَابَ بِطِيبٍ فَهُوَ طَيِّبٌ) ، و (لَانَ يَلِيسُ
فَهُوَ لَوْنٌ) ، و (بَانَ بِبَيْنٍ فَهُوَ بَيِّنٌ) ، و (هَاءٌ بِهِيٍّ فَهُوَ هَيَّيٌّ) إذا
كان حسن الهيئة ، و (نَاءٌ اللَّحْمِ بِنِيٍّ فَهُوَ نَسِيٌّ) .

وبدل على أن أصل هذه الأفعال أن تكون على (فعل) دلالتها
على معانٍ طَبِيعِيَّةٍ أو كَالطَّبِيعِيَّةِ فِي اللُّزُومِ ، ولذلك جاءت أسماء فاعليها على
(فعل) في المضاعف والمعتل اللام ، وعلى (فعل) في المعتل العين ،
لأنَّ (فِعْلًا) فيما اعتلت عينه مَّا حَقُّ فَعْلِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى (فعل) نَائِبٌ
عَنْ (فعل) فِي زَوَاتِ الْيَاءِ كُلِّهَا ك (طَيِّب) وَأَخَوَاتِهَا ، إِلَّا فِي (نَسَاءِ
اللَّحْمِ) ، وَفِي زَوَاتِ الْوَاوِ (٣) ك (جَبِدَ وَسَيَّدَ وَهَيَّنَ وَصَيَّبَ) (٤) ، إِلَّا
مَا شَذَّ مِنْ (طَوِيلٍ وَقَوِيمٍ) (٥) .

وَاطَّرَدَ صَوْغُ (فعل) مِنْ أَسْمَاءِ الْأَعْيَانِ لِإِصَابَتِهَا ، نَحْوُ : (جَلْدَةٌ) (٦) ،
وَرَأْسُهُ ، وَجَبْهُهُ ، وَأُذُنُهُ ، وَعَانَهُ ، وَوَجْهُهُ ، وَوَجْنُهُ ، [وَيْدَاهُ] ، وَصَدْرُهُ ، وَرُكْبُهُ ،

-
- (١) فِي الْأَصْلِ : (دَلَّ . . دَلِيلٌ) ، وَهُوَ تَصْخِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مَّا حَكَاهُ نَاطِرُ
الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ (١/٥/٥) .
(٢) فِي الْأَصْلِ رُسِمَتْ أَوَّلًا : (فِعْلًا) ، ثُمَّ صُوِّتَ .
(٣) فِي الْأَصْلِ : (الْيَاءُ) ، وَهُوَ وَهْمٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ
كَلَامِ الْمُصَنَّفِ (٥/٥/ب) .

- (٤) انْظُرِ الْإِنْصَافَ : ٢/٢٩٥ وَمَا يَمْدُهَا .
(٥) فِي الْأَصْلِ : (قَدِيمٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ .
(٦) فِي الْأَصْلِ : (جَلْدَةٌ) ، وَهُوَ تَصْخِيفٌ .
(٧) تَكْمَلَةُ مَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ .

وَرَجَلَهُ (إِذَا أَصَابَ جِلْدَهُ وَرَأْسَهُ وَجَبْهَتَهُ وَأُذُنَهُ وَعَيْنَهُ وَوَجْهَهُ وَوَجَنَتَهُ وَيَدَهُ وَصَدْرَهُ وَرُكْبَتَهُ وَرِجْلَهُ .

وَاطَّرَدَ أَيْضًا صَوْغُهُ مِنْهَا لِإِنَالَةِ الْمَسْنَى ، نَحْوُ : (لَحْمَهُ ، وَشَحْمَهُ ، وَلَبَنَهُ ، وَلِبَاءَهُ ، وَزَيْدَهُ ، وَسَمْنَهُ ، وَتَمْرَهُ ، وَكَمَاءَهُ) إِذَا أَطْعَمَهُ لَحْمًا وَشَحْمًا وَلَبَنًا وَلِبَاءً وَزَيْدًا وَسَمْنًا وَتَمْرًا وَكَمَاءً .

وَاطَّرَدَ أَيْضًا صَوْغُهُ مِنْهَا لَعَمَلٍ بِهَا ، نَحْوُ : (رَمَحَهُ ، وَحَرَبَهُ ، وَآلَهُ ، وَسَهْمَهُ ، وَسَافَهُ ، وَحَضَبَهُ ، وَحَصَاهُ ، وَعَصَاهُ ، وَسَاطَهُ) إِذَا ضَرَبَهُ بِرِمَحٍ وَحَرَبَةٍ وَآلَةٍ (١) وَسَهْمٍ وَسَيْفٍ وَحَضْبٍ وَحَصَاةٍ وَعَصَا وَسَوْطٍ . وَمِنْهُ (عَانَهُ) إِذَا

أُصَابَهُ بِالْعَيْنِ ، وَ (رَكَبَهُ الْبَعِيرُ) إِذَا أَصَابَهُ بِرُكْبَتِهِ ، وَهُمَا مِنَ الْأَضْدَادِ .
وَقَدْ يُصَاغُ لَعَمَلٍ (مِنْ أَسْمِ الشَّيْءِ لَعْمَهُ ، نَحْوُ : (جَدَرَ الْجِدَارَ) وَ (نَأَى النَّوْءِي) وَ (وَأَرَّ الْإِرَّةَ) ، وَ (بَارَ الْبَيْثُرَ) ، وَ (خَبَأَ الْخَبَاءَ) (٢) وَ (قَبَا الْقَبْوُ) وَ (عَصَدَ الْعَصِيدَةُ) وَ (لَفَتَ اللَّفِيَّةَ) وَ (لَبَكَ اللَّيْكَةُ) وَ (أَلَقَ الْأَلْوَقَةُ) (٣) .

وَقَدْ يُصَاغُ لَعَمَلٍ صَادِرٍ مِنَ الْمُسْنَى ، نَحْوُ : (أَصْلَتِ الْأُصْلَةُ) وَ (سَبَعَهُ السَّبْعُ) وَ (كَلَبَهُ الْكَلْبُ) وَ (ذَبَّ الذُّبَابُ) وَ (نَطَلَهُ النَّطْلُ) وَ (بَعَضَهُ الْبَعُوضُ) وَ (وَحَرَّتْهُ الْوَحْرَةُ) وَ (جَرَدَهُ الْجَرَادُ) (٤) .

(١) فِي الْأَصْلِ : (أَوْ حَرَبَهُ أَوْ آلَهُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ

نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ ، الْأَلَةُ : الْحَرَبُ الْعَظِيمَةُ .

(٢) فِي الْأَصْلِ رُسِمَتْ : (الْخَبَاءُ) .

(٣) النَّوْءِيُّ : الْحَفِيرُ حَوْلَ الْخَبَاءِ . الْإِرَّةُ : مَوْقِدُ النَّارِ . الْخَبَاءُ : مَا

خَبَأَتْ مِنْ ذَخِيرَةٍ لِيَوْمٍ مَا .

الْقَبْوُ : مَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْأَصَابِعِ . الْعَصِيدَةُ وَاللَّفِيَّةُ وَاللَّيْكَةُ وَالْأَلْوَقَةُ :

ضُرُوبٌ مِنَ الطَّعَامِ .

(٤) الْأُصْلَةُ : حَيَّةٌ قَصِيرَةٌ . الْوَحْرَةُ : وَزَغَةٌ تَكُونُ فِي الصَّحَارَى .

وقد يُصاغ لا أخذ بعض المسمى، نحو : (ثلث المال ، وربعه ، وخمسه) ،
إذا أخذ ثلثه وربعه وخمسه ، وكذلك إلى العشر .

(ص) " ومن معاني (فعل) الجمع ، والتفريق ، والإعطاء ،

والمنع ، والأمتناع والإيذاء ، والغلبة ، والدفع

والتحويل ، والتحول ، والاستقرار ، والسير ، والستر ،

والتجريد ، والرمي ، والإصلاح ، والتصويت . "

(ش) الذي للجمع ك (حشر ، وحشد ، وحاش ، ونظم ، ولم ، ولا ، وشعب ،

في أحد معنييه ^(١) ، وكتب ، وحزب ، وكفت ، وضم ، وحصر ، ووصى العلم ،

وقرى الماء ، وعلم ، وحزم ، وحوى ، وحاز ، وحفظ) . ^(٢)

والذي للتفريق ك (يث ، يذر ، ^(٣) وجزأ ، وقسم ، وشعب فـ في

أحد معنييه ، وفصل ، وعزل ، وماز) . ^(٤)

والذي للمعطاء ك (منح ، ونحل ، ووهب ، وبذل ، وشكر ، ورفد

وبذل) . ^(٥)

والذي للمنع ك (حظر ، وحظّل ، وعزل ، وحرم ، وحبس ، وسجن ،

وحس ، وعصم ، وحدّ ، وصدّ ، وحجر ، وحجز) .

والذي للأمتناع ك (عان ، ولجأ ، ووأل ، وقفل ، وحرّن ، وشمس

وشرد ، وقمص ، وخلا ، وجمّح في أحد معنييه) . ^(٦)

(١) الشعب : الجمع ، والتفريق . انظر الأضداد لابن الأنباري : ٥٣ .

(٢) انظر ما سيأتي ص : ٨٧٠ .

(٣) في الأصل : (فت زيد) ، وهو وهم ، والتصويب ما حكاه ناظر الجيش

من كلام المصنف . وفيه (بدر) ، وهو تصحيف .

(٤) انظر ما سيأتي ص : ٨٧٠ .

(٥) نفس الحاشية السالفة .

(٦) إذا كان من الجراح ، وهو ركوب الرأس . والمعنى الثاني من الجموح

وهو السرعة والنشاط . وانظر ما سيأتي قريباً .

والذي للإيذا^١ ك (لَسَعَ ، وَلَدَغَ ، وَكَلَّمَ ، وَجَرَحَ ، وَقَرَحَ ، وَوَكَّزَ ، وَنَهَرَ

وَلَطَمَ ، وَلَكَّمَ) .

والذي للغلبة ك (بَدَّ ، وَجَبَّ ، وَقَهَرَ ، وَقَسَرَ ، وَهَزَمَ ، وَقَمَعَ ، وَدَحَرَ ،

وَطَرَدَ ، وَكَسَعَ ، وَكَسَأَ ، وَصَرَخَ ، وَجَدَلَ ، وَسَلَقَ ، وَحَرَبَ) .

/والذي للدفع ك (دَرَأَ ، وَرَدَعَ ، وَعَثَلَ ، وَزَنَنَ ، وَدَسَرَ ، وَدَأَمَ ، ٢١٠ ب

وَنَسَأَ ، وَقَدَعَ) .

والذي للتحويل ك (قَلَبَ ، وَصَرَفَ ، وَنَقَلَ ، وَنَدَلَ ^(١) ، وَخَلَفَ ،

وَجَذَبَ ، وَسَحَبَ) ، وَكَ (حَطَّ ^(٢) ، وَكَدَرَ ، وَحَدَرَ) ، وَكَ (رَبَعَ الثَّلَاثَةَ ،

وَحَمَسَ الْارْبَعَةَ) إِلَى (عَشَرَ التَّسْعَةَ) .

والذي للتحويل ك (رَحَلَ ، وَزَحَلَ ، وَذَهَبَ ، وَظَعِنَ ، وَشَحَظَ ، وَشَطَنَ ،

وَشَمَعَ ، وَسَرَحَ ، وَسَبَّحَ ، وَسَابَ ، وَسَرَبَ ، وَنَزَحَ ، وَغَرَبَ) ، وَكَ (خَسَفَ

الْقَمَرَ ، وَكَسَفَتِ الشَّمْسُ ، وَصَبَتِ الرِّيحُ ، وَشَمَلَتْ) ، وَكَ (خَرَجَ ، وَدَخَلَ ، وَبَرَزَ

، وَوَلَجَ ، وَوَقَبَ ، وَهَبَطَ) .

(٣)

والذي للاستقرار ك (سَكَنَ ، وَقَطَنَ ، وَمَدَنَ ، وَأَوَى ، وَثَوَى ، وَعَدَنَ ، وَعَهَنَ

وَعَطَنَ ، وَكَنَّسَ ، وَرَكَنَ ، وَبَلَدَ ، وَخَلَدَ) .

والذي للسَّير ك (رَمَلَ ، وَنَدَلَ ، وَنَسَلَ ، وَرَسَمَ ، وَضَبَعَ ، وَوَحَدَ ،

وَخَبَّ ، وَخَدَى ، وَدَبَّ ، وَدَرَجَ ، وَدَرَمَ ، وَجَفَلَ ، وَجَمَزَ ، وَمَرَطَ) ، وَ (جَمَعَ)

فِي أَحَدٍ مَعْنِيهِ ^(٤) .

والذي للسَّير ك (خَبَأَ ، وَحَجَبَ ، وَخَمَرَ ، وَكَفَرَ ، وَفَفَرَ ، وَرَمَسَ ، وَرَسَّ ،

وَدَسَّ ، وَدَفَنَ ، وَدَهَنَ ، وَخَضَبَ ، وَكَمَّ ، وَكَمَى ، وَكَنَّ ، وَغَطَى ، وَجَنَّ) .

(١) فِي الْأَصْلِ : (بَدَّلَ) ، وَهُوَ تَصْغِيرُ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ

: (٥٥٣ / ٤) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (خَطَّ) ، وَهُوَ تَصْغِيرُ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ

مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (فَعَسَ) ، وَهُوَ تَجْرِيفُ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ

كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (١ / ٦ / ٤) .

(٤) انْظُرْ مَا سَلَفَ قَرِيباً .

والذي للتَّجْرِيد ك (سَلَخَ ، وَقَشَرَ ، وَكَشَطَ ، وَجَلَفَ ، وَخَرَفَ ، وَنَجَا ، وَلَحَا ، وَسَلَّتْ ، وَسَمَطَ ، وَمَعَطَ ، وَحَلَقَ ، وَسَحَفَ) .

والذي للرَّمْيِ ك (قَذَفَ ، وَحَذَفَ ، وَجَذَفَ ، وَرَجَمَ ، وَطَرَحَ ، وَطَحَرَ ، وَصَرَعَ ، وَجَدَلَ ، وَسَلَقَ ، وَقَدَحَ ، وَنَضَحَ ، وَرَشَّ ، وَجَذَعَ ، وَسَكَبَ ، وَصَبَّ ، وَدَفَقَ) .

والذي للإِصْلَاح ك (نَسَجَ ، وَغَزَلَ ^(١) ، وَرَدَنَ ، وَطَحَنَ ، وَخَبَزَ ، وَطَبَخَ ، وَحَنَدَ) ، وَك (غَسَلَ ، وَصَقَلَ ، وَنَحَتَ ، وَجَبَرَ ، وَرَمَّ ، وَرَقَّ ، وَرَقَعَ ، وَرَنَّا ، وَمَحَضَ ، وَنَحَلَ ، وَأَسَا ، وَطَبَّ ، وَأَبَرَّ) .

والذي للتَّصْوِيت ك (بَكَى ، وَصَرَخَ ، وَصَهَلَ ، وَنَهَقَ ، وَهَتَفَ ، وَجَارَ ، وَزَارَ ، وَنَامَ ، وَنَمَّ ، وَضَبَّ ، وَصَاحَ ، وَعَزَفَ ، وَصَفَرَ ، وَمَكَا ، وَرَفَا ، وَشَفَا ، وَنَعَبَ ، وَنَعَقَ ، وَعَوَى ، وَنَبَّ) .

ويلحق بأفعال الجمع ما دلَّ على خَلُطٍ أَوْ وُضُلٍ ك (مَزَجَ ، وَشَجَّ ، وَشَابَ ، وَجَدَحَ) ، وَك (خَاطَ ، وَنَسَجَ ، وَرَبَطَ ، وَنَاطَ) .

ويلحق ^(٢) بأفعال التَّفْرِيقِ ما دلَّ على قَطْعٍ أَوْ كَسَرٍ أَوْ خَرَقٍ ك (صَرَمَ ، وَجَذَمَ ، وَحَذَمَ ، وَجَزَمَ ، وَحَدَّ ، وَجَدَّ ، وَبَتَرَ ، وَكَفَّتْ ، وَفَصَدَ ، وَسَحَقَ ، وَقَصَفَ ، وَفَصَمَ ، وَقَصَمَ ، وَفَقَّ ، وَرَغَضَ ، وَهَشَمَ ، وَبَسَّ ، وَكَنَّ ، وَفَلَجَ ، وَحَرَثَ ، وَصَدَعَ ، وَأَرَسَ ، وَخَدَّ ، وَجَابَ ، وَنَقَبَ ، وَثَقَبَ ، وَهَدَّ ، وَهَرَمَ ، وَمَرَزَ) .

ويلحق بأفعال العَطَا ما دلَّ على نَفْعٍ أَوْ ضَرٍّ ك (غَدَا ، وَسَقَى ، وَغَاثَ) وَك (رَزَأَ ، وَهَزَلَ ، وَهَضَمَ ، وَحَرَفَ) .

ويلحق بأفعال السَّخْرِ ^(٣) ما دلَّ على غَمَسٍ وَشِبْهِهِ ك (مَسَلَّ ، وَغَطَّ

وَسَرَّ) .

(١) في الأصل : (نسج وعزل) ، وهو تصحيف .

(٢) في الأصل : (تلحق) ، وهو تصحيف ، والتصويب ما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (١/٦/٥) .

(٣) في الأصل : (السبر) ، وهو تصحيف ، والتصويب ما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (١/٦/٥) .

ويلحق بأنفعال التصويت ما دلَّ على قول ك (نَطَلَقَ ، وَلَفَظَ ، وَوَعَدَ ،
وَعَبَّرَ ، وَفَسَّرَ ، وَشَرَحَ ، وَأَمَرَ ، وَزَجَرَ ، وَهَجَرَ ، وَسَأَلَ ، وَعَدَلَ ، وَعَتَبَ ، وَهَمَزَ
وَلَمَزَ) .

(ص) * وَلَا تُفْتَحَ (١) عَيْنُ مُضَارِعِ (٢) (فَعَلَ) دُونَ شَذَوْدَ ،

إِنْ لَمْ تَكُنْ هِيَ أَوِ اللَّامُ حَلَقِيَّةً ، بَلْ تُكْسَرُ أَوْ تُضَمُّ
تَخْيِيرًا ، إِنْ لَمْ يُشْهَرِ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ ، أَوْ يُلْتَزَمَ
لسبب ، كالتزام الكسر عند غير بني عامر فيما فاؤْه
واؤْ ، وعند الجميع فيما عَيْنُهُ ياءٌ ، وعند غير طيِّسٍ فيما
لامُهُ ياءٌ ، وعَيْنُهُ غيرُ حَلَقِيَّةٍ .

والتزم الكسر أيضاً في المضاعف اللّام (٣) ، غير
المحفوظ ضمه . والضّمّ فيما عَيْنُهُ أَوَّلُهُ واؤٌ ، وليس
أحدهما حَلَقِيًّا ، وفي المضاعف المتعدّي غير المحفوظ
كسره ، وفيما لَحَلِيَّةُ الْمُقَابِلِ ، خَالِيًا مِنْ مُلْزِمِ الْكُسْرِ ،
ولا تأثير لحَلَقِيٍّ فِيهِ ، خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ . وقد يجي
ذو الحَلَقِيَّ غَيْرُهُ بِكُسْرٍ ، أَوْضَمُّ ، أَوْبَهُمَا ، أَوْ مُثَلَّثًا .

(ش) الْأَصْلُ تَوَافُقُ حَرَكَتَيْ عَيْنِ الْمَاضِي وَهَيْئِ الْمُضَارِعِ ، كَمَا فُعِلَ بِالْأَمْزِ وَالْمُضَارِعِ ،

فَخَصَّ التَّوَافُقَ الْمَشَارُ إِلَى ب (فَعَلَ) لَخَفَتْ بِعَدَمِ التَّعْدِي ، فَإِنَّ التَّعْدِي
ذَوِيادَةً ، وَالْأَصْلَ عَدَمَ الزِّيَادَةِ ، وَجُعِلَ ل (فَعَلَ) حُظٌّ مِنَ التَّوَافُقِ فِي
(حَسِبَ) وَأَخَوَاتِهَا بِغَيْرِ سَبَبٍ لَشَبِّهِ (فَعَلَ) ب (فَعَلَ) فِي كَوْنِ الْكُسْرِ
أَخْتَ الضَّمَّةَ ، وَأَهْمَلُ فِي (فَعَلَ) التَّوَافُقَ إِلَّا بِسَبَبٍ وَهُوَ كَوْنُ عَيْنِهِ أَوَّلًا مِثْلَهُ (٤)

(١) فِي الْأَصْلِ : (يَفْتَحُ) ، وَأُثْبِتَ مَا فِي التَّسْهِيلِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (مَاضِي) ، وَهُوَ وَهْمٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّسْهِيلِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (الْإِلَازِمُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّسْهِيلِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (عَيْنٌ لَا وَلَا مَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ

الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (١ / ٧ / ٥) .

حرفاً حلق ، لأنَّ من حروف الحلق الالف ، وهي مُجانسة للفتحة ، فتناسب ذلك أن يُحرَّك بها ما هو والالف من مخرج واحد . ويُحرَّك بها متلَوُّ ما هو كذلك . فالأول : ك (سأل يسأل ، وذهب يذهب ، وظهر يظهر) . والثاني : ك (١) (جبه يجه) (٢) ، [وسج يسج] (٣) ، فحصل ل (فعل) نصيبٌ من التوافق لا لجل السبب المذكور .

فإن لم يوجد السبب امتنع التوافق إلا ما شذَّ من قولهم : (أبى يأبى ، ووذر ، يذر) . وما ألحق ب (أبى يأبى) ك (حيا يحيا) (٤) ، وقلَى يقلَى) فوجهُ بأنَّ الأصل : يحى ويقلَى بكسر الهمزة واللام ، ففتحتا ، فانقلبت الهمزة ألفاً ، وهي لغة طيِّس (٥) . ولم يُحرَّك على (يأبى) بذلك ؛ لأنَّه لم يُسمع فيه الكسر (٦) ، كما سُمِعَ في (يحيا) ، ويقلَى) ، فإنَّ المشهور فيهما (يحىي ، ويقلَى) بالكسر ، فصحَّ جعله أصلاً ، وتفرَّع (يحيا ، ويقلَى) عليه .

وأما (يذر) فمحمول على (يدع) ؛ لأنَّهما بمعنى واحد (٨) .

-
- (١) في الأصل : (... يذهب ، والثاني ك : ظهر يظهر وجه) ، بتأخير (ظهر يظهر) ، وجعله من الثاني ، وهو وهم . وقوله (ذهب يذهب) : ليس فيما حكاه ناظر الجيش من كلامه (١/٢/٥) .
 - (٢) في الأصل : (حبه) ، وهو تصحيف ، جبهه عن حاجته : صرفه عنها .
 - (٣) تكلمة مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف .
 - (٤) في الأصل : (جبي يجبا) ، وهو تصحيف ، والتصويب ما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف .
 - (٥) في الأصل : (وفتحتا) بإقحام الواو .
 - (٦) اللسان : (فلا) ، والرضي على الشافعية : ١٢٥/١ .
 - (٧) بل سُمِعَ . قال ابن جنِّي : وقد قالوا : أبى يأبى . وأنشد على ذلك رجلاً . انظر اللسان (أبى) . ونُقِلَ عن ابن سيده أنَّه حكى في المحكم : (أبى) . المساعد : ٥٩٣/٢ .
 - (٨) اللسان : (وذر) .

وإذا أَهْمِلَ التَّوَافُقَ عِنْدَ / انْتِفَاءِ السَّبَبِ تَعَيَّنَ التَّخَالُفُ بِكسرٍ أَوْضَمٍّ ، ١١١/أ
فلذلك قلتُ : * بل تُكسَرُ أَوْ تُضَمُّ ^(١) تَخْيِيرًا * ك (نَشَرَ يَنْشُرُ وَيَنْشُرُ ،
وَعَتَلَ يَعْتَلُ وَيَعْتَلُ) .

وَقَيَّدْتُ التَّخْيِيرَ بِعَدَمِ اشْتِهَارِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ ، فَإِنَّهُ إِذَا اشْتَهَرَ أَحَدُ
الْأَمْرَيْنِ ، وَكَانَ الْفِعْلُ سَتَعْمَلًا فِي أَلْسِنَةِ الْعَامَّةِ ك (أَكَلَ يَأْكُلُ ، وَطَلَبَ يَطْلُبُ ،
وَكَسَبَ يَكْسِبُ ، وَغَلَبَ يَغْلِبُ) ، لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَخْيِيرٌ ، بَلْ يَجِبُ فِيهِ الْاِقْتِصَارُ
عَلَى الْوِزْنِ الْمُسْتَعْمَلِ .

وَيَلْتَزِمُ الْكُسْرُ فِي مِضَارِعِ (فَعَلَ) إِنْ كَانَتْ فَاوُهُ ، وَأَوَّاكَ (وَجَدَ
يَجِدُ) ، أَوْ كَانَتْ عَيْنُهُ أَوَّلًا لَهُ يَاءٌ ك (سَارِيسِيرُ ، وَمَشَى يَمْشِي) .
وَرُوِيَ عَنْ بَنِي عَامِرٍ (يَجِدُ) ^(٢) بِضَمِّ الْجِيمِ ، وَرُوِيَ عَنْ طَمِيٍّ ^(٣)
إِبْدَالُ الْكُسْرَةِ فَتْحَةً ، وَالْأَلْفِ يَاءً فِي (يَقْلِسِي) وَنَحْوِهِ .

وَأَمَّا الْفَتْحُ لَا أَجْلَ حَرْفِ الْحَلْقِ فَمَسْمُوعٌ فِي كُلِّ لُغَةٍ فِي أَعْمَالِ
مَحْفُوظَةٍ ك (وَقَعَ يَقَعُ ، وَوَضَعَ يَضَعُ ، وَوَدَعَ يَدَعُ) ، وَكَ (نَأَى يَنَأَى ، وَنَهَى
يَنْهَى ، وَسَعَى يَسْعَى ، وَرَعَى يَرَعَى ، وَلَحَى يَلْحَى ، وَمَحَا يَمْحَى) .
وَالْكَسْرُ وَالضَّمُّ مَعَ كَوْنِ الْعَيْنِ أَوَّلًا لِلَّامِ حَرْفَ حَلْقٍ كَثِيرٌ ، نَحْوُ : (وَالْ
يَثَلُ ، وَصَأَى يَصْئِي ^(٤) ، وَجَأَ يَجِيءُ ، وَزَهَا يَزْهُو ، وَسَأَ يَسْؤُ) .
وَالْتَزَمَ الْكُسْرُ فِي مِضَارِعِ (فَعَلَ) الْمُضَافِ إِذَا كَانَ لَا زَمًّا ك (حَنَّ
يَحِنُّ ، وَعَزَّ يَعِزُّ ، وَجَلَّ يَجِلُّ ، وَعَنَّ يَعِنُّ) .

- (١) فِي الْأَصْلِ : (يَكْسِرُ . . . يَضَمُّ) ، وَهِيَ تَصْحِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مَا سَلَفَ
فِي الْمَتْنِ .
- (٢) حَكَاهَا سَيْبُوه دُونَ نَسْبَةٍ : ٢٣٢/٢ . وَنَسَبَتْ إِلَيْهِمْ فِي اللِّسَانِ :
(وَجَدَ) ، وَالرَّضِي عَلَى الشَّافِيَةِ : ١٣٢/١ .
- (٣) انْظُرْ مَا سَلَفَ ص : ٨٧٤ .
- (٤) الْمَعْرُوفُ : صَأَى يَصْأَى ، وَصَأَ يَصِيءُ . وَالَّذِي ذَكَرَهُ الْمَصْنِفُ حَكَاهُ
الْفَرَاءُ . انْظُرْ اللِّسَانَ : (صَأَى) .

واستثنيت الذي تضم عينه سماعاً من هذا النوع تنبيهاً على نحو :

(تَهَبَّ الرِّيحُ ، وَتَذَرُ الشَّمْسُ) .

فإن (١) كان (فعل) المضاعف متعدداً التزم الضم في عين مظهره

كـ (صَبَّ يَصُبُّ ، وَرَدَّ يَرُدُّ ، وَضَمَّ يَضُمُّ ، وَلَمْ يَلَمْ) .

واستثنيت الذي تكسر عينه سماعاً من هذا النوع تنبيهاً على نحو :

(يَتِمُّ الحديثُ ، وَيَعْلَهُ بالشراب) ، وعلى قراءة العطاردي : " فَاتَّبِعُونِي

يُحِبُّكُمْ اللَّهُ " (٢) .

ثم نبهت على لزوم الضم في عين مضارع (فعل) المقصود به غلبة

المقابل ، نحو : (كَاتَبَنِي زيدٌ فَكَتَبْتُه ، أَكْتُبُهُ) ، إِذَا كُنْتُ أَكْتُبُ مِنْهُ ،

و (عَالَمَنِي فَعَلِمْتُهُ ، أَعْلَمُهُ) ، إِذَا كُنْتُ أَعْلَمُ مِنْهُ . وهو مطرد في كل

ثلاثيٍّ ، أعني صَوَّغَ (فعل) للغلبة وضم عين المضارع منه . إِلَّا أَنْ يُوْجِبَ

لُزُومُ الكسر كونه من باب (وعد) ، أو (سار) ، أو (سرى) ، ولذا لك

قلت : " وفيما لغلبة المقابل خالياً من ملزم الكسر " .

(١) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٥/٢/أ) .

وعلى هذا يكون المصنف لم يشرح قوله : الضم فيما عينه أو لأمه

واو ، وليس أحدهما حلقياً " .

قال أبوحيان : " ومثال ما عينه واو (قام يقوم ، وسام يسوم ، ورام يروم)

... ومثال ما لأمه واو (غزا يغزو ، ورنأ يرنو) . واحترز بقوله :

(وليس أحدهما حلقياً) من نحو : (محى يمحو ، وشأ يشأ)

فإنه سُمِعَ الضم والفتح في مضارع (محى) . " التذييل والتكميل :

٥٥٦/٤ وما بعدها .

(٢) آل عمران : ٣١ . وللقرأة انظر إعراب القرآن للنحاس : ٣٢١/١ ،

والبحر : ٤٣١/٢ ، والمختصر : ٢٠ .

ثُمَّ قُلْتُ : " وَلَا تَأْثِيرَ لِحَلْقِي فِيهِ " مُنْبِهَاً عَلَى أَنَّ الضَّمَّ فِي مَضَارِعِ
(فَعَلَ) الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْغَلْبَةُ لِأَنَّهُ لَزِمَ مَعْ كَوْنِ عَيْنِهِ أَوَّلًا مِنْ حَرْفِ حَلْقٍ ،
نَحْوُ : (تَاهَمَنِي فَفَهَمْتُ ، أَفْهَمَهُ) ، وَ (نَاقَهَنِي فَفَقَهْتُ ، أَفَقَّهَهُ) إِذَا
فَقَّهَهُ فَهَمًّا وَفَقَّهًا .

ثُمَّ قُلْتُ : " خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ " مُشِيرًا إِلَى أَنَّ الْكَسَائِيَّ ^(١) يُجَمِّزُ فَتَحَ
الْعَيْنِ مِنْ هَذَا النَّوعِ لَا لِجَلِّ حَرْفِ الْحَلْقِ قِيَاسًا ، فَيُجَمِّزُ أَنْ يُقَالَ : (أَفْهَمَهُ ،
وَأَفَقَّهَهُ) بِمَعْنَى : فُقِّتَهُ فَهَمًّا وَفَقَّهًا ، وَإِنْ لَمْ يُسَمَعْ فِي هَذَا النَّوعِ إِلَّا الضَّمُّ
قِيَاسًا عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْمَفْتُوحِ لَا لِجَلِّ حَرْفِ الْحَلْقِ ، وَمِمَّا سُمِعَ فِيهِ الضَّمُّ :
" شَاعَرَنِي فَشَعَّرْتُهُ أَشْعَرُهُ " ^(٢) .

وَقَدْ ^(٣) يَجِيءُ مَضَارِعُ (فَعَلَ) غَيْرِ الَّذِي لِلْغَلْبَةِ بِلَفْظَيْنِ أَوْ ثَلَاثِ ،
إِذَا كَانَتْ عَيْنُهُ أَوَّلًا مِنْ حَرْفِ حَلْقٍ ، نَحْوُ : (مَنَحَهُ يَمْنَحُهُ ، وَيَمْنَحُهُ ، وَمَحَوْتُ ^(٤)
الْكِتَابَ أَمْحَاهُ ، وَأَمْحُوهُ) ، وَ (رَجَحَ الدِّينَارُ يَرْجَحُ ، وَيَرْجَحُ) ، [وَيَرْجَحُ] ،
وَيَنْبَعُ الْمَاءُ يَنْبَعُ ، وَيَنْبَعُ ، وَيَنْبَعُ .

(ص) " فَصْلٌ : يُكْسَرُ مَا قَبْلَ آخِرِ الْمَضَارِعِ ، إِنْ كَانَ مَاضِيَةً
غَيْرَ ثَلَاثِيٍّ ، وَلَمْ يُبْدَأْ بِتَاءِ الْمَطَاوَعَةِ أَوْ شَبِهَا بِهَا .
وَيُضَمُّ ثَوَلُهُ ، إِنْ كَانَ مَاضِيَةً رِبَاعِيًّا ، وَإِلَّا فَتُحْ ، وَيُكْسَرُ

- (١) الرضوي على الشافعية : ٧١/١ . وانظر سيبويه : ٢٣٩/٢ .
(٢) حكاه أبو زيد . الرضوي على الشافعية : ٧١/١ . وفي اللسان : (شعر)
ورد القول موافقا في ضبطه لما ذهب إليه الكسائي .
(٣) لم يُمَثَّلْ لِقَوْلِهِ : " وَقَدْ يَجِيءُ نَوْحَلْقِي غَيْرُهُ بِكُسْرٍ أَوْ ضَمٍّ " قَالَ أَبُو
حَبَّانَ : " فَمِثَالُ مَا جَاءَ بِالْكَسْرِ : (جَاءَ يَجِيءُ ، وَضَاءَ يَضِيءُ ،
وَنَزَعَ يَنْزَعُ) ، وَمِثَالُ مَا جَاءَ بِالضَّمِّ : (دَخَلَ يَدْخُلُ ، وَقَعَدَ يَقْعُدُ ،
وَسَاءَ يَسُوُّ ، وَزَهَا يَزْهُو) " . التذييل والتكميل : ٥٥٨/٤ .
(٤) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٧/٥ ب) .

غير الحجازيين ما لم يكن ياءً، إن كُسِرَتْ فاني الماضي،
أو زيدَ أوله تاءً مُعْتَادَةً، أو همزةً وصلٍ، ويكسرونه
مطلقاً في مضارع (أبى، ووجل)، ونحوه. وربما
حُمِلَ على (تَعْلَمُ) : (تَذْهَبُ) وشبهه، وعلى
(يَقْبِي) : (يُكَلِّمُ) .^(١)

(ش) قد تقدّم تبين ما يُحرّك به الحرف الذي يليه آخر المضارع الثلاثي،
والغرض الآن تبين ما يُحرّك به الحرف الذي يليه آخر مضارع الرباعي
المجرّد من الزيادة كـ (دَحَرَجَ)، والمزيد فيه كـ (جَهَّورَ)، والخماسي
كـ (اسْتَمَعَ)، والسادسي كـ (اسْتَغْفَرَ) .
فتضمّن قولي استحقاق^(٢) كسرَ راءٍ (يُدَحَرَجُ)، وواوٍ (يُجْهَرُ)،
وميمٍ (يَسْتَمِعُ)، وناؤه (يَسْتَغْفِرُ) .

واستثنيت من الزائد على ثلاثة أحرف ما بُدِيَ ماضيه بتاء المطاوعة
أو شبهها تنبيهاً على فتح ما قبل آخر (يُدَحَرَجُ، وَيَتَعَلَّمُ، وَيَضَاعَفُ)،
فإن ماضي كل واحد منها مبدوء بتاء المطاوعة. وسُمِّيَتْ هذه التاءُ تاءَ
المطاوعة، لأن أكثر ما يُسبَدَأُ بها مطاوع^(٣) العاري منها، أي : دالٌّ
على تأثره كـ (تَدَحَرَجَ، وَتَعَلَّمَ، وَضَاعَفَ) بالنسبة إلى (دَحَرَجَ، وَعَلَّمَ
وَضَاعَفَ) . وقد تزايد فيما ليس مطاوعاً كـ (تَبَخَّرَ، وَتَكَيَّرَ، وَتَوَانَى) ،
فلذلك قلتُ "تاء المطاوعة أو شبهها" .

(١) في الأصل : (يسلم)، وهو تحريف، والتصويب من التسهيل .

(٢) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٥/٨/ب) .

وحقّه أن يكون : " فتضمن قولي : (يُكَسِّرُ ما قبل آخر المضارع إن

كان ماضيه غير ثلاثي) استحقاقاً "

(٣) في الأصل : (مضاوع)، وهو تحريف .

ثُمَّ بَيَّنْتُ مَا لَا أُؤَلِّ الْمَضَارِعَ مِنَ الْحَرَكَاتِ ، فَقُلْتُ : " يُضَمُّ أَوَّلُهُ إِنْ كَانَ

مَاضِيَةً رِبَاعِيَّةً ، وَإِلَّا فُتِحَ " . فَعُلِمَ بِذَلِكَ ضَمُّ أَوَّلِ (يُدْحِرُ ج / وَجْهٌ هَوْرٌ ، ٢١١/ب)
وَيُعَلِّمُ ، وَيُسَالِمُ) وَأَشْبَاهَهَا ، وَفُتِحَ أَوَّلُ الثَّلَاثِيَّ وَالْخَمَاسِيَّ وَالسَّدَاسِيَّ .

ثُمَّ نَبَّهْتُ عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْحَاجَازِيَّيْنِ يَكْسِرُونَ غَيْرَ الْيَاءِ مِنْ أَحْصَرَفِ

الْمَضَارِعِ ^(١) إِنْ كُسِرَتْ مِنْهُ الْمَاضِيَةُ أَوْ بُدِئَتْ بِهَمْزَةٍ وَصَلٍ أَوْ بِتَاءِ الْمُطَاوَعَةِ
أَوْ شَبِهَا . وَصَرَّحْتُ عَنْ هَذِهِ التَّائِيَّةِ بِالتَّائِيَّةِ الْمُعْتَادَةِ احْتِرَازًا مِنَ التَّائِيَّةِ الْمَزِيدَةِ
فِي أَوَّلِ الْمَاضِيَةِ شُدُودًا كَ (تَرَمَعَنَّ الشَّيْءُ) بِمَعْنَى : رَمَعَهُ ، أَيْ بِمَسَرِّهِ .

ثُمَّ نَبَّهْتُ عَلَى أَنَّ الَّذِينَ يَكْسِرُونَ حُرُوفَ الْمَضَارِعِ وَيَسْتَنْتُونُ الْيَاءَ

لَا يَسْتَنْتُونُهَا مِنْ مَضَارِعِ (أَبَى) ، وَلَا مَضَارِعِ (فَعِلَ) الَّذِي قَاوُءُهُ وَأَوْ

كَ (وَجَلَ) ، بَلْ يَجْعَلُونَ لَهَا مِنَ الْكُسْرِ نَصِيبًا ، فَيَقُولُونَ : (إِثْبَى ، وَنِثْيَى ،

وَتِثْيَى ، وَيِثْيَى) وَ (إِجْلَ ، وَنِجْلَ ، وَتِجْلَ ، وَيِجْلَ) وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ ^(٢) .

وَرُويَ عَنْ بَعْضِهِمْ : (تَذْهَبُ) بِالْكَسْرِ ^(٣) حَمَلًا عَلَى (تَعْلَمُ) لِشَبْهِهِ

بِهِ فِي فَتْحِ عَيْنِ الْمَضَارِعِ . وَقَرَأَ يَحْيَى : " فَإِنَّهُمْ يَثْلَمُونَ كَمَا يَثْلَمُونَ " ^(٤)

بِكَسْرِ الْيَاءِ وَالتَّائِيَّةِ ، وَكَسْرِ الْيَاءِ غَرِيبٌ ، وَإِلَيْهِ أَشَرْتُ بِقَوْلِي : " وَرُبَّمَا حُمِلَ عَلَى

(يِثْبَى) : (يِثْلَمُ) " ^(٥) .

(ص) "فصل : انفرد الرباعيُّ ب (فَعَلَّلَ) لَا زِمًا ، وَمَتَعَّدِيًّا

لِمَعَانٍ كَثِيرَةٍ . وَقَدْ يُصَاغُ مِنْ اسْمِ رَبَاعِيٍّ لِمَعْلٍ

بِمُسْتَأْ ، أَوْ لِمُحَاكَاةٍ ، أَوْ لَجَعْلِهِ فِي شَيْءٍ ، أَوْ لِإِصَابَتِهِ

أَوْ لِإِصَابَةٍ بِهِ ، أَوْ لِإِظْهَارِهِ ، وَقَدْ يُصَاغُ مِنَ الْمُرْكَبِ

لَا خُتْصَارَ حِكَايَتِهِ .

(١) سيبويه : ٢٥٦/١ ، والرضي على الشافعية : ١٤١/١ وما بعدها .

وهي لغة تميم وأسد وقيس وربيعة . انظر إعراب القرآن للنحاس :

١١٦/٢ ، ١٢٣/٤ وما بعدها . والتذليل والتكميل : ٥٦٠/٤ وما

بعدها ، والبحر المحيط : ٢٣/١ وما بعدها .

(٢) سيبويه : ٢٥٦/٢ ، ٢٥٧ ، والرضي على الشافعية : ١٤١/١ وما بعدها .

(٣) حكاه الكسائي عن بني دُبَيْرٍ . الساعد : ٥٩٨/٢ .

(٤) النساء : ١٠٤ . وللقراءة انظر البحر المحيط : ٣٤٣/٣ .

(٥) في الأصل : (يسلم) ، وهو تحريف ، وسبقت في المتن .

(ش) (فَعَّلَ) المتعدّي ك (دَحْرَجَ) ، وَاللَّازِمَ ك (عَرَدَ) .

والمصوغ لَعَمَلَ الْمُسَيِّ ك (قَرَمَصَ الْقُرْمُوصَ) ^(١) : إِذَا حَفَرَهُ .

والذي لمحاكاة الْمُسَيِّ ك (عَقَرَبَ الشَّيْءَ) : إِذَا لَوَاهُ كَالْعَقْرَبِ .

والذي لجعله في شيء ك (فَلَّلَ الطَّعَامَ ، وَعَصَفَرَ الثَّوبَ) .

والذي لإصابة مُسَمَّاه ك (عَرَقَبَهُ) : إِذَا أَصَابَ عُرْقُوبَهُ ^(٢) . وَلَا صَابَةً

بُسْمَاءَ ك (كَمَرَجَنَهُ) : إِذَا أَصَابَهُ بِمُرْجُونٍ ، وَ (فَرَجَنَ الدَّابَّةَ)

: حَسَّهَا بِالْفِرْجُونِ ، أَي : الْمِحْسَةَ . وَلَا ظَهَارُ مُسَمَّاه (عَسَلَجَتِ الشَّجَرَةُ) ^(٣) :

أَخْرَجَتْ عَسَالِيْجَهَا ^(٤) .

والذي لاختصار الحكاية ك (بَسَمَلَ ، وَحَسِبَلَ ، وَسَبَحَنَ ، وَحَمَدَلَ ،

وَجَعَلَ) : إِذَا قَالَ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وَحَسِبِيَّ اللَّهُ ، وَسُبَّحَانَ

اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَجَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ .

(ص) "فصل : مِنْ أَمْثَلَةِ الْمَزِيدِ فِيهِ (أَفْعَلَ) ، وَهُوَ

لِلتَّعْدِيَةِ ، أَوِ الْكَثْرَةِ ، أَوِ اللَّصِيْرَةِ ، أَوِ الْإِعَانَةِ ، أَوِ

لِلتَّعْرِيفِ ، أَوِ السَّلْبِ ، أَوِ الْإِلْفَاءِ الشَّيْءَ بِمَعْنَى

مَا صِغَ مِنْهُ ، أَوِ لَجَعَلَ الشَّيْءَ صَاحِبًا مَا اشْتَقَّ مِنْ

اسْمِهِ ، أَوِ لِيْلَوْغَ عِدَّةً أَوْ زَمَانًا أَوْ مَكَانًا ، أَوِ لِمَوَافَقَةِ

ثَلَاثِيٍّ ، أَوِ لِإِغْنَاءِهِ عَنْهُ ، أَوِ لِمَطَاوَعَةِ (فَعَلَ) ."

(ش) (أَفْعَلَ) لِلتَّعْدِيَةِ ك (أَدْنَيْتُ زَيْدًا ، وَأَلْبَسْتُهُ ثَوْبًا ، وَأَعْلَمْتُهُ عَمْرًا قَاصِدَهُ) .

(١) القرموص : حفرة يستدفئ بها الإنسان من البرد .

(٢) العرقوب : العصب الغليظ الموتر فوق عقب الإنسان .

(٣) ادعى ابن عقيل في المساعد : ٥٩٩/٢ بعد أن ساق المشال

أنه ليس من تمثيل المصنف . وهو أيضاً ثابت فيما حكاه ناظر الجيش

من كلام المصنف (٩/٥/أ) .

(٤) والعساليج : جمع عسلوج : القضيب الحديث .

وللكثرة ك (أَطْبَى الْمَكَانَ ، وَأَصَبَّ ، وَأَذَابٌ) : إِذَا كَثُرَتْ طِبَاؤُهُ

وَضِبَابُهُ وَذَثَابُهُ .

وللصَّيرورة ك (أَغَدَّ البَعِيرُ) : إِذَا صَارَ ذَا غُدَّةٍ ، وَ (أَجْرَبَ الرَّجُلُ)

: إِذَا صَارَ جَرَبَ فِي إِبِلِهِ أَوْ غَنَمِهِ ، وَ (أَلَامَ) : إِذَا صَارَ ذَا شَيْءٍ مُسْلَمٍ

عَلَيْهِ ، وَ (أَصْرَمَ النَّخْلُ) : إِذَا صَارَ ذَا تَمْرٍ صَالِحٍ لِلصَّرَامِ ، وَ (أَحْصَدَ

الزَّرْعَ) : إِذَا صَارَ ذَا سُنْبُلٍ صَالِحٍ لِلْحَصَادِ ، وَ (أَتَلَّتِ النَّاقَةُ) : إِذَا

صَارَتْ ذَا وَلَدٍ يَتْلُوهَا ، وَ (أَجَرَتِ الْكَلْبَةُ) : إِذَا كَانَتْ ذَا حِرَاءٍ ،

وَ (أَلَبَتِ الشَّاةُ وَغَيْرُهَا) : إِذَا صَارَتْ ذَا لَبَنٍ ، وَ (أَنْجَبَتِ الْمَرْأَةُ) :

إِذَا صَارَ لَهَا أَوْلَادٌ نَجَبَاءٌ .

وللإعانة ك (أَحَلَبْتُ فَلَانًا ، وَأَرْعَيْتُهُ ، وَأَقْرَيْتُهُ ، وَأَبْفَيْتُهُ ، وَأَطْلَبْتُه ،

وَأَحْرَيْتُهُ) : إِذَا أَعْنَتْهُ عَلَى الْحَلَبِ وَعَلَى الرَّعْيِ ، وَعَلَى قِرَى الْأَصْيَافِ ،

وَعَلَى مُبْتَغَاهِ ، وَعَلَى مَطْلُوبِهِ ، وَعَلَى حَرْبٍ عِدَاهُ .

وللتعريض ك (أَقْتَلْتُ فَلَانًا) : إِذَا عَرَّضْتُهُ لِلْقَتْلِ ، وَ (أَبَعْتُ الشَّيْءَ) :

إِذَا عَرَّضْتُهُ لِلْبَيْعِ .

وللسلب ك (أَشَكَيْتُ فَلَانًا) : إِذَا أَزَلْتَهُ عَنْهُ سَبَبَ شُكْوَاهُ ، وَ (أَعْتَبْتُهُ)

: إِذَا أَرْضَيْتُهُ وَأَزَلْتَهُ عَنْهُ سَبَبَ عَتِيهِ ، وَ (أَعَجَمْتُ الْكِتَابَ) : إِذَا سَلَبْتَهُ

الْإِبْهَامَ بِنَقْطٍ مَا يُنْقَطُ وَإِهْمَالٍ مَا يُهْمَلُ .

وَلِإِفْعَاءِ الشَّيْءِ بِمَعْنَى مَا صَبَغَ مِنْهُ ك (أَحْمَدْتُ فَلَانًا) ، إِذَا أَلْفَيْتُهُ

مُتَّصِفًا بِمَا يُوْجِبُ حَمْدَهُ ، وَ (أَبْخَلْتُهُ ، وَأَجَبْتُهُ ، وَأَنْحَمْتُهُ) : إِذَا أَلْفَيْتُهُ

ذَا بُخْلٍ ، وَذَا جُبْنٍ ، وَذَا إِفْخَامٍ أَيْ : عَاجَزَ عَنْ قَوْلِ الشُّعْرِ . وَمِنْهُ قَوْلُ

عَمْرِو بْنِ مَعْدِي كَرِيبٍ لِبَنِي سُلَيْمٍ (١) : " لَقَدْ سَأَلْتُهَا فَمَا أَبْخَلَتْهُمَا ،

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِيهَا حِكَاةُ نَاطِرِ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (٥/٩٠ ب) وَأَبُو

حَيَّانٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ ، وَالْأَوْفَقُ : (فِي بَنِي) .

(٢) الْقَوْلُ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٥٦٢/٤ وَمَابَعْدَهَا ، وَ ٥٦٤/٤ وَالرَّضِي

عَلَى الشَّافِيَةِ : ٩١/١ ، وَاللِّسَانُ : (جِبْنٌ) ، وَمَعْضُ الْقَوْلِ نَفْسِي

اللِّسَانُ : (بَخْلٌ) ، (نَحْمٌ) .

وَقَابَلْتُهَا فَمَا أَجَبَتْهَا ، وَهَاجَبَتْهَا فَمَا أَفْجَعَتْهَا * (١)

وَأَمَّا وَرُودُ (أَفْعَلَ) لِجَعْلِ الشَّيْءِ صَاحِبَ مَا هُوَ شَقٌّ مِنْ اسْمِهِ
فَكَر (أَشْفَيْتُ فُلَانًا) : إِذَا أُعْطِيَ دَوَاءً يَسْتَشْفِي بِهِ ، وَ (أَسْقَيْتُهُ) : إِذَا
جَعَلْتَهُ ذَا مَاءٍ يَسْقِي بِهِ مَا هُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى السَّقْيِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا أُعْطِيَ
مَا يَصْنَعُ مِنْهُ سِقَاءً ، وَمِنْ هَذَا النَّوعِ (أَقْبَرْتُهُ) : إِذَا جَعَلْتَهُ قَبِيرًا ، وَ
(أُنْعَلْتُهُ) : إِذَا جَعَلْتَهُ نَعْلًا ، وَ (أَخْدَمْتُهُ) : إِذَا جَعَلْتَهُ لَدَى
خَادِمًا .

وَأَمَّا (أَفْعَلَ) الَّذِي لِبُلُوغِ عَدَدٍ فَكَر (أَعْشَرْتُ الدَّرَاهِمَ) : إِذَا
بَلَغْتَ الْعَشْرِينَ ، وَكَذَلِكَ (أَثَلَثْتُ ، وَأَوْبَعْتُ ، وَأَخْصَيْتُ ، وَأَسَدَسْتُ ، وَأَسْبَعْتُ
، وَأَثْمَنْتُ ، / وَأَتَسَعْتُ ، وَأَثْمَأْتُ ، وَأَلَفْتُ) : إِذَا صَارَتْ ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِينَ
وِخْمَسِينَ وَسِتِينَ وَسَبْعِينَ وَثَمَانِيْنَ وَتِسْعِينَ وَمِائَةً وَأَلْفَ .

وَالَّذِي لِبُلُوغِ زَمَانٍ كَر (أَصْبَحْنَا ، وَأَسَيْنَا ، وَأَعَشَيْنَا وَأَصْلَنَّا) ،
أَي : بَلَغْنَا الصَّبَاحَ ، وَالضُّحَى وَالْمَسَاءَ وَالْعِشْيَ وَالْأَصِيلَ .
وَالَّذِي لِبُلُوغِ مَكَانٍ كَر (أَشَامَ الْقَوْمَ ، وَأَعْرَقُوا ، وَأَنْجَدُوا ، وَأَتَمَمُوا ،
وَأَيْمَنُوا) : إِذَا قَصَدُوا الشَّامَ وَالْعِرَاقَ وَنَجْدًا وَتِهَامَةً وَالْيَمْنَ ، أَوْ بَلَغُوها .
وَالَّذِي لِمُوَافَقَةِ ثَلَاثِي كَر (حَزَنَهُ وَأَحْزَنَهُ ، وَقَالَ الْبَيْعَ وَأَقَالَ ، وَشَفَلَهُ
الْأَمْرُ وَأَشْفَلَهُ ، وَحَبَّ فُلَانٌ فُلَانًا وَأَحَبَّهُ) .

وَالَّذِي لِإِغْنَاءٍ عَنْ ثَلَاثِي كَر (أَرْقَلَ ، وَأَعْنَقَ) (٢) ، بِمَعْنَى :
سَارَسِيرًا سَرِيعًا ، وَ (أَذْنَبَ) ، بِمَعْنَى : أَثِمَ ، وَ (أَقْسَمَ) ، بِمَعْنَى :
حَلَفَ ، وَ (أَفْلَحَ) ، بِمَعْنَى : فَازَ ، وَ (أَحْضَرَ) ، بِمَعْنَى : عَدَا .

(١) فِي الْأَصْلِ : (سَأَلْتَنَا .. وَقَابَلْتَنَا .. وَهَاجَبْتَنَا ..) ،

وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مَا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (٥ / ٩ / ب) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (أَغْدَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مَا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ

مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (٥ / ٩ / ب) .

(*) فِي الْأَصْلِ : (بَجَعَلَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا سَلَفَ فِي الْمَتْنِ .

والذي لُطَاوَعَة (فَعَلَ) ك (طَارَتْ النَّاقَةُ عَلَى حُورٍ غَيْرِهَا فَأُظَارَتْ) :
إِذَا رَعَتْ ^(١) ، و (قَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ فَأَقْشَعَتْ) : إِذَا فَرَّقَتْهُ فَتَفَرَّقَ ،
و (كَبَيْتُ الرَّجُلَ) فَأَكَبَّ) : إِذَا أَسْقَطْتُهُ فَسَقَطَ ، و (أَشْنَقْتُ الْبَعِيرَ
فَأَشْنَقْتُ) : إِذَا اسْتَوْقَفْتُهُ بِجَذْبِ زِمَامِهِ فَوَقَفَ .

(ص) ومنها (فَعَّلَ) ، وَهَوَّلَتَّعْدِيَّةً ، وَلَتَتَكْثِيرَ ، وَلِلْسَلْبِ ،

وَلِلتَّوَجُّهِ ^(٢) ، وَلَجَعَلَ الشَّيْءَ بِمَعْنَى مَا صَبَغَ مِنْهُ ،

وَلَا اخْتِصَارَ حِكَايَتِهِ ، وَلِعَوَافَقَةٍ (تَفَعَّلَ) و (فَعَلَ)

، وَلِلإِفْنَاءِ عَنْهُمَا .

(ش) (فَعَّلَ) لِلتَّعْدِيَّةِ ك (أَدَبْتُ الصَّبِيَّ ، وَعَلَّمْتُ الْخَيْرَ) .

وَلِلتَّكْثِيرِ ك (فَتَحْتُ الْأَبْوَابَ ، وَذَبَحْتُ الْغَنَمَ) .

وَلِلسَّلْبِ ك (قَرَدْتُ الْبَعِيرَ ، وَحَلَلْتُ ، وَقَذَيْتُ عَيْنَهُ) : إِذَا نَزَعْتُ

عَنْهُ الْقِرْدَانَ وَالْحَلَمَ ^(٣) ، وَأَزَلْتُ عَنْ عَيْنِهِ الْقَذَى .

وَلِلتَّوَجُّهِ ك (شَرَّقَ ، وَغَرَّبَ ، وَغَوَّرَ ، وَكَوَّفَ) .

وَلَجَعَلَ الشَّيْءَ بِمَعْنَى مَا صَبَغَ مِنْهُ ك (عَدَلْتُهُ ، وَأَمَرْتُهُ) : إِذَا جَعَلْتُهُ

عَدْلًا وَأَمِيرًا ، و (نَسَقْتُ ، وَكَفَرْتُ ، وَزَنَيْتُ ، وَجَهَلْتُ) : إِذَا نَسَبْتُهُ إِلَى

الْفِسْقِ وَالْكُفْرِ وَالزُّنَا وَالْجَهْلِ ، وَمِنْهُ (بَطَّنْتُ الثُّوبَ ، وَجَبَّيْتُ) : إِذَا جَعَلْتُ

لَهُ بَطَانَةً وَجَبِيًّا .

وَالَّذِي لَا اخْتِصَارَ الْحِكَايَةِ كَقَوْلِهِمْ : (أَمِنْ ، وَأَيْمَنَ ، وَأَيْفَ ، وَسَوْفَ ،

وَسَبَّحَ ، وَحَمْدَ ، وَهَلَّلَ) : إِذَا قَالَ : آمِينَ ، وَيَا أَيُّهَا ، وَأُفٍّ ، وَسَوْفَ ،

وَسُبَّحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . وَمَعْنَى اخْتِصَارِ الْحِكَايَةِ

أَنَّ الْأَصْلَ : قَالَ : آمِينَ ، وَقَالَ : يَا أَيُّهَا ، فَأُضِيْعَ عَنْ ذَلِكَ صَوْعُ (فَعَّلَ) .

(١) مِنَ الرَّعَايَةِ ، لَا مِنَ الرَّعْيِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (التَّوَجُّهِ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا سَيَأْتِي فِي

الشرح .

(٣) الْحَلَمُ : جَمْعُ الْحَلَمَةِ ، وَهُوَ الصَّغِيرُ مِنَ الْقِرْدَانِ .

ولموافقة (تَفَعَّلَ) كقولهم : (وَلَّى عَنْهُ ، وَتَوَلَّى) : إِذَا أَعْرَضَ عَنْهُ ، و (بَيَّنَ الشَّيْءُ) بِمَعْنَى : (تَبَيَّنَ) ، و (فَكَّرَ فِي الْأَمْرِ ، وَتَفَكَّرَهُ) ، و (يَمُّ الشَّيْءُ ، وَتَيَمَّهُ) أَي : قَصَدَهُ .
والمغني عن (تَفَعَّلَ) (١) ك (أَوْتَرَ الْحَبْلُ) : إِذَا صَارَ بَطْنُهَا كَالْأَوْتَنِ (٢) ، و (عَجَزَتِ [الْمَرْأَةُ]) (٣) : إِذَا صَارَتْ عَجُوزًا ، ومنه قولهم : * مَنْ دَخَلَ ظَفَارَ حَمَرٍ * (٤) ، أَي : صَارَ كَالْحَمِيرَيْنِ فَنَسِيَ كَلَامَهُ بَلْفَتِهِمْ .

وَأَمَّا (فَعَّلَ) الموافق (فَعَلَ) فك (قَدَّرَ اللَّهُ ، وَقَدَّرَ) ، و (بَشَّرَ وَبَشَّرَ ، وَعَاضَ وَعَاضَ ، وَمَازَ وَمَيَّزَ ، وَزَالَ وَزَلَّ) .
والمغني عن (فَعَلَ) ك (جَرَّبَ الشَّيْءُ) ، و (عَرَّدَ فِي الْقِتَالِ) : إِذَا تَرَكَهُ جُبْنًا ، و (عَيَّرَهُ بِالشَّيْءِ) : إِذَا عَابَهُ ، و (عَوَّلَ عَلَيْهِ) : إِذَا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ .

(ص) * ومنها (تَفَعَّلَ) ، وهو لمطاوعة (فَعَّلَ) ، وَلِلتَّكَلُّفِ ، وَالتَّجَنُّبِ ، وَالصَّيْرُورَةِ ، وَالتَّلَبُّسِ [بِمُسَمًى] (٥) مَا اشْتَقَّ مِنْهُ ، وَلِلْعَمَلِ فِيهِ ، وَالِاتِّخَاذِ ، وَلِمَوَاصِلَةِ الْعَمَلِ فَنَسِيَ مُهْلَةً ، وَلِمُوَافَقَةِ (اسْتَفْعَلَ) ، وَمُوَافَقَةِ الْمَجْرَدِ ، وَالِإِغْنَاءِ عَنْهُ ، وَعَنْ (فَعَّلَ) ، وَلِمُوَافَقَتِهِ * .

-
- (١) قَدَّمَ شَرْحَ الْمَغْنِيِّ عَنْ (تَفَعَّلَ) عَلَى الْمَوَافِقِ (فَعَلَ) . انظر ما سلف في المتن .
(٢) الْأُونَانُ : مِثْلُ الْأُونِ ، وَهُوَ أَحَدُ جَانِبَيْ الْخُرْجِ .
(٣) تَكْمَلَةٌ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (٥/١٠/أ) .
(٤) الصَّاحِبِيُّ : ٣٢ ، وَالْخَصَائِصُ : ٢٨/٢ ، وَالْمُزْهَرُ : ٢٥٧/١ ، وَاللِّسَانُ : (حَمَر) .
(٥) تَكْمَلَةٌ مِنَ التَّسْهِيلِ .

(ش) (تَفَعَّلَ) لِمُطَاوَعَةٍ (فَعَّلَ) كَشَمِّرَكَ (تَعَلَّمَ) ، وَتَأَدَّبَ ، وَتَهَذَّبَ ، وَتَخَلَّصَ

بِالنِّسْبَةِ إِلَى (عَلَّمَ) ، وَأَدَّبَ ، وَهَذَّبَ ، وَخَلَّصَ .

وَالَّذِي لِلتَّكْلِيفِ كَ (تَحَلَّمَ) ، وَتَشَجَّعَ ، وَتَسَخَّى ، وَتَصَبَّرَ : إِذَا تَكَلَّفَ

الْحِلْمَ وَالسَّخَاءَ وَالشَّجَاعَةَ وَالصَّبْرَ .

وَالَّذِي لِلتَّجَنُّبِ كَ (تَأَثَّمُ) ، وَتَحَوَّبَ ، وَتَحَرَّجَ ، وَتَهَجَّدَ : إِذَا تَجَنَّبَ

الْإِثْمَ وَالْحُبُوبَ وَالْحَرَاجَ وَالْهَجُودَ .

وَالَّذِي لِلصَّبْرَةِ كَ (تَأَيَّسَتِ الْمَرْأَةُ) : إِذَا صَارَتْ أَهْمًا ، وَ (تَكَبَّسَدَ

اللَّيْنُ) : إِذَا صَارَ كَالْكَبْدِ ، وَ (تَجَبَّنَ) : إِذَا صَارَ جَبْنًا ، وَ (تَحَجَّجَرَ

الطَّيْنُ) : إِذَا صَارَ كَالْحَجَرِ ، وَ (تَسَكَّرَ الشَّرَابُ) : إِذَا صَارَ كَالسُّكَّرِ ،

وَمِنْهُ (تَقَيَّسَ وَتَنَزَّرَ) ^(١) إِذَا صَارَ بِالْأَنْتِمَاءِ إِلَيْهِمْ كَوَاحِدٍ مِنْهُمْ .

وَالَّذِي لِلتَّلْبِيسِ بِمُسَيِّ مَا اشْتُقَّ مِنْهُ كَ (تَقَمَّصَ) ، وَتَأَزَّرَ ، وَتَفَرَّى ، وَتَدَّرَعَ

وَتَعَمَّمَ ، وَتَقَبَّى) : إِذَا لَبَسَ قَمِيصًا وَإِزَارًا وَفُرْجَةً وَدِرْعًا وَعِمَامَةً وَقِيَاءً .

وَالَّذِي لِلْعَمَلِ فِي مُسَيِّ مَا اشْتُقَّ مِنْهُ كَ (تَغَدَّى) ، وَتَضَخَّى ، وَتَسَحَّرَ ،

وَتَعَشَّى) .

وَالَّذِي لِلاتِّخَاذِ كَ (تَبَنَيْتُ الصَّبِيَّ) ، وَتَدَبَّيْتُ الْمَكَانَ ، وَتَوَسَّسْتُ

الْتِرَابَ) .

وَالَّذِي لِمُوَاصَلَةِ الْعَمَلِ فِي مُهْلَةٍ كَ (تَفَهَّمَ) ، وَتَبَيَّنَ ، وَتَسَمَّعَ ، وَتَعَرَّفَا ،

وَتَجَرَّعَ ، وَتَحَسَّنَى) .

وَالَّذِي لِمُوَافَقَةِ (اسْتَفْعَلَ) كَ (تَكَبَّرَ) ، وَتَعَطَّيْتُ ، وَتَعَجَّلَ الشَّيْءُ ،

وَتَيَقَّنَهُ ، وَتَقَضَّاهُ ، وَتَبَيَّنَهُ) ، وَ (تَغَنَّى بِهِ) أَيِ : اسْتَغْنَى ، وَمِنْهُ قَوْلُكَ سَهْ

- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : "مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ فَلَيْسَ مِنَّا" .

(١) فِي الْأَصْلِ : (تَرَر) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) أَهْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي بَابِ "اسْتِحْبَابِ التَّرْتِيلِ فِي الْقِرَاءَةِ" مِنْ كِتَابِ

"الصَّلَاةِ" : ٧٤/٢ وَمَابَعْدَهَا ، وَابْنُ مَاجَةَ فِي بَابِ "حَسَنِ الصَّوْتِ

بِالْقُرْآنِ" مِنْ كِتَابِ "إِقَامَةِ الصَّلَاةِ" : ٤٢٤/١ ، وَأَحْمَدُ : ١٧٢/١ .

والذي لموافقة المجرّد ك (تَعَدَّى الشَّيْءُ ، وَعَدَاهُ) إذا جاوزَه ،

و (تَحَجَّى ، وَحَجَا) : إذا أقام ، و (تَبَيَّنَ) : إذا بان ، و (تَبَسَّمَ)

بمعنى : (بَسَمَ) ، و (لَيْثٌ ، وَتَلَبَّثَ) و (وَأَنزِي / وَتَأَذَّى ، وَبَرَى وَتَبَرَّأَ ، ٢١٢/ب)
وعجب وتَعَجَّبَ ، وَأَصْلٌ وَتَأَصَّلَ .

والذي أغنى عن ثلاثي مُجَرَّد ك (تَكَلَّمَ ، وَتَأَنَّى ، وَتَصَدَّى) .

والمغني عن (فَعَّلَ) كقول الشاعر (١) :

تَوَلَّى إِذَا أَمَلْتُ يَدِي وَكَانَتْ يَمِينِي لَا تُعَلِّلُ بِالْقَلِيلِ

أي : قال : يا وَيْلَاهُ (٢) . والمعروف في اختصار الحِكَاية (فَعَّلَ) ك (أَمَّنَ) .

والموافق (فَعَّلَ) : (تَوَلَّى) بمعنى : (وَلَّى) .

(ص) * ومنها (فاعَلَّ) لاقتسام الفاعلية والمفعولية

لفظاً ، والاشتراك فيهما معنى ، ولموافقة (أَفْعَلَ)

ذي التعدية ، والمجرّد ، والإغناء عنهما .

ومنها (تَفَاعَلَ) للاشتراك في الفاعلية لفظاً ، وفيها

وفي المفعولية معنى ، ولتخييل تارك الفعل كونه فاعلاً ،

ولمطاوعة (فاعَلَّ) الموافق (أَفْعَلَ) ، ولموافقة

المجرّد والإغناء عنه .

وإن تعدّى (تَفَاعَلَ) أو (تَفَعَّلَ) دون التاء إلى

مفعولين تعدّى بها إلى واحد ، وإلا لزم * .

(ش) (فاعَلَّ) لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً والاشتراك فيهما معنى ، نحو :

(ضاربَ زيدَ عمراً) ، فزيد وعمرو شريكان في الفاعلية والمفعولية من

(١) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٥٦٦/٤ ، واللسان : (ويل)

تُعَلِّلُ : تُشَاغِلُ وَتُلَهِّئُ .

(٢) في الأصل : (إذا مالت) ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل : (ويلا) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر الجيش

من كلام المصنّف (١٠/٥/ب) .

جِهَة المعنى ؛ لَانَّ كُلَّ واحد منهما قد فَعَلَ بِصاحبه مثلَ ما فَعَلَ به الآخرُ ،
وهما في اللفظ مَجْعُولٌ أَحَدُهُما فاعلاً والآخرُ مفعولاً ، فقد اقْتَسَمَا فـي
اللفظ الفاعليَّة والمفعوليَّة ، واشتركا فيهما مِنْ جِهَة المعنى ، وليس أَحَدُهُما
أَوَّلَى مِنَ الآخر بالرفع ولا بالنصب ، ولو اتَّبَعَ منصوبُهُما برفع ، أو مرفوعُهُما
بمنصوب لجاز ، ومن ذلك قولُ الرَّاجِزِ :^(١)

قَدْ سَأَلَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا

الْأَفْعَوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجَعَمَا

فَنَصَبَ (الْأَفْعَوَانَ) ، وهو بدل من (الْحَيَّاتِ) ، وهو مرفوع لفظاً ؛ لِأَنَّهُ
منصوبٌ معنًى ، كما أَنَّ (الْقَدَمَ) منصوبٌ لفظاً ، مرفوعٌ معنًى ؛ لِأَنَّ (٢) كُلَّ
شَيْئَيْنِ تَسَالَمَا فَيُفَاعِلَانِ مفعولان . وهذا التَّوْجِيهُ أَسْهَلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ
التَّقْدِيرُ : قد سَأَلَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَ ، وسألتِ الْقَدَمُ الْأَفْعَوَانَ وَالشُّجَاعَ
الشَّجَعَمَ .

وَأَمَّا (فاعِلٌ) الَّذِي لِمُؤَافَقَةِ (أَفْعَلَ) ذِي التَّعْدِيَةِ فَكَ (بَاعَدْتُ
الشَّيْءَ وَأَبْعَدْتُهُ ، وَضَاعَفْتُهُ وَأَضْعَفْتُهُ ، وَنَاعَمْتُ وَأَنْعَمْتُ ، وَعَافَاهُ اللَّهُ وَأَعْفَاهُ) .
وَالَّذِي لِمُؤَافَقَةِ الْمُجَرَّدِ كَ (جَاوَزْتُ الشَّيْءَ وَجُزْتُهُ ، وَسَافَرْتُ وَسَفَرْتُ)^(٣) ،
وَوَاعَدْتُهُ وَوَعَدْتُهُ) .

وَالْمَعْنَى عَنْهُ نَحْوُ : (قَاسَى ، وَبَالَى بِهِ ، وَبَارَكَ اللَّهُ فِيهِ) .
وَالْمَعْنَى عَنْ (أَفْعَلَ) : (وَارَيْتُ الشَّيْءَ) بِمَعْنَى : أَخْفَيْتُهُ ،
و (رَأَيْتُهُ) بِمَعْنَى : أَرَيْتُهُ غَيْرَ مَا أَقْصَدُهُ .

وَأَمَّا (تَفَاعَلَ) الَّذِي لِلإِشْتِرَاكِ فِي الْفَاعِلِيَّةِ لَفْظاً ، وَفِيهَا وَفِي
الْمَفْعُولِيَّةِ مَعْنًى كَ (تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) ، فزَيْدٌ وَعَمْرُو شَرِيكَانِ فِي الْفَاعِلِيَّةِ
لَفْظاً ، وَلِذَلِكَ رُفِعَا ، وَهُمَا مِنْ جِهَة الْمَعْنَى شَرِيكَانِ فِي الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ ؛
لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ فَعَلَ بِصاحبه مِثْلَ مَا فَعَلَ بِهِ الْآخَرُ .

(١) تقدما ص : ٧٧ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (لَكِنْ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ كَلَامِ

الْمَصْنَفِ : ٥٦٢/٤ .

(٣) مِنَ السَّفُورِ ، وَهُوَ الْإِنْكَشَافُ .

والذي لتخييل تارك الفعل كونه فاعلاً ك (تَفَاعَلَ زَيْدٌ) : إذا
ظهر بصورة غافل ، وهو غير غافل ، وكذلك (تَجَاهَلَ ، وَتَبَاه ، وَتَطَارَشَ وَتَلَكَنَ
وَتَمَارَشَ) ، ومنه قول الراجز :^(١)

إِذَا تَخَاذَرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزَرٍ

(ج)

والذي لمطاوعة (فاعل) [الموافق (أَفْعَلَ)] فك (باعدتُه
فتباعد ، وضاعت الحساب فتضايف) .

والذي لموافقة المجرد ك (تَمَالَى وَكَلَا)^(٢) ، وتَوَانَى وَوَنَى .

والذي أغنى عن المجرد ك (تَنَاءَبَ وَتَمَارَى) .

وإن كان (تفاعل) أو (تَفَعَّلَ) متعدياً دون التاء إلى
مفعولين متعدي بالتاء إلى مفعول واحد . فمن مثل ذلك في (تفاعل) :
(نَارَعَتَهُ الْحَدِيثَ ، وَنَاسِيَتَهُ الْبِفْضَاءَ) و (تَنَازَعْنَا الْحَدِيثَ ، وَتَنَاسَيْنَا
الْبِفْضَاءَ) . ومن مثل ذلك في (تَفَعَّلَ) : (عَلَّمَتُهُ الرَّمَايَةَ فَتَعَلَّمَهَا ،
وَجَنَّبَتُهُ الشَّرَّ فَتَجَنَّبَهُ) . فصار (تَنَاسَى ، وَتَنَازَعَ) متعديين إلى مفعول
واحد حين وجدت التاء ، لا تهما كانا قبل وجودهما متعديين إلى
مفعولين ، وكذا (تَعَلَّمَ ، وَتَجَنَّبَ) . فلو كان التعددي دون التاء إلى
واحد لعدم وجودها ، نحو : (ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَتَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) ،
و (أُدْبِتُ الصَّبِيَّ ، وَتَأَدَّبَ الصَّبِيُّ) .

(١) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ وَأَرْطَاةَ بْنِ سُهَيْبٍ وَالرَّحَّاحِ بْنِ أُبَيْرٍ
• وهو في سيبويه : ٢٣٩/٢ ، والمقتضب : ٢١٧/١ ، وأما في القالي :
٩٦/١ ، ومقاييس اللغة : ١٨٠/٢ ، والحامسة البصرية : ٩٥/١ ،
والمحتسب : ١٢٧/١ ، والمخصص : ١١٩/١ ، ١٨٠/١٤ ،
وابن يعيش : ٨٠/٧ ، والتذيل والتكميل : ٥٦٧/٤ ، واللسان :
(خزر) ، (مرر) ، ووقعة صفين : ٣٧٠ .

تخا زر : نظريمو خرعينه .

(٢) تكلمة مما سلف في المتن .

(٣) في الأصل رسمها : (على) .

(ص) ومنها (اُفْتَعَلَ) وهو اللَّاتَّخَاذُ ، والتَّسَبُّبُ ، ولَفْعَلُ
الفاعل بنفسه ، ولِلتَّخْيِيرِ ، ولِمُطَاوَعَةِ (اُفْعِلَ) ، ولِمُوَافَقَةِ
(تَفَاعَلَ ، وَتَفَعَّلَ ، وَاسْتَفَعَلَ) ، وَالْمَجْرَدِ ، وَالْإِغْنَاءِ

عنه .

(ش) (اُفْتَعَلَ) لِلاتِّخَاذِ نَحْوُ : (اَنْبَحَ ، وَطَبَّخَ ، وَاشْتَوَى) : إِذَا اتَّخَذَ

لِنَفْسِهِ ذَبِيحَةً وَطَبِيخًا وَشَوَاءً ، وَمِنْهُ (اُكْتَالَ ، وَاتَّزَنَ) .

وَالَّذِي لِلتَّسَبُّبِ نَحْوُ : (اُفْعِلَ ، وَاكْتَسَبَ) : [إِذَا تَسَبَّبَ] (١)

فِي الْعَمَلِ وَالْكَسْبِ . فزِيَادَةُ التَّاءِ بِإِزَاءِ زِيَادَةِ التَّسَبُّبِ فِي حَصُولِ الْأَمْرِ ، ذِ

(عَمِلَ وَكَسِبَ) يَطْلُقَانِ عَلَى كُلِّ عَمَلٍ وَكُلِّ كَسْبٍ ، وَ (اُفْعِلَ ، وَاكْتَسَبَ)

لَا يَطْلُقَانِ إِلَّا عَلَى مَا فِي حَصُولِهِ تَكْلُفٌ وَجُهْدٌ .

وَالَّذِي لِفِعْلِ الْفَاعِلِ بِنَفْسِهِ نَحْوُ : (اُضْطَرَبَ ، وَافْتَكَلَ (٢) مِنْ

الْفَيْطِ ، وَارْتَعَدَ مِنَ الْحُمَى ، وَارْتَعَشَ / ، وَاخْتَنَنَ ، وَاخْتَصَى ، وَاسْتَاكَ
، وَامْتَشَطَ ، وَاكْتَحَلَ (٣) ، وَادَّهَنَ .

وَالَّذِي لِلتَّخْيِيرِ نَحْوُ : (اُنْتَصَى) (٤) ، وَانْتَخَبَ ، وَاصْطَفَى ،

وَأَعْتَصَى ، وَاجْتَبَى ، وَأَنْتَقَى (٥)

(١) تَكْمَلَةُ مَا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنَفِ : ٥٦٨ / ٤ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (اَفْسَلَ) بِدُونِ نَقْطَةِ التَّاءِ ، وَأُثْبِتَ مَا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ

مِنْ كَلَامِ الْمَصْنَفِ . وَافْتَكَلَ : حَكَاهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ ، وَقَالَ مَعْنَاهَا :

اَحْتَفَلَ . وَمِنْهُ : " حَوَّلَ الشَّيْءُ إِذَا انْتَفَخَتْ حَوَلَتُهُ " .

انْظُرِ اللِّسَانَ : (فَلَ) وَ (حَفَلَ) .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (اَكْتَحَلَى) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِيهَا حَكَاهُ نَاضِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنَفِ (٥ / ١١ / ب) وَأَبُو

حَيَّانَ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ . وَصَوَابُهُ : اَنْتَصَى بِالْأَصْدِ الْمَهْمَلَةِ .

اَنْتَصَى الشَّيْءُ وَاهْتَمَّ : اخْتَارَهُ .

والذي لمطاوعة (أفعل) نحو : (أنصفته فانتصف ، وأنهيته)
فانتهي ، وأنجزته فانتجز ، وأنحسته فانتحس ، وأشعل النار فاشتعلت (١) ،
وأضرمها فاضطرمت ، وأوقدها فاتقدت .

والذي لموافقة (تفاعل) ك (اجتوروا ، واشتوروا ، وأزدوجوا ،
واعتونا ، وانتصروا ، واضطفروا (٢) ، واحتربوا ، واطعنوا ، واقتتلوا)
بمعنى : (تجاوزوا ، وتشاوروا ، وتزاوجوا ، وتعاونوا ، وتناصروا ، وتضافروا ،
وتحاربوا ، وتطاعوا ، وتقاتلوا) .

والذي لموافقة (تفعّل) ك (ابتسم وتبسم ، واشتزر وتآزر ، وأقم
وتعّم ، واعتدى وتعدى ، واعتدى وتغذى ، وانتظر وتظّر ، واختار وتخير) .
والذي لموافقة (استفعّل) ك (ارتاح واستراح ، واعتصم واستعصم ،
واختفى واستخفى ، واحتصى واستحصى ، وانتجى واستنجى) .
والذي لموافقة الثلاثي المجرد ك (قدر وأقدر ، وسمع واستمع ،
وقرب وأقرب) .

والمعني عنه ك (استلم الحجر ، والتحق الرجل) .
(ص) ومنها (انفعّل) لمطاوعة (فعل) علاجاً . وقد
يطاوع (أفعل) . وقد يُشارك المجرد . وقد
يفني عنه ، وعن (أفعل) . ويفني عنه (افتعل)
فيما فاءه ، لام ، أورا ، أو واو ، أو ميم ، أو نون ،
وقد يُشاركه فيما ليس كذلك ، ويفني عنه .

(ش) (انفعّل) المطرّد ما كان ك (انصرف ، وانكشف ، وانفصم ، وانقسم ،
وانسكب ، وانفرك) في كون كلّ واحد منها مطاوعاً لفعل ثلاثي على (فعل)
دالّ على معالجة وتأثير . فلولم يدلّ على معالجة وتأثير ك (عرف ، وجهل ،

-
- (١) في الأصل : (فاشملت) ، وهو تحريف .
(٢) في الأصل : (اضظروا) ، وهو تصيف ، والتصويب مما حكاه ناظر الجيش
من كلام المصنف (١١ / ٥ ب) .
(٣) في الأصل : (تطافروا) ، وهو تحريف .

وسَمِعَ ، ورَأَى (لم يُجْزَأَنْ يُصَاغُ مِنْهُ (أَنْفَعَلَ) ، ولا (أَفْعَلَ) الذي
بمعناه ، فلا يُقال : (عَرَفْتُهُ فَأَتَعَرَفَ ، ولا : جَهِلْتُهُ فَأَنْجَهَلْ ، ولا : سَمِعْتُهُ
فَأَتَسَمَعَ . وكذا لودل على معالجة وتأثير ، ولم يكن ثلاثياً كـ (أَهْكَمَ الشَّيْءُ ،
وَأَكَلَهُ) ، لم يُجْزَأْ بِضَاءٍ أَنْ يُصَاغَ مِنْهُ (أَنْفَعَلَ) ولا (أَفْعَلَ) الذي بمعناه ،
فلا يُقال : أَهْكَمَهُ فَأَنْهَكَمَ ، ولا : أَكَلَهُ فَأَنْكَل . وشذ قولهم : (أَقَحَمْتُهُ
فَأَنْقَحَمَ ، وَأَوْكَأْتُهُ فَأَتَكَأَ ، وَأَفْرَحْتُهُ فَأَنْفَرَدَ ، وَأَغْلَقْتُهُ فَأَنْفَلَقَ ، وَأَزَعَجْتُهُ
فَأَنْزَجَجَ ، وَأَسْفَقْتُ الْبَابَ فَأَنْسَفَقَ ^(١) . ويجوز أن يكون (أَنْفَلَقَ ، وَأَنْسَفَقَ) على
لغة مَنْ قَالَ : (غَلَقْتُ وَسَفَقْتُ) ^(٢) فَإِنَّهُمَا مَقُولَانِ وَمَنْقُولَانِ . وَسَمِعَ :
" قُلْتُ الْحَدِيثَ فَأَنْقَالَ " ^(٣) ، لِأَنَّ الْقَائِلَ يَعْمَلُ فِي تَحْرِيكِ لِسَانِهِ ، وَيُعَالِجُ
فِي تَرْتِيبِ أَجْزَاءِ الْعِبَارَةِ وَجَعَلَهَا مُوَافِقَةً الْمَعْنَى بَعْضُ عِلَاجٍ . وَأَمَّا قَوْلُ
مَنْ قَالَ : (أَنْعَدَمَ) ^(٤) فَخَطَأٌ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ : (ذَلِكَ شَيْءٌ لَا
يُنْبَصِّرُ) ^(٥) .

وقد يُشارِكُ الْمُجَرَّدُ كَقَوْلِهِمْ : (انْطَفَأَتِ النَّارُ وَطَفِئَتْ ، وَسَابَ الشَّيْءُ
وَأَنْسَابَ) ^(٦) .

وإِغْثَاؤُهُ عَنْهُ ^(٧) كَقَوْلِهِمْ : (انْطَلَقَ) بِمَعْنَى : (ذَهَبَ) ، وَ
(انْزَرَبَ فِي الزَّرِيْبَةِ) : إِذَا دَخَلَهَا ، وَ (انْبَرَى بِفَعْلٍ) أَي : انْبَعَثَ .

(١) فِي الْأَصْلِ : (فَانْسَقَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) حَكَاهُمَا أَبُو زَيْدٍ . اللِّسَانُ : (غَلَقَ) ، (سَفَقَ) . وَحَكَى الثَّانِيَةَ

بِقَلْبِ السَّيْنِ صَادِقًا أَبُو تُرَابٍ . اللِّسَانُ : (صَفَقَ) .

(٣) الْمِفْصَلُ : ٢٨١ .

(٤) الْمِفْصَلُ : ٢٨١ ، وَالتَّاجُ : (هَدَمَ) .

(٥) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِيمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ الْمَصَادِرِ . وَحَكَاهُ عَنْهُ أَبُو حَيَّانٍ فِي التَّذْيِيلِ

وَالْتَكْمِيلِ : ٤ : ٥٧٠ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : (فَانْسَابَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ

مِنْ كَلَامِ الْمَصْنَفِ (١٢ / ٥) .

(٧) (وَإِغْثَاؤُهُ عَنْهُ) : مَكْرَرَةٌ فِي الْأَصْلِ .

وإِغَاوُهُ عَنْ (أَفْعَلَ) كقولهم : (أَنْحَجَزَ) : إِذَا أُنِيَ الْحِجَازُ .
ويغني عنه (أَفْعَلَ) فيما فاوؤه لَامٌ ك (لَوَيْتُ الشَّيْءَ فَأَلْتَوَيْ ،
وَلَفْتُهُ فَأَلْتَفَّ ، وَلَمَعْتُ فَأَلْتَمَّ) ، وفيما فاوؤه رَاءٌ (١) نَحَوُ : (رَدَعْتُهُ
فَارْتَدَعَ ، وَرَفَعْتُهُ فَأَرْتَفَعَ) ، وفيما ناوؤه وَاوٌ ك (وَصَلْتُهُ فَأَتَّصَلَ ، وَوَكَلْتُهُ
فَاتَّكَلَ ، وَوَضَعْتُهُ فَأَتَّضَعَ ، وَوَسَمْتُهُ فَأَتَّسَمَ) ، وفيما فاوؤه نُونٌ نَحَوُ : (نَقَلْتُهُ
فَانْتَقَلَ ، وَنَبَذْتُهُ فَانْتَبَذَ ، وَنَفَيْتُهُ فَانْتَفَى ، وَنَسَأْتُ فَانْتَسَأَ) ، وفيما فاوؤه
مِيمٌ نَحَوُ : (مَدَدْتُهُ فَامْتَدَّ ، وَمَطَطْتُ فَامْطَطَ ، وَمَلَأْتُهُ فَامْتَلَأَ) ، وَنَدَرَ
(مَحَوْتُهُ فَامْحَى ، وَبَرَزْتُ فَامَّارَ) ، وَ (أَمَحَى) (٢) ، وَأَمَّارَ (أَقِيسَ) .
وقد يشترك (أَفْعَلَ) ، وَأَنْفَعَلَ) فيما ليس فاوؤه لَامًا ، وَلَا رَاءً ،
وَلَا وَاوًا ، وَلَا نُونًا ، وَلَا مِيمًا ، نَحَوُ : (شَوَيْتُ اللَّحْمَ فَاشْتَوَى ، وَأَنْشَوَى ،
وَحَجَبْتُ الشَّيْءَ فَأُحْجِبَ وَأُنْجِبَ ، وَأَطَرْتُ فَأُتْطَرَّ (٣) وَأَنَاطَرُ ، وَفَصَلْتُ
فَأَفْصَلَ وَأَنْفَصَلَ ، وَفَتَّهْتُ فَأَنْفَتَ وَافْتَتَّ) .

وقد يُغْنِي (أَفْعَلَ) عَنْ (أَنْفَعَلَ) فِي غَيْرِ مَا فاوؤه لَامٌ
وَلَا شَيْءٌ مِنْ أَخَوَاتِهَا ك (سَرَرْتُ الشَّيْءَ فَأَسْتَرَّ ، وَبَلَلْتُ فَأَبْتَلَّ ، وَكَفَيْتُهُ
فَأَكْتَفَى ، وَعَزَزْتُهُ فَأَعَزَّزَ ، وَشَدَدْتُ فَأَشَدَّدَ) .

(ص) ومنها (أَسْتَفْعَلَ) لِلطَّلَبِ ، وَلِلتَّحَوُّلِ ، وَلِلاتِّخَاذِ ،

وَلِإِلْهَاءِ الشَّيْءِ بِمَعْنَى مَا صَبَغَ مِنْهُ ، أَوْ لَعَدَّهُ كَذَلِكَ ،

وَلِمُطَاوَعَةِ (أَفْعَلَ) ، وَلِمُؤَافَقَتِهِ ، وَمُؤَافَقَةِ (تَفْعَلَ) ،

و (أَفْعَلَ) ، وَالْمُجَرَّدِ ، وَالْإِغْنَاءِ عَنْهُ ، وَعَنْ (فَعَلَ) .

(١) فِي الْأَصْلِ : (وَاو) ، وَهُوَ وَهْمٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاضِرُ الْجَيْشِ

مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ (١٢ / ٥) .

(٢) قَالَ الْأُزْهَرِيُّ : " . . . وَكَرِهَ بَعْضُهُمْ أَمَحَى ، وَالْأُجُودُ أَمَحَى ، وَالْأَصْلُ

فِيهِ أَمَحَى ، وَأَمَّا أَمَحَى فَلُغَةٌ رَدِيئَةٌ . ٢٠ . اللِّسَانُ : (سَحَا) .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (أَتَطَّرَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(ش) (اسْتَفْعَلَ) الذي للطلب ك (اسْتَعَانَ، واستغفر، واستوهب، واستطعم).

والذي للتحويل ك (استنسر البهاث) (١) و "استنوق الجمل" (٢)،

واستتست العنز، واستحجر الطين).

والذي للاتخاذ ك (استأبى أبا، واستعبد عبداً، واستأى أمة،

واستحجر أجيراً، واستفحل فحلاً، واستعد عدة) ومنه: (استخلف

فلان فلاناً، واستعمره في أرضه)، ومنه: (استشعر الرجل): إذا

ليس / شعاراً (٣)، و (استشغرت المرأة): إذا اشتدت بثغراً

يقبها (٤) دم الحيض.

والذي لإلفاء الشيء بمعنى ما صيغ منه ك (استعظمت): إذا

وجدته عظيماً، و (استصغرت): إذا وجدته صغيراً، و (استكثرت):

إذا رأيت كثيراً، و (استقللت): إذا وجدته قليلاً، و (استحسنته): إذا

وجدته حسناً، و (استقبحته): إذا وجدته قبيحاً، و (استحليت): إذا

وجدته حلواً، و (استفظعته): إذا وجدته فظيماً.

وكذا تقول فيما تعدّه عظيماً أو صغيراً أو كثيراً أو قليلاً أو حسناً

أو قبيحاً أو حلواً أو فظيماً، وهو بخلاف ذلك.

و (استفعل) الذي لمطاوعة (أفعل) ك (أكانه فاستكان،

وأشلاه فاستشلى) (٥)، وأحككه فاستحكّم، وأراحه فاستراح، وأكنه فاستكن،

وأضاه فاستضاء، وأبانه فاستبان، وأمره فاستمر).

(١) من أمثالهم: "إن البهاث بأرضنا يستنسر" انظر الأمثال لأبي

عبيد: ٩٣، وجمهرة الأمثال: ١٩٧/١، ومجمع الأمثال: ١٠/١

واللسان: (بعث)، (نسر).

(٢) المستقصي: ١٥٨/١، واللسان: (نوق).

(٣) الشعار: ما ولي شعرجسد الإنسان دون ما سواه من الثياب.

(٤) في الأصل: (يقبها)، وهو تحريف، والتصويب ما حكاه أبو حيان

من كلام المصنف: ٥٧١/٤.

(٥) في الأصل: (فاشلى)، وهو تحريف. وأشلاه: استرجعه.

والذي لموافقة (أفعل) ك (أبلَّ مِنَ العَرَضِ وَاسْتَبَلَّ ، وَاسْتَحَصَدَ
الزَّرْعَ وَاحْصَدَ ، وَاسْتَيْقَنَ الْإِنْسَانُ وَأَيَقَنَ ، وَاسْتَبَانَ الْأُمْرُ وَأَبَانَ ، وَاسْتَعْجَلَهُ
وَأَعَجَلَهُ ، وَأَهْلَ الْهَيْلَالُ وَاسْتَهَلَّ ، وَأَثَارَ الشَّيْءِ وَاسْتَثَارَهُ) .

والذي لموافقة (تفعل) (١) ك (اسْتَكْبَرُ وَتَكَبَّرَ ، وَاسْتَمَعَ (٢) وَتَمَعَ ،
وَاسْتَمَانَ وَتَعَوَّدَ ، وَاسْتَصَافَ وَتَضَيَّفَ ، وَاسْتَيْسَرَ وَتَيْسَّرَ ، وَاسْتَعَفَّ وَتَعَفَّفَ ،
وَاسْتَبَدَلَ وَتَبَدَّلَ) نَحْوُ : اسْتَبَدَّلُونِ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ *
وَاسْتَبَدَّلَ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ (٤) .

والذي لموافقة (افتعل) ك (اسْتَعَصَمَ وَاعْتَصَمَ ، وَاسْتَعَذَرَ وَاعْتَذَرَ ،
وَاسْتَرَاخَ وَارْتَاخَ ، وَاسْتَرَابَ وَارْتَابَ ، وَاسْتَقَالَ وَاقْتَالَ) .

والذي لموافقة المجرد ك (اسْتَفْنَى وَفَنَى ، وَاسْتَبَشَّرَ وَبَشَّرَ ، وَاسْتَهْزَى *
(٥) وَهْزَى * ، وَاسْتَبَانَ وَبَانَ ، وَاسْتَقَرَّ وَقَرَّ ، وَاسْتَخْفَى وَخَفَى ، وَاسْتَعْلَى وَعَلَا) .
والذي للإغناء عن المجرد ك (اسْتَحْيَا ، وَاسْتَأْثَرَ ، وَاسْتَبَدَلَ ، وَاسْتَعْبَرَ
، وَاسْتَنْكَفَا) .

والذي للإغناء عن (فَعَّلَ) : (اسْتَرْجَعَ) : إِذَا قَالَ : إِنَّا لِلَّهِ
وإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ، فَلَا ضَلَّ فِيهِ ك (أَمَّنَ) : إِذَا قَالَ : آمِينَ ،
و (سَبَّحَ) : إِذَا قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ . وَمِنْ الْجَائِي عَلَى (اسْتَفْعَلَ) وَهُوَ
مُفْعِلٌ عَنْ (فَعَّلَ) قَوْلُهُمْ : (اسْتَعَانَ) : إِذَا حَلَقَ عَائَتَهُ ، فَلَا ضَلَّ
فِيهِ (عَوَّنَ) ك (قَرَّدَ الْبَعِيرَ) : إِذَا أَرَاكَ عَنْهُ الْقِرْدَانَ .

(١) فِي الْأَصْلِ : (اسْتَفْعَلَ) ، وَهُوَ وَهْمٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مَا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ

مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (٥ / ١٢ / ب) .

(٢) فِي الْأَصْلِ * (اسْتَمَعَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مَا حَكَاهُ نَاطِرُ
الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ .

(٣) الْبَقَرَةُ : ٦١ .

(٤) الْبَقَرَةُ : ١٠٨ .

(٥) فِي الْأَصْلِ رُسِمَتْ : (عَلَى) .

(ص) ومنها للآلوان (أفعل) ، غير مضعف العين
ولا معتل اللام ، دون شذوذ ، وقد تلي عينه
ألف ، وقد يدل بحالیه على عیب حسّی ، وربما
طاوع (فعل) ، وقد يدلّان على غير لون وعیب ،
وافهام العروض مع الألف كثير ، ويدونها قليل .
ومنها (أفعول) للمبالغة ، وللضرورة ، وقد
يوافق (استفعل) ، ويطاوع (فعل) .

(ش) أصل (أفعل) : (أفعلل) ، ويدلّ على ذلك وجوب استعماله مفتوح
العين مع تاء الضمير ونونيه ، نحو : (أحمّرت ، وأحمّرتنا ، وأحمّرن) .
وشرط ما يصاغ منه ألا يكون مضاعف العين [ك (أحم)] ^(١) ، ولا معتل
اللام ك (ألي) ، وشذّ قولهم : (أرعوى) ^(٢) مطاوع (ركّوته) بمعنى :
كفّته من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّه معتلّ اللام . الثاني : أنّه لغير لون ولا عیب
حسّی . الثالث : أنّه مطاوع ، والمطاوعة في هذا النوع نادرة .
وإنما حقّ هذا الوزن أن يكون مقتضياً ^(٣) ك (أبيض وأحمر) ، أو
موافقاً لـ (فعل) أو (فعل) ك (أسمرّ وسمرّ وسمر) ، وأن يدلّ على
لون وهو الكثير ، أو على عیب حسّی ك (أعرج وأعور) ، وقد قيل من
الحوّة : (آحووى) [و (آحووى)] ^(٤) ، وفيه شذوذ من قبل الاعتلال ،
وموافقة النظائر من قبل دلالة على لون .

(١) تكلمة ممّا حكاه ناظر الجيبي من كلام المصنف (٥ / ٣ / أ) .

(٢) انظر اللسان : (رص) .

(٣) انظر تفسيره للمقتضب ص : ٨٩٦

(٤) تكلمة ممّا حكاه أبوحيان من كلام المصنف (٤ / ٥٢٣) وانظر

اللسان : (حوى) .

وقد تُزاد ألف قبل لامه ك (أَحْمَرًا وَأَصْفَرًا وَأَزْهَامًا) ، والاكثر (١)
 أن يُقصد عُرُوضُ المعنى إذا جِيءَ بالألف ، ولزومه إذا لم يُجأَ بها ،
 وقد يكون الالفُ مر بالعكس . فمن قَصَدَ اللزومَ مع ثبوت الالف قولُ الله تعالى
 في وصف الجنَّتين : ﴿ مَدَّهَمَاتَانِ ﴾ (٢) ، ومن قَصَدَ العُرُوضَ مع عدم الالف
 قوله : (أَصْفَرَّ وَجْهَهُ وَجَلًّا ، وَأَحْمَرَّ خَجَلًا) ، ومنه قوله تعالى في قِراءة
 ابنِ عامر : ﴿ تَزَوَّرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ ﴾ (٣)
 ومثال وقوع (أَفْعَلَّ) و (أَفْعَالٌ) لغير لون وعيب : (انْقَهَى
 الحائطُ ، وَأَبْهَرَ (٤) الليلُ) : إذا انتصف ، ومثال (أَبْهَرَ) (٤)
 (أَشْعَرَ الرَّأْسُ) : إذا تفرَّق شعره .
 وقد كُثِرَ وزنُ (أَفْعَوْلَ) في قصد التَّكثِيرِ والبَالِغَةِ كقولهم :
 (أَخْشَوْشَنَ الشَّيْءُ) : إذا كَثُرَتْ خَشُونَتُهُ ، و (أَعْشَوْشَبَ الْمَكَانُ) : إذا
 كَثُرَ عَشْبُهُ ، و (أَغْدَوْدَنَ الشَّعْرُ) : إذا فُتِرَ وكَثُرَ سَوَادُهُ وَلِينُهُ (٥)
 وقد جِيءَ للصَّيرُورَةِ نحوُ : (أَحْلَوَى الشَّيْءُ) : إذا صار حُلُوءًا ،
 و (أَحْقَوْقَفَ الْجِسْمُ) : إذا صار أَحْقَفَ ، أي : مُنْعَنِيًا .
 وقد يوافق (اسْتَفْعَلَ) في الدَّلالة على إلفاء الشَّيْءِ بمعنى ما صِغَ

-
- (١) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (٥/١٣/أ) .
 وعلى هذا يكون المصنف لم يشرح قوله : " وقد يدل بحالِهِ على
 عيب حسي " ، قال أبوحيان : " يعني بقوله : (بحالِهِ) أي بالألف
 صغير ألف نحو : (أَحْوَالٌ وَأَحْوَلٌ ، وَأَعْوَارٌ وَأَعْوَرٌ ، وَأَصْيَادٌ وَأَصِيدٌ) " .
 التذييل والتكميل ج ٤/٥٧٣ ، وراجع المساعد : ٦٠٧/٢ .
- (٢) الرحمن : ٦٤ .
- (٣) الكهف : ١٧ . وللقرأة انظر السبعة : ٣٨٨ ، والكشف : ٥٦/٢ .
- ومابعدُها ، وحجة القراءات : ٤١٣ .
- (٤) في الأصل : (انهار) ، وهو تصحيف ، والتصويب ما حكاه ناظر
 الجيش من كلام المصنف (٥/١٣/أ) .
- (٥) في الأصل : (ليته) ، وهو تصحيف .

منه كقوله (١) :

فَلَمَّا أَتَى عَامَانَ بَعْدَ انْفِصَالِهِ / عَنْ الضَّرْعِ وَأَحْلَوْلَى دِمَانًا يَرُودُهَا ٢١٤/أ
أي : وجدها حُلوة ، فاستعمل (أَحْلَوْلَى) استعمال (اسْتَحْلَى) .
واستعماله بمعنى صار حُلواً أشهر ، ومنه في خطاب الدنيا : " وَلَا تَحْلُولِي
لَهُمْ فَتَفْتِنِيهِمْ " (٢) أي : لا تصيري لهم حُلوة .

وقد يُوافق (انْفَعَلَ) في مُطَاوَعَة (فَعَلَ) كقولهم : (شَنِتَهُ
فَاشْتَوَى) (٣) ، ومنه قراءة مَنْ قَرَأَ : " إِلَّا أَنَّهُمْ تَشْتَوِي صُدُورُهُمْ " (٤)
وقد يُوافق المَجْرَدَ كقولهم : (خُلِقَ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا ، وَأَخْلَوْلَى أَنْ
يَفْعَلَ) : إذا كان بذلك خَلِيقاً ، أي : حَقِيقاً .

(ص) " و (اَفْعُولَ) بناءً مُقْتَضَبٌ . وكذا ما نَدَرَمِنْ
(اَفْعُولَ) و (اَفْعِيلَ) .

وَأَمَّا (فَوَعَلَ) ، [و (فَعُولَ) (٥)] ، و (فَعَّلَلَ)
ذو الزيادة ، و (فَيَمَّلَ) و (فَعَمَّلَ) و (فَعَلَّى)
فمُلَحَقَاتٌ بـ (فَعَّلَلَ) . وإِلْحَاقُ ما سِوَاهَا
به نادرٌ .

وَتَزَادُ التَّاءُ قَبْلَ مُتَعَدِّياتِهَا لِلإِلْحَاقِ بـ (تَفَعَّلَلَ)
، وهو و (اَفْعَلَّلَ) (٦) لِمُطَاوَعَةِ (فَعَّلَلَ) تَحْقِيقاً ،
أَوْ تَقْدِيرًا .

(١) هو حُمَيْدُ بْنُ ثَوْرٍ . والبيت في ديوانه : ٧٣ ، وسيبويه : ٢٤٢/٢ ،
والمحتسب : ٣١٩/١ ، والمنصف : ٨١/١ ، وابن يعيش : ١٦٢/٧ ،
والتذيل والتكميل : ٥٧٤/٤ ، والمزهر : ١٠٣/٢ ، واللسان : (حلا) .
الدَّمَائِ : جمع دَمَتْ ، وهي الأ* رضى اللينة السهلة .

(٢) التذيل والتكميل : ٥٧٥/٤ .

(٣) في الأصل : " (انشئ) ، وهو تحريف .

(٤) هود : ٥ . وهي قراءة ابن عباس وعلي بن الحسين ومجاهد وابن عمر
وغيرهم . انظر البحر المحيط : ٢٠٢/٥ . وفي الأصل : (يشنوي)
وهو تصحيف .

(٥) تكملة من التسهيل .

(٦) في الأصل : (انفعَلَ) ، وهو تحريف ، والتصويب من التسهيل .

وَالْحَقُّ ب (أَفْعَلَل) (أَفَعَلَى ، وَأَفْعَلَل)

الزائد الآخر ، وإلحاق ما سواهما به نادر .

و (أَفَعَلَل) (١) بناءً مُقْتَضَبٌ ، وقد يُطَاع

(فَعَلَل) ، وإلحاق به نادر .*

(ش) الْمُقْتَضَبُ مِنَ الْإِبْنَةِ هُوَ الْمَصْوَغُ عَلَى مِثَالِ غَيْرِ مَسْبُوقٍ بآخر هوله أَصْلٌ

أَوْ كَلَامٌ أَصْلٌ مَعَ خَلْوِهِ مِنْ حَرْفٍ مَزِيدٍ لِمَعْنَى أَوْ لِلإِلْحَاقِ .

ومثال (أَفَعَلَل) : (أَجْلَوْن ، وَأَعْلَوْط ، وَأَخْرَوْط) (٢)

ومثال (أَفَعُولَل) و (أَفَعِيلَل) : (أَضَوَّجَج) و (أَهْبِيَّخ) (٣)

وهما مِنَ الْأَوْزَانِ الَّتِي أَغْفَلَهَا سِيبَوِيه .

ومثال (فَوَعَلَل) ، و (فَعُولَل) ، و (فَعِيلَل) بزيادة إحدى

اللامين : (حَوَقَلَل) ، و (جَهَوَّر) ، و (جَلَبَب) .

ومثال (فَعِيلَل) ، و (فَعِيلَل) ، و (فَعِيلَل) : (بَيَّطَرَ) ،

و (عَذَّيَطَ) ، و (سَلَّقَى) . و (فَعِيلَل) أَيْضاً مِمَّا أَغْفَلَهَا سِيبَوِيه .

وَنَبَّهْتُ بِقَوْلِي : " وَإِلْحَاقُ مَا سِوَاهُمَا بِهِ نَادِرٌ " إِلَى (٤) الإِلْحَاقِ

بِهَمْزَةٍ مُتَوَسِّطَةٍ ك (تَأَهَّلَ الْقَدَرُ) بِمَعْنَى : تَبَلَّهَا . وَنُونُ مُتَقَدِّمَةٌ

ك (نَرَجَسَ الدَّوَاءُ) ، [أَوْ مُتَوَسِّطَةٍ ك (قَلَنْصَن)] (٥) ، أَوْ مُتَأَخِّرَةٌ

ك (قَطَرَنَ الْبَعِيرُ) . أَوْ بِمَعْنَى مُطْلَقًا ك (مَنَدَلَه) بِمَعْنَى : نَدَلَه ، و

(غَلَصَمَه) بِمَعْنَى : غَلَصَه . وَتَأْخِيرٌ مُتَقَدِّمَةٌ ك (تَرَمَّصَن) بِمَعْنَى : رَمَصَن (٦) ،

(١) فِي الْأَصْلِ ضَبِيطٌ : ل (فَعَلَل) ، وَهُوَ وَهْمٌ .

(٢) أَجْلَوْن : أَسْرَعَ . أَعْلَوْط : رَكِبَ الْعُنُقَ . أَخْرَوْط : اِئْتَدَى .

(٣) أَضَوَّجَج : أَسْرَعَ . أَهْبِيَّخ : تَكَبَّرَ .

(٤) فِي الْأَصْلِ رُسَيْتٌ : (إِلَّا) .

(٥) تَكْمَلَةٌ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ : ٥٧٥/٤ .

(٦) نَدَلَه . نَقَلَه . غَلَصَه : قَطَعَ غُلُصَّتَهُ .

(٧) فِي الْأَصْلِ : (ارْتَمَصَن) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ

مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (٥/١٣/ب) .

و (تَرَفَّلَ) بمعنى (١) : رَفَلَ (٢) ، و (تَقَرَّضَ) (٣) بمعنى : قَرَضَ .
وبها : مطلقاً ك (هَلَقَمَ) : إذا أَكْثَرَ اللُّقْمَ ، و (دَهَبَلَ) (٤) اللُّقْمَةُ :
إذا عَظَّمَهَا ، و (عَلَهَصَ) بمعنى : عَلَصَ (٥) . وبها : مُتَقَدِّمَةً ك (يَرْنَسُ)
الشَّيْبَ (٦) . وسين مُتَقَدِّمَةً أَوْ مُتَأَخِّرَةً ك (سَنَبَسَ) بمعنى : نَبَسَ ،
و (خَلَبَسَ) بمعنى : خَلَبَ . وبتضعيف عين قبل الفاء ك (زَهَزَقَ)
بمعنى : أَهْرَقَ ، و (دَهْدَمَ) بمعنى : هَدَمَ (٧) .

[وَمِنْ هَؤُلَاءِ الْأَمْثَلِ مُتَعَدِّ ك (جَلَبَبَ ، وَسَلَقَ) ، ومنها لازم

ك (حَوَّلَ ، وَجَّهَوْرَ) . وتُزَادُ التَّاءُ قَبْلَ الْمُتَعَدِّ مِنْهَا لِلْحَاقِ بِ (تَفَعَّلَ)
ك (تَجَلَّبَبَتِ الْمَرْأَةُ) : (٨) إذا لَبِسَتْ جَلْبَاباً . ف (تَجَلَّبَبَ) مُلْحَقٌ
ب (تَسَرَّبَلَ) : إذا لَبِسَ سِرْبَالاً ، ف (تَسَرَّبَلَ) (تَفَعَّلَ) ، و (تَجَلَّبَبَ)
(تَفَعَّلَ) ، إِلَّا أَنَّ لَامَ (تَجَلَّبَبَ) الثَّانِيَةَ زَائِدَةٌ ، وَلَا زِيَادَةَ فِي (تَسَرَّبَلَ)
إِلَّا التَّاءُ .

و (تَفَعَّلَ) الْعَارِي مِنْ زِيَادَةِ إِحْدَى اللَّامَيْنِ لِمُطَاوَعَةِ (فَعَّلَلَ)
الْمَجْرُورِ ك (سَرَّبَلْتُهُ فَتَسَرَّبَلَ) . وقد يُوْجَدُ غَيْرُ مُطَاوَعٍ ل (فَعَّلَلَ) مُسْتَعْمَلاً
فِيْحَكْمِ مُطَاوَعَتِهِ ل (فَعَّلَلَ) مُقَدَّرًا ك (تَبَخَّرَ) فَإِنَّهُ مُطَاوَعٌ ل (بَخَّرَ)
تَقْدِيرًا .

(١) فِي الْأَصْلِ : (فِي مَعْنَى) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ
الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (تَرَفَّلَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ .
وَرَفَلَ : إذا جَرَّ ذَيْلَهُ وَتَبَخَّرَ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (قَرَضَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (ذَهَبَلَ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ .

(٥) كَذَا فِي الْأَصْلِ . وَفِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : (عَلَهَصَ ... عَلَصَهُ) انْظُرْ

اللِّسَانَ : (عَلَهَصَ) ، (عَلَهَضَ) .

(٦) يَرْنَسُ الشَّيْبَ : يَصْبِغُهُ بِالرُّنَا ، وَهِيَ اسْمُ لِلْحِنَاءِ .

(٧) فِي الْأَصْلِ : (دَهْرَمَ ... هَرَمَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّذْيِيلِ
وَالْتَّكْمِيلِ .

(٨) تَكْلَمَةُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ (٥ / ١٣ / ب) .

و (اَفْعَلَلَّ) مثل (تَفَعَّلَلَّ) في مُطَاوَعَة (فَعَلَّلَ) تَحْقِيقًا ، أَوْ
تَقْدِيرًا . فذو المُطَاوَعَة تَحْقِيقًا ك (اَحْرَجَجَتِ الْاِبِلُ) : إذا اجتمعت ، فَإِنَّهُ
مُطَاوَع ل (حَرَجَجْتُهَا) ، أي : جَمَعْتُهَا . وذو المُطَاوَعَة تَقْدِيرًا ك (اَبْرَشَقَ)
بمعنى : اَنْبَسَطَ فَرَحًا ، فَإِنَّهُ مُطَاوَع ل (بَرَشَقَ) تَقْدِيرًا كَتَقْدِير (بَخْتَرَ) ،
[و (بَخْتَرَ ، وَرَشَقَ)] ^(١) مَهْلَان .
وَالْحَقُّ ب (اَفْعَلَلَّ) (اَفْعَلَلَّ) (اَفْعَلَلَّ) ك (اَسْلَنْقَى) . و (اَفْعَلَلَّ)
المزيد إِحدى لاميهِ ك (اَقْعَنْسَسَ) ^(٢) .
وَالْحَاقُ غَيْرُهُمَا به نادر ك ^(٣) (اَحْبَنْطَأَ) و (اَحْوَنْصَلَ) ^(٤) .

- (١) تكملة ما حكاه ناظر الجيوش من كلام المصنف .
(٢) اسلنقى : أَلْقَى طوى ظهره . اقمنسس : اشتدَّ .
(٣) في الأصل : (وك) بإقحام الواو .
(٤) احبنتأ : نام على ظهره . احونصل الطائر : ثنى عنقه .
وهذا آخر شرحه للفقرة السالفة في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيوش
من كلام المصنف (٥ / ١٤ / ١) ، وعلى هذا يكون المصنف لم يشرح

قوله :
" وَاَفْعَلَلَّ بِنَاءً مُقْتَضِبٌ ... وَالْإِلْحَاقُ بِهِ نادر " .
وانقل ما قاله أبوحيان في التكميل والتذييل بتصريف يسير :
" وَاَفْعَلَلَّ بِنَاءً مُقْتَضِبٌ ك (اَقْشَعَرَ ، وَأَسْبَكَرَ ، وَأَسْبَطَرَ ، وَأَبْدَعَرَ ،
وَأَطْمَأَنَّ) ^(١) . وقد تقدّم معنى (مقتضب) . ويدلُّ على لحاقه
به مجيئ مصدره كمصدر (اَحْرَجَجَمَ) ، فتقول : (أَطْمِئْنَانِ ، وَأَبْدِعِرَارِ)
كما تقول : (اَحْرَجِجَامِ) .
وقد يُطَاوَع (فَعَلَّلَ) ك (ظَأْمَنَتْهُ فَاطْمَأَنَّ) ، وكان أصله أَنْ يُقَال :
(فَاطْمَأَنَّ) وَلَكِنَّهُ مِنَ الْمَقْلُوبِ . وهذا مذهب سيبويه في هذه الكلمة ،
لأنَّ الْمَجْرَدَ أَصْلٌ لِلْمَزِيد . وزعم الجرمي ^(٢) أَنَّ الْأَصْلَ تَقْدِيمُ الْمِيمِ
عَلَى الْهَمْزَةِ ، لِأَنَّ أَكْثَرَ تَصْرِفِ الْكَلِمَةِ عَلَى ذَلِكَ ، وَالْكَثْرَةُ دَلِيلٌ عَلَى
الْأَصَالَةِ . وَالْإِلْحَاقُ بِهِ نادر كقولهم : (أَبْيَضَضَ) ، قال الرَّاجِزُ :
فَالزَّمِي الْخُصَّ وَأَخْفِضِي تَبْيِضُضِي

(ص) صيغة فَعَلَ الأمر من كل فِعْل كمضارع المجزوم
المحذوف أوله . فإن لم يكن مِنْ (أَفْعَلَ) ، وسكن
تالي حرف المضارعة لفظاً ، أولي (١) همزة الوصل .
وإن كان مِنْ (أَفْعَلَ) أَفْتَتَحَ بهمزته مطلقاً .*

(ش) التعبير عن فعل الأمر بكونه كمضارعه المجزوم المحذوف أوله يعم نحو:
(عُدْ ، وِرِدْ (٢) ، وُسِّلْ ، وُقِمْ ، وَزِدْ ، وِدْ حَرَجْ ، وِرَاقِيْ) ، فإنهم
ليس بينهم وبين مضارعاتها المجزومة إلا حَذَفَ حرف المضارعة منها ،
وثبوتها في المضارع المجزوم . وهكذا كل أمر من فِعْل يلي حرف المضارعة
منه مُتَحَرِّكٌ .

====
فأما (أَكُوْهَدَ الْفَرْخُ ، وَأَكُوْأَلُ الرَّجُلُ) (٤) فوزنهما (أَفْعَلَلَّ)
كَ (أَقْشَعَرَّ) والواو أصل في بنات الاربعة ، كما كانت أصلاً في
بنات الاربعة [مِنْ الْأَسْمَاءِ] (٥) ك (وَرَتَلَّ) ، لأنَّ (أَفْعَلَلَّ)
بناءً لم يستقر في كلامهم .*

التذييل والتكميل : ٥٧٦/٤ وما بعدها . ٢٥٨/٤ ب
(دار الكتب) .

- (١) اسبكر : طال . اسبطر : أسرع . أبذعر : تفرق .
- (٢) سيبويه : ٣٨٠/٢ ، والمنصف : ١٠٤/٢ ، واللسان
(طامن) وفيه تصحيف ، إن جعل (أبا عمر) (أبا عمرو) .
- (٣) كذا في نسختي التذييل والتكميل . والصواب : الشاعر . والبيت
في تأويل مشكل القرآن : ٣٠٥ ، وأما لي ابن الشجري :
٢٢٠/١ ، واللسان والتاج : (بيغى) .
صدره : " إِنَّ شَكْلِي وَإِنَّ شَكْلَكَ شَتَّى " .
- (٤) اكوهد الفرخ : ارتعد . اكوال الرجل : قصر .
- (٥) تكملة يقتضيها السياق .

- (١) في الأصل : (أولي) ، وهو تحريف ، والتصويب من التسهيل .
- (٢) في الأصل : (ور) باسقاط الدال .

فَإِنْ سَكَنَ لَفْظًا تَالِي حَرْفَ الْمَضَارَعَةِ ، وَلَمْ يَكُن مَاضِيهِ (أَفْعَلَ)
حُذِفَ حَرْفُ الْمَضَارَعَةِ ، وَجُعِلَ مَوْضِعُهُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ كَقَوْلِكَ فِي (يَسْتَمِعُ ،
وَيَنْطَلِقُ ، وَيَسْتَخْرِجُ ، وَيَحْبِنُطِي) : (أَسْتَمِعُ ، وَأَنْطَلِقُ ، وَأَسْتَخْرِجُ ،
وَأَحْبِنُطِي) .

فَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ (أَفْعَلَ) حُذِفَتْ حَرْفَ الْمَضَارَعَةِ ، وَجُعِلَتْ مَكَانَهُ
هَمْزَةٌ قَطْعٍ مَفْتُوحَةٌ . وَذَلِكَ وَاجِبٌ فِي كُلِّ فِعْلٍ أَمَرَ مَاضِيهِ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلَ)
صَحِيحًا كَانَ كَ (أَكْرَمَ) ، أَوْ مُعْتَلًّا كَ (أَقَمَ) ، أَوْ مَدْغَمًا عَيْنُهُ فِي لَامِهِ
كَ (أَعَدَّ) . وَلَا سِتَوَاءَ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ فِي الْإِفْتِتَاحِ بِالْهَمْزَةِ الْمَفْتُوحَةِ قُلْتُ :
" وَإِنْ كَانَ مِنْ (أَفْعَلَ) افْتُتِحَ بِهِمَزَتِهِ مُطْلَقًا " .

باب همزة الوصل

(ص)

/ وهي المبدوء بها في الأفعال الماضية الخماسية

والسداسية ومصادرهما ، ومن الثلاثي الساكن ثاني

مضارعه لفظاً عند حذف أوله ، وفي (أَيْنَ ، و

أَيْنَيْنِ ، وَأَمْرِي) وإِنَائِهَا ، و (أَسْمِ ، وَأَسْتَرِ ، وَأَهْنِمِ) ،

و (أَيْمُنَ) المخصوص بالقسم ، والمبدوء بها (ال) .

وتُفْتَح مع هذين . وتُضَم مع غيرهما قبل ضمة أصلية

موجودة أو مقدرة . وتُشَم قبل المشعة ، وتُكسَر فيما

سوى ذلك .

وقد تُكسَر في (أَيْمُنَ) . وربما كُسِرَت قبل الضمة

الأصلية ، وأصلها الكسر على الأصح .

(ش) لما فُرِغَ مِنْ استيفاء أبنية الأفعال ، وعُلِمَ المبدوء منها بهمزة ، وما ليس كذلك

وأَحْتَرِزَ إِلَى تَبْيِينِ همزة الوصل ، استُعِينَ عَلَى ذلك بالإحالة عَلَى ما تَقَدَّمَ .

فَلَحِظَرِزَ بِذِكْرِ الماضِيَةِ مِنْ همزة المُتَكَلِّمِ فَإِنَّهَا همزة قَطْعٍ فِي الأفعال كُلِّهَا .

وَأَحْتَرِزَ بِالْخَمَاسِيَةِ وَالسِّدَاسِيَةِ مِنَ الرَّبَاعِيِّ الَّذِي وَزَنَهُ (أَفْعَلَ) ك (أَكْرَمَ) ،

و (فاعِلَ) ك (آخَذَ) ماضِي (يُوْأْخِذُ) ، وَمِنْ الثَّلَاثِيِّ الَّذِي أَوَّلُهُ

همزة ك (أَخَذَ) .

وَأَمثلة الخماسيِّ السِّدَاسِيِّ قد ذُكِرَت (١) ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ

شيءٍ مِنْهَا . وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ كُلَّ مِثَالٍ مِنْهَا مَفْتُوحٌ الثَّلَاثِ ، فَإِذَا قُصِدَ مَصْدَرُهُ

كُسِرَ ثَالِثُهُ ، وَزِيدَ قَبْلَ آخِرِهِ أَلِفٌ ، وَتَرِكَ مَا سِوَى ذَلِكَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ عِنْدَ

قَصْدِ الفِعْلِيَّةِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَا إِدْغَامٍ مَعَ الفِعْلِيَّةِ فَيَجِبُ مَعَ المَصْدَرِيَّةِ

الْفَتْحُ مِنْ أَجْلِ الألفِ كَقَوْلِكَ فِيمَا لَا إِدْغَامَ فِيهِ : (اسْتَمْتَعَ اسْتِمْتَاعًا ،

وَأَسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا) ، وَفِيمَا فِيهِ إِدْغَامٌ : (اشْتَدَّ اشْتِدَادًا ، وَأَسْتَعَدَّ

اسْتِعْدَادًا) .

ومثال البدو بهمزة وصل من أمر الخماسي والسداسي : (أَسْمَعُ ،
وَأَسْتَخْرِجُ) . وقد سبق الكلام على كيفية صوغ فعل الأمر (١) ، وبما أن ما هو
منه مُفْتَقِرٌ لهزمة الوصل ، فزِدْتُهُ الآن بياناً بالتنبية على الأمر من الخماسي
والسداسي .

ثم نَبَّهْتُ على الأمر من الثلاثي وقَدِّدْتُهُ بسكون تالي حرف المضارعة
منه لفظاً عند حذف أوله ، فَعَلِمَ بذلك أن الأمر من (يَعْلَمُ ، وَيَضْرِبُ ،
وَيُخْرِجُ) :: (أَعْلَمَ ، وَأَضْرَبَ ، وَأَخْرَجَ) ، وكذلك ما أشبهها . وقد عُرِفَ
ذلك من الفصل السابق ، ولكن زيادة البيان أحوط .

وخرج بتقيد السكون بـ (اللَّفْظُ) المَحْرُكُ ثانيه لفظاً لا تقديرًا
كـ (يَقُومُ ، وَيُورِدُ ، وَيَرَى ، وَيَسَلُّ) ، فإن ثوانيتها مُحَرَّكَةٌ لفظاً مُسَكَّنَةٌ تقديرًا ،
فلولم يُقَيَّدَ السكون بـ (اللَّفْظُ) لتناوت العبارة ما هو مُسْتَعْنٍ عن همزة
الوصل من المَحْرُكِ ثانيه لفظاً المُسَكَّنِ تقديرًا .

وخرج بقولي : " عند حذف أوله " (خَذَ ، وَكُلَّ ، وَمَرَّ) ، وكان
حَقُّهَا أَنْ يُقَالَ فيها : أَوْ خَذَ ، وَأَوْ كُلَّ ، وَأَوْ مَرَّ ، كما يُقَالُ في الأمر من
(أَثَرَ الْحَدِيثِ ، وَأَجَرَ الْأَجِيرِ) : (أَوْ ثَرَّ ، وَأَوْ جَرَّ) ، لكن كُثِرَ استعمالُ
الأفعال الثلاثة ، فحذفت الهمزة في الأمر منها على غير قياس . وللإكلام
على الحذف موضع هو أولى من هذا .

ولما حَصَرْتُ مواقعَ همزة الوصل في الأفعال والمصادر كَلَّمْتُ ذلك
بضبط مواضعها الباقية ، وهي : (أَبْنَى ، وَأَبْنَى ، وَأَثْنَانِ ، وَأَثْنَانِ ، وَأَمْرُو (١) ،
وَأَمْرَاةٌ ، وَأَسْمٌ ، وَأَسْتٌ) ، و (أَيْمَنُ) المخصوص بالقسم ، و (أَيْبَمُ) ، و (أَلِ)
موصولة كانت أَوْ مَعْرِفَةً (٢) [أَوْ] (٣) زائدة (٤) .

(١) انظر ما سلف ص : ٨٩٩ .

(٢) في الأصل : (وَأَمْرُو) ، وهو وهم .

(٣) تكملة من حكاة ناظر الجيش من كلام المصنف (١٥ / ٥ ب) .

(٤) انظر ما سلف ج ١ / ص : ٤٢ / أ .

وَقِيلَ (أَيْمَنَ) بِكَوْنِهِ الْمَخْصُوصِ بِالْقَسَمِ احْتِرَازًا مِنْ (أَيْمَنَ) جَمْعُ
 (يَمِينٍ) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي بَابِ الْقَسَمِ (١) عَلَى (أَيْمَنَ) مُكَمَّلًا ، لَكِنَّ
 بَعْدَ الْعَهْدِ بِهِ فَلَمْ أَرْبَأْ بِإِعَادَةِ بَعْضِ ذَلِكَ تَأْكِيدًا لِلْبَيَانِ وَتَوْقُفًا لِلنَّسْيَانِ .
 وَلَمَّا كَانَ سَبَبُ الْإِتْيَانِ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ التَّوَصُّلُ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ
 وَجَبَ كَوْنُهَا مَتَحَرِّكَةً كَسَائِرِ الْحُرُوفِ الْمَبْدُوءِ بِهَا . وَأَحَقُّ الْحَرَكَاتِ بِهَا الْكُسْرُ ؛
 لِأَنَّهَا رَاجِعَةٌ عَلَى الضَّمَّةِ لِقَلَّةِ الثَّقَلِ ، وَعَلَى الْفَتْحَةِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُوْهِمُ اسْتِفْهَامًا
 بِخِلَافِ الْفَتْحَةِ ، فَإِنَّهَا تُوْهِمُهُ ، فَإِنَّهُ لَوْ قِيلَ فِي (إِصْطَفَى) : أَصْطَفَى ،
 وَالِاسْتِفْهَامُ غَيْرُ مُرَادٍ لَكَانَ لَفْظُهُ كَاللَّفْظِ بِهِ ، وَالِاسْتِفْهَامُ مُرَادٌ ، فَإِذَا قِيلَ
 فِي الْإِخْبَارِ (إِصْطَفَى) بِالْكَسْرِ وَفِي الْاسْتِفْهَامِ (أَصْطَفَى) بِالْفَتْحِ أُسِّنَ
 الْإِيهَامُ وَتَأَكَّدَ الْإِنْهَامُ . وَفِي فَتْحِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ أَيْضًا مَحْذُورٌ آخَرٌ وَهُوَ
 تَأْوِيلُهُ إِلَى التَّبَاسُخِ الْأَمْرِ بِالْمُضَارَعِ الْمُسْنَدِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ
 فِي الْأَمْرِ بِالْإِنْطِلَاقِ : أَنْطَلِقْ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ لَتُوْهِمَ أَنَّهُ مُضَارَعٌ مَسْنَدٌ
 إِلَى الْمُتَكَلِّمِ ، وَلَا يَكْفِي الْفَرْقُ بِالسَّكُونِ ، فَإِنَّ الْمُضَارَعِ قَدْ يُسَكَّنُ فِي مَوَاضِعَ
 الرَّفْعِ تَخْفِيفًا كَتَسْكِينِ أَبِي عَمْرٍو : * يَنْصُرُكُمْ * (٢) وَأَخَوَاتِهِ (٣) .
 وَلَمَّا اسْتَحَقَّتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ الْكُسْرَ فِي الْأَفْعَالِ كُسِرَتْ أَيْضًا فِي
 الْأَسْمَاءِ ، لِتَجْرِي عَلَى سَنَنِ وَاحِدٍ .
 فَإِنَّ (٤) عَوَّضَ فِيهَا بِإِلْيِ السَّاكِنِ الَّذِي جِيءَ بِهَا لِأَجْلِ لَا زِمَةَ ضَمَّتْ

- (١) انظر ما سلف ص ٤٩٦ وما بعدها .
 (٢) آل عمران : ١٦٠ ، التوبة : ١٤ ، محمد : ٧ ، الملك : ٢٠ .
 (٣) مذهب أبي عمرو في هذا الموضع وأمثاله مما روي عنه هو الاختلاس
 لا التسكين . انظر السبعة : ٢٦٥ ، وسيبويه : ٢٩٧/٢ ،
 والخصائص : ٧٢/١ وما بعدها .
 (٤) كذا الكلام في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف -
 (٥/١٥/ب) ، وعلى هذا يكون المصنف لم يشرح قوله :

هي إِتِّبَاعًا وَتَخْلُصًا مِنْ تَتَابُعِ كَسْرٍ وَضَمٍّ . وبعضُ العرب (١) يفتقرُ ذلك
لأجل الانفصال بالسَّكَن . وَالضَّمُّ هو المَأْخُذُ به حَتَّى فِي نَحْوِ :
(أَغْرِي) إِتِّبَاعًا لِلضَّمَّةِ الْمَنْوِيَّةِ قَبْلَ الْيَاءِ .

وَمِنْ أَشَمَّ / فِي نَحْوِ : (أَخْتِيرَ ، وَأَنْقَدَ) لَزِمَهُ الْإِشْمَامُ فِي ٢١٥/أ

الهمزة .

(ص) "فصل : لا تثبت همزة الوصل غير بدوٍ بها إلا في

ضرورة ، ما لم تكن مفتوحة ، تلي همزة الاستفهام ،

فتبدل ألفاً أو تُسَهِّلُ .

وشبوتها قيلَ حرف التعريف المحرك بحركة منقولة

راجع ، وتُغْنِي (٢) عنها في غيره . وشذَّ في (سَلْ)

(إِسْلْ) .

وإن اتَّصل بالمضمومة ساكنٌ صحيحٌ ، أو جارٍ مجراه ،

جاز كسره وضمه .

== : "وُفْتُحَ مع هذين . وَتَضَمَّ مع غيرهما قبل ضمة أصلية موجودة أو

مقدَّرة " وقوله : " وتكسر فيما سوى ذلك ، وقد تكسر في (أَيُّمَن) . "

وأنقل ما قاله أبوحيان في التذيل والتكميل بتصريف يسير :

" وَفُتِحَ مع (أَيُّمَن) المذكورة ، ومع (ال) ، وكذا مع (أَم) التي

هي في لغة حمير بدل (ال) .

وَتَضَمَّ مع غيرهما ، قبل ضمة أصلية موجودة ، سواء كان أمراً من الثلاثي

الذي تدخله همزة الوصل كـ (أَخْرَجَ) أم ماضياً مبنياً للمفعول مِن

الذي افْتُحَ بها كـ (أَنْطَلَقَ) ، وَاقْتَدِرَ ، وَاسْتَخْرَجَ) . أو مقدَّرة كـ (أَدْعِي

يا هند) ، تَضَمَّ الهمزة ؛ لأنَّ العين مضمومة بضمة أصلية تقدِّراً ،

إذ الأصل فيه : (أَدْعُوِي) ، فاستثقلت الكسرة في الواو ، فنقلت ،

فالتقى ساكنان الواو والياء التي هي ضمير الموصوف ، فحذفت الواو

لالتقاء الساكنين ، فبقي (أَدْعِي) .

(١) [واحتَرَزَ بقوله : "أصلية" من ضمة : (أَمْشُوا) ونحوه] .

وقوله : "وتكسر فيما سوى ذلك" يشمل الأفعال الخماسية والسادسية

إذا بُنِيَتْ للفاعل [ومصادرهما] والأمر منها ومن نحو : (يَضْرِبُ ،

وَيَذْهَبُ ، وَيَعْلَمُ) ، وتلك الأسماء المذكورة . وقد تكسرت في (أَيُّمَن)

المخصوص بالقسم ، فنقول : (أَيُّمَن) إذا ابتدأت .

التذيل والتكميل : ٥٧٩/٤ وما بعدها ، ٢٥٩/٤ وما بعدها (دار الكتب) .

(١) تكلمة يقتضيهما السياق انظر المساعد : ٦١٤/٢ .

(٢) تكلمة يقتضيهما السياق انظر شفاء العليل : ٩٧٢/٢ .

(١) المنصف : ٥٤/١ وما بعدها .

(٢) في الأصل : (يغني) ، وهو تصحيف ، والتصويب من التسهيل .

(ش) مثالُ ثبوتها غير مبدوءٍ بها في الضرورة قولُ الشاعر (١) :

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرْفَانَهُ يَنْتِ وَإِنْ شَاءَ الْحَدِيثِ قَمِيْسُنْ

ومثالُ إبدالها ألفاً لكونها مفتوحةً بعدَ همزة الاستفهام قوله تعالى :

* الذَّكْرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ * (٢) وكان حقُّها أَنْ تُحذفَ كما يُحذفُ

غيرُها من همزات الوصل إذا وليت همزة الاستفهام ، نحو : * أَصْطَفَى

الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنَيْنِ * (٣) إِلَّا أَنَّهَا لو حذفت لم يُعلم أَنَّ الباقيَّةَ همزةٌ

الاستفهام ، لِأَنَّهَا مفتوحةٌ ، واللفظ بالاستفهامية في موضعها كاللفظ بها

دون استفهام ، فلو لم تُبدَلْ أو تُسهَّلْ بعدَ همزة الاستفهام لكان الاستفهامُ

لا يُعرف به . والمشهورُ إبدالها ألفاً . وقد تُسهَّلُ كقول الشاعر (٤) :

وَمَا أَدْرِي إِذَا يَمُتُ أَمْرًا أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي

أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا ابْتِغِيهِ أَمْ الشَّرُّ الَّذِي لَا يَأْتِلِينِي

وكقول الآخر (٥) :

أَلْحَقْ أَنَّ دَارَ الرَّيَّابِ تَبَاعَدَتْ أَوَانَيْتَ حَبْلٍ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ

وإذا نُقلتَ [حركة] (٦) همزة الوصل إلى الساكن الذي جيءَ بهمزة الوصل

(١) نُسب البيت إلى قَيْسِ بْنِ الْخَطِيمِ وَجَمِيلِ بْنِ مَعْمَرٍ . وهو في ديوان قيس

: ١٠٥ ، وديوان جميل : ٢٠٤ ، ونوادير أبي زيد : ٥٢٥ ، ومعاني

القرآن للأخفش : ١٢/١ ، والكامل : ٣١٣/٢ ، وأمالى القالسي

: ١٧٧/٢ ، وابن يعيش : ١٩/٩ ، والتذيل والتكميل :

٥٨١/٤ ، والهمع : ٢١١/٢ ، وشرح شواهد شرح الشافعية : ١٨٣ .

(٢) الأُنعام : ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٣) الصافات : ١٥٣ .

(٤) هو الْمُثَقَّبُ الْعَبْدِيُّ . والبيتان في ديوانه : ٢١٢ وما بعدها ،

والمفضليات : ٢٩٢ ، والبحر المحيط : ١٩/٦ .

والبيت الشاهد في ابن يعيش : ١٣٨/٩ ، والتذيل والتكميل :

٥٨١/٤ ، والبحر المحيط : ٤٩٠/١ ، وشرح شواهد شرح الشافعية

: ١٨٨ .

(٥) هو عُمر بن أَبِي رَيْعَةَ . والبيت في ديوانه : ١٠١ ، وسيبويه : ٤٦٨/١ ،

وشرح الكافية الشافعية : ٢٠٧٥/٤ ، والتذيل والتكميل : ٥٨١/٤ .

(٦) تَكَلَّمَ مِمَّا حَكَاهُ نَاضِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (١٥/٥ ب) .

لا جله استغني عن همزة الوصل كقول بعض العرب : " نَنُوءُ يَك " (١) يريد :
 إِنَّا نُوءُ يَك ، أي : " أَصْلُهُ " . وكذا يُقال لَمَنْ يُوْءُ مَرْبَا النَّأْي : (نَعْنِي)
 والأصل (إِنَّا عَنِّي) ، فنقلت حركة الهمزة إلى النون ، واستغني في الإدغام عن
 همزة الوصل كما استغني في الإدغام إذا قلت في (آوُدُد) : (رُد) .
 وشذ قول بعض العرب (٢) في (سَل) : (إِسَل) .
 ولو كان الساكن المنقول إليه الحركة لام (ال) لجاز حذف الهمزة
 وثبوتها ، والثبوت أجود ، لأن استعماله في القراءة أشهر (٣) .
 وإذا اتصل بهمزة الوصل المضمومة ساكن صحيح ، أو جار مجرى
 الصحيح حذفت ، وكسر الساكن أو ضم ، نحو : * أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا
 مِنْ دِيَارِكُمْ * و * أَنْ أَقْتُلُوا ... أَوْ أَخْرِجُوا * (٤)

-
- (١) اللسان : (نَأْي) .
 (٢) حكاهما الأَخْفَش . المنصف : ٧٠ / ١ .
 (٣) انظر الخصائص : ٩٠ / ٣ ، والبحر المحيط : ٢٥٧ / ١ ، تفسير
 قوله تعالى : * قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ * البقرة : ٥٧١ .
 (٤) النساء : ٦٦ . الكسر قراءة عاصم وهمزة ، والضم قراءة ابن عامر
 وابن كثير ونافع والكسائي . وروى عن أبي عمرو (أَنْ ... أَوْ ...)
 السبعة : ٢٣٤ .

باب مصادر الفعل الثلاثي

(ص)

"منها الثلاثي المَحْرُكُ الفاءُ بالثلاثِ ، مفتوحُ العينِ ،
مُجَرَّدًا ، أو ذا أَلِفٍ بعدها ، مذكَّرًا ، أو مؤنَّثًا بالتاءِ ،
أو ساكنِ العينِ مُجَرَّدًا ، أو مؤنَّثًا بالتاءِ ، أو الألفِ
المقصورة ، أو مزيدًا آخره أَلِفٌ ونونٌ ."

(ش) مَحْرُكُ الفاءِ بالثلاثِ أي : الفتحة والكسرة والضمة . ومفتوحُ العينِ مُجَرَّدًا
مع فتح الفاءِ ك (فَرِحَ) ، ومع كسرها ك (غَلِظَ) ، ومع ضمها ك (هُدَى) .
وذا الألفِ بعدها أي : بعدَ العينِ المفتوحة ك (صَلَاحٍ ، وَجِمَاحٍ ،
وَبُجَاحٍ) . أو مؤنَّثًا بالتاءِ ك (جَنَابَةٍ ، وَخِطَابَةٍ ، وَدُعَابَةٍ) . فهذه تسعة
أمثلة (١) للمفتوحِ العينِ .

وللساكنِ العينِ مُجَرَّدًا (فَعَلَ) ك (صَبَرَ) ، و (فَعِلَ) ك (ذِكِرَ) ،
و (نُفِعَ) ك (شُكِرَ) . وله مؤنَّثًا بالتاءِ (فَعَلَتْ) ك (رَحِمَتْ) ، و
(فَعِلَتْ) ك (نَشَدَتْ) ، و (فُعِلَتْ) ك (قُدِّرَتْ) . وله مؤنَّثًا بالألفِ
المقصورة (فَعُلَى) ك (دَعَوَى) ، و (فُعِلَى) ك (ذِكْرَى) ، و (نُفُعِلَى)
ك (رُجِمَى) . وله ذا أَلِفٍ ونونِ زائدتين (فَعْلَانِ) ، ولم يجي منه
إلا (لَيَّانِ) و (شَنَانِ) (٢) بمعنى : شَنَانٌ (٢) ، و (فِعْلَانِ) ك
(إِيْتِيَانِ) ، و (فُعْلَانِ) ك (غُفْرَانِ) .

(ص) " ومنها (فَعْلَانِ) ، و (فَعِلَ) ، و (فَعِلَتْ) ، و
(فُعِّلَ) ، و (فُعِلَتْ) ، و (فُعُولَ) ، و (فُعُولَةٍ)
و (فَعُولَ) ، و (فَعُولَةٍ) [و (فُعُولَةٍ) (٣)] ، و (فُعُولَةٍ)
و (فُعُلَ) ، و (فَعَالِيَةٍ) ، و (فُعُلَ) ، و (فُعُولَةٍ)

- (١) في الأصل : (المثلة) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر
الجيش من كلام المصنف (١٦/٥) .
(٢) في الأصل : (سنان) ، وهو تصحيف .
(٣) تكلمة من التسهيل . وتمهيد القواعد (١٦/٥) .

و (فَعْلُولِيَّةٌ) ، و (فَعْلَى) ، و (فَعْلَاءٌ) ، و (فَعْلَاءٌ) ،
و (فَعْلَاءٌ) ، و (مَفْعُولًا) ، و (فَعْلَى) ، و (فَعْلَى) ،
و (إِنْفَعْلَى) ، و (إِنْفَعْلَاءٌ) ، و (فَعْلَى) ، و (فَعْلَى) ،
و (فَعْلَى) ، و (فَعْلَوْلَى) ، و (فَعْلَوْلَى) ، و (فَعْلَوْلَى) ،
و (فَعْلَوْلَى) ، و (فَعْلَوْلَى) ، و (فَعْلَوْلَى) ،
و (مَفْعِلٌ) ، مُثَلَّثَ الْمِيمِ مُجَرَّدًا ، [وَبِالْتَّاءِ] ، و
(مَفْعُولٌ) ، و (مَفْعُولَةٌ) ، و (فاعِلٌ) ، و (فاعِلَةٌ) .
(ش) تَرْتِيبُ أَمْثَلَةِ هَذِهِ الْأَوْزَانِ : (جَوْلَانٌ) ، و (كَذِبٌ) ، و (سَرِقَةٌ) ، و (ذَمِيلٌ) ،
و (نَمِيَّةٌ) ، و (حُلُولٌ) ، و (سُهُولَةٌ) ، و (قَبُولٌ) ، و (خَصَصَةٌ
[خَصُوصِيَّةٌ] و^(٣) خَصُوصِيَّةٌ) ، و (حَفَرٌ حَفْرِيَّةٌ) ، و (حَلَمٌ حُلَمَاءٌ) ، و (كَرِهٌ
كَرَاهِيَّةٌ) ، و (سَادَ سَوْدًا) ، و (بَانَ بَهْنُونَةً ، وَدَامَ دَيْمُومَةً) و (كَحَّ
كَعَاعَةً ، وَكُعُومًا وَكَيْسَمُوعِيَّةً) : إِذَا ضَعُفَ وَجُنَّ ، و (جَمَزَ جَمَزَى) ، و (هَلَكَ
هَلَكَاةً) ، و (غَلَا غُلُوءًا ، وَخَالَ خُيْلًا) ، و (خَالَ خَيْلًا وَخَيْلًا) ، و
(حَلَفَ مَحْلُوفًا)^(٤) ، و (شَعُرَ شَعُورًا) ، و (حَضَّ عَلَى الْأُمْرِ حِضْضًا ، وَحَثَّ
حَثِيثًا ، وَهَجَرَ هَجْرِي) ، و (هَجَّرَ) ، و (إِهْجَرَ) ، و (إِهْجَرَ) ،
و (غَلَبَ غُلْبَةً) ، و (غُلِبَ) ، و (رَغِبَ)^(٥) رَغْبَةً ، وَرَهَبَ رَهْبَةً) ، و
(سَحَفَهُ سَحْفَنِيَّةً) ، و (نَعَرَ نَعَارَةً)^(٦) بِتَخْفِيفِ الرَّاءِ وَتَشْدِيدِهَا :

-
- (١) تَكْمَلَةٌ مِنَ التَّسْهِيلِ .
(٢) الذَّمِيلُ : ضَرْبٌ مِنَ السَّيْرِ .
(٣) تَكْمَلَةٌ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنَفِ (١٦ / ٥) .
(٤) حَكَاهَا ابْنُ بَزْرَجٍ . اللِّسَانُ : (حَلَفَ) .
(٥) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِيهَا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنَفِ . وَعَلَى هَذَا
يَكُونُ الْمَصْنَفُ لَمْ يُثَلَّلْ لـ (فَعْلَى) . وَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ : (. . . وَغُلِبَ ،
وَدَفَقَ دِفْقًا ، وَرَغِبَ . . .) . انْظُرْ شَفَا الْعَلِيلِ : ٩٢٦ / ٢ ،
وَالْمُسَاعَدُ : ٦٢٠ / ٢ .
(٦) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِيهَا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنَفِ ، وَصَوَابُهُ :
(زَمَرَ زَمَارَةً) بِالزَّيِّ ، أَوْ (زَمَرَ زَمَارَةً) بِالذَّالِ . رَاجِعِ التَّاجِ (زَمَرَ) ،
(زَمَرَ) .

إذا فَجَرَ وَمَجَن ، و (عَرَفَ عِرْفَانًا) / يكسر العين والراء وتشديد الفاء ٢١٥/ب
 بمعنى : عِرْفَان ، و (صار صَبُورًا) : رَجَعَ (١) ، و (حَلَّلَ تَحَلَّةً) أي
 : حَلَلًا ، و (هَلَكَ تَهْلُكَةً) أي : هَلَكَ ، و (زَهَبَ مَذْهَبًا) ، و (رَجَعَ
 مَرَجِمًا) ، و (هَلَكَ مَهْلُكًا) ، و (قَدِرَ عَلَى الشَّيْءِ مَقْدَرَةً وَمَقْدِرَةً) ،
 و (عَقَلَ مَعْقُولًا ، وَجَلَدَ مَجْلُودًا) (٢) فهو جَلَدٌ ، و (أَوَى لَهُ مَأْوِيَةً) ،
 إذا رَحِمَهُ ، و (فُلِحَ فَالِحًا) ، و (كَذَبَ كَاذِبَةً ، وَلَغَا لَغِيَةً) .

(ص) "وَالْغَالِبُ أَنْ يُعْنَى بِ (فَعَالَةٍ) و (فُعُولَةٍ) الْمَعْنَى

الثَّابِتَةُ ، و بِ (فَعَالَةٍ) الْحَرْفَ وَشَبِهَا ، و بِ (فِعَالٍ)

مَا فِيهِ تَأَنُّبٌ ، و بِ (فُعَالٍ) الْأَصْوَاتُ وَالْأَصْوَاتُ ، و بِ

(فَعِيلٍ) الْأَصْوَاتُ وَضُرُوبُ السَّيْرِ ، و بِ (فَعْلَانٍ)

مَا فِيهِ تَقْلُبٌ ، و بِ (فَعْلٍ) الْأَعْرَاضُ ، و بِ (فُعْلَةٍ)

الْأُلُوانُ .

(ش) قَصَدُ الْمَعْنَى الثَّابِتَةِ بِ (فَعَالَةٍ) ك (الْفُطَانَةُ : وَالْبِلَادَةُ ، وَالْجَرَاءَةُ ،

وَالرَّدَاءَةُ (٣) ، وَاللَّيَابَةُ ، وَالْجَهَالَةُ ، وَالظَّرَافَةُ ، وَالشَّخَافَةُ (٤) وَالْبَرَاعَةُ ،

وَالرَّقَاعَةُ (٥) .

وَقَصَدُهَا بِ (فُعُولَةٍ) ك (السُّهُولَةُ ، وَالصُّعُوبَةُ ، وَالرُّطُوبَةُ ، وَالْيُبُوسَةُ ،

وَالْعُذُوبَةُ ، وَالْمُلُوحَةُ ، وَالرَّعُونَةُ ، وَالْخُشُونَةُ) .

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِيهَا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ (٥/١٦/أ) .

وَهُوَ مُصَدَّرٌ : صَارَ إِلَى كَذَا .

(٢) انْظُرْ رَأْيَ سَيِّبُوهِ فِي (مَعْقُولٍ) وَأَمْثَالَهُ . الْكِتَابُ : ٢٥٠/٢ .

(٣) كَذَا فِي الْأَصْلِ ، وَفِيهَا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ (٥/١٥٢/أ) وَنَاطِرُ

الْجَيْشِ (٥/١٧/أ) مِنْ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ : (وَالْجَزَالَةُ وَالرَّذَالَةُ) .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (النَّحَافَةُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ

مِنْ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : (الرَّقَابَةُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ مِنْ

كَلَامِ الْمُصَنَّفِ .

رُقِعَ رَقَاعَةٌ : إِذَا حُمِقَ .

وَقَصْدُ الْحَرْفِ ب (فِعَالَةٌ) ك (النِّجَارَةُ ، وَالْخِطَاطَةُ ، وَالنَّسَاجَةُ ،
وَالْحِيَاكَةُ ، وَالصِّيَاغَةُ ، وَالْجِرَائَةُ ، وَالْفَلَاخَةُ ، وَالْكِتَابَةُ) .
وَالْمُرَادُ بِشِبْهِ الْحَرْفِ الْوَلَايَاتُ ك (الْإِمَارَةُ ، وَالْعِرَافَةُ ، وَالْوِزَارَةُ ،
وَالنَّقَابَةُ) .

وَكُونُ (فِعَالٍ) لِمَا فِيهِ تَأْتِي ك (الشَّرَادُ ، وَالْجِمَاحُ ، وَالْقِمَاصُ ،
وَالشَّبَابُ ، وَالْخِلَاءُ ، وَالْجِمَاءُ) (١) ، وَالصَّرَافُ (٢) ، وَالْهِيَاجُ ، وَالْحِرَارَانُ ،
وَالشَّمَّاسُ) .

وَكُونُ (فُعَالٍ) لِلْأَدْوَاءِ ك (الزُّكَامُ . وَالسُّلَاقُ) (٣) ، وَالْقِيَاءُ ،
وَالصُّدَاعُ ، وَالذُّوَارُ (٤) ، وَالظُّهَارُ ، وَالسُّلَالُ ، وَالنُّحَازُ ، وَالْمُشَاءُ) (٥) .
وَكُونُهُ لِلْأَصْوَاتِ ك (الرُّغَاءُ) (٦) ، وَالنُّغَاءُ ، وَالسُّوَاءُ (٧) ، وَالْعَوَاءُ ، وَالْخَوَارُ ،
وَالْجَوَّارُ (٨) ، وَالضُّبَاحُ ، وَالنُّبَاحُ ، وَالنُّعَاقُ ، وَالنُّهَاقُ) .

وَكُونُ (فَعِيلٍ) لِلْأَصْوَاتِ ك (الصَّهِيلُ ، وَالنَّهْيُ ، وَالْمَهْدِيرُ ،
وَالصَّفِيرُ ، وَالْهَزِيرُ ، وَالنَّعِيرُ ، وَالْقَسِيرُ ، وَالنَّشِيرُ ، وَالْأَزِيرُ ، وَالْعَجِيرُ ،
وَالْكَشِيرُ) (٩) .

(١) فِي الْأَصْلِ : (الْحَنَاءُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَنِيَّانَ مِنْ
كَلَامِ الْمُصَنِّفِ .

(٢) الْقِمَاصُ : عَدَمُ الْاسْتِقْرَارِ فِي مَوْضِعٍ . الْخِلَاءُ : فِي الْإِبِلِ كَالْحِرَارَانِ فِي
الدَّوَابِّ . الصَّرَافُ : اشْتِهَاءُ الشَّاءِ وَالْكَلَابِ وَالْبَقَرِ لِلْفَعْلِ .

(٣) السُّلَاقُ : بَثْرٌ يَخْرُجُ مِنْ بَاطِنِ الْفَمِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (الذُّوَارُ) ، وَهُوَ تَصْغِيرُ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَنِيَّانَ
مِنْ أَمْثَلَةِ الْمُصَنِّفِ : ٥٣/٥ أ/١ .

(٥) الظُّهَارُ : وَجَعُ الظُّهْرِ . السُّلَالُ : السُّلُّ دَاءٌ مَعْرُوفٌ . النُّحَازُ :
سَعَالُ الْإِبِلِ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : (دَغَاءٌ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَنِيَّانَ مِنْ
أَمْثَلَةِ الْمُصَنِّفِ .

(٧) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَالتَّذْيِيلُ وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ (٥/١٧/أ) وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهَا
فِيهَا تَحْتَ يَدَيَّ مِنْ كِتَابِ اللُّغَةِ . وَلَعَلَّهَا الْمَوَاءُ .

(٨) النُّغَاءُ : الْمَوَاءُ (الْمَخْصَصُ : ٨/٨٥) . الْجَوَّارُ : الْخَوَارُ .

(٩) الْمَهْدِيرُ : مِنْ أَصْوَاتِ الْبَعِيرِ . الْهَزِيرُ : صَوْتُ الرِّيحِ . الْقَسِيرُ :

صَوْتُ الْمَاءِ . الْأَزِيرُ : صَوْتُ غُلْيَانِ الْقَدَرِ . الْعَجِيرُ : الصَّوْتُ

الْمَرْتَفِعُ . الْكَشِيرُ : صَوْتُ الْأَفْعَى مِنْ جُلْدِهَا .

وَكُونُ (فَمَلِيلٍ) لُضْرُوبِ السَّيْرِكِ (نَمَلٌ نَمِيلًا، وَرَسَمٌ رَسِيمًا، وَوَجَفٌ وَجِيفًا، وَدَبٌّ دَبِيمًا) .

وَكُونُ (فَعْلَانِ) لِلتَّقَلُّبِ كَ (الطَّوْفَانِ، وَالْجَوْلَانِ، وَالْفَزْوَانِ، وَالْخَفْقَانِ، وَالضَّرْبَانِ، وَالْجَيْشَانِ، وَالشَّوْرَانِ، وَالْفَلَمَانِ، وَالْهَيْجَانِ) .

وَكُونُ (فَعَلٍ) لِلْأَعْرَاضِ كَ (فَرَحٍ، وَتَرَحٍّ، وَعَطَشٍ، وَغَرَثٍ^(١)، وَخَجَلٍ، وَوَجَلٍ، وَحَزَنٍ، وَوَسَنٍ، وَطَمَعٍ، وَطَبَعٍ) .

وَكُونُ (فُعْلَةٍ) لِلْأَلْوَانِ كَ (شَهْلَةٍ، وَسُمْرَةٍ، وَأُدْمَةٍ، وَوَرَقَةٍ^(٢)، وَطُلْحَةٍ^(٣)، وَكُدْرَةٍ، وَغُبْرَةٍ، وَشُقْرَةٍ، وَخُضْرَةٍ، وَدُهْمَةٍ، وَحُمْرَةٍ، وَصُفْرَةٍ .

وَنَبَّهْتُ فِي أَوَّلِ هَذِهِ الْأُوزَانِ بِقَوْلِي : " فِي الْغَالِبِ " عَلَى أَنَّ مَعَانِيَ هَذِهِ الْأُوزَانِ قَدْ يُدَلُّ عَلَيْهَا بِغَيْرِهَا ، وَأَنَّهَا قَدْ يُدَلُّ بِهَا عَلَى مَعَانٍ أُخَرَ .

(ص) " وَالْمَقِيسُ فِي التَّمَعُّدِي مِنْ (فَعَلٍ) مُطْلَقًا وَمِنْ

(فَعِلٍ) الْمُفْهِمُ عَمَلًا بِالْفَمِّ (فَعَلٍ) ، وَفِي

الْإِزَامِ مِنْ (فَعِلٍ) (فَعَلٍ) ، وَمِنْ (فَعَلٍ)

(فُعُولٍ) ، مَا لَمْ يَغْلِبْ فِيهِ (فِعَالَةٌ) أَوْ (فِعَالٌ)

أَوْ (فُعَالٌ) أَوْ (فَعِيلٌ) ، أَوْ (فَعْلَانٌ) ، فَيَنْدُرُ

فِيهِ (فُعُولٌ) .

وَيُدَلُّ عَلَى الْمَرَّةِ بِ (فَعْلَةٍ) ، وَعَلَى الْهَيْئَةِ بِ (فِعْلَةٍ)

، مَا لَمْ يَوْضَعْ الْمَصْدَرُ عَلَيْهَا .

وَشَدَّ نَحْوُ : (إِتْيَانَةٍ) وَ (لِقَاءَةٍ) .

(١) الْغَرَثُ : أَوَّلُ الْجَوْعِ .

(٢) الْوَرَقَةُ : سَوَادٌ فِي غُبْرَةٍ .

(٣) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِيهَا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنَفِ (١/١٧/٥)

وَلَمْ يَذْكُرْهَا أَبُو حَيَّانٍ فِيمَا حَكَاهُ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنَفِ : ١/١٥٤/٥ .

وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهَا فِيمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ كُتُبِ اللُّغَةِ ،

(ش) مصادر الثلاثي مقيسة وغير مقيسة . فمن المقيسة (فَعَلَ) ل (فَعَلَّ) (ش) المتعدي ك (أَكَلَ أَكْلًا ، وَجَمَعَ جَمْعًا ، وَبَدَلَ بَدَلًا ، وَمَنَعَ مَنَعًا ، وَقَبَضَ قَبْضًا ، وَبَسَطَ بَسْطًا) . ول (فَعَلَ) مُقَيَّدًا بدلالته على عَمَلٍ بِالْفَمِّ ك (لَقِمَ لَقْمًا ، وَلَسِبَ لَسِبًا ، وَسَرِطَ سَرِطًا ، وَزِدَ زِدًا ، وَ (لِهَمَ لَهُمَا ، وَلِثِمَ لَثْمًا ، وَبَلَغَ بَلْعًا ، وَقَضِمَ قَضْمًا ، وَخَضِمَ خَضْمًا ، وَخَضِيَ خَضًا ، وَمَضَى مَضًى ، وَسَفَّ سَفًّا) . ومنها (فَعَلَ) ل (فَعَلَ) اللّازم ك (فَرَحَ فَرَحًا ، وَتَرَحَّجَ تَرَحُّجًا ، وَأَشْرَ أَشْرًا ، وَبَطَرَ بَطْرًا ، وَنَدِمَ نَدَمًا ، وَأَلِمَ أَلَمًا ، وَكَسَلَ كَسَلًا ، وَفَشَلَ فَشَلًا) .

ومنها (فُعُولٌ) ل (فَعَلَ) اللّازم الذي لم يغلّب فيه (فِعَالَةٌ) ك (تَجَرَّ تِجَارَةً) ، وَلَا (فِعَالٌ) ك (حَرَنَ حِرَانًا) ، وَلَا (فُعَالٌ) ك (بَقِمَ بُغَامًا ، وَمَشَى مُشَاءً) ، وَلَا (فَعِيلٌ) ك (صَهَلَ صَهِيلًا ، وَذَمَلَ ذَمِيلًا) ، وَلَا (فَعْلَانٌ) ك (طَافَ طَوْفَانًا) ، فَمَا اسْتَحَقَّ مِنْ (فَعَلَ) مصدرًا على أحد هذه الأوزان فلا يجيء مصدره على (فُعُول) إلّا نادرًا ك (جَمَعَ جُمُوحًا ، وَتَفَرَّغُوا) (١) .

(١) قال ناظر الجيش (١٧/٥ ب) : " هذا آخر ما وجد من شرح المصنف لهذا الكتاب رحمه الله تعالى ، ورضي عنه ، وأثابه الجنة عنه ، وكرّمه " . وعلى هذا يكون المصنف لم يشرح آخر الفقرة السالفة ، وهو قوله : " وَبَدَلَ عَلَى الْعُرَّةِ ... ولقاءة " .

باب مصادر غير الثلاثي

(ص)

* يُصَاغُ الْمَصْدَرُ مِنْ كُلِّ مَاضٍ أَوَّلُهُ هَمْزَةٌ وَصَلٌ بِكَسْرِ
ثَالِثِهِ وَزِيَادَةِ أَلِفٍ قَبْلَ آخِرِهِ ، وَمِنْ كُلِّ مَاضٍ أَوَّلُهُ
تَاءُ الْمُطَاوَعَةِ أَوْ شَبِهُهَا بِضَمٍّ مَا قَبْلَ آخِرِهِ إِنْ صَحَّ
الْآخِرُ ، وَإِلَّا خَلَفَ الضَّمُّ الْكَسْرُ .

وَيُصَاغُ مِنْ (أَفْعَلَ) عَلَى (إِفْعَالٍ) . وَمِنْ (فَعَّلَ)
عَلَى (تَفْعِيلٍ) ، وَقَدْ يَشْرُكُهُ (تَفْعِلَةٌ) ، وَيُغْنِي
عَنْهُ غَالِبًا فِيمَا لَامُهُ هَمْزَةٌ ، وَوُجُوبًا فِي الْمَعْتَلِّ (١)
... تَشْرِي دَلُوهَا تَنْزِيًّا

مِنْ الضَّرُورَاتِ .

وَمَصْدَرُ (فَاعَلٌ) (مُفَاعَلَةٌ) وَ (فِعَالٌ) ، وَنَدَرُ
فِيهَا فَاوُهُ يَاءٌ .

وَمَصْدَرُ (فَعَّلَلٌ) وَالْمَلْحَقُ بِهِ بِزِيَادَةِ هَاءِ التَّأْنِيثِ
فِي آخِرِهِ ، أَوْ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَزِيَادَةِ أَلِفٍ قَبْلَ آخِرِهِ ، وَفَتْحُ
أَوَّلِهِ هَذَا إِنْ كَانَ كَ (الزَّلْزَالِ) جَاءَ عَزَّ ، وَالْغَالِبُ
عَلَيْهِ أَنْ يُرَادَ بِهِ حِينَئِذٍ اسْمُ فَاعِلٍ .

* * *

تَمَّ (٢) وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مَا وَجَدَ بِخَطِّ الشَّيْخِ جَمَالِ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ شَرْحِهِ
لِتَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ وَتَكْمِيلِ الْمَقَاصِدِ (٣) . وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ .

(١) البيت بدون نسبة في تهذيب الألفاظ : ٣٤٠ ، والخصائص : ٣٠٢ / ٢ ،
والمنصف : ١٩٥ / ٢ ، والمخصص : ١٠٤ / ٣ ، وابن يمين : ٥٨ / ٦ ،
والمقرب : ١٣٤ / ٢ ، والأشباه والنظائر : ١٢٢ / ١ ، واللسان : (شهل)
(نز) . تمامه : " باتت ... " .

(٢) في الأصل : (ثم) ، وهو تحريف .

(٣) قال أبو حيان في مقدمة التذيل والتكميل : " ... وانتهى في شرحه
إلى باب مصادر غير الثلاثي ، وذلك أنصف من نصفه ، وعاقه عن إكماله
محتوم حتفه ... " . (١ / ٢ / ١) .

تكملة

ابن المصنف بدر الدين

/ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ

قال^(١) الإمام العالم الفاضل المحقق العلامة بدر الدين أبو عبد

الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائفي رحمه الله :

باب إعراب الفعل وعوامله

قوله : ((يُرْفَعُ المضارعُ لتعريبه مِنَ النَّاصِبِ والجازم ، للوقوعه

موقع الاسم ، خلافاً للبصريين)) .

قد تقدّم في أوّل الكتاب^(٢) بيان [أَنَّ]^(٣) المعربَ من الأفعال هو المضارعُ

الذي لم تتّصل به نونُ توكيدٍ ، ولا نونُ إناءٍ ، وأنَّ إعرابه رفعٌ ونصبٌ

وجزمٌ . فلم يحتج إلى ذكر ذلك هنا ، بل إلى ذكر ما يعمل في الأفعال ،

وهو ثلاثة أنواع : رافعٌ ، وناصبٌ ، وجازمٌ .

أمّا الرافعُ فقد بيّنه بقوله : ((يُرْفَعُ المضارعُ لتعريبه مِنَ النَّاصِبِ والجازم))

أي : الذي يعمل في المضارع هو خُلُوُّه من عامل النَّصْبِ وعاملِ الجزم .

(١) قال أبو حيان في التذليل والتكميل ٨/١٠٠ ب : ((..... وكان قد

شرع في أن يكتب على شيء من كلام أبيه فشرح من باب إعراب

الفعل إلى أوّل قول المصنف : فصل (ها) و(يا) حرف تنبيه .

وذلك نحو من ورقتين ونصف ورقة من نسخة كتابي إلا مواضع من

الفصل الثاني من باب عوامل الجزم لم يشرحها .))

(٢) ج ١ ص ٥ ب وما بعدها .

(٣) تكملة يقتضيها السياق .

ولإِخْلَافَ أَنَّ الرَّافِعَ للمضارع عاملٌ معنويٌّ^(١)، ولكن اختلفوا في هذا المعنى

ما هو ؟

فقال البصريون^(٢) : الرَّافِعُ للمضارع هو موقعه موقعاً صالحاً

للإسم ، ومتى كان الفعل لايجوز أن يقع موقعه اسمٌ لم يجز رفعه^(٣)

تقول : (يقومُ زيدٌ ، ويقعدُ عمرو ، ويكرُّ ينطلقُ ، ويُسْرُ يقولُ ذلك)

فترفع في هذا كله لوقوع الفعل منه موقعَ المبتدأ أو الخبر المفرد .

ولايجوز الرفع في (أن يقومَ زيدٌ ، ولم يقعدُ عمرو) ؛ لأنَّ الفعل فيه

لم يقع موقعَ الاسم . وأمَّا نحو : (كِدْتُ أفعلُ) فمثل : (كنتُ أفعلُ)

وقعت فيه (أفعلُ) موقعَ (فاعلُ) ، وإن لم يُتكلم به .

وقال الكوفيون^(٤) : الرَّافِعُ للمضارع خُطُوهُ من النَّاصِبِ والجازم ، فجعلوا

الرَّافِعَ^(٥) له تجرُّده من العوامل اللفظية ؛ لئِيسندَ كما كان الرَّافِعُ

للمبتدأ تجرُّده من العوامل اللفظية ، لئِيسندَ إليه .

(١) تتبعه السيوطي في هذا فذكر أنَّ الكسائيَّ ذهب إلى أن عامله لفظيٌّ

وهو حروف المضارعة . الأشباه : ٢٤٣/١

وذكر أبو حيان في ذلك سبعة مذاهب . التذييل والتكميل : ١٠٠/٨ ب .

(٢) سيبويه : ٤٠٦/١ وما بعدها ، والمقتضب : ١/٢ وما بعدها ، ٨٠/٤ وما -

بعدها ، والأصول : ١٤٦/٢ وما بعدها ، والجمال : ٧ ، والإنصاف : ٥٥٠/٢

(٣) قوله : ((ومتى كان الفعل ... ولم يجز رفعه)) هي عبارة ابن

السراج وحده من بين البصريين .

(٤) عدا الكسائي انظر الإنصاف : ٥٥٠/٢ ، وقصره المصنف في شرح

عمدة الحافظ على الفراء : ١٠٦ ، ٣٢٩ . وانظر التذييل والتكميل :

١٠٠/٨ وما بعدها .

(٥) في الأصل : (الناصب) ، وهو وهم .

وبهذا القول قال شيخنا رحمه الله ^(١) . واستدل على محته بفساد ما قاله
البحرِيُّون ، من ^(٢) قَبْلَ أَنَّ الرَّافِعَ للمضارع لو كان وقوعه موقعَ الاسمِ كما
ارتفع بعد (كَوْ) وحرفِ التَّخْفِيفِ ، لِأَنَّهَا مَخْتَمَةٌ بالأفعال ، فليس المضارع
بعدها في موضع الاسم ، وقد رفعوه بعدها ، نحو : (لو يقومُ زيدٌ قمْتُ ،
وَهَلَّا تَعْمَلُ ذَاكَ) ، فَعُلِمَ أَنَّ الرَّافِعَ له ليس وقوعه موقعَ الاسمِ ، فوجب
أَنْ يَكُونَ تَجَرُّدُهُ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَارِ ^(٣) .

فإن قيل : لَسَلَّمَ ، أَنَّ الرَّافِعَ للمضارع لو كان وقوعه موقعَ الاسمِ
لَمَا ارتفع بعد هذه الحروفِ ؟ لِأَنَّ الْمَرَادَ بموقع الاسمِ الموضعُ الذي هو
لِلْإِسْمِ بِالْجُمْلَةِ ، وما بعد هذه الحروفِ لِلْإِسْمِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : «لَوْ ذَاكَ سِوَارٍ
لَطَمْتَنِي» ^(٤) و (هَلَّا زَيْدٌ قَامَ) ، فإذا وقع فيه المضارعُ اسْتَحَقَّ الرَّفْعَ
لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ .

فالجوابُ : لا يخلو مرادكم بموقع الاسمِ إِمَّا ^(٥) أَنْ يَكُونَ الموضعُ الذي هو
لِلْإِسْمِ فِي الْأَصْلِ أَوِ الموضعُ الذي هو لِلْإِسْمِ فِي الِاسْتِعْمَالِ ، أَوِ
الموضعُ الذي هو لِلْإِسْمِ فِي بَعْضِهِمَا ^(٦) . وَإِنَّمَا مَا كَانَ يُلْزَمُ مِنْهُ بُطْلَانُ قَوْلِكُمْ :
رَافِعُ الْمضَارِعِ وَقَوْعُهُ مَوْجِعَ الْإِسْمِ : لِأَنَّهُ يَنْتَقِضُ عَلَى الْأَوَّلِ بِالرَّفْعِ بَعْدَ
حُرُوفِ التَّخْفِيفِ قَطْعًا ؛ لِأَنَّهُ مَوْجِعٌ لَيْسَ لِلْإِسْمِ فِي الْأَصْلِ .

(١) شرح الكافية الشافية : ١٥١٩/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ١٠٩ .

(٢) في الأصل : (ومن) ، بإقحام الواو .

(٣) شرح الكافية الشافية : ١٥١٩/٣ وما بعدها .

(٤) كتاب الأمثال : ٢٦٨ ، ومجمع الأمثال ١٧٤/٢ ، والكامل : ٤٤٠/٣ ،

والمقتضب : ٧٧/٣ ، والمغني : ٢٩٦ . وانظر قمته في حاشية

الأمير على المغني : ٢١٢/١ .

(٥) كذا في الأصل . والأولى (من) .

(٦) في الأصل : (في أحدهما) ، وهو تحريف ، والتمويه مما حكاه ناظر

الجيش من كلام الشارح (١/١٤/٥) .

وعلى الثاني بالرفع بعد (كَان) ونحوها ؛ لأَنَّهُ مَوْضِعٌ لِّاسْمٍ فِي

الاستعمال .

وعلى الثالث بالجزم بعد (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ ، فَإِنَّهُ مَوْضِعٌ هُوَ لِلِاسْمِ فِي

الاستعمال (١) كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾

فلو كان رافعُ المضارع وقوعه موقعَ الاسمِ في الجُمْلَةِ لَمَا كَانَ بَعْدَ (إِنْ)

الشَّرْطِيَّةِ إِلَّا مَرْفُوعًا ، فَلَمَّا لَمْ يُرْفَعْ عَلِمَ أَنَّ رَافِعَ الْمُضَارِعِ لَيْسَ

وقوعه موقعَ الاسمِ ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ يَكُونُ خُلُوهُ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ ، كَمَا

قال الكوفيُّونَ .

(ص) ((وَيُنصَبُ بـ (أَنْ) مَا لَمْ تَلِ (٣) عَلِمًا أَوْ ظَنًّا ، فِي أَحَدِ

الْوَجْهَيْنِ ، فَتَكُونُ مَخْفُفَةً مِنْ (أَنْ) ، نَاصِبَةً لِّاسْمٍ لَا يَبْرُزُ (٤)

إِلَّا اضْطِرَّارًا ، وَالْخَبَرُ جُمْلَةٌ ابْتِدَائِيَّةٌ ، أَوْ شَرْطِيَّةٌ ، أَوْ مُدْرَءَةٌ

بـ (رَبِّ) ، أَوْ فِعْلٌ يَقْتَرِنُ غَالِبًا - إِنْ تَصَرَّفَ وَلَمْ يَكُنْ لُغَةً -

بـ (قَدْ) وَحَدَّثَهَا أَوْ بَعْدَ نِدَاءٍ ، أَوْ بـ (لَوْ) أَوْ بِحَسْرِ

تَنْفِيْسٍ أَوْ نَفْسِي . ((

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِيمَا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ (١/٩٤/٥) .

وَحَقُّهُ : (فِي بَعْضِ الْأَسْتِعْمَالِ) . لِقَوْلِهِ فِيمَا سَبَقَ (٠٠٠) فَيَسِي

بَعْضُهُمَا .

(٢) التَّوْبَةُ : ٦ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (تَكُن) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّمْوِيدُ مِنَ التَّسْهِيلِ .

(٤) (يَبْرُزُ) : غَيْرُ وَاضِحَةٍ فِي الْأَصْلِ ، فَاسْتَعْنَتْ بِالتَّسْهِيلِ .

(ش) الذي يعمل النَّصْبَ في المضارع أربعة أَحْرَفٍ : (أَنْ ، وَلَنْ ، وَكَيْ ، وَإِذَا) (١) .

فَأَمَّا / (أَنْ) فهي في الكلام على ثلاثة أَضْرُبٍ : مُفَسَّرة ، وزائدة ، [و] (٢) مَمْدُورَة .

فالمفسَّرة : هي الممْدَرُّ بها حكاية ما فيه معنى القول دون حروفه ، كما في قوله تعالى : * فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ * (٣) .
والزائدة : دخولها في الكلام كخروجها ، كما في نحو : * فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ * (٤) ، ولا (٥) عمل لها .

والممْدُورَة : هي التي يُؤَوَّلُ منها ومن صِلَتِها مَمْدُورٌ . وتنقسم إلى مُخَفَّفَةٍ من (أَنْ) باقية على عملها ، وإلى غير مخففة ، وهي الناصبة للمضارع .
وإنما نصبته : لأنها شبيهة بأحد عوامل الأسماء ، وهي (أَنْ) . وهي أقوى النواصب ، ولذلك نصبت الفعل مظهرًا ومضمرةً .

(١) انظر لرسم (إِذَا) معاني الحروف المنسوبة للبرماني : ١١٧ ، ورصف المبراني : ٦٧ وما بعدها ، والمغني : ٢١ . وقد وردت في المتن بالنون وفي الشرح بالتنوين ، وتركبتها على رسمها فيهما ؛ لأن ذلك قد يكون صورةً عن رسم الأب والابن لها .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) المؤمنون : ٢٧ .

(٤) يوسف : ٩٦ .

(٥) (ولا) : مكررة في الأصل .

ولا تخلو الممدرسة من أن يعمل فيها فعلٌ عِلِمٍ ، أو فعلٌ ظَنٍّ ، أو غيرهما .
 فإن عَمِلَ فيها غيرُ فعلٍ عِلِمٍ أو ظَنٍّ فهي النَّاصِبَةُ للفعل كما في : * وَأَنْ
 تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ * (١) و * يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ * (٢) .
 وإن عَمِلَ فيها فعلٌ عِلِمٍ فهي المَخَفَّةُ من (أَنْ) ، فإذا وقع بعدها المضارعُ
 كان مرفوعاً .

وإن عَمِلَ فيها فعلٌ ظَنٍّ جاز أَنْ تكون المَخَفَّةُ ، وأن تكون النَّاصِبَةُ للفعل
 المضارع ، وهو الأكثرُ فيها ، ولذلك اتَّفَقَ على النَّصبِ في : * أَحَسِبَ
 النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا * (٣) ، [وكان أكثرُ القُرَّاءِ على النَّصبِ في قوله تعالى] (٤)
 * وَحَسِبُوا إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةً * (٥) فقرأ بالرفع أبو عمرو وحَمزة والكسائي
 وقرأ بالنصب الباقيون (٦) .

- (١) البقرة : ١٨٤ .
- (٢) النساء : ٢٨ .
- (٣) العنكبوت : ٢ .
- (٤) تكملة مما حكاه الشَّاطِبِيُّ في شرح الخلاصة من كلام الشَّارح
 (٤ / ٥١ / ٩) .
- (٥) المائدة : ٧١ .
- (٦) السبعة : ٢٤٧ ، والكشف : ١ / ٤١٦ ، وحجة القراءات : ٢٣٢ .

ولا يجوز في المخففة أَنْ تُتْلَى ، بل يجب أَنْ تَنْمِيبَ اسماً ، لا يبرز إلا في

(١)

الضرورة كقول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمَ الْخَيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا أَغْبَرَ أَفْقٌ وَهَبَتْ شَمَالًا

بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَفِيكَ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالًا

ولا يكون خبرها حال حذف الاسم إلا جملة (٢) ، إما ابتدائية كقوله (٣) :

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَالِكَ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ

(١) نسبا إلى جنوب بنت عجلان وإلى أختها عمرة بنت عجلان الكاهلية .

وهما في معاني القرآن للغراء : ١٠/٢ ، والإصناف : ١ / ٢٠٦ ،

وشرح الكافية الشافية : ٤١٦/١ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٢٤٢

وما بعدها ، والتذييل والتكميل : ١٠٣/٨ ب ، وشرح أبيات المغني :

١٤٩/١ وما بعدها ، والخزانة : ٢٨٢/١٠ ، والثاني في المغني : ٤٧ .

والبيت الثاني براوية :

بِأَنَّكَ كُنْتَ الرَّبِيعَ الْمُفَيْتَ لِمَنْ يَعْتَرِيكَ وَكُنْتَ الثَّمَالَا

في شرح أشعار الهذليين : ١٥٠/٢ ، وحاشية ابن السجري : ٣٠٩/١ ،

وشرح أبيات المغني : ١٥٠/١ ، وعليهما يفوت الانتشاد .

المرملون : جمع مرمِل ، وهو الذي نفذ زاده . المريع : الخفيف .

الشمال : الذخر والغيث .

(٢) انظر ما سلف ج ١ ص ١/٧١ .

(٣) هو الأَفْسَى . والبيت في ديوانه : ٥٩ برواية : (... أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ

عَنِ الْحَيْلَةِ الْحَيْلُ) . وهو برواية الشرح في سيبويه : ٢٨٢/١ ،

٤٤٠ ، ٤٨٠ ، ١٢٢/٢ ، والأصول : ٢٣٩/١ ، والمحتسب : ٣٠٨/١ ،

والمنصف : ١٢٩/٢ ، والتمام : ١١٤ ، وأما ابن السجري : ٢/٢ ،

والإصناف : ١١٩/١ ، وابن يعيش : ٧٤/٨ ، وشرح الكافية الشافية :

٤٩٧/١ ، والبحر المحيط : ١٢٨/٥ ، والخزانة : ٣٩٠/٨ .

التقدير : أنه هالكٌ كلُّ مَنْ يحفى وينتعل .

أو شرطية كقولك : (قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ مَتَى تَقُمْ أَقَمَ مَعَكَ) . ومثله (١) :

قَعَلِمْتُ أَنَّ مَنْ تَتَقَوَّهَ (٢) فَإِنَّهُ جَزَرٌ لِخَامِعَةٍ وَفَرَحٌ عُقَابٍ

ولك أن تجعل منه قوله (٣) :

سَالَتَانِي الطَّلَاقُ أَنَّ رَأَتَانِي قَلَّ مَالِي قَدْ جِئْتُمَانِي يُنْكِرُ
وَيَكُنَّ مَنْ يَكُنْ (٤) لَهُ نَشَبٌ يَحَبُّ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَحِشُّ عَيْشَ ضُرٍّ (٥)

(١) البيت بدون نسبة في البحر المحيط : ٣٧٤/٣ ، والمساعد : ٣٢١/١ وتقدم ج ١ ص ٧١ ب

جزر الوحوش : اللحم الذي تأكله . الخامعة : الضُّعْف .

(٢) في الأصل : (تشقفون) ، وهو تحريف ، والتصويب من البحر المحيط .

(٣) هو زيد بن عمرو بن نفيل أو نبيه بن الحجاج . والبيتان في صاحبي :

٢٨٣ ، والحماسة البصرية : ١١/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٣٨٦/٣ ،

والهمع : ١٠٦/٢ ، وشرح أبيات المغني : ١٤٦/٦ ، والخزانة : ٤٠٤/٦ .

والثاني في سيبويه : ٢٩٠/١ ، ومجالس ثعلب : ٣٢٢/١ ، ومعاني القرآن

للغراء : ٣١٢/٢ ، والمحتسب : ١٥٥/٢ ، والخصائص : ٤١/٣ ، ١٦٩ ،

وابن يعيش : ٧٦/٤ ، والبحر المحيط : ١٣٥/٧ ، والمغني : ٤٨٣ .

(٤) في الأصل : (يك) ، وهو تحريف يخل به الوزن ، والتصويب من المصادر

السابقة .

(٥) في الأصل : (ذي ضر) ، بإقحام (ذي)

بناءً على أنَّ الكاف مع (وَي) حَرْفُ خِطَاب ، والمعنى : أَعْجَبُ لَأَنَّ مَنْ يَكُنْ (١)
لَهُ نَشَبٌ يُعَبِّبُ . ويجوز أن تكون (وَي) مفصولةً من الكاف ، وهي مع (أَنْ)
للتشبيه على طريق التهكم .

وإِذَا مَصْدَرَةٌ بِـ (رَبَّ) كَقَوْلِ الشَّاعِر (٢) :

أَفَاطِمُ مَا يُدْرِكُ أَنْ رَبَّ لَيْلَةٍ كَأَنَّ نَجَاهَا مِنْ قُرُونٍ يُنْشَرُ
ومثله (٣) :

تَيَقَّنْتُ أَنَّ رَبَّ أَمْرِي خَيْلٌ خَائِنًا أَمِينًا وَخَوَّانٍ يُخَالُ أَمِينًا
وإِذَا فِعْلًا غَيْرَ مَتَصَرِّفٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِرٌ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ * (٤)
وقوله : * وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى * (٥) .
وإِذَا فِعْلٌ مَتَصَرِّفٌ يُفِيدُ الدُّعَاءَ كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ : * وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَفَبَ اللَّهُ
عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الْغَائِقِينَ * (٦) .

-
- (١) في الأصل : (يكون) ، وهو خطأ .
(٢) هو مسلم بن الوليد . والبيت في ديوانه : ٢١٦ ، والحامسة البصرية :
١٦٤/١ ، والسمط : ٥٢٠/١ .
(٣) البيت بدون نسبة في الهمع : ١٤٣/١ ، ٢٦/٢ .
(٤) الأعراف : ١٨٥ .
(٥) النجم : ٣٩ .
(٦) كذا بالرفع مع أن ما قبله منصوب .
(٧) النور : ٩ . وهي قراءة نافع انظر السبعة : ٤٥٣ ، والكشف :
١٣٤/٢ وما بعدها ، وحجة القراءات : ٤٩٥ وما بعدها .

أو هو مقرون في الغالب إما بـ (قَدْ) وحدها كقوله تعالى : * وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ
صَدَقْتَنَا * (١) ، أو بعد نداء كما تقول : (اعلَمْ أَنَّ - يازيد - قد قامَ
عَمْرُو) . وأجاز سيبويه (٢) أَنْ يكون منه قوله تعالى : * وَنَايِنَاهُ أَنْ
يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَقَتِ الرُّؤْيَا * (٣) ، وأجاز أيضاً (٤) أَنْ تكون (أَنْ)
فيه حرف تفسير كقوله تعالى : * أَفَلَمْ يَيَّأْسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ
اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا * (٥) ، وقوله تعالى : * تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانَُوا
يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ * (٦) .
وإما بحرف تنفيس كقوله تعالى : * عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى * (٧) .
وإما بحرف نفى كقوله : * أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا * (٨) وقوله تعالى :
* أَيَحْسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ * (٩) ، وقوله تعالى : * أَيَحْسِبُ
أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ * (١٠) .

- (١) المائدة : ١١٣ .
- (٢) سيبويه : ٤٨٠/١ .
- (٣) المافات : ١٠٤ - ١٠٥ .
- (٤) وهو رأي الخليل ، انظر سيبويه : ٤٨٠/١ .
- (٥) الرعد : ٣١ .
- (٦) سبأ : ١٤ .
- (٧) المزمل : ٢٠ .
- (٨) طه : ٨٩ .
- (٩) القيامة : ٣ .
- (١٠) البلد : ٧ .

ولا يجيء خبر (أَنْ) المخففة فعلاً متممراً غير نداء ولا مفعول بأحد
الحروف المذكورة إلا فيما شذَّ كقوله (١) :

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ
وقول الآخر - أنشده الفراء - (٢) :

إِنِّي زَعِيمٌ يَا نَوِيْءُ حَقٌّ إِنَّ أَمْنَتِ مِنَ الرَّزَاحِ
وَأَمْنَتِ مِنْ عَرَضِ الْمَنُو نِ مِنَ الْغَدُوِّ إِلَى الْمَبَاحِ (٣)
أَنْ تَهَيِّطِينَ بِلَادَ قَسُو يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

وإلى هذا أشار بقوله : ((غالباً)) .

(ص) «وقد تخلو من العلم والظن فتليها جملة
ابتدائية ، أو مضارع مرفوع ، لكونها [مخففة] (٤)
من (أَنْ) عند الكوفيين ، ومشبَّهة بـ (ما) اختها
عند البصريين .»

(١) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٥٠٠/١ ، ١٥٢٥/٣ ،
والجنى الداني : ٢١٩ ، والهمع : ١٤٣/١ .

(٢) الأبيات تقدم الأول والثاني منها . والثالث في نفس مصادر الأولين ،
وسر صناعة الإعراب : ٤٤٨ / ٢ ، وابن يعيش : ٩ / ٧ ، والبحر المحيط :
٢ / ٢١٣ ، والازهية : ٥٧ ، واللسان : (طلح) .

(٣) كذا في الأصل ، ورواية المصادر السابقة : (الرَّوَّاحِ) ، وهي الأولى .

(٤) تكملة من التسهيل .

(ش) قد تَخْلُو (أَنْ) المصدرية من أَنْ يعمل فيها عَلْمٌ أو ظَنٌّ ، وتليها جملة ابتدائية ، أو فعل مضارع مرفوع ، وهو قليل في الكلام ، ومنه قول الشاعر (١) :

رَأَيْتَكَ أَحْيَيْتَ النَّدَى بَعْدَ مَوْتِهِ فَعَاثَ النَّدَى مِنْ بَعْدِ أَنْ هُوَ خَامِلٌ
وقراءة بعضهم : ((لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ)) (٢) ، وقول الشاعر - أنشده السيرافي - (٣) :

يَا صَاحِبِي فَدَتْ نَفْسِي نَفُوسَكُمَا وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لَقِيتُمَا رَشَدًا
أَنْ تَعْمَلَا حَاجَةً لِي خَفَّ مَحْمِلُهَا تَسْتَوْجِبَانِ نِعْمَةً عِنْدِي بِهَا وَيَدَا
أَنْ تَقْرَأَا عَلَى أَسْمَاءٍ / وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَلَا تُشْعِرَا أَحَدًا

- (١) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ١٠٣/٨ ب ، والمعاهد : ٦١/٢ .
(٢) البقرة : ٢٢٣ . وهي قراءة مجاهد . المختصر لابن خالويه : ١٤ ، والبحر : ٢١٣/٢ . وانظر ابن يعيش : ١٥/٧ ، ١٤٣/٨ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٢٤/٢ .
(٣) الأبيات بدون نسبة في مجالس ثعلب : ٢٢٣/١ ، وشرح السيرافي ج ١/٢٨٠ ، والحماسة البصرية : ١٤٠/٢ ، والمصنف : ٢٧٨/١ ، والإصناف : ٥٢٣/٢ ، والخزانة : ٤٢٣/٨ ، وشرح أبيات المغني : ١٣٥/١ ، ١٣٨ .
والأول والآخر في ضرائر الشعر : ١٦٣ بدون نسبة . والثالث بدون نسبة أيضًا في ابن يعيش : ١٥/٧ ، ١٤٣/٨ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٢٧/٣ ، وابن الناظم : ٦٦٨ ، والبحر المحيط : ٢١٣/٢ ، والمغني : ٤٦ ، ٩١٥ .

وفي الحُكْمِ على (أَنْ) فيما جاء من هذا النحو قولان :
فَعِنْدَ الكُوفِيِّينَ (١) أَنَّهَا المَخْفَفَةُ من (أَنْ) ، وَجَازُ خُلُوقِهَا من العِلْمِ وَالظَّنِّ ،
لِأَنَّهَا لَامَانِحٌ مِنْهُ فِي القِيَاسِ .

ومذهبُ البَصْرِيِّينَ (٢) أَنَّهَا التي تَنْصِبُ المَضَارِعَ ، وَلَكِنَّهَا تُشَبَّهَتْ بِـ (مَا)
أَخْتِهَا ، وَهِيَ المَصْدَرِيَّةُ ، فَحُمِلَتْ عَلَيْهَا فِي الإِلْغَاءِ فَوْقَ المَضَارِعِ بَعْدَهَا
مَرْفُوعًا ، وَلَوَلِيهَا جُمْلَةٌ ابْتِدَائِيَّةٌ كَمَا قَدْ تَلِيَ (مَا) كَقَوْلِهِ (٣) :
وَاصِلٌ خَلِيلَكَ مَا التَّوَاصُلُ مُمَكِّنٌ
وَكِلَا القَوْلَيْنِ حَسَنٌ (٤) .

(ص) ((ولا يتقدم معمولٌ معمولِها عليها ، خِلَافًا لِلْفَرَّاءِ ،
وَلِأَجْلِ مَا اسْتَشْهَدَ بِهِ لِنُدُورِهِ ، وَإِمْكَانِ تَقْدِيرِ عَامِلٍ مَضْمُونٍ .
وَلَا تَعْمَلُ زَائِدَةً خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ ، وَلَا بَعْدَ عِلْمٍ غَيْرِ مُؤَوَّلٍ ، خِلَافًا
لِلْفَرَّاءِ وَابْنِ الْأَثَّارِ .
وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ تَجْرِيَ بَعْدَ العِلْمِ مَجْرَاهَا بَعْدَ الظَّنِّ ، لِتَأْوِيلِهِ
بِهِ ، وَلَا بَعْدَ الخَوْفِ مَجْرَاهَا بَعْدَ العِلْمِ لِتَيَقُّنِ المَخُوفِ ،
خِلَافًا لِلْمُبَرِّدِ .

وَلَا يُجْزَمُ بِهَا ، خِلَافًا لِبَعْضِ الكُوفِيِّينَ (٥) .

-
- (١) البحر المحيط : ٢١٣/٢ .
(٢) الإنصاف : ٥٢٣/٢ ، وابن يعيش : ١٤٣/٨ وما بعدها .
(٣) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٣٠٦/١ .
وعجزه : ((فَلَا تَأْتِ أَوْ هُوَ عَنْ قَرِيبٍ نَاهِبٌ)) .
وتقدم البيت في ج ١ ص ٢٨ / ب .
(٤) ذكرهما الرضي في شرحه على الكافية : ٢٣٤/٢ ، ولم ينسبهما .
البيت في شرحه : ٧٦ / أ .

(ش) (أَنْ) الممدرية مع ملتها في تأويل المصدر ، فلهما كمال شبه
بجزأي الاسم ، فيجب لهما ما وجب للجزأين من الترتيب ، ومنع الفصل ، فلا
يجوز : طعامك يُعجني أَنْ تأكل ، وزيدا أريد أَنْ تضرب .

قال ابن كيسان (١) فقد أجاز الكوفيون (٢) تقديم بعض هذا في مواضع منها :
طعامك أريد أَنْ تأكل ، وطعامك عسى أَنْ أكل . فجعلوا (أَنْ) كالمجلبة ب(عسى)
و (أريد) ، كَأَنَّ الكلام كان : طعامك (٣) أَكُلُ فيما أرى ، وفيما أريد .
وليس ذلك بجائز عند البصريين .

وذكر الشيخ (٤) رحمه الله - أَنَّ الفراء مستشهد بقول الشاعر (٥)

وَإِنِّي أَمْرٌ مِنْ عُمْبَةٍ تَغْلِبِي
أَبَتْ لِلأَعْدَى أَنْ تَدِيخَ رِقَابَهَا

أي : تَذَلَّ . قال : ولا حجة فيه لندوره وإمكان تقدير عامل مضمَرٍ دلَّ عليه
المظهر .

(١) التذييل والتكميل : ١٠٣/٨ ب وما بعدها ، والهمع : ٣/٢ .

(٢) انظر ابن يعيش : ٢٩/٧ ، والرضي على الكافية : ٢٣٥/٢ .

(٣) المراد بهذا النم أن (أريد ، وعسى) اعترضا في الجملة بين المفعول
المقدم وعامله وهو (أَكُلُ) ، وأنَّ (أَنْ) جُلِبَتْ من أجل هذين الفعلين
المعترضين . ولذلك عند التقدير آخر الفعلين وحذف (أَنْ) والله أعلم .

(٤) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة التي بين يدي .

(٥) هو عُمارة بن عقيل . والبيت في المقتضب : ١٩٦/٤ ، والمنصف : ١٣٠/١

وما بعدها ، والإنصاف : ٥١٦/٢ ، وابن يعيش : ٢٩/٧ ، والتذييل

والتكميل : ١/١٠٤/٨ .

وذهب الأخفش^(١) إلى أن (أَنَّ) في قوله تعالى : * وَمَالَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ *^(٢) زائدةٌ ، وقد نسبت المضارعَ حملاً على (أَنَّ) المصدريّة ، كما جرّت الباءُ الزائدة حملاً على التي بمعنى إلا لصاق . قال : لأنّ التقدير : ومالنا لأُقاتل . كما جاء في موضع آخر : * وَمَالَنَا لَأُؤْمِنُ بِاللَّهِ *^(٣) و
* مَا لِي لَا أَرَى الْهَدُودَ *^(٤) .

وهو مذهبٌ ضعيفٌ ، لأنّ (أَنَّ) الزائدة غيرُ مختصةٍ ، فلم يجز أنْ تعمل ؛ لأنّ من شرط العمل الاختصاص . وأمّا الآيةُ الكريمةُ فحملُ (أَنَّ) فيها على أنّها مصدريّةٌ ، وهي بميلتها في تأويل مصدرٍ منصوبٍ على إسقاط الخافضِ ، والتقديرُ : ومالنا في ألا نُقاتلَ ، أسهلُ^(٥) ممّا ذهب إليه الأخفشُ ، فوجب اجتنابه .

وذهب الفراءُ وابنُ الأثيري^(٦) إلى جواز نصب المضارع بعدَ علمٍ غيرِ متأوّلٍ تمسكاً بمثل قراءةٍ مُجاهِد : ((أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا))^(٧) ،

(١) معاني القرآن للأخفش : ١٨٠/١ . ومذهبه فيها مضطرب انظر : ٢٨٦/٢ .

(٢) البقرة : ٢٤٦ .

(٣) المائدة : ٨٤ .

(٤) النمل : ٢٠ .

(٥) خبر قوله : ((فحمل)) .

(٦) الرضي على الكافية : ٢٣٣/٢ وما بعدها ، والهمع : ٢/٢ . والخزانة :

٤١٤/٨ .

(٧) طه : ٨٩ . والقراءة بنفس النسبة في التذييل والتكميل : ١٠٤/٨ ب

ونسبها ابن خالويه وأبو حيان إلى أبي حيوة . المختصر : ٨٩ .

والبحر المحيط : ٢٦٩/٦ .

وقول الشاعر^(١) :

نَرْضَى عَنْ اللَّهِ أَنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أَلَّا يُدَانِينَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرٌ

وهو مذهب حسن ؛ لأنه قد جاء به السماع ، ولأباه القياس .

ولو كان العلم مؤولاً بغيره جاز عند الأخفش وسيبويه^(٢) (أَنْ) بعده أَنْ تكون

النَّاصِبَةُ ، فيقال : (مَا عَمِلْتُ إِلَّا أَنْ تَقُومَ) ، لأنه كَلَامٌ خَرَجَ مَخْرَجَ الْإِشَارَةِ ،

فجرى مجرى قولك : (أَشِيرُ عَلَيْكَ أَنْ تَقُومَ) .

ومنه المبرّد^(٣) نظراً إلى ظاهر اللفظ .

وإذا جاز مثل ذلك بعد العلم غير المؤول فجوازه بعد المؤول أولى .

ولا يمتنع أَنْ تجري (أَنْ) الممدرية بعد الخوف المؤول بالعلم لَتَيَقَنَّ المخوف ،

مجرها بعد العلم ، فيرتفع الفعل بعدها ؛ لأنها المخففة من الشقيلة . قال

سيبويه^(٤) ولو قال : ((أَخْشَى أَنْ [لَا]^(٥) تَفْعَلَ)) يريد أَنْ يُخْبِرَهُ أَنَّ

يَخْشَى أَمْرًا مُشْتَهَرًا عِنْدَهُ أَنَّهُ كَائِنٌ ، جاز ، وليس وجه الكلام .

(١) هو جرير . والبيت في ديوانه : ٢٦١ برواية ((. . . أَنْ لَنْ يَفَاخَرَنَا . . .))

وعليها يفوت الاستشهاد . وورد برواية الشرح في شرح الكافية الشافية

١٥٢٦/٣ ، والبحر المحيط : ٢٠٤/٢ ، ٢١٣ ، والتذييل والتكميل :

١٠٤/٨ ب . ورواية : ((. . . فِي خَلْقِهِ أَحَدٌ)) في الهمع : ٢/٢ .

(٢) سيبويه : ٤٨٢/١ ، والتذييل والتكميل : ١٠٤/٨ ب .

(٣) المقتضب : ٣ / ٧ .

(٤) سيبويه : ٤٨٢/١ .

(٥) تكملة من سيبويه .

وقال أبو الحسن (١) : وأما (خَشِيتُ أَنَّكَ لَا تُكْرِمُنِي) فَنَصَبٌ ، ولو رَفَعْتَهُ عَلَى
أَمْرٍ قَدْ اسْتَعْفَرَ عِنْدَكَ ، كَأَنَّكَ جَرَيْتَهُ ، فَكَانَ لِإِكْرَامِكَ ، فَقُلْتَ : (خَشِيتُ أَنَّكَ لَا
تُكْرِمُنِي) ، أَي : خَشِيتُ أَنَّكَ لَا تُكْرِمُنِي ، جاز . ومنع ذلك المَبَرَّد (٢) .
وَأَنشَدُوا فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ (٣) :

إِذَا مِتُّ فَأَدْفِنْنِي إِلَى جَنْبِ كَرَمَةٍ تُرَوِّي عِظَامِي فِي الْمَمَاتِ عُرْوَةً
وَلَا تَدْفِنْنِي فِي الْفَلَاةِ فَإِنَّنِّي أَخَافُ إِذَا مَامِتُ إِلَّا أَدْوَقُهَا

وأشار بقوله : ((ولأيجزم بها ، خلافاً لبعض الكوفيّين)) إلى قوله في بعض
الحواشي : وجدت بخط الجواليقي أَنَّ سَلَمَةَ أَخْبَرَ عَنِ الْفَرَّاءِ عَنِ الْكِسَائِيِّ
عَنِ الرَّوَّاسِيِّ (٤) ، قَالَ : (٥) فَمَحَا الْعَرَبُ يَنْصُبُونَ بِ(أَنْ) وَأَخَوَاتِهَا الْفِعْلَ ،
وَدُونَهُمْ قَوْمٌ يَرْفَعُونَ بِهَا ، وَدُونَهُمْ قَوْمٌ يَجْزِمُونَ بِهَا (٦) .

- (١) الأئفش . التذييل والتكميل : ١٠٥/٨ ب ، وتمهيد القواعد : ٩٨/٥ أ .
- (٢) المقتضب : ٨ / ٢ .
- (٣) البيتان لأبي مَجْنَنٍ الثَّقَفِيِّ . وهما في ديوانه : ٢٣ ، والشعر والشعراء :
٤٢٤/١ ، وأما لي ابن الشَّجَرِيِّ : ٢٥٣/١ ، وشرح الكافية الشافية :
١٥٢٧/٣ ، وابن الناظم ٦٦٩ ، والتذييل والتكميل : ١٠٥/٨ ب ،
والخزانة : ٣٩٨/٨ . والثاني في البحر المحيط : ١٩٧/٢ ، ٢٤١/٣ ،
والمغني : ٤٦ ، والهمع : ٢ / ٢ .
- (٤) في الأصل : (الدواري) ، وهو تحريف ، والتمويه من التذييل والتكميل .
- (٥) التذييل والتكميل : ١/١٠٦/٨ ، والمغني : ٤٥ ، والمساعد : ٦٥/٣ .
- (٦) الجزم بها لغة بني صباح . انظر التذييل والتكميل : ١/١٠٦/٨ ب .

وعنده (١) أَنَّ مُتَنَدَّ الرُّوَاسِيَّ (٢) في ذلك ما جاء في الشَّعْر من نحو قوله (٣) :

لَقَدْ طَالَ كِتْمَانِي عَزِيرَةٌ حَاجَةٌ (٤)
مِنَ الْحَاجِ لَانْدَرِي عَزِيرَةٌ مَا هِيَ (٤)
أَحَازِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتَتْرُكَهَا ثِقْلًا عَلَيَّ كَمَا هِيَ

ولاحِظَ في ذلك / لجواز كونه سكون وَقْفٍ لِلضَّرُورَةِ ، لاسكون إغرابٍ .

(ص) ((وَنَصَبُ الْمَضَارِعِ أَيْضًا بِ(لَنْ) مُسْتَقْبَلًا ، بِحَدِّ ،

وغير حَدِّ ، خِلَافًا لِمَنْ خَصَّهَا بِالتَّأْيِيدِ .

ولا يكون الفعل معها دُعَاءً ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ . وتقديم معمولٍ

معمولها عليها دليلٌ على عَدَمِ تَرْكِيبِهَا مِنْ (لَا أَنْ) ، خِلَافًا

لِلخَلِيلِ (.)

(ش) مِنْ نَوَاصِبِ الْفِعْلِ (لَنْ) ، وهي حرفٌ نَفْيٍ لِلْمُسْتَقْبَلِ ، يقول القائل :

(سَيَقُومُ زَيْدٌ ، وَسَقَعْدُ عَمْرُو) ، فتقول : (لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، وَلَنْ يَقْعُدَ

عَمْرُو) .

وإنَّما عَمِلَتِ النَّصَبُ فِي الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهَا مِثْلُ (أَنْ) فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ

الْمُسْتَقْبَلِ ، وَفِي كَوْنِهَا عَلَى حَرْفَيْنِ ، أَوَّلُهُمَا مُفْتَوِّحٌ ، وَثَانِيُهُمَا نَوْنٌ سَاكِنٌ .

(١) فِي الْأَصْلِ : (وَغِنْدَه) ، وَهُوَ تَمْحِيفٌ . وَهَاءٌ فِي (عِنْدَه) عَائِدَةٌ إِلَى فَاعِلٍ

قَوْلِهِ : ((وَأَشَارَ ...)) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (الرَّاوي) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ

مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

(٣) هُوَ جَمِيلٌ بُشِينَةٌ . وَهِيَ فِي دِيَوَانِهِ : ٢٢٨ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٠٦/٨

وَمَا بَعْدَهَا . وَشَرَحَ أَبْيَاتَ الْمَغْنِيِّ : ١٣٣/١ .

وَالثَّانِي فِي الْمَغْنِيِّ : ٤٥ ، وَالْجَنَى : ٢٢٧ ، وَالْهَجْعُ : ٢/٢ .

(٤) كَذَا . وَالرَّوَايَةُ الشَّهِيرَةُ : (بُشِينَةٌ) .

وهي كغيرها من حروف النفي في جواز كون الاستقبال المنفي بها منقطعاً
 عند حدٍّ ، وغير منقطع . وذكر الزمخشري في أنموذجهِ (١) أَنَّ (لَنْ) لنفي
 التأييد . قال الشيخ (٢) رحمه الله - : وحامله على ذلك اعتقاده أَنَّ اللهَ
 تعالى لا يرى (٣) ، وهو اعتقادٌ باطلٌ لمحَّة ثبوت الرؤية (٤) عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم . واستدلَّ (٥) على عدم اختصاصها بالتأييد بمجيء استقبال
 منفي بها مُعَيَّنًا إلى غاية ينتهي بانتهاؤها ، كما في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا
 لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ (٦) . وهو واضح .
 ولا يجوز أن يكون الفعل المنفي بـ (لَنْ) إِلَّا خَبَرًا . وأجاز بعضهم (٧) كونه دعاءً
 كالمنفي بـ (لَا) في نحو (٨) :

وَلَا زَالَ مِنْهَا لَاجِرًا عَاكِفًا الْقَطْرُ

... ..

(١) الأتمونج : ١٠٢ . وفي النسخة التي بين يديَّ أنها للتأكيد ولعلها
 تحريف . وانظر الكشف : ١١٣/٢ عند تفسيره لقوله تعالى : (لَنْ
 تَكْرَانِي) : الأصراف : ١٤٣ . وراجع رسالتي للماجستير البيان في
 شرح اللمع : ١١٣/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ١٥٣١/٣ .

(٣) هو رأي المعتزلة . انظر شرح الأصول الخمسة : ٢٣٢ وما بعدها .

(٤) انظر الإرشاد إلى قواطع الأدلة في الاعتقاد : ١٦٦ وما بعدها .

والبحر المحيط : ١٥٧/٨ وما بعدها .

(٥) الهمع : ٤ / ٢ .

(٦) طه : ٩١ .

(٧) الأصول : ١٧١/٢ ، والتذليل والتكميل : ١/١٠٩/٨ ، والهمع : ٤/٢ .

(٨) تقدم البيت ص : ٧٨٥ .

وقال ابن السراج^(١) : وقال قوم يُدعى بـ (لَنْ) ، مثلُ قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ

أَكُونَ ظَهيراً لِلْمُجْرِمِينَ ﴾^(٢) ، وقال الشاعر^(٣) :

لَنْ يَزَالُوا كَذَلِكَ ثُمَّ لَزِلْ سَتَلَهُمْ خَالِداً خُلُودَ الْجِبَالِ

والدُّعَاءُ بـ (لَنْ) غيرُ معروفٍ .

ونذهب الخليل والكسائي^(٤) في (لَنْ) إلى أَنَّ أصلها : (لَا أَنْ) ، وأنها مركبةٌ

مِنْ (لَا) النَّافِيَةِ و(أَنْ) النَّاصِبَةِ محذوفة [الهزرة]^(٥) لكثرة الاستعمال ،

كما قالوا : (وَيَلْمُهُ) .

وألزَمَهُ سيبويه^(٦) بآئِهِ لِإِخْلَافِ فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ مَعْمُولٍ مَعْمُولِهَا عَلَيْهَا ، نحو :

(زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ) ، فلو كان أصلها : (لَا أَنْ) لَلَزِمَ تَقْدِيمُ مَا فِي الصَّلَةِ

على الموصول ، وهو ممتنعٌ .

وقال السِّيرافي^(٧) : المختارُ أَنَّهَا غيرُ مركبةٍ ؛ لِأَنَّ التَّركيبَ على خلافِ الأصل .

فلا تُقبلُ دَعَوَاهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ ، ولَدَلِيلٍ ؛ وَلِأَنَّ (لَنْ) معَ الفعلِ والفاعلِ كَلَامٌ تَامٌّ ،

فلو كان أصلها : (لَا أَنْ) لَكَانَ الْكَلَامُ تَامًا بِالْمَفْرَدِ ، وهو محالٌ .^(٨)

(١) الأصول : ١٧١/٢ .

(٢) القصص : ١٧ .

(٣) هو الأَشْئَى . والبيت في ديوانه : ١٣ ، والأصول : ١٧١/٢ ، والمغني : ٣٧٤ ،

والهمع : ١١١/١ ، ٤/٢ ، وشرح أبيات المغني : ١٥٦/٥ .

(٤) سيبويه : ٤٠٧/١ ، والتذييل والتكميل : ١٠٩/٨ ب وما بعدها ، والهمع : ٣/٢ .

(٥) تكملة يقتضيها السياق .

(٦) سيبويه : ٤٠٧/١ ، وانظر الأصول : ١٤٧/٢ .

(٧) الشرح : ١٨٨/٣ ب .

(٨) المراد بالمفرد : المصدر المؤنَّس من (أَنْ) والفعل .

وحكى ابن كيسان عن الفراء في (لَنْ) أَنَّ أصلها (لَا) ، فجعلت ألِفها نوناً ، ونُفِي بها المستقبل . وفي (لَمْ) أَنَّ أصلها (لَا) ، فجعلت ألِفها ميماً ونُفِي بها [الماضي] (٢) . ثم قال ، ولا يحسن (٣) أَنْ تقول : (لَنْ يَقُومَ زيدٌ ولا يَزِدُّ ولا يَقْعُدُ) حتى تقول : (ولَنْ يَقْعُدَ) ، فإن قلت : (لَنْ يَقُومَ زيدٌ ولا يَزِدُّ ولا يَقْعُدُ) عطف (لَا) مع الأسماء ، ولم يجر مع الفعل .

(ص) ((وَيُنْصَبُ أَيْضاً بِ(كَي) نَفْسِهَا ، إِنْ كَانَتِ الْمَوْصُولَةُ وَبِ(أَنْ) بَعْدَهَا مَضْمَرَةً غَالِباً ، إِنْ كَانَتِ الْجَارَّةُ . وَتَتَعَيَّنُ الْأُولَى بَعْدَ اللَّامِ غَالِباً ، وَالثَّانِيَةُ قَبْلَهَا ، وَتَتَرَجَّحُ مَعَ إِظْهَارِ (أَنْ) مُرَادَفَةُ اللَّامِ عَلَى مُرَادَفَةِ (أَنْ) . وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولٌ مَعْمُولِهَا . وَلَا يُبْطِلُ عَمَلُهَا الْفَصْلُ ، خِلَافاً لِلْكَسَائِيِّ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ .))

(ث) مِنْ نَوَاصِبِ الْفِعْلِ (كَي) ، وَهِيَ حَرْفٌ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي مَقَامِ التَّعْلِيلِ ، يَقُولُ الْقَائِلُ : (لَمْ فَعَلْتُ كَذَا) ، فَيَقُولُ : (كَيَّ يَكُونُ كَذَا) . وَ (لَمْ جِئْتَنِي؟) فَيَقُولُ : (كَيَّ أُعْطِيكَ) .

- (١) شرح الكتاب للسيرافي : ج ٢١/١ ، والتذييل والتكميل : ١٢٦/٨ ب ،
والرضي على الكافية : ٢٣٥/٢ ، ورسف المباني : ٢٨٥ ، والمغني :
٢٧٢ ، والهمع : ٢ / ٢ .
(٢) تكملة يقتضيهام السياق .
(٣) في الأصل : (يحسن) ، وهو تمحيص .

وهي على ضربين :

أحدهما : أن تكون حرف جرّ ، ولذلك ساوت اللام في المعنى والاستعمال ،
فدخلت في مقام السؤال عن العلة على (ما) الاستفهامية محذوفة الألف ،
نحو : (لِمَه) ، وفي مقام تعليل الخبر على (ما) المصدرية كقوله (١)
إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يَرْجَى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرَّ وَيَنْفَعُ
قال أبو الحسن (٢) : جعل (ما) اسماً ، و (يَضُرُّ وَيَنْفَعُ) مِنْ صِلته ، وأوقع
عليه (كَي) بمنزلة اللام .

والثاني : أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع ، ولذلك حُسن دخول لام الجرّ
عليها في السعة كقوله تعالى : * لِيَكَيَّ لَيَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ * (٣) ، فَإِنَّ
حرف الجرّ لا يجوز أن يدخل على مثله .

وإنما نصبت المضارع لشبهها بـ (أَنْ) في كونها مصدرية مختصة بالمستقبل
وهي على حرفين ، أولهما مفتوح ، وثانيهما ساكن .

وإذا دخلت (كَي) على الفعل مجردة من اللام احتمل أن تكون الناصبة للفعل
واللام قبلها مقدرة تقديرها في نحو : (جِئْتُ إِلَيْكَ أَنْ تُحْسِنَ) (٤) واحتمل أن
تكون الجارة ، والفعل بعدها منصوب بـ (أَنْ) لازمة الإضمار عند البصريين (٥)

(١) تقدم ص ٤١٠ .

(٢) معاني القرآن للأخفش : ١٢٤/١ .

(٣) الأحزاب : ٢٧ .

(٤) في الأصل : (... إليك لتحسن) ، وهو وهم .

(٥) الهمع : ٥/٢ .

إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ كَقَوْلِهِ (١) :

فَقَالَتْ: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَا نَحَا
لِسَانِكَ كَيْمَا أَنْ تُغَرَّ وَتَخْدَعَا
وَتَتَعَيَّنَ النَّاصِبَةُ بَعْدَ اللَّامِ إِلَّا إِذَا اضْطَرَّ الشَّاعِرُ فَأَظْهَرَ (أَنْ) بَعْدَهَا كَقَوْلِ
الشَّاعِرِ (٢) :

أَرَدَتْ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبَتِي فَتَتْرُكَهَا شَتَّى بَيْدَاءَ بَلْقَعٍ

لأنَّه إِذَا لَمْ تَظْهَرِ (أَنْ) بَعْدَ (كَيْ) ، وَكَانَ قَبْلَهَا اللَّامُ / فَلَيْسَ فِي جَعْلِهَا
النَّاصِبَةَ - وَهِيَ وَصِلَتُهَا فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ بِاللَّامِ - مُخَالَفَةً لِأَصْلِ ، وَلَا ارْتِكَابُ
لِشُدُوزٍ . وَفِي جَعْلِهَا جَارَةً مُؤَكِّدَةً لِلَّامِ نَصِبَ الْفِعْلِ بَعْدَهَا بِإِضَارِ (أَنْ) ،
خِلَافُ (٣) الْأَصْلِ ، وَتَوْكِيدُ الْحَرْفِ بِالْحَرْفِ ، وَهُوَ فِي غَايَةِ الشُّدُوزِ ، فَوَجِبَ
اجْتِنَابُهُ .

(١) تَقْدِمُ الْبَيْتِ ص : ٤٠٩ .

- (٢) الْبَيْتُ بِدُونِ نَسْبَةٍ فِي : مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ : ٢٦٢/١ ، وَضَرَائِسُ
الشُّعَر : ٦٠ ، وَالْإِنصَاف : ٥٨٠/٢ ، وَابْنُ يَعِيشَ : ١٩/٢ ، ١٦/١ ،
وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٥٣٣/٣ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١١٢/٨ ب
وَالْمَغْنَسِي : ٢٤٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤٨٤/٨ .
(٣) فِي الْأَصْلِ : (... وَهُوَ خِلَافُ) بِإِقْحَامِ (وَهُوَ) .

وتتعيَّن الجارَّة قبل اللَّام ، كما قُدِّرَ في قول حاتم^(١) :

فَأَوْقَدْتُ نَارِي كَيْ لِيُبْعِرَ ضَوْعَهَا وَأَخْرَجْتُ كُلْبِي وَهُوَ فِي الْبَيْتِ دَاخِلُهُ
وقول الطَّرمَّاح^(٢) :

كَادُوا يَنْمُرُ تَمِيمٌ كَيْ لِيُلْحِقَهُمْ فِيهِمْ فَقَدْ بَلَغُوا الْأَمْرَ الَّذِي كَادُوا
فـ (كَيْ) في نحوِ هذا حرفُ جرٍّ قَطْعاً ، واللَّامُ بعدها مُؤَكَّدَةٌ ؛ لأنَّ توكيدَ حرفٍ
بمثله ثابتٌ ، وتأخيرُ اللَّامِ عن الحرفِ المصدريِّ غيرُ ثابتٌ .

وإذا ظهرت (أُنْ) بعدَ (كَيْ) نَظَرْتَ ، فإنَّ لم يكن قبلها اللَّامُ كما في قوله^(٣) :

... كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

احتملَ أَنْ تكونَ الجارَّةُ ، وقد شذَّ إظهارُ (أُنْ) بعدها للضرورة ، وأنَّ تكونَ
النَّاصِبَةُ للفعل ، وقد شذَّ توكيدها بـ (أُنْ) للضرورة . والراجحُ كونُها جارَّةً ؛
لأنَّ توكيدَ الحرفِ بالحرفِ شاذٌّ في الاستعمالِ دونِ القياسِ ، فكان القولُ به أولى .
وإنَّ كان قبلها اللَّامُ كما في قوله^(٤) :

... لِكَيْمَا^(٥) أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبَتِي ...

- (١) ونسبه صاحب الحماسة لمنصور النَّمريِّ أو لرجل من باهلة . والبيت
في زيادات ديوان حاتم : ٣٠٣ ، والمغني : ٢٤٣ ، وشرح أبياته : ١٦٠/٤ .
وهو في شرح ديوان الحماسة : ١٦٩٧/٤ برواية : ((فَأَبْرَزْتُ نَارِي ثُمَّ
أَثْبَتُ ضَوْعَهَا)) وعليها يفوت الاستشهاد .
- (٢) البيت في ديوانه : ١٧٣ ، والتذييل والتكميل : ١/١١٦/٨ ، والجنس :
٢٦٤ ، والهمع : ٥ / ٢ .
- (٣) تقدم قريباً .
- (٤) تقدم قريباً .
- (٥) في الأصل : (كَيْمَا) ، وهو تحريف .

احتمل (١) أيضاً أن تكون الجارة . وقد شذَّ اجتماعها مع اللام ، كما اجتمع اللامان في قول الآخر (٢) :

ولا لئلا بهم أبداً نواء

وكما اجتمع (ما) و (لا) في قول الآخر (٣)

وما إن لأتخط لهم ثياب

واحتمل أن تكون الناصبة للفعل ، وقد شذَّ اجتماعها مع (أن) . والراجح كونها جارة ؛ لأنَّ توكيد الجارِّ بمثله ثابتٌ بيقين ، وتوكيد ناصبِ الفعل بمثله مشكوكٌ فيه ، فالحملُ على المتيقنِ أولى ؛ ولأنَّ حرف الجرِّ أقربُ إلى ما هو الأصلُ فيما يُؤكدُ ، وهو الأسماءُ ، من الحرفِ المصدرِ ؛ لأنَّ حرف الجرِّ يدلُّ على معنى زائدٍ على المفهومِ من محوِّهِ بخلاف الحرفِ المصدرِ ؛ لأنَّه لا فائدةَ له إلاَّ تصحيحُ استعمالِ الفعلِ في موضعِ المصدرِ ، والإقدامُ على توكيد ما هو أقربُ إلى الأصلِ فيما يُؤكدُ أسهلُّ من الإقدامِ على توكيد ما هو أبعدُ عنه ، فلا يُقامُ عليه .

(١) في الأصل : (احتمال) ، وهو تعريف .

(٢) تقدم ص : ٦٥٩ ، ٦٦٠ .

(٣) هو أمية بن أبي الصلت . والبيت في ديوانه : ١٦٥ ، والخمائل : ٢٨٢/٢ ،

١٠٨/٢ ، والهمع : ١٥٨/٢ ، والأشباه والنظائر : ٣٢٣/١ .

ولايجوز^(١) تقديم معمولٍ معمولٍ عليها ، خلافاً للكسائي^(٢) .
وقد يُفصل به أو بجملة شرطية ، فيبقى^(٣) النَّصْبُ . قال الشيخ^(٤) رحمه
الله - : مِنْ كَلَامِهِمْ : (جِئْتُ كَيْ فَيْكَ أَرْغَبَ ، وَجِئْتُ كَيْ إِنْ تُحِثُّ أَزُورَكَ)
بنصب (أَرْغَبَ ، وَأَزُورَكَ) . والكسائي^(٥) يُجيز الكلام برفع الفعلين
دون نصبهما .

وقد تُحذف ياءُ (كَيْ) ، ويبقى عملها كقول عدِّي بن زيد^(٦) :
أَسْمَعَ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًا تُحَدِّثُهُ عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إِذَا مَا سَأِلْتُ سَأَلَا

- (١) في الأصل : (ص ولايجوز تقديم ... النصبش قال الشيخ)
بإقحام (ص) و (ش) في النص .
- (٢) الرضي على الكافية : ٢٤٠/٢ ، والهمع : ٦/٢ .
- (٣) في الأصل : (فيبقى) ، وهو تصحيف .
- (٤) لم أقف على قوله هذا في كتبه المطبوعة التي بين يدي .
- (٥) التذييل والتكميل : ٦/٨ ١١/١١ وما بعدها ، والهمع : ٥/٢ وما بعدها ،
وشرح أبيات المغني : ١١٩/٤ .
- (٦) البيت في ديوانه : ١٥٨ ، ومجالس ثعلب : ١٢٧/١ ، والإصاف : ٥٨٨/٢
وشرح الكافية الشافية : ٨٢٠/٢ ، واللسان : (كيا) .

أراد : كيما تحدّثه . وأنشد أبو علي^(١) :

وَطَرَفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَأَمْرَفَنَّهُ كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

وقد يتّصل بـ (كي) [اسم أو]^(٢) فعلٌ ما ضي أو مضارع مرفوع ، فيعلم

أَنَّ أَمَلَهَا (كَيْفَ) ، وقد حُذِفَتْ فَاوُها ، فمن ذلك ما أنشد الفراء^(٣) :

مَنْ طَالِبِينَ لِبُعْرَانٍ لَنَا شَرَدَتْ كَيْمَا يُحِصَّانِ مِنْ بُعْرَانِنَا أَشْرَا

وما أنشد غيره^(٤) :

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا تُثَرَّتْ قَتْلَكُمْ وَلَطَى الْهَيْجَاءُ يَفْطُرُ

(١) نَسِبَ إِلَى جَمِيلِ بْنِ مَعْمَرٍ وَعُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ . والبيت في ديوان جميل :

٩٢ برواية : (لِكَيْمَا يَرَوْا ...) وعليها يَفُوتُ الاستشهاد ، وديوان

عمر بن أبي ربيعة : ٩٣ برواية : (لكي يحسبوا ...) وعليها يَفُوتُ

الاستشهاد أيضًا . وهو برواية الشرح في الإيضاح : ٥٨٦/٢ ، وشرح

الكافية الشافية : ٨٢٠/٢ ، ١٥٣٥/٣ ، والتذييل والتكميل : ١/١١٤/٨ ،

والمغني : ٢٣٤ ، والهمع : ٦/٢ ، وشرح أبيات المغني : ١١٢/٤ .

وذكر المصنف في شرح الكافية الشافية أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ أَنْشَدَهُ فِي

التَّذَكُّرَةِ .

(٢) تكملة من شرح الكافية الشافية : ١٥٣٤/٣ .

(٣) البيت بدون نسبه في معاني القرآن للفراء : ٢٤/٣ ، والبغداديات :

٣٤٩ ، وضرائر الشعر : ١٤١ ، وابن يعيش : ١١٠/٤ ، والتذييل

والتكميل : ١/١١٨/٨ ، والخزانة : ١٠٢/٧ .

(٤) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١٥٣٤/٣ ، وابن

الناظم : ٦٦٦ ، والتذييل والتكميل : ١/١١٨/٨ ، والمغني : ٢٤١ ، ٢٧٠ ،

وشرح أبياته : ١٤٨/٤ وانظر فهارسه ، والهمع : ٢١٤/١ .

(ص) ((وَيُنصَبُ غَالِبًا بِـ (إِذَنْ) مُمَدَّرَةً إِنْ وَلِيَهَا أَوْ وَلِيَّ قَسَمًا وَلِيَهَا ، وَلَمْ يَكُنْ حَالًا . وَلَيْسَتْ (أَنْ) مُفَمَّرَةً بَعْدَهَا ، خِلَافًا لِلْخَلِيل .

وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ فَصَلَ مَنْصُوبَهَا بِظَرْفِ اخْتِيَارٍ . وَقَدْ يَكْرَهُ ذَلِكَ مَعَ غَيْرِهَا اضْطِرَارًا . وَمَعْنَاهَا الْجَزَاءُ وَالْجَوَابُ .

وَرُبَّمَا نُصِبَ بِهَا بَعْدَ عَطْفٍ أَوْ ذِي خَبَرٍ . ((

(ش) (إِذَا) حرف معناه الجواب والجزاء^(١) ، فلا يصحب إلا جملة هي جواب شرط مذكور كقولهم : (إِنْ تَأْتِنِي إِذَا أَتَيْتُكَ)^(٢) ، أو مَقْدَرٍ بِـ (إِنْ) (إِلَّا فِيمَا بَعْدَهَا اللَّامُ . قَالَ الْغَرَاءُ^(٣) : إِذَا رَأَيْتَ بَعْدَ (إِذَنْ) اللَّامَ فَقَبْلِهَا (لَوْ) مُقَدَّرَةً ، نَحْوُ : * وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ *^(٤) * وَإِذَا لَاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا *^(٥) و * إِذَا لَأَذْنُكَ *^(٦) التَّقْدِيرُ : لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ لَذَهَبَ ، وَلَوْ فَعَلْتَ لَاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا ، وَلَوْ رَكَنْتَ^(٧) لَأَذْنُكَ . وَلَاتَلَزَمَ^(٨) صَدَرَ الْجَوَابِ ، بَلْ قَدْ تَأْتِي وَسَطًا وَآخِرًا ، نَحْوُ : [أَنَا إِذَا أَفْعَلُ] ، وَ [أَنَا أَفْعَلُ إِذَا] . وَ لَاتَخْتَصُّ بِالْأَعْمَالِ ، فَكَانَ حَقُّهَا أَلَّا تَعْمَلَ ، وَلَكِنَّهُمْ

(١) انظر سيبويه : ٢١٢/٢ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (أَتَيْتُكَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ

الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ (١/١٠٣/٥) .

(٣) معاني القرآن : ٢٧٤/١ . وانظر أيضًا : ٢٤١/٢ .

(٤) الْمُؤْمِنُونَ : ٩١ .

(٥) الْإِسْرَاءُ : ٧٣ .

(٦) الْإِسْرَاءُ : ٧٥ .

(٧) فِي الْأَصْلِ : (رَكَنْتُكَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ

مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

(٨) تَكْمِلَةُ مِمَّا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ : ١/١٢٢/٨ . وَالْمَثَالُ فِيهِ :

شَبَّهَها بِـ (أَنَّ) لَغَلَبَةِ اسْتِقْبَالِ الْفِعْلِ بَعْدَهَا ، وَلِأَنَّهَا تُخْرِجُ الْفِعْلَ عَمَّا
 كَانَ عَلَيْهِ إِلَى جَعْلِهِ جَوَابًا ، كَمَا تُخْرِجُ (أَنَّ) الْفِعْلَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ إِلَى
 جَعْلِهِ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ ، فَحُمِلَتْ عَلَى (أَنَّ) فَنَصَبَتْ الْمَضَارِعَ ، وَإِنْ لَمْ
 تَخْتَصَمْ بِهِ ، كَمَا عَمِلَتْ (مَا) عَمَلَ (لَيْسَ) وَإِنْ لَمْ تَخْتَصَمْ بِالْأَسْمَاءِ ، هَذَا
 مَذْهَبُ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ (١) ، وَمَا عَزَاهُ إِلَى الْخَلِيلِ (٢) مِنْ أَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَ
 (إِنْ) مَنْصُوبٌ بِـ (أَنَّ) مَضْمَرَةٌ إِنَّمَا مَسْتَنَدُهُ فِيهِ قَوْلُ / السَّيرَافِيِّ فِي
 أَوَّلِ شَرْحِ الْكِتَابِ (٣) : رَوَى أَبُو عُبَيْدَةَ عَنْ الْخَلِيلِ أَنَّهُ قَالَ : لَا يُنْصَبُ شَيْءٌ
 مِنَ الْأَعْمَالِ إِلَّا بِـ (أَنَّ) مَظْهَرَةً أَوْ مَضْمَرَةً فِي (كَيْ ، وَلَنْ ، وَإِذَا) وَغَيْرِ ذَلِكَ
 وَلَيْسَ فِي هَذَا نَحْوٌ عَلَى أَنَّ انْتِمَاءَ الْمَضَارِعِ [بَعْدَ] (٤) (إِذَا) عِنْدَ الْخَلِيلِ
 بِـ (أَنَّ) مَضْمَرَةً ، لَجَوَازِ أَنْ تَكُونَ مَرْكَبَةً مَعَ (إِذْ) (٥) الَّتِي لِلتَّعْلِيلِ ، وَ(أَنَّ)
 مَحذُوفًا هَمْزُهَا بَعْدَ النَّقْلِ عَلَى نَحْوِ مَا يَرَاهُ فِي انْتِمَاءِهِ بَعْدَ (لَنْ) ،
 وَالْقَوْلُ بِهِ عَلَى ضَعْفِهِ (٦) أَقْرَبُ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّ (إِذَا) غَيْرُ مَرْكَبَةٍ ،
 وَانْتِمَاءُ الْمَضَارِعِ بَعْدَهَا بِـ (أَنَّ) مَضْمَرَةً ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ إِلَّا عَلَى أَنْ يَكُونَ
 مَا بَعْدَ (إِذَا) (٧) فِي تَأْوِيلِ مُبْتَدَأٍ لَزِمَ حَذْفُ خَبَرِهِ ، أَوْ (إِذَا) قَبْلَهُ

== (إِذَا) أَنَا أَفْعَلُ) ، وَهُوَ وَهْمٌ .

(١) سيبويه : ٤١٢/١ ، ورسف المبانى : ٦٦ ، وشرح الكافية : ٢٢٨/٢

• والهمس : ٦ / ٢

• سيبويه : ٤١٢/١

• الشرح : ٣٠/١

(٤) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١٠٣/٥ ب) .

(٥) فِي الْأَمَلِ : (إِذَا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٦) انظر رأي الرضي في هذا القول ، شرح الكافية : ٢٣٥/٢ .

(٧) أَي : الْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ مِنْ (أَنَّ) الْمَحذُوفَةُ وَالْفِعْلُ .

ليست حرفاً بل ظرفاً مخبراً به عن المبتدأ . أو أملاً (إِذَا) فُطِعتُ
من الإضافة ، وُعُوْضَ عنها التَّنْوِينُ . وكلاهما في غاية من التكلف . والقولُ
بأنَّ (إِذَا) مركبةٌ من (إِذ) و (أَنْ) أسهلُّ منه . (١)

وإنما تنصب (إذا) المضارع بشرط كونها مصدرية ، والفعل مستقبلٌ
متملُّ بها ، أو منفصلٌ بقسم كقولك لمن قال لك : أزورك غداً : (إِذَا
أُكْرِمَكَ) و (إِذَا - والله - أُكْرِمَكَ) ، فالقسم هنا لا يعدُّ حاجزاً ، كما
لا يعدُّ حاجزاً بين المضاف والمضاف إليه في قول بعضهم : (هذا غلامٌ -

والله - زيدٌ) ، و (اشتريته) (٢) بوالله ألف درهم) حكاه الكسائي (٣)
والمراد بالمصدرية ما لم يكن ما بعدها من تمام ما قبلها ، وإما لأنها لم
يتقدمها شيءٌ ، وإما لأنه تقدمها كلامٌ فيجوز أن يستأنف بها ، وينصب
الجواب كما لو لم يتقدمها شيءٌ ، وذلك نحو قول ابن عَنَمَةَ : (٤)

أَرَدَدَ جِمَارَكَ لِاتَّنَزَعَ سَوِيَّتَهُ إِذَا يَرُدُّ وَقَيْدَ الْعَيْرِ مَكْرُوبُ

- (١) انظر قسم الدراسة ص ٦٣ وما بعدها .
(٢) كذا في الأصل . وحقها : ((والله زيدٌ ، حكاه الكسائي ، وبين
الجار والمجرور نحو : اشتريته بوالله ألف درهم)) .
وقوله : ((في قول بعضهم ... حكاه الكسائي)) : ليس فيما حكاه
ناظر الجيش من كلام الشارح (١٠٣/٥ ب) .
(٣) الإتصاف : ٤٣١/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٣٦/٣ .
(٤) البيت في سيبويه : ٤١١/١ ، والمقتضب : ١٠/٢ ، والأصول : ١٤٨/٢ ،
وابن يعيش : ١٦/٧ ، والتذيل والتكميل : ١/١٢٢ ، والخزانة :
٥٨٦/٨ . وهو في المفضليات : ٢٨٣ ، وشرح ديوان الحماسة : ٥٨٦/٢ .
برواية ((إِذَا يَرُدُّ ...)) بالرفع ، وعليها يفوت الاستشهاد .

وهذا نصبٌ ؛ لأنَّ ما قبله من الكلام قد استغنى وتَمَّ ، ألا ترى أن قوله :
 ((اُرْدِدْ حِمَارَكَ لِتَنْزَعُ سَوِيَّتَهُ)) كلامٌ تامٌّ . ثم استأنف كأنه أجاب من
 قال : لا فعلُ ذلك ، فقال : ((إِذَا يَرَدَّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ)) .
 وإذا وُجِدَتِ الشُّرُوطُ المذكورةُ فالمعروفُ في كلامهم نصبُ الفعلِ بعدها .
 وزعم عيسى بن عمر^(١) أنَّ ناساً يقولون : ((إِذَا أُكْرِمَكَ)) بالرفع .
 وإليه الإشارةُ بقوله : ((غالباً)) .

ولو كانت غيرَ ممتدَّةٍ ، فإنَّ وقعتْ بينَ واوِ العطفِ أو فائه وبينَ الفعلِ
 المستقبلِ كنتَ فيها بالخيار ، وإنَّ شئتَ أعملتها ، فقلتَ : ((وَإِذَا آتَيْكَ))
 أو ((فَإِذَا آتَيْكَ)) ، وشاهدهُ قولُ سيبويه^(٢) وبلغنا أنَّ هذا الحرفَ في
 بعضِ المصاحف : ((وَإِذَا لَا يَلْبَثُوا خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا))^(٣) . وقراءةُ بعضهم :
 ((فَإِذَا لَا يُوْثِقُوا النَّاسَ نَقِيرًا))^(٤) وإنَّ شئتَ ألغيتها وهو الأكثرُ ، وبه
 قرأ القراءُ .
 وإنَّ وقعتْ بينَ شرطٍ وجزاءٍ ، أو بينَ مخبرٍ عنه وخبره ، أو منصوبٍ وناصبه
 ألغيت ، نحو : ((إِنْ تَأْتَنِي إِذَا آتَيْكَ ، وَأَنَا إِذَا أُكْرِمَكَ ، وَزَيْدًا إِذَا أُضْرِبَ))

(١) سيبويه : ٤١٢/١ .

(٢) سيبويه : ٤١١/١ .

(٣) الإسراء : ٧٦ . وهي قراءةُ أبيّ وعبد الله بن مسعود . المختصر

لابن خالويه : ٧٧ ، والبحر المحيط : ٦٦/٦ .

(٤) النساء : ٥٣ . وهي قراءة عبد الله بن مسعود وعبد الله بن

عبَّاس . انظر البحر المحيط : ٢٧٣/٣ ، والمختصر : ٢٧ .

كما تُلغى (رأى ، وحسب) إذا توسَّطَ الكلام . وَرَبَّمَا نُصِبَ بِهَا بَيْنَ
مُخْبِرٍ عَنْهُ وَخَبْرِهِ كَقَوْلِ الرَّاجِزِ - أَنَشَدَهُ ابْنُ كَيْمَانَ - : (١)

لَا تُتْرَكْنِي فِيهِمْ شَطِيرَا

إِنِّي إِذَا أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

ولو كان الفعل الذي بعدها حالاً أُلغيت ، كقولك لمن قال : أَنَا أَحِبُّكَ ؛
(أَنَا إِذَا أَصَدُّقُكَ) بِالرَّفْعِ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ لِاتِّعَمَلُ فِيهِ أَخَوَاتُ (إِذَا) ، فلم
تعمل هي فيه . وكذلك لو كان منفصلاً بغير القَسَمِ كقولك : (إِذَا زَيْدٌ
يُكْرِمُكَ ، وَإِذَا طَعَامُكَ يَأْكُلُ ، وَإِذَا فَيْكَ أَرْغَبُ) ، فليس في هذا ونحوه إِلَّا
الرَّفْعُ لوجود الفَصْلِ .

وأجاز ابن عَصْفُور (٢) نَصَبَ المَفَارِعِ بِـ (إِذَا) مع الفَصْلِ بِالظَّرْفِ وَشَبَّهَ
بِالْقَسَمِ ، ولم يُجزِ مثْلُ ذلك في غير (إِذَا) إِلَّا في الضَّرورة كقوله (٣) :
لَنْ مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ

- (١) نُسِبَا إِلَى رُؤْيَا ، وَلَيْسَا فِي دِيَوَانِهِ ، وَهَذَا فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ
لِلْفَرَاءِ : ٢٧٤/١ ، ٣٣٨/٢ ، وَإِلْمَافِ : ١٧٧/١ ، وَابْنُ يَعِيْشَ : ١٧٧/٢ ،
وشرح الكافية الشافية : ١٥٣٧/٣ ، وَابْنُ النَّازِمِ : ٦٧٠ ، وَالتَّذْيِيلُ
وَالتَّكْمِيلُ : ١٢٣/٨ ، وَالمَغْنِي : ٣١ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤٥٦/٨ ،
وَاللِّسَانُ : (شَطْر) . وَالثَّانِي فِي الْهَمْعِ : ٧/٢ .
الشَّطِيرُ : الْغَرِيبُ - أَطِيرُ : أَرْحَلُ لِسُرْعَةٍ .
(٢) الْمُقَرَّبُ : ٢٦٢/١ .
(٣) الْبَيْتُ بِدُونِ نَسْبَةٍ فِي الْمُقَرَّبِ : ٢٦٢/١ ، وَضَرَائِرُ الشُّعْرِ : ٢٠١ ،
وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١١١/٨ ب ، وَالمَغْنِي : ٢٧٣ ، ٦٨٦ ، ٩١٠ ،
وَالْمَعَادُ : ٦٥/٣ ، ٧٤ ، وَالْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ : ٢٤٠/١ ، وَالْمَزْهَرُ :
٥٨٨/١ ، وَشرح شواهد المغني : ١٥٤/٥ .

وأجاز الكسائي^(١) الفصل بالظرف وغيره بين الفعل وناصبه ، نحو :
(جئت كي زيدا تضرب) ، وأنشد^(٢) :

وَشِيفَاؤُ غَيْبِكَ^(٣) خَابِرًا أَنْ تَسْأَلِي

وحمله الفراء^(٤) على أَنَّ (خابراً) حال من الغيبي^(٥).

(ص) ((فصل : يُنصب الفعل بـ(أَنَّ) لازمة الإضمار

بعد اللام المؤكدة لنفي خبر (كان) ، ماضية

لفظاً أو معنى ، وبعد (حتى) المرادفة لـ(إلى) أو

(كي) (الجارة أو (إِلَّا أَنْ) . وقد تظهر (أَنَّ)

مع المعطوف على منصوبها .

وتفهم (أَنَّ) أيضاً لزوماً بعد (أو) الواقعة

موقع (إلى أَنَّ) أو (إِلَّا أَنْ) .))

(١) الأصول : ١٨٨/٢ .

(٢) هو ربيعة بن مقروم . والبيت في ديوانه : ٢٤ ، والأصول : ١٨٨/٢ ،

وشرح الجمل لابن عصفور : ١٤١/٢ ، والخزانة : ٤٣٣/٨ .

ومصدره : ((هَلَّا سَأَلْتُ خَبِيرَ قَوْمٍ عَنْهُمْ)) .

وفي الحماسة البصرية : ٢٧/٢ بيت قريب منه منسوب لامرأة من بني

سليم ، وفيه شاهد لما نحن فيه ، وهو :

هَلَّا سَأَلْتُ خَبِيرَ قَوْمٍ عَنْهُمْ وَشِيفَاؤُ غَيْبِكَ خَابِرًا أَنْ تَسْأَلِي

والشاهد فيه أنه إذا جاز تقديم (خابراً) ، وهو معمول (تسألني)

على (أَنَّ) فإن جواز توسُّطه بينها وبين الفعل أولى .

(٣) في الأصل : (عليك) ، وهو تمحيف .

(٤) الأصول : ١٨٨/٢ .

(٥) في الأصل : (المي) ، وهو تمحيف .

(ش) لِقَوَّة (أَنْ) في العمل نُصِبَ بها الفعلُ مظهرَةً ومضمرةً ، جوازاً
ولزوماً . فنُصِبَ الفعلُ بـ(أَنْ) لازمةً لإضمارِ بعدَ لامِ الجُودِ و(حتى) والواوِ
والفاءِ و (أو) .

أما لامُ الجُودِ فهي المؤكِّدةُ لنفي خبرِ (كان) ماضيةً لفظاً ، نحو : وَمَا
كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ * (١) ، أو معنىً ، نحو : * لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغَيِّرِ
لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا * (٢) . وسميت مؤكِّدةً لمحَّةِ الكلامِ بدونها ، كما
تقول في نحو : (ما كان زيدٌ ليفعلَ) : (ما كان زيدٌ يفعلُ) . لا لأنها
زائدةٌ لامعنى لها (٣) ، إذ لو كانت كذلك لَمَا / كان لنصب الفعل بعدها
وجهٌ صحيحٌ . وإنَّما هي لامُ الاختصاصِ دخلتْ على الفعل لقصدِ معنى : ما كان
زيدٌ مقدِّراً أو هامّاً أو مستعديداً لأنَّ يفعلَ . وكذا قال سيبويه (٤) : وكأنَّكَ
إذا مثَّلتَ قلتَ : ما كان زيدٌ لأنَّ يفعلَ ، أي : ما كان زيدٌ لهذا الفعلِ .
ولامُ الجرِّ مختمةٌ بالأسماءِ ، فلذا وجب في المضارع إذا وليها نصبُ
بـ(أَنْ) مضمرةً ، لتكونَ هي والفعلُ في تأويلِ اسمٍ مجرورٍ باللامِ .

(١) البقرة : ١٤٣ .

(٢) النساء : ١٣٧ .

(٣) في الأصل : (له) ، وهو تحريفٌ .

(٤) سيبويه : ٤٠٨/١ .

ولا يجوز إظهار (أَنْ) بعد لام الجُحود ، إمّا لأنَّ ما قبل اللام من التقدير قد دلَّ على الاستقبال فأغنى عن ظهور [(أَنْ)]^(١) ، وإمّا لأنَّ ما بعد اللام جوابٌ ونَقَضُ بِفَعْلٍ لِفَعْلٍ ليس في تقدير اسم ، كأنَّه قيل : زيدٌ سيفعلٌ ، فقلتُ : (ما كان زيدٌ ليفعل) ، فلو أظهرت (أَنْ) لجعلتَ مقابلَ الفعلِ لفظَ الاسم ، وهو قَبِيحٌ .

وقال الكوفيون^(٢) : لام الجحد هي العاملة ، وأجازوا تقديمَ معمولِ الفعلِ عليها ، وأنشدوا :^(٣)

لَقَدْ عَذَلْتَنِي أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لِأَسْمَا

وهو عند البصريين محمول على إضمار فعل كأنَّه قال : ولم أكن لأسمع مَقَالَتَهَا .

وإمّا (حَتَّى) فإليها المضارع منصوباً بـ (أَنْ) مضمرة إذا كانت حرف جرٍّ بمعنى (إلى) أو (كَيْ) . فالأوّل نحو قولك : (أنا أَسِيرُ حَتَّى أَدْخُلَهَا) تريد : أَنْ الدُّخُولَ غَايَةً لِلسَّيْرِ ، ومثله : (لَأَمْشِينَ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ) ، وقوله تعالى : * قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى *^(٤) . والثاني كقولك : (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا) ، تريد : أَنْ الدُّخُولَ غَايَةً لِلسَّيْرِ ، ومثله : (سَأَلْتُهُ حَتَّى يُعْطِيَنِي) ، و (لَأَثُوبَنَّ حَتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ) .

(١) تكملة مما حكاها ناظر الجيش من كلام الشارح (١/٥٠٧) .

(٢) انظر مصادر البيت الآتي .

(٣) البيت بدون نسبة في الإلفاف : ٥٩٣/٢ ، وابن يعيش : ٢٩/٧ ، والتذييل

والتكميل : ١٢٤/٨ ب ، والخزانة : ٥٧٨/٨ .

(٤) طه : ٩١ .

وزاد الشَّيْخُ (١) رحمه الله - كَوْنَهَا بِمَعْنَى (إِلَّا أَنْ) ، واستشهد بقول

الشَّاعِر (٢) :

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ

بناءً على أَنَّكَ لو جعلتَ (إِلَّا أَنْ) مكانَ (حَتَّى) فقلتَ : ليس العطاءُ من
الْفُضُولِ سَمَاحَةً إِلَّا أَنْ تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ ، كان المعنى صحيحاً . وأرى
أَنَّكَ لو جعلتَ (إِلَّا أَنْ) منه (٣) مكانَ (حَتَّى) لم يكن المعنى فاسداً .
وإذا كان الفعل بعد (حَتَّى) غايةً أو علةً من تمام الجملة التي قبلها
فعند سيبويه (٤) أَنَّهَا حرف جرّ ، والفعل بعدها منصوب (أَنْ) مضمرة ،
ولا يجوز إظهارها ، لأنَّ (حَتَّى) صارت لطولها بدلاً من اللَّفْظِ (أَنْ) .
وعند الكوفيّين (٥) النَّصْبُ بعد (حَتَّى) بها ، ولو أُظْهِرَتْ (أَنْ) ، فقليل ؛
(لَأَسِيرَنَّ حَتَّى أَنْ أُصْبِحَ الْقَادِسِيَّةَ) (٦) جاز ، وكان النصب (حَتَّى) ،
و(أَنْ) بعدها توكيد . قال الكسائي (٧) : (حَتَّى) لاتخفُ ، إنَّما تخفُضُ
بعدها (إِلَّا) مضمرة ومظهرة ، فيقال : (أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا)

(١) لم أقف على . الشاهد في كتب الشيخ المطبوعة التي بين يدي .

(٢) هو الْمُقَنَّنُ الْكِنْدِيُّ ، والبيت في ديوانه : ٢١٠/٤ ، والبحر المحيط :
٣٣٠/١ ، والتذييل والتكميل : ١٢٦/٨ ب ، والمغني : ١٦٦ ، والهمع :

١/٢ ، وشرح أبيات المغني : ١٠٠/٣ .

(٣) الضمير في (منه) يعود على البيت السابق . ولعل الأوفق (فيه) .

(٤) سيبويه : ٤١٣/١ .

(٥) الإنصاف : ٥٩٧/٢ ، والرّضي على الكافية : ٢٤٠/٢ وما بعدها ، والهمع :

٨/٢ وما بعدها .

(٦) شرح السيرافي : ١٩٨/٣ ب .

(٧) الإنصاف : ٥٩٧/٢ ، والرّضي على الكافية : ٢٤٠/٢ وما بعدها ، والهمع :

٨/٢ وما بعدها .

فقد حصل بهذا أَنَّ (حَتَّى) لاتعمل في الأسماء شيئاً ، إذا كان الخفض بعدها بغيرها . وقال الفراء^(١) : (حَتَّى) من عوامل الأفعال . وقال^(٢) في * مَطْلَعِ الْفَجْرِ * : هي الخافضة للمطعم لما قامت مقام [إلى] ^(٣) . والمختار قول سيبويه : لأنه لو كانت (حَتَّى) هي الناصبة للفعل للزم إمَّا حُسن الخفض بالجار المحذوف ، وإمَّا كَوْنُ (حَتَّى) تعمل الجر في الأسماء والنصب في الأفعال ، ولظهر الجار قبلها في نحو : (لَأَسِيرَنَّ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ) ، كما يظهر قبل (أَنْ) ، فهي إذاً حرف جر ، والفعل بعدها نصب [بـ] ^(٤) (أَنْ) لازمة للإضمار .

وقد [تظهر] ^(٤) (أَنْ) في المعطوف على منموبها كما قد ذكر^(٥) ؛ لأنه يجوز في الثواني^(٦) ما لا يجوز في الأوائل^(٧) [كقول الشاعر^(٨) :

وَمِنْ تَكْرِمِهِمْ فِي الْمَحَلِّ أَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُ الْجَارُ فِيهِمْ أَنَّهُ الْجَارُ
حَتَّى يَكُونَ عَزِيزاً مِنْ نَفْسِهِمْ أَوْ أَنْ يَبِينَ جَمِيعاً وَهُوَ مُخْتَارُ

(١) معاني القرآن : ١٣٦/١ وما بعدها .

(٢) معاني القرآن : ١٣٧/١ .

(٣) تكملة من معاني القرآن ، يقتضيها السياق .

(٤) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١٠٧/٥ ب) .

(٥) الضمير في (ذكر) يعود إلى المصنف .

(٦) في الأصل : (التواني) ، وهو تصحيف .

(٧) انظر الأشباه والنظائر : ٣٢٦/١ .

(٨) هو يزيد بن حمار السكوني . والبيتان في شرح ديوان الحماسة : ٣٠١/١ ،

وشرح أبيات المغني : ٩٨/٨ .

والثاني في المغني : ٩٠٧ ، والجمع : ٩/٢ ، والأشباه والنظائر : ٣٢٦/١ .

(٩) تكملة مما حكاه ناظر الجيش (١٠٧/٥ ب) من كلام الشارح .

وفيه : (يكرمهم) ، وهو تصحيف .

وَأَمَّا (أَوْ) فهي حرف عطف ، معناها : الشَّكُّ وَالْإِبْهَامُ ، ويليها المضارع على وجهين :

أحدهما : أَنْ يكون مساوياً للفعل الذي قبلها في الشَّكِّ ، فيتبعه في الإعراب كقولهم : (هو يقيم أو يذهب ، وَيُوكِّدُ أَنْ تقومَ أو تذهب ، وليَقُمْ زيدٌ أو يذهب) .

والثاني : أَنْ يكون مخالفاً ، فيكون هو على الشَّكِّ ، والفعل الذي قبل (أَوْ) على اليقين ، فلا يتبعه في الإعراب ؛ لأنه لم يشاركه في حكمه بل يُنصَبُ (أَنْ) لازمة الإضمار ، إِلَّا أَنْ تُقَدَّرَ بناءً الفعل على مبتدأ محذوف ، فيُرفع .

وعامة مخالفة ما بعد (أَوْ) لما قبلها وقوعها موقع (إِلَى أَنْ) كقولك : (لَأَمِيرَنَّ أَوْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ) ، ونحوه قول الشاعر (١) :

لَأَسْتَمِيلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى * فَمَا أُنْقَادَتِ الْإِمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ
أو موقع (إِلَّا أَنْ) كقولك : (لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ) ، ونحوه قول زياد الأحمس (٢) :

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ فَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

(١) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١٥٤٠/٣ ، وابن الناظم : ٦٧٣ ، والتذييل والتكميل : ١٢٧/٨ ب ، وأوضح المسالك : ١٧٣/٣ ، والمغني : ٩٤ ، وابن عقيل على الألفية : ٣٤٧/٢ ، والهمع : ١٠ / ٢ ، وشرح أبيات المغني : ٧٤/٢ .

(٢) البيت في سيبويه : ٤٢٨/١ ، والمقتضب : ٢٨/٢ ، وأما ابن السكيت : ٣١٩/٢ ، وابن يعيش : ١٥/٥ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٤٠/٣ ، وابن الناظم : ٦٧٤ ، والتذييل والتكميل : ١٢٧/٨ ب ، والمغني : ٩٣ ،

وكل ما يصح فيه تقدير (أو) بـ (إلى أن) ، يصح فيه تقديرها فيه^(١)
 بـ (إلا أن) من غير عكس ، ولذلك لم يذكر سيبويه^(٢) إلا تقديرها بـ (إلا
 أن) . وهو المصواب . والأصل فيما مثلنا به : لَأَسِيرَنَّ إِلَّا أَنْ تَغْرُبَ
 الشَّمْسُ ، وَلَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ إِلَّا أَنْ يُمِلَّ ؛ لأن المراد التعريف بشيئ
 السَّيرِ والقتل على كل تقدير إلا غروب الشمس وإسلام الكافر ، فما
 بعد (أو) منه مخرج من الأضناف الثابت / معها السَّير والقتل ، فحقه
 أن يكون مخرجاً بـ (إلا) ، ولكن أقاموا (أو) مقامها لقرابها منها ، وكان
 ما بعد (أو) مخالفاً في الشك لما قبلها ، كما كان ما بعد (إلا) مخالفاً
 لما قبلها ، فإذا جاء الفعل بعد (أو) هذه فهو منصوب ، ما لم يُبين
 على مبتدأ محذوف ، فيرفع .
 ونصبه عند البصريين^(٣) ليس بـ (أو) ؛ لأنها حرف عطف ، وحروف العطف
 لاتعمل شيئاً ، بل بـ (أن) مضمرة . قال سيبويه بعد إنشاده قول امرئ
 القيس^(٤) :

فَقُلْتُ لَهُ : لَأَتَبَكَّ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتُ فَنَعْدِرَا

== شرح أبياته : ٦٨/٢ ، وابن عقيل على الألفية : ٣٤٦/٢ ، واللسان ؛
 (غمز) . الغمز : العمر باليد . القناة : الرمح . الكهوية : النواشر .
 (١) كذا العبارة في المتن . والأولى اعتبار (فيه) الأولى أو الثانية
 مقحمة .

(٢) سيبويه : ٤٢٧/١ .

(٣) نفس المصدر السابق ، والجمل : ١٨٦ ، والهمع : ١٠/٢ .

(٤) البيت في ديوانه : ٦٦ ، وسيبويه : ٤٢٧/١ ، والمقتضب : ٢٧/٢ ،

والجمل : ١٨٦ ، والخصائص : ٢٦٣/١ ، وابن يعيش : ٢٢/٧ ، وشرح

الكافية الشافية : ١٥٤١/٣ ، والبحر المحيط : ٨ / ٩٤ ، والتذييل

المعنى : إِلَّا أَنْ نَمُوتَ فَتُغْفَرُ ، ولو رفعه لكان عربياً جائزاً على وجهين :
على أَنْ يَشْرَكَ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ . وعلى أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً مَقْطُوعاً مِنَ الْأَوَّلِ ،
تقديره : أو نحن نموت . ثُمَّ مَثَلٌ (١) بقوله : ((أَضْرِبُهُ أَوْ يَسْتَقِيمَ)) ،
ويقول زياد (٢) :

كَمَرَّتْ كُعُوبُهَا أَوْ تَسْتَقِيمُ (٣)

ثم قال : المعنى : إِلَّا أَنْ تَسْتَقِيمَ ، وإن شئت رفعت على (٤) الأمر على
الابتداء ، لأنه لا سبيل إلى الاشتراك . فحمل الرفع في المخالف على
إضمار مبتدئ ، والنصب على إضمار (أَنْ) بناءً على أنها مع مِلَّتِهَا
في تأويل اسمٍ معطوفٍ على ما قبل (أَوْ) لتأويله بمصدر معمولٍ للفعل
محذوف ، تقديره : فيما مثَّلنا : لِيَكُونَ سَيْرٌ مِنِّي أَوْ غُرُوبٌ لِلشَّمْسِ ،
وَلِيَكُونَ قَتْلٌ مِنِّي لِلْكَافِرِ أَوْ إِسْلَامٌ مِنْهُ . إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يَظْهَرُونَ (أَنْ)
استكراهاً لعطف لفظ الاسم على لفظ الفعل .

=== والتكميل : ١٢٧/٨ ب ، والخزانة : ٥٤٤/٨ .

(١) سيبويه : ٤٦٨/١ .

(٢) تقديم قريباً .

(٣) في الأصل رُسِمَتْ : (أَوْ تَسْتَقِيمَ) ، وهو تحريف .

(٤) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١٠٩/٥ ب) .

والذي في سيبويه : (في الأمر ...) .

(م) ((وتضمراً أيضاً لزوماً بعد فاء السبب جواباً^(١))

لأمر ، أو نهي ، أو دعاء بفعل أصيل في ذلك ، أو

لاستفهام لايتضمن وقوع الفعل ، أو لنفي محض أو

مؤول ، أو عرض ، أو تحضيض ، أو تمنٍّ ، أو رجاء^(٢))

(ش) اعلم أنّ الفاء حرف عطف في جميع أماكنها ، ويقع بعدها المضارع

على خمسة أوجه ؛ لأنه إما مشارك لما قبلها داخل في حكمه ، وإما

مخالفاً لما قبلها خارج عن حكمه ، وذلك إذا كان ما قبل الفاء غير واجب

وما بعدها إما مسبب عنه غير مبني على مبتدأ محذوف ، وإما مرتب

عليه لإفادة نفي الجمع^(٣) ، وإما مرتب عليه لإفادة استثناء إثباتات .

فإذا قصد بالمضارع بعد الفاء اشتراكه^(٤) بما قبلها في حكمه تبعه

في الإعراب كقولك : (زيدٌ يأتيني فيحدثني ، وأريد أن يأتيني فيحدثني ،

وإن تأتيني فتحدثني أكرمك) .

وإن قصد به أنه مسبب مبني على مبتدأ محذوف ، أو مرتب للاستثناء ،

رفع كقولك : (ما تأتيني فتحدثني) ، فترفع على جعل الإتيان سبباً

للحديث ، وتقديره : فأنت تحدثني ، وعلى استثناء إثبات الحديث بعد

نفي الإتيان على معنى : وتحدثني الساعة . وإن قصد به أنه مسبب عن

(١) في الأصل : (جوازا) ، وهو تحريف ، والتصويب من التسهيل .

(٢) في الأصل : (الجميع) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر

الجيش من كلام الشارح (١١٣/٥ ب) .

(٣) في الأصل : (اشتراكها) ، وهو تحريف .

مبني على مبتدأ محذوف ، أو مرتب لإفادة نفي الجمع ^(١) نُمِبَ كقولك :
(مَا تَأْتِنِي فَتَحْدِثْنِي) ، فيُنصب على جعل الإتيان سبباً للحديث ، وتقديره :
إِنْ تَأْتِنِي تُحْدِثْنِي ، أو على الترتيب لنفي الجمع بين الفعلين وإرادة معنى :
مَا تَأْتِنِي مُحَدَّثًا ، أي : قد تأتيني وما تُحَدِّثُ .

ونمبه عند سيبويه ^(٢) بـ (أَنْ) مضمرة ، وما قبل الفاء في تأويل اسمٍ
معمول لفعل محذوف ، ليصح العطف عليه ، والتقدير : ما كان منك إتيانٌ
فحديثٌ ، فيصير الفعل على هذا التأويل بمعنى اسمٍ ؛ ليدلوا على أحد
المعنيين المذكورين ، ولم يظهروا (أَنْ) بعد الفاء كما لم يظهروها
بعد (أَوْ) .

وقال الكوفيون ^(٣) : النَّصْبُ بِالْفَاءِ . وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ أَنَّ الْفَاءَ لَوْ كَانَتْ
هِيَ النَّاصِبَةَ لدخل عليها وَاوُ العطفِ أَوْ فَاوُهُ ، كما تدخل على واو القَمِّ ،
ولجاز : مَا أَنْتَ بِصَاحِبِي فَأَكْرَمَكَ وَأَحْدَثَكَ ، كما يجوز : (وَاللَّهِ وَوَالرَّحْمَنِ
لَأَفْعَلَنَّ) ، فلما لم يجر ذلك عَلِمَ أَنَّهَا حَرْفُ عَطْفٍ ، مضمرة بعدها العاملُ
كواو (رَبِّ) .

(١) في الأصل : (الجميع) ، وهو تحريف ، والتمويه مما حكاه ناظر

الجيش من كلام المصنف (١١٣/٥ ب) .

(٢) سيبويه : ٤١٨/١ وما بعدها .

(٣) أطلق القول إطلاقاً ولم يقيده . والحقُّ أَنَّهُ مذهب الجرميِّ وبعض
الكوفيين . أمَّا أكثرهم فقال : إن الفعل المضارع بعدها ينتصب
بالخلاف . انظر الإنصاف : ٥٥٧/٢ وما بعدها ، والرضي على الكافية :

٢٤١/٢ ، والمغني : ٢١٣ .

ولا يطرّد نصب المضارع بـ (أَنْ) مضمرة بعد الفاء إلا في جواب نفي، أو طلب، وهو : الأمر والنهي والدعاء ، والاستفهام ، والعرض ، والتخصيص والتّمني ، [والرجاء] (١) . وأتى ورودّه على ترتيب الكتاب .
فأما الأمر فكقولك : (أَتُتْنِي فَأُحَدِّثُكَ) تريد : أن إتيان سبب للحديث ، فتنصب على تقدير : ليكن منك إتيانٌ فحديثٌ ، قال أبو النّجم (٢) :

يَانَا قُ سِيرِي عَنَّا فسيحا

إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحَا

ولو جزمته لم يستقم إلا أن تظهر اللام . ولو رفعته جاز على إضمار مبتدأ (٣) ، وتقدير : إِنْ تَأْتِنِي فَأَنَا أُحَدِّثُكَ ، أو على الاستئناف ، كأنك قلت : أَتُتْنِي فَأَنَا مِمَّنْ يُحَدِّثُكَ جِئْتُ أَوْ لَمْ تَجِءْ .

(١) تكملة يقتضيهما الكلام ، وسبقت في المتن . وسيأتي تفصيلها في الشرح .

(٢) البيتان في ديوانه : ٨٢ ، وسيبويه : ٤٢١/١ ، ومعاني القرآن :

٤٧٨/١ ، ٧٩/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٧٣/٢ ، ١٨٦ ، والأصول :

١٨٣/٢ ، وسر الصناعة : ٢٢٠/١ ، ٢٧٤ ، وابن يعيش : ٢٦/٧ ،

وشرح الكافية الشافية : ١٥٤٤/٣ ، وابن الناظم : ٦٧٧ ، والبحر

المحيط : ٤٦٦/٧ ، والتذييل والتكميل : ١٣٢/٨ ب ، والهمع : ١٠/٢

واللسان : (عنق) .

العنق : ضرب من السّير . سُلَيْمَان : بن عبد الملك .

(٣) مَا يُعْبَرُ عَنْهُ بـ (إضمار مبتدأ) يعبر عنه جَلّ النّحاة بـ (القطع) .

وَأَمَّا النَّهْيُ فَكَقَوْلِكَ : (لَأَتَمُدُّهَا فَتَشْقُّهَا) ، [ولأتريد التشريك ، فتنصب
كما بعد الأمر ، قال الله تعالى : * وَلَكُمْ لَاتَقْتُرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا
فَيَسْحَتُكُمْ بِعَذَابٍ * ^(١) ، ولو جزمت فقلت : (لَأَتَمُدُّهَا فَتَشْقُّهَا)] ^(٢) جاز
على التشريك في النهي ، وإن كانت الفاء للسببية ، قال ^(٣)
فَقُلْتُ لَهُ مَوِّبٌ وَلَا تَجْهَدَنَّ ^(٤) فَيُذْرِكُ مِنْ أَعْلَى الْقَطَاةِ فَتَزْلُقِ

ولو رفعت على معنى : فَأَنْتَ تَشْقُّهَا ، أو على الاستثنا فهجاز .
وَأَمَّا الدُّعَاءُ فَكَقَوْلِكَ : (اللَّهُمَّ أَرْحَمْنِي فَأَدْخُلْ جَنَّتَكَ ، وَلَا تُعَذِّبْنِي فَأَمِّنْ مِنْ
سَخَطِكَ) ، فتنصب كما بعد الأمر والنهي ، قال الشاعر ^(٥)
فَيَارَبِّ عَجَلْ مَا نُؤْمِلُ مِنْهُمْ فَيَدْفَأُ مَقْرُورٌ وَيَشْبَحُ مُرْمِلٌ

/ وقال الآخر ^(٦) :

رَبِّ وَفَّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

(١) طه : ٦١ .

(٢) تكملة مما حكاها ناظر الجيش من كلام الشارح (١/١١٤/٥) . وفيه

آخر التكملة : (فتشققها) ، وهو تحريف .

(٣) نسبه سيبويه إلى عمرو بن عمار الطائي ، والبيت لامرئ القيس .

وهو في ديوانه : ١٧٤ ، وسيبويه : ٤٥٢/١ ، والمقتضب : ٢١/٢ ،

ومجالس ثعلب : ٣٦٨/٢ ، والمحتسب : ١٨١/٢ ، والتذيل والتكميل :

١/١٣٣/٨ ، والبحر المحيط : ١٥٩/١ ، واللسان : (ذرا) .

القطاة : مقعد الرِّدف . يذري : يرمي .

(٤) في الأصل : (تجهرنه) ، وهو تحريف .

(٥) البيت بدون نسبة في شرح الكافية : ١٥٤٤/٣ ، والتذيل والتكميل :

١/١٣٣/٨ ب ، وشرح الأشموني : ٣٠٢/٣ .

المرمِل : الذي نَفَدَ زَادُهُ .

(٦) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١٥٤٥/٣ ، وابن الناظم :

٦٧٨ ، والتذيل والتكميل : ١/١٣٣/٨ ب ، وشرح شذور الذهب : ٣٠٦ ،

وابن عقيل على الألفية : ٣٥٠/٢ ، والهمع : ١١/٢ .

ولا يجوز عند البصريين (١) نصب جواب الدعاء إلا إذا كان بلفظ الطلب ،
لو قلت : رحم الله زيدا ، فيدخله الجنة ، لم يجز ، وإليه أشار
بقوله : ((بفعل أصيل في ذلك)) . وسيأتي التنبيه على الخلاف فيه (٢) .
وأما الاستفهام فكقولك : (هل تأتينا فتحدثنا) ، ولا يريد التشريك ،
فتنصب على تقدير : هل يكون منك إتيان فحديث ، وإما لأن الحديث مسبب
غير مبني على مبتدأ محذوف ، والمعنى فيه : إن تأتني تحدثني ، وإما
لأنه مرتب لنفي الجمع ، والمعنى فيه : هل تأتينا محدثا ، قال الله
تعالى : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ (٣) ، وقال الشاعر (٤)
هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ تَقْضَى فَيْرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلْجَنَّةِ
واختار شيخنا - رحمه الله - أنه لا يجوز النصب فيما ولي الفاء أو الواو
بعد الاستفهام إلا إذا لم يتفمن وقوع الفعل ، وإما لأنه استفهام عن
الفعل نفسه كما تقدم ، وإما لأنه استفهام عن متعلق فعل غير محقق

(١) الأصول : ١٧٠/٢ ، والهمع : ١١/٢ .

(٢) انظر : ٩٨١ .

(٣) الأعراف : ٥٣ .

(٤) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١٥٤٥/٣ ، وابن

الناظم : ٢٧٨ ، والتذيل والتكميل : ١٣٤/٨ ، والميني :

٢٨٨ / ٤ .

الوقوع ، كما في نحو : (متى تزورني [فَأُكْرِمَكَ] ^(١)) وأين تسيرو
فَأُرَافِكَ) . ((وَمَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِبْ لَهُ)) ^(٢) ، فَيُنِصِبُ ، لِأَنَّ جَوَابُ
فَعْلٍ غَيْرِ وَاجِبٍ . ولو كان الاستفهام عن متعلق فعلٍ محقق الوقوع ، كما
في قولك ^(٣) (لِمَ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا) أو ([و] ^(٤) تُحَدِّثُنَا) ، فليس
إِلَّا الرَّفْعُ ؛ لِأَنَّ الْإِثْبَانَ مُوجِبٌ ، فَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ بَعْدَهُ إِلَّا عَلَى مَذْهَبٍ ^(٥)
مَنْ يَنْصِبُ فِي الْوَاجِبِ كَقَوْلِهِ ^(٦)

وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأُسْتَرِحَا

وَأَقْتَدَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِمَا ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْأَفْعَالِ ^(٧) رَأْدًا ^(٨) عَلَى

-
- (١) تكملة مما حكاها ناظر الجيش من كلام الشارح (١١٤/٥ ب) .
(٢) جزء من حديث أخرجه البخاري في باب (الدعاء والصلاة من آخر الليل)
من كتاب (التهجد) : ٦٦/٢ ومسلم في باب (الترفيب في الدعاء
والذكر في آخر الليل والإجابة فيه) من كتاب (صلاة المسافرين
وقصرها) : ٥٢١/١ وما بعدها .
(٣) في الأصل : (... في قولك : لم يكن الإتيان والحديث لم تأتينا ...)
بإقحام عبارة (لم يكن الإتيان والحديث) .
(٤) تكملة يقتضيها السياق .
(٥) هو عيسى بن عمر ، انظر البحر المحيط : ٣٠٢/٦ .
(٦) هو المغيرة بن حنبل . والبيت في سيبويه : ٤٢٣/١ ، ٤٤٨ ،
والمقتضب : ٢٢/٢ ، والأصول : ١٨٢/٢ ، ٤٧١/٣ ، والمحتسب : ١٩٧/١
وضرائر الشعر : ٢٨٤ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٥٠/٣ .
والبحر المحيط : ٣٠٢/٦ ، والمغني : ٢٣٢ ، والهمع : ١٠/٢ ، ١٦ ،
والخزانة : ٥٢٢/٨ . صدره : (سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ) .
(٧) الأفعال فيما أغفله الزجاج من المعاني . كشف الظنون : ١٣١/١ .
(٨) انظر البحر المحيط : ٤٩١/٢ وما بعدها ، والتذييل والتكميل : ١٣٤/٨ ب
والهمع : ١١/٢ .

قول أبي إسحاق الزجاج^(١) في قوله تعالى : ﴿لِمَ تَلِيْسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ
وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ﴾^(٢) : ولو قيل^(٣) وتكتُموا الحقَّ لجاز على قولك : (لِمَ
تجمعون بين ذا وذا) ، ولكن الذي في القرآن أجود في الإعراب .
وقد حكى ابن كيسان^(٤) نصب الفعل جواب الاستفهام في نحو : (أيسن
ذهب زيد فنتبعه ، وكم مالك فنعرفه ، ومن أبوك فنكرمه) . ولا أراه
يستقيم على مأخذ البصريين إلا بتأويل ما قبل الفاء باسم معمول لفعل
أمر دل عليه الاستفهام ، والتقدير : ليكن منك إعلام بموضع ذهب زيد
فاتباع منا ، وليكن منك إعلام بقدر مالك فمعرفة منا ، وليكن منك إعلام
بأبيك فإكرام منا له . وإذا كان مثل ذلك جائزاً على ما ذكرنا ، فالذي
قاله الزجاج هو الصواب .

وأما المنغني فكقولك : (لاثأيني فتحدثنني) ، فتنصب على تقدير : لا يكون
منك إتيان فحديث ، وله معنيان :

(١) معاني القرآن للزجاج : ٣ / ٢٤ ، وانظر معاني القرآن للفراء :

١ / ٢٢١ .

(٢) آل عمران : ٧١ .

(٣) في الأصل : (قال) ، وهو وهم ، والتصويب من معاني القرآن
للزجاج .

(٤) التذييل والتكميل : ١٣٤/٨ ب ، والمساعد : ٨٦/٣ .

أحدهما : أَنْ يَكُونَ الْإِتْيَانُ سَبَبًا لِلْحَدِيثِ ، وَهُوَ مَنْفِيٌّ نَفْيًا مُطْلَقًا ،

وَالْحَدِيثُ مَمْتَنَعٌ لِعَدَمِ سَبَبِهِ كَأَنَّهُ قِيلَ : أَنْتَ لَا تَأْتِينِي فَكَيْفَ تُحَدِّثُنِي ، وَلَوْ

أَتَيْتَنِي حَدَّثْتَنِي ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : * لَا يَقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا * (١) .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْإِتْيَانُ مَنْفِيًّا بِقَيْدِ اقْتِرَانِ الْحَدِيثِ ، كَأَنَّهُ قِيلَ :

لَا تَأْتِينِي (٢) إِلَّا لَمْ تُحَدِّثْنِي ، أَوْ لَا تَأْتِينِي (٢) مُحَدِّثًا ، أَيْ : مِنْكَ إِتْيَانٌ كَثِيرٌ

بِلَا حَدِيثٍ ، كَمَا يَقُولُ : (لَا يَسْغُنِي شَيْءٌ مُوَعِّزٌ عَنْكَ) (٣) .

وَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوَاجٍ : إِمَّا عَلَى التَّشْرِيكِ كَأَنَّكَ قُلْتَ :

مَا تَأْتِينِي وَمَا تُحَدِّثُنِي .

وَلِمَّا عَلَى السَّبَبِيَّةِ وَبِنَاءٍ مَا بَعْدَ الْفَاءِ عَلَى مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ كَمَا قَالَ تَعَالَى :

* وَلَا يُؤْنَسُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ * (٤) ، تَقْدِيرُهُ : فَهَمْ يَعْتَذِرُونَ ، وَالْمَعْنَى : فَكَيْفَ

يَعْتَذِرُونَ . وَلِمَّا عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ فَكَمَا قَالَ (٥) :

غَيْرَ أَنَّا لَمْ تَأْتِنَا بِبَقِيْنِ فَنَرْجِي وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلَا

كَأَنَّهُ قَالَ : فَهَنْ نَرْجِي أَبَدًا .

(١) فاطر : ٣٦ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (تَأْتِنِي) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) سِيبَوِيه : ٤١١/٢ وَمَا بَعْدَهَا ، وَالْأَصُولُ : ١٥٤/٢ .

(٤) الْمُرْسَلَات : ٣٦ .

(٥) نَحْبَهُ سِيبَوِيه إِلَى بَعْضِ الْحَارِثِيِّينَ : ٤١١/١ . وَهُوَ فِي ابْنِ يَعْشَرَ :

٣٦/٧ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٣٤/٨ ب ، وَالْمَغْنَى : ٦٢٥ ، وَشَرْحُ

أَبْيَاتِهِ : ٥٩/٧ ، وَالْخَزَانَةُ : ٥٣٨/٨ .

واعلم أنَّ شرط النَّصْبِ بَعْدَ النَّفْيِ أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْطُوفِ

عَلَيْهِ ، إِمَّا خَالِيًا عَمَّا يُزِيلُ مَعْنَاهُ ، وَهُوَ النَّفْيُ الْمَحْضُ ، كَمَا قَالَ :

(مَا تَأْتِينِي فَتُحَدِّثْنِي) ، وَنَحْوَهُ مِمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، وَإِمَّا مَعَهُ مَا يُزِيلُ مَعْنَاهُ ،

وَيَنْقَلِبُ الْكَلَامُ إِلَى الْإِثْبَاتِ ، وَهُوَ ^(١) النَّفْيُ الْمُؤَوَّلُ ، وَذَلِكَ مَا قَبْلَهُ اسْتِفْهَامٌ

أَوْ بَعْدَهُ اسْتِثْنَاءٌ . فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ : (أَلَمْ تَأْتِنَا فَتُحَدِّثْنَا) ، فَتَنْصِيبُ

عَلَى مَعْنَى : أَلَمْ تَأْتِنَا مُحَدِّثًا ، قَالَ الشَّاعِرُ ^(٢) :

أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخَبِّرَكَ الرَّسُومُ عَلَى فِرْتَاكِ وَالطَّلِّ الْقَدِيمِ

وَكُلُّ مَوْضِعٍ يَدْخُلُ فِيهِ الْاسْتِفْهَامُ عَلَى النَّفْيِ ، فَتَنْصِيبُهُ جَائِزٌ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى

وَلَكِنْ فِيهِ الْجَزْمُ بِالْعُطْفِ عَلَى مَعْنَى : أَلَمْ تَأْتِنَا أَفَلَمْ تُحَدِّثْنَا . وَالرَّفْعُ

عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ ، أَوْ إِضْمَارٍ مُبْتَدَأٍ كَمَا قَالَ ^(٣) :

أَلَمْ تَسْأَلِ الرِّيحَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ يُخَبِّرُكَ ^(٤) الْيَوْمَ بَيْدًا سَمْلَقُ

كَأَنَّهُ قَالَ : فَهُوَ يَنْطِقُ .

وَالثَّانِي كَقَوْلِكَ : (مَا تَأْتِنَا فَتَقُولُ إِلَّا خَيْرًا) ، فَتَنْصِيبُ مَعَ أَنَّكَ أَتَيْتَ (إِلَّا) ؛

(١) فِي الْأَصْلِ رُسِمَتْ أَوَّلًا ، (وَهِيَ) ، ثُمَّ صَحَّحَتْ .

(٢) الْبَيْتُ بِدُونِ نَسْبَةٍ فِي سَيَبَوِيهِ : ٤٢١/١ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٣٥/٨

وَاللِّسَانُ : (فِرْتَاكِ) .

فِرْتَاكِ : مَوْضِعٌ ، وَقِيلَ فِي بِلَادِ طَبَسٍّ .

(٣) هُوَ جَمِيلُ بْنُ مَعْمَرٍ . وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ١٤٤ ، وَسَيَبَوِيهِ : ٤٢٢/١ ،

وَالْجَمْلُ : ١٩٤ ، وَالْأَخَانِيُّ : ١٤٥/٨ ، وَابْنُ يَعْشَرَ : ٣٦/٧ ، وَالتَّذْيِيلُ

وَالْتَّكْمِيلُ : ١٣٥/٨ ، وَالْمَغْنِيُّ : ٢٢٢ ، وَشَرْحُ أَبِي يَتَاهُ : ٥٥/٤ ،

وَالْهَمْعُ : ١١/٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٥٢٤/٨ .

الْقَوَاءُ : الْقَفَرُ . السَّمْلَقُ : الَّتِي لِأَشْيَاءِ بِهَا .

(٤) كَذَا فِي الْأَصْلِ ، وَفِي الْمَصَادِرِ : (تُخَبِّرُكَ) .

لأنَّه في معنى : ما تأتينا فتقول شرًّا . قال سيبويه (١) : وتقول (٢) (لأأتينا
فتحدثنا إلا أزددنا فيك رغبةً) . والنصب هاهنا كالنصب في (ما تأتيني
[فتحدثني] (٣) ، إذا أردت معنى : ما تأتيني فتكون محدثًا (٤) قال : ومثله
ذلك قول اللعين المنقري (٥)

وما حل / سعيُّ غريباً ببلدٍ فينسب إلا الزبرقان له أب

بقي أن نصب ما فيه الاستثناء إنما يجوز على وجه واحد من وجهي النصب
في جواب النفي المحض ، ولو رفع لجاز على التشريك ومعنى : ما تأتينا
وما تقول إلا خيراً ، ولا يجوز على الاستثناء لاستلزامه التفرغ في الموجب
وتقول : (ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا ، وما تزال تأتينا فتحدثنا) بالرفع
لا غير ؛ لأن النفي لم يدخل في المعطوف عليه ، إنما دخل في الأول على
شيء مقدر ، أخرج منه المعطوف عليه ، وأوجب (إلا) . وفي الثاني

(١) سيبويه : ٤٢٠/١ .

(٢) في الأصل : (نقول) ، وما أثبتته من سيبويه لموافقة قوله بعد

ذلك : (أردت) .

(٣) تكملة من سيبويه .

(٤) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١١٥/٥)

والذي في سيبويه (ما تأتيني محدثاً) .

(٥) البيت في سيبويه : ٤٢٠/١ ، وضرائر الشعر : ٢٩٧ ، والتذييل

والتكميل : ١٣٥/٨ ب ، والخزانة : ٢٠٦/٣ ، ٥٤٣/٨ .

(٦) الواو عاطفة على قوله : (في الأول ...) .

على متعلق المعطوف عليه ، وكان معناه النفي ، فصار إثباتاً . ويجوز
 أن يكون المراد بالنفي المحض ما يدل عليه بما وُضع لمجرد النفي كـ (ما ،
 ولا ، وليس) ، ويدخل فيه جميع ما ذكر من النفي الخالي عما يُزيل معناه ،
 والمُقارِن لما يُزيله ، ويكون المراد بالنفي المؤلَّ على هذا - وهو الأقرب -
 ما يدلُّ عليه ممَّا له مُسمَّى يَقْرُبُ من معنى النفي فيُقام مُقامه ، نحو : (غير)
 فَإِنَّهُ اسْمٌ بِمَعْنَى : مخالف ، وقد يُقصد به النفي فيكون له جوابٌ مقرونٌ
 بالفاء كقولك : (غير قائم)^(١) (الزبدان فتكرّمهما) . ذكره ابن السراج^(٢) ،
 ثم قال : ولا يجوز هذا عندي . قال الشيخ - رحمه الله - : هو عندي جائز^(٣) .
 وَحُجَّتُهُ فِي ذَلِكَ جَوَازُ ذِكْرِ (لا) مع المعطوف على المضافة هي إليه ، كما في
 قوله تعالى : * غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ *^(٤) .
 وصحّة إعمال الصفة للاعتماد عليها ، كما في قول الشاعر^(٥) :

غَيْرُ مَا سَوْفَ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

-
- (١) في الأصل : (قام) ، وهو وهم ، والتصويب مما حكاه ناظر الجيش
 من كلام الشارح (١١٥/٥ ب) .
 (٢) الأصول : ١٨٤/٢ .
 (٣) شرح الكافية الشافية : ١٥٥٥/٣ .
 (٤) آخر الفاتحة .
 (٥) هو أبو نواس . وليس في ديوانه المطبوع ، وهو في أمالي ابن السجري :
 ٢٢/١ ، والتذييل والتكميل : ١٣٥/٨ ب ، والمغني : ٢١١ ، ٨٨٦ ،
 والهمع : ٩٤/١ ، والأشباه والنظائر : ١٢٣/٣ ، ١٨١ ، ٢٨٣ ،
 وشرح أبيات المغني : ٣/٤ وانظر فهارسه .

وَأَمَّا الْعَرُضُ فَعَوْلُكَ : (أَلَّا تَنْزِلَ فَتُصِيبَ خَيْرًا) ، وهو كجواب النَّفْسِ

بعد الاستفهام ، والمعنى فيه : إذا نزلت أصبت ، قال الشاعر (١)

يَا أَبْنَ الْكِرَامِ أَلَّا تَدْنُوا فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثَكَ فَمَا رَأَيْ كَمَنْ سَمِعَا

وإن شئت رفعت على التشريك ، أو إضمار مبتدأ ، أو الاستئناف .

وَأَمَّا التَّخْفِيفُ فَعَوْلُكَ : (هَلَّا أَمَرْتَ فُطَاعَ) . وَحُكْمُ الْجَوَابِ بَعْدَهُ حُكْمُهُ

بعد العرض ، قال الله تعالى : * لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ (٢) *

وَأَمَّا التَّمَنِّي فَعَوْلُكَ : (لَيْتَهُ عِنْدَنَا فَيَحْدِثُنَا ، وَالْأَمَاءُ فَأُشْرِبُهُ) .

فإن (٣) شئت نصبت على المعنى في نصب جواب الاستفهام ، قال الله تعالى :

* يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا * (٤) ، وإن شئت رفعت على ما تقدم .

وَرُبَّمَا نَصَبَ الْجَوَابَ بَعْدَ (لَوْ) جَعَلَهَا تَمَنِّيًا ، قال الشاعر (٥)

وَلَوْ نُبِشَ الْمَقَابِرُ عَنْ كُلِّبٍ فَيَعْلَمَ (٦) بِالذَّنَائِبِ أَيُّ زِيرٍ

(١) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١٥٤٥/٣ ، وابن

الناظم : ٢٧٨ ، والتذييل والتكميل : ١٣٦/٨ ب ، والعيني : ٣٨٩/٤ .

(٢) المنافقون : ١٠ .

(٣) في الأصل : (وإن) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر الجيش

من كلام الشارح (١١٥/٥ ب) .

(٤) النساء : ٧٣ .

(٥) هو مهليل بن ربيعة . والبيت في الأضعيات : ١٥٤ ، وأمالى القالي :

٢٤/١ ، ١٣١/٢ ، والأصول : ١٨٥/٢ ، والسمط : ١١١/١ ، ومعجم

البلدان : ٨/٣ ، والبحر المحيط : ٣٧٤/١ ، ٢٠١/٧ ، والتذييل

والتكميل : ١/١٣٧/٨ ، والمغني : ٣٥٢ ، وشرح أبياته : ٦٧/٥ .

الذنايب : موضع بنجد جرت فيه وقائع من حرب البسوس (معجم ما استعجم) .

(٦) في الأصل ضبطت : (فيعلم) ، وهو وهم .

وقال سيبويه^(١) : وزعم هارون أنها في بعض المصاحف : « وَدُّوا لَوْ
تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا »^(٢)

وَأَمَّا الرَّجَاءُ فَقَرِيبٌ مِنَ التَّمَنِّيِّ، وَعِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ^(٣) أَنَّ الْمَقْرُونِ بِأَدَاةِ
التَّرَجُّيِّ فِي حُكْمِ الْوَاجِبِ فَلَا يَكُونُ لَهُ جَوَابٌ مَنْصُوبٌ . وقال الكوفيون^(٤) :
(لَعَلَّ) تَكُونُ اسْتِفْهَامًا وَشَكًّا ، وَتُجَابُ فِي الْوَجْهَيْنِ ، وَمِنْ أَمْثَلَتِهِمْ
(لَعَلِّي سَاحُجٌ فَأَزُورُكَ) . وَالْبَصَرِيُّونَ^(٥) لَا يَعْرِفُونَ اسْتِفْهَامَ ب (لَعَلَّ)
وَلَا نَصَبَ الْجَوَابِ بَعْدَهَا . وَالصَّحِيحُ أَنَّ التَّرَجُّيَّ قَدْ يُحْمَلُ عَلَى التَّمَنِّيِّ ،
فَيَكُونُ لَهُ جَوَابٌ مَنْصُوبٌ ، كَقِرَاءَةِ حَفْصٍ عَنْ عَائِشَ : * لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ *
أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلُعُ *^(٦) وَكَقَوْلِ الرَّاجِزِ - أَنَشَدَهُ الْفَرَّاءُ^(٧) :

عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا
يُذِلُّنَا اللَّيْمَةَ مِنْ لَمَاتِهَا
فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا

(١) سيبويه : ٤٢٢ / ١

(٢) القلم (نون) : ١ . وللقرأة انظر البحر المحيط : ٣٠٩ / ٨ .

(٣) البمع : ١٢ / ٢

(٤) الأصول : ١٨٥ / ٢ ، وانظر معاني القرآن للفرعاء : ٩ / ٣ .

(٥) الأصول : ١٨٥ / ٢

(٦) غافر : ٣٦ - ٣٧ وانظر للقرأة السبعة : ٧٥٠

(٧) الأبيات تقدمت ص : ٤٦٧ .

ولاحِسنُ نمبِ المضارع بـ (أَنَّ) مضمرةً بعدَ الفاءِ في غير ما ذَكَرَ ، فلا يحسنُ نمبُهُ بعدَ الخبرِ الواجبِ ؛ لأنَّ الذي أَحوجنا بعدَ النَّفسي والطلبِ إلى الإضمارِ وحملِ الكلامِ على غير ظاهره هو الدَّلالةُ على المُخالَفةِ بينَ الأوَّل والثَّاني ، على ما بيَّناه . وإذا عُطِفَ بالفاءِ على الخبرِ الواجبِ كما في نحو : (أَنْتَ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا) لم يقعِ خِلافٌ بينَ الأوَّل والثَّاني ، فلم يحتجِ إلى النِّمبِ على ذلك الإضمارِ والتَّأويلِ ، ولم يَرِدِ استعمالُهُ إلَّا في أشياء قليلةٍ ، سيأتي التَّنبيهُ عليها .

(ص) ((ولا يتقدَّمُ ذا الجوابِ على سببه ، خِلافًا للكوفيَّين .

وقد يُحذفُ سببُهُ بعدَ الاستفهامِ .

ويُلحَقُ بالنَّفسي التَّشبيهُ الواقعُ موقعه . ورَبَّما نَفِسي

بـ (قَدْ) ، فنَمِيبُ الجوابِ بعدها . ((

(ش) لا يجوزُ تقدُّمُ الجوابِ بالفاءِ على سببه ؛ لأنَّه معطوفٌ ، فلا يتقدَّمُ

على المعطوفِ عليه . وقال ابنُ السَّراج^(١) : وقد أجازوا - يعني الكوفيَّين

(متى فأتيتكَ تخرُجُ ، وما فأسيرَ تَسِيرُ) .

وقد يُحذفُ سببُ الجوابِ بالفاءِ بعدَ الاستفهامِ لدلالةِ القرينةِ عليه .

قال الكوفيَّون^(٢) : والعربُ تحذفُ الأوَّلَ مع الاستفهامِ للجوابِ ومعرفةِ الكلامِ ،

(١) الأصول : ١٨٥/٢ .

(٢) في الأصل رُسِمَت أولاً : (متى) ، ثمَّ صُوِّبَتْ بـ (ما) ، فبَدَتْ : (بلى) ،

والذي في الأصول المطبوع : (لم ... تَسِرُ) .

(٣) الأصول : ١٨٥ / ٢ .

فيقولون : (متى فأسير معك) .

وقال الكوفيون (١) (كأن) يُنصب الجواب معها . قال ابن السراج (٢) وليس بالوجه ، وذلك إذا كانت في غير معنى التشبيه ، وهو نحو قولك : (كأنك وال علينا فتشتمنا) . وربما نُفي بـ (قد) ، فيُنصب بعدها الجواب . ذكر ذلك ابن سيده (٣) وحكى عن بعض الفصحاء : ((قد كنت في خير فتعرفه) (٤) بالنصب على معنى : ما كنت في خير فتعرفه .

١/٢٢١

(ص) ((فصل : / وتضم (أن) النامة أيضاً لزوماً بعد واو الجمع واقعة في مواضع الفاء ، فإن عطف بهما ، أو بـ (أو) على فعل قبل ، أو قصد الاستئناف بطل إضمار (أن) . ويميز واو الجمع تقدير (مع) موضعها ، (٥) وكلاء الجواب تقدير شرط قبلها أو حال مكانها . ((

(١) نفس المصدر السابق .

(٢) = = = .

(٣) المحكم : ٧٤/٦ ، وعنه اللسان (قدد) ، والمغني : ٢٢٢ .

(٤) أغلب الظن أنه قول وافق شرطاً من السريع وزناً ، ولذا لم يذكره

العلامة البغدادي في شرح أبيات المغني .

(٥) في الأصل : (أو) ، وهو تحريف ، والتصويب من التسهيل .

(ش) الواو حرف عطف ، ويُصَبِّب المضارع بعدها على أربعة أوجه ،
 لأنه : إمّا مشارك لما قبلها في حكمه . وإمّا مخالف له ، وذلك إذا كان
 ما قبل الواو غير واجب ، وما بعدها إمّا مستأنف ، وإمّا مصاحب عطفي
 لنفي الجمع ، غير مبني على مبتدأ محذوف . أو مبني على مبتدأ محذوف .
 فإذا قُصِدَ بالمضارع بعد الواو اشتراكه بما قبلها تبعه في إعرابه ،
 وإن قُصِدَ به أنّه مستأنف أو مصاحب عطفي لنفي الجمع ، وهو مبني على
 مبتدأ محذوف رفيع كقولك : (ما تأتيني وتحدثني) على استئناف إثبات
 الحديث بعد نفي الإتيان ، أو على نفي الجمع بين الإتيان والحديث ،
 والذهاب إلى معنى : وأنت تحدثنا (١) وإن قُصِدَ به أنّه مصاحب عطفي لإفادة
 نفي الجمع ، وليس مبنيًا على مبتدأ محذوف نصيب كقولك : (ما تأتينا
 وتحدثنا) على نفي الجمع بين الإتيان والحديث على معنى : ما تأتينا
 محدثًا ، أي : تأتي و [لا] تحدث^(٢) . ونصبه عند الكوفيين بالسوا^(٣)
 وعند البصريين^(٤) ب (أن) لازمة الإضمار ، وما قبل الواو في تأويل

(١) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح ، وحقه :
 (تحدثني) .

(٢) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١٢٢/٥ ب) .

(٣) كذا . والمعروف أنهم قالوا : هو منصوب على الخلاف ، أي مخالف
 المعطوف بها للمعطوف عليه .

الإصاف : ٥٥٥/٢ وما بعدها ، والرضي على الكافية : ٢٤١/٢ .

(٤) سيبويه : ٤٢٤/١ ، ٤٢٧ ، والإصاف : ٥٥٥/٢ وما بعدها .

مصدرٍ معمولٍ لفعلٍ محذوفٍ ؛ ليصحَّ العطفُ عليه ، والتقديرُ : ما كان منك
إتيانٌ وحديثٌ ، فنصبوا الفعلَ على هذا التأويلِ ؛ ليدلوا على المصاحبةِ
ونفي الجمعِ . وإنما يكون ذلك في مواضع الفاءِ .

أما الأمرُ فكقولك : (زُرْني وأزورك) بالنَّصبِ على معنى : زُرْني مع زيارتي
لك ، أي : اجمعْ بين الزَّيارَتَيْنِ ، والتَّقديرُ : لتكن زيارةُ منك وزيارةُ
منِّي ، قال الشاعرُ (١) :

فَقُلْتُ : ادْعِي وَأَدْعُو إِنْ أُنْدَى لِمَصَوْتِ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

وأما النَّهْيُ فكقولك : (لا تأكلِ السَّمَكَ وتشربِ اللَّبَنَ) (٢) والتَّقديرُ : لا يكن
منك أكلٌ للسَّمَكِ وشُرْبُ اللَّبَنِ . ويجوز فيه الجزمُ على التشريكِ والنَّهْيِ
عن كُلِّ مِنَ الْفَعْلَيْنِ . والرَّفْعُ على إضمارِ مبتدأٍ ، والواوُ للحالِ ، كأنَّه
قيل : لا تأكلِ السَّمَكَ وأنتَ تشربُ اللَّبَنَ ، أي : في حالِ شُرْبِ اللَّبَنِ ، أو
على الاستثنافِ ، كأنَّه قيل : ومَشْرُوبُكَ اللَّبَنُ أَكَلْتَ السَّمَكَ أو لم تأكلْهُ .

(١) نُسِبَ إِلَى الْأَعْمَشِيِّ وَرَبِيعَةَ بْنِ جُشَمٍ وَدِيَّارِ بْنِ شَيْبَانَ وَالْحُطَيْثَةِ وَالْفَرَزْدَقِ

وليس في نسختي ديواني الحطيئة والفَرَزْدَقِ اللتين بين يدي .
وهو في زيادات ديوان الأعشى (جابر) : ٢٦٠ ، وسيبويه : ٤٢٦/١ ،
وابن يعيث : ٣٢/٧ ، ٣٥ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٤٨/٣ ، وشرح
عمدة الحفاظ : ٣٤١ ، وابن الناظم : ٦٨١ ، والبحر المحيط : ١٤٣/٧ ،
والتذييل والتكميل : ١٢٨/٨ ب ، والمغني : ٥١٩ ، وشرح أبياته : ٢٢٩/٦ .
وورد برواية : (... وَأَدْعُ ...) في معاني القرآن للفراء : ١٣٤ ،
وأما القالي : ١٠ / ٢ ، والسمط : ٧٢٦/٢ ، والتنبيه للبكري : ١٠٠
ومختارات ابن السَّجَرِيِّ : ٦/٣ ، وضرائر الشعر : ١٥٠ ، والإصناف :
٥٣١/٢ . وعليها يفوت الاستشهاد .

(٢) في الأصل : (بصوت) ، وهو تحريف ، والتمويب من الممادير السابقة .

(٣) سيبويه : ٤٢٥/١ ، والأصول : ١٥٤/٢ ، والهمع : ١٣/٢ .

فَأَمَّا قَوْلُ الْأَخْطَلِ (١) :

لأنَّه عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارُ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

بِالنَّصَبِ عَلَى مَعْنَى : لَاتَجْمَعُ بَيْنَ أَنْ تَنْهَى وَتَأْتِي . وَلَوْ جَزِمَ كَانَ الْمَعْنَى

فَاسِدًا . وَلَوْ رُفِعَ جازَ عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأٍ ، وَالْوَاوُ لِلْحَالِ ، لِأَعْلَى

الاستثناف .

وَأَمَّا الدُّعَاءُ فَكَقَوْلِكَ : (رَبِّ وَفَّقْنِي وَأَطِيعَكَ) ، فَتَنْصِبُ فِيهِ مَا بَعْدَ الْوَاوِ

كَمَا (٢) فِي الْأَمْرِ .

وَأَمَّا الِاسْتِفْهَامُ فَكَقَوْلِكَ : (هَلْ تَأْتِينَا وَتَحْذَرُنَا) ، فَيُنْصَبُ عَلَى مَعْنَى :

هَلْ يَكُونُ مِنْكَ إِتْيَانٌ وَحَدِيثٌ ، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ عَلَى الْإِشْتِرَاكِ فِي الِاسْتِفْهَامِ ،

أَوْ عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأٍ وَقَصْدِ الْحَالِ ، أَوْ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ .

وَأَمَّا النَّفْيُ فَكَقَوْلِكَ : (لَا يَسْعُنِي شَيْءٌ وَيَعْجِزُ عَنْكَ) (٣) ، كَمَا قَالَ تَعَالَى :

﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ

الْمُصَافِرِينَ ﴾ (٤) وَقَالَ الْأَخْطَلُ (٥) :

(١) وَنُسِبَ أَيْضًا إِلَى أَبِي الْأَسْوَدِ الدَّؤَلِيِّ وَالْمُتَوَكِّلِ اللَّيْثِيِّ . وَلَيْسَ فِي

دِيْوَانِ الْأَخْطَلِ الْمَطْبُوعِ . وَهُوَ فِي مِلْحَقَاتِ دِيْوَانِ أَبِي الْأَسْوَدِ : ١٣٠ ،

وَدِيْوَانِ الْمُتَوَكِّلِ : ٨١ ، ٢٨٤ ، وَسَيَبُويه : ٤٢٤/١ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ

لِلْفَرَّاءِ : ٢٤/١ ، ١١٥ ، ٤٠٨ ، وَإِيضَاحُ : ٣١٤/١ ، وَابْنُ يَعِيشَ : ٢٤/٧ ،

وشرح الكافية الشافية : ١٥٤٧/٣ ، وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ : ١٨٢/١ ، وَالتَّذْيِيلُ

وَالْتَكْمِيلُ : ١٢٨/٨ ب ، وَالْمَغْنِي : ٣٩٩ ، وَالْهَمْعُ : ١٣/٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٥٦٤/٨ ،

وشرح أبيات المغني : ١١٢/٦ ، وَاللسان : (عظ) ، (وا) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (وَكَمَا) بِإِقْحَامِ الْوَاوِ .

(٣) تَقْدِيمُ ٩٦٢ .

(٤) آلِ عَمْرَانَ : ١٤٢ .

(٥) كَذَا . وَلَيْسَ الْبَيْتُ فِي طَبْعَةِ دِيْوَانِهِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيَّ . وَالصَّوَابُ أَنَّهُ

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُون بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ إِلَّا هُ

وَأِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ عَلَى مَا رَفَعْتَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْاسْتِفْهَامِ .

وَأَمَّا الْعَرَضُ فَكَقَوْلِكَ : (أَلَّا تَنْزِلُ وَتَصِيبَ خَيْرًا) . وَأَمَّا التَّخْفِيفُ فَكَقَوْلِكَ :

(هَلَّا أَمَرْتُ وَتَطَاعَ) ، فَتَنْصِبُ فِيهِمَا بَعْدَ الْوَائِ كَمَا فِي النَّفْيِ بَعْدَ الْاسْتِفْهَامِ .

وَأَمَّا التَّمْنَى فَكَقَوْلِكَ : (لَيْتَكَ تَأْتِينِي وَتُحَدِّثَنِي) ، فَتَنْصِبُ عَلَى مَعْنَى : لَيْتَكَ

وَتَجْمَعُ بَيْنَ الْإِثْيَانِ وَالْحَدِيثِ ، وَالتَّقْدِيرِ : لَيْتَهُ كَانَ مِنْكَ إِثْيَانٌ وَحَدِيثٌ .

وَمِثْلُهُ قِرَاءَةُ حَمَزَةٍ [وَابْنِ عَامِرٍ] وَحَقِّي : * يَا لَيْتَنَا نُرَى وَلَا نَكْذِبُ بِأَيَاتِ

رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * (٢) . وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ عَلَى الْإِشْتِرَاكِ بَيْنَ الْفَعْلَيْنِ

فِي مَعْنَى التَّمْنَى ، أَوْ عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأٍ وَقَصْدِ الْحَالِ ، أَوْ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ .

وَقَدْ نَبَّهَ عَلَى وَجْهِ تَرْكِ النَّصْبِ بِإِضْمَارِ (أَنْ) بَعْدَ (أَوْ) وَالْفَاءِ وَالْوَائِ

بِقَوْلِهِ : ((فَإِنْ عُطِفَ بِهِمَا أَوْ بِـ) أَوْ عَلَى فِعْلٍ قَبْلُ ، أَوْ قَصْدِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِطَلِّ

إِضْمَارِ (أَنْ))) . بِمَعْنَى أَنَّ هَذِهِ الْأَحْرَفَ إِذَا قُصِدَ بِهَا عَطْفٌ مَا بَعْدَهَا عَلَى

فِعْلٍ قَبْلَهَا ، وَاشْتِرَاكُهُ فِي حُكْمِهِ ، تَبَعُهُ فِي الْإِعْرَابِ ، وَبَطْلُ النَّصْبِ بِإِضْمَارِ

(أَنْ) . وَإِنْ قُصِدَ بِهَا إِسْتِثْنَاءٌ مَا بَعْدَهَا ، وَذَكَرَهُ مُنْقَطِعًا عَنْ حُكْمِ مَا قَبْلَهَا

رَفِيعٌ ، وَبَطْلُ النَّصْبِ بِإِضْمَارِ (أَنْ) .

== = والصواب أنه للحطيثة . وهو في ديوانه : ٩٨ ، والمقتضب : ٢٧/٢ ، وشرح

الكافية الشافية : ١٥٤٩/٣ ، وابن الناظم : ٦٨٢ ، والتذليل والتكميل :

١/١٣٩/٨ ، والبحر المحيط : ٣٧٥/٣ ، والمغني : ٨٧٧ ، وشرح أبياتـه :

٢٤/٨ ، والهمع : ١٣/٢ .

(١) تكملة من شرحه على الألفية : ٦٨٢ ، ومن المراجع الآتية .

(٢) الأعمام : ٢٧ . وللقرأة انظر السبعة : ٢٥٥ ، والكشف : ٤٢٧/١ ،

وحجة القراءات : ٢٤٥ .

(٣) في الأمل : (لهذه) بإقحام اللام . والتمويـب مما حكاه ناظر الجيش

من كلام الشارح (١/ ١٢٣/٥) .

وقد فاتته التَّجْبِيَةُ على بطلان النَّسَبِ بإضمار ^(١) [(أَنْ)] إذا قُصِدَ
بناءً ما بعده هذه الأُحرف على مبتدأٍ محذوف . وقد مضى شرحُ هذا كُلِّه وتمثيله ^(٢) .
والأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ : فَإِنْ بُنِيَ ما بعدها أو بعده (أو) على مبتدأٍ محذوف ، أو
مُطِيفٍ على فعلٍ قَبْلُ ، أو قُصِدَ الاستثناؤُ بطلانُ إضمارِ (أَنْ) .

٢٢١

/ وَبِمِيزِ واوِ الجمعِ من الواوِ العاطفةِ صَحَّةُ تقديرِ (مع) موضعها ؛ لِأَنَّ واوِ
الجمعِ إِنَّمَا تكونُ في مقامِ نفيٍّ أو طلبٍ للجمعِ بينَ فعلَينِ ، ومتى نفيتَ أو
طلبتَ فعلاً معلقاً به (مع) مضافةً إلى مصدرٍ فقد أفدتَ نفيَّ الجمعِ بـ بَيْنَ
ما قبلها وما بعدها أو طلبه .

^(٣) أَلَا تَعْلَمُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ ، (لَأَتَأْكُلَ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ) ^(٤) نَمَبْتُ ؛ لِأَنَّكَ جَعَلْتَ
الواوَ للجمعِ ، وَأَرَدْتَ النَّهْيَ عن الجمعِ بينَ الفعلَينِ ، لَأَمِنْ واحدٍ منهما ، فكيف
يُصَحِّحُ أَنْ يُجْعَلَ فيه (مع) مكانَ الواوِ ، فيُقالُ : لَأَتَأْكُلَ السَّمَكَ مع شُرْبِ اللَّبَنِ .
لَأَنَّكَ إِذَا نَهَيْتَهُ عن الأكلِ المَقِيدِ بمحاجةِ الشُّرْبِ فلم تنهه ^(٥) عن الأكلِ وحده
ولاً عن الشُّرْبِ وحده ، وَلَكِنْ هُنَّ الجمعُ بَيْنَهُمَا ، وذلك هو المعنى المرادُ في
النَّسَبِ .

(١) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح .

(٢) انظر ما سلف ص ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣ .

(٣) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١ / ١٢٣ / ٥) .

وحقه : (فَإِنْ قِيلَ : أَلَا ...) .

(٤) تقدم ص ٩٧١ .

(٥) في الأصل : (فنمبت) بإقحام الفاء .

(٦) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح . وحقه : « قلت :

لَأَنَّكَ ... » .

(٧) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح . وحقه : (لم) .

وَيُمَيِّزُ فَأَنَّ الْجَوَابَ مِنَ الْعَاطِفَةِ صَحَّةُ تَقْدِيرِ شَرْطِ قَبْلِهَا ، أَوْ حَالِ مَكَانِهَا ؛
لِأَنَّ الْمُرَادَ بِفَاءِ الْجَوَابِ الْفَاءُ الَّتِي يَمَحُّ نَصْبُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ (أَنْ) ،
وَتِلْكَ هِيَ الْوَاقِعَةُ إِمَّا قَبْلَ مُسَبِّبِ انْتَفَى سَبَبُهُ ، فَيَمَحُّ حِينَئِذٍ تَقْدِيرُ شَرْطٍ
قَبْلَ الْفَاءِ ، كَمَا إِذَا قَصَدْتَ الْإِخْبَارَ بِنَفْيِ الْحَدِيثِ لانتفا ١٤ إِيْتِيَانِ فَقُلْتَ :
(مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا) ، فَإِنَّهُ يَمَحُّ أَنْ يُقَالَ فِيهِ : مَا تَأْتِينَا وَإِنْ تَأْتِينَا (١)
فُتُحَدِّثُنَا . وَإِمَّا بَيْنَ مَرْتَبَتَيْنِ أُرِيدَ نَفْيُ اجْتِمَاعِهِمَا ، فَيَمَحُّ تَقْدِيرُ حَالِ مَكَانِهَا ،
كَمَا إِذَا قَصَدْتَ أَنْ تَنْفِيَ اجْتِمَاعَ الْحَدِيثِ وَالْإِيْتِيَانِ فَقُلْتَ : (مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا)
فَإِنَّهُ يَمَحُّ فِيهِ أَنْ يُقَالَ : مَا تَأْتِينَا مُحَدَّثًا ، فَإِنَّ النَّفْيَ إِذَا دَخَلَ عَلَى الْمُقَيَّدِ
بِالْحَالِ لَمْ يَنْفِهِ مَطْلَقًا ، إِنَّمَا يَنْفِيه بِقَيْدِ تِلْكَ الْحَالِ ، فَهُوَ لِنَفْيِ الْجَمْعِ بَيْنَهُ
وَبَيْنَهَا ، وَذَلِكَ هُوَ الْمَعْنَى الْمَقْصُودُ مِنَ النَّصْبِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ .

(ص) « وَتَنْفَرِدُ الْفَاءُ بِأَنَّ مَا بَعْدَهَا فِي غَيْرِ النَّفْيِ يُجْزَمُ

عِنْدَ سَقُوطِهَا بِمَا قَبْلَهَا ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ ، لَا

بِـ (إِنْ) مُضْمَرَةً ، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ ذَلِكَ . وَيُرْفَعُ مَقْصُودًا بِهِ

الْوَصْفُ أَوِ الْاسْتِثْنَاءُ . »

(ش) كُلُّ فِعْلٍ مَأْمُورٍ بِهِ أَوْ مَنْهِيٍّ عَنْهُ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لَجَلْبِ مَطْلَعَةٍ

أَوْ دَفْعِ مَقْصِدَةٍ ، وَإِلَّا فَلَا فَائِدَةَ فِي طَلَبِهِ ، فَمَنْ لَوَازِمِ الْأَمْرِ بِكُلِّ فِعْلٍ أَوْ

النَّهْيِ عَنْهُ كَوْنُهُ سَبَبًا لِأَمْرٍ ، فَلِهَذَا إِذَا خَلَا الْجَوَابُ فِي غَيْرِ النَّفْيِ مِنَ الْفَاءِ ،

وَقُمِدَ الْجَزَاءُ ، جُزِمَ ؛ لِأَنَّ جَوَابَ شَرْطٍ مُقَدَّرٌ دَلٌّ عَلَيْهِ مَا قَبْلُ . تَقُولُ فِي الْأَمْرِ :

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِيمَا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ (١٢٢/٥ ب) .

وَصَوَابُهُ : (وَإِنْ تَأْتِينَا) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (يَنْفِيه) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) دَخُولُ الْفَاءِ فِي الْخَبَرِ أَسْلُوبٌ عَرَبِيٌّ مُحَضَّرٌ .

وَه (١) أَرْكَ) ، وفي النَّهْي : (لَتَعْمِي اللّهُ تَلَّ رِضَاءُ) ، وفي الدُّعَاء :

(اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي مَا لَا أَتَمَدَّقُ بِهِ) ، فتجزم على تقدير : إِنْ تَزْرُقْنِي ، وَإِنْ

لَا تَعْمِي ، وَإِنْ تَزْرُقْنِي . وَلَكَ أَنْ تَرْفَعَ عَلَى الْاِسْتِثْنَاءِ ، أَوْ عَلَى أَنَّ حِيلًا

للمعرفة ، أَوْ نَعْتٌ لِنَكْرَةِ .

وتقول في الاستغفار : (هَلْ تَأْتِينَا تُحَدِّثُنَا) فتجزم ؛ لَأَنَّكَ تَرِيدُ بِالِاسْتِغْفَارِ

الْأَمْرَ ، كَمَا فِي نَحْوِ : * أَسْلَمْتُمْ * (٢) وَ * فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ * (٣) ، فيدلُّ على

شَرْطِ هَذَا جَزَاؤُهُ ، وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : (ائْتِنَا تُحَدِّثُنَا) . وتقول : (أَيْنَ

بَيْتِكَ أَرْكَ) ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : عَرَّفْنِي بِبَيْتِكَ أَرْكَ . وَلَكَ أَنْ تَرْفَعَ كَمَا بَعْدَ الْأَمْرِ .

وتقول في الْعَرَضِ : (أَلَا تَنْزِلُ تُمْبِ خَيْرًا) . وفي التَّخْفِيفِ : (هَلَّا أَمَرْتَ

تُطْعَمَ) . وفي التَّحْنِيطِ : (لَيْتَهُ عِنْدَنَا يُعَدِّثُنَا) . فيجري الجزاءُ بَعْدَهَا مَجْرَاهُ

بَعْدَ الْأَمْرِ .

وَأَمَّا التَّحْرِجِيُّ فَجَزْمُ الْجَوَابِ بَعْدَهُ غَرِيبٌ ، [وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ] (٤) - أَنْشَدَهُ

الشَّيْخُ (٥) فِي شَرْحِ إِكْمَالِ الْعُمْدَةِ - :

لَعَلَّ الْإِتْفَاتَا مِنْكَ نَحْوِي مُبَسَّرٌ (٦) يُعْمَلُ مِنْكَ بَعْدَ الْعُسْرِ [نَحْوِي] لِلْمُبَسَّرِ (٨)

(١) فِي الْأَصْلِ : (زَنْسَى) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) آل عمران : ٢٠ .

(٣) المائدة : ٩١ . وانظر التفسير الكبير للرازي : ٨١/١٢ .

(٤) تكملة يقتضيهما السياق .

(٥) انظر الحاشية رقم (١١) فِي الصَّفْحَةِ التَّالِيَةِ .

البيت بدون نسبة فِي شَرْحِ عَمْدَةِ الْحَافِظِ : ٢٤٧ ، وَالتَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ :

١/١٤٣/٨ ، وَالْمَغْنِي : ٢٠٦ ، وَشَرْحُ أَبِياتِهِ : ٢٨٨/٣ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ

لِلشَّاطِئِيِّ : ٦٢/٤ ب ، وَالْهَمْعُ : ١٤/٢ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : (مِنْ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٧) فِي الْأَصْلِ : (مَبْسَرًا) ، وَهُوَ خَطَأٌ .

(٨) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١/١٢٥/٥) .

وَأَمَّا النَّفْيُ فْجَوَابُهُ إِنَّ قُرْنَ بِالْفَاءِ جاز نَعْبُهُ ورفعه كما سبق ،

وإن خلا منها رُفِعَ على الحال أو النعت ، أو على الاستئناف ، ولم يجر

جزؤه ؛ لأنَّ النَّفْيَ ليس مثلَ الطَّلَبِ في دلالتِهِ على الشرط ، وفي إِمفائه له .

واعلم أنَّ الجوابَ المذكورَ لاخلافٍ في أنَّه جزاءٌ شرط من جهة المعنى ،

ولكنَّ اختلافٍ في الذي عمل فيه الجزم ما هو ؟

فقال أكثرهم : الجواب مجزوم بشرط مقدَّر دلَّ عليه ما قبل . وقال قوم :

هو مجزوم بنفس ما قبله لتضمنه معنى الشرط ^(١) وهو ضعيف ؛ لأنَّ التضمين

زيادةٌ بتغيير للوضع ، والإضمار زيادةٌ بتغيير ، فهو أسهل ؛

ولأنَّ التضمين لا يكون إلا لفائدة ، ولأفائدة في تضمين الطَّلَبِ معنى الشرط

[؛ لأنَّه يدلُّ عليه بالالتزام ، فلا فائدة في تضمينه لمعناه] ^(٢) أخذاً

بظاهر كلام سيبويه . ^(٣) قال في شرح الكافية : وأكثر المتأخرين ينسبون ^(٤)

جزم جواب الطَّلَبِ (إِنَّ) مقدَّرةً ، والسَّميح أنَّه لا حاجة إلى تقدير لفظ (إِنَّ)

بل تضمَّنَ لفظُ الطَّلَبِ لمعناه مُعَنَّ من تقدير لفظها ، كما هو مُعَنَّ في أسماء

الشرط نحو : (مَنْ يَأْتِنِي أَكْرَمُهُ) . قال : وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه

رحمهما الله ^(٥) .

(١) كذا الرواية في الأصل، وفيما حكاه ناظر الجيش من كلامه، وفي التذييل

والتكميل، وأشار إليها البغدادي في شرح أبيات المغني .

ورواية الشيخ في شرح عمدة الحافظ : (... يحل بك من بعد القساوة

للرَّحِمِ) ورواية الشَّاطِبي : (... يمل منك بعد العمر ليس جانباً)

(١) انظر سيبويه ٤٤٩/١ ، والمقتضب : ٨٠/٢ ، ١٣٣ ، والأصول : ١٦٢/٢ ،

وشرح الجمل : ١٩٢/٢ ، والرضي على الكافية : ٢٦٥/٢ ، وما بعدها ،

والهمع : ١٥/٢ ، وشرح السيرافي : ٢٤٨/٣ ب ، والتذييل والتكميل ،

١٤٣/٨ ب وما بعدها . وقسم الدراسة ص : ٦٥ وما بعدها .

(٢) تكملة ما حكاه أبو حيان من كلام الشارح : ١٤٣/٨ ب وما بعدها .

(٣) سيبويه : ٤٤٩/١ . (٤) شرح الكافية : ١٥١/٣ .

(٥) في الأصل : (رحمهم) ، وهو تحريف ، والتصويب ما حكاه ناظر

ولاشك أن سيبويه قال : فأما الجزم بالأمر فكقولك : (ائتني آتيك)
 [وأما الجزم بالنهي فكقولك : (لا تفعل يكن غيراً لك)^(٢) ، وأما الجزم
 بالاستفهام فكقولك : (ألا تأتيني أحدثك) ، وأما الجزم بالتمني فكقولك :
 (ليت عندنا يحدثنا) ، وأما الجزم بالعرض فكقولك : (ألا تنزل تمب
 غيراً) ، وإنما انجزم هذا الجواب ، كما انجزم جواب (إن تأتيني)^(٤) بل (إن تأتيني)
 ثم قال ، وزعم الخليل أن هذه الأقاويل كلها فيها / معنى (إن) ، فلذلك
 انجزم الجواب .

وليس ذلك من سيبويه محمولاً على ظاهره . قال السيرافي : وهذه^(٦)
 الأشياء التي ذكرناها من الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض^(٧)

== = الجيش من كلام الشارح (١/١٢٥/٥) . وجملته (رحمها الله) :
 ليست في النسخ المطبوع من شرح الكافية .

- (١) سيبويه : ٤٤٩/١ .
 (٢) تكملة من سيبويه . وعبارة سيبويه : (وأما ما أنجزم ... فقولك ...)
 وكذا عبارته في جميع ما ورد في النسخ المنقول بعبارة : (وأما ...
 فكقولك) وقد تصرف في التكملة فجعلتها ملائمة لما قبلها وما بعدها .
 (٣) في الأصل : (تأتي) ، وهو خطأ ، والتصويب من سيبويه . وفيه
 مثال آخر للاستفهام ساقه بعد هذا المثال . ولعل الشارح اكتفى
 بمثال واحد وترك الثاني فلم ينقله . وكذا فعل أيضاً في مثالي
 التمني . وكذا النسخ فيما حكاه ناظر الجيش من كلامه .
 (٤) في الأصل : (تأتي) ، وهو خطأ ، والتصويب من سيبويه .
 (٥) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح . والذي في
 سيبويه : (الأواصل) .
 (٦) شرح السيرافي : ٢٤٨/٣ ب .
 (٧) في الأصل : (في هذه) بإقحام (في) ، والتصويب مما حكاه ناظر
 الجيش من كلام الشارح : (١/١٢٥/٥ ب) .

تُغْنِي (١) من ذكر الشرط بعدها ، ويُكتفى بذكرها عن ذكره فلذلك تجوز

سيبويه في عبارته فأوهم أن هذه الأشياء هي الجازمة لما بعدها . ثم

قال : وهذا من سيبويه مسامحة في اللفظ واتساع ، كما اتسع في

نصب الظرف ، وقال (٢) في نحو : (زيدٌ خلفك) : انتمب بما قبله . ثم

حكى عن الخليل ما يدل على حقيقة الجازم . وهذا الذي ذكره السيرافي (٤)

هو الذي يُعَوَّل عليه في هذه المسألة ، والله أعلم .

(ص) « والأمر المدلول عليه بخبر أو اسم فِعْل كالمَدْلُول

عليه بفعله في جزم الجواب ، لاقى نمبه ، خلافاً للكسائي

فيه ، وفي نصب جواب الدُّعَاء المدلول عليه بالخبر ،

ولبعض أمثاله في نصب جواب (نَزَالِ) وشبهه .

فإن لم تحسن إقامة (إن تفعل) و (إلا تفعل) مقام

الأمر والنهي لم يجزم جوابهما ، خلافاً للكسائي . »

(ش) قد يلحق الأمر الذي يلفظ الخبر واسم الفِعْل بفِعْل الأمر ، فيكون

لهما جواب مجزوم كقولهم : « حَسْبُكَ يَمِّ النَّاسِ » ، و « أَتَقَى اللَّهَ أَمْرُؤُا »

فعل خيراً يُحْتَب عليه (٥) ، لأنه بمعنى : اكتف ، وليتق ، ومنه قوله تعالى :

(١) في الأصل « يغني » ، وهو تصحيف ، والتعويب مما حكاه ناظير

الجيش من كلام الشارح .

(٢) انظر سيبويه : ٢٠٢/١ .

(٣) كلام الخليل واضح الدلالة على أن الجازم هو الأمر والنهي . . . لتضمنها معنى (إن) . وانظر قسم الدراسة ٦٥ وما نقل من كلام السيرافي

في هامش كتاب سيبويه : ٤٤٩/١ .

(٤) في الأصل : (وهو) ، تحريف .

(٥) القولان في سيبويه : ٤٥٢/١ ، والأصول : ١٦٣/٢ .

* تَوَمِّنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ
 ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ * (١) ف (يغفر) جُزْمٌ ؛
 لأنه جواب ل (تؤمنون) ، لكونه في معنى (آمنوا) . (٢) وأجاز الكسائي
 أن يكون الأمر بلفظ الخبر ، ولأن الفعل جواب منصوب بعد الفاء ، نحو :
 (مَهْ فَأُحَدِّثُكَ ، وَنَزَالَ فَأَنْزَلَ ، وَحَسْبُكَ الْحَدِيثُ فِينَا النَّاسُ) . والقياس
 يأبى ذلك ؛ لأنَّ الْمُصَحَّحَ لِلنَّصْبِ بَعْدَ الْفَاءِ بِإِضَارٍ (أَنْ) إِنَّمَا هُوَ
 تَأْوِيلٌ مَاقْبَلَهَا بِمصدرٍ ؛ لِيُصَحَّحَ الْعَطْفُ عَلَيْهِ ، فَإِذَا كَانَ قَبْلَ الْفَاءِ أَمْرٌ
 بِلَفْظِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَاسْمٍ فَعَلٍ تَعَذَّرَ تَأْوِيلُهُ بِالمصدرِ لِتَعَذُّرِ تَقْدِيرِهِ مِلَّةً
 ل (أَنْ) فامتنع نصب ما بعده الفاء . ومن ثمَّ لم يُوافق الكسائي فيما
 ذهب إليه أحدٌ ، إِلَّا أَنْ بَعْضَ أَصْحَابِ كِتَابِ سِيبَوِيهِ وَهُوَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ
 عُفْفُورٍ (٦) أَجَازَ نَصْبَ جَوَابِ اسْمِ الْفِعْلِ الْمَشْتَقِّ مِنْ مصدرٍ نَحْوِ (نَزَالَ ،
 وَدَرَاكَ) . وَلَمْ يُجِزْ نَصْبَ جَوَابِ الْأَمْرِ بِلَفْظِ الْخَبَرِ ، وَلِأَنَّ جَوَابَ اسْمِ
 الْفِعْلِ غَيْرَ الْمَشْتَقِّ . وَلَيْسَ فِي كَوْنِ (نَزَالَ) وَشَبْهِهِ مَشْتَقًّا مِنْ لَفْظِ
 الْمصدرِ مَا يُسَوِّغُ تَأْوِيلَهُ بِالمصدرِ ، فَإِنَّ الْمُصَحَّحَ لِلنَّصْبِ فِي نَحْوِ : (أَنْزَلَ
 فَأَنْزَلَ) هُوَ مَعَّةٌ تَأْوِيلُ فَعْلِ الْأَمْرِ بِالمصدرِ ، مِنْ قِيلِ أَنْ فَعْلَ الْأَمْرِ يَمَعُ أَنْ

(١) المصنف : ١١ - ١٢ .

(٢) وبها قرأ عبد الله بن محمود انظر معاني القرآن للفرغاني : ١٥٣/٣

وما بعدها ، وشرح السيرافي : ٢٤٩/٣ ، ١ ، والبحر المحيط : ٢٦٣/٨

(٣) الأصول : ١٨٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٥٣/٣ ، والمساعد :

١٨ / ٣

(٤) في الأصل : (ولأن) بإقحام الواو ، والتمويب مما حكاه ناظم

الجيش من كلام الشارح (١٢٦/٥ ب) .

(٥) في الأصل : (تقدير) ، وهو تحريف .

(٦) المساعد : ٩٨/٣ وما بعدها . وهو قول ابن جني قبله ، الخواص :

٤٩/٣ ، والتذييل والتكميل : ١٤٥/٨ ب .

يُصَحَّ فِي مِثْلَةِ (أَنْ) مُصَدَّرًا كَمَا فِي نَحْوِ : (أَوْ عَزَّتْ إِلَيْهِ بِأَنْ أَفْعَلَ) ،
وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي اسْمِ الْفِعْلِ الْمُشْتَقِّ مِنَ الْمَصْدَرِ كَمَا لَمْ يَصَحَّ فِي غَيْرِ
الْمُشْتَقِّ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي امْتِنَاعِ نَسَبِ الْجَوَابِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يُنْسَبُ
جَوَابُ الدُّعَاءِ إِلَّا إِذَا كَانَ بِلَفْظِ الطَّلَبِ .

وَحَكَى الشَّيْخُ هُنَا أَنَّ الْكِسَائِيَّ^(١) يُجِيزُ نَسَبَ جَوَابِ الدُّعَاءِ بِلَفْظِ الْخَبَرِ . وَلَمْ
يَنْفَرِدِ الْكِسَائِيُّ بِهَذَا الْجَوَازِ فَإِنَّ ابْنَ السَّرَّاجِ حَكَى ذَلِكَ عَنْهُ ، ثُمَّ قَالَ :
وَقَالَ الْفَرَّاءُ : إِنْ قُلْتَ : (غَفَرَ اللَّهُ لَزَيْدٍ فَيُدْخِلُهُ الْجَنَّةَ) جَازَ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَمْرَ إِنَّمَا يُجْزَمُ بَعْدَهُ الْمَضَارِعُ إِذَا كَانَ جَوَابًا لِمَا يَدُلُّ
عَلَيْهِ دَلَالَةٌ ظَاهِرَةٌ ، وَيَسْتَلْزِمُهُ لُزُومًا بَيِّنًا ، وَهُوَ شَرْطُ الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ ،
وَعَلَامَةُ ذَلِكَ مَحَّةٌ تَقْدِيرُ (إِنْ تَفْعَلْ) مَكَانَ الْأَمْرِ ، تَقُولُ : (آيْتِنِي آتِكَ) ؛
لَأَنَّكَ لَمَّا أَمَرْتَ بِالْإِثْبَانِ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ سَبَبٌ وَشَرْطٌ لشيءٍ هُوَ عِنْدَكَ الْإِثْبَانُ ،
فَجِزِمْتَ بِنَاءٍ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ كَأَنَّكَ قُلْتَ : إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ .

وَتَقُولُ : (آيْتِنِي لَا أُزْرُكَ أَبَدًا) فَتَرْفَعُ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَجْزِمَهُ
عَلَى مَعْنَى : إِنْ تَأْتِنِي لَا أُزْرُكَ ؛ لِأَنَّ الْإِثْبَانَ لَا يَكُونُ سَبَبًا لِشَرْكَ الزَّيَارَةِ ،
وَلَا عَلَى مَعْنَى : إِلَّا تَأْتِنِي لَا أُزْرُكَ ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْأَمْرِ دَلَالَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى أَنَّهُ شَرْطٌ
لِغَائِذَةٍ ، فَيُصَحُّ جُزْمُ الْفِعْلِ بَعْدَهُ إِذَا حُسِّنَ تَقْدِيرُ (إِنْ تَفْعَلْ) مَكَانَهُ ، وَجُعِلَ
ذَلِكَ الْفِعْلُ جَوَابًا لَهُ ، وَلَيْسَ لَفْظُ الْأَمْرِ دَلَالَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى أَنَّ تَرْكَهُ شَرْطٌ
لشيءٍ ، فَلَا يَجُوزُ جُزْمُ الْفِعْلِ بَعْدَهُ ، فَإِنَّهُ جَوَابٌ شَرْطٌ مُخَالِفٌ .

(١) انظر الخصائص : ٤١/٣ .

(٢) يريد في متن التمهيد . وانظر ما سلف من ٩٥٩ .

(٣) في الأصل مُبَيَّنَةٌ : (حُكِي) ، وَهُوَ وَهْمٌ ، انظر الأصول : ١٨٦/٢ .

(٤) كَذَا فِي الْأَمَلِ ، وَحَقُّهُ : (لَا أُزْرُكَ) .

والنهي فيما ذكرنا كالأمر فإنه يُجزم بعده المضارع إذا كان جواباً
لما يدل عليه دلالة ظاهرة ، ويستلزمه لزوماً بيناً وهو شرط تسرك
الفعل للنهي عنه ، وعلامة ذلك محو تقدير (إلاً تفعل) مكان النهي ، تقول :
(لاتعمي الله تنل رضا) . وتقول : (لاتدن من الأسد يأكلك)^(١) فترفع
على الاستئناف ، ولا يجوز جزمه على معنى : إلاً تدن من الأسد يأكلك ؛ لأن
التباعد من الأسد لا يكون سبباً لأكله ، ولا على معنى : إن تدن من الأسد
يأكلك ؛ لأن لفعل النهي دلالة ظاهرة ، على أن تركه شرط لقاعدة ، فيصح
جزم الفعل بعده إذا حُسن تقدير (إلاً تفعل) / مكانه ، وجعل ذلك الفعل جواباً ، ٢٢٢ /
وليس لفعل النهي دلالة ظاهرة على أن فعله شرط لشيء ، فلا يجوز جزم
الفعل بعده على أنه جواب شرطٍ مخالفٍ . وأجاز الكاشي^(٢) فيه الجزم ،
كما يجوز فيه النصب بعد الفاء . قال سيبويه : (لاتدن من الأسد يأكلك)^(٣)
قبیح إن جزمته ، وليس وجه كلام الناس ؛ لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من
الأسد سبباً لأكله ، فإن رفعت فالكلام حسن ، وإن أدخلت الفاء فحسن ،
وذلك قولك : (لاتدن من الأسد فيأكلك) .
وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزم إلا ترى أنك تقول :
(ماتأتينا فتحدثنا) ، والجزاء هنا محال . وإنما قبح الجزم في هذا ؛
لأنه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء إذا دخلت الفاء . ومراد سيبويه
بقبيح أنه غير مستعمل ، وبحسن أنه مستعمل .

(١) القول في سيبويه : ٤٥١/١ ، والأصول : ١٨٣/٢ ، والتذييل والتكميل :

٨ / ١٤٥ ب .

(٢) في الأصل : (فعل) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر الجيش

من كلام الشارح (١/١٢٢/٥) .

(٣) انظر شرح الكافية الشافية : ١٥٥٢/٣ ، والمساعد : ١٩/٣ .

(٤) سيبويه : ٤٥١/١ .

وحاصل الفرق بين النصب والجزم بعد النهي أن الجزم إنما يجوز

في فعل يمحّ كونه جواباً لشرط معدول دلّ عليه النهي كما في قولك :

(لَأَتَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَنْجُ) .

وإنما النصب فإنما يجوز في فعل مُسَبَّب عن فعل قبل الفاء منهبي

عنه طلباً لنفي المُسَبَّب بانتفاء سببه كما في قولك : (لَأَتَعَمَّ اللَّهُ ^(١)

فَتَدْخُلَ النَّارَ) . والمجزوم بعد النهي لازم لنهي ما قبله ، والمنصوب

بعده لازم لثبوت ما قبله فوضح ^(٢) الفرق بين الموضعين .

وتقول : (لَأَتَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ فَتَسْلَمُ) بالرفع على إضمار مبتدأ أو على

الاستئناف ، ولا يجوز أن تنصب ؛ لأنَّ نَوَّ الْأَسَدِ لا يكون سبباً للسلامة ،

فيمحّ تقديره بـ : إِلَّا يَكُنْ مِنْكَ نُوٌّ فَسَلَامَةٌ .

وقد جاء من السماع ما يصلح أن يحتجّ به الكسائي كقول بعض

الصَّحَابَةِ - رضي الله عنهم - : (يَارَسُولَ اللَّهِ لَأَتَشْرِفَ بِمِثْلِكَ سَهْمٌ) ^(٣) ،

(١) في الأصل : (طالبا) ، وهو تحريف .

(٢) في الأصل : (فوضع) ، وهو تحريف .

(٣) هو أبو طلحة الأثماري . والقول أخرجه البخاري في باب « مناقب

أبي طلحة رضي الله عنه » من كتاب « فضائل الصحابة » : ٤٦/٥ ،

وفي باب * إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيَهُمَا وَعَلَى اللَّهِ

فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ * من كتاب « المغازي » : ١٢٣/٥ ، وفي كسلا

الموضعين رُوِيَ في المتن : « يَمِيبُكَ » وعلى هذه الرواية يغوت

الاستشهاد ، وأشير في الهامش إلى رواية « يَمِيبُكَ » . وبرواية

الشرح أيضاً أخرجه مسلم في باب « غزوة النساء مع الرجال »

من كتاب « الجهاد » : ١٤٤٢/٣ . وانظر التذييل والتكميل : ١٤٦/٨

وما بعدهما .

(١) وقوله - ملى الله عليه وسلم - : «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبْ

مَسْجِدَنَا يُؤْفِنَا بِرِيحِ النَّوْمِ» فيمن رواء بالجزم ، ورواية الرفع أكثر .

وحمل ما جاء من ذلك على الإبدال أولى من حمله على الشذوذ .

(ص) « وقد تُضَمَّر (أَنْ) الناصبة بعد الواو والفاء

الواقعتين بين مجزومي أداة شرط ، أو بعدهما ، أو بعد

حصر بـ (إِنَّمَا) اختياراً ، أو بعد الحصر بـ (إِلَّا) ، والخبر

المتبعية الخالي من الشرط اضطراراً . وقد يُجزم المعطوف على

ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم .

والمتغى بـ (لَا) الصالح قبلها (كَيَّ) جائز الرفع والجزم

سماعاً عن العرب . »

(ش) قد تُضَمَّر (أَنْ) الناصبة بعد واو الجمع وفاء الجواب ، في

غير المواضع المذكورة ، وذلك على ضربين :

أحدهما : جائز في الاختيار وسعة الكلام . والآخر : مغموس بالضرورة .

فيجوز في الاختيار إضمار (أَنْ) الناصبة بعد الواو والفاء الواقعتين

بين مجزومي أداة شرط ، أو بعدهما ، أو بعد حصر بـ (إِنَّمَا) .

مثال الأول : (إِنْ تَأْتِنِي فَتُعَذِّبْنِي أَكْرَمَكَ) فت نصب ما بعد الفاء ؛

(٢)

لأن الشرط غير واجب ، فيجوز أن يلحق بالنفي . قال سيبويه :

وسألت الخليل عن قوله : (إِنْ تَأْتِنِي فَتُعَذِّبْنِي ، وَإِنْ تَأْتِنِي وَتُعَذِّبْنِي ،

أُعَذِّبُكَ) . فقال : هذا يجوز ، والجزم الوجه ، ووجه نصبه أنه حمل

(١) لم أقف عليه بهذه الرواية في شيء من كتب الحديث التي

بين يدي . انظر التذييل والتكميل : ١/١٤٦/٨ وما بعدها .

(٢) سيبويه : ٤٤٧/١ .

الأخبر على الاسم كأنه أراد أن يقول : إن يكن إتيانٌ فحديثٌ أحدثك ،
فلما قبَّح أن يردَّ الفعل على الاسم نوى (أن) ؛ لأنَّ الفعل معها اسمٌ ،
وإنما كان الجزم الوجه ، لأنه إذا نعت كان المعنى معنى الجزم فيما
أراد من الحديث . وأنشد الشيخ - رحمه الله - :
(١)

وَمَنْ يَقْتَرِبَ مِنَّا وَيَخْضَعُ نُؤْوِهِ
وَلَا يَخْشُ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا
وَأَمَّا قولُ زهير (٢) :

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً
فَيُثْبِتُهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزْلَقُ
فَنُصِبَ (يثبت) فيه ؛ لأنَّ الفعل المتقدم على الفاء منفيٌّ ، وجوابُ النَّفْيِ
النَّعْبُ في مجازاةٍ وغيرها .

وأجاز الكوفيون نصبَ المعطوف على الشرط بـ (ثم) ، كما في
الواو والفاء ، ومنه قراءة الحسن : ((وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى
اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ))
(٤)

ومثالُ الثاني : (إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ وَأُحْسِنُ إِلَيْكَ) فالوجهُ فيه الجزمُ
على الإشراك في معنى الجزاء ، أو الرفعُ على الاستئناف ، ويجوز
نصبه بإظهار (أَنْ) على تقدير : إِنْ تَأْتِنِي يَكُنْ إِيَّانَ وَإِحْسَانًا .

- (١) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١٦٠٧/٢ ، وشرح
عمدة الحافظ : ٣٦١ ، والبحر المحيط : ٣٣٧/٣ ، والتذيل
والتكميل : ١٤٨/٨ ب ، والمغني : ٧٣٥ ، وشرح أبياته : ١١٦/٧ .
(٢) البيت في ديوانه : ٢٥٠ ، وسيبويه : ٤٤٧/١ ، والمقتضب : ٢٢/٢ ، ٦٥
وشرح الكافية الشافية : ١٦٠٦/٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٣٦٠ ،
والبحر المحيط : ٣٣٧/٣ ، والتذيل والتكميل : ١٤٨/٨ ب .
(٣) البحر المحيط : ٣٣٧/٣ ، والتذيل والتكميل : ١٤٨/٨ ب .
(٤) النساء : ١٠٠ . وهي قراءة نبيح والجراح أيضاً . البحر المحيط :
٣٣٧/٣ ، وانظر المحتسب : ٣٧٨/١ .

وحكى سيبويه ^(١) أن بعضهم قرأ : «يَحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ

وَيُعَذِّبَ مَنْ يَشَاءُ» ^(٢) . ثم قال : واعلم أن النصب بالغاء والواو في

قولك : (إِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ وَأُعْطِيكَ) ضعيف ، وهو نحو من قوله : ^(٣)

وَالْحَقُّ بِالْجَبَّارِ فَأَسْتَرِيحَا

فهذا يجوز ، وليس بحدّ الكلام ولا وجهه ، إلا أنه في الجزاء صار أقصى ^(٤)

قليلاً ؛ لأنه ليس بواجب أنه يفعل إلا أن يكون من الأول فعل ، فلما صار

الذي لا يوجب كالأستفهام ونحوه أجازوا فيه هذا على ضعفه ، وإن كان ^(٥)

معناه كمعنى ما قبله ^(٦) ، وأنشد للأعشى : ^(٧)

وَمَنْ يَغْتَرِبَ عَنْ قَوْمِهِ لَا يُزَلُّ بِرَى * مَمَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرَأً وَمَسْعَاً ^(٨)

/ وَتَدْفَنَ فِيهِ الْمَالِحَاتُ وَإِنْ يُسِرُّ * يَكُنْ مَا أَمَاءُ النَّارِ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا ^(٩)

(١) سيبويه : ٤٤٨/١ .

(٢) البقرة : ٢٨٤ . وهي قراءة ابن عباس والأقرع وأبي حيوة ، انظر

إعراب القرآن للنحاس : ٣٠٤/١ ، والبحر المحيط : ٣٦٠/٢ .

(٣) تقدم ص : ٩٦٠ .

(٤) في الأصل : (تجوز) ، وهو تمحيف ، والتمويب من سيبويه .

(٥) في الأصل : (يوجب) بإسقاط الهاء ، والتمويب من سيبويه .

(٦) في الأصل : (المعنى) بلام واضحة ، وهو تحريف ، والتمويب من سيبويه .

(٧) في الأصل : (الأعشى) ، وهو تحريف . والبيتان في ديوانه : ١١٢ ،

واللسان : (كب) وضبط فيهما الفعل بالرفع «تدفن» .

والثاني برفع الفعل أيضاً في معجم ما استعجم : ١١١٢/٤ . وهما

بنصب الفعل في سيبويه : ٤٤٩/١ ، والمقتضب : ٢١/٢ ، والتذيل

والتكميل : ١/١٤٩/٨ . كبك : جبل قرب عرفات .

(٨) في الأصل : (قومنا) ، وهو تحريف ، والتمويب مما حكاه ناطق

الجيش من كلام الشارح (١٢٨/٥ ب) .

(٩) في الأصل : (كولبا) ، وهو تحريف ، والتمويب من المصادر السابقة .

ومثال الثالث : قراخ ابن عامر : * إذا قفى أمراً فائماً يقول له
 كُنْ فَيَكُونُ ^(١) . بالنصب على تقدير : فائماً يكون منه كُنْ فكون من
 ذلك الأمر ، وهو نادر لا يكاد يُعثر على مثله إلا في ضرورة الشعر .
 فأما قولهم : « فائماً هي ضربة من الأسد فيعظم ^(٢) ظهره » فمن
 النصب بإضمار (أَنْ) جوازاً ؛ لعطف مصدر مؤول على مصدر صريح ،
 والمعنى : هي ضربة فيعظم ، لا من باب قراخ ابن عامر .
 ويختص بالضرورة إضمار (أَنْ) الناصبة بعد الحصر بـ (إلا)
 كقولك : (ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا) ، وبعد الخبر المثبت الخالي
 من الشرط كقول الشاعر ^(٣) :

مَا تَرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

أصل الكلام : الحق بالحجاز فاستريح ، ولكن لما كان الروي مفتوحاً
 اضطر فنصب على تقدير : يكون لحاقاً فاستراحة ^(٤) ، ومثله قول طرفة :
 لَنَا مَضَبَةٌ لَا يَنْزِلُ الدُّلُّ وَمَطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعَمَّا

(١) مريم : ٣٥ . وللقراخ انظر السبعة : ٤٠٩ ، وحجة القراءات :
 ٤٤٣ وما بعدها .

(٢) في الأصل : (يهطم) ، وهو تحريف . والقول في شرح الكافية
 الشافعية : ١٥٥٥/٣ ، والتذييل والتكميل : ١/١٥٠/٨ .

(٣) تقدم قريباً .

(٤) البيت في ديوانه : ١٩٤ ، وسيبويه : ٤٢٣/١ ، ومعاني القرآن
 للأخفش : ٦٦/١ ، والمقتضب : ٢٤/٢ ، والمحتسب : ١٩٧/١ ،
 ورائر الشعر : ٢٨٥ ، والبحر المحيط : ٣٢٧/٣ ، والتذييل
 والتكميل : ١/١٥٠/٨ ب .

(١)
وقول الأَفْشَى :

ثَمَّتْ لَا تَجْزُونَنِي بَعْدَ ذَاكُمْ وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَهُ فَيُعْقِبَا

وقد يُجْزَم المَعْطُوف على مَا قُرِنَ بِالْفَاءِ اللَّامِ لِسُقُوطِهَا الْجَزْمُ ، وهي
الفاءُ الواقعةُ في جوابِ شرطٍ أو طلبٍ . أمَّا الشَّرْطُ فَإِذَا مُطِيفٌ عَلَى
جوابِهِ الْمَقْرُونُ بِالْفَاءِ مُضَارِعٌ فَالْوَجْهُ رَفْعُهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * وَإِنْ
تَغْفُوْهَا وَتُؤْتُوْهَا الْفُقَرَاءُ قَبُوْ خَيْرٌ لَّكُمْ وَنُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ * (٢) ،
لأنَّ الْكَلَامَ الَّذِي بَعْدَ الْفَاءِ أُجْرِيَ مُجْرَاهُ فِي غَيْرِ الْجَزَاءِ ، فَحَقَّ مَا عُطِفَ
عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ . وَيَجُوزُ فِيهِ التَّنْبِيْهُ بِإِضْمَارِ (أَنْ) كَمَا تَقَالِمُ ،
وَالْجَزْمُ أَيْضًا بِالْعَطْفِ عَلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ كَقِرَاءَةِ : * مِنْ يُفْلِلِ
اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ * (٣) وَنَظَرَ سَيَبُويَه
الْجَزْمَ فِيهِ بِالتَّنْبِيْهِ فِي قَوْلِهِ : (٥)

- (١) البيت في ديوانه : ١١٧ ، وسيبويه : ٤٢٣/١ ، وسر صناعة الإعراب :
٢٨٦/١ ، والتذييل والتكميل : ١٥٠/٨ ب ، والأزهية : ٢٧٢ .
يعقب : يحين العاقبة .
(٢) البقرة : ٢٧١ .
(٣) الأعراف : ١٨٦ . وهي قراءة حمزة والكسائي . السبعة : ٢١١ ،
والكشف : ٤٨٥/١ ، وحجة القراءة : ٣٠٤ .
(٤) سيبويه : ٤٤٨/١ .
(٥) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ وَعَقِيْبَةُ بْنُ هُبَيْرَةَ الْأَسَدِيِّ .
وهو في زيادات ديوان ابن الزَّبِيرِ : ١٤٥ ، وسيبويه : ٢٤/١ ، ٣٥٢ ،
٣٧٥ ، ٤٤٨ ، والمقتضب : ٢٣٧/٢ ، ١١٢/٤ ، ٣٧١ ، والجمل : ٥٥ ،
وابن يعيش : ١٠٩/٢ ، ٩/٤ ، والتذييل والتكميل : ١٥١/٨ ب .
والمغني : ٦٢١ ، والخزانة : ٢٦٠/٢ ، ١٦٥/٤ . وفي الديوان زيادة
تخریج .

... .. فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

وَأَمَّا الطَّلَبُ فَإِذَا مُطِيفٌ عَلَى جَوَابِهِ الْمُقَرُونُ بِالْفَاءِ مُفَارِعٌ كَمَا فِي قَوْلِهِ :

(زُرْنِي فَأَزُورَكَ ^(١) وَأُحْسِنُ عِشْرَتَكَ) فَلَكَ فِي الْمَعْطُوفِ النَّصَبُ عَلَى التَّشْرِيكِ

فِي مَعْلٍ (أَنْ) الْمَضْمَرُ ، وَالرَّفْعُ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ ، وَالْجُزْمُ عَلَى تَوْهُمٍ

حَذْفِ الْفَاءِ ، وَمِنْهُ قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ : * لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَسَدِّقَ

وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ^(٢) فَالْجُزْمُ فِي ذَا نَظِيرُ الْجَزْمِ فِي قَوْلِهِ : ^(٣)

... .. وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

وَحَسَى الْقُرَاءَةُ مِنَ الْعَرَبِ الرَّفْعَ وَالْجُزْمَ فِي الْمُفَارِعِ الْمُنْفِيِّ بِـ (لَا) ^(٤)

الْمَالِحِ قَبْلَهُ (كَيْ) ، وَأَنْتُمْ يَقُولُونَ : « رَیْطُ الْفَرَسِ لَا یَتَفَلَّتُ » ^(٥) ،

و « أَوْتَقْتُ الْعَبْدَ لَا یَغِرُّ وَلَا یَغْرِزُ » ، قَالَ : وَإِنَّمَا جُزِمَ : لِأَنَّ تَأْوِيلَهُ :

إِنْ لَمْ أَرِیْطُهُ فَرًّا ، فَجُزِمَ عَلَى التَّأْوِيلِ ، وَأُنْشِدَ لِرَجُلٍ مِنْ عُقَیْلٍ ^(٦) :

وَحَتَّى رَأَيْنَا أَحْسَنَ الْفِعْلِ بَيْنَنَا مُجَامَلَةً لَا یَقْرِفُ الشَّرَّ قَارِفُ ^(٧)

(١) فِي الْأَصْلِ : (أَزُورَكَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِظُ

الْجِيشِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ (١ / ١٢٩ / ٥) .

(٢) الْمُنَافِقُونَ : ١٠ . وَهِيَ قِرَاءَةُ السَّبْعَةِ إِلَّا أَبَا عَمْرٍو . السَّبْعَةُ :

٦٣٧ ، وَالْكَشَفُ : ٢٢٢ / ٢ وَمَا بَعْدَهَا ، وَحُجَّةُ الْقُرَاطِ : ٧١٠ وَمَا بَعْدَهَا .

وَانْظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ : ٢٧٥ / ٨ ، وَصِیْبُوه : ٤٥٢ / ١ .

(٣) تَقْدِیمٌ ٤٧٩ .

(٤) مَعَانِي الْقُرْآنِ : ٢٨٣ / ٢ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : (یَنْقَلِبُ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ مَعَانِي الْقُرْآنِ .

(٦) الْبَيْتُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ : ٢٨٣ / ٢ ، وَشَرْحُ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ : ١٢٨٦ / ٢ ،

وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٥٥٦ / ٣ ، وَالتَّزْجِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٥١ / ٨ ب .

(٧) فِي الْأَصْلِ : (فَتَى) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْمَوَادِّ السَّابِقَةِ .

وَلَا خَسَرَ (١)

لَوْ كُنْتَ إِذْ جِئْتَنَا حَاوِلْتَ رُؤْيَتَنَا أَتَيْتَنَا مَا شِئْنَا لِتُحَرِّفَ الْفَرْقَ

(٢)

بجزم (تحرف) و (تعرف) ورفعهما .

(ص) « فصل : تُظْهَر (أَنْ) وتُضَمَّر بعد عاطف الفعل

على اسم صريح ، وبعد لام الجر غير الجعونية ، مالم

يقترن الفعل بـ (لا) بعد اللام فيتمين الإظهار .

ولا تنصب (أَنْ) محذوفة في غير المواضع المذكورة

إلا نادراً ، وفي القياس عليه خلاف . »

(ش) اطرز نصب المضارع بإضمار (أَنْ) جائزة الإظهار في موضعين :

(٣)

أحدهما : أَنْ يكون الفعل معطوفاً على اسم صريح كقول الشاعر :

لَلْبِسِ عِبَاءَةً وَتَقَرَّرْ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشَّغَوفِ

أراد : للبس عباءة وأن تقَرَّرَ عيني ، فحذف (أَنْ) وأبقى عملها ، ولو

استقام الوزن بإظهار (أَنْ) كان أقيس .

(١) البيت بدون نسبة في معاني القرآن : ٢٨٤/٢ ، وشرح الكافية

الشافية : ١٥٥٦/٣ ، والتذييل والتكميل : ١٥١/٨ ب ، والمساعد :

١٥٥ / ٣ .

(٢) في هذه المسألة خلاف بين النحاة ، انظر سيبويه : ٤٥٢/١ ، ومعاني

القرآن للغراء : ٢٨٢/٢ وما بعدها ، والتذييل والتكميل : ١٥١/٨ ب

وما بعدها .

(٣) هي ميسون بنت بحدل الكلبيّة . والبيت في سيبويه : ٤٢٦/١ ،

والمقتضب : ٢٦/٢ ، والجمل : ١٨٧ ، والأمول : ١٥٠/٢ ، والإيضاح :

٢١٢/١ ، والمحتسب : ٣٢٦/١ ، وأمالى ابن السجري : ٢٨٠/١ ،

والحماسة الشجرية : ٥٧٤/٢ ، والحماسة البصرية : ٧٢/٢ ، وابن

يعيش : ٢٥/٧ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٥٧/٣ ، وشرح عمدة

الحافظ : ٣٤٤ ، وابن الناطم : ٦٨٦ ، والتذييل والتكميل : ١٥٢/٨ ،

والبحر المحيط : ٤٣٦/٧ ، والمغني : ٢١٥ ، ٢١١ ، وشرح أبياته :

٦٤/٥ وانظر فهارسه ، والخزانة : ٥٠٣/٨ .

ولا يختص هذا الإضمار بالمعطوف بالواو ، بل يجوز في المعطوف

بغيرها كالفاء و (ثم) و (أو) . مثاله بالفاء قول بعض الطائيين :^(١)

لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضَيْتُهُ مَا كُنْتُ أَوْثِرُ إِيْتْرَابًا عَلَى تَرَبٍّ^(٢)

ومثاله بـ (ثم) قول الآخر :^(٣)

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَهْقِلُهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَاقَتِ الْبَقْرُ

ومثاله بـ (أو) قراءة السبعة إلا نافعاً : * أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا * بنمب^(٤)

(يرسل) عطفاً على (وَحْيًا) ، وأصله : أَوْ أَنْ يُرْسَلَ رَسُولًا . ومثله

قول الشاعر :^(٥)

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعَزَّةٌ وَآلٌ سُلَيْمٍ أَوْ أَسْوَأُكَ مَلَقًا

(١) البيت في شرح الكافية الشافية : ١٥٥٨/٣ ، وابن النازم : ٦٨٦ ،

والتذييل والتكميل : ١/١٥٠/٨ ، ١/١٥٣ ، وشرح شذور الذهب : ٣١٥

والهمع : ١٧/٢ .

المعتر : الفقير الذي يتعرض للمعروف . الإتراب : الاستغناء .

الترب : الفقر .

(٢) هو أنس بن مُدْرِكة الغنصمي . والبيت في الأمثال لأبي عبيد : ٢٧٤ ،

والمعاني الكبير : ١٢٨/٣ ، والحيوان : ١٨/١ ، وشرح الكافية

الشافية : ١٥٥٨/٣ ، وابن النازم : ٦٨٦ ، والتذييل والتكميل :

١/١٥٣/٨ ، والهمع : ١٧/٢ ، واللسان : (عيف) ، (وجع) .

والمراد من عجز البيت أن البقر إذا امتنعت عن الشرب لا تضرب ،

لأنها ذات لبن ، وإنما يضرب الثور لتفزع هي فتشرب .

(٤) الشورى : ٥١ . وللقراءة انظر السبعة : ٥٨٢ ، والكشف : ٢٥٣/٢ ،

وحجة القراءات : ٦٤٤ .

وتمام الآية : * وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ

حِجَابٍ ... * .

(٥) هو الحُصَيْن بن الحُمَام . والبيت في المفضليات : ٦٦ ، وسيبويه :

٤٢٩/١ ، والمحتسب : ٣٢٦/١ ، والبحر المحيط : ٢٤٧/٥ ، والتذييل

والتكميل : ١/١٥٣/٨ ، والهمع : ١٠/٢ ، ١٧ .

والدواة المعروفة للبيت : (وَآلٌ سُلَيْمٍ) .

والثاني : أن يكون بعد لام الجر غير المؤكدة للنفي ، وهي لام التعليل ،

كما في نحو : (جِئْتُ لِتُحْسِنَ) ، ولأم العاقبة ، كما في قوله تعالى :

* فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا * (١) ، والزائدة ، كما في

قوله تعالى : * يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ * (٢) . فإنَّ الفعل إذا وقع بعد إحدى

هذه الألف كان نصباً بإضمار (أَنْ) ؛ لأنَّ اللام حرفُ جرٍّ ، فهي كما اثر

عوامل الأسماء في امتناع دخولها على الأفعال ، فإذا وليها الفعلُ

وجب أن يكون مقدرّاً بـ (أَنْ) ؛ ليكون معها اسماً مجروراً بالسلام ،

فنصبوه بها . وإن شئتَ أظهرتَ (أَنْ) ، نحو : (جِئْتُ / لِتُنَّ تَحْسِنَ ،

وَأَرَدْتُ لِتُنَّ تَفْعَلَ) . وإنما يجوز إضمارُ (أَنْ) وإظهارها بعد السلام

المذكورة إذا كان الفعل بعدها مثبتاً ، فلو كان منفياً بـ (لا) وجب

إظهارُ (أَنْ) كما في قولك : (جِئْتُ لِئَلَّا تَجِيءَ) . ولا يجوز إظهارُ (أَنْ)

بعد غير اللام من حروف الجرِّ ، خصوصاً بذلك لكثرة دور معناها فهي

السلام .

وقد تحذف (أَنْ) قبل المضارع في غير المواضع المذكورة فتلغى

غالباً كقولهم : ((تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)) بوقول الشاعر (٣) :

لَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضِرُ الْوَفَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُغْلَدِي

(١) القصص : ٨ . (٢) النساء : ٢٦ .

(٣) المثل برواية (تسمع) في الفاخر : ٦٥ ، وجمهرة الأمثال : ٦٥/١ ،

والمستقصى : ٣٧١/١ ، واللسان : (معد) .

وبرواية (أن تسمع) في الأمثال لأبي عبيد : ١٧ ، وأمالى القالي :

٤٦/١ ، وجمهرة الأمثال : ٢٦٦ ، والمستقصى : ٣٧٠/١ . وعلى هذه

الرواية يفوت الاستشهاد .

(٤) هو طرفة بن العبد . والبيت في ديوانه : ٣١ ، وسيبويه : ٤٥٢/١ ،

والمقتضب : ٨٢/٢ ، ١٣٤ ، وشرح القمائد السبع : ١١٢ ، وثرائر

الشعر : ١٥١ ، والبحر المحيط : ٢٨٣/١ ، ١٦٧/٧ ، ٤٢٨ ، والتذييل ==

(١)

وقول الآخر :

وَمَارَا عَنِّي إِلَّا يَمِيرُ بِشُرْطَةٍ وَعَهْدِي بِهِ قَيْنًا يَغْشَى بِكِيرٍ (٢)

تقديره : أَنْ تَسْمَعَ ، وعن أَنْ أَحْضَرَ ، وَإِلَّا أَنْ يَسِيرَ ، وَلَكِنَّهُمْ رَفَعُوا ،
لَهُمُ الْغَوَا (أَنْ) لَمَّا ضَعُفَتْ بِالْحَذْفِ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ . وقد لا يُلْغَوْنَهَا

(٣)

فينصبون بها المضارع كقوله :

فَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ

قال سيبويه : أراد بعد ما كِدْتُ أَنْ أَفْعَلُهُ ، وهو قليل لِيُقَاسَ عَلَيْهِ . ورآه

الكوفيون مقيساً ، وَرَوَوْا : « خُذِ اللَّحْمَ قَبْلَ يَأْخُذَكَ » (٦) وَأَنْشَدُوا : (٧)

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعَى

بالنصب .

= والتكميل : ١٥٦/٨ ب ، والمغني : ٥٠٢ ، ٨٤٠ ، والخزانة : ١١٩/١ ،
٥٨٠ / ٨ ، ٥٨٥ .

(١) هو معاوية بن خلیل النَّصْرِيّ . والبيت في إعراب القرآن المنسوب

للزجاج : ٦٣٣/٢ ، والخصائص : ٤٣٤/٢ ، وضرائر الشعر : ٢٦٣ ،

وابن الناظم : ٦٨٨ ، والمغني : ٥٥٩ ، وشرح أبياته : ٢٠٤/٦ .

القين : الحداد .

قال ابن جني : كذا أنشدناه [يعني أبا علي] : (فَيْنَا) ، ولرئما هو (قَيْنًا) .

(٢) في الأصل : (يكبر) ، وهو تصحيف .

(٣) هو عامر بن جُوَيْنٍ الطَّائِيّ . والبيت في سيبويه : ١٥٥/١ ، وجمهرة

اللسان : ٢٣٤/١ ، والإصاف : ٥٦١/٢ ، وضرائر الشعر : ١٥١ ،

وشرح الكافية الشافية : ١٥٥٩/٣ ، وابن الناظم : ٦٨٨ ، والتذييل

والتكميل : ١٥٧/٨ أ ، والمغني : ٨٣٩ ، والهمع : ٥٨/١ ، وشرح

أبيات المغني ٢٤٧/٧ ، واللسان : (خيس) .

الخباسة : الظلّة . نهه : كفّ . وذكر الضمير في (أفعله) ؛ لأن

الظلّة والظلم بمعنى واحد .

(٤) سيبويه : ١٥٥/١ .

(٥) المقتضب : ٨٢/٢ ، والإصاف : ٥٦٠/٢ ، وما بعدها .

(٦) مجالس ثعلب : ٣١٧/١ .

(٧) تقدم قريباً وهو برواية النصب في الإصاف : ٥٦٠/٢ ، والتذييل والتكميل :

١ / ١٥٧/٨

(ص) « تُزَادُ (أَنْ) جَوَازًا بَعْدَ (لَمَّا) ، وَبَيْنَ الْقَسَمِ ^(١)

و (لَوْ) ، وَتُذَوِّدُ بَعْدَ كَافِ الْجُزْرِ .

وَتُغَيِّدُ تَفْسِيرًا بَعْدَ مَعْنَى الْقَوْلِ ، لَا لُغْظِهِ ، وَتُغَيِّدُهُ

(أَيْ) غَالِبًا فِيمَا سِوَى ذَلِكَ . وَتَقَعُ بَيْنَ مُشْتَرَكِيَيْنِ ^(٢)

فِي الْإِعْرَابِ ، فَتُعَدُّ عَاطِفَةً عَلَى رَأْيٍ . وَإِنْ وَلِيَ (أَنْ)

الصَّالِحَةَ لِلتَّفْسِيرِ مَضَارِعٌ مَعَهُ (لَا) رُفِعَ عَلَى النَّفْيِ ،

وَجُزِمَ عَلَى النَّهْيِ ، وَنُصِبَ عَلَى جَعْلِ (أَنْ) مَمْدُودَةً .

وَلَا تُغَيِّدُ (أَنْ) مَجَازَةً خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ ، وَلَا نَفْيًا خِلَافًا

لِبَعْضِهِمْ . »

(ش) (أَنْ) فِي الْكَلَامِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَغْرَبٍ : مَمْدُودَةً ، وَزَائِدَةً ، وَمَقْصُورَةً .

فَالْمَمْدُودَةُ نَحْوُ : (أُرِيدُ أَنْ تَفْعَلَ ، وَعَلِمْتُ أَنْ سَوْفَ تَقُومُ) وَقَدْ تَقَدَّمَ

ذِكْرُهَا .

وَالزَّائِدَةُ هِيَ الَّتِي دَخَلَهَا فِي الْكَلَامِ كَخُرُوجِهَا ، وَتَقَعُ بَعْدَ (لَمَّا)

الْحَيْنِيَّةَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ * ^(٣) ، أَوْ بَيْنَ الْقَسَمِ

و (لَوْ) كَقَوْلِكَ : (أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ قَامَ فَعِدُّكَ قَامَ عَمْرُو) ، وَمِثْلُهُ

قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٤) :

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

(١) فِي الْأَصْلِ : (بَعْدَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّسْهِيلِ : ٢٢٢ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (مُشْتَرَكَتَيْنِ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الشَّيْخِ

وَالتَّسْهِيلِ .

(٣) يُوسُفُ : ١٦ .

(٤) هُوَ الْمُصَيَّبُ بْنُ عَلَسٍ . وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٣٥٨ ، وَسِيبُويه : ٤٥٥/١ ،

وَضَرَائِرُ الشُّعَرِ : ١٨١ ، وَابْنُ يَعْيشَ : ٩٤/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ

الشَّافِيَّةِ : ١٥٢٩/٣ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيْطُ : ١١٠/٧ ، وَالْمَغْنِي : ٥٠ ، = .

(١) وَيَشِدُّ زِيَادَتَهَا بَعْدَ كَافِ الْجَرِّ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ :

... .. كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

يُرْوَى بِنَصَبِ (ظَبِيَّة) عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ (كَأَنَّ) ، وَبِرَفْعِهَا عَلَى أَنَّهَا الْخَبَرُ ،

وَالِاسْمُ مَحذُوفٌ ، وَجَرَّهَا عَلَى زِيَادَةِ (أَنَّ) ، وَالْكَافُ حَرْفُ تَشْبِيهِ .

وَأَمَّا الْمَفْسَّرَةُ فَهِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى جُمْلَةٍ مَحْكِيٍّ بِهَا قَوْلٌ مَقْدَّرٌ مَفْسَّرٌ

بِجُمْلَةٍ قَبْلَهُ بِمَعْنَى الْقَوْلِ لَا لَفْظِهِ مَذْكُورَةٌ أَوْ مَحذُوفَةٌ . فَالْمَذْكُورَةُ كَقَوْلِهِ

تَعَالَى : * وَتَوَدُّوا أَنْ تَلَكُمُ الْجَنَّةُ * (٢) وَمِثْلُهُ : * فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ

الْفُلْكَ * (٣) وَقَوْلُهُ تَعَالَى : * مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ * (٤)

لِأَنَّ * مَا أَمَرْتَنِي بِهِ * فِي مَعْنَى الْقَوْلِ لَا لَفْظِهِ ، وَمَا بَعْدَهُ مَفْسَّرٌ لَهُ ،

وَالْمَعْنَى : مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَيِ : قَوْلِ آعْبُدُوا اللَّهَ . وَأَمَّا الْمَحذُوفُ فَكَقَوْلِهِ

(٥)

تَعَالَى : * وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَشُوا * الْمَعْنَى : ثُمَّ نَهَضُوا

وَأَنْطَلَقُوا مِنْ مَجَالِسِهِمْ يَوْمَئِذٍ أَيِ : يَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ آمَشُوا . وَلَوْ كَانَ

الْمَحذُوفُ مَقْدَّرًا بِلَفْظِ الْقَوْلِ لَمْ تَدْخُلْ (أَنْ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * وَالْمَلَأُ يَكُ

بِأَيْسَاطٍ أَيْدِيهِمْ أَخْرَجُوا أَنْفُسَكُمْ * (٦) وَقَوْلُهُ تَعَالَى : * وَالْمَلَأُ يَكُ يَدْخُلُونَ

عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ * (٧) وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَ (أَنْ) جُمْلَةً كَمَا

== وَفَرَحَ أَبْيَاتُهُ : ١٥٣/١ ، وَالْخَزَانَةُ : ٨٠/١٠ .

(١) تُسَبِّحُ إِلَى بَاغِتِ بْنِ مُرَيْمَ الْيَشْكُرِيِّ ، وَأَرْقَمُ الْيَشْكُرِيِّ وَعِلْبَاءُ بِنْتُ

أَرْقَمِ الْيَشْكُرِيِّ وَهُوَ فِي سَبْيِهِ : ٢٨١/١ ، وَالْأُصْمِيَّاتُ : ٥٥ ،

وَالْكَامِلُ : ٨٢/١ ، وَأَمَّا لِي الْقَالِي : ٢١٠/٢ ، وَالْأَشُولُ : ٣٠٨/١ ،

١٠٣/٢ ، وَالْمَحْتَسِبُ : ٣٠٨/١ ، وَالسَّمْتُ : ٨٢٩/٢ ، وَضَرَائِرُ الشُّعْرَى :

٥٩ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ الشَّافِيَّةَ : ٤٩٦/١ ، ١٥٢٩/٣ ، وَشَرَحَ عَمْدَةُ

الْحَافِظُ : ٢٤١ ، ٣٣١ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٥٨/٨ ، ١/١٠٨ ، وَالْمَغْنَى :

٥١ ، وَشَرَحَ أَبْيَاتُهُ : ١٥٨/١ ، وَالْهَمْعُ : ١٤٣/١ ، وَالْخَزَانَةُ : ١١١/١٠

وَاللِّسَانُ : (قِسْمٌ) ، (أَنْ) .

مَدْرَهُ : « وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ » .

(٢) الْأَشْرَافُ : ٤٣ . (٣) الْمُؤْمِنُونَ : ٢٧ .

(٤) الْمَائِدَةُ : ١١٧ . (٥) هَ : ٦ .

(٦) الْأَشْعَامُ : ٩٣ . (٧) الرُّعْدُ : ٢٣ .

في قوله تعالى : ﴿ وَأَخِرُّ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(١) فهي

مصدرية في موضع رفع بالخبر لامفطرة ؛ لأن المفسرة لا تدخل إلا

على جملة محكية ، هي فضلة في الكلام .

ويستفاد التفسير بـ (أي) بعد ما فيه معنى القول قليلاً ، وبعد

غيره مما يحتاج إلى التفسير لإجمال اللفظ ، أو غرابته فيه ، أو حذف

منه ، كثيراً ، فيؤتى بها مع المفسر بياناً لما قبلها أو بدلاً منه ، وقد

تقع بين ^(٢) مشتركين في الإعراب فيعدها صاحب المفتاح ^(٣) عاطفة . وليس

بمرضي ؛ لأنه يجوز الاستغناء عنها ، وحرف العطف لا يستغنى عنه .

فإن قلت : إذا جاز الاستغناء عن وقوع (أي) بين المشتركين في

الإعراب فما الفائدة ^(٤) في ذكره ؟

قلت : الفائدة هي التنبيه على حاجة ما قبلها إلى التفسير ورفع

توهم كون التابع بدل فلفظ ، أو نسيان ، أو إضراب . ويجوز الحكم

على (أن) الصالحة للتفسير بكونها مصدرية ، فتقول : (أشرت إليه

أن أفعل) على معنى : أشرت إليه بالفعل ، بدليل ظهور الباء في قولهم :

(أَوْعَزْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ أَفْعَلَ) .

وإذا ولي (أن) هذه مضارع ، فإن كان مثبتاً كقولك : (أوحيت

إليه أن يفعل) جاز رفعه على معنى (أي) ، ونصبه على جعل (أن)

(١) يونس : ١٠٠ .

(٢) في الأصل غير واضحة ، واعتمدت على المتن في قراءة نها .

(٣) مفتاح العلوم : ١٥٠ ، وانظر ما سلف ٧٢٢ باب حروف العطف ، وهو

رأي الكوفيين ، انظر المفتي : ١٠٦ .

(٤) مطبوعة في الأصل ، ويوضحها قوله بعد ذلك : « قلت :

مصدرية . وإن كان بعد (لا) جاز جزؤه على النهي وكون (أن)
مصدرية ، ورفعُه ونصبُه على النفي ومعنى (أي) ، أو كون (أن)
مصدرية .

وزم / الكوفيون في (أن) أنها حرف مجازاة في مثل قوله :
أَتَجَرُّ أَنْ أُنْذَا قُتَيْبَةَ حُرَّتَا جَهَارًا وَلَمْ تَجَرَّ لِقَتْلِ ابْنِ مَالِكِ
لمحة وقوع (إن) موقعها كقولك : أَتَجَرُّ إِنْ أُنْذَا قُتَيْبَةَ حُرَّتَا .
والصحيح أنها مصدرية مقدرٌ معها اللام كأنه قال : أَتَجَرُّ لِأَنَّ حُرَّتَا
أُنْذَا قُتَيْبَةَ .
ولاندل (أن) على نفي خلافًا لبعضهم .

- (١) في الأصل : (أي) ، وهو تحريف . وعبارته غير واضحة ، والمراد أن الرفع يكون على النفي ومعنى (أي) ، والنصب يكون على النفي وكون (أن) مصدرية .
- (٢) المغني : ٤٥ ، ٥٣ ، والهمس : ١٩/٢ .
- (٣) هو الفرزدق . والبيت في ديوانه : ٣١١/٢ ، وسيبويه : ٤٧٩/١ ، والمغني : ٣٩ ، والخزانة : ٧٨/٩ برواية : (... إِنْ أُنْذَا ...) وعليها يفوت الاستشهاد . وهو برواية الشرح في التذييل والتكميل : ١٥٩/٨ ب ، والمساعد : ١١٥/٣ ، والمغني : ٥٤ ، ٥٥ ، والأزهية : ٦٩ ، والخزانة : ٢٠/٤ .
- (٤) كذا في الأصل ، وفي المصادر : ((ابن حازم)) ، والبيت من قصيدة ميمية في الديوان .
- (٥) قال أبو حيَّان : ((لم يشرح ابن الممنف هذا ولم يمثله)) التذييل والتكميل : ١٥٩/٨ ب . وانظر المغني : ٥٤ ، والمساعد : ١١٦/٣ ، والهمس : ١٩/٢ .
وحمل بعضهم على النفي بها قوله تعالى : * أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ * [آل عمران : ٧٣] ، المغني . وراجع البحر المحيط : ٤٩٥/٢ .

(ص) ((فصل : المنصوب بعد (حتى) مستقبل ، أو ماضي

في حكمه . [وعلامة ذلك كون ما بعدها غاية لما قبلها ، أو

مُتَسَبِّباً عنه . وإن كان الفعل حالاً ، أو مؤثلاً به ، رُفِعَ^(١) .

وعلامة ذلك صلاحية جعل الفاء مكان (حتى) ، وكون

ما بعدها فضلة ، مُتَسَبِّباً عما قبلها ، إذا محل صالح

للا ابتداء . فإن دل على حد غير واجب تعيين التَّصَبُّبِ ،

خِلافاً لِلْأَفْشِ . »

(ش) (حتى) الدَّخْلَةُ على المضارع إمَّا حرفٌ بمعنى (إلى) و (كي)

فيليهما المضارعُ غاية لما قبلها ، أو مُسَبِّباً عنه ، ويُنصب بـ (أن)

مفسرة لكونه من تمام الكلام الذي قبلها .

وإمَّا حرفاً ابتداءً بمنزلة الفاء ، فتأتي بعد تمام الكلام داخلة على

جملة مُحَمَّلَةٌ المعنى ، مُسَبِّبَةٌ عما قبلها ، متملة به أو منقطعة عنه ،

فيليهما المضارعُ مرفوعاً لكونه مستأنفاً لم يدخل عليه ناصبٌ ولا جازمٌ .

ولا يخلو المضارعُ بعد (حتى) من أن يكون مستقبلاً أو حالاً أو ماضياً .

فإن كان مستقبلاً فهي حرف جرٍّ بمعنى (إلى) أو (كي) ، والفعل بعدها

نُصِبَ بِإِضْمَارِ (أن) ، ليكون معها اسماً مجروراً بـ (حتى) ، وذلك قولك :

(لَا سِرَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ) ، أي : إلى أن تطلع الشمس ، و (كَلَّمْتُهُ

حَتَّى يَأْمُرَ لِي بِشَيْءٍ) ، أي : كي يأمر . ولا يجوز كونها ابتدائيةً ، ورفِعَ

ما بعدها ؛ لأنه غيرُ محمّل لكونه مستقبلاً .

وإن كان المضارعُ بعد (حتى) حالاً فهي حرف ابتداء وما بعدها رُفِعَ ؛

لأنه منقطع عما قبلها ، فلم يدخل عليه ناصبٌ ولا جازمٌ ، وذلك قولك :

(سِرْتُ حَتَّى ادْخُلْتُهَا الْآنَ ، وَمَرَرْتُ حَتَّى لَا يَرْجُونَهُ ، وَضُرِبْتُ أَمْسٍ حَتَّى

لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَحَرَّكَ الْيَوْمَ ، وَرَأَى وَنِيَّ عَاماً أَوَّلَ شَيْئاً حَتَّى لَا اسْتَطِيعُ

أَنْ أَكَلِمَهُ الْعَامَ بِشَيْءٍ (٢) ، وَقَوْلُ حَسَّانَ : (٣)

يَغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كِلَاهُمُ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ جَارَةً ؛ لِأَنَّ الْجَارَةَ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَضَارِعِ إِلَّا مَنْصُوباً بِ(أَنْ)

مَضْمَرَةً ، وَ(أَنْ) لِاتْنِصِبِ الْحَالِ .

وَلِإِنْ كَانَ الْمَضَارِعُ بَعْدَ (حَتَّى) مَاضِي الْمَعْنَى ، فَهُوَ مُؤَوَّلٌ إِمْسَاً

بِالْمُسْتَقْبَلِ ؛ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ غَايَةٌ لِمَا قَبْلَ (حَتَّى) ، فَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ بِالإِضَافَةِ

إِلَيْهِ ، وَإِمْسَاً بِالْحَالِ عَلَى قَصْدِ الْإِخْبَارِ بِمَضْيِ مَا قَبْلَ (حَتَّى) ، وَحِكَايَةِ

حَالٍ مَا بَعْدَهَا . فَإِنْ كَانَ الْمَاضِي الْمَعْنَى غَيْرَ فَضْلَةٍ ، أَوْ غَيْرَ مُتَسَبِّبٍ عَمَّا

قَبْلَ (حَتَّى) ، أَوْ مُحَلُّهُ غَيْرَ صَالِحٍ لِلِابْتِدَاءِ ، لِأَنَّهُ جُعِلَ غَايَةً ، فَهُوَ

مُؤَوَّلٌ بِالْمُسْتَقْبَلِ . فَالْأَوَّلُ كَمَا إِذَا وَقَعَ بَعْدَ اسْمِ (كَانَ) النَّاقِصَةِ

كَقَوْلِكَ : (كَانَ سَيْرِي حَتَّى ادْخَلَهَا) ، فَتَنْصِبُ عَلَى التَّأْوِيلِ بِالْمُسْتَقْبَلِ ،

وَجُعِلَ (حَتَّى) جَارَةً فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ (كَانَ) . وَلَا يَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى التَّأْوِيلِ

بِالْحَالِ وَجُعِلَ (حَتَّى) ابْتِدَائِيَّةً ، لِثَلَاثَتَيْ (كَانَ) بِلا خَبَرٍ ، فَإِنَّ (حَتَّى)

الِابْتِدَائِيَّةَ بِمَنْزِلَةِ الْفَاءِ .

وَالثَّانِي ؛ كَمَا إِذَا كَانَ الدُّخُولُ مِنْ شَخْصٍ وَالسَّيْرُ مِنْ آخَرٍ ، فَقُلْتَ :

(كُنْتُ سَرْتُ حَتَّى يَدْخُلَهَا زَيْدٌ) ، فَإِنَّكَ تَنْصِبُ عَلَى التَّأْوِيلِ بِالْمُسْتَقْبَلِ ،

وَجُعِلَ (حَتَّى) جَارَةً ، وَالْمَعْنَى ؛ إِلَى أَنْ يَدْخُلَهَا زَيْدٌ . وَلَا يَجُوزُ الرَّفْعُ

عَلَى الْحَالِ وَجُعِلَ (حَتَّى) ابْتِدَائِيَّةً ؛ لِأَنَّ (حَتَّى) الْإِبْتِدَائِيَّةَ لَا تَدْخُلُ مِنْ

مَعْنَى السَّبَبِيَّةِ ، وَسَيْرُكَ لَا يَكُونُ سَبَبًا لِدُخُولِ غَيْرِكَ .

(١) فِي اللِّسَانِ (عُوم) : ((ابْنُ السَّكَيْتِ ؛ يُقَالُ : لَقِيْتُهُ عَاماً أَوَّلَ .

وَلَا تُقَالُ : عَامَ الْأَوَّلِ)) .

(٢) الْأَقْوَالُ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ١/١٦٤/٨ .

(٣) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٧٤/١ ، وَذِيلُ الْأَمَالِيِّ : ١١٧ ، وَدَلَالَةُ الْإِعْجَازِ : ٤٨٨ ،

وَالْمَعْدُ الْغَرِيدُ : ٦٠/٢ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١/١٦٤/٨ ، ١٧٢/ب .

والثالث : كما إذا أردت بيان الغاية فقلت : (كُنْتُ سَرْتُ حَتَّى أُدْخِلَهَا) ،
فتنصب على معنى : إلى أَنْ أُدْخِلَهَا . ولا يجوز الرفع ؛ لِأَنَّ الغاية حرفُ جرٍّ ،
وحرفُ الجرِّ لا يليه المبتدأ والخبر ، فلا يليه الفعل المرفوع . وإذا كان
الماضي المعنى مسبباً عما قبلها ، وكان ذا محلٍّ صالح للابتداء ؛ لِأَنَّ
المرادَ ببيانِ السَّبَبِ ، فهو مؤوَّلٌ بالحال فيُرفع ؛ لِأَنَّ (حَتَّى) قبلَ
الحال حرفُ ابتداء بمنزلة الفاء ، وذلك قولك في (كان) التَّامَّةُ : (كان
سيرى حَتَّى أُدْخِلَهَا) ؛ لِأَنَّهُ تَمَّ الكلامَ قبلَ (حَتَّى) ، فيبقى ما بعدها جملةً
مستأنفةً ، فيُرفع على معنى : فأنا أُدْخِلُهَا ؛ لِأَنَّ (حَتَّى) الابتدائية بمنزلة
الفاء في السَّبَبِ ؛ وَلِأَنَّها لا تقع بينَ العامل ومعموله ، وليست بمنزلة
الفاء في اشتراك الفعل الآخر الأول^(١) إذا قلت : (لَمْ أَجِءْ فَأَنْتَ) ،
فجوازُ مجيئها حيثُ لا يصحَّ التشريك كقولك : (كان سيري شديداً حَتَّى
أُدْخِلَهَا) ، ويجوز تأويله بالمستقبل وقصد الغاية ، فينصب على معنى :
إلى أَنْ أُدْخِلَهَا . ومثله : * وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴿ قَرَأْتُ نَافِعٍ ﴾^(٢)
بالرفع ، وقرأ الباقون بالنصب .

واعلمُ أَنَّ المفاعِلَ الماضي المعنى إنما يرتفع بعد (حَتَّى) إذا كان
مُتَسَبِّباً عما قبلها ، فلهذا لا يرفع الفعل / بعد (حَتَّى) إلا إذا كان
واجباً ، أي : حاصلًا لحصول سببه ، يقيناً أو ظناً ، فَإِنَّ الضميرَ ينعقد
على الظنِّ كانعقاده على العلم ، وذلك قولك : (إِنَّ زَيْدًا سَارَ حَتَّى
يُدْخِلَهَا ، وما سارَ إلا قليلاً حَتَّى يَدْخُلَهَا ، وأظنُّ عبدَ اللهِ سَارَ حَتَّى
يَدْخُلَهَا) فلك في هذا الرفعُ على الابتداء ؛ لِأَنَّ الدَّخُولَ قد وجب بوجوب

(١) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيوش من كلام الشارح (١٢٨/٥ ب) .

وحقه : « (مع الأول) » .

(٢) البقرة : ٢١٤ . وللقراءة انظر السبعة : ١٨١ وما بعدها ، وحجة

القرآن : ١٣١ وما بعدها .

السَّيْر وتَأْتَى بِهِ . وَإِنْ كَانَ الْمَاضِي الْمَعْنَى بَعْدَ (حَتَّى) غَيْرَ وَاجِبٍ ؛
لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ غَيْرُ مُؤَيَّدٍ إِلَيْهِ ، وَلَا مُسَبَّبٌ لَهُ كَقَوْلِكَ : (مَا سَارَ زَيْدٌ حَتَّى
يَدْخُلَهَا) تَعَيَّنَ النَّصْبُ عَلَى الْغَايَةِ وَقَصِدَ مَعْنَى : مَا سَارَ إِلَى أَنْ يَدْخُلَهَا
بَلْ إِلَى مَا دُونَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ رَفَعْتَهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ لَكَانَ مَا بَعْدَ (حَتَّى)
الْإِبْتِدَائِيَّةَ غَيْرَ مُحْمَلٍّ ، وَلَا مُتَسَبِّبًا عَمَّا قَبْلَهَا ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ . وَتَقُولُ :
(قَلَّمَا سَرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا) بِالنَّصْبِ إِنْ أَرَدْتَ النَّفْيَ ، وَإِنْ أَرَدْتَ بَيَانَ أَنَّكَ
سَرْتَ قَلِيلًا ، نَصَبْتَ عَلَى الْغَايَةِ ، وَرَفَعْتَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ . وَتَقُولُ : (إِنَّمَا
سَرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا) بِالنَّصْبِ إِنْ أَرَدْتَ الْغَايَةَ أَوْ تَحْقِيرَ السَّيْرِ وَجَعَلْتَهُ
سَيْرًا لَا يُوَدِّي الدَّخُولَ ، وَإِنْ لَمْ تُرِدْ ذَلِكَ تَعَيَّنَ الرَّفْعُ . وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ^(١)
رَفَعَ غَيْرَ الْوَاجِبِ ، وَقَالَ : (مَا سَرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا) مَعْنَى الرَّفْعِ فِيهَا
صَحِيحٌ ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَرْفَعُ غَيْرَ الْوَاجِبِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : (مَا
سَرْتُ فَأَدْخُلَهَا) ، أَيْ : مَا كَانَ مِنِّي سَيْرٌ وَلَا دُخُولٌ ، أَوْ قُلْتَ : (مَا سَرْتُ
فَإِذَا أَنَا دَاخِلٌ الْآنَ لَا أَمْتَنِعُ) كَانَ حَسَنًا .

وَعَلِيطٌ فِي ذَلِكَ : بَأَنَّ الدَّخُولَ فِي (حَتَّى) إِذَا وَقَعَ إِنَّمَا يَقَعُ بِالسَّيْرِ .
قَالَ السَّيْرَافِيُّ^(٢) : وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ أَرَادَ أَنَّ (مَا) تَدْخُلُ عَلَى
(سَرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا) بَعْدَ وَجوبِ الرَّفْعِ ، فَتَبْقَى جُمْلَةُ الْكَلَامِ ، فَلِذَلِكَ رَأَاهُ
صَحِيحًا فِي الْقِيَاسِ وَإِنْ كَانَتْ الْعَرَبُ لَا تَتَكَلَّمُ بِهِ .

(١) شرح السيرا في : ٢٠٥/٣ ب ، والرضي على الكافية : ٢٤٢/٢ ،

والمغني : ١٧١ .

(٢) في الأصل : (يرفع) ، وهو تصحيف .

(٣) الشرح : ٢٠٥/٣ ب .

(هـ) باب عوامل الجزم

« منها لام الطلب مكسورة ، وفتحها لغة ، [وقد تُسكن^(١)]

بعد الفاء والواو و (ثم) ، وتلزم في النشر في فعل غير

الفاعل المخاطب مطلقاً ، خلافاً لمن أجاز حذفها في نحو :

(قل له ليفعل) . والغالب في أمر الفاعل المخاطب

خلوه منها ومن حرف المضارعة ، وهو موقوف ، لا مجزوم

بلام محذوفة ، خلافاً للكوفيين ، ولا بمعنى الأمر ، خلافاً

للأخفش في أحد قوليهِ ، ويلزم آخره ما يلزم آخر

المجزوم . »

(ش) عوامل الجزم : لام الأمر ، و (لا) التي للنهي ، و (لم) .

و (لما) اختها ، و (إن) الشرطية ، وما ضمن معناها .

وإنما عملت الجزم ؛ لأنها اختصت بالأفعال ولازماتها ، ولم تنزل منها

منزلة الجزء ، فافتضى ذلك أن تؤثر فيها وتعمل ؛ لأن كل ما لازم شيئاً^(٢)

أثر فيه غالباً ، فعملت فيها الجزم ؛ لأنه أنسب ، وذلك لأن الفعل بعد

لام الأمر شبهة بالأمر المبني على السكون ، ومثله في المعنى ، فعمل

عليه في اللفظ ، فأعرب بالجزم الشبيه بالبناء . وأما النهي فإنه

يجزم فعله ؛ لأنه نقيض الأمر المبني ، كما يجزم الفعل بـ (لم) و (لما) ،

لأنه نقيض الماضي ، والماضي مبني . وأما (إن) الشرطية ؛ فلا

تقتضي جملتين شرطاً وجزاءً عملت الجزم ؛ لأنه أخف وأحسن مع الإطالة .

(١) تكملة من التسهيل .

(٢) في الأصل : (يؤثر) ، وهو تصحيف ، والتصويب مما حكاه ناظر

الجيش من كلام الشارح (١٤٣/٥ ب) .

واعلم أنّ الفعل يُجزم باللام في الأمر ، وهو طلب الفعل على سبيل

الاستعلاء ، نحو : * لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ ^(١) ، وفي الدعاء وهو طلب الفعل

على سبيل الخضوع ، نحو : * لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ^(٢) ، ومثله قول أبي طالب ^(٣)

يَا رَبِّ إِنَّمَا تُخْرِجُنَّ طَالِسِيرَ

فِي مَقْتَبٍ مِّنْ تِلْكَ الْمَقَابِرِ

فَلْيَكُنِ الْمَغْلُوبُ قَبِيرَ الْغَالِبِ

وَلْيَكُنِ الْمَسْلُوبُ قَبِيرَ السَّالِبِ

فلذلك سماها لام الطلب ، والنحويون يسمونها لام الأمر ؛ لآلة الأصل

فيها . ولام الأمر مبنية على الكسر ؛ لآلة أقرب إلى الجزم ؛ لأنها حركة

مقابل مقابله ، وهو الجر . ومن العرب من يبينها على الفتح ، قال الفراء

في كلامه على قوله تعالى : * وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الْمَلَّةَ ^(٥) ؛ بنو

سُلَيْمٍ يَفْتَحُونَ لَامَ الْأَمْرِ ، نحو : (لَيْقُمْ زَيْدٌ) .

وإذا وقفت لام الأمر بعد الفاء والواو (ثم) جاز تسكينها حملاً

على (فِعْل) ، وإجراءً للمتصل مجرى المنفصل لكثرة الاستعمال ، وهو ^(٦)

مع الواو والفاء أعرف من التشريك ، ولذلك اتفق القراء على التّسكين

فيما سوى : * وَلْيُؤْثِرُوا نُدُورَهُمْ ^(٧) وَلْيَبْطُوا ^(٨) ، وفي * وَلْيَتَمَتَّعُوا ^(٩) فيما

(١) الطلاق : (٧) .

(٢) الزخرف : ٧٧ .

(٣) كذا ، والأبيات لطالب بن أبي طالب . وهي في السيرة : ٦١٩/٢ ،

وتاريخ الخميس : ٢٧٥/١ ، وإتحاف الوري : ٤٠٨/١ ، وشرح الكافية

الشافعية : ٩١٦/٢ ، ١٥٦٣/٣ ، والتذييل والتكميل : ١٧٥/٨ . وتقدم الأخيران : ٣٦٠

(٤) معاني القرآن : ٢٨٥/٢ .

(٥) النساء : ١٠٢ .

(٦) انظر ما سلف ص ١٧٠ .

(٧) الحج : ٢١ . وانظر السبعة : ٤٣٤ .

(٨) العنكبوت : ٦٦ . والواو ساقطة من الأصل . وانظر السبعة : ٥٠٢ .

وَلِيَّ وَآوًا ، أَوْ فَاءَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي ﴾^(١)
 وقوله تعالى : ﴿ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ ﴾^(٢) وقوله
 تعالى : ﴿ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا
 فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيَمِلُّوا مَعَكَ
 وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ ﴾^(٣) . وأما تسكين اللام بعد (ن) (فقليل)
 ومنه قراءة أبي عمرو وغيره : ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾^(٤) .

وتلزم لام الأمر في النشر فعل غير الفاعل المخاطب ، وهو فعل الفاعل
 الغائب / أو المتكلم وحده أو مشاركا ، وفعل مالم يسَم فاعله مطلقا
 كقولك : (لِيَقُمْ زيدٌ) ، وقوله - صلى الله عليه وسلم - : ((قوموا
 فَلْيُصَلِّ لَكُمْ))^(٥) وقوله تعالى : ﴿ وَلَنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾^(٦) وقولهم : (لِنُتَمَنَّ
 بحاجتي ، وَلِنُزِدَ رِيسَ عَلَيْنَا) ، فاللام في كل هذا واجبة الذكر ، ولا يجوز
 حذفها في مثله إلا في الشعر فإنه محل الاختمار والتغيير ، فيجوز فيه
 حذف اللام وجزم الفعل بها مضمرة لاضطرار ودونه . فالأول : كقول

(١) البقرة ١٨٦ .

(٢) البقرة ٢٨٢ .

(٣) النساء ١٠٢ .

(٤) كذا ، وقراءة أبي عمرو بكسر اللام . وتسكينها روي عن عاصم وحمة

والكسائي انظر السبعة : ٤٣٤ وما بعدها ، والكشف : ١١٦/٢

وما بعدها ، والتبصرة : ٢٦٥ ، وحجة القراءات : ٤٧٣ . والتيسر : ١١١

والإقناع : ٧٠٥/٢ ، والنشر : ٢٢٦/٢ .

(٥) الحج : ٢٩ . وانظر التذييل والتكميل : ١٧٦/٨ .

(٦) الحديث بهذه اللفظ أخرجه البخاري في باب ((الصلاة على الحمير))

من كتاب ((الصلاة)) : ١٠٧/١ ، وأبو داود في باب ((إذا كانوا ثلاثة

كيف يقومون)) من كتاب ((الصلاة)) : ١٦٦/١ .

(٧) العنكبوت : ١٢ .

(١)
الشاعر :

فَلَا تَسْتَطِلْ مِنِّي بِقَافِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَمِيبٌ
أَرَادَ : لِيَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَمِيبٌ ، وَلَكِنَّهُ اضْطَرَّ فَحَذَفَ .

(٢)
والثاني : كقول الآخر :

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبِعُوضَةِ فَأَخْمَشِي لَكَ الْوَيْلُ حَرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكُ مِنْ بَكَى
لَتَمَكَّنَهُ مِنْ أَنْ يَقُولَ : وَلَيْبَكُ مِنْ بَكَى . ومثله قول الآخر :

قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا :

تَقْنَنْ فَإِنِّي حَمُوهَا وَجَارُهَا

لأنه لو لم يُؤثِّرِ الجزمَ بِاللَّامِ المحذوفة لقال : أَتَذَنُ بِلَفْظِ الْأَثَرِ .

(١) البيت بدون نسبة في مجالس ثعلب : ٤٥٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية :

١٥٢٠/٣ ، والتذييل والتكميل : ١/١٧٢/٨ ، والمغني : ٢٩٧ ، والجنى

الداني : ١١٤ ، وشرح أبيات المغني : ٣٣٢/٤ .

(٢) هو مُتَمِّمُ بْنُ نُؤَيْرَةَ . والبيت في ديوانه : ٨٥ ، وسيبويه : ٤٠٩/١ ،

ومعاني القرآن للأخفش : ٧٦/١ ، وأمالى ابن السجري : ٣٧٥/١ ، ومعجم

ما استعجم : ٢٦١/١ ، وضرائر الشعر : ١٥٠ ، وابن يعيش : ٦٠/٧ ، ٦٢

والإنصاف : ٥٣٢/٢ ، وابن الناظم : ٦٩١ ، والتذييل والتكميل :

١/١٧٢/٨ ، والمغني : ٢٩٧ ، وشرح أبياته : ٣٣٩/٤ .

البعوضة : اسم موضع قُتِلَ فيه أخوه مالك بن نؤيرة .

(٣) هو مَنْظُورُ بْنُ مَرْثَدَ . والبيتان في عبث الوليد : ١٦٨ ، وضرائر

الشعر : ١٥٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٢٠/٣ ، والبحر المحيط :

٢٦٣/٨ ، والتذييل والتكميل : ١/١٧٦/٨ ب ، والمغني : ٢٩٨ ، والهمع :

٥٦/٢ ، وشرح أبيات المغني : ٣٤٠/٤ ، واللسان : (لوم) .

(١)
فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

مَحَمَّدٌ تَفْدِي نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتُ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا

فليس يثبت لجواز أن يكون أراد : (تفدي نفسك) على الخبر ، ولكن حذف

الياء تخفيفاً ، كما حذفوا من ((كرام [الأيدي])) ، يريدون : الأيدي (٢)

وكذلك ما أنشده الفراء : (٤)

مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ

فَيَدُنْ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ

لأنه لو أراد الأمر لقال : فَلْيَدُنْ مِنِّي ، وإنما أراد أعطف (يندو)

على (يزعم) ، وحذف الواو من (يندو) لدلالة الضمة عليها ،

(١) هو أبو طالب بن عبد المطلب . والبيت في سيبويه : ٤٠٨/١ ، ومعاني

القرآن للأخفش : ٧٥/١ ، والمقتضب : ١٣٠/٢ ، وأما ابن الشجري :

٣٧٥/١ ، والإصناف : ٥٣٠/٢ ، وضرائر الشعر : ١٤٩ ، وابن يمش :

٣٥/٢ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٢٤/١ ، وابن الناظم : ٦١٠ ، والتذييل والتكميل :

١/١٧٧/٨ ، والبحر المحيط : ٤٢٦/٥ ، وشرح شذور الذهب : ٢١١ ،

والمغني : ٢٤٨ ، ٧١٣ ، والهمع : ٥٥/٢ ، والخزانة : ١١/١ .

التبالي : سوء العاقبة .

(٢) أجاز ذلك سيبويه في ضرورة الشعر . الكتاب : ٨/١ وما بعدها ،

٢٩١/٢ . واللسان : (يدي) . وذهب الجوهري إلى أنها لغة بعض

العرب . الصحاح : ٦ / ٢٥٣٩ .

(٣) في الأصل : (في الأيد يريد) ، والتصويب والتكملة مما حكاه ناظر

الجيش من كلام الشارح (١ / ١٤٤/٥) .

(٤) البيتان بدون نسبة في معاني القرآن : ١٦٠/١ ، والخصائص : ٣٠٣/٣

وضرائر الشعر : ١٥٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٧١/٣ ،

والتذييل والتكميل : ١ / ١٧٧/٨ ، واللسان : (زجر) .

(١)
كما قال :

فَيَا لَيْتَ الْأَطِبَّاءَ ^(٢) كَانُ حَوْلِي

بحذف واو الضمير اكتفاءً بالضممة . وأما (تَنَه) فمجزوم ، لأنه جواب
(مَنْ) .

ولا يجوز في غير الشعر حذف لام الأمر خلافاً للكسائي ، قال ثعلب ، قال
الكسائي في قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا ﴾ ^(٣) : هو لِيَغْفِرُوا ،
فَأُسْقِطَ اللَّامُ ، وَتَرِكَ (يَغْفِرُوا) مجزوماً .
قلت ، والوجه أن يكون مجزوماً بجواب الأمر ^(٤) على معنى : إِنَّ تَقُلْ لَهُمْ
أَغْفِرُوا يَغْفِرُوا .

والغالب في أمر الفاعل المخاطب خطؤه من اللام ومن حرف المضارعة ، وقد
لا يخلو منهما كقراءة عثمان وأنس وأبي : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا ﴾ ^(٥) وكقوله -

(١) البيت بدون نسبة في معاني القرآن للفراء : ٩١/١ ، ومجالس ثعلب :
٨٨/١ ، والإيضاح : ٢٨٥/١ ، وضرائر الشعر : ١١٩ ، ١٢٢ ، وابن
يميش : ٥/٢ ، ٨٠/١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٢٢/٣ ، والهمع :
٥٨/١ ، والأشباه والنظائر : ٢٨٠/٣ ، والخزانة : ٢٢٩/٥ .

وعجزه : ((وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَمَاءُ)) .

(٢) في الأصل : (الأطباء) وهو خطأ يختل به الوزن ، ويقوّت الاستشهاد
لغير ما نحن فيه ، وهو قصر الممدود ، والتصويب مما حكاه ناظر
الجيش من كلام الشارح (١/١٤٤/٥)

(٣) الجائية : ١٤ . وهو قول الزجاج أيضاً . البحر المحيط : ٤٢٦/٥ .

(٤) انظر إعراب القرآن للنحاس : ١٢٢/٣ . وراجع معاني القرآن للفراء :
٧٧/٢ ، ٤٥/٣ .

(٥) يونس : ٥٨ . وقرأ بها أيضاً زيد بن ثابت والحسن وأبو جعفر يزيد
بن القعقاع وغيرهم .

معاني القرآن للفراء : ٤٦٩/١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٦٥/٢ ،
والبحر المحيط : ١٧٢/٥ ، والنشر : ٢٨٥/٢ .

صلى الله عليه وسلم - : ((لِتَأْخُذُوا مِمَّا قَمَكُم)) (١) وهو قليل، والكثير المعروف في كلامهم مجيء أمر الفاعل المخاطب مجرداً من اللام ، ومن حرف المضارعة ، معمولاً آخره كآخر المجزوم ، فإن لم تتصل به ألفاثنين ، أو واو جميع ، أو ياء مخاطبة ، فإن كان صحيحاً فهو ساكن الآخر ، نحو : (أَنْهَبْ ، وَأَضْرِبْ ، وَأَخْرِجْ) ، وإن كان معتلاً فهو محذوف الآخر ، نحو : (أَخَشْ ، وَأَنْزِمْ ، وَأَغْزِرْ) . وإن اتصل به ألفاثنين ، أو واو جميع ، أو ياء مخاطبة ، ثبت في آخره بغير نون ، نحو : (أَضْرِبَا ، أَضْرِبُوا ، وَأَضْرِبِي) . وليس ذلك حذفاً بل بناءً ، لأن دلالة (أَضْرِبْ) ونحوه على الجزم إمّا بإضمار اللام ، وهو مضارع محذوف منه حرف المضارعة ، وإمّا بتضمين معناها ، وهو مثال مأخوذ من لفظ المصدر للدلالة على الحذف ، والبنية (٢) تفيد الطلب . لجائز أن يكون بالإضمار لما فيه من كثرة الحذف لغير موجب ، فتعيّن أن يكون بالتضمين . وإذا كانت دلالة (أَضْرِبْ) ونحوه على الأمر بتضمين معنى اللام وجب الحكم عليه بالبناء لوجهين :

أحدهما : عدم وجود علّة الإعراب فيه ، وهي شبه الاسم ، فإنّ المضارع إمّا أُعْرِبَ لشبهه بالاسم ، إمّا لجواز قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة وإمّا في احتمال الإبهام ، والتخصيص ، وقبول لام الابتداء ، والجريان على حركات اسم الفاعل وسكّاته ، وذلك وشبهه مفقود من فعل الأمر ، فوجب أن يكون مبنياً كالماضي .

(١) لم أستطع الوقوف عليه في شيء من كتب الحديث التي بين يدي رغم البحث والتنقيب ، وذكره الفراء في المعاني : ٤٧٠/١ ، وانظر الجمل : ٢٠٨ والإصاف : ٢٢٥/٢ ، وابن يعيش : ٤١/٧ ، وابن الناطم : ٦٦ ، الرضي على الكافية : ٢٥٢/٢ ، والتذيل والتكميل : ١٧٢/٨ ، والمغني : ٢٦٧ ، والنشر : ٢٨٥/٢ .

المصاف : جمع مصف وهو الموقف في الحرب .

(٢) في الأصل : (ثبت) ، وهو تمحيص .
(٣) في الأصل : (النسبة) ، وهو تحريف .

الثاني : أنَّ فعل الأمر لو كان معرباً لكان مجزوماً ؛ لأنه ابتداءً ساكنٌ
الآخر أو محذوفه ، ولو كان مجزوماً لكان الجازم له إمَّا اللام ، وإمَّا
غيرها . لاجئاً أنَّ يكون مجزوماً باللام ؛ لأنَّ المتضمن يمنع من إظهار
مثله ، لأنه لفائدة فيه ، ولا يصحَّ أنَّ يعمل متضمنه كما لا يعمل الشيء في
نفسه ، ولاجئاً أنَّ يكون مجزوماً بنفيها لاستحالة تقديره ، فتعين الحكمُ
عليه بالبناء .

وذهب الكوفيون ^(١) إلى أنَّ فعل الأمر مجزومٌ بلام محذوفة ، وهو مضارع
حُذِفَ منه حرف المضارعة ؛ لأنه لو لم يكن كذلك لما كان لوجوب حذف
آخر المعتلِّ منه وجهٌ .

وهو ضعيف لجواز أنَّ يكون الوجهُ في حذف آخر المعتلِّ من فعل الأمر
هو طلبُ التخفيفِ استئثاقاً لحرف العلة المتطرف الساكن ، ثمَّ التزموا
حذفه ، كما أجازوا حذف المختصِّ بالحركة المقدَّرة كقراءة مَنْ قرأ ؛ * يَوْمَ
يَأْتِ لَتَكَلِّمْ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ * (٢) وَ * ذَلِكَ * مَّا كُنَّا نَبْغِ * (٣) . ولو لم
يكن لحذف آخر فعل الأمر المعتلِّ وجهٌ من المناسبة والاستحسان لكان
دعواه أيسرَ من دعوى حذف لام الأمر وحرف المضارعة .

والمشهور عن الأخفش ^(٤) موافقةُ سيبويه في الحكم على فعل الأمر
بالبناء . وعنه أيضاً قول آخر ، وهو أنَّ فعل الأمر مجزومٌ بمعنَى
الأمر . وهو قولٌ بما لا نظيرَ له من غير دليل عليه .

-
- (١) الإصناف : ٥٢٤/٢ وما بعدها ، ابن يعيش : ٦١/٢ وما بعدها ، والرضي
على الكافية : ٢٥٢/٢ ، ٢٦٨ .
- (٢) هود : ١٠٥ . وهي قراءة عاصم وابن عامر وحَمَزَةٌ ، انظر السبعة ،
٢٣٨ وما بعدها ، وحجة القراءة : ٢٤٨ وما بعدها .
- (٣) الكهف : ٦٤ .
- (٤) التذييل والتكميل : ١/١٧٩/٢ ، والمساعد : ١٢٥/٣ .

(ص) ((ومنها (لا) الطلبية ، وقد يليها معمول

مجزومها . وجزم فعل المتكلم بها أقل من جزمه باللّام .

(ش) من عوامل الجزم (لا) الطلبية ، وهي الدالة على النهي عن

الفعل كقوله تعالى : * لَتَحْزَنَنَّ * (١) ، أو الدماء بتركه لشخص أو عليه .

[فالأول (٢)] : كقوله تعالى : * رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا

وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِمْرًا * (٤)

والثاني : كقول الشاعر :

بَكَى نَوَيْلٌ لَيَّرَقِيَّ اللَّهُ نَمَمَهُ أَلَا إِنَّمَا يَبْكِي مِنَ الذَّلِّ نَوَيْلٌ

وقد يليها معمول مجزومها كقول الشاعر :

وَقَالُوا : أَخَانَا لَاتَخْشَعْ لِظَالِمٍ عَزِيزٍ وَلَا نَا حَقِّ قَوْمِكَ تَظْلِمٍ

أراد : ولاتَظْلِمُ نَا حَقِّ قَوْمِكَ .
وأكثر ما يُجزم به (لا) فعلُ المخاطب أو الغائب ، وقد يُجزم بها فعلُ

المتكلم ، وهو أقلُّ من جزمه باللّام ، ومنه قول الأحمسي : (٧)

(١) التوبة : ٤٠ .

(٢) الهاء في (بتركه) عائدة على لفظ (الفعل) .

(٣) تكلمة مّا حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١٤٤/٥ ب) .

(٤) آخر البقرة .

(٥) هو جرير . والبيت في ديوانه : ٤٥٥ ، والتذييل والتكميل : ١٨٠/٨ ب

واللسان : (دبل) . دويل : لقب الأخطل ، ومعناه : ذكّر الخنازير .

(٦) هو المخبّل السعدي . والبيت في حماسة البحرري : ١٥٦ ، وشرح

الكافية الشافية : ١٥٧٨/٣ ، والتذييل والتكميل : ١٨١/٨ ب .

(٧) لم أقف عليه في طبيعتي ديوان الأحمسي (جابر - حسين) ، وهو بدون

نسبة في شرح الكافية الشافية : ١٥٦٨/٣ ، وابن الناظم : ٦٩٢ ،

ونسبه أبو حيان في التذييل والتكميل : ١٨٢/٨ أ إلى النابغة ،

وهو في ديوانه : ٧٥ بمجز آخر ، هو : ((كَأَنَّ أَبْكَارَهَا نِعَاجُ كَوَارٍ))

وفيه أيضا من رواية ابن السكيت بصدر آخر ، هو : ((خَلْفُ

المضارط من عَوْدِي وَمِنْ عَمِّ // مردفات ...)) وعليها يفوت الاستشهاد .

الربري : القطيع من البقر . الأوار : جمع كور وهو الرحل .

لَا أَعْرِفَنَّ رَبِّيَّ حَوْرًا مَدَامُهَا مُرَدَّفَاتٍ عَلَى أَخَاءِ أَكْوَارِ
(١) وقول الآخر :

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ يَمَشَقِّ فَلَا نَعُدُّ (٢) بِهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضُ (٣)

(ص) ((ومنها (لَمْ) و (لَمَّا) اُخْتُهَا ، وتنفرد (لم)

بمما حبة أدوات الشرط ، وجواز انفعال نفيها عن

الحال ، و (لَمَّا) بوجوب اتِّمَالٍ نفيها بالحال ، وجواز

الاستغناء بها في الاختيار عن المنفي إن دلَّ عليه دليل (٤)

وقد يلي (لم) معمول مجزومها اضطراراً . وقد

لا يجزم بها حملاً على (لا) . ((

(ث) من عوامل الجزم (لم) و (لَمَّا) اُخْتُهَا . أمَّا (لم) فمحرف

نفي يختصُّ بالمضارع ، ويصرفه إلى معنى المضي . وأمَّا (لَمَّا)

فعلى ثلاثة أقسام :

-
- (١) نُسِبَ البيت إلى الفرزدق والوليد بن عُقْبَةَ ، ولم أقف عليه في طبعة ديوان الفرزدق التي بين يدي . وهو في أمالي ابن الشجري : ٢٢٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٦٧/٣ ، وابن الناظم : ٦٩٢ ، والتذييل والتكميل : ١٨٢/٨ / ١ ، والبحر المحيط : ٤٤/٤ ، والمغني : ٣٢٦ وشرح أبياته : ١٧/٥ .
- الجراض : الكثير الأكل .
- (٢) في الأصل : (تعد) ، وهو تحريفٌ يَفُوتُ الاستشهاد ، والتصويب ممَّا حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١/١٤٥/٥) .
- (٣) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح . وحقه : (لها) كما في المصادر .

حرفٌ نفى بمنزلة (لم) في الاختصاص بالمضارع ، وصرفٍ معناه إلى

المُضِيِّ ، وهي التي تجزم ، نحو : * كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمْرُهُ *^(١) .

وحرفٌ استثناء بمعنى (إِلَّا) ، ويختصُّ بالفعل المؤلَّ بالصدر في

قولهم : (عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا فَعَلْتَ) المعنى : لا أَسْأَلُكَ إِلَّا فَعْلَكَ^(٢) .

وحرفٌ يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوبه نحو : (لَمَّا قَامَ زَيْدٌ قَامَ

عَمْرُو) ، وميأتي ذكرهما .

وتنفرد (لم) عن (لَمَّا) بأمرين :

أحدهما : جوازُ مصاحبة أدوات الشرطه نحو : * فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ *^(٣)

* فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ *^(٤) ، كما يجوز دخولها على بناء الماضي ، نحو : (إِنْ

قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو) . ولايجوز مثل ذلك في (لَمَّا) ، كأنهم كرهوها

مع الشرط لطولها وإمكان الاستغناء عنها به (لم) .

والثاني : جواز انفصال نفيها عن الحال ، فتنفي الماضي المنقطع

حدثه عن زمن الحال ، كما تنفي الماضي المتصل به . مثال الأول

قولهم : (لم يكن كذا فَمَّا كَانَ) ، وقوله تعالى : * هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ

حِينَ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا *^(٥) ، وقول الرازي^(٦) :

(١) عبس : ٢٣ . وانظر ما سلف ج ١ ص ٥ / ب .

(٢) انظر ما سلف ص ٥٥ ، وما سيأتي ص ١٠٣ .

(٣) هود : ١٤ . وانظر القصص : ٥٠ .

(٤) المجادلة : ٤ .

(٥) الضمير عائد إلى أدوات الشرط .

(٦) الإنسان : ١ .

(٧) هو عبد الله بن عبد الأعلى . والبيتان في سيبويه : ٢١٦/١ ،

والمقتضب : ٢٤٢/٤ ، والمنصف : ٢٣٢/٢ ، ورسالة الإعراب :

٥٤١/٢ ، وابن يمين : ١١/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٤٠٩/١ ،

والتذليل والتكميل : ١٨٤/٨ ، والمغني : ٣٨ ، وشرح =

وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحَدَاكَ

لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ

ومثال الثاني : قول سيبويه : ((ولما هو كائن لم ينقطع)) ، وقوله ^(١)

تعالى : * وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا * ^(٢) ، ومنه قول الطرمّاح ^(٣) :

لَمْ يَفْتَنَّا بِالْوَتْرِ قَوْمٌ وَلِلْمَنِيِّ سِرٌّ رِجَالٌ يَرْضَوْنَ بِالإِفْصَافِ

أي : السّاحة بترك الحق .

وتنفرد (لَمَّا) بأمرين :

أحدهما : وجوب التّمسك نفيها بالحال ، ومن ثمّ امتنع أن يُقال : لَمَّا

لَمْ يَكُنْ كَذَا ثُمَّ كَانَ ، وإلّا يُقال : (لَمَّا يَكُنْ كَذَا) ، وقد يكون أو

^(٤) لا يكون ، قال : ^(٥)

فَإِنْ كُنْتَ مَا كُولا فَكُنْ خَيْرَ أَكِلٍ وَإِلَّا فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أُمَرِّقِ

والثاني : جواز الاستغناء في الاختيار بذكر (لَمَّا) عن ذكر المنفصي

بها إذا دلّ عليه دليل ، كما تقول : (نَدِمَ زَيْدٌ وَنَفَعَهُ النَّدَمُ ، وَنَدِمَ

غَيْرُهُ وَلَمَّا) ، قال الشاعر ^(٦) :

== أبياته : ١٥٠/٥ .

(١) سيبويه : ٢/١ .

(٢) مريم : ٤ .

(٣) البيت في ديوانه : ٢٧٦ ، والتذييل والتكميل : ١/١٨٤/٨ .

(٤) في الأصل : (أَوْ لَا) بإقحام الواو .

(٥) هو الممرّق العبدي . والبيت في الأمعيات : ١٦٦ ، وأمالى ابن الشّجري :

١٣٥/١ ، والتذييل والتكميل : ١/١٨٤/٨ ، والبحر المحيط : ٢٥٥/٧ ،

والمغني : ٣٢٧ ، وشرح أبياته : ١٤٥/٥ .

(٦) البيت بدون نسبة في الماحي : ٢١٩ ، وشرح الكافية الشافية :

١٥٧٧/٣ ، والتذييل والتكميل : ١٨١/٨ ب ، والمغني : ٣٦٩ ، والهمع :

٥٧/٢ ، وشرح أبيات المغني : ١٥١/٥ .

فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدَأًا وَلَمَّا فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يَجِبْنَهُ

أراد : ولما أكن كذلك .

(١) ولا يسلك مثله ذلك بـ (لم) إلا في الضرورة كقول الراجز :

يَا رَبِّ شَيْخٍ مِنْ لُكَيْزٍ ذِي غَنَمٍ

أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ

وقد يلي (لم) معمول مجزومها اضطراراً كقول ذي الرمة :

فَأُضْحِتْ مَبَادِيهَا قِفَارًا يِلَادُهَا كَأَنَّ لَمْ يَوِي أَهْلِي مِنَ الْوَحْشِ تَوْ هَلِ

تقديره : كأن لم توهل يوي أهل من الوحش ، وقول الآخر :

فَذَاكَ وَلَمْ إِذَا نَحْنُ أَمْتَرَيْنَا تَكُنْ فِي النَّاسِ يُدْرِكُكَ الْمِرَاءُ

(١) البيتان بدون نسبة في ضرائر الشعر : ١٨٢ وما بعدها ، وابن

يعيش : ١١١/٨ ، والتذييل والتكميل : ١٨١/٨ ب .

لُكَيْزٌ : قبيلة من ربيعة . الأَجْلَحَ : الذي ذهب مُقْتَمٌ شعر رأسه .
شَمَطَ : شاب .

(٢) في الأصل : (لكير ، غنم ، أجنح) وهي تمحيقان وتحريف ، والتمويب
من المراجع .

(٣) البيت في ديوانه : ١٤٦٥/٣ ، والخصائص : ٤١٠/٢ ، والتذييل والتكميل :

١/١٨٥/٨ ، والمغني : ٣٦٧ ، والهمع : ٥٦/٢ ، والخزانة : ٥/٩ .

مباديها : حيث تبدو في الربيع .

(٤) في الأصل : (سناديها) ، وهو تحريف ، والتمويب مما حكاه ناظر

الجيش من كلام الشارح : (١/١٤٦/٥) .

(٥) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١٥٢٢/٣ ، والتذييل

والتكميل : ١/١٨٥/٨ ، والمغني : ٣٦٦ ، وشرح أبياته : ١٤٢/٥ .

المسراء : الشك والجدل .

التقدير : ولم تكن يُدركك المِرَاءُ إذا نحن أُمْتَرِينَا .

وقد تُلغى (لم) حملاً على (لا) النافية ، فيرفع الفعل بعدها ، ذكر
ذلك جماعة ، وأنشد عليه الأَخْفَشُ وتُغَلَّى :^(١)

كُلُوا فَوَارِسِينَ نَعْمٍ وَأُسْرَتَهُمْ يَوْمَ الْمُلَيْفَاءِ لَمْ يُوَفِّوْنَ بِالْجَارِ

(ص) ((ومنها أدوات الشرط ، وهي : (إِنْ ، وَمَنْ ،

وَمَا ، وَمَهْمَا ، وَأَيُّ ، وَأَنْتَى) ، و (متى ، وَأَيَّانَ)

وهما ظرفا زمان .

وكسر همزة (أَيْيَان) لغة / سُلَيْمٍ . وتختص في

الاستفهام بالمستقبل بخلاف (متى)^(٢) .

وربما استفهم به (مَهْمَا)^(٣) ، وجوزي به (كَيْفَ) معنًى

لأَمَلًا ، خلافاً للكوفيّين .

ومن أدوات الشرط (إِنْ مَا) ، و (حَيْثُمَا ، وَأَيَّانَ) وهما

ظرفا مكان .

وما سوى (إِنْ) أسماء متضمنة معناها فلذلك يُنْبِئُ

إِلَّا (أَيْيَا) . وفي اسمية (إِنْ مَا) خلاف .

وقد ترد (مَا ، وَمَهْمَا) ظرفي زمان . و (أَيُّ) بحسب

ما تُضاف إليه .))

(١) البيت بدون نسبة في المحتجب : ٤٢/٢ ، وضرائر الشعر : ٣١٠ ،

وابن يعيش : ٨/٧ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٧٤/٣ ، ١٥٩٢ ،

وشرح عمدة الحافظ : ٣٧٦ ، والتذييل والتكميل : ١/١٨٥/٨ ،

والمغني : ٣٦٥ ، ٤٤٤ ، وشرح أبياته : ١٣١/٥ وانظر فهارسه ،

والخزانة : ٢/١ .

المُلَيْفَاء : يوم لهوازن على قزارة وعَبَسَ وأشْجَعَ . العمدة : ١٦١/٢ .

(٢) في الأصل : (مَنْ) ، وهو تحريف ، والتمويب من التمهيل .

(٣) في الأصل : (بهما) ، وهو تحريف ، والتمويب من التمهيل .

(ش) من مواويل الجزم أدوات الشرط ، وهي كلمات وُضِعَتْ لتدلَّ على التعليل بين جملتين ، والحكم بسببية أولاهما ومُسَبِّبَةِ الثانية . وهذا التعليل نوعان : تعليل ما في على ما في . وتعليل مستقبل على مستقبل . فالنوع الأول : له حرفان (لَوْ ، وَ كَوَلَا) ، وأكثر ما تصحب بنساء الماضي ، نحو : (لَوْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عمرو) ، وقد تصحب المضارع ولا تجزمه ؛ لأنها كما قلَّ استعمالها مع المضارع لم تقبل أن تُؤثَّرَ فيه ^(١) ، وتعمل عمل ما لازم المضارع أو غلب استعماله معه .

والنوع الثاني : له حروف وأسماء . فالحروف : (إِنْ ، وَإِذَا ، وَإِذَا) ، ويأتي ذكر (إِمَّا) في آخر الباب .

وَأَمَّا (إِنْ) فَيُطْلَقُ عن الجزم بوقوع الشرط تحقيقاً أو باعتبار مجازي . وتعمل الجزم كقولك : (إِنْ تَقُمْ أَقُمْ) ؛ لأنها تصحب المضارع أكثر مما تصحب الماضي ، فلما غلب استعمالها مع المضارع كانت بمنزلة ما لازمه واختصَّ به ، فقبلت أن تُؤثَّرَ فيه ^(٢) وتعمل ، فعملت الجزم ؛ لأنه أخفُّ .

وَأَمَّا (إِذَا مَا) فأصلها (إِذَا) ضمَّ إليها (مَا) بعدما سُلِبَتْ معناها الأصلي ، وجعل حرف شرط بمعنى (إِنْ) ، فجرى مجراها ، وعمل عملها ، قال الشاعر ^(٤) :

-
- (١) في الأصل : (يوتر) ، وهو تصحيف ، والتصويب مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١٤٧/٥ ب) .
 (٢) المراد أنها حرف ، وذلك لأن الفعل بعدها لا يجرم في حال كونه الفعلين ماضيين ، أو الأول ماضٍ والثاني مضارع .
 (٣) في الأصل : (يوتر) ، وهو تصحيف .
 (٤) البيت بدون نسبة في ابن النظم : ٦٩٥ ، والعيني : ٤٢٥/٤ ، والأشموني : ١١/٤ . وهو في التذييل والتكميل : ١/١٩٢/٨ ، والمساعد : ١٤٠/٣ برواية (٠٠٠ به تجد من أنت تأمر فاعلا) ،

وَإِنَّكَ إِذَا مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مِنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آيِبًا^(٢)

وأنشد سيبويه للمعبّاس بن مرداس :^(٣)

إِذَا مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ^(٤)

وأنشد لأختر :^(٥)

إِنَّمَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ مُزَجَّى ظَعَانِي أَمْعَدُ سَيْرًا فِي الْبِلَادِ وَأُفْرِعُ

فَإِنِّي مِنْ قَوْمٍ سِوَاكُمْ وَلِنَمَّا رِجَالِي فَهُمْ بِالْحِجَارِ وَأَشْجَعُ

وعند المبرد وابن السراج وأبي علي^(٦) أَنَّ (إِنَّمَا) باقٍ على اسميته .

(١) في الأصل : (نأب) ، وهو تصحيف ، والتصويب مما حكاه ناظر

الجيش من كلام الشارح .

(٢) كذا الرواية في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح :

• وحققها : (آتيا) كما في المصادر (١٤٧/٥ ب)

• السالفة

(٣) البيت في ديوانه : ٧٢ برواية : ((إِنَّمَا أَتَيْتَ ...)) وعليها يفسوت

الاستشهاد • وهو برواية الشرح في سيبويه : ٢٤٢/١ ، والمقتضب :

٤٦/٢ ، والجمل : ٢١٦ ، والخصائص : ١٣١/١ ، وابن يعيش : ٩٧/٤ ، ٤٦/٧ ،

وشرح الكافية الشافية : ١٥٨١/٣ ، والتذيل والتكميل : ١٩٢/٨ أ •

(٤) في الأصل : (إِذَا مَا) ، وهو خطأ يخل به الوزن ، ويُفَوِّتُ الاستشهاد ،

والتصويب من سيبويه •

(٥) في الأصل : (الآخر) ، وهو تحريف •

وهو عبد الله بن همام السلولي • والبيتان في سيبويه : ٤٣٢/١ ،

والأصول : ١٦٠/٢ ، والأمثالي الشجرية : ٢٤٥/٢ ، وابن يعيش : ٦/١

وما بعدها ، والتذيل والتكميل : ١٩٢/٨ ب ، والخزانة : ٣٣/١ •

والأول في الأهمية : ٩٨ •

أفرع : أنحدر ، وهو من الأضداد (انظر الأضداد : ٣١٥) •

(٦) المقتضب : ٥٢/٢ وما بعدها ، والأصول : ١٥٩/٢ ، والبغداديات :

• وما بعدها ٢٩٤

وفي ذلك كلام يأتي ذكره في القول على (حيثما) (١).

وأما الأسماء فما تضمن معنى (إن) فيجري مجراها في التعليل والعمل، وهي خمسة أضرب: محض، واسم يشبه الظرف، وظرف زمان، وظرف مكان وما يستعمل اسماً وظرفاً.

الضرب الأول: (من، وما، ومهما).

ف (من) لتعميم أولي العلم، وتكون شرطاً فتجزم كقوله تعالى: * وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ * (٢).

و (ما) لتعميم الأشياء، وتكون أيضاً شرطاً، فتجزم كقوله تعالى: * وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ * (٣).

و (مهما) مثل (ما) وأعم منها، ولا شك في كونها اسماً بدليل هود الضمير إليها كما يعود إلى (ما)، قال الشاعر: (٤)

إِذَا سُدَّتْهُ سُدَّتْ مَطَوَاعَةٌ وَمَهْمَا وَكَلْتُ إِلَيْهِ كَفَاهُ

فألفاء في (كفاه) عائدة إلى (مهما)، فهي اسم، ولكنها في معنى (إن) (٥) فلذلك تجزم الفعل كقوله تعالى: (وَقَالُوا مَهْمَا تَاتَيْنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ (٦) وَعِنْدَ الْخَلِيلِ (٧) أَنْ أَصْلَحَا (ما) فدخلت عليها (ما) الزائدة، كما تدخل على (إن، ومتى، وأين) ثم كررها التكرير وأن يقولوا: ما ما، فأبدلوا الهاء من ألف.

(١) في الأصل: (حيثما)، وهو تمحيض وانظر ما سيأتي ص: ١٠٢٣ وما بعدها

(٢) التغابن: ١١.

(٣) البقرة: ١٧٧.

(٤) هو المتنخل الهذلي، والبيت في شرح ديوان الهذليين: ١٢٧٧/٣، وابن

يعيش: ٤٣/٧، والتذييل والتكميل: ١٨٨/٨ ب، والخزانة: ٢٦/٩.

(٥) في الأصل: (المعنى) بل مقام (ال) والتصويب مما حكاه ناظر الجيش من

كلام الشارح (١٤٨/٥).

(٦) الأعراف: ١٣٢. تماماً: * لَتَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ *

(٧) ميبويه: ٤٣٣/١.

وقال سيبويه : (١) وقد يجوز أن يكونَ (مَهْ) كَ (إِنْ) مُمَّ إِلَيْهَا (مَا) ، وإليه ذهب الزجاج (٢) .

وندر مجي (مَهْمَا) اسم استفهام كقول الشاعر (٣) - أنشده أبو علي :

مَهْمَا لِي اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَا لِيَهْ

أراد : ما لي الليلة ؟ ! أَسْتَفْهَمًا عَلَى طَرِيقِ التَّعَجُّبِ .

وزعم الشيخ - رحمه الله - أَنَّ (مَا ، وَمَهْمَا) فِي الشَّرْطِ قَدْ تَرَدَّدَانِ ظَرْفِي زَمَانٍ ، فَقَالَ : جَمِيعُ النَّحْوِيِّينَ يَجْعَلُونَ (مَا ، وَمَهْمَا) مِثْلَ (مَنْ) فِي لَزُومِ التَّجَرُّدِ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ مَعَ أَنَّ اسْتِعْمَالَهُمَا ظَرْفَيْنِ ثَابِتٌ فِي أَشْعَارِ الْفُصَحَاءِ مِنَ الْعَرَبِ . وَأَنشَدَ قَوْلَ الشَّاعِرِ : (٤)

فَمَا تَكُ يَا أَبْنَى عَبْدِ اللَّهِ فِينَا فَلَا ظُلْمًا نَخَافُ وَلَا آفِتْقَارًا

وقال عبد الله بن الزبير : (٥)

فَمَا تَحْيَ لِأَنْعَامٍ حَيَاةً وَإِنْ تَمَتَّ فَلَا خَيْرَ فِي الدُّنْيَا وَلَا الْعَيْشِ أَجْمَعَا

وقول حاتم الطائي : (٦)

(١) نفس الحاشية السالفة .

(٢) إعراب القرآن ومعانيه : ج ٥ / قسم ٢٢ / ص ١٠ ، وقد اعتبر (مَهْ)

للكف والزجر ، و(ما) بعدها للمجازاة .

(٣) تقدم في ص ٤١٧ .

(٤) شرح الكافية الشافية : ١٦٢٥/٣ .

(٥) هو الفرزدق . والبيت في ديوانه : ١٦٢/١ ، ومجالس العلماء : ١٤٦ ،

وشرح الكافية الشافية : ١٦٢٦/٣ ، والتذييل والتكميل : ١/١٩٠/٨ ،

١٩٣/ب ، والمغني : ٣٩٨ ، وشرح أبياته : ٢٣٧/٥ .

(٦) البيت ليس في طبعة ديوانه التي بين يدي . وهو في شرح الكافية

الشافية : ١٦٢٧/٣ ، والتذييل والتكميل : ١/١٩٤/٨ ، والأشمونى : ١٢/٤ .

(٧) كذا وحقه : (وقال حاتم الطائي) .

والبيت في ديوانه : ١٨٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٦٢٧/٣ ، والتذييل

والتكميل : ١/١٩٤/٨ ، والمغني : ٤٣٧ ، والهمع : ٥٧/٢ ، والخزانة :

٢٧/١ . وفي أمالي القالي : ٣١٨/٢ برواية : ((وَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَ بِطُكِّكَ

مُسْوَلُهُ ...)) وعليها يفوت الاستشهاد .

وَأَنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ نَفْسَكَ سُوءَ لَهَا وَفَرَجَكَ نَا لَا مُنْتَهَى الذَّلَّ^(١) أَجْمَعَا

ولا أرى في هذه الأبيات حجة ؛ لأنه كما يصح تقدير (ما ، ومهما) فيها بظرف زمان ، كذلك يصح تقديرهما بالمصدر على معنى : أي كونه قصير أو طويل تكن^(٢) فينا فلانخاف ، وأي حياة هنيئة أو غير مرضية تحيي فينا لاسام ، وأي عطاء قليل أو كثير تُعْطِ نَفْسَكَ سُوءَ لَهَا وَفَرَجَكَ نَا لَا مُنْتَهَى الذَّلَّ^(٣) .

لكن يتعين جعل (ما ، ومهما) في الأبيات المذكورة مصدرين ؛ لأن في كونها ظرفين شذوذاً وقولاً بما لا يعرفه جميع النحويين ، بخلاف كونهما مصدرين ؛ لأنه لا مانع من أن يُكنى بـ (ما ، ومهما) عن مصدر فعل الشرط كما لا مانع من أن يُكنى بهما عن المفعول به ونحوه ؛ إذ لا فرق .

/ الضرب الثاني : (أنسى ، وكيف) . فد (أنسى) لتعميم الأحوال ، وليست ظرفاً ؛ لأنه لازمان ولا مكان ، ولكنها تشبه الظرف ؛ لأنها بمعنى : على أي حال ، فلما كانت تقدّر بالجار والمجرور ، والظرف يُقدّر بهما كانت بمنزلة . وقد تأتت (أنسى) بمعنى (متى) وبمعنى (أين) ، وتكون استفهاماً وشرطاً ، وإذا كانت شرطاً جزم ، قال الشاعر^(٣) :

خَلِيلِي أَنْسَى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا
أَخَا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لِيُحَاوِلْ

(١) كذا في الأصل ، وصححها بعضهم في الهامش بـ (الذم) وهي رواية المصادر السابقة ، وأثبتها كما هي ؛ لأنها توافق تقديره الآتي .

(٢) في الأصل : (يكن) ، وهو تحريف .

(٣) البيت بدون نسبة في ابن النظم : ٦٩٦ ، والتذييل والتكميل :

١٨٧/٨ ب ، والمساعد : ١٣٤/٣ ، وشرح شذور الذهب : ٣٣٦ ،

والعيني : ٤٢٦/٤ ، والأشموني : ١١/٤ .

(١)
وقول كبيد :

فَأَصْبَحَتْ أَنَّى تَأْتِيهَا تَلْتَبِسُ بِهَا كَلَامُ مَرْكَبِيهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرٌ

يُخَاطِبُ رَجُلًا وَقَعَ فِي قِصَّةٍ صَعْبَةِ الْمَخَلِّ ، يَقُولُ : عَلَى أَيِّ حَالٍ يَأْتِي
الْخَلَصُ مِنْ هَذِهِ الْقِصَّةِ يَلْتَبِسُ وَيَخْتَلِطُ بِهَا كَلَامُ مَرْكَبِيهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرٌ ؛

أَيُّ : دَاخِلٌ تَحْتَ الرَّجْلِ ، وَإِذَا دَخَلَ شَيْءٌ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فَقَدْ شَجَّرَهُمَا .

وَأَمَّا (كَيْفَ) فَاسْمٌ لِتَعْمِيمِ الْأَحْوَالِ ، وَتُسَمَّى ظَرْفًا لِتَأْوِيلِهَا بِ(عَلَى

أَيِّ حَالٍ) ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى اسْمِيَّتِهَا جَوَازُ الْاِكْتِفَاءِ بِهَا مَعَ صَحَّةِ دُخُولِهَا

عَلَى الْأَفْعَالِ ، وَأكْثَرُ مَا تَكُونُ اسْتِفْهَامًا ^(٢) ، وَقَدْ تَرَدَّدَ شَرْطًا فِي الْمَعْنَى

فَحَسَبُ ، فَتُعَلَّقُ بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ ، وَلَا تَعْمَلُ شَيْئًا حَمَلًا عَلَى الِاسْتِفْهَامِيَّةِ ؛ لِأَنَّهَا

أَصْلٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ ^(٣)

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ ^(٤) الْمَعْنَى : عَلَى

أَيِّ حَالٍ يَشَاءُ الْإِنْفَاقَ يُنْفِقُ ، فَ(كَيْفَ) هُنَا اسْمٌ شَرْطٌ ، وَلَكِنَّهَا لَمْ

تَجْزِمَ الْفِعْلَ ، كَمَا لَمْ تَجْزِمَ فِي الِاسْتِفْهَامِ .

وَأَجَازُ الْكُوفِيِّينَ الْجَزْمَ بِهَا قِيَاسًا ، وَأَبَاهُ الْبَصَرِيُّونَ . قَالَ سِيبَوِيهٌ ^(٥) :

وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِ : (كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ) ، قَالَ : هِيَ مُسْتَكْرَهَةٌ ،

وَلَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الْجَزَاءِ ، وَمَخْرُجُهَا عَلَى الْجَزَاءِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا : عَلَى أَيِّ

حَالٍ تَكُنْ أَكُنْ .

(١) كَذَا وَحَقُّهُ : (وَقَالَ ...) .

الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٢٢٠ ، وَسِيبَوِيهٌ : ٤٣٢/١ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٤٧/٢ ،

وَالْجَمَلُ : ٢١٦ ، وَابْنُ يَعِيشَ : ١١٠/٤ ، ٤٥/٧ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ

الشَّافِيَّةِ : ١٥٨٢/٣ ، وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ : ٣٦٤ ، وَالتَّذْيِيلُ

وَالْتَكْمِيلُ : ١٨٧/٨ ب ، وَالْخَزَانَةُ : ٩/٧ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (يَكُونُ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٣) آلُ عِمْرَانَ : ٦ . (٤) الْمَائِدَةُ : ٦٤ .

(٥) الْإِنْصَافُ : ٦٤٣/٢ وَمَا بَعْدَهَا ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٩٠/٨ ب وَمَا بَعْدَهَا ،

وَالْمَعْنَى : ٢٢٠ وَمَا بَعْدَهَا . وَانْظُرِ اللَّسَانَ : (كَيْفَ) .

(٦) سِيبَوِيهٌ : ٤٣٢/١ .

الْقَرَبِ الثَّالِثَ : (إِذَا ، مَتَى ، وَأَيَّانَ) بفتح الهمزة ، وبنو سُلَيْمٍ^(١)

يكسرونها فيقولون : (إِيَّانَ) . فَأَمَّا (إِذَا) فمِثْلِي ذِكْرُهَا .

وَأَمَّا (مَتَى ، وَأَيَّانَ) فَلتَعْمِيمِ الأزمنة ، ولا تفارقان الظرفية ،

وتسريان شرطاً فتجزمان كقول طرفة :^(٢)

وَلَسْتُ بِحَلَالِ التَّلَاحِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدُ الْقَوْمُ أَرْفِدُ^(٣)

وقال الآخر :^(٤)

أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرُنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمَنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

ويردان استفهاماً أيضاً فلا يعملان شيئاً .

ولا يُستفهم بـ (أَيَّانَ) إلا عن زمان مستقبل . وَأَمَّا (مَتَى) فيستفهم

بها عن زمان مستقبل ، نحو : * وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ *^(٥) ، وعن زمان

ماضي ، نحو :^(٦)

(١) انظر البحر المحيط : ٩٢ ، واللسان : (أين) .

(٢) البيت في ديوانه : ٢٨ ، وسيبويه : ٤٤٢/١ ، وشرح القامد السبع :

١٨٦ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٨١/٣ ، وابن الناطم : ٦٩٤ ،

والبحر المحيط : ١٣١/٣ ، ٥٣٩/٥ ، والمغني : ٧٩٠ ، وشرح أبياته :

٢٢٠/٧ ، والخزانة : ٦٦/٩ .

(٣) في الأصل : (تسترقد) ، وهو تمحيف ، والتمويب من المصادر السابقة .

(٤) البيت بدون نسبة في ابن الناطم : ٦٩٤ ، والبحر المحيط : ٤١٩/٤ ،

والتذيل والتكميل : ١٨٨/٨ / ١ ، وابن عقيل على الألفية : ٣٦٦/٢ ،

وشرح شذور الذهب : ٣٣٦ ، والأشْمُونِي : ١٠/٤ .

(٥) الإسمراء : ٥١ .

(٦) البيت لجريس . وهو في ديوانه : ٥١٣ ، وسيبويه : ٢٩٨/٢ ، والتمام :

٩٧ ، وسر صناعة الإعراب : ٤٢٩/٢ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٩٣ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ،

ومعجم ما استعجم : ٨٩٣/٣ ، والكافي في العروض والقوافي : ١٥١ ، ١٥٧ ،

والبحر المحيط : ١٨٦/٨ ، والتذيل والتكميل : ١٨٧/٨ ب .

وعجزه : ((سَقِيَتِ الْغَيْثُ أَيْتُهَا الْخِيَامُ)) .

ذو طلوح : موضع لبني يربوع .

مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ

الضَّرْبُ الرَّابِعُ : (حَيْثُمَا ، وَأَيِّنَ) وهما لتعميم الأئمة ، ولا ينفكان
عن الظرفية ، ويفترقان بأنَّ (أَيِّنَ) لا تكون إلا شرطاً أو استفهاماً ،
وإذا كانت شرطاً جزمتم كقول الشاعر :^(١)

أَيِّنَ تَضْرِبُ بِنَا الْعُدَاةَ نَجِدْنَا نَمْرِفُ الْعَيْسَ نَحُوهَا لِلتَّلَاقِي
وقوله تعالى : * أَيِنَّمَا تَكُونُوا يَدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ *^(٢)

وَأَمَّا (حَيْثُمَا) فلا تكون إلا شرطاً ، وكانت قبل دخول (ما) اسم
مكان خالياً من معنى الشرط ملازماً للتخصيص بإضافة إلى جملة ، ولا يعمل
في الأفعال ، ثم أخرجوها إلى الجزاء ، فضمنوها معنى (إِنْ) ، وجعلوها
اسم شرط ، فلزمهم إتمامها وحذف ما يضاف إليها ، وألزموها [ما]^(٣)
تنبيهاً على إبطال مذهبها الأول ، وجزموا بها الفعل كقول الشاعر :^(٤)
حَيْثُمَا تَمْتَقِمُ يَقْدِرُ لَكَ اللَّهُ هُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَمَانِ
ولا يجوز أن تكون مقولة كـ (إِنَّمَا) إلى الحرفية ؛ لأنها لم تزل عمّا^(٥)

(١) هو عبد الله بن همام . والبيت في سيبويه : ٤٣٢/١ ، والمقتضب :
٤٧/٢ ، وابن يعيش : ١٠٥/٤ ، ٤٥/٧ ، والتذيل والتكميل : ١/١٩٢/٨ .

(٢) في الأصل : (تعالى) ، وهو تحريف .

(٣) النساء : ٧٨ .

(٤) في الأصل : (تضاف) ، وهو تصحيف .

(٥) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١٤٨/٥ ب) .

(٦) البيت بدون نسبة في شرح عمدة الحفاظ : ٣٦٥ ، وابن الناطم :

٦٩٥ ، والتذيل والتكميل : ١/١٩٢/٨ ، وابن عقيل على الألفية :

٣٦٨/٢ ، والمساعد : ١٤٠/٣ ، والمغني : ١٧٨ ، وشرح أبياته :

١٥٣/٣ .

(٧) في الأصل : (تستقر) ، وهو تحريف ، والتصويب من المصادر السابقة .

(٨) في الأصل : (تكونن) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر

الجيش من كلام الشارح (١/١٤٩/٥) .

كانت عليه قَبْلُ من ^(١) الدلالة على المكان بخلاف (إِنَّمَا) فَإِنَّهَا كانت قبل دخول (ما) عليها اسم زمانٍ ما في خالٍ من معنى الشرط ، فلما دخلت عليها (ما) صارت أداة شرطٍ بمعنى (إِنْ) مختصةً بالمستقبل ، وزال ما كان فيها من معنى الاسم ، ولم نعلم نقلها إلى معنى آخر غير الشرط ، فحكمنا بحرفيتها ؛ لأن دلالتها على معنى الحرف متيقنة ، ودلالتها على معنى الاسم مشكوك فيها ، والحكم بمقتضى ما تيقن أولى .

الفَرْبُ الخامس : (أَيُّ) وهي لتعميم أوصاف الشيء ، والأوصاف مشتركة ، فلذا يلزم في (أَيُّ) أَنْ تُضاف لفظاً أو معنى إلى الموصوف على حـ^د قولهم : « سَحَقَ عِمَامَةً » ^(٢) رفعاً لالتباس عموم الأوصاف بجنسٍ بعمومها لغيره ، فتكون بحسب ما تُضاف إليه ، فَإِنْ أُضيفت إلى ظرف فهي ظرف ، وَإِنْ أُضيفت إلى غير ذلك فهي بمعنى ما أُضيفت إليه ؛ لأن الصفة هي الموصوف في المعنى وتقع في الشرط وغيره ، وإذا كانت شرطية جازمت الفعل ، نحو : (أَيُّ يَوْمٍ تَقُمْ أَقَمَ) و (أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) ^(٣) و (بَأَيِّ تَمَرُّرٍ أَمَرُّرٍ ، وَغَلَامٍ أَيْبِهِمْ تَضَرُّبٍ أَضْرِبُ ، وَأَيُّهُمْ يَأْتِي فَلَهُ يَرْهَمُ) ^(٤) .

وهذه الأسماء المذكورة هي جميع أسماء الشرط ، وكلها مبنية لتضمينها معنى (إِنْ) (إِلَّا) (أَيُّ) ، فَإِنَّهَا أُعْزِيت ؛ لأنه قد عارض ما فيها من شبه الحرف لزوم [الإضافة إلى] ^(٥) الأسماء ، فحماها ذلك عن البناء .

- (١) في الأصل كأنه رُسم فوقها لفظ (مح) بخط دقيق فبدت كأنها (لمن) .
 (٢) المحقق : الخلق البالي . وانظر ما سلف ^{٥٣٨} .
 (٣) الإمراء : ١١٠ .
 (٤) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح ، وموابه :
 (يأت) .
 (٥) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١٤٩/٥) .

(ص) « وكلُّها تقتضي جملتين ، ^(١) [تُسمَّى] أولاهما شرطاً ، ^(٢)

وتمتدّر بفعل ظاهر ، أو مضمرٍ مفسّرٍ بعدَ معموليه بفعل .

يشدُّ كونه مفارغاً دونَ (لم) ، ولا يتقدّم فيها الاسمُ مع

غير (إن) إلا اضطراراً ، وكذلك بعدَ استفهامٍ بغير

الهمزة .

وتُسمّى الجملة الثانية جزاءً وجواباً ، وتلزمه الفاءُ في ^(٣)

غير ضرورة إن لم يمحّ تقديره شرطاً ، وإن مُدّر بمفارعٍ ^(٤)

صالحٍ للشرطيّة جُزِم في غير الضرورة ، وجوباً إن كان

الشرطُ مفارعاً ، وجوازاً إن كان ماضياً . وإن قُـرِنَ

بالفاء رُفِعَ مطلقاً . »

(ث) كلٌّ من الأدوات المذكورة يقتضي جملتين ، أولاهما ملزومةٌ للثانية ،

فُتِسمّى الأولى شرطاً ، لأنَّ وجودَ الملزوم على وجود اللّام ، والشرطُ

في اللغة العلامة .

وتُسمّى الثانية جزاءً وجواباً ، لانه مدّعى فيها ؛ لأنها لازمةٌ لما جُمِلَ

شرطاً ، كما يلزم في المُعرف الجواب للسؤال ، والجزاء للإسـاءة

أو الإحسان ، فُسمّيت بذلك على الاستعارة والتشبيه .

ولانكون جملة الشرط إلا ممدّرة بفعل متمرّف مجزوم بالآداة لفظاً أو

تقديرًا ، وهو إمّا ماضٍ مجرّد من حرف النّفي ، ومن حرف (قد) ، لفظاً

أو تقديرًا ^(٥) . وإمّا مضارعٌ مجرّد ، أو منفيٌّ بـ (لا) أو (لم) . وأكثرُ

(١) تكملة من التسهيل لقوله بعد ذلك : « وتسمى الجملة ... »

(٢) في الأصل : (شرط) ، وهو صواب قبل التكملة ، وما أثبتّه هو الصواب بعدها .

(٣) في الأصل : (تلزم) ، بإسقاط الـ هاء ، والتضويب من التسهيل .

(٤) في الأصل : (لأن) ، بإقحام اللام ، = = =

(٥) كذا العبارة في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١٥١/٥ ب)

وقوله : (لفظاً أو تقديرًا) لا معنى له هنا . وانظر ما سيأتي من ١٠٢٨ .

ما يكون ظاهراً ، ويجوز أن يفسر إذا دل عليه دليل كما في : « إِنْ خَيْرًا
فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ »^(١) تقديره : إِنْ كَانَ عَمَلُهُ خَيْرًا فَجَزَاؤُهُ خَيْرٌ ، وَإِنْ
كَانَ عَمَلُهُ شَرًّا فَجَزَاؤُهُ شَرٌّ ، على ما تقدم ذكره في باب (كان) . وأكثر ما^(٢)
يُفسر إذا فُسِّر ما بعد معموله بفعل مذكور ، والغالب كونه ماضياً ، أو
مضارعاً منغياً بـ (لم) ، نحو : * وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ
فَأَجْرُهُ * ، و (إِنْ زَيْدٌ لَمْ يَأْتِنِي) . ومجيئه مضارعاً بدون (لم)
شاذ ، ومنه قول الشاعر :^(٤)

فَإِنْ أَنْتَ تَفْعَلُ فَلِلْفَاعِلِ مَنْ أَنْتَ الْمُجِيزِينَ تِلْكَ النِّمَارَا
وقوله :^(٥)

يُنْثِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ شَنَايِهِ وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَزِدُّكَ مَزِيدٌ

ولا يتقدم الاسمُ الفعلَ على الإضمار المذكور مع غير (إِنْ) من أدوات
الشَّرْطِ إِلَّا فِي الصَّرْوَةِ كقوله :^(٦)

فَمَنْ نَحْنُ نُوؤِ مِنْهُ يَبِيتُ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَأُجْرُهُ يُنْسِي مِنَّا مُفْعَرًا

(١) جزء من حديث شريف أوله : « (المرء مجزى بعمله) » . انظر فهارس

الأصول صنعة أستاذنا د . محمود الطناحي ص ٤٥ .

(٢) انظر ما سلف ج ١ ص ٥٩/٤٠ .

(٣) التوبة : ٦ .

(٤) هو الكميت بن زيد . والبيت ليس في طبعة ديوانه التي بين يدي .

(٥) وهو في معاني القرآن للفراء : ٤٢٢/١ ، والتذييل والتكميل : ١٩٥/٨/١ .

(٥) هو عبد الله بن عتبة . والبيت في شرح ديوان الحماسة : ١٠٤١/٣ ،

وضرائر الشعر : ٢٠٨ ، والتذييل والتكميل : ١٩٥/٨/١ ، والجمع :

٥٩/٢ ، والخزانة : ٤١/١ .

(٦) هو هشام المرِّي . والبيت في سيبويه : ٤٥٨/١ ، والمقتضب : ٧٣/٢ ،

وضرائر الشعر : ٢٠٧ برواية : « (... منا مرقوعا) » ، والإيضاف :

٦١٩/٢ ، والتذييل والتكميل : ١٩٥/٨/١ ، والمفني : ٥٢٦ ، والجمع :

٥٩/٢ ، والخزانة : ٢٨/١ .

(١)

وقوله :

صَعْدَةً نَابِتَةً فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَوَلُّ

(٢)

وقوله :

فَمَتَى وَاغِلٌ يَنْبُهُمْ يُعَيِّرُ هُوَ وَيُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأَنَّ السَّاقِي

والاستفهام في هذا الاستعمال كأدوات الشرط مع كونه غير مختص ، فإن كان

بالهمزة جاز لكونها أمّ الباب وأصل أدوات الاستفهام أن يتقدم الفعل^(٤)

بعدها اسم مرفوع بالابتداء ، أو معمول لفعل مضمر يُفسّره ما بعد الاسم .

وإن كان بـ (هل) أو غيرها من أسماء الاستفهام امتنع أن يتقدم بعده

(٦)

الاسم على الفعل إلا في الضرورة كقوله :

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَّى

(١) تقدم ٣٥٧ .

(٢) هو عديّ بن زيد العبادي . والبيت في ذيل ديوانه : ١٥٦ ، وسيبويه :

٤٥٨/١ ، والمقتضب : ٧٤/٢ ، وأما لي ابن الشجري : ٣٣٢/٢ ، والإنصاف :

٦١٧/٢ ، وابن يعيش : ١٠/٩ ، وضرائر الشعر : ٢٠٧ ، وشرح الكافية

الشافعية : ١٥٩٩/٣ ، والتذيل والتكميل : ١/١٩٥/٨ ، والهمع : ٥٩/٢

والخزانة : ٤٦/٣ ، ٣٩/٩ .

الواغل : الرجل الذي يدخل على من يشرب الخمر ، ولم يُدْعَ .

(٣) في الأصل : (جائز) ، وهو تحريف .

(٤) (أن يتقدم) فاعل قوله : (جاز) .

(٥) في الأصل : (... الفعل على الاسم) ، وهو وهم . والتصويب ممّا

حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١/١٥٢/٥) ،

(٦) هو عَلَقَةُ الْفَحْل . والبيت في ديوانه : ٥٠ ، وسيبويه : ٤٨٧/١ ،

والمفصلات : ٣٩٧ ، والمقتضب : ٢١٠/٣ ، والاشتقاق : ١٤٠ ، وابن

يعيش : ١٨/٤ ، ١٥٣/٨ ، والتذيل والتكميل : ١٩٦/٨ ب ، والبحر

المحيط : ٣٢٩/٥ ، والهمع : ٧٧/٢ ، ١٣٣ ، والخزانة : ٢٨٦/٤ .

وتمامه :

... لَمْ يَقْضِ عَيْرَتَهُ إِشْرَ الْأَجَبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ

المشكوم : المثاب .

وامتنع حينئذ كونه مبتدأ ، ووجب حملُه على فعل مضمرٍ عاملٍ فيه عملٌ .

الفعل الظاهر فيما اشْتَغَلَ بِهِ .

وأما الجزاء فيملح له كلُّ الجمل ، فيكون جملةً طلبيةً ، وخبريةً [شرطيةً

وغيرَ] ^(١) شرطيةً ، وجملةً اسميةً أو فعليةً ^(٢) ، والأصل كونه جملةً يصلح

جعلها شرطاً ، وهي المصدرة بفعل متصرفٍ ، ماضٍ ، مجرّدٍ من (قد) لفظاً

أو تقديرًا ^(٣) ، أو من غيرها ، أو مضارعٍ مجرّدٍ ، أو منفيٍّ بـ (لا) أو (لم) ؛

لأنَّ الشرط بـ (إن) وأخواتها تعليقُ حصولٍ ما ليس بحاصل على حصولٍ غيره ،

فاستلزم في جملتيه امتناعُ الثبوتِ ، أو إمكانِ الحصولِ ، فلا تكون إحداهما

اسميةً أو طلبيةً إلا بتأويل .

وإذا جاء الجزاء على غير ما هو الأصل فيه وجب اقترانه بالفاء ، ليعلمَ

ارتباطه بالشرط ، وتعلّق أدانيه به لما لم يكن على وفق ما يقتضيه الشرط ،

وذلك إذا كان جملةً طلبيةً كقوله تعالى : * قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ

فَاتَّبِعُونِي * ، وكقراءة ابن كثير : * وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ

فَلَا يَخَفْ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا * ^(٥) ، أو شرطيةً ، نحو : (إِنْ تَأْتِنِي فَإِنْ تُحَدِّثْنِي

أُكْرِمَكَ) ، أو اسميةً ، نحو : (إِنْ تَقُمْ فَرَيْدٌ قَائِمٌ) ، أو فعليةً مصدرةً

(١) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١/١٥٢/٥) .

(٢) في الأصل : (أو) ، وهو تحريف ، والتصويبُ مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح .

(٣) قوله : (لفظاً أو تقديرًا) لا معنى له هنا ، انظر ما سلف من ١٠٢٥ .

(٤) آل عمران : ٣١ .

(٥) طه : ١١٢ . وللقراءة انظر السبعة : ٤٢٤ ، والكشف : ١٠٧/٢ ، وحجة

القراءات : ٤٦٤ . وفي الأصل رُسِمَتْ : (يخاف) ، وهو وهم .

بفعلٍ غيرٍ متمصِّفٍ ، نحوُ : * إِنْ تَرَنَّ أَنَّا أَقَلُّ مِنْكَ مَا لَا وَوَلَدًا * فعسى
رَبِّي أَنْ يُوتِينِي خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ ^(١) * ، أو ما في مقرونٍ بد (قَدْ) لفظًا ،
نحوُ : * إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَكَ مِنْ قَبْلُ * ^(٢) ، أو تقديرًا وذلك إذا
كان الفعلُ ماضي المعنى كقوله تعالى : * إِنْ كَانَ قَمِيمُهُ قَدْ مِنْ قَبْلُ
فَصَدَقَتْ * ^(٣) ، أو مقرونٍ بحرفٍ تنفيسٍ ، نحوُ : (إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَمَا قَامَ عَمْرُو) ،
أو مضارعٍ مقرونٍ بد (قَدْ) ، أو حرفٍ تنفيسٍ ، أو نفسيٍّ بغير (لا) أو
(لم) ، نحوُ : (إِنْ تَقُمْ فَقَدْ أَقَوْمُ ، أو فَسَوْفَ أَقَوْمُ ، أو فَمَا أَقَوْمُ ،
أو فَلَنْ أَقَوْمُ) . فالغاءُ في أمثال كلِّ هذا واجبةٌ الذَّكْرِ ، لا يجوز أن
تقامَ الواوُ وغيرها مقامها ، ولا يجوز حذفها إلا في الضرورة كقوله ^(٤) :
مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ
وقوله ^(٥) :

وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْغَنِيِّ وَالْهَسَوِيِّ ^(٦) سِيلَفِي عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَائِمًا

(١) الكهف : ٣٩ - ٤٠ .

(٢) يوسف : ٧٧ .

(٣) يوسف : ٢٦ .

(٤) نُسِبَ إِلَى حَسَّانَ وابنه عبد الرحمن وكعب بن مالك . وهو في زيادات
ديوان حسان : ٥١٦/١ ، وسيبويه : ٤٣٥/١ ، ٤٥٨ برواية (سيان) ،
والمقتضب : ٧٢/٢ ، والخصائص : ٢٨١/٢ ، والمتصف : ١١٨/٢ ،

والمحتجب : ١٩٣/١ ، وأمالى ابن الشجري : ٨٤/١ ، ٢١٠ ، ٢٧١ برواية
سيبويه ، وابن يعيش : ٢/١ ، ٣ ، وضرائر الشعر : ١٦٠ ، وابن
الناظم : ٧٠١ ، والبحر المحيط : ٢٠/٢ ، والتذيل والتكميل : ١٩٧/٨ ب
والمغني : ٨٠ ، ١٣٣ ، ٣١١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٨٣٢ ، ٨٤٩ ، والخزانة :
٤٩/١ . وفي الديوان زيادة تخريج .

(٥) البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١٥١٨/٣ ، وابن الناظم :
٧٠٢ ، والتذيل والتكميل : ١٩٨/٨ ، والأشموني : ٢١/٣ .

(٦) في الأصل : (للغني) ، وهو تحريف ، والتصويب من المصادر السابقة .

٢٢٧ / ب

وإذا جاء الجزاء على مقتضى / الأصل مالحاً للشرطية لم يحتج
إلى فاء تربطه بالشرط ، فالأولى خلوه منها ، ويجوز اقترانه بها ،
فإن خلا منها ، وصدر بمضارع جزم ، سواء كان الشرط مضارعاً ، نحو :
* وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً ^(١) ، أو ماضياً كقوله تعالى : * مَنْ
كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا * وقول ^(٢)
الفرزدق : ^(٣)

كَسَتْ رَسُولاً بِأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا عَلَيْكَ يَشْفُوا صُدُوراً ذَاتَ تَوَغِيرٍ
وقد يرفع بكثرة إن كان الشرط ماضياً أو منفياً بـ (لم) ، وبقلّة إن
كان غير ذلك . فالأول كقول زهير ^(٤) :

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول : لا غائب مالي ولا حرم
وقول أبي صخر ^(٥) :

وَكَيْسَ الْمَعْنَى بِالَّذِي لَيْسَ بِهِجُ إِلَى الشَّوْقِ إِلَّا الْهَاتِفَاتُ السَّوَاجِعُ
[وَلَا بِالَّذِي إِنْ بَانَ عَنْهُ حَبِيبُهُ يَقُولُ - وَيُخْفِي الصَّبْرَ - إِنِّي لَجَارِعٌ] ^(٦)

(١) الطلاق : ٢ .

(٢) هود : ١٥ .

(٣) البيت في ديوانه : ٢١٣/١ ، وسيبويه : ٤٣٧/١ ، وشرح الكافية الشافية

١٥٨٥/٣ ، ١٥٨٨ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٣٧١ ، والتذييل والتكميل : ١/٢٠٠/٨

البحر المحيط : ٤٢٩/٢ ، ٥١٤/٧ . التوغير : الغضب .

(٤) البيت في ديوانه : ١٥٣ ، وسيبويه : ٤٣٦/١ ، والمقتضب : ٦٨/٢ ، وأما مالي القالي :

١١٣/١ ، والسمط : ٤٦٦/١ ، وابن يعيش : ١٥٧/٨ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٨٩/٣ ،

وشرح عمدة الحفاظ : ٣٥٣ ، وابن الناظم : ٦٩٩ ، والبحر المحيط : ٤٢٨/٢ ، ٤٨٤/٦ ،

والتذييل والتكميل : ١/٢٠٠/٨ ، والمغني : ٥٥٢ ، والخزانة : ٤٨/١ ، والمالان : (حرم) .

(٦) تكملة مما حكاها ناظر الجيش من كلام الشارح (١/١٥٢/ب) .

(٥) البيتان في شرح أشعار الهذليين : ٩٣٥/٢ ، وفيه زيادة تخريج ، وشرح الكافية

الشافية : ١٥٨٩/٣ ، والتذييل والتكميل : ١/٢٠٠/٨ .

المعنى : من عنا عليه الأمر إذا شق . السواجع : جمع ساجعة ، وهي

التي تُصَوِّتُ على جهة واحدة ، وتُطَرَّبُ بمصوتها .

(١)

وقول الآخر :

فإن كان لا يرُضيك إلا ترنني إلى قطري لا إخالك راضيا

(٣)

وقول الآخر :

وإن بعدوا لأيامنون اقترابه تشوق أهل الغائب المُنْتَظَرِ

(٤)

والثاني كقول جرير بن عبد الله البجلي :

يا أقرع بن حابس يا أقرع

إنك إن يصرع أخوك تصرع

(٥)

ومثله قول الآخر :

... من يأتها لا يضرها

(١) تقدم ص : ٥٩٦ .

(٢) في الأصل : (قطمه) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح . والمراد : قَطْرِي بن الغُجاعة .

(٣) البيت بدون نسبة في البحر المحيط : ٤٢٩/٢ .

(٤) البيتان في سيبويه : ٤٣٦/١ ، والكامل : ١٣٤/١ ، والمقتضب : ٧٠/٢ ، وأما ابن الشجري : ٨٤/١ ، والإنصاف : ٦٢٣/٢ ، وابن يعيش : ١٥٨/٨ ، والتذييل والتكميل : ١٩٨/٨ ب ، وضرائر الشعر : ١٦٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٩٠/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٣٥٤ ، وابن الناظم : ٧٠٠ ، والمغني : ٧١٧ ، والهمع : ٦١/٢ ، والخزانة : ٤٨/٩ .
والثاني في البحر المحيط : ٤٢٩/٢ .

(٥) هو أبو دُوَيْب الهذلي . والبيت في شرح أشعار الهذليين : ٢٠٨/١ ، وسيبويه : ٤٣٨/١ ، والمقتضب : ٧٠/٢ ، ورسالة الملائكة : ١٩٨ ، وابن يعيش : ١٥٨/٨ ، وضرائر الشعر : ١٦٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٩١/٢ ، وابن الناظم : ٧٠٠ ، والتذييل والتكميل : ١٩٨/٨ ب ، والبحر المحيط : ٢٦/٢ ، والخزانة : ٥٧/٩ . وسيأتي البيت كاملاً بعمد قليل .

وقراءة طَلْحَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ : ((أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ)) ^(١) . وَرَفَعَهُ
عِنْدَ سَيَّبُوهِ عَلَى وَجْهِينَ : عَلَى تَقْدِيرِ تَقْدِيمِهِ وَكَوْنِ الْجَوَابِ مَحْذُوفًا ، وَعَلَى
حَذْفِ الْفَاءِ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ : وَقَدْ يَقُولُونَ : (إِنْ أَتَيْتَنِي أَنْتِكَ) ، أَيْ : أَنْتِكَ
إِنْ أَتَيْتَنِي ، وَأَنْشَدَ بَيْتَ زُهَيْرٍ . ثُمَّ قَالَ : فَإِذَا قُلْتَ : (أَتَيْتَنِي مِنْ أَتَانِي)^(٢)
فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ ، إِنْ شِئْتَ كَانَتْ (أَتَانِي) صِلَةً ، وَإِنْ شِئْتَ كَانَتْ بِمَنْزِلَتِهَا
فِي (إِنْ) ، وَيَجُوزُ فِي الشَّعْرِ : (أَتَيْتَنِي) ، قَالَ :^(٣)
فَقُلْتُ : تَحْمِلُ فَوْقَ طَوْفِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مِنْ يَأْتِيهَا لِإِضْيِيرِهَا
كَأَنَّهُ قَالَ : لِإِضْيِيرِهَا مِنْ يَأْتِيهَا ، وَلَوْ أُرِيدَ بِهِ حَذْفُ الْفَاءِ جَازٌ .
وَمَنْعُ أَبُو الْعَبَّاسِ تَقْدِيرَ التَّقْدِيمِ ، فَقَالَ : وَأَمَّا قَوْلُهُ :^(٤)
وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ ...
عَلَى الْقَلْبِ فَهُوَ مُحَالٌ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجَوَابَ حُدُّهُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ [(إِنْ) وَ]^(٥)
فَعَلِهَا الْأَوَّلُ ، وَإِنَّمَا يُعْنَى بِالشَّيْءِ مَوْضِعُهُ إِذَا كَانَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ، نَحْوُ :
(ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ) ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْغُلَامِ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ زَيْدٍ ، وَهَذَا قَدْ وَقَعَ فِي
مَوْضِعِهِ مِنَ الْجَزَاءِ ، فَلَوْ جَازَ أَنْ يُعْنَى بِهِ التَّقْدِيمُ لَجَازَ أَنْ تَقُولَ : ضَرَبَ
غُلَامُهُ زَيْدًا ، تَرِيدُ : ضَرَبَ زَيْدًا غُلَامُهُ .

- (١) النساء : ٧٨ . وللقراءة انظر البحر المحيط : ٢٩٩/٣ ، والمحتمل :
١١٣/١ ، والمختصر : ٢٧ .
(٢) سيبويه : ٤٣٦/١ .
(٣) سيبويه : ٤٣٨/١ .
(٤) في الأصل : (... ومن يأتني) ، بإقحام الواو ، وتحريف (يأتني) ،
والتصويب من سيبويه .
(٥) الأصول : ١١٤/٢ . وانظر المقتضب : ٦٦/٢ وما بعدها .
(٦) تقسيم : ١٠٣٠ .
(٧) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (١٥٢/٥ ب) .

وإن قُرِنَ المضارعُ المّالِحُ للشرطيّةِ بالفاءِ وجب رفعُهُ مطلقاً ، سواءَ
 كان الشرط ماضياً أو مضارعاً كقوله تعالى : * وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ
 مِنْهُ * (١) ، وقوله تعالى : * فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا * (٢)
 وكقراءة حمزة : * إِنْ تَضَلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى * (٣) وينبغي
 أن يكون الفعل بعد هذه الفاءِ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ ، ولولا ذلك لَحَكِمَ
 بزيارة الفاءِ ، وجزم المضارع ؛ لأنها حينئذٍ في تقدير السقوط ،
 لكن العرب التزمت رفعَ المضارعِ بعدها ، فعلم أنها غيرُ زائدة ، وأنها
 داخلةٌ على مبتدأٍ مُقدَّر كما تدخل على مبتدأٍ مُظهر .
 (ص) ((وجزمُ الجوابِ بفعل الشرط ، لبا لأداة وحدها ،
 ولابهما ، ولاعلى الجوار ، خلافاً لزاعمي ذلك .))
 (ش) اختلف في الجازم لجواب الشرط إذا حذفت منه الفاءُ ، فعند الكوفيّين (٥)
 هو مجزومٌ على الجوار كخفف (خرب) من قولهم : ((هذا جحرٌ ضبٌّ خربٌ)) (٦)
 وتبطله أمورٌ ثلاثة :
 أحدها : أن الخففَ على الجوار لا يكون واجباً ، وجزمُ الجواب واجبٌ (٨).

-
- (١) المائدة : ٩٥ .
 (٢) الجن : ١٣ .
 (٣) البقرة : ٢٨٢ . وللقراءة انظر السبعة : ١٩٣ ، والكشف :
 ٣٢٠ ، وحجة القراءات : ١٥٠ .
 (٤) في الأصل : (المضارع) ، وهو تحريف ، والتصويب من التسهيل .
 (٥) في الأصل : (الكوفيون) ، وهو خطأ ، والتصويب مما حكاه ناظر
 الجيش من كلام الشارح (١/١٥٦/٥) .
 (٦) الإنصاف : ٦٠٢/٢ وما بعدها ، والرضي على الكافية : ٢٥٤/٢ .
 (٧) تقدم ص ٦٦٥ .
 (٨) في الأصل : (واجباً) ، وهو خطأ ، والتصويب مما حكاه ناظر
 الجيش من كلام الشارح .

الثاني : أَنَّ الخَفَضَ عَلَى الْجَوَار لَا يَكُون إِلَّا بَعْدَ مَخْفُوضٍ حَقْضًا ظَاهِرًا ،
لِتَحْصَلَ الْمُشَاكَلَةُ ، وَجَزَمَ الْجَوَابُ يَكُونُ بَعْدَ جَزَمٍ ظَاهِرٍ وَغَيْرِ ظَاهِرٍ .
الثالث : أَنَّ الخَفَضَ عَلَى الْجَوَار لَا يَكُون إِلَّا مَعَ الْإِتِّصَالِ ، وَجَزَمَ الْجَوَابُ

يَكُونُ مَعَ الْإِتِّصَالِ وَالْإِفْعَالِ .

فَعُلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ مَجْزُومًا عَلَى الْجَوَار ، فَجَزَمَهُ إِمَّا بِفَعْلِ الشَّرْطِ أَوْ بِأَدَاتِهِ ،
وَإِمَّا بِهِمَا . لَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ جَزْمُهُ بِالْأَدَاةِ وَحْدَهَا ؛ لِأَنَّ الْجَزْمَ فِي الْفَعْلِ
نَظِيرُ الْجَزْمِ فِي الْأِسْمِ ، وَلَيْسَ فِي عَوَامِلِ الْجَزْمِ مَا يَعْمَلُ فِي شَيْئَيْنِ
دُونَ إِتِّبَاعٍ ، فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ الْعَوَامِلُ الْجَزْمُ كَذَلِكَ ، تَسْوِيَةً بَيْنَ النَّظِيرَيْنِ ،
وَلِئَلَّا [يَلْزَمَ] ^(٢) تَرْجِيحُ الْأَضْعَفِ عَلَى الْأَقْوَى ^(٣) .

وَأَيْضًا فَإِنَّ الْعَوَامِلَ اللَّفْظِيَّةَ عَلَى فَرْعَيْنِ :

الأول : مَا يَعْمَلُ عَمَلًا مُتَعَدِّدًا .

والثاني : مَا يَعْمَلُ عَمَلًا غَيْرَ مُتَعَدِّدٍ .

وَالْعَامِلُ عَمَلًا مُتَعَدِّدًا لِابْتِدَاءِ فِي عَمَلِهِ مِنْ اخْتِلَافٍ ، إِنَّ تَغَايِرَ مَعْنَى مَعْمُولَيْهِ ؛
لِيَمْتَنَازَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ ، وَالشَّرْطُ وَالْجَوَابُ مُتَغَايِرَانِ ، فَلَوْ كَانَ عَامِلَهُمَا
وَاحِدًا لَوَجَبَ اخْتِلَافُ عَمَلَيْهِمَا وَجُوبَ ذَلِكَ فِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ، فَالْحُكْمُ
عَلَى أَدَاةِ الشَّرْطِ بِأَنَّهَا جَائِزَةٌ لِلْجَوَابِ مَعَ أَنَّهَا جَزَمَتِ الشَّرْطَ حُكْمًا ^(٤) بِمَا
لِإِظْهَارِهِ ، فَوَجَبَ مَنْعُهُ .

وَلَا جَائِزٌ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ جَزْمُ الْجَوَابِ بِالْأَدَاةِ وَالشَّرْطِ مَعًا ؛ لِأَنَّ كُلَّ عَامِلٍ
مُرَكَّبٍ مِنْ شَيْئَيْنِ لَا يَجُوزُ انفصالُ جُزْأَيْهِ ، وَلَا حَذْفُ أَحَدِهِمَا كَد (إِنَّمَا ، وَحَيْثُمَا)
بِخِلَافِ أَدَاةِ الشَّرْطِ وَفَعْلِهِ ، فَإِنَّ انفصالَهُمَا جَائِزٌ ، / نَحْوُ : (إِنْ زَيْدٌ
تُكْرِمُ يُكْرِمُكَ) .

(١) فِي الْأَصْلِ : (يَكُون) .

(٢) تَكْمِلَةٌ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ (١٥٦/٥ ب) .

(٣) انْظُرِ التَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٢٠١/٨ ب وَمَا بَعْدَهَا .

(٤) خِبرُ قَوْلِهِ : (فَالْحُكْمُ) .

(١) وقد يُحذف فعلُ الشرط دونَ الأداة كقوله :

فَطَلَّقَهَا فَلَمَّتْ لَهَا يَكْفُو^(٢) وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ

فلو كان العمل بهما معاً وجب لهما ما وجب لـ (إنما ، وحيثما) من عدم

الإقراء والانفصال .

وإذا بطل جزمُ الجواب بما سيوى فعلُ الشرط تعيّن كونه مجزوماً بفعله ،

لاقتضائه إيّاه بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام ، وعلى هذا

يؤوّل قولُ سيبويه^(٣) : « (واعلم أنَّ حروفَ الجزاء تجزم الأفعال ، ويُجزم

الجوابُ بما قبله) »^(٤) لأنَّ تَرْكَ تأويله يقتضي أنَّ يكون للفاعل والمفعول حظٌّ

في جزم الجواب ، وذلك لا يصح اتفاقاً ، وقد دلَّ الدليلُ على أنَّ جزم

الجواب ليس بالأداة والشرط معاً ، ولا بالأداة وحدها ، فلم يبق ما يُحمّل

عليه قولُ سيبويه إلَّا فعلُ الشرط وحده . وبهذا الجواب يسلمُ من ترجيح

الاسم على الفعل في العمل مع أصالته فيه وفِرْعِيَّة الاسم^(٥) ، وذلك أنَّ الاسم

قد عمل في جنسه نحو : (هذا ضاربٌ زيداً) وفي غير جنسه نحو : (مَنْ

يُكْرِمْنِي أُكْرِمُهُ) ، فلو لم يكن جزمُ الجواب بفعل الشرط لزم كونُ الفعلِ

(١) هو الأخوص . والبيت في ديوانه : ١٨٤ ، والأثاني : ٢٩٣/١٥ ، وأما لي
ابن الشجري : ٣٤١/١ ، والإصاف : ٧٢/١ ، وشرح الكافية الشافية :
١٦٠٩/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٣٦٩ ، وابن الناظم : ٧٠٥ ، والبحر
المحيط : ٢١٠/١ ، ٥٠٢ ، ٣٥٤/٨ ، والمغني : ٨٤٨ ، والهمع : ٦٢/٢ ،
والخزانة : ١٥١/٢ ، واللسان : (أمثالا) .

(٢) كذا الرواية في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح :
(١٥٦/٥ ب) والرواية الشهيرة : (بكفه) .

(٣) سيبويه : ٤٣٥/١ .

(٤) عبارته هذه هي سبب اختلافهم في جازم الجواب . انظر شرح السيرافي :
ج ٢ / ٢٢٣ / ١ ، وج ٣ / ٢٢٥ / ١ ، ٢٢٩ / ١ ، والمقتضب : ٤٨/٢ ،
وشرح الكافية : ٢٥٤/٢ ، وابن يمين : ٤٢/٢ .

(٥) انظر لتوضيح هذا الأصل الأشباه والنظائر : ٢٤١/١ وما بعدها .

مقصود العمل على غير جنسه ، وذلك انحطاط أصل عن رتبة فِرْع ، فإذا كان جزم الجواب بفعل الشرط أمِنَ ذلك ، فوجب القول به .

(هـ) ((فصل : قد يُجزم بـ (إذا) الاستقبالية حملاً على

(متى) ، وتُهمَل (متى) حملاً على (إذا) ، وقد تُهمَل

(إن) حملاً على (لو) ، والأصح امتناع حمل (لو) على

(إن) . وقد يُجزم مُسَبَّبٌ عن صِلَة (الذي) تشبيهاً

بجواب الشرط .))

(ش) (إذا) في الكلام على ضربين : ظرفٌ مستقبلٌ . وحرفٌ مفاجأةٌ^(١) .

فالتي هي حرفٌ مفاجأةٌ مختصةٌ بالجمل الاسمية ، ولا عمل لها .

والاستقباليةُ مختصةٌ بالجمل الفعلية ، وتأتي على وجهين : -

أحدهما : أن تكون خاليةً من معنى الشرط ، نحو : (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى *

وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى)^(٢) .

والثاني : أن تكون متضمنةً معنى الشرط ، وهو الغالب فيها ، نحو :

* وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا

إِنَّا مَعَكُمْ *^(٣) . وهي كالخالية من معنى الشرط في عدم استحقاق عمل

الجزم ؛ لأنَّ (إذا) الشرطيةُ مختصةٌ بالتعليق على الشرط المقطوع

بوقوعه ، حقيقةً أو حكماً كقولك : (آتِيكَ إِذَا أَحْمَرَ الْبُسْرُ ، وَإِذَا قَدِمَ

الْحَاجُّ) ولو قلت : (آتِيكَ إِنْ أَحْمَرَ الْبُسْرُ) كان قبيحاً ، فلما خالفت

(إذا) (إِنْ) وأخواتها ، فلم تكن للتعليق على الشرط المشكوك في

وقوعه ، فارتقت في حكمها ، فلم يُجزم بها في السَّعة ، بل تُضاف إلى

(١) انظر ما سلف ج ١ ص ٨٤ .

(٢) الليل : ١ - ٢ .

(٣) البقرة : ١٤ .

الجملة . وإذا وليها المفاع كان مرفوعاً كقوله تعالى : * وَهُوَ
عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ ^(١) .

وأما في الشعر فشاع بها حملاً على (متى) ، قال سيبويه : وقد
جازوا بها في الشعر مضطربين ، شبهوها بـ (إِنْ) حيث رأوها لما يُستقبل
وأنها لأبد لها من جواب ، قال قيّس بن خَظيم ^(٢) :

إِذَا قَصَرْتُ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ
القافية مكسورة . وقال الفرزدق ^(٣) :

تَرْفَعُ لِي خُدُودِي وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا خَدَعَتْ نِيرَانُهُمْ تَقِيدُ ^(٤)
وأنشد الفراء ^(٥) :

اسْتَنْنِ مَا أَفْنَاكَ رَبُّكَ يَا غِنَى وَإِذَا تُمِيبَكَ خَصَامَةٌ فَتَجَمَّلِ

(١) الشورى : ٢٩ .

(٢) كذا ، والمعروف (الخطيم) بالالف واللام . والبيت في ديوانه : ٤١ ،
وسيبويه : ٤٣٤/١ ، والمقتضب : ٥٥/٢ ، وضرائر الشعر : ٢٩٨ ،
والتذييل والتكميل : ١/٢٠٣/٨ ، والخزانة : ٢٥/٧ ، ومنال الطالبية
٤١٩ ، ٦٣٠ مع نسبه في الموضع الثاني إلى عمران بن حطان . وانظر
حاشيته ^{٤١٩} . وورد البيت في المفضليات : ٢٠٧ برواية : ((إلى
القَوْم الذين نُضَارِبُ)) ضمن قصيدة مضمومة الروي للأخضر بن شهاب ،
وانظر الخزانة أيضاً ، وعلى هذه الرواية يفوت الاستشهاد .

(٣) لم أقف على البيت في طبعة ديوانه التي بين يدي . وهو في سيبويه :
٤٣٤/١ ، والمقتضب : ٥٥/٢ ، وأما لي ابن الشجري : ٣٣٣/١ ، والتبصرة :
٤١١/١ ، وابن يعيش : ٤٧/٧ ، وضرائر الشعر : ٢٩٨ ، والتذييل
والتكميل : ١/٢٠٣/٨ ، والخزانة : ٢٢/٧ .

(٤) في الأصل : (نيراهم) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه ناظر
الجيش من كلام الشارح (١٥٧/٥ ب) .

(٥) البيت لعبد قيّس بن خُفّاف البُرْجُمِي . وهو معاني القرآن للفراء : ١٥٨/٣ ،
والمفضليات : ٣٨٥ ، والأصمعيّات : ٢٣٠ ، وشرح الكافية الشافية :
١٥٨٤/٣ ، وشرح أبيات عمدة الحافظ : ٣٧٤ ، والتذييل والتكميل :
١/٢٠٣/٨ ، والمغني : ١٢٨ ، ١٣١ ، ١١٦ ، والمعاهد : ١٥٥ / ٣ ،
والهمع : ٢٠٦/١ ، وشرح أبيات المغني : ٢٢٢/٢ ، واللمعان : (كرب) .

(١)
وقال الشاعر :

وَإِذَا نَطَاوَعُ أَمْرَ سَادَتِنَا لَا يُثْنِيَا بَغْلًا وَلَا جَبْنًا

قال الشيخ - رحمه الله - وليس قائل هذا مضطراً ؛ لأنه لو رفع (نطاوع)

لم يكسر الوزن ، ولم يزاخفه .^(٢)

وقد تُهمل (متى) ، فيرفع الفعل بعدها حملاً على (إذا) ، وهو غريب ،

ومنه : ((إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ ، وَلِئِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ رَقٌّ)) .^(٣)

وقد تُهمل (إِنْ) حملاً على (لو) كقوله : ((الْإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ

كَأَنَّكَ تَرَاهُ ، فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ)) .

(١) البيت لعمر بن شأس . وهو في ديوانه : ٤١ برواية : ((لم يُرِدْنَا عَجْرًا وَلَا بُغْلًا)) وهو برواية الشرح في التذييل والتكميل : ١/٢٠٣/٨ .

(٢) البيت من الكامل ، ففي حال الجزم تكون التفعيلة الثانية : (مُتَفَاعِلُنْ) ، ويكون دخلها زحافاً لإضمار . وفي حال الرفع تكون (مُتَفَاعِلُنْ) صحيحة غير مزاحفة .

(٣) قول عائشة رضي الله عنها ، أخرجه البخاري في باب ((الرجل يَأْتِمُرُ بِالْإِمَامِ)) من كتاب ((الصلاة)) : ١٨٢/١ ، وفي باب قوله تعالى : ((لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٍ لِلْمُتَذَكِّرِينَ)) من كتاب ((الأنبياء)) : ١٨٢/٤ برواية (يَقُمُ) عليها يفوت الاستشهاد ، وأشير في هامش الموضمين إلى رواية الاستشهاد . والنصائي برواية الشرح في باب ((الاهتمام بالإمام يصلي قاعداً)) من كتاب ((الإمامة)) : ٧٧/٢ . وانظر شواهد التوضيح : ١٦ وما بعدها .

(٤) صلى الله عليه وسلم . أخرجه بلفظ الشرح ابن ماجه في باب ((الإيمان)) من المقدمة : ٢٤/١ . ويلفظ : ((فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ)) أخرجه البخاري في باب ((سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وسلم)) من كتاب ((الإيمان)) : ٢٠/١ ، وأبو داود في باب ((القدر)) من كتاب ((السنة)) : ٢٢٤/٤ . وبرواية : ((فَإِنْ لَمْ تَرَاهُ)) أخرجه البخاري في تفسير ((سورة لقمان)) من أبواب ((التفسير)) : ١٤٤/٦ والترمذي في باب ((ما جاء في وصف النبي - صلى الله عليه وسلم -)) من كتاب ((الإيمان)) : ٧/٥ . وعلى الروايتين الأخيرتين يفوت الاستشهاد .

وأجاز الجزم بـ (لو) في الشعر قوم منهم الشجري ^(١) ، واحتج
بقول الشاعر ^(٢) :

لَوْ يَشَأُ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لَاحِقُ الْأَطَالِ نَهْدٌ ذُو خُمْلٍ

قال الشيخ - رحمه الله - : وهذا لأجّة فيه ، لأنّ من العرب من يقول ^(٣) :

(جَا يَجِي ، وَشَا يَشَا) بترك الهمزة ، فيمكن أن يكون قائل هذا

البيت من لغته ترك همزة (يشاء) ، فقال : (يَشَا) ، ثم أبدل الألف

همزة ، كما قيل في (عَالِمٍ وَخَاتِمٍ) ، (عَالَمٍ وَخَاتَمٍ) ^(٤) ، وكما فعل ابن

ذُكْوَانَ في * تَاكُلُ مِنْسَاتَهُ * ^(٥) حين قرأ : ((مِنْسَاتُهُ)) ، والأصل ^(٦) :

- (١) أمالي ابن الشجري : ١٨٦/١ وما بعدها ، و ٢٣٢/١ وما بعدها . وانظر قسم الدراسة ص : ٦٨
(٢) نُسِبَ إِلَى عَلْقَمَةَ الْفُحْلِ وَامْرَأَةٍ مِنْ بَنِي الْحَارِثِ . وهو في ديوان علقمة :
١٣٤ ، وشرح ديوان الحماسة : ١١٠٨/٣ ، وأمالي ابن الشجري : ١٨٧/١
٢٣٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٣٢/٣ ، والتذييل والتكميل : ٢٠٣/٨ ب ،
والمغني : ٣٥٧ ، ٩١٥ ، وشرح أبياته : ١٠٥/٥ ، والمساعد : ١٥٦/٣ ،
والخزانة : ٢٩٨/١١ .

قال البغدادى في الخزانة : ((وما نقلوه عن ابن الشجري من أنه جَوَزَ
الجزم بـ (لو) في الشعر غير موجود في أماليه ، وإنما أخبرنا
بأنها جَزِمَتْ في بيت ، وقد تكلم عليه في مجلسين في أماليه ...)) .
والحق أن ابن الشجري قال (١٨٦/١) : ((وجزم بـ (لو) وليس حقها
أن يجزم بها ، لأنها مفارقة لحروف الشرط ...)) . وانظر قسم
الدراسة ص ٦٨ .

وورد في الحماسة البصرية : ٢٤٣/١ برواية ((لم يشأ ...)) وعليها
يفوت الاستشهاد ، وظني كل ظني أنها تحريف لـ (لو) لعدم صحة
المعنى بها ؛ ولأن طبعة الحماسة التي بين يدي سقيمة وفيها أوهام
كثيرة .

- (٣) شرح الكافية الشافية : ١٢٣٢/٣ وما بعدها .
(٤) انظر سيبويه : ١٧١/٢ .
(٥) ابن يعيث : ١٢/١٠ وما بعدها ، وضرائر الشعر : ٢٢٣ ، وشرح شواهد
شرح الشافية : ٤٢٨ وما بعدها ، واللسان : (علم) ، وديوان
المعاج : ٢٩٩ .
(٦) سبأ : ١٤ .

(٧) وبها قرأ أيضاً بكار والوليد بن عتبة والوليد بن مسلم ، انظر
البحر المحيط : ٢٦٢/٧ ، والمحتسب : ١٨٢/٢ ، والإقناع : ٢٣٩/٢ ،
ورفعها أبو زرعة إلى ابن عامر ، حجة القراءات : ٥٨٤ وما بعدها .

مُنْسَاةً ، مِفْعَلَةٌ مِنْ نَسَاءُ ؛ إِذَا زَجَرَهُ بِالْعَصَا ، فَأَبْدَلَ الْهَمْزَةَ الْفَاءَ ،

نَمْ أَبْدَلَ الْآلِفَ هَمْزَةً سَاكِنَةً ، فَعَلَى ذَلِكَ يَحْمِلُ قَوْلُهُ : (لَوْ يَشَأُ) .

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

تَامَتْ قُوَاؤُكَ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتُ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهَلٍ بِنِ شَيْبَانَ

فَهُوَ مِنْ تَسْكِينِ ضَمَّةِ الْإِعْرَابِ تَخْفِيفًا كَمَا قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو : * يُشْعِرُكُمْ * (٢)

و * يَنْصُرُكُمْ * (٤) ، وَكَمَا قَرَأَ بَعْضُ السَّلَفِ : « [و] (٥) رَحَّلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ » (٦)

بِمَكُونِ اللَّامِ .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « (وَقَدْ يُجْزَمُ مُسَبَّبٌ عَنْ صِلَةٍ (الَّذِي) تَشْبِيهَا / بِجَوَابِ

الضَّرْطِ) » إِلَى مَا أَنْشَدَهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ (٧)

وَلَا تَحْفِرُنْ يَثْرًا تُرِيدُ أَخَا بِهَا فَإِنَّكَ فِيهَا أَنْتَ مِنْ دُونِهِ تَقَعُ

كَذَاكَ الَّذِي يَبْغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا تُصِيبُهُ عَلَى رَغْمِ عَوَاقِبِ مَا صَنَعَ

(١) هُوَ لَقِيطُ بْنُ زُرَّارَةَ . وَالْبَيْتُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٦٣٤/٣ ،

وَالْتَذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ١/٢٠٤/٨ ، وَالْمَغْنِيِّ : ٣٥٧ ، وَشَرْحُ أَبِياتِهِ :

١٠٩/٥ ، وَالْخَزَانَةِ : ٢٩٩/١١ ، وَاللَّسَانِ : (تَيْم) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (لَمْ) ، وَهُوَ تَحْرِيفُ يُفَوِّتُ الْإِسْتِشْهَادَ ، وَالتَّمْوِيسَ

مِنَ الْمَصَادِرِ السَّابِقَةِ .

(٣) الْأَعْيَانُ : ١٠٩ . وَلِلْقِرَاءَةِ انْظُرْ مَا سَلَفَ مَعَهُ .

(٤) آلُ عِمْرَانَ : ١٦٠ ، التَّوْبَةُ : ١٤ ، مُحَمَّدٌ : ٧ ، الْمَلِكُ : ٢٠ .

وَلِلْقِرَاءَةِ انْظُرْ مَا سَلَفَ مَعَهُ ٩٠٣ .

(٥) تَكْمَلَةُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ (١٥٧/٥ ب) .

(٦) الزَّخْرَفُ : ٨٠ . وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي زَيْدٍ . الْمُحْتَسَبُ : ١٠٩/١ ، ١١٩ ،

٢٣٨ / ٢ .

(٧) الْبَيْتَانِ بِدُونِ نَسْبَةٍ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ : ١٦/٨ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ :

١/٢٠٤/٨ ، وَالْمُسَاعَدُ : ١٥٧/٣ .

(ص) « ويجوز نحو : (إِنْ تَفْعَلُ زَيْدٌ يَفْعَلُ) ، وَفَاقًا^(١)

لسيبويه . ونحو : (إِنْ تَنْطَلِقَ خَيْرًا تُصِيبَ) خِلَافًا

للفراء^(٢) . وقد تنوب بعد (إِنْ) (إِذَا) المُفَاجَاةُ

عن الفاء في الجملة الاسمية غير الطلبية . »

(ش) يجوز في الشرط بـ (إِنْ) تقديم معموله عليه وحده باتفاق ، نحو^(٣) :

(إِنْ طَعَامُنَا تَأْكُلْ نُكْرِمَكَ) . وأجاز سيبويه والكسائي^(٤) في الجزاء

المجزوم بـ (إِنْ) تقديم معموله عليه ، نحو^(٥) : (إِنْ تُكْرِمُنَا طَعَامَكَ

تَأْكُلْ ، وَإِنْ تَنْطَلِقَ خَيْرًا تُصِيبَ) ، كما جاز مثله في الشرط ، وأنشد

(١) في الأصل : (يفعل) ، وهو تصحيف والتصويب من التسهيل .

(٢) قال ابن عقيل : « وأعلم أن قوله : (فصل) : « قد يجزم بـ (إذا) ... إلى هنا ، ثبت في نسخة شرحها ابن المصنف ، وثبت في نسخة أخرى بدله ، بعد قوله : خلافًا لزاعمي ذلك ، : ولا يمنع جزؤه تقديم معموله عليه ، ولا يعمل فيما قبل الأداة إلا وهو غير مجزوم ، خلافًا للكوفيين في المسألتين » المساعد : ١٦١/٣ وانظر التذييل والتكميل : ١/٢٠٥/٨ .

(٣) انظر سيبويه : ٦٧/١ ، ومعاني القرآن للفراء : ٤٢٢/١ وما بعدها . ويلاحظ أن الشارح قدّم شرح العبارة الثانية من المتن على العبارة الأولى .

(٤) في الأصل : « ... وحده باتفاق ، وأجاز سيبويه والكسائي نحو : (ان طَعَامُنَا تَأْكُلْ نَكْرِمَكَ) ، وفي الجزاء المجزوم بـ (ان) تقديم ... » بتقديم عبارة : « وأجاز سيبويه والكسائي » وإقحامها بين « ... وحده باتفاق » و « (ان طَعَامُنَا تَأْكُلْ نَكْرِمَكَ) . » ، وإقحام الواو قبل « (في الجزاء) » وهو وهم .

(٥) لم أقف في الكتاب على نمو أو شاهد يؤيد ما ذهب إليه هو وأبوه رغم البحث والتنقيب ، وانظر المساعد : ١٥٩/٣ ، ومعاني القرآن للفراء : ٤٢٢/١ وما بعدها ، والإصناف : ٦٢٠/٢ وما بعدها . والكسائي يجيز ذلك مطلقاً ، ولذا استشهد بالبيت الآتي وأداة الشرط فيه (مَنْ) ، لا (إِنْ) .

(١) الكسائي :

وَالْخَيْلِ أَيَّامٌ فَمَنْ يَمْطَبِرُ لَهَا وَيَعْرِفُ لَهَا أَيَّامَهَا الْخَيْرُ تُعْقِبُ
وَمَنْعَ ذَلِكَ الْفَرَّاءُ (٢) ، وأوجب في الجزاء إذا تقدّم معموله الرّفْعَ على
القلب أو على تقدير الفاء ، نحو : (إِنْ تَنْطَلِقُ خَيْرًا تَمِيبٌ) (٤) .

وجعل (الخير) في البيت صفةً للأَيَّامِ .

وإِنْ صُدِّرَ الْجَزَاءُ بِاسْمٍ يَلِيهِ فَعَلٌ مُسْنَدٌ إِلَى ضَمِيرِهِ فَالْوَجْهُ ذِكْرُ
الْفَاءِ ، وَرَفْعُ الْفَعْلِ ، نَحْوُ : (إِنْ تَفْعَلُ فَزَيْدٌ يَفْعَلُ) ،

وَأَجَازُ سَبْوِيهِ تَرَكَ الْفَاءَ وَالْجَزْمَ ، نَحْوُ : (إِنْ تَفْعَلُ [زَيْدٌ يَفْعَلُ]) (١)
وَوَجْهُهُ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ مَرْفُوعًا بِفَعْلٍ مُضَمَّرٍ ، يَفْسِّرُهُ الْفَعْلُ الظَّاهِرُ ،
لِمَحَقَّةِ عَمَلِهِ فِي الْاسْمِ السَّابِقِ ، لَوْ خَلَا عَنِ الشَّاعِلِ . وَمَنْعَ ذَلِكَ الْفَرَّاءُ
وَالْكَسَائِيُّ (٧) .

وَأَمَّا الْفَرَّاءُ فَمَنْعُهُ لَهُ مُتَجَنِّهٌ عَلَى أَصْلِهِ ، فَإِنَّهُ لَمَّا مَنَعَ عَمَلَ الْجَوَابِ
الْمَجْزُومِ فِيمَا قَبْلَهُ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَمْنَعَ تَفْسِيرَهُ عَامِلًا فِيمَا قَبْلَهُ .

وَأَمَّا الْكَسَائِيُّ فَإِنَّهُ يُجِيزُ عَمَلَ الْجَوَابِ الْمَجْزُومِ فِيمَا قَبْلَهُ ، فَقَدْ كَانَ
يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُجِيزَ تَفْسِيرَهُ عَامِلًا فِيمَا قَبْلَهُ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَذْهَبُ
الْكَسَائِيِّ امْتِنَاعَ إِضْمَارِ الْفَعْلِ عَلَى شَرْطِيَّةِ التَّفْسِيرِ إِلَّا عِنْدَ وَجُودِ
الْمَوْجِبِ لِإِضْمَارِهِ ، أَوِ الْمُرَجِّحِ ، أَوِ الْمُسَوِّي ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ نَحْوُ :

(١) البيت لطفيّ الغنوي . وهو في ديوانه : ٣٥ ، ومعاني القرآن للفراء :
٤٢٣/١ ، والإصناف : ٦٢١/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٦٠٠ / ٣ ،
والتذييل والتكميل : ٢٠٤/٨ ب ، والمساعد : ١٥٩/٣ ، والخزانة : ٤٤/١ .

(٢) معاني القرآن : ٤٢٢/١ وما بعدها .

(٣) أي على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفاً .

(٤) في الأصل : (تصب) ، وهو تحريف .

(٥) سيبويه : ٤٥٨/١ .

(٦) تكملة ممّا حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١ / ١٥٨ / ٥) .

(٧) معاني القرآن للفراء : ٤٢٢/١ .

(١) (إِنْ تَنْطَلِقُ زَيْدٌ يَفْعَلُ) ممتنعاً عند الكسائي لوجوب كون (زيد) مبتدأً

وكون الفعل خبره ، وامتناع جزم الخبر .

ويقوم مقام الفاء بعد (إِنْ) الشرطية خاصة (٢) (إِذَا) (المُفاجأة) [في

رَبْطِ الْجُزْأِ بِالْشَّرْطِ ، وإِنَّمَا يكون ذلك إِذَا كان الجوابُ جملةً اسميةً

غيرَ طلبيةٍ ، نحو : (إِنْ تَقُمْ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ) ؛ لَأَنَّ (إِذَا) (المُفاجأة) (٣)

لا تدخل على الجملة الفعلية ، ولا الطلبية ، وإِنَّمَا قامت مقامُ الفاء ؛

لأنها مثلها في عدم الابتداء بها وفي إفادة معنى التعقيب .

قال سيبويه : (٤) وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : * وَإِنْ تُصِيبُهُمْ

سَيِّئَةٌ يَمَّا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ * قال : هذا مُعَلَّقٌ

بِالْكَلَامِ الْأَوَّلِ ، كَمَا كَانَتْ [الْفَاءُ] (٥) مُعَلَّقةً بِالْكَلَامِ الْأَوَّلِ ، وَهَذَا هَاهُنَا

فِي مَوْضِعِ (قَنَطُوا) ، كَمَا كَانَ الْجَوَابُ بِالْفَاءِ فِي مَوْضِعِ الْفِعْلِ .

ومَّا يجعلها بمنزلة الفاء أَنَّهَا لَاتَجِيءُ مُبْتَدَأَةً ، كَمَا [لَا] (٦) تَجِيءُ الْفَاءُ

ثُمَّ قَالَ : (٨) وَزَعِمَ الْخَلِيلُ أَنَّ إِدْخَالَ الْفَاءِ عَلَى (إِذَا) (٨) قَبِيحٌ ، وَلَوْ

كَانَ إِدْخَالُ الْفَاءِ عَلَى (إِذَا) (٩) حَسَنًا لَكَانَ الْكَلَامُ بِغَيْرِ الْفَاءِ قَبِيحًا ،

فَهَذَا قَدْ اسْتَغْنَى عَنِ الْفَاءِ ، كَمَا اسْتغْنَتْ الْفَاءُ عَنْ غَيْرِهَا ، فَصَارَتْ

(إِذَا) هُنَا جَوَابًا ، كَمَا صَارَتْ الْفَاءُ جَوَابًا .

(١) فِي الْأَصْلِ : (لَوْ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِلُ

الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ (١٥٨/٥ ب) .

(٢) فِي الْأَصْلِ تَبْدُو (لِخَاصَّةٍ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِلُ

الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

(٣) تَكْمِلَةٌ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِلُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

(٤) سِيبَوِيه : ٤٣٥/١ .

(٥) الْبُرُوم : ٣٦ .

(٦) تَكْمِلَةٌ مِنْ سِيبَوِيه .

(٧) سِيبَوِيه : ٤٣٥/١ .

(٨) فِي الْأَصْلِ : (إِذَا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ سِيبَوِيه .

(ص) ((فصل : لأداة الشرط صدر الكلام . فإن تقدم

عليها شبهة بالجواب معني ، فهو دليل عليه ، وليس

إيائه ، خلافاً للكوفيين والمبرد وأبي زيد ، ولا يكون

الشرط حينئذ غير ما في إلا في الشعر ، وإن كان غير

ما ضم مع (من ، أو ما ، أو أي) ، وجب لها فصي

السمة حكم (الذي) ، وكذا إن أضيف إليهن حين .

ويجب ذلك مطلقاً لهن إثر (هل) ، أو (ما) النافية ،

أو (إن) ، أو (كان) ، أو إحدى أخواتهما ^(١) ، أو ^(٢)

(لكن) ، أو (إذا) المفاجأة غير مضمرة بعدهما

مبتدأ .))

(ش) ل (إن) الشرطية صدر الكلام ، فلا يتقدم عليها ما بعدها ،

ولا يعمل فيها ما قبلها ، ولا تكون مع الشرط والجزاء إلا كلاماً مستأنفاً

أو مبنياً على ذي خبر ، أو نحوه ، كقولك : (زيد إن يقيم يقيم أخوه) .

وكذا جميع أسماء الشرط ، فلذلك لو تقدم على أداة الشرط مفعول ^(٣)

في المعنى لفعل الشرط ، أو الجزاء ، وجب رفعه بالابتداء ، وشغل

[الفعل] ^(٤) بضمير مذكور أو مقدر ، خلافاً للكسائي في جواز نحوه :

(طعامك إن أكل يعجبك) ، وله وللغراء ^(٥) في جواز : (طعامك إن تذهب

نأكل) .

(١) في الأصل : (ان) ، وهو تحريف ، والتصويب من التسهيل .

(٢) في الأصل : (أخواتها) ، كما في التسهيل : ٢٣٨ ، وهو تحريف ،

والتصويب من التذييل والتكميل : ١/٢٠٦/٨ ، والمساعد : ١٢٧/٣ .

(٣) في الأصل : (أداة) ، وهو تصحيف .

(٤) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١/١٦٠/٥) .

(٥) الإنصاف : ٢٢٣/٢ وما بعدها ، والرضي على الكافية : ٢٥٦/٢ ،

والهمع : ٦١/٢ .

ولو تقدّم على الأداة جملة ، هي الجواب في المعنى ، فليست هي نفس
الجواب بل دليلاً عليه ، وهي كلام منقطع عما بعده ، وقد يكون حكمه
مطلقاً ، وقد يكون مقيداً بشرط مقدر ، وإلا لزم تنجيز^(١) المعلق عنه
تقديمه .

وزهد الكوفيون وأبو العباس المبرد وأبو زيد الأنصاري^(٢) إلى أن المتقدم
على الشرط نفس الجواب .

ويردّه أن حرف الشرط دالٌّ على معنى في الشرط والجزاء ، وهو الملازمة
بينهما ، فوجب تقديمه عليهما ، كما وجب تقديم سائر حروف المعاني
على ما فيه معناها^(٣) .

واحتج أبو زيد على أن المتقدم هو نفس الجواب بمجيئه مقروناً بالغاء
كقوله^(٤) :

فَلَمْ أَرْقِهْ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يُمُتْ / فَطَعْنَةُ لَا يَكْسِي وَلَا يَمْنَعُ

وليس بشيء لأن تقدير معطوف عليه خير من تقديم الجزء على الشرط ، وتمدير حرف العطفه^(٥)

ولا يجوز أن يتقدم دليل الجواب على الشرط في السعة إلا إذا كان ماضياً

(١) في الأصل غير مقروءة ، وكتب الناسخ فوقها (كذا) . وفيما حكاه
ناظر الجيش من كلام الشارح (١/١٦٠/٥) غير واضحة النقط ،
ولعلها كما أثبت .

(٢) الإصاف : ٢٢٦/٢ وما بعدها ، والمقتضب : ٦٦/٢ ، والخصائص : ٣٨٨/٢ ،
والرضي على الكافية : ٢٥٧/٢ ، والهمع : ٦١/٢ .

(٣) في الأصل : (معناه) ، وهو تحريف ، والتصويب ممّا حكاه ناظر
الجيش من كلام الشارح .

(٤) هو زهير بن مسعود الضبي . والبيت في نوادر أبي زيد : ٢٨٣ ،
والخصائص : ٣٨٨/٢ ، والسمط : ٥٥/١ ، والإصاف : ٦٢٦/٢ ، وشرح

الكافية الشافية : ١٦١١/٣ ، والتذييل والتكميل : ١/٢٠٨/٨ ،

واللسان : (غسي) .

النكس : الضعيف . المنصر : الجاهل الذي لم يجرب الأمور .

(٥) أي تقدير كلام قبل هذا البيت ، عطفاً عليه قوله : (فلم أرقه) .

نحو ، (آتِيكَ إِنْ أَتَيْتَنِي) ، ولا يجوز : (آتِيكَ إِنْ تَأْتِيَنِي) إِلَّا فِي
الشَّعْرِ كَمَا فِي نَحْوِ قَوْلِهِ :

فَلَمْ أَرْقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا

قال سيبويه ^(١) : وَقُبْحُ فِي الْكَلَامِ أَنْ تَعْمَلَ (إِنْ) أَوْ شَيْءٌ مِنْ حُرُوفِ
الْجَزَاءِ فِي الْأَعْمَالِ حَتَّى تَجْزِمَهَا فِي اللَّفْظِ ، ثُمَّ يَكُونُ لَهَا جَوَابٌ يَنْجُزِمُ
بِهَا قَبْلَهُ . فَبِهَذَا أُجْرِيَ هَذَا فِي كَلَامِهِمْ .

وإِذَا تَقَدَّمَ دَلِيلُ الْجَوَابِ ، وَكَانَ الشَّرْطُ غَيْرَ مَا فِيهِ مَعَ (مَنْ ، أَوْ مَا أَوْ
أَيِّ) ، وَجَبَ لَهَا فِي السَّعَةِ حَكْمُ (الَّذِي) ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى الْمُجَازَاةِ
فَلَا يُجْزَمُ ^(٢) ، وَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا مِلَّةً ، وَمَا قَبْلَهَا عَامِلًا فِيهَا ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ :
(آتِي مَنْ يَأْتِيَنِي ، وَأَقُولُ مَا تَقُولُ ، وَأُعْطِيكَ أَيُّهَا تَشَاءُ) ، فترفع ؛
لأنَّهُ لَمَّا امْتَنَعَ فِي السَّعَةِ تَأْخِيرُ أَدَاةِ الْجَزَاءِ ، إِذَا جَزَمْتَ مَا بَعْدَهَا ،
حَمَلُوا هَذِهِ الْأَسْمَاءَ عَلَى (الَّذِي) ؛ لِأَنَّهُ لَا قُبْحَ فِيهِ ، وَلَمْ يَعْمَلُوهَا عَلَى
الْجَزَاءِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ عِنْدَ ذِكْرِ فَأِ الْجَوَابِ حِكَايَةُ كَلَامِ
سِيبَوَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِعَادَتِهِ . ^(٣)

وَيَجِبُ حَكْمُ (الَّذِي) أَيْضًا لـ (مَنْ ، أَوْ مَا ، أَوْ أَيِّ) إِذَا وَقَعَتْ
صِفَةً لَاتَّقَعُ (إِنْ) مَوْضِعَهَا ، وَذَلِكَ فِي صُورٍ :

إِحْدَاهَا : أَنْ يُضَافَ إِلَيْهَا حِينَ [ك] ^(٤) قَوْلُكَ : (أَتَذْكُرُ إِذْ مَنْ يَأْتِيَنَا
نَأْتِيهِ) وَلِئَمَّا كَرِهُوا الْجَزَاءَ هَاهُنَا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَوَاضِعِهِ ، لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ

(١) سِيبَوَيْهِ : ٤٣٦/١ .

(٢) كَذَا فِي الْأَمَلِ وَفِيمَا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ (١/١٦٠/٥) .

وَحَقُّهُ : (فَلَا يُجْزَمُ بِهَا) .

(٣) انْظُرْ ص ١٠٣٢ .

(٤) تَكْمِلَةٌ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

الأيان لأضاف إلى الجمل الشرطيّة ، ألا ترى أنّه يُقال : أتذكر
إذ إنّ تأتينا نأتيك ، فلمّا كان قبيحاً في (إنّ) قبح في سائر أخواتها ،
ولم يرد إلّا في الشّعْر كقول كبيد :^(١)

على حين من تثبت عليهم ذنوبه يجد فقدها إذ في المقام تدابُر
والوجه حملُه على ضمير الشّأن ، والمعنى : على حين الشّأن من تثبت
عليه ذنوبه يجد فقدها ، كما تقول : (أتذكر إذ نحن من يأتينا نأتيه) .
[الثانية : أن تقع بعد (هل) كقولك : (هل من يأتينا نأتيه)]^(٢)

فليس لك في نحو هذا إلّا الرفع ؛ لأنّ (من) موصولة ، ولا يجوز جعلها
شرطيّة ؛ لأنّ (هل) لا يستفهم بها عن الشرطيّة ، فلا يُقال : هل إنّ
أقمّ تقم . ولو كان الاستفهام بالهمزة جاز الجزم . وكون (من)
شرطيّة ؛ لأنّه توسّع في الهمزة ، فاستفهم بها عن الجمل الشرطيّة ، كما
يُستفهم بها عن غير ذلك كقولك : (إنّ تأتيني أتيك) ، فلمّا حُسن
دخولها على (إنّ) حُسن دخولها على أخواتها ، فيُقال : (أمّن يأتينا
نأتيه) ، وإن لم يجر مثله في (هل) .

الثالثة : أن تقع بعد (ما) النافية كقولك : (ما من يأتينا نأتيه ،
وما أتيها تشاء أعطيك) ، فترفع ما بعد الاسم ؛ لأنّه موصول ، ولا يجوز
الجزم وجعل الاسم شرطياً ؛ لأنّ (ما) لانفي الجملة الشرطيّة ، فلا
يُقال : ما إنّ تأتينا نأتيك . فلمّا لم يجر ذلك في (إنّ) لم يجر فيما
يواها . ولو كان النفي بـ (لا) لم يجب لما ذكر حكم (البسفي)

(١) البيت في ديوانه : ٢١٧ ، وسيبويه : ٤٤١/١ ، والإنصاف : ٢٩١/١ ،
والتذيل والتكميل : ٢٠٩/٨ ب ، والهمع : ١٢/٢ ، والخزانة : ٦١/٩ .

(٢) تكملة ممّا حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (١٦٠/٥ ب) .

فيجوز جعله شرطياً، فيجزم ما بعده كقولك : (لا مَنْ يَأْتِكَ تُعْطِيهِ ، ولا مَنْ تُعْطِيهِ يَأْتِكَ) ؛ لأنهم لما توسَّعوا في (لا) ، فقدَّموا العامل عليها ، رفعوا بها المفردة والجملة ، ورفعوا بها الجملة الشرطية أيضاً كقولك : (لا إِنْ أَتَيْتَكَ أُعْطِيَتْنَا ، ولا إِنْ بَعُدْنَا عَنْكَ عَرْضَتَ عَلَيْنَا) . قال ابن

مُقْبِلٌ ؛
(١)

وَقَدَّرَ كَقَدَّرَ الْقَرِيرَ لِمُسْتَعْمِرِهَا يُعَارُ وَلَا مَنْ يَأْتِيهَا يَشَدَّسَمِ
الرابعة : أَنْ تَقْعَ بَعْدَ (إِنْ) أو إحدى أخواتها كقولك : (إِنْ مَنْ يَأْتِينِي آتِيهِ ، وليت ما أقولُ تقولُ) ، فترفع ؛ لأنَّ لَمَّا أَعْمَلْتَ (إِنْ) ، وَلَيْتَ فِي (مَنْ) وَجَبَ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً ؛ لِأَنَّ الشَّرْطِيَّةَ لَا يَعْمَلُ فِيهَا لَفْظٌ قَبْلَهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَرْفَ جَرٍّ ، نَحْوُ : (يَمَنْ تَمَرَّرَ أَمَرَّرَ ، وَعَلَى أَتِيهَا تَرَكَّبَ أَرَكَّبَ) ؛ لِأَنَّهُ مُعَدِّ لِفِعْلِ الشَّرْطِ إِلَى الْاسْمِ ، فَصَارَ مَعَ الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ فِعْلٍ وَصَلَ إِلَى الْاسْمِ بِغَيْرِ حَرْفِ جَرٍّ ، فَلَمَّا لَمْ يَعْمَلْ فِي الْأَسْمَاءِ الشَّرْطِيَّةِ لَفْظٌ قَبْلَهَا غَيَّرَ حَرْفَ الْجَرِّ وَجَبَ فِيهَا وَقْعُ قَبْلَهَا بِعَدَدِ (إِنْ) أو إحدى أخواتها أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ لَا تَدْخُلُ عَلَى (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ ؛ لِأَنَّهَا مُخْتَمَّةٌ بِالْأَسْمَاءِ ، وَلَا تَدْخُلُ عَلَى مَا تَضُمَّنُ مَعْنَى (إِنْ) إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى حَذْفِ الْاسْمِ ، قَالَ الْأَعْمَشُ ؛
(٢)

إِنَّ مَنْ لَمْ فِي بَنِي بَنِي حَسًّا نَ أَلْمُهُ وَأَعْمِهِ فِي الْخُطُوبِ

- (١) البيت في ملحقات ديوانه : ٣٩٥ ، وسيبويه : ٤٤١/١ ، ومجالس العلماء : ١١٢ ، والخصائص : ١٦٥/٣ ، والتذييل والتكميل : ١/٢١٠/٨ ، والمناعد : ١٦٧/٣ ، واللسان : (دسم) .
(٢) في الأصل : (يَأْتِينِي) ، وهو تحريف .
(٣) البيت في ديوانه : ٣٣٥ برواية : (مَنْ يَلْمُنِي عَلَى بَنِي ابْنَةِ) .
وعليها يفتون الاستشهاد . وهو برواية الشرح في سيبويه : ٤٣٩/١ ، والإيضاح : ١٢٢ ، وأما لي ابن الشجري : ٢٩٥/١ ، والإيضاح : ==

وقال أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي السَّلْتِ (١) :

وَلَكِنَّ مَنْ لَا يَلْقَ أَمْرًا يَنْوِبُهُ بِعُدَّتِهِ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَغْزَلُ

قال سيبويه : (٢) فزعم الخليل أنه إنما جازى حيث أضمر الهاء ، وأراد :
(إِنَّهُ ، وَلَكِنَّهُ) .

الخامسة : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ (كَانَ) أو إحدى أخواتها كقولك : (كَانَ مَنْ
يَأْتِنِي آتِيهِ ، [وَلَيْسَ مَنْ يَأْتِنِي آتِيهِ]) (٤) ، فترفع بعد (كَانَ ، وَلَيْسَ)
كما ترفع بعد (إِنَّ) وأخواتها . ويجوز الجزم على أَنْ تُضْمَرَ فِي (كَانَ)
ضَمِيرَ الشَّأْنِ ، فتقول : (كَانَ مَنْ يَأْتِنِي آتِيهِ ، وَلَيْسَ مَنْ يَأْتِنَا نُحَدِّثُهُ) ؛
لأنك جعلت الجملة خبراً فجاز على حَدِّ قولك : (كُنْتُ مَنْ يَأْتِنِي آتِيهِ ،
وَلَسْتُ مَنْ يَأْتِنِي أُحَدِّثُهُ) .

السادسة : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ (لَكِنْ) الْمُخَفَّفَةِ / غَيْرِ مَفْمَرٍ بَعْدَهَا مَبْتَدَأً
كقولك : (مَا أَنَا بِبَخِيلٍ وَلَكِنْ مَنْ يَأْتِنِي أُعْطِيهِ) ، فترفع ؛ لأنك لما
لم تُضْمَرَ قَبْلَ (مَنْ) مَبْتَدَأً وَجَبَ أَنْ تَكُونَ مُوصُولَةً ؛ لِأَنَّ (لَكِنْ) لَا تَدْخُلُ
عَلَى الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ . ولك أن تجزم على جَعَلَ (مَنْ) شَرْطِيَّةً وَإِضْمَارٍ

*** ١/٨ : ١١٥/٣ ، والمغني : ٦٧٠ ، والخزانة : ٤٢٠/٥ .

(١) البيت في ديوانه : ٢٥٠ ، وسيبويه : ٤٣٩/١ ، وأما لي ابن

الشجري : ٢١٥/١ ، والإصناف : ١٨١/١ ، وشرح الكافية الشافية :

٢٣٦/١ ، والتذييل والتكميل : ٢١٠/٨ ، والمغني : ٣٨٤ ، وشرح

أبياتنه : ٢٠١/٥ .

(٢) سيبويه : ٤٣٩/١ .

(٣) في الأصل : (جاز) ، وهو تحريف ، والتصويب من سيبويه .

(٤) تكلمة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١٦٠/٥ ب) .

(٥) في الأصل : (يأتني) ، وهو تحريف .

مبتدأ قبلها ، كما أضرر بعد (لكن) في غير ذلك ، نحو : (ما زلت
عاقلاً ، ولكن أحمق) ، فتقول : (ما أنا ببخيل ، ولكن من ياتني أعطه) ،
(١)
كما قال :

ولكن متى يسترفد القوم أرفد

تقديره : ولكن أنا متى .

ولا يجوز في (متى) ولا غيرها من الظروف أن توصل بالفعل ، كما توصل
(من ، وما ، وأي) ، ولاتقع في شيء من الصور المذكورة إلا على
تقدير مبتدأ قبلها .

السابعة : أن تقع بعد (إذا) المفاجأة ، غير مضمرة بعدها مبتدأ
كقولك : (مررت به فإذا من ياتيه يعطيه) بالرفع ؛ لأنك لم تضمير
قبل (من) مبتدأ ، فتعين أن تكون موصولة ؛ لأن (إذا) المفاجأة
لا تدخل على الشرط والجزاء ، ولك أن تضمير قبل (من) مبتدأ ، وتجزم .
قال سيبويه : (٢) وإن شئت جزمت ؛ لأن الإضمار يحسن ها هنا ، ألا ترى
أنك تقول : (مررت به فإذا أجمل الناس ، ومررت به فإذا أيما رجل) ،
فإذا أردت الإضمار فكأنك قلت : مررت به فإذا هو من ياتيه يعطيه ، فإن
لم تضمير ، وجعلت (إذا) تلي (من) فهي بمنزلة (إذ) ، لا يجوز فيها
الجزم ... (٤)

(١) تقدم : ١٠٢٢

(٢) سيبويه : ٤٤١/١

(٣) في الأصل : (ياتيه يعطيه) ، وهو تحريف ، والتصويب من سيبويه .

(٤) ثمة فقرة طويلة لم يشرحها ابن المصنف . قال أبو حيان : (لا لم يشرح ابن المصنف من هذا الموضع إلى قوله خلافاً لبعضهم ، وذلك نحو سبعة سطور من كتابي ، بل وجد بياضاً معدلاً لأن يشرح)) التذييل والتكميل : ٢١٢/٨ ١ . وانظر التسهيل : ٢٣٨ وما بعدها .

[(ص) ((وَكُونُ فَعَلَيَّ الشَّرْطُ مَاضِيَيْنِ وَضَعًا ، أَوْ
بِمَصَاحِبَةٍ (لَمْ) أَحَدَهُمَا أَوْ كِلَيْهِمَا ، أَوْ مُضَارَعَيْنِ
دُونَ (لَمْ) أَوَّلَى مِنْ مِوَى ذَلِكَ . وَلَا يَخْتَصُّ نَحْوُ :
(إِنْ تَفَعَّلَ فَعَلْتُ) بِالشُّعْرِ ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ . ((

(١)
[(ش)]
(٢)

إِذَا كَانَ الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ فَعْلَيْنِ جَازَ أَنْ يَكُونَ مُضَارَعَيْنِ ، وَأَنْ يَكُونَ
مَاضِيَيْنِ ، وَأَنْ يَكُونَ الشَّرْطُ مَاضِيًا ، وَالْجَوَابُ مُضَارِعًا ، وَأَنْ يَكُونَ الشَّرْطُ
مُضَارِعًا ، وَالْجَوَابُ مَاضِيًا ، وَالْأَكْثَرُ أَنْ يَكُونَ مُضَارَعَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ ،
وَمِنْهُ : * وَإِنْ تَبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفَوْهُ يَحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ * (٣)
وَيَلِيهِ فِي الْكَثْرَةِ أَنْ يَكُونَ مَاضِيَيْنِ وَضَعًا أَوْ بِمَصَاحِبَةٍ (لَمْ) أَحَدَهُمَا
أَوْ كِلَاهُمَا ؛ لِأَنَّ كَانَ أَتَّعَدَ عَنِ الْأَصْلِ مِنْ كَوْنِ أَحَدِهِمَا مُضَارِعًا -
فَهُوَ أَدْخَلَ فِي الْمُشَاكَلَةِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : * وَإِنْ عُدْتُمْ عَدُنَا * (٤) ، وَنَحْوُ :
(إِنْ قُمْتَ لَمْ أَقُمْ ، وَإِنْ لَمْ تَقُمْ قُمْتُ ، وَإِنْ لَمْ تَقُمْ لَمْ أَقْعُدْ) .

وَأَمَّا كَوْنُ الشَّرْطِ مَاضِيًا ، وَالْجَوَابِ مُضَارِعًا فَقَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ ، وَمِنْ
أَمْثَلِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : * مَنْ كَانَ يُرِيدِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُسَوِّفْ
إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا * (٦) . وَأَقْلُّ مِنْهُ كَوْنُ الشَّرْطِ مُضَارِعًا ، وَالْجَوَابِ

(١) تكملة من التسهيل : ٢٣٩ وما بعدها . نقلت من التسهيل الموافق
لِمَا فِي الشَّرْحِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (وَإِذَا) بِإِقْحَامِ الْوَاوِ ، وَالتَّصْوِيبِ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ
الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ (١٧٠/٥ ب) .

(٣) الْبَقَرَةُ : ٢٨٤ .

(٤) الْأَسْرَاءُ : ٨ .

(٥) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِيمَا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ

(١٧٠/٥ ب) . وَحَقَّقَهُ : (بِالنِّسْبَةِ لِمَا بَقِيَهِ) .

(٦) هُودُ : ١٥ .

ماضيًا ؛ لأنَّ الشرطَ الماضي لا يلتبس بغيره ؛ لأنه مقرونٌ بأداة الشرط

والجوابُ الماضي قد يلتبس بغيره لعدم ظهور الجزم فيه ، ومما جاء

(٢) منه قول الشاعر :

مَنْ يَكُنِّي بِكَيِّ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

(٣) وقوله :

وَإِنْ تَصْرِمُونَا وَمَلْنَاكُمْ ^(٤) وَإِنْ تَمِلُوا مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا

(٥) وقوله :

إِنْ يَسْمَعُوا سَيِّئَةً ^(٦) طَارُوا بِهَا قَرَحًا مِنِّْي وَمَا سَمِعُوا مِنْ مَالِحٍ دَفَنُوا

وأكثرُ النحويين ^(٧) يخصّون هذا الاستعمالَ بالضرورة ، قال شيخنا ^(٨) -

(١) في الأصل : (تلتبس) ، وهو تصحيف .

(٢) هو أبو زُبَيْد الطائي . والبيت في ديوانه : ٥٢ ، وجمهرة القرشي : ٧٣٩/٢ ، والمقتضب : ٥٨/٢ ، والمقرب : ٢٧٥/١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٨٥/٣ ، والبحر المحيط : ٣٧٠/٤ ، والتذيل والتكميل : ١/٢٢١/٨ ، والخزانة : ٧٦/٩ .

(٣) البيت بذون نسبة في شواهد التوضيح والتصحيح : ١٦ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٨٦/٣ ، والتذيل والتكميل : ١/٢٢١/٨ ، والعيني : ٤٢٨/٤ ، والهمع : ٥٩/٢ .

(٤) في الأصل : (صرمانكم) ، وصوّبت في الهامش . وانظر ما سيأتي من كلامه على البيت .

(٥) هو قَعْنَب بن أُمٍّ صاحب . والبيت في معاني القرآن للفراء : ٢٧٦/٢ ، والمحتسب : ٢٠٦/١ ، ومختارات ابن الشجري : ٧ ، والسمط : ٣٦٢/١ ، وشرح ديوان الحماسة : ١٤٥٠/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٨٦/٣ ، والتذيل والتكميل : ١/٢٢١/٨ ، والبحر المحيط : ٤٦٧/٣ ، ٤٤٥/٨ ، والمغني : ٩٠٨ ، وشرح أبياته : ١٠١/٨ .

(٦) في الأصل : (سيئًا) ، وهو تحريف ، والتصويب من البحر المحيط : ٤٦٧/٣ . وجاء به شاهداً على قولهم : ((سَيِّئَةٌ)) في ((سَيِّئَةٌ)) . وروِيَ البيت في بعض المصادر ((سُبَّة)) .

(٧) انظر البحر المحيط : ٣٧٠/٤ .

(٨) شرح الكافية الشافية : ١٥٨٦/٣ .

رحمه الله - : ولا أرى ذلك ، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم -

قال : ^(١) « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مِنْ ذَنْبِهِ

مَا تَقَدَّمَ » ، ولأن قائل البيت [الأول] ^(٢) مُتَمَكِّنٌ من أن يقول بدل (كُنْتُ مِنْهُ) ^(٣) :

أَكُ مِنْهُ ، وقائل الثاني متمكن من أن يقول بدل (وَصَلْنَاكُمْ) : تُوَاطِّئُكُمْ ،

وبدل (وَإِنْ تَمَلَّوْا مَلَائِكُمْ) : وَإِنْ تَصَلُّوْنَا تَمَلَّأُوا ، وقائل البيت

الثالث متمكن من أن يقول بدل (إِنْ يَسْمَعُوا) : إِنْ سَمِعُوا ، فلمَّا ^(٤)

لم يقولوا ذلك مع إمكانه وسهولة تعاطيه عُلِمَ أَنَّهُمْ غَيْرُ مُضْطَرِّينَ . وقد ^(٥)

صَرَّحَ بجواز ذلك الفراء رحمه الله تعالى ، وجعل منه قوله تعالى :

﴿ إِنْ نَشَأْ نُنْزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ ^(٦)

لأن (ظَلَّتْ) بلفظ الماضي ، وقد عُطِفَ على (تُنْزِلُ) ، وحق المعطوف

أن يصلح لحطوله محل المعطوف عليه .

(ص) « ولا يكون الشرط غير مستقبل المعنى بلفظ

(كان) أو غيرها إِلَّا مُؤَوَّلًا . وقد يكون الجواب ماضي

اللفظ والمعنى مقرونًا بالغاء مع (قد) ظاهرة

أو مقدرة . ولا تُرَدُّ (إِنْ) بمعنى (إِذَا) ، خلافاً

للكوفيين . »

(١) أخرجه البخاري في باب ((قيام ليلة القدر من الإيمان)) من

كتاب ((الإيمان)) : ١٥/١ . وانظر التذييل والتكميل : ١/٢٢١/٨

وما بعدهما .

(٢) تكملة من شرح الكافية الشافية .

(٣) وإن دخله الطي ، أي : سقوط فاء (مستغفلن) .

(٤) انظر قسم الدراسة ص ٤٧ .

(٥) معاني القرآن : ٢٨٦/٢ .

(٦) الشعراء : ٤ .

(ش) (إِنْ) الشرطية وأخواتها مختصة بالمستقبل ، فلا يكون شرطها ولا جزاؤه بمعنى الماضي ، ولا بمعنى الحال ، وما أَوْهَمَ ذلك أُوَّل . فإذا جاء في موضع الشرط أو الجزاء ما هو حال ، أو ماضٍ بلفظ (كان) أو غيرها ، حُمل على أَنَّهُ متعلق بفعل مستقبل ، هو الشرط أو الجزاء في الحقيقة ، ولكنه حذف اختصاراً ، أو استغناءً عنه بانصباب الكلام إلى معناه ، وذلك قولك : (إِنْ أَحْسَنْتُ إِلَيَّ أَمْسِرَ فَقَدْ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ الْيَوْمَ) ، والمعنى : إِنْ تَبَيَّنَ إِحْسَانُكَ أَمْسِرَ تَبَيَّنَ إِحْسَانِي الْيَوْمَ . وذهب أبو العباس المبرِّد (٢) إلى أَنَّهُ يجوز بلا تأويل كون الشرط ماضياً المعنى بلفظ (كان) دون غيرها ، فإنه قال : وما يُسأل عنه في هذا الباب قولك : (إِنْ كُنْتَ زُرْتَنِي أَمْسِرَ أَكْرَمْتُكَ الْيَوْمَ) ، فقد صار ما بعد (إِنْ) يقع في معنى الماضي . قيل للسائل : ليس ذا من قبيل (إِنْ) ، ولكن لقوة (كان) وأَنَّها أصلُ الأفعال وعبارتها جاز أنْ تَقْلِبَ (إِنْ) / ، فتقول : (إِنْ كُنْتَ أَعْطَيْتَنِي فَسَوْفَ أَكْفِيكَ) فلا يكون ذلك إلا ماضياً ، وكقولـه تعالى : * إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ * (٣) . والدليل على أَنَّهُ كما قلتُ ، وأَنَّهُ لقوة (كان) ، أَنَّهُ ليس من الأفعال ما يقع بعد (إِنْ) غير (كان) إلا ومعناه الاستقبال ، لانتقال : إِنْ جِئْتَنِي أَمْسِرَ أَكْرَمْتُكَ الْيَوْمَ . ولم يُصَوِّب ما ذهب إليه المبرِّد في هذه المسألة ، وقد رَدَّ عليه ابن السَّراج (٥) ، فقال : والذي قاله أبو العباس لست أقوله ، ولا يجوز

(١) في الأصل : (ماضي) ، وهو تحريف .

(٢) الأصول : ١٩٠/٢ . (٣) المائدة : ١١٦ .

(٤) في الأصل : (يصرف) ، وأثبت ما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف

(٥) الأصول : ١٩١/٢ .

أَنْ تَكُونَ (إِنْ) تَخْلُو مِنَ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ ؛ لِأَنَّ هَذَا نَقَضَ [لِأُصُولِ] ^(١)
 الْكَلَامِ وَمَا وَضَعَتْ لَهُ ^(٢) . قَالَ : وَالتَّأْوِيلُ عِنْدِي فِي قَوْلِهِمْ : (إِنْ كُنْتُ
 زُرْتَنِي أَمْسٍ أَكْرَمْتُكَ الْيَوْمَ) ، أَيْ : إِنْ تَكُنْ مَعَنَ زَارِنِي أَمْسٍ أَكْرَمْتُكَ ^(٣)
 الْيَوْمَ ، فَدَلَّتْ (كُنْتُ) عَلَى (تَكُنْ) ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : * إِنْ كُنْتُ
 قُلْتُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ * ^(٤) أَيْ : إِنْ أَكُنْ كُنْتُ ، أَوْ : إِنْ أَقُلْ كُنْتُ قُلْتُ ، أَوْ : أَقُرُّ
 بِهَذَا الْكَلَامِ ، وَقَدْ حُكِيَ عَنِ الْمَازِنِيِّ مَا يُقَارِبُ هَذَا .
 وَقَوْلُهُ : « وَقَدْ يَكُونُ الْجَوَابُ مَاضِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى مَقْرُونًا بِالْفَاءِ مَعَ
 (قَدْ) ظَاهِرَةً أَوْ مَقْدَرَةً » أَشَارَ بِهِ إِلَى نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : * إِنْ يَسْرِقْ
 فَقَدْ سَرَقَ أَحَدٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ * ^(٥) ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : * إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ
 مِنْ قَبْلٍ فَسَدَقَتْ * ^(٦) تَقْدِيرُهُ : فَقَدْ مَدَقَّتْ وَهُوَ عِنْدِي مَحْمُولٌ عَلَى التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ
 وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ عَلَى غَيْرِهِ لِتَقَدُّمِ الشَّرْطِ عَلَى الْجَزَاءِ ، وَاسْتِحَالَةِ
 تَقَدُّمِ الْمُسْتَقْبَلِ عَلَى الْمَاضِي فِي الْخَارِجِ أَوْ فِي الذَّهْنِ .
 وَلَا تُنْرَدُ (إِنْ) بِمَعْنَى (إِنْ) ^(٧) .
 (ص) « فَصْل : (لَوْ) حَرْفٌ شَرْطٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ مَا يَلِيهِ
 وَاسْتِلْزَامَهُ لِتَالِيهِ ، وَاسْتِعْمَالُهَا فِي الْمَضِيِّ غَالِبًا ،
 فَلِذَا لَمْ يُجْزَمْ بِهَا إِلَّا اضْطِرَارًّا ، وَزَعِمَ أَطْرَادُ ذَلِكَ
 عَلَى لُغَةِ . »

-
- (١) تَكْمَلَةُ مِنَ الْأُصُولِ .
 (٢) « وَمَا وَضَعَتْ لَهُ » : لَيْسَ فِي طَبْعَةِ الْأُصُولِ الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ .
 (٣) فِي الْأَصْلِ : (أَكْرَمَكَ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْأُصُولِ .
 (٤) الْمَائِدَةُ : ١١٦ .
 (٥) يُوسُفُ : ٧٧ .
 (٦) يُوسُفُ : ٢٦ .
 (٧) هَكَذَا وَقَفَ الْكَلَامُ دُونَ شَرْحِ ، وَقَدْ نَبِهْتُ عَلَيْهِ فِي الدِّرَاسَةِ ص ٢٦ .
 وَانْظُرِ الْإِنْصَافَ : ٦٣٢/٢ وَمَا بَعْدَهَا ، وَالتَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ١/٢٢٢/٨ ،
 وَالْمَغْنَسِي : ٣٦ .

(ش) من حروف المعاني (لو) ، وهي في الكلام على ضربين : موصولة

وشرطية .

فالموصولة : هي التي تأتي مع الفعل في تأويل مصدر كما في قوله

تعالى : ﴿ يَكُونُ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾ ^(١) وقد تقدم ذكرها ^(٢) .

وأما الشرطية فهي لتعليق ما امتنع لامتناع شرطه . فتقتضي جملتين

ماضيتين ، الأولى منهما مستلزمة للثانية ؛ لأنها شرط ، والثانية

جوابه ، وتقتضي أيضاً امتناع الشرط ؛ لأنه لو ثبت لثبت جوابه ، وكان

الإخبار بذلك إعلماً بإيجاب لإيجاب ، لا بتعليق ما امتنع لامتناع شرطه ،

فتخرج (لو) عن معناها ^(٣) ، ولا تقتضي امتناع الجواب في نفس الأمر ^(٤)

ولا يثبت ؛ لأنه لازم ، والشرط ملزوم ، ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء

اللازم ، بل إن كان مساوياً للشرط امتنع بامتناعه ، كما في نحو :

(لو كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود) وإن كان أعم من الشرط لم

يلزم أن يكون ممتنعاً في نفس الأمر لامتناع شرطه لجواز كونه لازماً لأمر ثابت

فيكون أيضاً هو ثابتاً لثبوت ملزومه ، كما في قولك : (لو ترك العبد سؤاً ل

ربّه لأعطاه) ، فإن تركه السؤال محكوم ^(٥) بكونه مستلزماً للعطاء ، وبكونه

ممتنعاً والعطاء محكوم بثبوته على كل حال .

(١) البقرة : ٩٦ .

(٢) انظر ج ١ / ص ٣٨٨ ب . وانظر المغني : ٣٥٠ .

(٣) في الأصل : (فيخرج) ، وهو تصحيف .

(٤) في الأصل : (بمن) ، وهو تحريف .

(٥) في الأصل : (محكوماً) ، وهو خطأ . والتصويب مما حكاه ناظر الجيش

من كلام الشارح (٥ / ١٧٩ / ١) .

والمعنى: إِنَّ إِعْطَاءَهُ حَامِلٌ مَعَ تَرْكِ السُّؤَالِ ، فكيف مع السُّؤَالِ ، كما
(٢)

في قول عمر - رضي الله عنه - : ((نِعَمَ الْعَبْدُ صَهِيبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ [اللَّهِ]))

لم يَعْمِهِ)) فَإِنَّ عَدَمَ الْخَوْفِ مُحْكَمٌ بِكَوْنِهِ مُسْتَلْزِمًا لِعَدَمِ الْمَعْنِيَةِ ، وبُكُونِهِ

مَمْتَنَعًا ، وَعَدَمُ الْمَعْنِيَةِ مُحْكَمٌ بِثَبُوتِهِ ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ ثَابِتًا عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ

ثَبُوتِ الْخَوْفِ ، فَالْحُكْمُ بِثَبُوتِهِ عَلَى تَقْدِيرِ ثَبُوتِ الْخَوْفِ أَوْلَى وَكَافٍ قَوْلُهُ

تَعَالَى : * وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ مِدَادُهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ

أَبْحُرٍ مَا نَفَذَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ * ، (٣) لَأَنَّ عَدَمَ النَّفَادِ ثَابِتٌ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ مَا فِي

الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامًا (٤) مِدَادُهَا الْبَحْرُ وَسَبْعَةُ أَمْثَالِهِ وَعَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ ذَلِكَ .

وَقَدْ ظَهَرَ مِنْ هَذَا أَنَّ (لَوْ) حَرْفُ شَرْطٍ فِي الْمَاضِي ، وَأَنَّهَا تَقْتَضِي نَفْيَ تَالِيهَا ،

وَاسْتِلْزَامَ ثَبُوتِهِ ثَبُوتَ تَالِيهِ ؛ لِأَنَّهُمَا شَرْطٌ وَجَوَابٌ ، وَلَا تَقْتَضِي نَفْيَ الْجَوَابِ فِي

نَفْسِ الْأَمْرِ ، وَلَا ثَبُوتَهُ .

وَقَالَ أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ (لَوْ) حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ الشَّيْءِ لِمَتْنَاعِ غَيْرِهِ ، أَيْ عَلَى

امْتِنَاعِ الثَّانِي لِمَتْنَاعِ الْأَوَّلِ . وَكَانَ شَيْخُنَا (٥) - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَرَى أَنَّهُ تَفْسِيرُ

لِ (لَوْ) بِأَخْمٍ مِنْ مَعْنَاهَا ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي كَوْنَ جَوَابِهَا مَمْتَنَعًا غَيْرَ ثَابِتٍ عَلَى

وَجْهِ ، وَذَلِكَ فِيهَا غَيْرُ ثَابِتٍ بِدَلِيلٍ مُجِيٍّ جَوَابِهَا ثَابِتًا فِي نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ

(١) القول في شرح الكافية الشافية : ١٦٣٠ / ٣ وما بعدها ، هو التذييل والتكميل

٢٣٢ / ٨ ب وما بعدها والمغني : ٢٣٩ ، والجمع : ٦٥ / ٢ والنهاية : ٨٨ / ٢ .

(٢) تكملة ممّا حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح .

(٣) لقمان : ٢٧ . ولفظ الجلالة في آخر الآية ماقط من الأصل ثابت فيما

حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح .

(٤) في الأصل : (أقلام) ، وهو خطأ ، والتصويب ممّا حكاه ناظر الجيش من

كلام الشارح .

(٥) شرح الكافية الشافية : ١٦٣٠ / ٣ وما بعدها

ولاشك أنَّ ما قاله الشيخُ في تفسير (لو) أَحْسَنُ وَأَدْلُّ على معنَى
 (لو) ممَّا قال التَّحَوِّيُّونَ غير أنَّ ما قالوه عندي تفسيرٌ صَحِيحٌ وافٍ
 بشرح معنَى (لو) ، وهو الذي قصدَ سيبويه - رحمه الله - من قوله :
 (لو) [لَمَّا]^(١) كان سيقع لوقوع غيره . يعني أنَّها تقتضي فعلاً امتنع
 لامتناع ما كان يثبتُ لثبوته ، وهو نحو ما قال غيره ، ولنرجع إلى بيان
 صحته ، فنقول : قولهم : (لو) تدلُّ على امتناع الثاني لامتناع الأول
 يستقيم على وجهين :

الأول : أن يكون / المراد أنَّ جوابَ (لو) ممتنعٌ لامتناع الشرط ،
 غيرُ ثابتٍ لثبوت غيره بناءً على مفهوم الشرط في عُرْفِ اللُّغَةِ ، لاهي حُكْمِ
 الْعَقْلِ ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : (إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو) ، فهو دالٌّ في
 عُرْفِهِمْ على أنَّه إذا لم يقم زيد لم يقم عمرو ؛ لأنَّ الْأَصْلَ قِيَمَا عُلُقُ
 على شيءٍ أَلَّا يَكُونَ مُعَلَّقًا على غيره ، فجرى العَرَبُ على هذا الْأَصْلِ ، ولذلك
 فهموا عَدَمَ جَوَازِ الْقَصْرِ فِي السَّفَرِ عِنْدَ عَدَمِ الْخَوْفِ لقوله تعالى :
 ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ ﴾^(٢) وعلى هذا
 إذا قلتَ : (لو جئتُني لأكرمُكَ) فقد دلَّت (لو) على أنَّ المجيءَ
 مستلزمٌ للإكرام ، وعلى أنَّه ممتنعٌ ، فيُفهم منه أنَّ الإكرامَ ممتنعٌ أيضًا ،
 غيرُ ثابتٍ بوجه ، كما يُفهم من نفي شرطٍ (إِنْ) نفي جوابيه .

- (١) سيبويه : ٢٠٧/٢ .
 (٢) تكملة من سيبويه وممَّا حكاه أبو حيان من كلام الشارح ، ١/٢٣٣/٨ وما بعدهما .
 (٣) في الأصل : (الفعل) ، وكتب فوقه « كذا » ، وهو تحريف ، والتصويب
 ممَّا حكاه أبو حيان من كلام الشارح .
 (٤) في الأصل : (على) ، وهو تحريف ، والتصويب ممَّا حكاه أبو حيان من
 كلام الشارح .
 (٥) في الأصل : (في قوله) ، وهو تحريف ، والتصويب ممَّا حكاه أبو حيان

والوجه الثاني : أن يكون المراد أن جواب (لو) ممتنع لامتناع شرطه ، وقد يكون ثابتاً لثبوت غيره ؛ لأنها إذا كانت تقتضي نفياً تاليها واستلزامه لتاليه ، فقد دللت على امتناع الثاني لامتناع الأول ؛ [لأنه متى انتفى شيء انتفى مساويه في اللزوم مع احتمال أن يكون ثابتاً لثبوت أمرٍ آخر ، فصَحَّ إذاً أن يُقال : (لو) حرفٌ تدلُّ على امتناع الثاني لامتناع الأول^(١)] ؛ لأنه لا يقتضي كونها تدلُّ على امتناع الجواب على كلِّ تقدير بل على امتناعه بامتناع الشرط المذكور مع احتمال كونه ثابتاً لثبوت أمرٍ آخر ، وغير ثابت ؛ لأن امتناع شيءٍ لامتناع عِلَّةٍ لأينا في ثبوته لثبوت عِلَّةٍ أخرى ، ولا انتفاء^(٢) لانتفاء جميع عِلَلِهِ .

وعند أكثر المحققين أن (لو) لا تستعمل في غير الماضي [وذهب قومٌ إلى أن استعمالها في الماضي^(٣) غالب^(٤) وليس بلازم ؛ لأنها قد تأتي للشرط في المستقبل بمنزلة (إن) ، واحتجوا بنحو قول الشاعر :

وَلَوْ تَلَقَّيْ أَمْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا وَمِنْ دُونِ رُمُوسِنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَبِي
لَظَلَّ مَدَى مَوْتِي وَلَوْ كُنْتُ رَمَّةً لِمَوْتِ مَدَى لَيْلَى يَهْشُ وَيَطْرَبُ

=== حَيَّان من كلام الشارح .

(٦) النساء : ١٠١ . وانظر تفسير القرطبي : ١٩٢١/٣ .

(١) تكملة مما حكاه أبو حيان من كلام الشارح .

(٢) في الأصل رُسِمَتْ : (انتفاءه) .

(٣) تكملة مما حكاه أبو حيان من كلام الشارح .

(٤) في الأصل : (غالباً) ، وهو تحريف .

(٥) يُسَبَّأ إلى أبي صخر الهذلي وإلى المجنون . وهما في شرح أشعار

الهذليين : ١٢٨/٢ ، وديوان المجنون : ٥٩ ، والتذييل والتكميل :

١/٢٣٥/٨ ، والمغني : ٣٤٤ ، وشرح أبياته : ٣٨/٥ .

السَّبَب : المفازة .

(٦) في الأصل : (تهش وتطرب) ، وهو تصحيف ، والتصويب من المصادر

السابقة .

(١) وقال الآخر :

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَثَلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَمَصْفَائِيحٌ
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاقَةِ أَوْ زَقَا إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ مَاشِحٌ
وقوله تعالى : * وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةً ضَعِيفًا خَافُوا
عَلَيْهِمْ * (٢) . وليس بحجة ؛ لأنَّ غاية ما فيه أَنَّ مَا جُعِلَ شرطاً لـ (لو) مستقبلٌ

في نفسه أو مقيَّدٌ بمستقبل ، وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع
غيره ، ولا يُخَوِّجُ إِلَى إِخْرَاجِ (لو) عَمَّا عُهِدَ مِنْ مَعْنَاهَا إِلَى غَيْرِهِ . (٣)

ولمَّا كانت (لو) للشرط في الماضي كان دخولها في المضارع على خلاف
الأصل ، فلم تجزمه في سعة الكلام كما تجزمه (إن) ، وإنَّ كانت مثلها
في الاختصاص بالفعل . وحكى الشَّجَرِيُّ (٤) أَنَّ بَعْضَهُمْ يَرَى الْجَزْمَ بِهَا لُفَّةً ،
والمعروف أَنَّهُ لَا يُجْزَمُ بِهَا إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ كَقَوْلِهِ : (٥)

تَامَتْ قَوْلَاكَ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتُ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي دُهْلٍ بِنِ شَيْبَانَ

(١) هو توبة بن الحُمَيْر . والبيتان في ديوانه : ٤٨ ، وأما لي القاضي :
١٩٧/١ ، والحماسة البصرية : ١٠٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية :
١٣٦٢/٢ ، وابن الناظم : ٧١١ ، والتذييل والتكميل : ١/٢٣٥ ،
والمغني : ٣٤٤ ، والمساعد : ١٨٩/٢ وما بعدها ، والهمع : ٦٤/٢
وشرح أبيات المغني : ٣٩/٥ .
الجندل : الحجارة . الصفائح : جمع صفيحة : وهي الحجر العريض
الذي يغطى به القبر . زقا : صاح .

(٢) النساء : ٩ .

(٣) نقل ابن هشام كلامه هذا في المغني : ٣٤٥ ، ثم علق عليه .

(٤) أمالي ابن الشَّجَرِيِّ : ١٨٦/١ وما بعدها ، و : ٢٣٢/١ وما بعدها . وانظر
قسم الدراسة : ص ١٨ .

(٥) تقديم ص ١٠٤٠ .

(١) وقول الآخر :

لَوْ يَشَاءُ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لَاحِقُ الْأَطَالِ نَهْدٌ ذُو خَصَلٍ

وذهب الشيخ - رحمه الله - في شرح الكافية إلى منع الجزم بـ (لو)

في السَّعة والضرورة ، وقال عن تسكين النون من (يحزنك) : فهذا من

تسكين ضمة الإعراب تخفيفاً كما قرأ أبو عمرو^(٤) : * يَنْصَرِكُمْ *^(٥) و

* يَأْمُرَكُمْ *^(٦) و* يُشْعِرَكُمْ *^(٧) ، وكما قرأ بعض السلف : ((وَرُسُلَنَا

لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ)) بتسكين اللام ، وعن تسكين الهمزة من (لو يشاء) :

وهذا لأجبة فيه ؛ لأن من العرب من يقول : (جا يجي ، وشا يشا)^(٩)

بترك الهمزة ، فيمكن أن يكون قائل هذا البيت من لُغته ترك همزة (يشاء)

فقال : (يشا) ، ثم أبدل الألف همزة كما قيل في (عالم وخاتيم) :

(عَالِمٌ وَخَاتِمٌ) ، وكما فعل ابن ذكوان في * تَأْكُلُ مِنْسَاتَهُ *^(١٠) حين

قرأ : ((مِنْسَاتَهُ)) بهمزة ساكنة ، والأصل : (مِنْسَاتُهُ) ومفعلة من

نَسَاءَ : جرّه بالعماء ، ولذلك سُمِّيَتْ مِنْسَاءً ، فأبدل الهمزة ألفاً ،

ثم أبدل الألف همزة ساكنة ، فعلى ذلك يحمل قوله : (لَوْ يَشَاءُ) .

(١) تقديم ص ١٠٣٩ .

(٢) شرح الكافية : ١٦٣٢/٣ وما بعدها . وانظر ما سلفه ، والتذييل

والتكميل : ٢٣٥/٨ ب وما بعدها .

(٣) في الأصل : (تحقيقاً) ، وهو تحريف ، والتصويب ممّا حكاه ناظر

الجيش من كلام المصنف (١٨٠/٥) .

(٤) انظر ما سلفه ص ١٠٣٩ .

(٥) آل عمران : ١٦٠ . وفي الأصل (وينصركم) بإقحام الواو .

(٦) البقرة : ٦٧ ، ١٣ ، ١٦٩ ، ٢٦٨ ، وآل عمران : ٨٥ ، والنساء : ٥٨ .

(٧) الأنعام : ١٠٩ .

(٨) الزخرف : ٨٠ ، وللقرأة انظر ما سلفه ص ١٠٤٠ .

(٩) في الأصل : (يشي) ، وهو تحريف .

(١٠) سبأ : ١٤ . وانظر للقرأة ما سلفه ص ١٠٣٩ .

(ص) « وَإِنْ وَلِيَهَا اسْمٌ فَهُوَ مَعْمُولٌ فَعْلٌ مُضَمَّرٌ مَفْسَّرٌ

بظاهر بعد الاسم ، وَرُبَّمَا وَلِيَهَا اسْمَانِ مَرْفُوعَانِ

وَإِنْ وَلِيَهَا (أَنْ) لَمْ يَلْزَمْ كَوْنُ خَبَرِهَا فِعْلًا ، خِلَافًا

لِزَاعِمِ ذَلِكَ . »

(ش) (لو) مَخْتَصَّةٌ بِالْأَعْمَالِ فَلَا تُبَاشِرُ الْجَمَلَ الْأَسْمِيَّةَ ، وَلَكِنْ يَلِيهَا

الاسمُ مَرْفُوعًا وَمَنْصُوبًا ، فَإِنْ وَلِيَهَا الْمَرْفُوعَ ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ (أَنْ)

وَمِلَّتِهَا ، فَهُوَ مَرْفُوعٌ بِفَعْلٍ مُضَمَّرٍ مَفْسَّرٍ بِظَاهِرٍ بَعْدَ الْاسْمِ ، نَحْوُ : « (لو

ذَاكَ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي) » (١) ، وَ (لو زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ قَمْتُ) . وَإِنْ كَانَ (أَنْ)

وَمِلَّتِهَا كَمَا فِي قَوْلِكَ : (لو أَنَّكَ جِئْتَنِي لَأَكْرِمَنَّكَ) فَهُوَ عِنْدَ سَيَبُويَه (٢)

مَوْضِعُ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ ، وَقَدْ شَذَّ ابْتِدَاءُ (أَنْ) بِعَصَدِ

(لو) ، كَمَا نُصِبَ (غُدْوَةٌ) بَعْدَ (لَدُنْ) . وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ (٣) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ

بِ (ثَبِتَ) مُضَمَّرًا كَمَا هُوَ كَذَلِكَ بَعْدَ (مَا) النَّائِبَةِ عَنِ الظَّرْفِ كَقَوْلِهِمْ :

« مَا أَفْعَلُهُ مَا أَنْ جِرَاءَ مَكَانِهِ » (٤) ، وَ « لَأَكْلُمُهُ مَا أَنْ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا » (٥)

وَإِنْ وَلِيَ (لو) اسْمٌ مَنْصُوبٌ فَقَدْ يَكُونُ مَنْصُوبًا بِمَا بَعْدَهُ ، كَمَا فِي

قَوْلِكَ : (لو زَيْدًا ضَرَبْتَ لَأَكْرِمَنَّكَ) ، وَقَدْ يَكُونُ مَنْصُوبًا بِفَعْلٍ مُضَمَّرٍ

مَفْسَّرٍ بِظَاهِرٍ بَعْدَ الْاسْمِ وَغَيْرِ مَفْسَّرٍ . فَالْأَوَّلُ نَحْوُ : (لو / زَيْدًا

(١) تَقْدِيمُ الْمَثَلِ ٩١٧ .

(٢) سَيَبُويَه : ٢٨٩/١ وَمَا بَعْدَهَا ، وَ : ٤٧٠/١ .

(٣) نَسَبَ أَبُو حَيَّانَ هَذَا الرَّأْيَ فِي الْبَحْرِ الْخَهِيطِ (١٠٩/٨) إِلَى الْمُبَرِّدِ وَالزَّمَخْشَرِيِّ ، وَنَسَبَهُ الشَّيْخُ جَمَالُ الدِّينِ إِلَى الزَّمَخْشَرِيِّ . انْظُرْ

شَرْحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٦٣٥/٣ ، وَالْكَشَافُ : ٥٥٩/٣ .

(٤) الْمَغْنِي : ١٨٨ ، ٨٢٨ .

(٥) مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ : ١٧٨/٢ ، وَالْمُسْتَقْصَى : ٢٤٦/٢ ، وَالْمَغْنِي : ١٨٨ ، ٨٢٨ .

(٦) فِي مَتْنِ الْأَصْلِ : (لَمْ) ، وَصُوِّبَتْ فِي الْهَامِشِ .

رَأَيْتَهُ أَكْرَمَكَ ، وَلَوْ عَمَرًا كَلَّمْتَ أَخَاهُ لَأَهْطَاكَ) . وَالثَّانِي قَوْلُهُمْ : (أَضْرِبْ
وَلَوْ زَيْدًا ، وَلَا شَرَابًا وَلَوْ مَاءً) .

وَنَدَّرَ الْمَجِيءُ بِاسْمَيْنِ [مَرْفُوعَيْنِ] ^(١) بَعْدَ (لَوْ) فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ : ^(٢)
لَوْ يَغْيِرُ الْمَاءُ حَلْقِي شَرِيقًا كُنْتُ كَالْغَمَّانِ بِالْمَاءِ أُعْتَصَارِي
وَحَمَلَهُ أَبُو عَلِيٍّ عَلَى أَنَّ (حَلْقِي) فَاعِلٌ لِفِعْلِ مَفْمَرٍ يَغْيِرُهُ (شَرِيقًا) ،
وَ(شَرِيقًا) خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ بِالْفَاعِلِ ، وَالتَّقْدِيرُ : لَوْ
شَرِيقًا يَغْيِرُ الْمَاءُ حَلْقِي هُوَ شَرِيقٌ . وَحَمَلَهُ شَيْخُنَا ^(٥) - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى
أَنَّ (حَلْقِي) مُبْتَدَأٌ ، وَ(شَرِيقًا) خَبَرُهُ ، وَ(يَغْيِرُ الْمَاءَ) مُتَعَلِّقٌ بِالْخَبَرِ
وَقَدْ ابْتَدَأَ الْكَلَامَ بَعْدَ (لَوْ) لَمَّا لَمْ تَعْمَلْ لَمْ يُحْلَلْ بِهَا سَبِيلٌ ^(٦) (إِنْ)
فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ أَبَدًا ، فَتَبَّعَ عَلَى ذَلِكَ بِمَبَاشَرَتِهَا (أَنَّ) كَثِيرًا ،
وَبِمَبَاشَرَةٍ غَيْرِهَا قَلِيلًا .

وَمَحْمَلُهُ عِنْدِي عَلَى أَنَّ يَكُونُ قَوْلُهُ : (حَلْقِي شَرِيقًا) مُبْتَدَأً وَخَبَرًا فِي مَوْضِعِ

(١) فِي الْأَصْلِ : (وَيَنْدَرُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ
مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ (١٨٠/٥ ب) .

(٢) تَكْمَلَةُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

(٣) هُوَ عَدِّيُّ بْنُ زَيْدٍ . وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٩٣ ، وَالْأَغَانِي : ١١٤/٢ ،
وَسَيْبُويه : ٤٦٢/١ ، وَالْمُسْتَقْصَى : ٤٠٨/٢ ، وَفَرْحُ الْكَافِيَّةِ
الشَّافِيَّة : ١٦٣٦/٣ ، وَفَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ : ٣٢٣ ، وَابْنُ النَّازِمِ :
٧١١ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٢٣٦/٨ ب ، وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ : ٣١٦/٥ ،
١٩١/٢ ، وَالْمَغْنِي : ٣٥٤ ، وَفَرْحُ أَبْيَاتِهِ : ٨٢/٥ ، وَالْهَمْعُ : ٦٦/٢ ،
وَالْخَزَانَةُ : ٥٠٨/٨ . وَفِي الدِّيْوَانِ زِيَادَةٌ تَخْرِيجٌ .

(٤) فَرْحُ أَبْيَاتِ الْمَغْنِي : ٨٢/٥ .

(٥) فَرْحُ الْكَافِيَّةِ الشَّافِيَّة : ١٦٣٦/٣ وَمَا بَعْدَهَا .

(٦) فِي الْأَصْلِ (تَمَلَّكَ) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِمَّا حَكَاهُ نَاطِرُ
الْجَيْشِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

نصب (كان) الشَّائِنَةُ مضمرة ، تقديره : لو كان الأمرُ أو الشَّانُ^(١)

حلقي شَرْقُ بغير الماء كنتُ كالغَمَّان ، وكان بالماء اعتماري .

وزعم الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢) أَنَّ الْخَبَرَ بَعْدَ (لو أَنَّ) ملتزمٌ مجيئه فعلاً ، ليكون

ذلك عَوْضاً عن ظهور الفعل المقدَّر بين (لو) و(أَنَّ) ، ومنع صحة

قولك : (لو أَنَّ زَيْدًا حَاضِرًا لَأَكْرَمْتُكَ) . قال الشَّيْخُ^(٣) - رحمه الله - :

وما منع شائع في كلام العرب كقوله تعالى : * وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ

شَجَرَةٍ أَقْلَامٍ * وكقول الرَّاجِزِ^(٤) :

لَوْ أَنَّ حَيًّا مُدْرِكُ النَّجْمِ

أَدْرَكَهُ مُلَايِبُ الرَّمْحِ

وكقول الآخر^(٥) :

وَلَوْ أَنَّ حَيًّا فَائِئَةُ الْمَوْتِ فَاتَهُ^(٦) أَخُو الْحَرْبِ فَوْقَ الْقَارِحِ الْعَدَوَانِ

(١) في الأصل (و) ، وهو تحريف ، والتصويب ممَّا حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح .

(٢) المفضل : ٢٢٣ ، وابن يعيش : ١٠/١ وما بعدها . وانظر التذييل والتكميل : ٢٢٧/٨ ب .

(٣) شرح الكافية الشافية : ١٦٢٧/٣ .

(٤) لقمان : ٤٧ .

(٥) هو كَبِيد ونسبهما ابن الشَّجَرِيِّ إلى بنت مُلَايِبِ الْأَيْثَةِ ، والبيتان في ديوانه : ٢٢٣ ، وأما لي ابن الشَّجَرِيِّ : ٢٢١/١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٦٢٧/٣ ، والتذييل والتكميل : ٢٢٧/٨ ب ، والمغني : ٣٥٧ ، وشرح أبياته : ١٠٢/٥ .

ملايِب الرماح : أبو البراء عامر بن مالك .

(٦) هو مَخْر بن عمرو السُّلَمِيُّ . والبيت في الأصمعيَّات : ١٤٧ ، وشرح الكافية الشافية : ١٦٢٨/٣ ، وابن الناظم : ٧١٣ ، والتذييل والتكميل : ٢٢٧/٨ ب ، والبحر المحيط : ١٩١/٧ ، واللان : (هذا) .

القارح : الذي انتهت أسنانه . العدوان : الشديد العدو .

(٧) في الأصل : (فاتته الموت) ، وهو تحريف ، والتصويب ممَّا حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح .

(١)
وقول الآخر :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَبْقَيْتَ مِنِّي مُعَلَّقٌ يَعُودُ ثَمَامٍ مَا تَأَوَّدَ عَوْدُهَا

(٢)
وقول الآخر :

وَلَوْ أَنَّهَا عُمْفُورَةٌ لَحَسِبْتُهَا مَسُومَةً تَدْعُو عُيَيْدًا وَأَزَنًا

(ص) ((وجوابها في الغالب فعل مجزوم بـ (لم) ، أو ما في منفي))

بـ (ما) ، أو مثبت مقرون غالباً بلام مفتوحة ، لتُحذف غالباً

إلا في صلة ، وقد تمحّب (ما) النافية .))

(ش) انفردت (لو) بلزوم كون جوابها في الغالب فعلاً مضارعاً مجزوماً

بـ (لم) ، نحو : (لو قام زيد لم أقم) ، أو ماضياً مثبتاً أو منفيّاً

بـ (ما) . فإن كان مثبتاً فالأكثر أن تمحبه لام مفتوحة ، نحو : * وَلَوْ

عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا * (٣) ، وقد تظو منها

كما في قوله تعالى : * وَلَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ وَإِيَّايَ * (٤) ، وقوله

تعالى : * وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ * (٥)

(١) نُسب إلى أبي العوّام بن كعب بن زهير وإلى الحسين بن مطير وإلى
كثير عزة ، وليس في طبعة ديوان كثير التي بين يدي .
وهو في أمالي القالي : ٤٣/١ ، والحماسة البصرية : ١١٣/٢ ، وشرح
الكافية الشافية : ١٦٣٨/٣ ، وابن النظم : ٧١٢ ، والتذييل
والتكميل : ٢٣٧/٨ ب ، والعيني : ٤٥٩/٤ وانظر السط : ١٧٩/١ وما بعدها .
الشم : نبت ضعيف يُخشى به .

(٢) نُسب إلى جرير وإلى البعيث وإلى العوّام بن شاذب . وهو في ديوان
جرير : ٥٦٦ ، وحماسة البحري : ٢٦١ ، والحيوان : ٢٤٠/٥ ، ٤٣٠/٦ ،
ومجمل اللغة : ٤٤١/٢ ، والعقد الفريد : ١١٥/٥ ، وشرح الكافية
الشافية : ١٦٣٩/٣ ، والتذييل والتكميل : ٢٣٧/٨ ب ، والمغني :
٣٥٧ ، وشرح أبياته : ١٧/٥ .

عبيد : هم بنو عبيد بن ثعلبة . أزمن : هم بنو أزنم بن عبيد بن

ثعلبة بن يربوع .

(٣) الأفعال : ٢٣ .

(٤) الأعراف : ١٥٥ .

(٥) النساء : ٩ .

وإن كان منفياً بـ (ما) فالأكثر خلوه من اللام كما في قوله تعالى : * لَوْ
كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ * (١) ، وقد تصحبه كما في قولك : (لو كان
كذا لما كان كذا) .

وقوله : ((غالباً)) احترازاً من مجيء جواب (لو) جملة اسمية مصدرية
باللام كقوله تعالى : * وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ
خَيْرٌ لَّوْ * (٢) ، وبالفاء كما أنشده الشيخ - رحمه الله - من قول
الشاعر : (٣)

قَالَتْ سَلَامَةٌ : كَمْ تَكُنْ لَكَ عَادَةٌ أَنْ تَتْرَكَ الْأَصْحَابَ حَتَّى تُعْذِرَا

لَوْ كَانَ قَتْلِي بِسَلَامٍ فَرَاخَةً لَكِنْ فَرَزْتُ مَخَافَةً أَنْ أُوْهِرَا

فحمل ما بعد الفاء على أنه خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : فهو راحة (٤) ،
والجملة جواب لـ (لو) (٥) ، وجاز أن يُجاب بجملة اسمية مقرونة بالفاء
تشبيهاً بـ (إِنْ) .

ويجوز عندي أن يكون ما بعد الفاء معطوفاً على فاعل (كان) ، وجواب
(لو) محذوف ، تقديره : لو كان خوف قتل فراحة لَشَبْتُ (٦) ، كما حُذِفَ
في مواضع كثيرة كقوله تعالى : * إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ
فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ * (٧) ، وكما حُذِفَ

(١) الأحقاف : ١١ .

(٢) البقرة : ١٠٣ .

(٣) هو عامر بن الطفيل . والبيتان في حاشية البحرني : ٤١ ، والتذييل

والتكميل : ٢٢٨/٨ ب ، والمنصبي : ٣٥٩ ، وشرح أبياته : ١١٥/٥ .

(٤) في متن الأصل : (خبر) ، وصُوِّبَتْ في الهامش .

(٥) في الأصل : (للواو) ، وهو تحريف .

(٦) وهو رأي والده في مثل هذا الموضع . شرح الكافية الشافية : ١٦٤١/٣ .

(٧) آل عمران : ٩١ .

(١) هو والشرط في قول الشاعر :

إِنْ يَكُنْ طَبُّكَ الدَّلَالُ فَلَوْ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ وَالسَّنَنِ الْخَوَالِي

قال أبو الحسن : ^(٢) يُريدُ فلو كان في سالف الدهر لكان كذا وكذا .

(هـ) ((فصل : إذا ولي (لَمَّا) فعلٌ ما في لفظاً

ومعنى فهي ظرفٌ بمعنى (إِذْ) فيه معنى الشرط ،

أو حرفٌ يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب ، وجوابها

فعلٌ ما في لفظاً ومعنى ، أو جملة اسمية مع (إذا) ^(٤)

المُفاجأة أو الفاء ، وربما كان ماضياً مقروناً

بالفاء ، وقد يكون مضارعاً .))

(ش) من حروف المعاني (لَمَّا) ، وهي في الكلام على ثلاثة أقسام :

الأول : أن تكون نافية جازمة ، تغليب المضارع إلى المضي ، وقد تقدم

ذكرهما .

والثاني : أن تكون بمعنى (إِلا) في قسم ، أو بعد نفي دون قسم ، وتليها

الأسماء والأفعال إلا الماضي لا يكون بعدها إلا مستقبل المعنى ، فمن

مجيئها في القسم قوله : ^(٥) (عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا ضَرَبْتَ سَوْطًا أَوْ سَوْطَيْنِ) ،

وقول الراجز ^(٦) :

(١) هو عبید بن الأبرص . والبيت في ديوانه : ١٠٧ ، ومعاني القرآن

للأخفش : ١٥٤/١ ، ٣٢٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٦٤١/٣ ،

وابن الناظم : ٧١٤ ، والتذييل والتكميل : ٢٣٩/٨ ب ، والمغني :

٨٥٢ ، وشرح أبياته : ٨ / ٨ .

(٢) معاني القرآن : ٢٣٥/٢ .

(٣) في الأصل : (فهو) ، وهو تحريف ، والتمويه من التمهيل .

(٤) في الأصل : (إذ) ، وهو تحريف .

(٥) كذا في الأصل ، ولعل المصواب : (قولك) .

(٦) تقدم البيتان ص : ٥٥٥ .

قَالَ لَهُ : يَا لَلْوِ يَازَا الْبُرْدَيْنِ

لَمَّا غَشِيَتْ نَفْسًا أَوْ اُنْتَيْنِ

ومن مجيئها بعد النَّفْسِ الْخَالِي من الْقَسَمِ قِرَاءَةُ عَاصِمٍ وَحَمَزَةٍ : * وَإِنْ

كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحَضَّرُونَ * * (١) وَإِنْ كُلُّ / ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ

الدُّنْيَا (٢) أَي : مَا كُلُّ إِلَّا جَمِيعٌ ، وَمَا كُلُّ ذَلِكَ إِلَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا .

وَالثَّالِثُ : أَنْ تَدَلَّ عَلَى وُجُوبِ شَيْءٍ لَوْجُوبِ غَيْرِهِ ، وَلَا يَلْزَمُهَا إِلَّا فَعَلٌ

مَا فِي لَفْظٍ وَمَعْنَى ، وَهِيَ حَرْفٌ يَقْتَضِي فِيمَا مَضَى وُجُوبًا لَوْجُوبَ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ ، (٣)

وظرفٌ بِمَعْنَى (إِنْ) فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ (٤) . قَالَ شَيْخُنَا - رَحِمَهُ (٥)

اللَّهُ - : وَالْمَحِيحُ قَوْلُ سَيَبَوِيهِ ، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : * وَتِلْكَ الْقُرَى

أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا * فَإِنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُمْ هَلَكُوا بِسَبَبِ ظُلْمِهِمْ ، لَا أَنَّهُمْ

أَهْلَكُوا حِينَ ظَلَمُوا : لِأَنَّ الْهَلَكَ مَتَأَخَّرَ عَنْهُ . وَرَبَّمَا يَقْوَى [مَا] قَالَ سَيَبَوِيهِ (٦)

أَنَّ اسْمِيَّتَهَا مَشْكُوكٌ فِيهَا ، وَحَرْفِيَّتُهَا ظَاهِرَةٌ : لِأَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى

الشَّرْطِ ، فَتَقْتَضِي فِيمَا مَضَى وُجُوبًا لَوْجُوبَ ، كَمَا تَقْتَضِي (لَوْ) امْتِنَاعًا

لِامْتِنَاعٍ ، وَالْحُكْمُ بِالظَّاهِرِ رَاجِعٌ . قَالَ الشَّيْخُ (٨) : وَيَقْوَى قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّهَا

(١) يَمْسَن : ٣٢ .

(٢) الزَّخْرَفُ : ٣٥ .

(٣) سَيَبَوِيهِ : ٣١٢/٢ .

(٤) الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ أَنَّهَا بِمَعْنَى (حِينَ) انْظُرْ رِصْفَ الْمُبَانِي : ٢٨٤ ،

وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ شَيْخُهُ ابْنُ السَّرَاجِ ، وَتَبِعَهُ فِيهِ تَلْمِيذُهُ ابْنُ جُنِي :

الْمَعْنَى : ٣٦٩ .

(٥) شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٦٤٤/٣ ، وَمَانَقَلَهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّهَا ظَرْفٌ

بِمَعْنَى (حِينَ) .

(٦) الْكَهْفُ : ٥٩ . (٧) تَكْمِلَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٨) شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٦٤٤/٣ .

(١) قد جاءت لمجرد الوقت في قول الراجز :

إِنِّي لَا رَجُو مُحَرِّزًا أَنْ يَنْفَعَا
إِسَائِي لَمَّا صِرْتُ شَيْخًا قَلِمَا

وجواب (لَمَّا) فعل ما في لفظاً ومعنى ، نحو : * فَلَمَّا أَنْ جَاءَ
الْبَيْتُ الْقَاءُ * (٢) ، أو جملة اسمية مع (إذا) (المفاجأة كقوله
تعالى : * فَلَمَّا أَحْسَوْا بِأَنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ * (٣) ، أو
مع الفاء كقوله تعالى : * فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ * (٤)
وربما كان ماضياً مقروناً بالفاء كقول الشاعر : (٥)

فَلَمَّا رَأَى الرَّحْمَنُ أَنْ لَيْسَ فِيكُمْ رَشِيدٌ وَلَانَاهِ أَخَاهُ عَنِ الْغَدْرِ
فَمَسَّ عَلَيْكُمْ تَغْلِبَ الْبَنَةِ وَائِيلِ فَكَانُوا عَلَيْكُمْ مِثْلَ رَاغِيَةِ الْبَكْرِ

(١) البيتان بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ١٦٤٤/٣ ، وشرح
عمدة الحافظ : ٤٠٣ ، وشرح شواهد التوضيح : ٢٦ ، والتذييل
والتكميل : ١/٢٤٢/٨ ، واللسان : (قلع) .

(٢) يوسف : ٦٦ .

(٣) الأنبياء : ١٢ .

(٤) لقمان : ٣٢ .

(٥) تقبلاً ٣٣٤ .

(٦) في الأصل : (ثعلب) ، وهو تصحيف .

(ص) بـاي تَتَمِيمُ الكلام على كلمات مُفْتَقِرَة إلى ذلك

((يُسْتَفْهَم بِـ (كَيْفَ) عن الحال قَبْلَ ما يُسْتَفْنَى بِهِ ، وعن

الخبر قَبْلَ ما لا يُسْتَفْنَى بِهِ ، ومعناها : على أَيِّ حالٍ ؟ فلذا

تُسَمَّى ظرفاً ، وَرَبَّمَا صَحِبَتْهَا (على) ، ولجوابها وللبدل منها

النَّصْبُ في الأول ، والرفْعُ في الثاني إِنَّ عُدِمَتْ نَوَاسِخُ الْإِبْتِدَاءِ

وَلَا فَالنَّصْبُ . وَلِإِجَازِ بِهَا قِيَاماً ، خِلَافاً لِلْكَوْفِيِّينَ .))

(ش) مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَّةِ (كيف) ، وتدل على اسميتها أمور :

أحدها : اِسْتِفَاءٌ أَنْ تَكُونَ حَرْفًا لِلْاِسْتِفَاءِ بِهَا مَعَ الْأَسْمِ الْمَفْرَدِ ، نَحْوُ :

(كيف أنت ؟) ، وَانْتِفَاءٌ أَنْ تَكُونَ فِعْلًا لِدُخُولِهَا عَلَى الْأَفْعَالِ وَاتِّصَالِهَا

بِهَا ، نَحْوُ : * كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ * (١) ، وَالْفِعْلُ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ إِلَّا مَفْصُولًا عَنْهُ

فِي النَّيَّةِ بِضَمِيرِ الْفَاعِلِ الْمُسْتَكِنِّ كَمَا فِي قَوْلِكَ : (إِنْ تَقُمْ أَقُمْ) ، فَلَمَّا

اُنْتَفَى أَنْ تَكُونَ حَرْفًا ، وَأَنْ تَكُونَ فِعْلًا ، تَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ اسْمًا .

الثاني : جَوَازُ إِبْدَالِ الْأَسْمِ مِنْهَا كَمَا فِي قَوْلِكَ : (كيف زيد أفا رُغْ أَمْ

مَشْغُولٌ ؟ ، وَكَيْفَ سِرَّتْ أَرَا كِبًا أَمْ مَا شَيْئًا ؟) فَلَوْلَا أَنَّ (كيف) اسْمٌ لَمَّا

أُبْدِلَ مِنْهَا الْأَسْمُ .

الثالث : دُخُولُ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ : ((عَلَى كَيْفَ تَبِيعُ الْأَحْمَرَيْنِ ؟)) (٢)

وَهِيَ اسْمٌ مَبْنِيٌّ لَشَبْهِهَا بِالْحَرْفِ فِي الْمَعْنَى ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى هَمْزَةِ الْاِسْتِفْهَامِ

بَدَلِيلُ وَجُوبِ اقْتِرَانِ الْهَمْزَةِ بِالْبَدَلِ مِنْهَا ، نَحْوُ : (كيف زيد أصبح أَمْ

سَقِيمٌ) . وَبُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةِ فِرَارٍ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَكَانَتْ الْحَرَكَةُ

فَتْحَةً ؛ لِأَنَّهَا أَخْفُ ، وَالنُّطْقُ بِهَا بَعْدَ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ أَسْهُلُ .

ومعنى (كيف) اِسْتِفْهَامٌ عَنْ وَصْفِ مَنْكُورٍ لِمَوْصُوفٍ بَعْدَهُ مَذْكُورٌ ، فَلِذَلِكَ

لَا يُبْدَلُ مِنْهَا وَلِإِجَابِ (٤) إِلَّا بِصِفَةِ نَكْرَةٍ ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ عَامَّةً لِجَمِيعِ أَحْوَالِ

الْمَوْصُوفِ حَتَّى يَصَحَّ أَنْ تُجَابَ (٤) بِبَعْضِهَا ، وَلِذَلِكَ تُسَمَّى اسْمَ اِسْتِفْهَامٍ عَنْ

(١) الفجر : ٦ ، الفيل : ١ .

(٢) القول في ابن يعيش : ١١٠/٤ ، والتذييل والتكميل : ١/٢٤٥/٨ ،

والاحمران : الذهب والزعفران ، وقيل الغمر واللحم .

(٣) كذا في الأصل وفيما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح : (١/١٨٦/٥) .

(٤) في الأصل : (يجاب) ، وهو تصحيف .

(١) **الحال** . و قيل : معناها على أي حال ، فتسمى ظرفاً ؛ لأنها في تأويل جارٍ ومجرورٍ ، كما أن الظرف في تأويل جارٍ ومجرورٍ ، ولاشك في صحة تقدير : على أي حال ، مكان (كيف) ، وأن قولك : (كيف زيد ؟) في معنى : على أي حال زيد ؟ ولكن ليس كذلك لأن (كيف) موضوعة لذلك المعنى ؛ بل لأن معناها راجع إليه بنوع من اللزوم ، ويدل على ذلك أمران : أحدهما : أنه كما يصح تقدير : (على أي حال) مكان (كيف) ، كذلك يصح تقدير وصف مجرور من حرف جر مكانها ، فيجوز أن يأتي بدل (كيف) من نحو : (كيف أنت أقائم أم غير قائم ؟) وشبهه ، فتقول : (أقائم أنت أم غير قائم ؟) ، فتفيد بذلك ما تفيده (كيف أنت ؟) ، فيجب أن تكون حقيقة (٢) في الاستفهام عن الحال ؛ لأن كونها ظرفاً مستلزم لكثرة التضمنين ، ولتقدير الاستقرار ، وكلاهما على خلاف الأصل .

الثاني : أن البدل من (كيف) إما منصوب ، نحو : (كيف سرت أراكباً أم ماشياً ؟) ، وإما مرفوع ، نحو : (كيف زيد أصبح أم سقيم ؟) ، ولو كانت ظرفاً لما كان البدل منها إلّا مجروراً بمثل ما تضمنه ، فكان يجب أن يقال : كيف سرت أراكباً أم على مشي ؟ وكيف زيد أعلى صحة أم على سقم ؟ كما يجب أن يقال : (أين كنت أفني الدار أم في المسجد ؟) ، فلما لم يجب أن يقال ذلك ، بل أبدلوا منها بدون حرف جر ، علم أنها ليست ظرفاً .

/ ولـ (كيف) صدر الكلام كغيرها من أدوات الاستفهام ، ولا تخرج في استعمال عن أن تكون في موضع نصب على الحال ، أو خبر مبتدأ في

(١) تكملة ممّا حكاها ناظر الجيش من كلام الشارح (١٨٦/٥) .

(٢) في الأصل : (حقيقة) وهو تصحيف ، والتصويب ممّا حكاها ناظر الجيش من كلام الشارح .

الحال أو الأصل إلا ما شذَّ من نحو جرَّها بـ (على) في قول بعضهم : ((على
كيف تبَّيعَ الأحمرين))^(٢) . فإذا وقفت على (كيف) قبل تامٍّ مستغنٍ عنها
كانت في موضع نصب على الحال ؛ لأنها في تأويل صفةٍ نكرةٍ متقدِّمةٍ على
موصوفها ، والصفة المتقدِّمة على الموصوف لا يجوز أن تكون نعتاً له ؛ لأنَّ
النَّعت تابعٌ فلا يتقدَّم على المتبوع ، بل يجب فيها أحدُ أمرين : إمَّا أن
تُجعل حالاً من الموصوف ، وإمَّا أن تُقام مقامه ، ويُجعل هو بدلاً منها ، فلم
يجز في (كيف) أن تُقام مقامَ الموصوف ؛ لأنها في تأويل صفة نكرة ،
والصفة النكرة يقبَح فيها ذلك ، فوجب أن تكون حالاً ، ولذلك يُبدل منها
وتُجاب^(٣) بالنَّصب ، تقول : (كيف سار زيدٌ أراكباً أم ماشياً ؟) فيقال :
(ماشياً) أو (راكباً) ، ويُقال : (كيف جئت ؟) فتقول : (مسرعاً)
بالنَّصب لا غير ؛ لأنَّ البدل من الحال حالٌ ، والحال لا تكون إلا منصوبةً .
وإذا وقعت^(٤) (كيف) قبل ما لا يتمُّ كـ (إلا) كانت كلاماً مقدِّماً ، وما
بعدها مخبرٌ عنه ؛ لأنه لا يجوز أن تكون مُلغاةً ؛ لأنه قد حصلت بها الفائدةُ
وتمَّ بها الكلام ، ولا يجوز أن تكون هي المخبر عنه ، وما بعدها الخبرُ ؛
لأنَّها في تأويل صفة نكرة ، فيقبَح جعلها اسماً مخبراً عنه بما بعدها ،
فوجب أن تكون خبراً مقدِّماً في موضع رفع إنَّ عُدِمَتْ نواسخُ الابتداء ، ولذلك
يُبدل منها وتُجاب^(٥) بالرفع ، نحو : (كيف زيدٌ أفاًرغ أم مشغولٌ ؟) ،

(١) في الأصل : (وَ) ، وهو تحريف .

(٢) تقدم القول قريباً .

(٣) في الأصل : (تبدل يجاب) ، وهو تصحيف .

(٤) في الأصل : (وقت) وهو تحريف .

(٥) في الأصل : (يجاب) ، وهو تصحيف .

وإنَّ وُجِدَتْ نَوَاسِخُ الْإِبْتِدَاءِ فِيهِ فِي مَوْضِعٍ نَصَبَ خَبَرًا قَبْلَ (كَانِ) أَوْ إِحْدَى
أَخَوَاتِهَا ، وَلِذَلِكَ يُبَدَّلُ مِنْهَا وَتُجَابَ بِالنَّصْبِ ، نَحْوُ : (كَيْفَ كَانَ زَيْدٌ أَصِحَّاحًا
أَمْ سَقِيمًا ؟ وَكَيْفَ رَأَيْتَ عَمْرًا أَشَاعِرًا أَمْ فَقِيهًا ؟) . وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ
عَلَى الْمَجَازَةِ بِهَا ^(١) فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِعَادَتِهِ .

(ص) ((فصل : تكون (قَدْ) اسْمًا ل (كَفَى) ، فَتُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَ

أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ ، وَتُرَادِفُ (حَسْبَ) فَتُؤَافِقُهَا فِي الْإِضَافَةِ إِلَى

يَاءِ الْمِتَكَلِّمِ . وَتَكُونُ حَرْفًا فَتَدْخُلُ عَلَى فِعْلٍ مَا فِي مَتَوَقِّعٍ لِإِثْبَاتِهِ

الْحَرْفَ لِتَقْرِيبِهِ ^(٢) مِنَ الْحَالِ ، وَعَلَى مَضَارِعَ مَجْرُودٍ مِنْ جَازِمٍ وَنَاصِبٍ

وَحَرْفَ تَنْفِيسٍ ^(٣) لِتَقْلِيلِ مَعْنَاهُ ، وَعَلَيْهِمَا لِلتَّحْقِيقِ ، وَلَا تُفَصَّلُ

مِنْ أَحَدِهِمَا بِغَيْرِ قَسَمٍ ، وَقَدْ يَغْنِي عَنْهُ دَلِيلٌ فَيُوقَفُ عَلَيْهَا)) .

(ش) تكون (قَدْ) فِي الْكَلَامِ اسْمًا وَحَرْفًا . فَإِذَا كَانَتْ اسْمًا فِيهِ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : اسْمُ فِعْلٍ مَا فِي بِمَعْنَى (كَفَى) ، فَتُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ ،

فَيَتَمُّ بِهَا الْكَلَامُ مَعَ الْفَاعِلِ ، وَلَا يَبْزُرُ مَعَهَا ضَمِيرُهُ ، وَتَنْصِبُ الْمَفْعُولَ كَقَوْلِكَ :

(قَدْ زَيْدًا دِرْهَمَانٍ ، وَالذُّرْهَمَانِ قَدْ زَيْدًا) . وَلَا يَجُوزُ (قَدْ) كَمَا لَا يَجُوزُ

(كَيْفًا) ؛ لِأَنَّ (قَدْ) اسْمُ فِعْلٍ .

وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (حَسْبَ) أَي : كَافٍ ، فَتُؤَافِقُهَا فِي الْإِضَافَةِ إِلَى

الْمَفْعُولِ ، وَفِي لَزُومِ اسْتِعْمَالِهَا أَحَدَ جُزْأَيِ الْإِبْتِدَاءِ كَقَوْلِكَ : (قَدْ زَيْدٌ دِرْهَمٌ)

(١) فِي الْأَصْلِ : (يَجَاب) ، وَهُوَ تَمْحِيفٌ .

(٢) انْظُرْ ص ١٠٢٠ وَالتَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٢٤٥/٨ ب .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (لِتَقْرِيبِ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّسْهِيلِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (تَنْفِيسِ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ التَّسْهِيلِ .

كما تقول : (حَسْبُ زَيْدٍ دِرْهَمٌ) ، فد (قد) في هذا اسمٌ لمرادفَتِها
 لما ثبتت أَسْمِيَّتُهُ معنًى واستعمالاً ، وهي مبتدأٌ ، و (درهم) الخبرُ .
 ولكنها مبنيةٌ على السكون لوضعها على حرفين ، وشبهها بـ (قد) الجرفيَّةُ ،
 فلم يظهر فيها الرفعُ .^(١)

وقوله : ((فتوافقها في الإضافة إلى غير ياء المتكلم)) معناه أن (قد)
 تُضاف إلى كل ما تُضاف إليه (حَسْبُ) إِلَّا أَنَّ (حَسْبًا) تُضاف إلى ياء
 المتكلم مجرَّدةً من نون الوقاية كقوله :^(٢)
^(٤) المتكلم مجرَّدةً من نون الوقاية كقوله :^(٥)

فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

و (قد) تُضاف إلى الياء مجرَّدةً [و] مع نون الوقاية ، كما سبق^(٦)
 الاستشهاد عليه في باب المضمَر ، نحو قول الشاعر :^(٧)
^(٨)

إِذَا قَالَ قَدْنِي قَالَ بِاللهِ حِلْفَةً

-
- (١) في الأصل : (لمرادفتها ... ثبتت) ، وهو تصحيف .
 (٢) انظر التذييل والتكميل : ١/٢٤٦/٨ .
 (٣) في الأصل : (أنه) باقحام الهاء . والتصويب مما حكاه ناظر
 الجيش من كلام الشارح (١/١٨٧/٥) .
 (٤) في الأصل : (عن) ، وهو تحريف ، والتصويب مما حكاه أبو حيان من
 كلام الشارح : ١/٢٤٦/٨ .
 (٥) هو منظور بن سحيم الفقعسي . والبيت في شرح ديوان الحماسة :
 ١١٥٨/٣ ، والمقرب : ٥١/١ ، وشرح عمدة الحافظ : ١٢٢ ، وشرح
 الكافية الشافية : ٢٧٤/١ ، والتذييل والتكميل : ١/٢٤٦/٨ ،
 والمغني : ٥٣٥ ، وشرح أبياته : ٢٥٠/٦ .
 وصدرة : ((واما كرام موسرون أتيتهم)) .
 (٦) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١/١٨٧/٥) .
 (٧) انظر ص ٣٣ / ب .
 (٨) تقدّم البيت كاملاً ص ٥٥٧ .

(١) وقول الرّاجز :

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيثِينَ قَدِي

ولذا كانت حرفاً فهي على ثلاثة أَضْرَب :

أحدها : أَنْ تكون حرفَ تَقْرِيْبٍ ، فتَدْخُلُ على فعل ما في متمرّف متوقّع ، أي

منتظر ، لتَقْرِيْبه من الحال .

والثّاني : أَنْ تكون حرفَ تَقْلِيلٍ ، فتَدْخُلُ على المضارع المجرّد من جازم

وناصب وحرف تنفيس ، لتقليل وقوعه كقولك : (البخيلُ قد يُعْطى ، والجوادُ

قد يمنع) .

الثّالث : أَنْ تكون حرفَ تَحْقِيقٍ فتَدْخُلُ على كلّ من بناء المضارع والماضي

لتقرير معناه ونفي الشكّ عنه ، فدخولها على الماضي كثيرٌ كقوله تعالى :

* قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا * وَقَوْلِهِ تَعَالَى : * وَلَقَدْ

نَادَانَا نُوحٌ * * * وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آتَمٍ * * * ومن دخولها على المضارع

قوله تعالى : * قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ * * * قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ

الْمُعَوِّضِينَ مِنْكُمْ * * * (٦)

(١) نُسِبَ إِلَى حُمَيْدٍ الْأَرْقَطِ .

والبيت في سيبويه : ٣٨٧/١ ونوادير أبي زيد : ٥٢٧ ، وإصلاح المنطق : ٣٧٧ ، ٤٤٤ ، والأصول : ١٢٢/٢ ، والمحتجب : ٢٢٣/٢ ، وأمالى ابن السجري : ١٤٢/٢ ، والتنبيه للبكري : ٦١ ، والإنباف : ١٣١/١ ، وابن يعيش : ١٢٤/٣ ، ١٤٣/٧ ، وضرائر الشفر : ١١٣ ، والتذيل والتكميل : ١/٢٤٦/٨ ، والخزانة : ٣٨٢/٥ ، واللسان : (لحد) ، (قدد) .

الخبيلان : يعني بهما عبد الله بن الزبير وأخاه مصعباً .

(٢) المجادلة : ١ . (٣) المافات : ٧٥ .

(٤) طه : ١١٥ . (٥) البقرة : ١٤٤ .

(٦) الأحزاب : ١٨ .

وقول الشاعر (١) :

قَدْ أَتَرَكَ الْقِرْنَ مُصَفَّرًا أَنَامِلُهُ كَانَ أَثْوَابُهُ مُجَّتَ (٢) بِفِرْصَادٍ

وهو في علم البيان من التقليل على طريق التهكم .

ولا يُفصلُ بين (قد) والفعل إلا بالقسم كقول الشاعر (٣) :

أَخَالِدُ قَدْ - وَاللَّهِ - أُوطِئْتُ عَشْوَةً وَمَا الْعَاشِقُ الْمَظْلُومُ فِينَا بِسَارِقٍ

أَقَرَّ يَمَا لَمْ يَأْتِيهِ الْمَرْءُ إِنَّهُ رَأَى الْقَطْعَ خَيْرًا مِنْ فَضِيحَةِ عَاشِقٍ

/ وقول الآخر (٤) :

لَقَدْ أَرْسَلُونِي فِي الْكَوَاعِبِ رَاعِيًا فَقَدْ - وَأَبِي رَاعِي الْكَوَاعِبِ - أَفْرِسُ

أراد : فقد أَفْرِسُ راعي الكواعب وَحَقَّ أَبِي ، ويجوز أن يكون [أَخَافُ الْإِيَّالِي]

راعي (٥) ، وهو يعني نفسه .

وقد يغني عن الفعل بعدها دليل ، فيُحذف كما حُذِفَ بَعْدَ (لَمَّا) ، ويوقف

(١) نُسِبَ إِلَى عُبَيْدِ بْنِ الْأَجْرَسِ وَإِلَى شَمَّاسِ الْهَذَلِيِّ . وهو في ديوان عبید :

٤٩ ، وسيبويه والألم بحاشيته : ٣٠٧/٢ ، والمقتضب : ١٨١/١ ،

وأما لي ابن الشجري : ٢١٢/١ ، والبحر المحيط : ١١٠/٤ ، والمغني :

٢٣١ ، وشرح أبياته : ١٠٣/٤ ، والهمع : ٧٣/٢ ، والخزانة : ٢٥٣/١١ .

اصفرار الأمل كناية عن الموت . الفرصاد : التوت ، شَبَّهَ السِّدْمَ

بحمرة عصارته .

(٢) في الأصل : (فجت) أو (بجت) ، وهو تحريف ، والتصويب من المصادر

المأبقة .

(٣) هو أخ ليزيد بن عبد الله البجلي . وهما في التذييل والتكميل : ٢٤٧/٨ ب ،

وشرح أبيات المغني : ٨٦/٤ وما بعدها ، والأول في الجنس الداني : ٢٦٠ ،

والهمع : ٢٤٨/١ ، ٧٣/٢ .

وورد صدر الأول منهما ملحقاً مع عجز بيت للفرزدق في المغني : ٢٢٧ .

وبيت الفرزدق هو :

وَمَا حُلَّ مِنْ جَهْلٍ حُبًا حُلْمَانَا وَلَقَاتِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ

انظر ديوان الفرزدق : ٢٩/٢ ، وسيبويه : ٢٦٠/٢ .

(٤) البيت بدون نسبة في التذييل والتكميل : ٢٤٧/٨ أ ، واللسان :

(فرس) ، وشرح أبيات المغني : ٨٧/٤ .

(٥) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١٨٢/٥ ب) .

عليها كقولك : (أَزِفَ الشُّخُومُ وَكَأَنَّ قَدْ) ، قال النَّايفَةُ^(١) :

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ

أي : وكأنَّ قد زالت .

(ص) ((وترادفها (هَلْ) وتساويها همزة الاستفهام فيما

لم يصحب نافيًا ، وما لم يُطلب به تَعْيِينٌ • ويكثر قيام

(مَنْ) مقرونةً بالواو مقامَ النَّافيِ^(٢) فَيُجَاءُ غالباً بـ (إِلَّا)

قَصْدًا^(٣) لِلإِيجَابِ •

وقد يُقَصَّدُ بـ (أَيَّ) نَفْيٍ فَيُعْطَفُ على ما في حَيْزِهَا بـ (وَلَا) •

ولأصالة الهمزة استأثرت بتمام التَّصْدِيرِ ، فدخلت على

الواو والفاء و (ثُمَّ) ، ولم يدخلن عليها ، ولم تُعَدَّ

بعدَ (أَمْ) بخلاف (هَلْ) وسائر أخواتها • ويجوز ألا تُعاد

(هَلْ) لشبهِها بالهمزة في الحَرْفِيَّةِ ، وأن تُعاد لشبهِها

بأخواتها في عدمِ الأصالة ، وقد تدخل عليها الهمزة

فتتعيَّن مرادفةُ (قَدْ) ، وَرُبَّمَا بُدِّلَتْ هَاؤُهَا همزةً •))

(١) البيت في ديوانه : ٨٩ ، والخصائص : ٣٦١/٢ ، ١٣١/٣ ، وسر صناعة

الإمراء : ٣٣٤/١ ، ٤٩٠/٢ ، ٧٧٧ ، وابن يعيش : ٥/٨ ، ١١٠ ، ١٤٨ ،

١٨/٩ ، ٥٢ ، والبحر المحيط : ٤٤٥/٧ ، ١٥٥/٨ ، والتذيل والتكميل :

٢٤٧/٨ ب ، والمغني : ٢٢٧ ، ٤٤٨ ، وشرح أبياته : ٩١/٤ ، والهمع :

١٤٣/١ ، والخزانة : ١٩٧/٧ •

(٢) في الأصل : (الباقي) ، وهو تصحيف ، والتصويب من التسهيل •

(٣) في الأصل : (قصد) ، وهو خطأ ، والتصويب من التسهيل •

(ش) (هَلْ) حرف استفهام تَجِيءُ مع الماضي بمعنى (قَدْ) كقوله تعالى :

* هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ * ^(١) ، قال المفكِّرون : المعنى قَدْ

أتى على الإنسان حينٌ مِنَ الدَّهْرِ .

وللاستفهام حرفان الهمزة و(هل) ، فالهمزة يُستفهم بها عن التَّصْدِيقِ

كقوله : (أزيد قائم ؟ وأقام عمرو ؟) ، وعن التَّصَوُّرِ لطلب التَّعْيِينِ

كقولك : (أزيد قام ؟ وأمرأ كلمت ؟) ، وتدخل على النَّفْيِ لتقرير ،

أو توبيخ ، أو تمنٍّ ، أو نحو ذلك ، كما سبق التنبيه عليه في باب (لا)

لنَفْيِ الْجَنَسِ ^(٢) .

وَأَمَّا (هَلْ) فيُستفهم بها عن التَّصْدِيقِ الْمَوْجِبِ لِغَيْرِ ، ولذلك قُبِحَ

(هل زيد قام ؟ وهل عمرأ ضربت ؟) ، وامتنع : [هل زيد قائم أو عمرو .

وإلى كون (هل) للاستفهام الموجب الإشارة بقوله : « وتساوي همزة

الاستفهام فيما لم يصحب نافياً ولم يُطلب فيه تَعْيِينٌ » .

وكثير ما يُعَدَّى الاستفهام عن أصله ، فيؤتى به في مقام الإنكار والجحد

فيجري مجرى النَّفْيِ ، فمما جاء من ذلك بالهمزة قوله تعالى : * أَهْمُ

يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ * ^(٤) ، وبـ (هَلْ) قوله تعالى : * وَهَلْ يُجَاوِزُ إِلَّا الْكُفُورُ * ^(٥) ،

وبـ (متى) قولهم في مقام الجحد : (متى قلت هذا ؟) ، وبـ (أين) نحو

ما حكى الكسائي : ((أَأَيْنَ كُنْتَ لِتَنْجُو مِنِّي)) ^(٦) ، أي : ما كنت لتنجو مِنِّي ،

(١) الإنسان : ١ . وانظر تفسير الطبري : ٢٠٢/٢٩ ، والبحر

المحيط : ٢٩٣/٨ .

(٢) انظر ص ١٧٦/ب .

(٣) تكملة ممّا حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١/١٨٩/٥) .

(٤) الزخرف : ٣٢ .

(٥) سبأ : ١٢ .

(٦) معاني القرآن للفراء : ٤٢٤/١ .

وب (كيف) كقراءة عبد الله : ((كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ

وَلَا تَمَّةٌ)) (١) ، وقد جاء ذلك بـ (مَن) مقرونة بالواو وبعدها (إِلا) في

الغالب لقصد الإيجاب كقوله تعالى : * وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ

سَفِهَ نَفْسَهُ * (٢) ، المعنى : وما يرغب عن مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ

ومثله : * وَمَنْ يَقْنُطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ * (٤)

وقد يجيء بـ (أَيْ) نفياً فيُعطف على ما في خبرها بـ (ولا) كقول الشاعر : (٥)

فَأَذْهَبَ فَأَيُّ فِتْنَى فِي النَّاسِ أَحْزَرُهُ عَنْ حَتْفِهِ ظِلْمٌ نُدْعَى وَلَا جَبَلُ

واعلم أنَّ أصل أدوات الاستفهام الهمزة ؛ لأنها تأتي في الإيجاب والنفي ،

ويُستفهم بها عن التَّصَوُّر وعن التَّصْدِيق ، ولكونها أصل أدوات الاستفهام ،

والاستفهام له صَدْرُ الكلام استأثرت عن أخواتها بتمام التَّصْدِير ، فدخلت

على المواضع من الواو والفاء و (تَمْ) ، ولم يدخلن عليها ، فلا يُقال :

قد قام زيد فأقام أخوه ، كما يُقال : (فهل قام أخوه) ، وإنَّما

يُقال : (قد قام زيد أقام أخوه) ، كما قال تعالى : * وَأَوَّلَمْ يَهْدِ

لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ * (٦) (أَفَلَمْ يَبْيَأِ الَّذِينَ آمَنُوا * (٧) ،

(١) التوبة : ٧ . وانظر للقراءة معاني القرآن للفراء : ٤٢٣/١ .

(٢) البقرة : ١٣٠ .

(٣) في المتن : (ومن) ، وصُوِّبَتْ في الهامش .

(٤) الحجر : ٥٦ .

(٥) هو الْمُتَنَخِّلُ الْهُذَلِيُّ . والبيت في شرح أشعار الهذليين : ١٢٨٣/٣ ،

ومعاني الفراء : ١٦٤ ١ ، والخصائص : ٤٢٣/٢ ، والمحاسب : ١٩٥/٢ ،

وأما لي ابن الشجري : ٧٧/١ ، ٣٢/٢ ، والمغني : ٤٦٤ مُحَفَّفًا ،

(ولا حيل) ، وشرح أبياته : ٧٦/٦ ، واللسان : (قلا) .

أحزره : منعته .

(٦) الأعراف : ١٠٠ .

(٧) الرعد : ٣١ .

(أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ^(١) ، وهو عند سيبويه^(٢) على التقديم والتأخير
إشارة لهزمة الاستفهام بتمام التصدير .

وفي امتناع دخول العواطف عليها مع مساواتها لـ (هل) في صحة عطفه
ما هي فيه على ما قبله شاهد على صدق قول سيبويه .

وقد حمل الزمخشري^(٣) بعض ما جاء من ذلك في القرآن الكريم على إضمار
المعطوف عليه ، فقال في قوله تعالى : * أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا * [وقوله
تعالى : * أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ * : [تقديره : أَكْفَرُوا وكَلَّمَا عَاهَدُوا]^(٤)
وَأَكْفَرْتُمْ] فَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ^(٥) . وهو إضمارٌ لدليل عليه ، ولا يفتقر
تصحیح الكلام إليه .

ولا ستئثار الهزمة بتمام التصدير لم تُعد بعد (أَمْ) المتصلة ، ولا
المنقطعة ، تقول : (أَدَيْسَ في إلقاء أَمْ عَسَلِ ، وأزید خارج أَمْ عمرو
مقيم) ، وليس لك أن تُعيد الهزمة بعد (أَمْ) ، كما تُعيد الجار للتوكيد
في نحو : (أزيد مررت أَمْ بعمر) ، لأنها لما لم تقع للتأسييس بعد
العاطف كانت عن وقوعها للتوكيد بعده أبعد .

وأما (هل) فيجوز فيها مع (أَمْ) المنقطعة ألا تُعاد استغناءً بدلالة
العاطف على التشريك ، نحو : (هل قام زيد أَمْ خرج عمرو) ، ويجوز
أن تُعاد توكيداً ؛ لأنه لا يمتنع دخول العاطف عليها ، نحو :

-
- (١) الرعد : ٣١ .
(٢) يونس : ٥١ .
(٣) سيبويه : ٤٩١/١ .
(٤) الكشاف : ٨٠/١ ، ٨٥ .
(٥) البقرة : ١٠٠ .
(٦) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١٨٩/٥ ب)
(٧) البقرة : ٨٧ .
(٨) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح .

(هَلْ قَامَ زَيْدٌ أَمْ هَلْ خَرَجَ عَمْرُو) ، وقال الله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى
وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾ (١) ، فُجِّعَ
بَيْنَ الْاِسْتِفْهَامَيْنِ .

فَإِنْ قُلْتَ : كَيْفَ صَحَّ الْجَمْعُ بَيْنَ (هَلْ) وَ (أَمْ) (الْمُنْقِطَعَةُ ، وَالنَّحْوِيُّونَ
يَقُولُونَ : إِنَّهَا تُفِيدُ / الْاِسْتِفْهَامَ وَالْإِضْرَابَ مَعًا ؟

قُلْتُ يَتَجَهُّ ذَلِكَ عَلَى أَنْ تَكُونَ (أَمْ) دَالَّةً عَلَى الْإِضْرَابِ بِالْوَضْعِ ، وَعَلَى
الْاِسْتِفْهَامِ إِذَا لَمْ يُذَكَّرْ بَعْدَهَا بِاللِّتِزَامِ الْعُرْفِيِّ ، فَإِنَّهَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى
جُمْلَةٍ اِسْتِفْهَامِيَّةٍ ، فَمَارَ لَفْظُهَا مُشِيرًا بِالْاِسْتِفْهَامِ ، فَيَجُوزُ إِظْهَارُهُ بَعْدَهَا
عَلَى الْأَصْلِ ، وَيَجُوزُ إِضْمَارُهُ اِسْتِغْنَاءً بِدَلَالَةِ (أَمْ) .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : ((وَيَجُوزُ فِي (هَلْ) أَلَّا تُعَادَ لَشَبِّهِهَا بِالْهَمْزَةِ فِي الْحَرْفِيَّةِ ،
وَأَنْ تُعَادَ لَشَبِّهِهَا بِأَخَوَاتِهَا بَعْدَ الْأَصَالَةِ)) فَكَلَامٌ غَيْرُ مُحَقَّقٍ ، فَإِنَّ
عَدَمَ إِعَادَةِ (هَلْ) بَعْدَ (أَمْ) مِثْلُ عَدَمِ إِعَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي كَوْنِهِ عَلَى وَفْقِ
الدَّلِيلِ ، فَلَا فَائِدَةَ فِي جَوَازِ قِيَاسِ أَحَدِهِمَا عَلَى جَوَازِ الْآخَرِ . وَإِعَادَةُ (هَلْ)
بَعْدَ (أَمْ) لَيْسَتْ مِثْلَ إِعَادَةِ أَخَوَاتِهَا فِي أَسْمَاءِ الْاِسْتِفْهَامِ ، فَإِنَّ (هَلْ)
تُعَادُ تَوْكِيدًا كَمَا سَبَقَ ، وَغَيْرَهَا يُعَادُ تَأْسِيماً إِذَا قُبِدَ مَعْنَاهُ ، وَإِذَا لَمْ
يُقْبَضْ مَعْنَاهُ لَمْ يُذَكَّرْ ، تَقُولُ : (مَتَى قَامَ زَيْدٌ أَمْ مَتَى خَرَجَ عَمْرُو) إِذَا (٢)
أُضْرِبَتْ عَنِ الْاِسْتِفْهَامِ عَنْ وَقْتِ قِيَامِ زَيْدٍ إِلَى الْاِسْتِفْهَامِ عَنْ وَقْتِ خُرُوجِ عَمْرُو ،
أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ .

(١) الرعدة : ١٦

(٢) فِي الْأَصْلِ : (وَإِذَا) بِإِقْحَامِ الْوَاوِ .

وقد تدخل الهمزة على (هَلْ) ، فيتعين^(١) أَنْ تكون المُرَادِفَةُ لـ (قَدْ)
كقول الشاعر^(٢) :

سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ يَشْدَتُنَا أَهْلَ رَأُونَا بِقَاعِ الْقَفْذِي الْأَكْمِ
وقد تُبدَلْ هَاوُهَا [همزة]^(٣) فيقال : (أَلْ قَامَ زَيْدٌ) ، يعني^(٤) : (هَلْ قَامَ زَيْدٌ) .

(ص) ((فصل : حروف التَّخْفِيفِ (هَلَا ، وَآلَا ، وَلَوْلَا ، وَلَوْمَا) .

ولا يَلِيَهُنَّ غَالِبًا إِلَّا فَعْلٌ ظَاهِرٌ ، أو معمولٌ فَعْلٌ مَضْمَرٌ مدلولٌ
عليه بلفظٍ أو معنى .

وقلما يخلو مَحْوُهَا مِنْ تَوْبِيخٍ ، وإذا خلا منه فقد يغني عَنْهَا
(لَوْ) و (آلا) .

وتدلُّ أَيْضًا (لَوْلَا ، وَلَوْمَا) على امتناع لُجُوبٍ فيختصمان
بالأسماء ، ويقتضيان جوابًا كجواب (لَوْ) .

وقد يلي^(٦) الفَعْلُ (لَوْلَا) غيرُ مُفْهَمَةٍ تخفيفًا ، فتؤول بـ (لَوْ لَمْ)^(٧)

أو تُجْعَلُ الْمُخْتَصَّةُ بالأسماء والفعلُ مِلَّةً لـ (أَنْ) مقدرةً . »

(١) في الأصل : (فتعين) ، وهو تحريف .

(٢) هو زيد الخيل . والبيت في المقتضب : ١٨٢/١ ، ٢٩١/٣ ، والخائص : ٤٦٣/٢ ،

وأما ابن الشجري : ١٠٨/١ ، ٢٣٤/٢ ، وابن يعيش : ١٥٢/٨ ، ١٥٣ ، وشرح عمدة

الحافظ : ٣٨٥ ، والبحر المحيط : ٣٧٩/٥ ، ١٩٣/٨ ، والمغني : ٣٨٩ ،

وشرح أبياته : ٦٧/٦ ، والهمع : ٧٧/٢ ، ١٣٣ .

شدتنا : حملتنا . القف : ما ارتفع من الأرض . الأكْم : جمع أكمة وهي

مرتفع من الأرض ملبس حجارة سوداء .

(٣) تكلمة مما حكاها ناظر الجيش من كلام الشارح (١/١٩٠/٥) .

(٤) في الأصل : (فيقال : ٠٠٠) وهو وهم . والتصويب مما حكاها ناظر الجيش

من كلام الشارح .

(٥) في الأصل رسمت : (هل لا) .

(٦) في الأصل : (يدل) ، وهو تحريف ، والتصويب من التسهيل .

(٧) في الأصل رسمت أولًا (بلم لم) ثم صوبت .

[ش (١)] التَّخْفِيفُ مبالغة في الحَقُّ على الشَّيْءِ ، وهو طلبه والحثُّ على فعله .
وحروفه : (هَلَا ، وَلَا ، وَلَوْ ، وَلَوْما) يدخلن على الفعل ^(٢) للتَّوْبِيخِ في ضمن
التَّنْذِيرِ إِنْ كَانَ ماضياً ، وفي ضمن التَّغَاضِي إِنْ كَانَ مُسْتَقْبَلاً .

وَكَأَنَّهْنَ مَأْخُذَاتٍ مِنْ (هَلْ) المَنْقُولَةِ إِلَى التَّمْنِي فِي نحو قوله تعالى :
* فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَا ^(٤) مُبْدَلَةٌ هَاؤُهَا هَمْزَةٌ عَلَى لُغَةٍ ، وَمِنْ (لَوْ) المَنْقُولَةِ
إِلَى التَّمْنِي أَيْضاً ، نَحْوُ : (لَوْ تَأْتِينِي فَتُحَدِّثْنِي) بِالنَّصْبِ لِمَا فِيهَا مِنْ
تَقْدِيرِ غَيْرِ الْوَاقِعِ وَاقِعاً ، ثُمَّ رُكِّبَتْ [مع (ما ، ولا)] ^(٥) الْمَزِيدَتَيْنِ تَنْبِيهاً
عَلَى نَقْلِهَا إِلَى التَّخْفِيفِ ، فَإِذَا قُلْتَ : (هَلَّا فَعَلْتَ) فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : لَيْتَكَ
فَعَلْتَ ، مُتَوَلِّداً مِنْهُ مَعْنَى التَّنْذِيرِ ، أَوْ : (هَلَّا [تَفْعُلْ] ^(٥)) ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ :
لَيْتَكَ تَفْعُلْ ، مُتَوَلِّداً مِنْهُ مَعْنَى التَّغَاضِي وَالْحَثِّ .

ولحروف التَّخْفِيفِ مَدْرُ الْكَلَامِ ، وَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِالْأَفْعَالِ ، فَيَلِيهَا فِي الْغَالِبِ
[إِمْسَا] ^(٦) فَعْلٌ ظَاهِرٌ مَتَمَّلٌ ، نَحْوُ : (هَلَّا تَضْرِبُ زَيْدًا) ، أَوْ مَنْفَعْلٌ بِمَعْمُولِهِ ^(٧) ،
نَحْوُ : (هَلَّا زَيْدًا ضَرَبْتَ) .

وَإِذَا مَعْمُولُ فَعْلٍ مَضْمَرٌ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ كَقَوْلِكَ : هَلَّا زَيْدًا ^(٨) [ضَرَبْتَهُ] ،

(١) تكملة يقتضياها الفصل بين كلام المصنف وكلام الشارح .

(٢) في الأصل : (هل) ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل : (الفعلن) ، وهو تحريف .

(٤) الأعسراف : ٥٣ .

(٥) بياض في الأصل ملائمة مما حكاه ناظر الجيش من كلام المصنف (١٩٢/٥) .

(٦) تكملة يقتضياها السياق .

(٧) (زيدا ... بمفعوله) : غير واضحة في الأصل من أثر الرطوبة .

(٨) بياض في الأصل ملحق مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح (١٩٢/٥ ب) .

أو مدلول عليه بمذكور قبل كقول الشاعر (١) :

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْنَعَا

المعنى : [لولا] (٢) تَعْدُونَ عَقْرَ الْكَمِيِّ ، فعذف الفعل والمضاف ، وأقسام

المضاف إليه مقامه اعتماداً على دلالة الكلام .

وقد تلي حرفاً التحضيض جملة اسمية كقول الشاعر (٤) :

وَنَبَّهْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

(١) هو جرير . والبيت في ديوانه : ٣٢٨ برواية : ((هلا الكمي)) .

والكامل : ٢٧٨/١ ، والجمال : ٢٤١ ، ٣١١ ، وأما لي ابن الشجري : ٢٧٩/١ ، ٣٣٤ ، ٢١٠/٢ ، وشرح ديوان الحماسة : ١٢٢١/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٦٥٤/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٣٢١ ، وابن الناظم : ٧١٨ ، والبحر المحيط : ١٩٢/٥ ، والمغني : ٣٦١ ، وشرح أبياته : ١٢٣/٥ ، والمساعد : ٢٢٠/٣ ، والخزانة : ٥٥/٣ ، واللذان : (أمالا) .
النيب : جمع ناب ، وهي الناقة المسنة . ضوْطَرَى : الرجل الضخم اللثيم ، الذي لاغناء عنده . المقنع : الذي يضع البيضة والمغفر على رأسه .

(٢) في الأصل : (ظوْطَرَى) ، وهو تحريف ، والتصويب من المصادر السابقة .

(٣) بياض في الأصل ملائمة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح .

(٤) نسب إلى ابن الدمينية وإلى المجنون وإلى الصمة القشيري وإلى إبراهيم بن العباس الصولي . والبيت في زيادات ديوان ابن الدمينية : ٢٠٦ ، وديوان إبراهيم الصولي : ١٨٥ ، وليس في طبعة ديوان المجنون التي بين يدي ، وفي شرح الكافية الشافية : ١٦٥٤/٣ ، وشرح عمدة الحافظ : ٣٢٢ ، وابن الناظم : ٧١٩ ، والمغني : ١٠٣ ، ٣٥٤ ، ٤٠٤ ، ٧٥٩ ، وشرح أبياته : ١١٩/٢ ، والعيني : ٤١٦/٣ ، ٤٥٧/٤ ، والهمع : ٦٧/٢ ، والخزانة : ٦٠/٣ . وفي ديوان ابن الدمينية زيادة تخريجه .

وهو شاذٌ نادرٌ ، ويُمكن تخريجُه على إضمار (كان) الشَّائِئَةِ ، وجَمَلِ
الجملة المذكورة خبرها ، والتقدير : فهَلَّا كان الأمرُ أو الشَّأْنُ نفسُ
ليلي شفيعُها .

وتخلو الحروف المذكورة عن التَّوْبِيخِ ، فتكون لطلبِ الفعلِ على سبيلِ
العرَضِ كما في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ * ^(١) ،
وقوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ * ^(٢) ، ويجوز أن تُغْنِي
عَنْهُنَّ حِينَئِذٍ (لَوْ) المنقولةُ إلى التَّمَنِّي ، كما تقدَّم في نحو : (لَوْ تَأْتِينِي
فَتُحَدِّثْنِي) ، و (أَلَا) المُخَفَّفَةُ مِنَ الْمُثْقَلَةِ كقولهم : (أَلَا تَنْزِلُ
فَتُمَيِّبَ خَيْرًا) .

وتدلُّ أيضاً (لَوْلَا ، وَلَوْما) على امتناع الشَّيْءِ لوجود غيره ، فيختصَّان
بالأسماء ، ويقتضيان جواباً كجواب (لو) ، فيكون فعلاً مجزوماً بـ (لم) ،
أو ماضياً منفيّاً ، أو مُثَبَّتاً مقروناً في الغالب بلام مفتوحة .
وقد تلي الفعل (لولا) غيرُ مُفْهِمَةٍ تَحْضِيضاً كقوله : ^(٣)

لَا دَرَكَ لِرَّكِّ إِنْ سِي قَدْ رَمَيْتُ بِهِ لَوْلَا حُدِثَتْ وَلَا عُذْرِي لِمَحْدُودٍ

والوجه فيه أن تكون (لو) هي التي لامتناع الشَّيْءِ لامتناع غيره ، و (لا)
بعدها حرفُ نَفْيٍ مع الماضي بمعنى : لم يفعل ، كما في قول الرَّاجِزِ : ^(٤)

(١) التوبة : ١٢٢ .

(٢) المنافقون : ١٠ .

(٣) نُسِبَ إِلَى الْجَمُوحِ الظُّفَرِيِّ وَرَاشِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السُّلَمِيِّ . وهو في
شرح السبع الطوال : ٥٥١ ، والتمام : ١٤٨ ، وأمالى ابن الشجري :
٢١١/٢ ، والإصاف : ٧٤/١ ، وابن يعيش : ٩٥/١ ، والمساعد : ٢٢٤/٢ ،
والأزهية : ١٧١ ، والخزانة : ٤٦٢/١ ، واللسان : (عذر) .

وتقدم في السفر الأول : ١/٤٧ .

حددت : منعت . عُذْرِي : معذرة .

(٤) نُسِبَ إِلَى شِهَابِ بْنِ الْعَيْفِ الْعَبْدِيِّ وَعَبْدِ الْمَسِيحِ بْنِ عَمَلَةَ . وهو
في الإصاف : ٧٧/١ ، وابن يعيش : ١٠٩/١ ، والمغني : ٢٢٠ ، وشرح ==

وَأَيُّ شَيْءٍ سَيِّئٍ لَفَعَلَهُ^(١)

أي لم يفعلهُ ، والتقدير : لو لم أجدْ لرميتُ به . ويجوز أن تكون (لَوْ)

مع (لا) هي التي لامتناع الشيء لوجود غيره ، وقد وَلَّيَهَا الفعلُ على

أنَّهُ صِلَةٌ لـ (أَنْ) مضمرةٌ ، والمعنى : لولا [أَنْ] حددتُ^(٤) لرميتُ^(٥) .

[(م)] « فصل : (ها) و (يا) حرفا تنبيه . وأكثرُ

استعمال (ها) مع ضمير رفع منفصل ، أو اسم إشارة .

وأكثرُ ما يلي (يا) نداءٌ ، أو أمرٌ ، أو تمنٍّ ، أو تقييل^(٧) .

وقد يُعزى التنبيه إلى (أَلَا) و (أَمَا) ، وهما للاستفتاح

/ مطلقاً . وكثر (أَلَا) قبل النداء ، و (أَمَا) قبل

القسم ، وتبدل هزئها هاءٌ أو عيناً ، وقد تحذف

ألفها في الأحوال الثلاثة . »

هذا أَخِرُ مَا أُلْفِيَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الْمُصَنِّفِ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ مِنْ تَكْمِيلِ

شرح التمهيل . والحمد لله رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا

مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ .

== أبياته : ٣٩٢/٤ ، والجنى الداني : ٢٩٨ ، والخزانة : ٨٩ / ١٠ .

وتقدم في السفر الأول : ١ / ٤٧ .

(١) في الأصل : (تفعله) ، وهو تحريف ، والتصويب من المصادر السابقة .

(٢) في الأصل : (تفعله) ، وهو تمحيف .

(٣) في الأصل : (أنها هلة) ، وكلاهما تحريف ، والتصويب مما حكاه

ناظر الجيش من كلام الشارح .

(٤) تكملة مما حكاه ناظر الجيش من كلام الشارح : (١٩٢/٥ ب) .

(٥) في الأصل : (أحد) ، وهو تحريف . والتصويب مما حكاه ناظر

الجيش من كلام الشارح .

(٦) تكملة يقتضيها فصل كلام الشارح عن كلام المصنف .

(٧) في الأصل : (تعليل) ، وهو تمحيف ، والتصويب من التمهيل .

فهرست المصادر والمراجع

(السطر الثاني)

١

- ابن كيسان النحوى ، محمد حمود الدعجاني رسالة ماجستير في جامعة أم القرى . مركز البحث العلمي رقم ١٢٨ .
- ابن الناظم النحوى ، لمحمد علي حمزة صعيد (مطبعة أسعد بغداد)
- اتحاف الورى باخبار أم القرى ، للنجم عمر بن فهد ت (٨٨٥ هـ) تحقيق فهد محمد شلتوف (مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى) .
- أخبار النحويين البصريين ، للحسن بن عبد الله السيرافي ت (٣٦٨ هـ) تحقيق طه محمد زيني ود . عبد المنعم خفاجي .
- (ط ١ - مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ١٢٧٤ هـ) .
- أدب الكاتب ، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة ت (٢٧٦ هـ) - نشر محمد محيي الدين عبد الحميد (ط ٤ - مطبعة السعادة - القاهرة ١٣٨٢ هـ)
- ارتشاف الضرب - مصورة مخطوط دار الكتب المصرية رقم ٨٢٨ مكتبة مركز البحث بجامعة أم القرى برقم ٨٧/ نحو .
- الارشاد الى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ، لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني ت (٤٧٨ هـ) - تحقيق د. محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد . (مكتبة الخانجي - القاهرة ١٣٦٦ هـ) .
- الأزمنة والأمكنة ، لأحمد بن محمد المرزوقي ت (٤٢١ هـ) (حيدر آباد الدكن ١٣١٨ هـ) .
- الألفية في علم الحروف ، لعلي بن محمد النحوى ت (٤١٥ هـ) - تحقيق عبد المعين الملوحي (مجمع اللغة العربية - دمشق ١٣٦١ هـ)
- أساس البلاغة ، لمحمود بن عمر الزمخشري ت (٥٢٨ هـ)
- (ط ٢ - مطبعة دار الكتب - القاهرة ١٩٧٢ م) .
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، ليوسف بن عبد البر ت (٤٦٣ هـ) - تحقيق علي محمد البجاوي (مطبعة نهضة مصر)
- الأشباه والنظائر ، لجلال الدين السيوطي ت (٩١١ هـ) - (ط ٣ - دار الحديث - بيروت ١٤٠٤ هـ) .
- الاشتقاق ، لمحمد بن الحسن بن دريد ت (٣٢١ هـ) - تحقيق عبد السلام هارون (مؤسسة الخانجي بمصر ١٣٧٨ هـ)

- اصلاح المنطق ، ليعقوب بن السكيت ت (٢٤٤ هـ) - تحقيق عبد السلام هارون واحمد شاكر (دار المعارف - القاهرة)
- الاصمعيات ، لعبد الملك بن قريب الاصمعي ت (٢٣٦ هـ) - تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون (ط١ - دار المعارف بمصر ١٩٦٤ م)
- الاصول في النحو ، لمحمد بن سهل بن السراج ت (٣١٦ هـ) - تحقيق د. عبد الحسين الفتلي (ط١ - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٥ هـ)
- الاضداد لمحمد بن القاسم الايباري ت (٣٢٨ هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم (التراث العربي - الكويت ١٩٦٠ م)
- أعجب العجب في شرح لامية العرب ، لجار الله محمود الزمخشري ت (٥٤٨ هـ) (ط١ - دار الورقة)
- اعراب القرآن ، لابراهيم بن السرى الزجاج ت (٣١١ هـ) (مصورة مخطوطة الخزانة العامة بالرياض رقم ٣٣٣ - مكتبة مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى برقم ٤٧ - ٥٣)
- اعراب القرآن ، لاحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس ت (٣٣٨ هـ) - تحقيق د. زهير غازي زاهد (مطبعة العاني - بغداد ١٣٩٧ هـ)
- اعراب القرآن المنسوب للزجاج - تحقيق ابراهيم الايباري (وزارة الثقافة القاهرة ١٣٨٣ هـ)
- الاغانى ، لابي الفرج الاصفهاني ت (٣٥٦ هـ) - تحقيق ثلة من المحققين (ط١ - دار الكتب المصرية - القاهرة ١٣٤٦ هـ)
- الاقتطاب في شرح أدب الكتاب ، لعبد الله بن السيد البطليوسي ت (٥٢١ هـ) (مصورة دار الجيل - بيروت ١٩٧٣ م)
- أمالي الزجاجي ، لعبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي ت (٣٤٠ هـ) - تحقيق عبد السلام هارون (ط١ - المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة ١٣٨٢ هـ)
- أمالي ابن الشجرى ، لهبة الله بن علي ت (٥٤٢ هـ) (طبعة الهند - تصوير دار المعرفة - بيروت)
- أمالي القالي ، لاسماعيل بن القاسم القالي ت (٣٥٦ هـ) (ط٢ - مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٤٤ هـ)
- أمالي المرتضى ، لعلي بن الحسين ت (٤٣٦ هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم (ط١ - عيسى البابي الحلبي - القاهرة ١٣٧٣ هـ)

الأشغال = كتاب الأشغال

- أمية بن أبي الصلت حياته وشعره - دراسة وتحقيق بهجت عبد الغفور الحديثي (دار الحرية للطباعة - بغداد ١٣٩٥ هـ)
- أنباء الرواة على أنباء النحاة ، لعلي بن يوسف القفطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . (مطبعة دار الكتب - القاهرة ١٣٧١ هـ)
- أنساب الخيل في الجاهلية والإسلام وأخبارها لابن الكلبي - تحقيق أحمد زكي . (مصورة الدار القومية عن نسخة دار الكتب المصرية ١٩٤٦ م)
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري (٥٧٧ هـ) - نشر محيي الدين عبد الحميد .
- (ط ٤ - المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة ١٣٨٠ هـ)
- الانعوج ، لمحمود بن عمر الزمخشري (٥٢٨ هـ) مطبوع مع كتابي نزهة الطرف ، والاعراب عن قواعد الاعراب .
- (دار الأفاق الجديدة - بيروت - ١٤٠١ هـ)
- أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء - للأب لويس شيخو (ط ١ - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٨٩٦ م) .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ) - نشر محمد محيي الدين عبد الحميد .
- (ط ٥ - دار احياء التراث العربي - بيروت ١٩٦٦ م) .
- ايضاح شواهد الايضاح ، للحسن بن عبد الله القيسي - تحقيق محمد بن حمود الدعجاني - رسالة دكتوراه - جامعة أم القرى - المكتبة المركزية رقم (٦٨٢) .
- الايضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي (٣٧٧ هـ) - تحقيق د . حسن شاذلي فرهود . (ط ١ - مطبعة دار التأليف - القاهرة ١٣٨٩ هـ)
- ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون - لاسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي .
- (طبع بعناية وكالة المعارف الجليلية في مطبعتها البهية ١٣٦٤ هـ) .

ب

- البئر، لمحمد بن زياد بن الأعرابي ت (٢٣١ هـ) - تحقيق د. رمضان عبد التواب (الهيئة المصرية العامة ١٩٧٠ م)
- البحر المحيط، لأثير الدين بن حيان الأندلسي ت (٧٤٥ هـ)
(تصوير مكتبة ومطابع النصر الرياض)
- البداية والنهاية في التاريخ، لاسماعيل بن عمر بن كثير ت (٧٢٤ هـ)
(ط ١ - مطبعة السعادة ١٣٥١ هـ)
- البغداديات، لأبي علي الفارسي ت (٣٧٧ هـ) - تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي . (مطبعة العاني - بغداد)
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن السيوطي ت (٩١١ هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .
(ط ١ - عيسى البابي الحلبي ١٣٨٤ هـ)
- البيان في شرح اللع، لعمر بن إبراهيم الكوفي - رسالتي للماجستير ١٤٠٤ هـ
(جامعة أم القرى - مكتبة مركز البحث العلمي برقم ٤٥٧ - ٤٥٨)
- البيان في فريب اعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري - تحقيق د. طه عبد الحميد طه . (الهيئة المصرية للتأليف والنشر ١٣٩٠ هـ)
- البيان والتبيين، لعمرو بن بحر الجاحظ ت (٢٥٥ هـ) - تحقيق محمد السلام هارون (ط ٣ - مؤسسة الخانجي القاهرة) .

ت

- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضي الزبيدي ت (١٢٠٥ هـ)
(تصوير دار مكتبة الحياة - بيروت) .
- تاج اللغة وصحاح العربية، لاسماعيل بن حماد الجوهري ت (٣٩٨ هـ) - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار .
(طبع على نفقة الشريتلي - ط ٢ - القاهرة ١٤٠٢ هـ)
- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان - ترجمة عبد الحليم النجار .
(ط ٣ - دار المعارف بمصر)
- تاريخ الخميس في أحوال أنفـس النفـيس، لحسين بن محمد بن الحسن الديار بكري ت (٩٦٦ هـ)
(مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع - بيروت) .
- تاريخ عمر بن الخطاب = مؤلفات ابن الجوزي .
- تاريخ ابن كثير = البداية والنهاية .

- تأويل مشكل القرآن الكريم ، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة ت (٢٧٦ هـ)
- تحقيق السيد أحمد صقر . (ط ٢ - دار التراث - القاهرة ١٣٩٣ هـ)
- التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي - تحقيق د . محيي الدين رمضان . (معهد المخطوطات العربية ١٤٠٥ هـ)
- التبصرة والتذكرة ، لعبد الله بن علي الصيرى (من نحاة القرن الرابع) - تحقيق د . فتحي علي الدين .
- (مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى) .
- التبيان في اعراب القرآن ، لعبد الله بن الحسين العكبرى ت (٦١٦ هـ) - تحقيق علي محمد النجار . (عيسى البابي الحلبي وشركاء - القاهرة)
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازاة العرب للأعلام الشنتمرى ت (٤٧٦ هـ) - مطبوع بحاشية كتاب سيبويه .
- (مصورة طبعة بولاق - دار المثنى - بغداد)
- تذكرة النحاة ، لاثير الدين بن حيان الأندلسي ت (٧٤٥ هـ) - تحقيق د . عفيف عبد الرحمن . (ط ١ - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٦ هـ)
- التذييل والتكميل ج ١ ، ج ٤ من نسخة الخزانة العامة بالرباط برقم ٢١٢ - منها نسخة في مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ١٥٧ ، ١٥٨ ، ج ٣ ، ج ٤ من نسخة دار الكتب المصرية برقم ٣٣٣٣ .
- منها نسخة ميكرو فيلم في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٧٨ ، ٧٧
- ج ٨ من نسخة الأسكوريال برقم ٥٦ منها ميكرو فيلم في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٨٣) .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لجمال الدين بن مالك ت (٦٧٢ هـ) تحقيق د . محمد كامل بركات . (دار الكاتب العربي - القاهرة ١٣٨٧ هـ)
- تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد القسم الثاني لمحمد بن أبي بكر الدمايني - تحقيق محمد السعيد عبد الله .
- (رسالة دكتوراه - جامعة الأزهر - منها نسخة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٢٩٤ - ٢٩٧) .
- تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن .
- تفسير القرآن العظيم ، لاسماعيل ابن عمر بن كثير ت (٧٧٤ هـ)
- (البابي الحلبي - القاهرة)
- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن .
- التفسير الكبير ، لفخر الدين الرازي (ط ٢ - دار الكتب العلمية - طهران)

- التكلية (وهي الجزء الثاني من الايضاح العضدى) ، لأبي علي الفارسي
ت (٣٧٧ هـ) — تحقيق د . حسن شاذلي فرهود .
(جامعة الرياض — ١٤٠١ هـ) .
- التكلية والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية ، للمحسن بن محمد
المسغاني — تحقيق عبد العليم الطحاوى وزملائه .
(مطبعة دار الكتب — القاهرة ١٩٧٠ م)
- التمام في تفسير أشعار هذيل ما أغفله أبو سعيد السكري ، لأبي الفتح
عثمان بن جني ت (٣٩٢ هـ) — تحقيق أحمد ناجي القيسي وزمليته .
(ط ١ — مطبعة العاني — بغداد ١٣٨١ هـ)
- تهذيب القواعد بشرح تسهيل ابن مالك ، لمحب الدين محمد بن يوسف
المعروف بناصر الجيش الحلبي ت (٧٨٢ هـ)
- ج ٤ من مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٣٤٩ / نحو — منها ميكروفيلم في
مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٢ / نحو
- ج ٥ من مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٣٤٩ / نحو — منها ميكروفيلم في
مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ١٨ / نحو .
- التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه ، لعبد الله بن عبد العزيز البكستاني
ت (٤٣٢ هـ) مطبوع مع ذيل الأمالي والنوادر .
(تصوير دار الحديث — بيروت ١٤٠٤ هـ)
- تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر — هذبه الشيخ عبد القادر بن بدران
ت (١٣٤٦ هـ) (ط ٢ — دار السيرة — بيروت ١٣٩٩ هـ)
- تهذيب اللغة . للأزهري . تحقيق ثلة من المحققين .
(المؤسسة المصرية العامة — القاهرة ١٣٨٤ هـ) .
- التيسير لعثمان بن سعيد الداني ت (٣٣٣ هـ)
(حيدرآباد — الهند ١٣١٦ هـ)

ث

- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ، لعبد الملك بن محمد بن اسماعيل
الثعالبي ت (٤٢٩ هـ) تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم
(دار نهضة مصر — ١٣٨٤ هـ)

ج

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لمحمد بن جرير الطبري ت (٣١٠ هـ)
- (ط ٢ - البابي الحلبي - القاهرة ١٣٨٨ هـ)
- الجامع الصحيح لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ت (٢٧٩ هـ)
- تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر .
- (ط ١ - مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ١٣٥٦ هـ)
- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير ، لجلال الدين السيوطي .
- (ط ٤ - مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ١٣٧٣ هـ)
- الجامع الصغير في علم النحو ، لجمال الدين بن هشام الأنصاري ت (٧٦١ هـ)
- تحقيق محمد شريف سعيد الزبيد .
- (ط ١ - مطبعة الملاح سوريا ١٩٦٨ م)
- الجامع لأحكام القرآن ، لمحمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ت (٦٧١ هـ)
- (دار الشعب - القاهرة) .
- جامع المسانيد بأخص الأسانيد - ج ٢ ، لأبي الفرج بن الجوزي - مصورة
- عن نسخة إبراهيم باشا بالاسكندرية رقم ١٢٤ - مركز البحث العلمي بجامعة
- أم القرى ميكروفيلم رقم ١٤٥٦ / حديث .
- الجمان في تشبيهات القرآن ، لابن نايقا البغدادي ت (٤٨٥ هـ) -
- تحقيق د . مصطفى الصاوي الجويني . (منشأة المعارف - الاسكندرية)
- الجمل ، لعبد القاهر الجرجاني ت (٤٧١ هـ) - تحقيق علي حيدر .
- (مشفق ١٣٩٢ هـ)
- الجمل في النحو ، لعبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي ت (٣٤٠ هـ) -
- تحقيق د . علي توفيق الحمد
- (ط ١ - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٤ هـ)
- جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري ت (٣٩٥ هـ) - تحقيق محمد
- أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطاش .
- (ط ١ - المؤسسة الحديثة - ١٣٨٤ هـ)
- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والاسلام ، لمحمد بن أبي الخطاب
- القرشي ت (١٧٠ هـ) - تحقيق د . محمد علي الهاشي .
- (جامعة الامام محمد بن سعود ١٤٠١ هـ)
- جمهرة اللغة ، لمحمد بن الحسن بن دريد ت (٣٢١ هـ)
- (ط ١ - حيدرآباد - الهند ١٣٤٥ هـ) .

- الجنى الداني في حروف المعاني ، صنعة الحسن بن القاسم المرادي
ت (٧٤٩ هـ) - تحقيق د . فخر الدين قباوة ومحمد نديم قاضل .
(دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٤٠٣ هـ) .

ح

- حاشية الصبان على الأشموني - لمحمد بن علي الصبان ت (١٢٠٦ هـ)
(عيسى البابي الحلبي وشركاه) .
- حجة القراءات ، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد (من القرن الرابع) - تحقيق
سعيد الأفغاني (ط ٢ - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٣٩٧ هـ)
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء - لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني
ت (٤٣٠ هـ) (المكتبة السلفية)
- الحماسة ، للوليد بن عبيد البحتري نشر لويس شيخو .
(طبعة أوروبا - تصوير دار الكتاب العربي - بيروت) .
- الحماسة البصرية ، لصدر الدين بن أبي الفرج البصري ت (٦٥٩ هـ)
(حيدرآباد - الهند ١٣٨٣ هـ) .
- الحماسة الشجرية ، لهبة الله بن الشجري ت (٥٤٢) - تحقيق عبد
المعين الطلحي وأسماء الحمصي .
(منشورات وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧٠ م) .
- الحيوان ، لعرو بن بحر الجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون .
(ط ١ - مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ١٣٥٦ هـ) .

خ

- خريدة القصر وجريدة العصر ، للعماد الأصفهاني الكاتب - قسم شعراء
المغرب - تحقيق محمد المرزوقي وزميليه .
(الدار التونسية للنشر ١٩٦٦ هـ)
- الخصائص ، صنعة أبي الفتح بن جني ت (٤٩٢ هـ) - تحقيق محمد
علي النجار .
(مصورة دار الكتاب العربي - بيروت) .

د

- الدارس في تاريخ المدارس ، لعبد القادر بن محمد النعماني ت (٩٢٧ هـ)
- تحقيق جعفر الحسني . (مطبعة الترقى - دمشق ١٣٦٧ هـ)
- دراسات في الأدب العربي - تأليف فوستاف فون ثورنباوم - ترجمة
- د . احسان عباس وزملائه . (تصوير دار مكتبة الحياة - بيروت) .
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لأحمد بن حجر العسقلاني ت (٨٥٢ هـ)
- تحقيق محمد سعيد جاد الحق .
- (ط ٢ - دار الكتب الحديثة - مصر ١٣٨٥ هـ) .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد بن أمين الشنقيطي ت (١٣٣١ هـ)
- (مصورة الطبعة الجمالية) .
- دلائل الاعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ت (٤٧٤ هـ) - تحقيق الأستاذ
- العلامة محمود محمد شاكر . (مكتبة الخانجي - القاهرة) .
- دمية القصر وعصرة أهل العصر ، لأبي الحسن علي بن الحسن الباخري
- ت (٤٦٧ هـ) .
- ديوان ابراهيم الصولي = الطراف الأدبية .
- ديوان ابراهيم بن هرمة - تحقيق محمد جبار المعيد .
- (مطبعة الآداب بالنجف ١٣٨٩ هـ)
- ديوان الأحوص = شعر الأحوص .
- ديوان أحيحة بن الجلاح - جمع د . حسن باجوده .
- (مطبوعات نادي الطراف الأدبي - ١٣٩٩ هـ)
- ديوان الأخطل = شعر الأخطل .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي - تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين .
- (ط ٢ - مكتبة النهضة - بغداد ١٣٨٤ هـ) .
- ديوان الأسود بن يعفر - صنعة نوري حمودي القيسي .
- (وزارة الثقافة والاعلام العراقية) .
- ديوانا عروة بن الورد والسموأل (دار صادر - بيروت) .
- ديوان الأعشى الكبير تحقيق د . محمد حسين
- (مكتبة الآداب)
- ديوان الأنموذ الأودي = الطراف الأدبية .
- ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم .
- (ط ٢ - دار المعارف - القاهرة ١٩٦٤ هـ)

- ديوان امير المؤمنين الامام علي بن ابي طالب - جمع وترتيب عبد العزيز الكرم .
- ديوان امية = امية بن ابي الصلت حياته وشعره
- ديوان امية بن ابي الصلت - جمع وتحقيق د . عبد الحفيظ السلطي (ط ٢ - المطبعة التعاونية - دمشق ١٩٧٧ م) اشترت الى هذه النسخة في الحاشية عند الاحالة اليها . واعتمدت نسخة الحديثي في التحقيق .
- ديوان اوس بن حجر - تحقيق وشرح د . محمد يوسف نجم (دار صادر - بيروت ١٣٨٠ هـ)
- ديوان بشر بن ابي خازم الاسدي - تحقيق د . عزة حسن (وزارة الثقافة - دمشق ١٣٩٢ هـ)
- ديوان تأبط شرأ وأخباره - جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاکر (دار الغرب الإسلامي ١٤٠٤ هـ)
- ديوان توبة بن الحمير الخفاجي - تحقيق خليل ابراهيم عطية (مطبعة الإرشاد - بغداد ١٣٨٧ هـ) .
- ديوان جندر اللص = شعراء أمويون .
- ديوان جرير = شرح ديوان جرير .
- ديوان جميل شاعر الحب العذري - جمع وتحقيق د . حسين نمار (ط ٢ - دار مصر للطباعة ١٩٦٧ م) .
- ديوان الحارث بن حلزة - تحقيق هاشم الطعان (مطبعة الارشاد - بغداد ١٩٦٩ م)
- ديوان الحارث بن خالد المخزومي = شعر الحارث بن خالد .
- ديوان حسان بن ثابت - تحقيق د . وليد عرفات (تولى طبعه أمنا سلسلة جب التذكارية) .
- ديوان الحطيثة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني - تحقيق نعمان امين طه (ط ١ - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ١٣٧٨ هـ) .
- ديوان حميد بن ثور الهلالي - صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني (الدار القومية للطباعة - القاهرة - مصورة عن طبعة دار الكتب ١٣٧١ هـ) .
- ديوان خفاف بن ندبة السلمي = شعر خفاف .
- ديوان أبي دؤاد الإيادي = دراسات في الأدب العربي .
- ديوان ابن الدمينه - صنعة أبي العباس ثعلب و محمد بن حبيب - تحقيق أستاذنا العلامة احمد راتب النفاخ (دار العروبة - القاهرة) .
- ديوان أبي دهل الجمحي رواية أبي عمرو الميباني - تحقيق عبد العظيم عبد المحسن (ط ١ - مطبعة القضاء - النجف ١٣٩٢ هـ) .
- ديوان ذي الرمة ت (١١٧ هـ) شرح الإمام أحمد بن حاتم الباهلي ورواية الامام أبي العباس ثعلب - تحقيق د . عبد القدوس أبو صالح (مجمع اللغة العربية - دمشق ١٣٩٢ هـ) .
- ديوان الراعي النميري - جمع وتحقيق راينهت فاينهرت (دار النشر فرانكس شتاير بئيسبادن - بيروت ١٤٠١ هـ) .
- ديوان ربيعة بن مقروم - صنعة د . نوري خمودي القيسي (مطبعة الحكومة - بغداد ١٩٦٨ م) .
- ديوان أبي زبيد الطائي = شعر أبي زبيد .
- ديوان زهير = شرح ديوان زهير .
- ديوان سلامة بن جندل - تحقيق د . فخر الدين قباوة (ط ١ - المكتبة العربية - حلب ١٣٨٧ هـ) .

- ديوان السموأل = ديوانا عروة بن الورد والسموأل .
- ديوان شعر حاتم الطائي وأخباره - صنعة يحيى بن مدرك الطائي ، رواية هشام بن محمد الكلبي - تحقيق عادل سليمان جمال (مطبعة المدني - القاهرة) .
- ديوان شعر الخرنق بنت بدر بن هفان - تحقيق د . حسين نصار (مطبعة دار الكتب ١٩٦٩ م) .
- ديوان شعر ذى الرمة - عني بنشره كارليل هنرى هيس (مطبعة كلية كمبريج ١٣٣٧ هـ) أشرت إلى هذه النسخة في الهامش عند الإحالة إليها واعتمدت نسخة أبو صالح في التحقيق .
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني - تحقيق وشرح صلاح الدين الهادي (دار المعارف بمصر) .
- ديوان صريع الغواني = شرح ديوان صريع الغواني .
- ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلام الشتيمى (٤٧٦ هـ) - تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال (مجمع اللغة العربية - دمشق ١٣٩٥ هـ) .
- ديوان الطرماح - تحقيق د . عزة حسن (وزارة الثقافة - دمشق ١٣٨٨ هـ) .
- ديوان الطفيل الغنوى - تحقيق محمد عبد القادر أحمد (دار الكتاب الجديد - بيروت ١٩٦٨ م) .
- ديوان عامر بن الطفيل (دار صادر ١٣٨٣ هـ) .
- ديوان العباس بن مرداس السلمي - جمع و تحقيق د . يحيى الجبورى (المؤسسة العامة للصحافة والطباعة - بغداد ١٣٨٨ هـ) .
- ديوان عبد الله بن رواحة - جمع وتحقيق د . حسن محمد باجودة (دار التراث - القاهرة ١٩٧٢ م) .
- ديوان عبد الله بن رواحة - جمع و تحقيق د . وليد قصاب (دار العلوم - ١٤٠٢ هـ) أشرت إلى هذه النسخة عند الإحالة إليها واعتمدت نسخة باجودة في التحقيق .
- ديوان عبد الله بن معاوية = شعر عبد الله بن معاوية .
- ديوان عبده بن الطبيب = شعر عبده بن الطبيب .
- ديوان عبيد بن الأبرص - تحقيق و شرح د . حسين نصار (ط ١ - مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ١٣٧٧ هـ) .
- ديوان عبيد الله بن حر الجعفي = شعراء أمويون .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات - تحقيق د . محمد يوسف نجم (دار صادر - بيروت ١٣٧٨ هـ) .
- ديوان العجاج ، رواية عبد الملك بن قريش وشرحه - تحقيق د . عزة حسن (مكتبة دار الشرق - بيروت) .
- ديوان عروة بن الورد ، شرح ابن السكيت - تحقيق عبد المعين الملوحي (وزارة الثقافة - دمشق) .
- ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلام الشتيمى - تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب (ط ١ - دار الكتاب العربي بحلب ١٣٨٩ هـ) .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة = شرح ديوان عمر .
- ديوان عمرو بن شاس = شعر عمرو بن شاس .
- ديوان عمرو بن قميئة - تحقيق حسن كامل الصيرفي (معهد المخطوطات العربية - ١٣٨٥ هـ) .
- ديوان عمرو بن لجأ = شعر عمرو بن لجأ .
- ديوان عمرو بن معدى كرب = شعر عمرو .

- ديوان عنتره - تحقيق ودراسة محمد يوسف مولوى (المكتب الإسلامي - دمشق - بيروت) .
- ديوان الفرزدق (دار بيروت للطباعة والنشر) .
- ديوان القطامي - تحقيق ابراهيم السامرائي وأحمد مطلوب (دار الثقافة - بيروت ١٩٦٠م) .
- ديوان أبي قيس بن الأسلت - جمع وتحقيق د . حسن باجوده (دار التراث - القاهرة) .
- ديوان قيس بن الخطيم - تحقيق د . ناصر الدين الأسد (ط ١ - مكتبة العروبة - القاهرة ١٣٨١ هـ) .
- ديوان قيس بن ذريح = قيس و لبنى .
- ديوان كثير عزة - جمع وشرح د . احسان عباس (دار الثقافة - بيروت ١٣٩١ هـ) .
- ديوان كعب بن زهير = شرح ديوان كعب .
- ديوان الكميت = شعر الكميت .
- ديوان لبيد = شرح ديوان لبيد .
- ديوان لقيط بن يعمر الإيادي - تحقيق خليل إبراهيم عطية (وزارة الإعلام العراقية) .
- ديوان مالك بن الريب = شعراء أمويون .
- ديوان المقلم الضيعي ، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي - تحقيق حسن كامل الصيرفي (معهد المخطوطات العربية - ١٣٩١ هـ) .
- ديوان متمم بن نويرة = مالك و متمم ابنا نويرة .
- ديوان المثقب العبدى - تحقيق حسن كامل الصيرفي (معهد المخطوطات العربية - ١٣٩١ هـ) .
- ديوان المجنون = قيس بن الملوح المجنون و ديوانه .
- ديوان أبي محجن الثقفي - صنعة أبي هلال العسكري - تحقيق صلاح الدين المنجد (دار الكتاب الجديد - بيروت ١٣٨٩ هـ) .
- ديوان مسكين الدرامي - جمع و تحقيق خليل إبراهيم عطية وعبد الله الجبوري (مطبعة دار البصرى - بغداد ١٣٨٩ هـ) .
- ديوان المسيب بن علس = الصبح المنير في شرح شعر أبي بصير .
- ديوان مطيع بن إلياس = شعراء عباسيون .
- ديوان ابن مقبل - تحقيق د . عزة حسن (وزارة الثقافة - دمشق ١٣٨١ هـ) .
- ديوان ابن ميادة = شعر ابن ميادة .
- ديوان النابغة الجعدي = شعر النابغة الجعدي .
- ديوان النابغة الذبياني - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (دار المعارف بمصر) .
- ديوان أبي النجم العجلي - صنعة علاء الدين اغا (النادي الادبي - الرياض ١٤٠١ هـ) .
- ديوان نصيب بن رباح - جمع د . داود سلوم (مطبعة الإبراهيم - بغداد ١٩٦٨م) .
- ديوان أبي نواس - تحقيق أحمد عبد الحميد الغزالي (مطبعة مصر - القاهرة ١٩٥٣م) .
- ديوان هذبة بن خشرم = شعر هذبة .
- ديوان الهذليين (مصورة الدار القومية عن نسخة دار الكتب - القاهرة ١٣٨٥ هـ) .

ذ

- ذيل الأمالي ، لإسماعيل بن القاسم القالي ت (٣٥٦ هـ) - مطبوع مع كتاب النوادر والتنبيه (تصوير دار الحديث - بيروت) .
- ذيل مرآة الزمان لموسى بن محمد اليونيني ت (٧٢٦ هـ) (ط ١ - حيدرآباد - الهند ١٣٨٠ هـ) .

ر

- رسالة الصاهل والشاحج ، لأبي العلا المعري ت (٤٤٩ هـ) - تحقيق عائشة عبد الرحمن (دار المعارف بمصر) .
- رسالة الغفران ، لأبي العلا المعري ت (٤٤٩ هـ) - تحقيق عائشة عبد الرحمن (ط ٥ - دار المعارف بمصر) .
- رسالة الملائكة ، لأبي العلا المعري ت (٤٤٩ هـ) - تحقيق لجنة من العلماء (المكتب التجارى - بيروت) .
- رسالة أبي يحيى بن مسعدة في الرد على ابن غرسية = نوادر المخطوطات .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد بن عبد النور المالقي ت (٧٠٢ هـ) - تحقيق أحمد محمد الخراط (مجمع اللغة العربية - دمشق ١٣٩٥ هـ) .
- الروض الأنف ، لعبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ت (٥٨١ هـ) - تحقيق طه عبد الرؤوف سعد (مكتبة الكليات الأزهرية) .

ز

- زاد المسير في علم التفسير لعبد الرحمن بن الجوزي ت (٥٩٦ هـ) (ط ١ - المكتب الاسلامي - بيروت ١٣٨٥ هـ) .
- زهرة الآداب وثمر الآلباب ، لأبي إسحاق الحصرى القيرواني - تحقيق د. زكي مبارك (ط ٢ - المكتبة التجارية الكبرى بمصر) .

س

- السبعة في القراءة ، لابن مجاهد ت (٣٢٤ هـ) - تحقيق شوقي ضيف (ط ٢ - دار المعارف - القاهرة) .
- سر صناعة الإعراب ، لعثمان بن جني ت (٣٩٢ هـ) - تحقيق د. حسن هند داوى (ط ١ - دار القلم - دمشق ١٤٠٥ هـ) .
- السلوك لمعرفة دول الملوك ، لأحمد المقريزي ت (٨٤٥ هـ) - تحقيق عبد الفتاح عاشر ومصطفى زيادة (دار الكتب - القاهرة ١٩٣٩ م) .
- سبط اللآلي ، لعبد الله بن عبد العزيز البكري ت (٤٨٧ هـ) - تحقيق العلامة المرحوم عبد العزيز الميمني (تصوير دار الحديث - بيروت) .
- سنن الترمذى = الجامع الصحيح .
- سنن أبي داود ، لسليمان بن الأشعث ت (٢٧٥ هـ) - اعتنى بنشره محمد محيي الدين عبد الحميد (تصوير دار الفكر - دمشق) .

- سنن ابن ماجه ، لمحمد بن يزيد القزويني ت (٢٧٥ هـ) - اعتنى بنشره محمد فؤاد عبد الباقي (عيسى البابي الحلبي - القاهرة) .
- سنن النسائي (المجتبى) ، لأحمد بن شعيب النسائي ت (٣٠٣ هـ) (ط ١) - مصطفى البابي - القاهرة ١٣٨٣ هـ) .
- سيبويه = كتاب سيبويه .
- السيرة النبوية ، لابن هشام - تحقيق مصطفى السقا و زميله (ط ٢ شركة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ١٣٧٥ هـ) .

ش

- شجر الدر في تداخل الكلام بالمعاني المختلفة ، صنعة عبد الواحد بن علي اللغوي ت (٣٥١ هـ) - تحقيق محمد عبد الجواد (ط ٢ - دار المعارف بمصر) .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لعبد الحي بن العماد الحنبلي ت (١٠٨٩ هـ) (المكتب التجارى - بيروت - مصورة) .
- شرح أبيات سيبويه ، ليوسف بن سعيد السيرافي ت (٣٨٥ هـ) - تحقيق د . محمد علي سلطاني (دار المأمون للتراث - دمشق ١٩٧٩ م) .
- شرح الأبيات المشككة الاعراب لابن علي الفارسي - منه نسخة ميكروفيلم في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٦٦٥) - مصورة عن نسخة المكتبة المركزية بجامعة أم القرى .
- شرح أبيات المغني ، لعبد القادر البغدادى ت (١٠٩٣ هـ) - تحقيق عبد العزيز رباح واحمد يوسف دقاق (ط ١ - مطبعة زيد بن ثابت - دمشق ١٣٩٣ هـ) .
- شرح الاشموني = حاشية الصبان على الاشموني .
- شرح الاصول الخمسة ، لقاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد ت (٤١٥ هـ) - تحقيق عبد الكريم عثمان (ط ١ - مطبعة الاستقلال الكبرى - القاهرة ١٣٨٤ هـ) .
- شرح الفية ابن مالك ، لبدر الدين بن ملك ت (٦٨٦ هـ) - تحقيق د . عبد الحميد السيد (دار الجيل - بيروت - مصورة) .
- شرح التصريح على التوضيح ، لخالد بن عبد الله الأزهرى ت (٩٠٥ هـ) (المكتبة التجارية الكبرى - تصوير دار الفكر بيروت) .
- شرح الجمل ، لابن عصفور ت (٦٦٩ هـ) - تحقيق د . صاحب أبو جناح (وزارة الاوقاف - بغداد ١٤٠٠ هـ) .
- شرح ديوان جرير ، لمحمد إسماعيل الصاوى (المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة) .
- شرح ديوان الحماسة ، لأحمد بن محمد المرزوقي ت (٤٢١ هـ) - تحقيق أحمد أمين و عبد السلام هارون (ط ٢ - مطبعة لجنة التأليف ١٣٨٢ هـ) .
- شرح ديوان زهير ، أحمد بن يحيى ثعلب ت (٢٩١ هـ) (مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٣ هـ) .
- شرح ديوان صريع الغواني مسلم بن الوليد الانصارى ت (٢٠٨ هـ) - تحقيق د . سامي الدهان (ط ٢ - دار المعارف بمصر) .
- شرح ديوان عمر بن ابي ربيعة ، لمحيي الدين عبد الحميد (ط ١ - المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة ١٣٧١ هـ) .
- شرح ديوان كعب بن زهير ، للحسن بن الحسين السكرى ت (٢٩٠ هـ) (الدار القومية للطباعة و النشر - القاهرة) .

- شرح ديوان لبید بن ربیعۃ العامری - تحقیق إحسان عباس (الكويت - سلسلة التراث العربی ١٩٦٧ م) .
- شرح ديوان الهذليين ، للحسن بن الحسين السكری ت (٢٩٠ هـ) - تحقیق عبد الستار فراج و محمود محمد شاكر (مكتبة العروبة - القاهرة) .
- شرح شافية ابن الحاجب - لرضي الدين الاستراباذی - تحقیق محمد نور الحسن و زميليه (مطبعة حجازی بالقاهرة) .
- شرح شذور الذهب ، لابن هشام الانصارى ت (٧٦١ هـ) - تحقیق محمد محيي الدين عبد الحميد (ط ١٠ - ١٣٨٥ هـ) .
- شرح شواهد شرح الشافية ، لعبد القادر البغدادی ت (١٠٩٣ هـ) - تحقیق محمد نور الحسن و زميليه (مطبعة حجازی - القاهرة) .
- شرح شواهد المغني ، لعبد الرحمن السيوطي ت (٩١١ هـ) (منشورات - دار مكتبة الحياة بیروت - صورة) .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، نشر بعناية محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة) .
- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللاظ ، لجمال الدين بن مالك ت (٦٧٣ هـ) - تحقیق عدنان عبد الرحمن الدورى (مطبعة العاني - بغداد ١٣٩٧ هـ) .
- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات ، لمحمد بن القاسم الانباري ت (٣٢٨ هـ) - تحقیق عبد السلام هارون (ط ٢ - دار المعارف بمصر) .
- شرح القوائد العشر ، للخطيب التبريزي - تحقیق د. فخر الدين قباوة (ط ٤ - دار الافاق الجديدة - بيروت ١٤٠٠ هـ) .
- شرح الكافية ، للشاطبي = المقاصد الشافية .
- شرح الكافية الشافية ، لجمال الدين بن مالك ت (٦٧٣ هـ) - تحقیق د. عبد المنعم احمد هريدي (مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ١٠٤٢ هـ) .
- شرح كتاب سيبويه ، للحسن بن عبد الله السيرافي ت (٣٨٥ هـ) (صورة من مخطوطة دار الكتب القومية رقم ١٣٧ // نحو / س - مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ١١٨ - ١٢٣) .
- شرح اللمع ، لعبد الواحد بن برهان ت (٤٥٦ هـ) - تحقیق د. فائز فارس (ط ١ - السلسلة التراثية - الكويت ١٤٠٥ هـ) .
- شرح مقامات الحريري ، لاحمد بن عبد المؤمن الشريشي - تحقیق محمد أبو الفضل إبراهيم (المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة) .
- شرح المفصل ، ليعيش بن علي بن يعیش ت (٦٤٣ هـ) (تصوير مكتبة عالم الكتب - بيروت) .
- شرح موطأ الإمام مالك ، لمحمد عبد الباقي الزرقاني (ط ١ - مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ١٣٨١ هـ) .
- شرح النظم الأوجز فيما يهزم ، لمحمد بن مالك - تحقیق علي حسين البواب (دار العلوم - الرياض ١٤٠٥ هـ) .
- شرح نهج البلاغة لعبد الله بن ابي الحديد المدائني ت (٦٥٦ هـ) - تحقیق محمد أبو الفضل إبراهيم (ط ٢ - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة) .
- شرح هاشميات الكميت ، تفسیر أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي - تحقیق د. داود سلوم و د. نوري حمودي القيسي (ط ١ - عالم الكتب - بيروت ١٤٠٤ هـ) .
- شعراء أمويون - دراسة و تحقیق د. نوري حمودي القيسي (ج ١ - ٣ جامعة بغداد ١٣٩٦ هـ ، ج ٤ عالم الكتب - بيروت ١٤٠٥ هـ) .
- شعراء عباسيون ، تأليف غوستاف فون غرنباوم - ترجمة محمد يوسف نجم (منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت) .

- شعر الأوص - جمع و تحقيق د . إبراهيم السامرائي (مطبعة النعمان - النجف ١٣٨٨ هـ) .
- شعر الأطلال التغلبي ، صنعة الحسن بن الحسين السكري ت (٢٩٠ هـ) - تحقيق د . فخر الدين قباوة (ط ٢ - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٣٩١ هـ) .
- شعر الحارث بن خالد اليربوعي - جمع د . يحيى الجبوري (ط ١ - مطبعة النعمان - النجف ١٣٩٢ هـ) .
- شعر خفاف بن ثنية السلمي - جمع و تحقيق د . نوري حمودي القيسي (مطبعة المعارف - بغداد ١٩٦٧ م) .
- شعر الخوارج - جمع و تقديم د . إحسان عباس (دار الثقافة - بيروت) .
- شعر أبي زبيد الطائي - جمع و تحقيق د . نوري حمودي القيسي (مطبعة المعارف - بغداد ١٩٦٧ م) .
- شعر عبد الله بن الزبير - جمع و تحقيق د . يحيى الجبوري (وزارة الإعلام - بغداد ١٩٧٤ م) .
- شعر عبد الله بن معاوية - جمع و تحقيق عبد الحميد الرازي (مؤسسة الرسالة - بيروت ١٣٩٦ هـ) .
- شعر عبده بن الطبيب - جمع و تحقيق د . يحيى الجبوري (ط ١ - مطبعة النعمان - النجف ١٣٩٢ هـ) .
- شعر عمرو بن أحمر الباهلي - جمع و تحقيق حسين عطوان (مجمع اللغة العربية - دمشق) .
- شعر عمرو بن شأس الأسد - جمع و تحقيق د . يحيى الجبوري (مطبعة الآداب - النجف) .
- شعر عمرو بن لجأ التيمي - جمع و تحقيق د . يحيى الجبوري (جامعة بغداد - ١٣٩٦ هـ) .
- شعر عمرو بن معدى كرب - جمع و تحقيق مطاع الطرابيشي (مجمع اللغة العربية - دمشق ١٣٩٤ هـ) .
- شعر الكميت بن زيد الأسد - جمع د . داود سلوم (مطبعة النعمان - النجف ١٩٦٩ م) .
- شعر ابن ميادة - جمع و تحقيق د . حنا جميل حداد (مجمع اللغة العربية - دمشق ١٤٠٢ هـ) .
- شعر النابغة الجعدي ، جمع عبد العزيز رباح (ط ١ - المكتبة الاسلامي - دمشق ١٣٨٤ هـ) .
- شعر هذبة بن جشم العذري - جمع و تحقيق د . يحيى الجبوري (وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧٦ م) .
- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق احمد شاکر (ط ٢ - دار المعارف بمصر ١٩٦٦ م) .
- شعر يزيد بن الطثرية ، صنعة حاتم صالح الضامن (مطبعة اسعد - بغداد) .
- شفاء العليل في ايضاح التسهيل ، لمحمد بن عيسى السلسلي - تحقيق د . عبد الله علي الحسيني البركاتي (رسالة جامعية - جامعة أم القرى ١٤٠٢ هـ) .
- شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لجمال الدين بن مالك ت (٦٧٣ هـ) - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (مكتبة دار العروبة - القاهرة - تصوير دار الكتب - بيروت) .

- تحقيق مصطفى الشويهي (موسسة أ. بدران - بيروت ١٣٨٢ هـ) .
- الصبح المنير في شعر أبي بصير ميمون بن قيس بن جندل الاعشى والاعشى الآخرين - تحقيق چاير (أدلف هلز هوسن ١٩٢٧ م) .
- الصحاح = تاج اللغة و صحاح العربية .
- صحيح البخارى ، لمحمد بن إسماعيل البخارى ت (٢٥٦ هـ) (كتاب الشعب - مصر) .
- صحيح مسلم ، لمسلم بن الحجاج القشيري ت (٢٦١ هـ) - اعتنى بنشره محمد فؤاد عبد الباقي (ط ١ - إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٣٢٥ هـ) .
- الصداقة و الصديق ، لأبي حيان التوحيدى - شرح و تعليق علي متولي صلاح (المطبعة النموذجية - القاهرة) .
- صفوة الصفوة لأبي الفرج بن الجوزى ت (٥٩٢ هـ) - تحقيق محمود فاخورى (ط ١ - دار الوعي - حلب ١٣٩٠ هـ) .

ض

- ضرائر الشعر ، لابن عصفور ت (٦٦٩ هـ) - تحقيق السيد إبراهيم محمد (ط ١ - دار الاندلس ١٩٨٠ م) .

ط

- طبقات الشافعية ، لعبد الرحيم بن الحسن الأسنوي ت (٧٢٢ هـ) - تحقيق د. عبد الله الجبورى (ط ١ - مطبعة الارشاد - بغداد ١٩٧٠ م) .
- طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين السبكي ت (٧٢١ هـ) - تحقيق د. محمود محمد الطناحي و عبد الفتاح الحلو (ط ١ - عيسى البابي - القاهرة) .
- طبقات النحاة واللغويين - قسم المحمدين ، لتقي الدين بن قاضي شهبة الاسدى الشافعي ت (٨٥١ هـ) - تحقيق محسن غياض (مطبعة النعمان - النجف) .
- الطرائف الأدبية ، لعبد العزيز الميمنى (دار الكتب العلمية - بيروت) .

ع

- عبث الوليد ، لأبي العلا المعرى ت (٤٤٩ هـ) - تصحيح الشيخ محمد الطيب الأنصارى (ط ٨ - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة) .
- العبر في خبر من غبر ، للحافظ الذهبي ت (٧٤٨ هـ) - تحقيق د. صلاح الدين المنجد (مطبعة الحكومة - الكويت ١٣٨٦ هـ) .
- العقد الفريد ، لأحمد بن محمد بن عبد ربه - نشر أحمد أمين و زميليه (منشورات دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠٢ هـ صورة) .
- العمدة في صناعة الشعر و نقده للحسن بن رشيق القيرواني ت (٤٦٣ هـ) (ط ١ - مطبعة أمين هندية - القاهرة ١٣٤٤ هـ) .
- العيني = المقاصد النحوية .
- عيون الأخبار ، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة ت (٢٧٦ هـ) (الهيئة المصرية لكتاب ١٩٧٣ م) .

غ

- غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب - جمع و شرح محمد خليل الخليل (١٣٧١ هـ) .
- غاية النهاية في طبقات القراء ، لمحمد بن الجزري ت (٨٣٣ هـ) - عني بنشره ج برجستراسر (ط ١ - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٣٥١ هـ) .

ق

- الفائق في غريب الحديث ، لمحمود بن عمر الزمخشري - تحقيق علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم (عيسى البابي - ط ٢) .
- الفاخر ، للمفضل بن سلمة ت (٢٩١ هـ) - تحقيق عبد العليم الطحاوي و محمد علي النجار (وزارة الثقافة - القاهرة ١٣٨٠ هـ) .
- فتح القدير الجامع بين دفتي الرواية و الدراية في علم التفسير ، لمحمد بن علي الشوكاني ت (١٢٥٠ هـ) (ط ٢ - البابي الحلبي - القاهرة ١٣٨٣ هـ) .
- الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي - تحقيق د. محمد عياض (مطبعة الجمهورية - بغداد ١٩٧٣ م) .
- فضائل الصحابة ، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل ت (٢٤١ هـ) تحقيق وصي الله محمد عباس (مركز البحث العلمي - جامعة أم القرى) .
- فهارس كتاب الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج - منعة د. محمود محمد الطناحي (مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤٠٦ هـ) .
- الفهرست ، لابن النديم - تحقيق رضا - تجدد (مطبعة دانشگاه - طهران) .
- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (نحو) ، إعداد أسماء الحمصي (مجمع اللغة العربية - دمشق) .

ق

- القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ت (٨١٧ هـ) (مصورة - دار الجيل - بيروت) .
- القياس في اللغة العربية ، للعلامة محمد الخضر حسين (المطبعة السلفية - القاهرة ١٣٥٣ هـ) .
- قيس بن الملوح المجنون و ديوانه - تحقيق و دراسة د. شوقية إنالجي (مطبعة الجمعية التاريخية التركية - انقره ١٩٦٧ م) .
- قيس و لبنى شعر و دراسة - جمع و تحقيق د. حسين نصار (دار مصر للطباعة - القاهرة) .

ك

- الكافي في العروض و القوافي ، للخطيب التبريزي ت (٥٠٢ هـ) - تحقيق الحسائي حسن عبد الله (دار الكاتب العربي - القاهرة) .

- الكامل ، للمبرد ت (٣٨٤ هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم و السيد شحاته (دار نهضة مصر) .
- الكامل في التاريخ ، لعلي بن الأثير (دار صادر - بيروت ١٣٨٥ هـ) .
- كتاب الأمثال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ت (٢٢٤ هـ) - تحقيق د. عبد المجيد قطامش (ط ١ - مطبوعات مركز البحث العلمي - جامعة أم القرى ١٤٠٠ هـ) .
- كتاب سيبويه - (طبعة بولاق - تصوير دار المثنى) .
- كتاب سيبويه - تحقيق و شرح عبد السلام هارون (ط ٢ - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٧ م) أشرت إلى هذه الطبعة عند الرجوع إليها واعتمدت نسخة بولاق في التحقيق .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لمحمود بن عمر الزمخشري ت (٥٢٨ هـ) (ط ١ - مطبعة مصطفى محمد ١٣٥٤ هـ) .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون ، لمصطفى بن عبد الله المشهور بحاجي خليفة ت (١٠٦٧ هـ) (تصوير طبعة استانبول - دار المثنى بغداد) .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها و حججها ، لمكي بن أبي طالب القيسي ت (٤٣٧ هـ) - تحقيق د. محيي الدين رمضان (ط ٢ - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠١ هـ) .
- كنز العمال في سنن الأقوال و الأفعال ، لعلي المتقي بن حسام الدين الهندي ت (٩٧٥ هـ) (مؤسسة الرسالة - بيروت ١٣٩٩ هـ) .

ل

- لفظ اللاحاظ بذييل طبقات الحفاظ ، لمحمد بن فهد المكي ت (٨٧١ هـ) - مطبوع مع ذييل تذكرة الحفاظ (طبعة القدسي - دمشق ١٣٤٨ هـ) .
- لسان العرب ، لجمال الدين بن منظور ت (٧١١ هـ) (دار صادر - بيروت) .
- اللمع في العربية لعثمان بن جني ت (٣٩٢ هـ) - تحقيق د. فائز فارس (دار الكتب الثقافية - الكويت) .

م

- المؤلف و المختلف ، للحسن بن بشر الأمدى ت (٣٧٠ هـ) (تصوير دار الكتب العلمية - بيروت) .
- مؤلفات ابن الجوزي - لعبد الحميد العلوجي (دار الجمهورية - بغداد ١٩٦٥ م) .
- مالك و متمم ابنا نويرة اليربوعي - جمع ابتسام مرهون الصفار (مطبعة الارشاد - بغداد ١٩٦٨ م) .
- ما ينصرف و مالا ينصرف ، لأبي إسحاق الزجاج ت (٣١١ هـ) - تحقيق هدى محمود قراعة (لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ١٣٩١ هـ) .
- مجاز القرآن ، لمعمر بن المثنى ت (٢١٠ هـ) عارضة بأصوله وعلق عليه د. محمد فؤاد سزكين (مكتبة الخانجي بمصر) .
- مجالس ثعلب ، لأحمد بن يحيى ثعلب ت (٢٩١ هـ) - تحقيق عبد السلام هارون (ط ٢ - دار المعارف بمصر) .
- مجالس العلماء ، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ت (٢٤٠ هـ) - تحقيق عبد السلام هارون (وزارة الإرشاد و الأنباء - الكويت ١٩٦٢ م) .

- مجمع الأمثال ، لأحمد بن محمد الميداني - تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (عيسى البابي الحلبي - القاهرة) .
- مجمع الزوائد و منبع الفوائد ، لعلي بن أبي بكر الهيثمي ت (٨٠٧هـ) ط ٢ - دار الكتاب - بيروت ١٩٦٧م .
- مجمل اللغة ، لأحمد بن فارس ت (٣٩٥ هـ) - تحقيق زهير عبد المحسن سلطان (مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٤ هـ) .
- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها ، لعثمان بن جني ت (٣٩٢ هـ) - تحقيق علي النجدي ناصف و زميليه (لجنة إحياء التراث الاسلامي - القاهرة ١٣٨٦ هـ) .
- المحكم و المحيط الأعظم في اللغة ، لعلي بن اسماعيل بن سيده - تحقيق مصطفى السقا و د. حسين نصار (ط ١ - مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ١٣٧٧ هـ) .
- مختارات ابن الشجري - نشر محمود حسن زناتي (ط ١ - مطبعة الاعتماد ١٣٤٤هـ) .
- المختصر في تاريخ أخبار البشر ، للملك أبي الفداء (مصورة دار المعرفة - بيروت) .
- المختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع ، للحسين بن أحمد بن خالويه ت (٣٧٠ هـ) - غني بنشره ج . برجستراسر (المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م) .
- المخصص ، لعلي بن إسماعيل بن سيده ت (٤٥٨هـ) (ط ١ - بولاق ١٣١٧ هـ) .
- المذكر و المؤنث ، لمحمد بن القاسم الأتباري ت (٣٢٨ هـ) - تحقيق د. طارق عبد العون الجنابي (ط ١ - مطبعة العاني - بغداد ١٩٧٨م) .
- مرآة الجنان و عبرة اليقظان ، لعبد الله بن أسعد اليافعي ت (٧٦٨ هـ) (حيدر آباد - الهند ١٣٣٩ هـ) .
- المرتجل ، لعبد الله بن الشباب ت (٥٦٧ هـ) - تحقيق علي حيدر (دمشق - ١٣٩٢ هـ) .
- المرصع في الأبناء و الأمهات و البنين و البنات و الأذواء و الذوات ، لمجد الدين المبارك بن محمد بن الاثير ت (٦٠٦ هـ) - تحقيق د. إبراهيم السامرائي (مطبعة الارشاد - بغداد ١٣٩١ هـ) .
- المزهري في علوم اللغة و أنواعها ، لعبد الرحمن السيوطي ت (٩١١هـ) - تحقيق محمد أحمد جاد الله و زميليه (دار إحياء الكتب العربية - القاهرة) .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لبهاء الدين بن عقيل - تحقيق كامل بركات (مركز البحث العلمي - جامعة أم القرى) .
- المستقصى في أمثال العرب ، لمحمود بن عمر الزمخشري ت (٥٣٨ هـ) (ط ٢ - دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٧ هـ) .
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار ، للقاضي عياض بن موسى اليعقوبي - تحقيق البلعشي أحمد يكن (وزارة الاوقاف - المملكة المغربية ١٤٠٣ هـ) .
- المصون في الادب ، للحسن بن عبد الله العسكري ت (٣٨٢ هـ) - تحقيق عبد السلام هارون (ط ٢ - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤٠٣ هـ) .
- المعارف ، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة ت (٢٧٦ هـ) - تحقيق د. ثروت عكاشة (ط ٢ - دار المعارف بمصر) .
- معاني الحروف ، لعلي بن عيسى الرمانى ت (٣٨٤ هـ) - تحقيق د. عبدالفتاح شلبي (دار الشروق - جدة ١٤٠١ هـ) .
- المعاني الكبير ، لابن قتيبة (مصورة طبعة حيدر آباد - الهند ١٣٦٨ هـ - بيروت) .
- معجم الادباء ، لياقوت بن عبد الله الحموى ت (٦٢٦هـ) (مكتبة عيسى البابي الحلبي و غيرها - القاهرة) .

- معجم البلدان ، لياقوت بن عبد الله الحموي ت (٦٢٦ هـ) (تصوير دار الكتاب العربي - بيروت) .
- معجم الشعراء ، لمحمد بن عمران المرزباني ت (٣٨٤ هـ) - نشر بعناية د . سالم الكرنكوي - مطبوع مع كتاب المؤلف والمختلف للامدي (ط ١ - مكتبة القدسي - تصوير دار الكتب العلمية - بيروت) .
- معجم شواهد العربية ، لعبد السلام هارون (ط ١ - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٣٩٢ هـ) .
- معجم ما استعجم من اسماء البلاد والمواضع ، لعبد الله بن عبد العزيز البكري ت (٤٨٧ هـ) - تحقيق مصطفى السقا (مطبعة لجنة التأليف - القاهرة ١٣٧١ هـ) .
- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، لموهوب بن احمد الجواليقي ت (٥٤٠ هـ) - تحقيق احمد محمد شاكر (ط ٢ - مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٨٩ هـ) .
- معلقة عمر بن كلثوم بشرح ابي الحسن بن كيسان ت (٢٩٩ هـ) - تحقيق د . محمد ابراهيم البنا (دار الاعتصام - القاهرة ١٤٠٠ هـ) .
- المعمرين والوصايا ، لابي حاتم السجستاني ت (٢٥٠ هـ) - تحقيق عبد المنعم عامر (دار احياء الكتب العربية ١٩٦١ م) .
- مغني اللبيب عن كتب الاغريب ، لجمال الدين الانصاري - تحقيق د . مازن المبارك و محمد علي حمد الله (ط ٣ - دار الفكر - بيروت ١٩٧٢ م) .
- مفتاح السعادة و مصباح السيادة في موضوعات العلوم ، لطاش كبرى زاده - تحقيق كامل كامل بكري و عبد الوهاب أبو النور (دار الكتب الحديثة - القاهرة) .
- مفتاح العلوم ، ليوسف بن علي السكاكي ت (٥٣٨ هـ) (ط ١ - مصطفى الحلبي - القاهرة ١٣٥٦ هـ) .
- المفصل في علم العربية ، لمحمود الزمخشري ت (٥٣٨ هـ) (ط ٢ - دار الجيل - بيروت) .
- المفضليات ، للمفضل بن محمد الضبي ت (١٧٨ هـ) - تحقيق محمود محمد شاكر و عبد السلام هارون (ط ٤ - دار المعارف بمصر) .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الشافية ، ابراهيم بن موسى الشاطبي ت (٧٩٠ هـ) - دار الكتب المصرية (٤٢٧٤٩) عام .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شرح الالفية ، لمحمود العيني ت (٨٥٥ هـ) - مطبوع بها مشرقة الادب للبغدادى (تصوير طبعة بولاق - دار المثنى ببغداد) .
- المقضب ، للمبرد ت (٢٨٥ هـ) - تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة (ط ٢ - لجنة احياء التراث الاسلامي - القاهرة ١٣٩٩ هـ) .
- المقرب ، لابن عصفور ت (٦٦٩ هـ) - تحقيق احمد عبد الستار الجوارى و عبد الله الجبوري (ط ١ - احياء التراث الاسلامي - بغداد ١٣٩١ هـ) .
- منال الطالب في شرح الطوال الغرائب ، لمجد الدين المبارك بن محمد بن الاثير ت (٦٠٦ هـ) - تحقيق د . محمود محمد الطناحي (مركز البحث العلمي - جامعة ام القرى) .
- المنصف شرح تصنيف المازني - لعثمان بن جني ت (٣٩٢ هـ) - تحقيق ابراهيم مصطفى و عبد الله أمين (ط ١ - مكتبة مصطفى الباني الحلبي - القاهرة ١٣٧٣ هـ) .
- منهج السالك على ألفية ابن مالك ، لابي حيان الاندلسي - تحقيق سدني چالز (مطبعة مجمع الشرق الامريكي - امريكا - نيويورك ١٩٤٧ م) .
- الموشح ، لمحمد بن عمران المرزباني ت (٣٨٤ هـ) - تحقيق علي محمد البجاوى (دار نهضة مصر ١٩٦٥ م) .
- الموطأ = شرح الموطأ .

- الرشيد للنشر - بغداد ١٩٨١ م)
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، لمحمد بن أحمد الذهبي ت (٧٤٨ هـ) -
- تحقيق علي محمد البجاوي (عيسى الحلبي و شركاه - القاهرة ١٣٨٢ هـ) •

ن

- النبات ، لعبد الملك بن قريش الاصمعي ت (٢١٦ هـ) - تحقيق عبد الله يوسف الغنيم (ط ١ - مكتبة المتنبي - القاهرة ١٣٩٢ هـ) •
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة ليوسف بن تغري بردى ت (٨٧٤ هـ) (تراثنا - مصورة عن طبعة دار الكتب) •
- نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة ، للشيخ محمد الطنطاوي (ط ٥ - دار المعارف بمصر ١٣٩٣ هـ) •
- النشر في القراءات العشر ، لمحمد بن محمد المشهور بابن الجزري ت (٨٣٣ هـ) - صححه علي محمد الضباع (تصوير دار الكتب العلمية - بيروت) •
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، لأحمد بن محمد المقرئ التلمساني - تحقيق احسان عباس (دار صادر - بيروت ١٣٨٨ هـ) •
- نقائص جرير و الفرزدق ، لمعمر بن المثنى ت (٢٠٩ هـ) - طبع بعناية المستشرق بيثان (مطبعة بريل - ليدن ١٩٠٥ م) •
- نهاية الارب في فنون الادب لشهاب الدين احمد بن عبد الوهاب النويري (مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة ١٣٤٢ هـ) •
- النهاية في غريب الحديث و الأثر ، لمجد الدين بن الأثير ت (٦٠٦ هـ) - تحقيق أحمد الزاوي و محمود محمد الطناحي (المكتبة الاسلامية - القاهرة ١٩٦٥ م) •
- النوادر ، لأبي علي القالي مطبوع مع ذيل الأمالي و التنبيه على أوهام القالي (مصورة دار الحديث - بيروت ١٤٠٤ هـ) •
- النوادر في اللغة ، لأبي زيد الانصاري - تحقيق د. عبد القادر احمد (ط ١ - دار الشروق - بيروت ١٤٠١ هـ) •
- نوادر المخطوطات - تحقيق عبد السلام هارون (ط ٢ - مصطفى الحلبي ١٣٩٢ هـ) •

هـ

- الهاشميات = شرح الهاشميات •
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين و آثار المصنفين ، تأليف إسماعيل باشا البغدادي ت (١٣٣٩ هـ) - مطبوع مع كشف الظنون (مصورة طبعة استانبول - مكتبة المثنى - بغداد) •
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لعبد الرحمن السيوطي ت (٩١١ هـ) - عني بتصحيحه محمد بدر النعساني (تصوير دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت) •

و

- الوافي بالوفيات لصالح الدين الصفدي (ج ٢) نشر بعناية هلموت ايتز (ط ٢ - فرانز شتاينر بڤيسبان ١٣٨١ هـ) (ج ٣) نشر بعناية ديدرينع (دمشق - المطبعة الهاشمية ١٩٥٣ م) .
- الوحشيات ، لأبي تمام الطائي - تحقيق عبد العزيز الميمني (ط ٢ - دار المعارف بمصر) .
- وقعة صفين ، لنصر بن مزاحم المنقرى (٢١٢ هـ) - تحقيق عبد السلام هارون (ط ٣ - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤٠١ هـ) .